مراجع جامعية

تاريخ عكار

الاداري والاجتماعي والاقتصادي

١٧٠٠ - ١٩١٤

د. فاروق حبلص

دار الدائرة





مراجع جامعية

د. فاروق حبلص

تاريخ عكار

الاداري والاجتماعي والاقتصادي

١٧٠٠ - ١٩١٤

دار الدائرة





منشورات

دار لحد خاطر
ص. ب. ١٦٦٠٢٠

دار الدائرة
ص. ب. ٧٣٤٠

بيروت ١٩٨٧

الإهداء

الى زوجتي الغالية
التي أمّنت لي الراحة والهدوء
ابّان مراحل كتابة هذا المؤلف .

المقدمة

لا تزال كتابة تاريخ لبنان الحديث ، تقتصر بمعظمها على تاريخه السياسي وسرد قصص الأمراء اللبنانيين . أمّا الدراسات التي تتناول تاريخه الاجتماعي والاقتصادي ، فهي قليلة نادرة ، وهي لم تظهر إلاّ في السنوات الأخيرة الماضية ، لأن مصادر مثل هذا التاريخ لم تكن في متناول الجميع ، ولم تخضع بعد للتحليل النقدي الصحيح . ومع ذلك ، فمن المفيد ، فيما يبدو ، أن أقدّم للشعب اللبناني لوحة عن تاريخه القريب ، علّه يجد فيها العلاج الشافي لما يتخبط فيه من التقاتل والتخلف .

وليس من شك في أن تاريخ القادة والساسة والقصور والقلاع والطوائف الدينية ، لا يكفي وحده لإعطاء صورة صادقة عن واقع ماضينا ، ولا يشكل دراسة وافية للتاريخ من جميع جوانبه . بل لإعطاء مثل هذه الصورة ، نحن بحاجة الى دراسة التاريخ كما أراد فولتير ، دراسة « تاريخ الناس ، كل الناس » ، تاريخ الانسان والشعب بكل فئاته وطبقاته ؛ دراسة وافية تغوص في حياته اليومية ، وتتناول أعرافه وتقاليده وعاداته الاجتماعية وعلومه وقوانينه وأفكاره ، وتنفذ الى أسرار حركاته وتصرفاته ومواقفه . بمثل هذه الدراسات نتمكن من اجراء قراءة هادئة وشاملة لتاريخنا ، قراءة تتناوله من كافّة جوانبه الاجتماعية والاقتصادية والادارية والسياسية ، لكي نتمكن من التخلي عن الكثير من عقدنا الحاضرة .

غير أن دراسة تاريخ لبنان الاجتماعي على هذا النحو ، يتطلّب وقتاً طويلاً ، وجهوداً

كبيرة ، ويحتاج الى فريق عمل موسع . لذلك فقد حصرت دراستي هذه في تاريخ عكار وحدها ؛ وكان لاختيارها أسباب أخرى عديدة أهمها :

١ — أن عكار تأتي في مقدمة المناطق اللبنانية التي ما تزال تعيش بساطة الماضي ، وتعاني تخلّفاً اجتماعياً موروثاً ، يرعاه إهمال شبه تام من المسؤولين كافّة . فهي تشكل إذاً أفضل عينة لدراسة تاريخنا الاجتماعي ، وخاصة تاريخ الأرياف اللبنانية ، وأسباب تخلّفها الاجتماعي والاقتصادي ، على أن هذا لا يعني أن المادة التاريخية التي نجدها في هذا الكتاب ، تغطي بشكل كاف كامل الوطن اللبناني ، وتغني عن دراسة تاريخ سائر المناطق اللبنانية التي لا تزال مكتبتنا تفتقر اليها .

٢ — ان عكار تتمتع بمميزات خاصة تتمثل بكبر مساحتها وأهمية موقعها الجغرافي وتنوع ثرواتها الزراعية ، ومما يضاعف الاهتمام بها ، أن معظم الكتب المتخصّصة في تاريخ لبنان الحديث ، لا تأتي على ذكر التفاصيل الدقيقة لتاريخ هذه المنطقة ، بل تكتفي بإشارات مقتضبة وتلميحات موجزة ، لأحداث معينة وغير كافية لمعرفة حقيقة ماضيها والخطوط العريضة لتاريخها .

وهي تؤلف قضاء واسعاً من محافظة لبنان الشمالي ، وتمتد من النهر البارد جنوباً حتى النهر الكبير الجنوبي شمالاً ، وقمم جبال عكار شرقاً حتى البحر المتوسط غرباً ، وتضم سلسلة جبلية وسهلاً ساحلياً يعتبر بحق من أهم سهول الواجهة الشرقية للبحر المتوسط . هذه المساحة الكبيرة لعكار تتمتع بثروات زراعية ضخمة وتحتل موقعاً جغرافياً ممتازاً يشكل ممراً طبيعياً بين ساحل بلاد الشام وداخلها .

إذاً ، يعتبر موقع عكار الجغرافي ، وأهميتها الاقتصادية بالاضافة الى أوضاعها الاجتماعية ، ونظم الادارة العثمانية فيها ، عناصر فعالة في تاريخها الحديث والمعاصر . فحرص الدولة العثمانية على توليتها لعائلات موالية لها وعزل من أحست فيه القوة والتمرد (ولّت الدولة العثمانية على عكار بني سيفا ثم آل حماده ثم آل المرعبي) ، ليسا إلا نتيجة لثرواتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي المميَّز كبوابة طبيعية لعبور الجيوش العثمانية الى الساحل اللبناني ، وممر تجاري بين طرابلس والداخل السوري . هذان العاملان جعلاها أيضاً موطناً لعناصر بشرية ، وفدت اليها من المناطق المجاورة وبخاصة من جبل لبنان ، وأحدثت فيها تغيراً ديموغرافياً ملحوظاً ، أسهم في خلق تطورات اجتماعية هامة ، ساهمت بالاضافة الى العوامل الجغرافية والاقتصادية والأوضاع العامة في المنطقة في ظهور توجهات سياسية معينة أدّت الى الحاق عكار بدولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ .

إلا أن الاحاطة بدقائق ماضي الحياة الاجتماعية والاقتصادية في عكار تتطلب الاجابة على تساؤلات كثيرة من شأنها اغناء البحث . عكار كيف كانت ؟ من هم سكانها وما هي أصولهم ؟ كيف أمضوا حياتهم اليومية ؟ وما هي نشاطاتهم وتقاليدهم ؟

كثيرة هي الوثائق التي استقرأتها بغية الاجابة على هذه التساؤلات والتوصّل الى ما اعتقدته صحيحاً من نتائج في هذا البحث ، وأخصّ منها وثائق القنصليات الفرنسيّة في بيروت وطرابلس ودمشق وصيدا التي نشرها الدكتور عادل اسماعيل ، ووثائق لم تنشر بعد كوثائق سجلات المحكمتين الشرعيتين في طرابلس وحلبا ، اضافة الى وثائق أخرى متعددة ومتنوعة عثرت عليها في المنازل في عكار . واستعنت أيضاً بوثائق مطرانية الموارنة في طرابلس ، وقد عمدت الى نشر بعض هذه الوثائق في الملاحق . هذا بالاضافة الى المصادر والمراجع العربية والأجنبية وأخصّ منها كتابات التميمي وبهجت [١] ودومنيك شفاليه [٢] وجاك ولرز [٣] .

من هذه المصادر المتنوعة استقيت مادة تاريخية غزيرة عالجتها بموضوعية وتجرّد . فأخذت الحقائق والوقائع من الوثائق والمصادر المعاصرة للحدث وبنيت عليها موقفي من هذا المؤرخ أو ذاك تبعاً لما تقدمه من مادة تاريخية خالية من الميل والهوى . أمّا بشأن وجهات النظر ، فقد اعتمدت مبدأ التحليل والمقارنة . وبذلك رسمت صورة ماضي عكار وكشفت التفاعلات الحاصلة بين النواحي الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في اعطاء المجتمع فيها صورته الحاضرة .

ولا بدّ هنا من كلمة مقتضبة حول هذه المصادر والمراجع . فالوثائق قسمان ، الأول تتضمنه السجلات الرسمية (سجلات محاكم طرابلس وحلبا الشرعية) وهو هام جداً يضم وقائع عايشها أجدادنا في الماضي القريب فهي ليست من صياغة مؤلف مجيد ، انّما صاغتها بساطة أجدادنا بعفوية وسذاجة تامّتين للدفاع عن حقوقهم أمام القضاة في المحاكم . فهو إذن يحتوي على حقائق وأحداث صامتة تفيد دراسة الأوضاع الاجتماعية والإدارية والاقتصادية وخاصة الزراعة ؛ إلاّ أنه يبقى قاصراً عن توضيح الحياة الحرفية والتجارية والتوزيع الطائفي بشكل موسّع وكاف ، فيترك بذلك فجوة لا يمكن ردمها الاّ بالرجوع الى وثائق القنصليات الفرنسية التي نجد فيها تركيزاً على

١ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** دار لحد خاطر بيروت ١٩٧٩ .

٢ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, Paris 1971

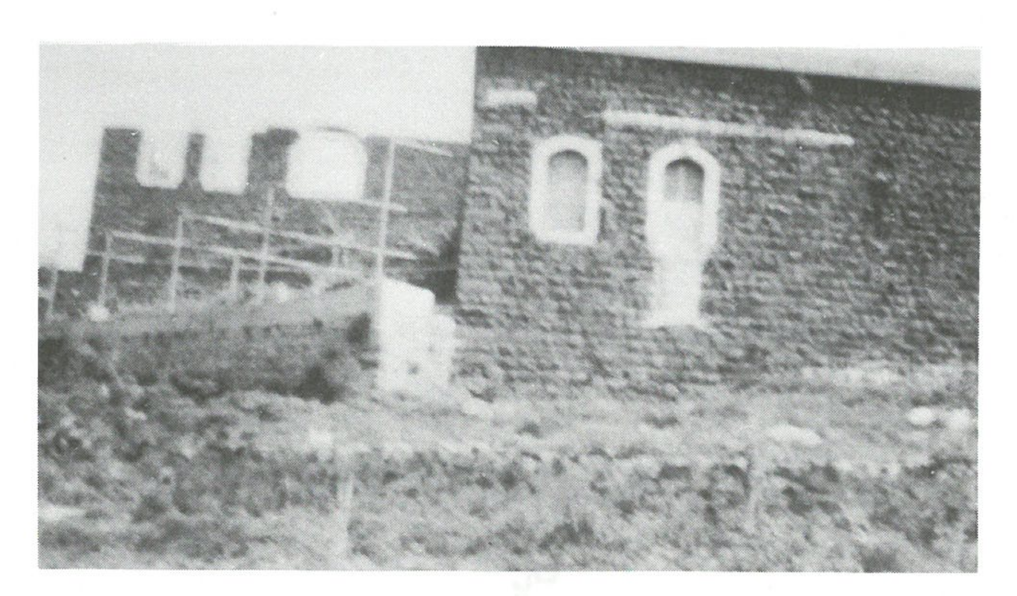
٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie et du Proche-Orient*, 1946

النواحي الاقتصادية والتجارية خاصة ، وجداول واحصائيات ، ولكن يجب علينا الانتباه دائماً الى ما يرد في هذه الوثائق من تحريف وتزييف للحقائق تعمّده القناصل خدمة لمصالح بلادهم في المنطقة . أما القسم الثاني من الوثائق فهو عبارة عن أوراق بعض الشخصيات المرموقة في عكار من آل المرعبي ، وهي عبارة عن عقود بيع وايجار وايصالات دفع ضرائب وحجج قسمة ورثة ورسائل متبادلة بين السكان وفواتير بيع حنطة ، وهي تساعد على معرفة كيفية التعامل بين السكان وكيفية تصريف الغلال الزراعية الناتجة في المنطقة .

أمّا بشأن كتابات المستشرقين (ولرز — ريتشارد تومان — شفاليه ...) والمراجع العربية ، فقد أثبتّ منها ما أظهرت الوثائق حقيقته ، وأهملت الباقي ، كما انّني أفدت من منهج واضعيها في معالجة الظواهر الاجتماعية بشكل علمي دقيق ، الاّ انّني كنت حذراً ازاء ما ورد فيها من تعليقات وآراء شخصية اخضعتها للتحليل والنقد والمقارنة ، فأخذت ما توافق منها مع منطق الأحداث آنذاك وتركت ما عدا ذلك .

وقد قسّمت الدراسة الى بابين لتبسيط البحث وتسهيل تقديمه للقارئ . الباب الأول في الادارة العثمانية في عكار ، وقد ضمّنته ثلاثة فصول : واحد في الادارة المدنية وآخر للادارة المالية والثالث في القضاء . أمّا الباب الثاني فقد قسمته الى قسمين : قسم في الاقتصاد جعلته في فصول منوّعة ، الأول في الزراعة ، والثاني في الملكية الزراعية وتطورها ، والثالث في استثمار الأرض ، والرابع في النشاطات الاقتصادية الأخرى ، وأفردت أخيراً فصلاً خاصاً لميّزات الاقتصاد عامّة في عكار . والقسم الثاني يضمّ الفصول التالية : فصلاً في التمركز السكاني والقرية والمسكن وفصلاً في أصول السكان ، وآخر في عدد السكان وتوزيعهم الطائفي ، وآخر في التركيب الفئوي للمجتمع في عكار والعائلة ، وآخر للأوضاع الثقافية والتقاليد الاجتماعية .

وأخيراً لا بدّ لي من كلمة شكر اتوجّه بها الى الدكتور الأستاذ منير اسماعيل الذي أشرف على كتابة هذا البحث وأمدني بالعديد من مصادره ومراجعه . كما وانني أشكر الدكتور روول عساف والدكتورة شيرين خيرالله على ما أبدياه من ملاحظات ايجابية بنّاءة . ثم أتقدم بالشكر من الأستاذ الزميل حسن يحيى الذي تَرجَمَ لي بعض الفرمانات التركية ، والقيّمين على المحاكم الشرعية في طرابلس وحلبا والقيمين على مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت الذين سمحوا لي بالاطلاع على كنوزها الثمينة ، راجياً أن أكون قد وفّقت في اعادة رسم صورة صادقة لواقع عكار في القرنين المنصرمين ، وأن تكون دراستي خطوة تتبعها خطوات يقوم بها البحّاثة من ذوي الاختصاص ، في سبيل انجاز كتابة تاريخ وطننا الغالي لبنان .



منظر لسرايا البيرة من الجهة الجنوبية



مدخل جامع البيرة

الباب الأول

في
الادارة العثمانية في عكار

الفصل الأول

اولاً: تحقيق اسم عكار

١ — معنى عكار :

اختلف الباحثون في تفسير وتأويل تسمية عكار ، فرآى بعضهم [١] انّها منسوبة الى محرز بن عكار الذي سكن الجبال وبنى (حصن عكار) ونال من الشهرة ما جعل القريه [٢] تحمل اسمه . الاّ أنّ الغموض الذي يحيط بشخصيته ووجوده ، يحمل على الشكّ بصحّة هذا الرأي وعدم الأخذ به [٣] .

وهناك احتمالات أخرى طرحها بعض الباحثين ، فقيل : « أمّا عكار فمن جذر (عكر) ويفيد أصلاً المنع والحجز . Akkâra المانع والحاجز والصاد . ومن معاني الجذر العكر (ضدّ الصفاء والنقاء) . وقد تكون التسمية من سواد التربة ، واحتمال أخير أن يكون الاسم تحريف Akkâra بالهمزة أي الفلاّح والحارث » [٤]. امّا أن تكون التسمية من المنع والحجز أو الصدّ فأمر

---

١ رفيق التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ، ص ٢٣٨ .

٢ أي قرية عكار العتيقة .

٣ ان رواية محرز بن عكار تفتقر الى الدقة العلمية وأمانة النقل ، فهي تستند الى مجهول وتهمل زمان وجود محرز بن عكار ، ينظر نص الرواية في كتاب التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .

٤ عفيف بطرس مرهج : **موسوعة المدن والقرى اللبنانية** ١٩٧١ — ١٩٧٢ ج ٧ ص ١٧٩ ، وانيس فريحة **أسماء المدن والقرى اللبنانية** ، منشورات كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية ١٩٥٦ ، مادّة العين .

مستبعد لأن عكار لم تعص عبر التاريخ على الغزاة ، بل تمكنوا جميعاً من اخضاعها والسيطرة عليها [٥] . ونسبتها الى سواد التربة احتمال ضعيف أيضاً ، ذلك أن قرية عكار ، وهي أول ما عرف بهذا الاسم نسبة لوجود حصن عكار فيها ، لا تعرف بسواد التربة ، بل باحمرارها ، حسب ما تفيد المعلومات الجغرافية والملاحظة الشخصية ، فضلاً عن أنّ التربة السوداء في مجمل قضاء عكار ، لا تشكل ما يزيد عن ٣٠٪ من مساحته [٦] الاجمالية ، فالسواد ليس اذن الصفة المميّزة للمنطقة حتى تلقّب باسمه . يبقى الاحتمال الأخير انها تحريف Akkâra بالهمزة أي الفلاح والحارث ، وهو احتمال ضعيف أيضاً لا نميل الى ترجيحه . فعلى الرغم من أن عكار هي أرض زراعية خصبة تستدعي من سكانها امتهان الزراعة وحراثة الأرض ، إلاّ اننا لا نعتقد انها تحريف Akkâra السريانية ، والاّ لو كان الأمر كذلك لكان يفترض أن تلقّب المنطقة بهذا الاسم حين كانت اللغة السريانية محكية في تلك البلاد قبل الفتح العربي ولكان وجب ورودها في مصادر التاريخ الاسلامي التي لم تأت على ذكرها [٧] .

وقد ورد في قاموس اللغة العربية (المنجد) انّ العكّارة هي صيغة المبالغة من فعل عكر ، وهي تعني الرجل الشديد الكرّ ، ومذكّرها العكّار . وتفيد المعلومات التاريخية ان حصن عكار كان منذ النصف الثاني من القرن الثالث عشر وحتى مطلع القرن الرابع عشر ، ملجأ فرسان ولصوص مارسوا أعمال الكرّ والفرّ وتوفرت فيهم صفات العكار . اذ تحصن فيه في تلك الفترة فرسان الاسبتارية الذين قاموا بنشاطات عسكرية واسعة شملت السواحل من طرابلس حتى حصن الأكراد ، ثم تحول عام ١٢٧١ م الى مركز استراتيجي للمماليك ، انطلقت منه غاراتهم المتكررة على كونتية طرابلس [٨] . أمّا أعمال اللصوصية ، فقد مارسها الأشقياء الذين سكنوا عكار العتيقة في المرحلة الانتقالية من الامارة الصليبية الى الحكم المملوكي ، وكانوا يغيرون على القوافل التجارية أثناء عبورها ممرّ طرابلس حمص [٩] . فانطلاقاً من هذه الأحداث ومن معنى

٥ ينظر موجز تاريخ عكار ص ٦ – ٩ .

٦ M. Bernard Gèze: *Carte de reconnaissance des Sols du Liban* 1951-1952

٧ من هذه المصادر : ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٥ . واسماعيل ابو الفدا : **تاريخ ابي الفدا** ، دار الطباعة العامرة الشاهانية بالقسطنطينية ، سنة ١٢٨٦ هـ . ياقوت الحموي : **معجم البلدان** ، دار صادر بيوت ، احمد بن يحيى بن جابر البلاذري : **فتوح البلدان** ، تحقيق عبدالله أنيس الطبّاع وعمر أنيس الطبّاع ، دار النشر للجامعيين ١٣٧٧ هـ . الواقدي : **فتوح الشام** ، دار التراث العربي بيروت .

٨ سعيد عبد الفتاح عاشور : المرجع السابق ج ٢ ص ١١٥٢ . وأبي الفدا : **تاريخ ابي الفدا** ، ج ٤ ص ٦ .

٩ H. Lammens: *La Syrie*, Précis Historique, Imprimerie Catholique, Beyrouth 1921 V. 2. P. 68

كلمة عكار ، يمكننا القول انّ القرية والحصن حملا اسم عكار نسبة الى سكانهما العكّارة الأشدّاء .

٢ — امتداد اسم عكار زماناً ومكاناً :

تشكّل لفظة عكار اليوم الجامع المشترك لاسمين : قرية (عكار العتيقة) ، وقضاء عكار . ومن البديهي القول انّ القرية هي التي حملت هذا الاسم أولاً ، بدليل نعتها « بالعتيقة » أي القديمة ، ممّا يستتبع بالضرورة القول انّ تسمية عكار اطلقت على مجمل القضاء في وقت لاحق ، وأنّ السهل بقي خارج حدود المنطقة التي حملت اسم عكار آنذاك بدليل ان مدنه ظلّت تنسب الى طرابلس أو دمشق حتى أوائل القرن الرابع عشر [١٠] . وفي ذلك التاريخ وضع المماليك حاميات على امتداد السواحل لصدّ أي عدوان ومنع أي انزال صليبي محتمل ، فوضعوا آل سيفا في حصن عكار وفي قرية عكار العتيقة التي امست بعد ذلك مكان تمركزهم الأساسي [١١] . وبحكم وظيفتهم كمراقبين وتنظيمهم كاقطاعيين ، وسّع آل سيفا امارتهم خارج

١٠ فقد عرّف ياقوت الحموي عرقة بأنها تقع شرقي طرابلس ، **معجم البلدان** مادة العين . كما عرّفها ابن الأثير بقوله « حصن عرقة وهو من أعمال طرابلس » **الكامل في التاريخ** م ٢ ص ٤٦٧ ، في حين عرّفها ابو الفدا بحسب موقعها من دمشق فقال : « عرقة موقع صغير ... وكانت وقتئذ أبعد نقطة في باشوية دمشق » اسعد شيخاني : **يوميات في لبنان** ، ج ٣ ص ١٦٥ .

١١ H. Lammens: *La Syrie* V. 2. P. 68 وكمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار ص ١٨ . وفؤاد قازان : **لبنان في محيطه العربي** ، من التكوين الجيولوجي حتى أيامنا ، دار الفارابي بيروت ١٩٧٢ م ١ ص ٢٤٠ . ومسعود ضاهر : **محاضرة في تاريخ لبنان الحديث** ، منشورات أمانة المطبوعات في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية ص ١٢ .

أمّا بالنسبة الى أصل آل سيفا ، فقد اختلف المؤرخون فيه . فاعتبرهم طنوس الشدياق من الأكراد في كتابه (**أخبار الأعيان في جبل لبنان** ، ج ١ ص ١٨٩) . في حين اعتبرهم نوفل نوفل من التركمان (نوفل نوفل : **مخطوط كشف اللثام عن محيّا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبر الشام** ، ص ٢٩ – ٣٠) . ثم جاء المؤرخون بعدهما فقسم منهم أخذ برأي الشدياق واعتبر آل سيفا أكراداً وآخر أخذ برأي نوفل واعتبرهم تركماناً . أمّا الأب لمانس فقد اكتفى بالقول انهم إمّا أكراداً وامّا تركماناً (Lammens: *La Syrie* V2 P. 7) ثم قال جرجي ينّي ان آل سيفا ربّما كانوا أكراداً أو تركماناً ورجّح كونهم تركمان (جرجي ينّي : **مجلة المباحث** ، عدد ٢٠ سنة ١٩٠٩) .

ونحن نرى ، قبل الخوض في هذا الموضوع ، انه من المفيد والمستحسن الاشارة الى أن آل سيفا عرفوا أحياناً بالسيفي أو السيفية (**سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٣ وسجل ١١ ص ٢٢٩ ، **ومجلة المباحث** ، العدد ٢ السنة الثانية تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩١٠) . ويتبيّن من تسلسل نسب آل سيفا أنهم يتحدرون من المقدم جمال الدين بن عبدالله أحد مماليك الجراكسة الملقّب بسيفا (طنوس الشدياق : **أخبار الأعيان** ، ج ١ ص ١٨٩) . نستنتج ممّا تقدّم ان (سيفا) ليست في الأصل اسم العائلة انما هي لقب جدّها الذي عرف به نسله فيما بعد ، كما عرف بعض أفراد هذه العائلة بالسيفي أحياناً أخرى . واذا عدنا الى تفسير كلمة سيفا أو السيفية أو السيفي نجدها تعني مماليك الأمراء (زمن حكم المماليك) الذين توفّوا أو

حدود قرية عكار العتيقة لتشمل ما جاورها من الجبال التي انسحبت عليها تسمية عكار بصورة مترافقة مع امتداد امارة السيفيين عليها ، وأصبحت منذ ذلك الحين تعرف بجبال عكار .

وبعد معركة مرج دابق ١٥١٦ ، ثبّت السلطان سليم الأسر التي قدّمت له الطاعة في أماكنها ، فأبقى على أمراء آل سيفا في جبال عكار ، في حين بقيت مدن وقرى السهل خاضعة لسيطرة آل شعيب المتمركزين في عرقا والذين عرفوا آنذاك بأصحاب عرقا وليس عكار ، وكان منهم محمد آغا شعيب الذي ضمن طرابلس من ملتزمها [١٢] . وفي عام ١٥٢٨ نشب قتال بين آل شعيب وأمراء بني سيفا نتيجة تضارب مصالحهما الاقطاعية ، انتهى بزوال قوّة بني شعيب ورحيلهم الى طرابلس ، فامتدّت امارة بني سيفا الى السهل ، وباتوا أمراء السهل والجبل دون منازع [١٣] . وترافق مع هذا الحدث امتداد اسم عكار خارج حدود الجبل ليضم مجمل ما يعرف اليوم بقضاء عكار . فبدأت تظهر في السجلات الرسمية وفي حجج الالتزام عبارة (ناحية عكار) [١٤] أو (مقاطعة عكار) [١٥] ، أو قضاء عكار بمدلولها المكاني الحاضر . أمّا قرية عكار فقد أصبحت تعرف حينئذ (بنفس عكار) [١٦] تمييزاً لها عن ناحية عكار أو مقاطعة عكار أو قضاء عكار طيلة العهد العثماني ، ثم حملت بعد ذلك اسم (عكار العتيقة) .

عزلوا فنقلت خدمة مماليكهم الى السلطان الحاكم وعرفوا آنئذ بالسيفية (عبد الكريم رافق : **بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابوليون بونابرت ١٩٦٨** ص ١٦) . نتبيّن ممّا تقدم أن آل سيفا هم من الجراكسة الذين يتحدَّرون من جمال الدين الجركسي الذي كان مملوكاً عند أحد الأمراء المماليك ، وبعد وفاة أميره أو سيده انتقل جمال الدين الى خدمة أحد سلاطين المماليك فغلب عليه لقب سيفا ، ثم عهد اليه السلطان في بداية حكم المماليك في سوريا بالاقامة مع عشيرته في عكار حيث غلب عليهم لقب سيفا فعرفوا به منذ ذلك التاريخ .

ولو سلّمنا جدلاً انّ هذه العائلة أكراداً أو تركماناً ، فكيف باستطاعتنا تفسير نعتهم بالسيفية أو السيفي أو سيفا في عصر كانت فيه هذه التسمية ذات دلالة معينة تطلق على المملوك الذي توفي سيده فانتقل الىٰ خدمة السلطان . ومن جهة ثانية فقد اجمع المؤرخون ، نذكر منهم (جرجي ينّي : **مجلة المباحث** العدد السابق Lammens: *La Syrie* V2. P. 17. ، أن الأكراد الذين عهد اليهم المماليك بحماية السواحل في سوريا هم في الأساس من سكان سوريا الذين أتى بهم الأيوبيون . وكذلك التركمان هم من حلب هبطوا اليها من وادي ارمينيا وآسيا الصغرى . ممّا يدلّ على أن هؤلاء الأكراد أو التركمان لم يأتوا من مصر ولم يسبق أن عملوا في خدمة أمراء المماليك هناك ، فكيف لقبت أحدى عشائرهم بالسيفية أو سيفا ؟

١٢ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، المطبعة العمومية ببيروت ١٩٠٣ م ٧ ، ج ٤ ص ٢٤ – ٢٥ .

١٣ طنوس الشدياق : أخبار الأعيان ج ١ ص ٣٠٤ و

١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ .

١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ .

١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ – ٦٢ .

ثانياً : موجز تاريخ عكار

لعب الموقع الجغرافي والثروة الزراعية لبلاد عكار دوراً أساسياً في تكوين ونموّ شخصية سكانها ، وتوجيه مسار تطورها عبر التاريخ ، حتى انّ تاريخ هذين العاملين أصبح يؤلف التاريخ الحقيقي للمنطقة . وبغية توضيح جوانب مختلفة من هذه الدراسة ، فقد حاولت تلمّس مسار هذا التطور وتتبّع خطواته ، بالعودة الى الماضي البعيد ، ولكن بصورة موجزة ، حتى لا اتّهم بالخروج عن الموضوع .

فثروات عكار الحرجية [١٧] وموقعها الاستراتيجي الممتاز ، كبوابة عبور بين الساحل والداخل السوري ، جعلاها محطّ أنظار الشعوب المتحضّرة ، في عصر بدت فيه البلاد السورية همزة الوصل بين مصر وبلاد ما بين النهرين وميدان التفاعل بين حضاراتها [١٨] . وقد دلّت الحفريات الأثرية التي أجريت في مدينة عرقا ، عن وجود انجازات حضارية متنوعة ، يظهر عليها التأثير المصري واضحاً ، في عصر الأسرة الثامنة عشرة [١٩] . وبدءاً من النصف الثاني للألف الثاني قبل الميلاد ، كانت عكار ، قد اكتسبت خبرات عميقة ، فوعت مكانتها ، وسعت الى تحقيق ذاتها بالتعاون مع جاراتها فينيقيا وميتاني للافلات من السيطرة المصرية [٢٠] ، ثم عادت عام ٨٤٥ ق.م . لتؤكّد هذا الموقف ، عندما وقفت ، في معركة قرقر ، الى جانب الفينيقيين والعبرانيين والآراميين ، ضدّ الأشوريين [٢١] . ومنذ ذلك التاريخ ، سارت عكار مسار جاراتها ، وبدأت مؤثرات الحضارات الفينيقية والسورية والفلسطينية تظهر جلياً في أعمالها الحضارية [٢٢] .

---

١٧ Paul Sanlaville: *Etude Geomorphologique* de la Région Littorale du Liban, publication de l'université Libanaise, Beyrouth 1977, T. 1. P. 80 et: H. Lammens: *La Syrie*... V. 1. P. 2. et

أرنولد تونبي : **تاريخ البشرية** ، ترجمة نقولا زيادة ، الدار الأهلية بيروت ١٩٨١ ج ١ ص ٦٩ – ٨٥ . حيث يشير الأب لمانس وأرنولد تونبي الى كثرة الأحراج والغابات في جبال لبنان .

١٨ أرنولد تونبي : المرجع السابق ، ج ١ ص ١٣١ .

١٩ قامت بهذه الحفريات بعثة أثرية فرنسية عام ١٩٧٢ وانتهت من أعمالها عام ١٩٨١ ، فوضع رئيسها بول لفيل تقريراً عن نتائج الحفريات باللغة الفرنسية تحضيراً لنشره في مجلة SYRIA الفرنسية ، تحت عنوان : Tel Arqa: Mission archéologique sous la Direction de Paul La Ville, P. 101

٢٠ أرنولد تونبي : مرجع سابق ، ج ١ ص ١٠٤ .

٢١ Mission archéologique Française: *Tell arqa* P. 103

٢٢ Mission Archéologique Française: op. cit., P. 61-83

وفي العصور اللاحقة ، حظيت عكار برعاية اليونان والرومان الذين اهتموا بثرواتها الزراعية . فقام الاسكندر المقدوني ببناء قصر الزهراء في مدينة عرقا [٢٣] ، واتخذ الامبراطور الروماني هدريان (١١٧ – ١٣٨) ، اجراءات عملية لحماية أحراجها والمحافظة على غاباتها [٢٤] التي أضحت مصدراً هاماً لتأمين الأخشاب من أجل بناء أساطيل روما الحربية والتجارية [٢٥] . وعندما اعتلى الكسندر سويروس العكاري عرش الامبراطورية الرومانية ، نعمت عكار بالرخاء ونشطت في استثمار مواردها الزراعية بفضل مشاريع حفر الأقنية لجر المياه الى مدنها وتنظيم شبكات الري [٢٦] فيها ، وازدهار حركة الترانزيت عبر أراضيها [٢٧] .

أمّا في العهود البيزنطية والاسلامية الأولى ، فقد احتل الموقع الاستراتيجي لعكار من الناحية العسكرية ، مركز الصدارة بين العوامل المؤثرة في تاريخها . فعمدت الدولة البيزنطية الى جعلها مركزاً لمنشآت دفاعية [٢٨] ضدّ غزوات احتملت وقوعها من قبل الفرس والعرب [٢٩] وكان من نتائج هذه التدابير ، أن ساءت أوضاعها وتقهقرت مدنها [٣٠] . وكذلك انعكست الاستراتيجية العسكرية لهذا الممر ، بسلسلة من الحروب المتقطّعة بين العرب والبيزنطيين ، استمرت على طوال الفترة الزمنيّة الممتدّة من الفتح الاسلامي وحتى نهاية الحروب الصليبية [٣١] ، كان من نتيجتها حدوث تبدّلات في جنسية السكان في بلاد عكار ، بسبب اجلاء أو جلاء بعض سكانها السريان الأصليين ، وتوطين عناصر عربية جديدة بشكل حاميات للجند [٣٢] وقبائل مدنيّة [٣٣] . إلاّ أنّ التسامح الديني الذي أبداه الأمويون ، كان له نتائج ايجابية انعكست على عكار بازدهار نشاطها الزراعي [٣٤] . هذا بالاضافة الى ازدياد حركة الترانزيت ، في العهد

٢٣ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ، ج ٢ ص ٢٣٩ .

٢٤ Paul Sanlaville: *étude Géomorphologique de la Région littorale du Liban.* T. 1. P. 80

٢٥ فؤاد قازان : **لبنان في محيطه العربي** ، م ١ ص ٧٦ .

٢٦ أسد رستم : **آراء وأبحاث** . منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٧ ، ص ٢٥٤ – ٢٥٦ .

٢٧ فؤاد قازان : **لبنان في محيطه** ... م ١ ص ٨٩ .

٢٨ Paul Laville: *Mission Archéologique* P. 49

٢٩ H. Lammens: *La Syrie,* V. 1 P. 13

٣٠ Paul Laville: op. cit., P. 104

٣١ حول هذه الحروب راجع : ابن الأثير **الكامل في التاريخ** . واسماعيل ابو الفدا : **تاريخ ابو الفدا** .

٣٢ ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** : م ٢ ص ٤٣١ .

٣٣ H. Lammens: *La Syrie* V. 1. P. 64 وفؤاد قازان : **لبنان في محيطه** ... ج ١ ص ١٤١ – ١٤٢ .

٣٤ H. Lammens: op. cit., V. 1. P. 114-121

الفاطمي ، بعدما تبوّأت طرابلس مركز الصدارة بين سائر الموانئ الفاطميّة على الساحل السوري [٣٥] .

وقد أدرك الصليبيون أهمية موقع عكار في الدفاع عن طرابلس ، فدعموا مناعتها ببناء الحصون والأبراج [٣٦] ، تحسّباً لأي غزو ، قد يأتي من الداخل السوري . هذا فضلاً عن اهتمامهم بتنشيط اقتصادها ، حتى أمست على درجة ملحوظة من الازدهار بشهادة الادريسي الذي وصف مدينة عرقا بأنها « تزدحم بالسكان ، تجارتها متّسعة وضواحيها وسيعة ، وأنّها مكتظّة بالسكان ، تأتيها مياهها من النهر الذي يجري في واديها ، فتدير الطواحين وتروي العديد من الكروم ومزروعات قصب السكر » [٣٧] . الاّ أن موقف سريان عكار المعادي للمسلمين ابّان الحروب الصليبية والغزو المغولي لدمشق ، جلب نقمة المماليك عليهم [٣٨] ، فتردّت أحوالهم وبدأت كنائسهم بالانحطاط بعد خروج الصليبيين من هذه البلاد [٣٩] . وقد كان للخطّة التي وضعها المماليك للدفاع عن عكار وتوطيد حكمهم فيها ، لكي يتمكّنوا من تأمين سلامة الممر التجـاري بين طرابلس وحمص ، أثر فعّـال في تغيير نمط حيـاتها . فـأهملوا حصونها الساحلية [٤٠] ، وجلبوا آل سيفا اليها وأقطعوهم جبالها [٤١] ، وأقاموا الحاميات العسكرية في القمم القابعة عند أقدام الجبل والتي ما تزال أماكن تمركزها قائمة تحتفظ حتى الآن بأسمائها ، كذوق الحصنية وذوق المؤشرين وذوق الحبالصة . بالاضافة الى ذلك ، شهدت تلك المرحلة ، تحوّلات سكانيّة هامة ، وبخاصة بعد أن انقلب المماليك على الشيعة وجردوا عليهم الحملات التي سقطت أمامها جبال عكار [٤٢] . فرحل بعض سكانها ، وتحوّل أهل الشيعة فيها الى

٣٥ H. Lammens: *La Syrie.* V. 1. P. 214

٣٦ محمد علي مكي : **لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني** ، دار النهار ١٩٧٧ ص ٢١٠ .

٣٧ أسعد شيخاني : **يوميات من لبنان** ، ترجمها عن الانكليزية ، اسعد شيخاني من كتاب : مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة . بقلم ادوار روبنصن . منشورات وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٥١ . م ٣ ص ١٦٥ .

٣٨ سعيد عبد الفتاح عاشور : **الحركة الصليبية** . ج ٢ ص ١١٤٦ – ١١٤٧ و H. Lammens: *La Syrie.* V. 2. P. 14

٣٩ فيليب دي طرازي : **أصدق ما كان عن تاريخ لبنان** . ج ١ ص ٦٤ – ٧١ .

٤٠ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ، ج ٢ ص ٢٤٠ .

٤١ H. Lammens: *La Syrie.* V. 2. P. 68

٤٢ H. Lammens: op. cit., P. 14-17

المذهب السنّي الذي اعتنقه بعض النصارى أيضاً ، تفادياً للاضطهاد المملوكي المتواصل [٤٣] . وقد ساعد على تعزيز عدد السنّة في عكار في هذه المرحلة ، تدفّق عائلات عربيّة عريقة عليها ، أمثال آل العمري السنّة الذين قدموا اليها وأقاموا في ربوعها [٤٤] . وبنتيجة هذه الأوضاع تحدد تمركز الطوائف وتوزيع العمل في عكار في العهد المملوكي على الشكل التالي : تمركز الموارنة في الجبال المرتفعة وتعاطوا زراعتها ، في حين آثر الأرثوذكس التجمّع في مدن السهل وقرى الجبل الكبيرة ، وعملوا في التجارة والحرف اليدوية [٤٥] . والأغلبية الساحقة من المسلمين السنّة عملت في زراعة الأرض والحِرَف اليدويّة ، باستثناء الأثرياء منهم ، أصحاب الاقطاعات ، الذين اكتفوا بما تدرّه عليهم اقطاعاتهم من ثروات طائلة .

تاريخ عكار في بداية العهد العثماني :

كانت عكار في بداية العهد العثماني مقسّمة الى اقطاعين كبيرين بين آل شعيب في السهل وآل سيفا في الجبل [٤٦] . وقد نتج عن هذا التقسيم تنازع دائم بين هاتين العائلتين عندما سعت كل واحدة منهما الى توسيع رقعة اقطاعها على حساب الأخرى ، فلجأت الى تقوية نفسها وتدعيم قوّتها ، بعقد تحالفات مع عائلات اقطاعية أخرى مجاورة لها . فتحالف بنو سيفا مع بني عساف في جبيل وكسروان والأمير قرقماز في الشوف ، حتى تمكّنوا ، مجتمعين ، من طرد بني شعيب من عكار [٤٧] واقتسام مقاطعتهم من بعدهم ، فأخذ بنو سيفا سهل عكار وآلت طرابلس الى بني عساف [٤٨] . الاّ أنّ تبدّل موازين القوى في المنطقة على هذا النحو ، حتّم تغيّر التحالفات بصورة جذرية . فانقلب حلفاء الأمس الى أعداء ، بعد ان امتدّت مطامع يوسف باشا سيفا الى طرابلس ومطامع منصور عساف الى عكار . وجاءت تصرّفات الدولة العثمانية لتؤجّج نار العداء عندما عزلت ابن عساف عن طرابلس وعهدت بها الى يوسف باشا سيفا

٤٣ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** : ص ١٦ – ١٨ .
٤٤ **وثيقة نسب آل العمري** .
٤٥ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ، ص ٢١ – ٢٢ .
٤٦ H. Lammens: *La Syrie*. V. 2. P. 68
٤٧ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** . المطبعة العمومية ببيروت ١٩٠٣ ، م ٧ ج ٤ ص ٢٤ – ٢٥ . وجرجي يني : **تاريخ سوريا** ، بيروت المطبعة الأدبية ١٨٨١ ص ٣٩٨ و H. Lammens: *La Syrie*. V. P. 68
٤٨ طنوس الشدياق : **أخبار الأعيان** ، في جبل لبنان . : ج ١ ص ٣٠٢ .

لتعيدها ثانية لابن عساف ، فعجّلت وقوع الصّدام بين الأسرتين الاقطاعيتين . وقد انتهى هذا الصّدام بانقراض سلالة بني عسّاف وانتقال امارتهم لآل سيفا [٤٩] الذين باتوا أمراء الساحل من عكار شمالاً حتى نهر الكلب جنوباً . وما زالت قوة بني سيفا تتعاظم ، حتى ظهرت قوة فتيّة في الجنوب في الشوف تمثّلت بالأمير فخر الدين المعني الثاني ، فاصطدمت القوتان بسلسلة من الحروب ، اتّسع معها نطاق التحالف وامتدّ ليشمل دمشق وحلب . وكان لسياسة التحالفات التي رسمها آل سيفا ، واستمرّ آل المرعبي باتّباعها من بعدهم ، الأثر الفعّال في ادخال عكار الى حلبة الصراع بين الاقطاعيين في جبل الدروز وكسروان وبلاد جبيل ، فأصبحت محطّ أنظار هؤلاء ، بعد أن أدركوا أهمّيّة ثرواتها الزراعية وموقعها الاستراتيجي من النواحي العسكرية والتجارية فمدّوا مطامعهم اليها وبدأوا يفكرون بادخالها ضمن دائرة سيطرتهم .

من هذا المنطلق يمكن تفسير الصدامات التي وقعت بين الأمير فخر الدين المعني الثاني ويوسف باشا سيفا [٥٠] ، بعد أن فشلت محاول كل منهما لبسط نفوذه الى اقطاع الآخر بطريقة سلمية تمثّلت باقتران الأمير علي بن يوسف باشا سيفا من ابنة المعني الكبير [٥١] . وقد تمكّن الأمير فخر الدين ، بعد موت يوسف باشا سيفا ، من تحقيق حلمه ، فمدّ نفوذه الى عكار ، وعمل على زيادة أمواله من مواردها الاقتصادية [٥٢] . وقد أدّى تداخل المصالح بين السيفيين وأمراء جبل الدروز الى زجّ أمراء آل سيفا في نزاعات المقاطعجيين في الجبل ، فأيّد الأمير علي بن الأمير محمد سيفا آل علم الدين في حين كان الأمير عساف بن يوسف باشا سيفا من أنصار المعنيين . وقد نتج عن ذلك ازدياد حدّة التنافس بين أمراء بني سيفا على الامارة ، واقتتالهم فيما بينهم . الأمر الذي أضعف قوتهم وانتهى بزوال امارتهم عام ١٦٣٧ [٥٣] فتهيّأ بذلك السبيل لعائلة آل حمادة أصحاب بلاد جبيل وكسروان ، لمدّ نفوذهم الى عكار وبسط سيطرتهم عليها [٥٤] .

٤٩ طنوس الشدياق : المصدر نفسه . ج ١ ص ٣٠٢ المطران يوسف الدبس **تاريخ سوريا** . مرجع سابق م ٧ ج ٤ ص ٣٤ .
٥٠ نوفل نوفل : **كشف اللثام عن محيّا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبرّ الشام** ص (٢٩ – ٣٠) . **والمطران يوسف الدبس** : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص (١٧٠ – ١٧٧) . وطنوس الشدياق : **أخبار الأعيان** في جبل لبنان ، ج ١ ص (٣٠٥ – ٣٠٧) .
٥١ طنوس الشدياق : **أخبار الأعيان** . ج ١ ص ٣٠٦ .
٥٢ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص ١٨٣ – ١٨٤ .
٥٣ المطران يوسف الدبس : المرجع السابق ، م ٧ ج ٤ ص ١٨٥ – ١٩٢ .
٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ – ٦٣ – ٦٢ (١٠٧٧/١٠٧٨) (١٦٦٦/١٦٦٧) .

وعلى صعيد التبدّلات السكانية التي عرفتها عكار في هذه الفترة من العهد العثماني ، فقد قام الموارنة ، أثناء ولاية فخر الدين المعني الثاني وبمساعدته ، بالانتشار في سهول عكار [٥٥] وربما كان التسامح الديني الذي أظهره يوسف باشا سيفا تجاه أبناء امارته ، من العوامل التي شجعت الموارنة على الاستقرار في عكار ، خاصة بعد أن أصدر بيورلديا أباح بموجبه للسكان اعتناق المذهب الذي يريدونه [٥٦] . بالاضافة الى ذلك فقد عاد السريان الى عكار ، فنزح آل الحلو عن جبيل ونزلوا في قرية المشتى التي عرفت باسمهم فيما بعد (مشتى حلو) [٥٧] ومن ثم توزعوا في قرى عندقت وجوارها . كما استوطن عكار في هذه المرحلة جماعات من السنّة كمشايخ الزعبي الذين ينتسبون الى السادة الأشراف والذين أقاموا في عدّة قرى ، بالاضافة الى آل ملحم السنّة الذين سكنوا بلدة برقايل [٥٨] .

الأوضاع العامة في الولايات الشامية في نهاية القرن السابع عشر :

شهدت بلاد الشام في النصف الثاني من القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر ، تطورات اجتماعية واقتصادية وتبدّلات في موازين القوى السياسية الفاعلة . وقد كان للأوضاع العامّة في الآستانة ، الأثر الفعّال في هذه المتغيّرات التي انعكست بدورها على الساحة في عكار ابّان المرحلة الانتقالية من امارة بني سيفا الى الامارة المرعبية . هذه الظروف مكّنت آل المرعبي من القبض على زمام الأمور في عكار ، وساهمت في اظهارهم قوة فاعلة لا يمكن تجاهلها ، وبفضل توظيفها لمصلحة ولاة طرابلس في سد الفراغ السياسي والاداري الذي أحدثه انهيار امارة بني سيفا . ونظراً لما لهذه الظروف من أهمية بالغة ، فقد رأيت ايضاحها ولو بصورة موجزة ، علّني أتمكن من عرض الخلفية التاريخية القريبة ، للحياة الاجتماعيّة والاقتصادية والسياسية لعكار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وتوضيح الظروف التي رفعت آل المرعبي لموقع الملتزمين لجباية أموال تلك المنطقة .

فقد تميّزت هذه المرحلة بظهور وزراء عظام في الأستانة ، برعوا في تصريف أمور الدولة ،

٥٥ يوسف مزهر : **تاريخ لبنان العام** . مجهول المطبعة . ج ١ ص ٣٦٢ . وكمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ، ص ٢٠ .

٥٦ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص ١٣٤ .

٥٧ فيليب دي طرزي : **أصدق ما كان** عن تاريخ لبنان ، م ٢ ص ٥٩ .

٥٨ **وثيقة نسب آل الزعبي . وثيقة نسب آل ملحم** .

كما تميزت بازدياد ضعف السلاطين العثمانيين ، وانقطاعهم الى الحريم مما زاد من نفوذ الكزلار آغا وسائر موظفي القصر الذين بدأوا ينافسون الوزراء ، فدخلوا معهم في نزاعات ظهرت آثارها على الادارة في الولايات البعيدة ، خاصة في بلاد الشام التي اعتمد ولاتها على دعم هؤلاء الموظفين ، مما جعل حكمهم يتّصف بالقوة أحياناً والضعف أحياناً أخرى حسب التبدلات التي تطرأ على نفوذ داعميهم في الآستانة [٥٩] . وقد شجّع ذلك ، أصحاب المصالح على القيام بحركات تمرّد وعصيان كما حدث في دمشق عام ١٦٨٧ – ١٦٨٨ [٦٠] . فعمدت الدولة الى عزل الولاة أمّا لعجزهم عن قمع التمرّد وامّا لنزوعهم هم أنفسهم الى العصيان عليها ، فتناوب على ولاية طرابلس في هذه المرحلة عدد ملحوظ من الوزراء ، حتى أثناء السنة الواحدة [٦١] .

ومن جهة ثانية ، فقد أدّى اعتماد الدولة على الجند الانكشاري ، في السابق الى اهمال الجند الاقطاعي وانحطاط نظام الاقطاع [٦٢] . فلم يعد عدد الفرسان الصباحية المرتبطين بالاقطاعات الأميرية في نهاية القرن السابع عشر ليزيد عن (٣٠٠) ثلاثمائة فارس في ولاية طرابلس بأكملها [٦٣] . أضف الى ذلك ، الأزمة الاقتصادية التي مرّت بها الدولة العثمانية نتيجة احتياجها للأموال وعدم كفاية مواردها لسدّ هذه الحاجة ، فانهارت قيمة عملتها في هذه المرحلة ، بسبب القحط والطاعون وارتفاع أسعار الحبوب في بلاد الشام . هذا الاضطراب الاقتصادي دفع بالانكشارية ، من غير أصحاب الاقطاعات ، الذين لم تعد قيمة رواتبهم تكفي لمجاراة الغلاء [٦٤] ، الى محاولة اغناء أنفسهم وزيادة مواردهم ، عن طريق اختلاطهم بالسكان في ولاية طرابلس وامتلاك الأراضي والعقارات [٦٥] ، وبعد ذلك انخرط في صفوفهم أفراد من أصل محلي [٦٦] ، فضاعت هيبتهم وضعف نفوذهم .

٥٩ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام** .... ص ١٨٠ – ١٨٦ .

٦٠ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ٢٢٢ .

٦١ **سجلات المحكمة الشرعية** : السجل ٣ حيث يظهر أنه في عام ١٦٨٥ تولى طرابلس علي باشا ومحمد باشا . ص ١٣٠ و ص ٥١ وكذلك : Adel Ismail: *Documents Diplomatiques et Consulaires*, Editions des œuvres Politiques et Historiques Beyrouth 1975. T. 1, «Listes des Walis de Tripoli», P. 368

٦٢ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٨١ .

٦٣ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي المبري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني** ، دراسة نشرت في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٧٢ .

٦٤ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٧٨ .

٦٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٢ ص ١ و ٣ والسجل ٣ ص ٤٢ و ٩١ .

٦٦ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٨٦ .

الأوضاع العامة في عكار من ١٦٥٠ – ١٧١٤ :

انعكست هذه الأمور على الحياة العامة في عكار . وتسببت سياسة أمراء بني سيفا في جعلها مسرحاً لمعارك متتالية بين يوسف باشا سيفا والأمير فخر الدين ، وبين أمراء بني سيفا ضد بعضهم البعض . فتوقف تطور الحياة الاقتصادية فيها ، لدرجة دفعت بعضهم الى تقديم شكوى لوالي طرابلس على آل سيفا بأنهم خرّبوا البلاد ودمّروها ، فاتخذ الوالي من هذه الشكوى ذريعة لتبرير حملته على بني سيفا وقتل عدد منهم والقضاء على امارتهم في عكار [٦٧] . وعمد ولاة طرابلس بعد زوال امارة بني سيفا عن عكار ، الى تطبيق نظام الالتزام فيها . هذا النظام الذي كانت الدولة قد أخذت به في اماكن أخرى منذ القرن السابع عشر كبديل للاقطاع الحربي ، يقضي ببيع ضرائب اقليم ما عن سنة واحدة ، بادئ الأمر ، لبعض كبار الموظفين الذين عرفوا بالملتزمين ، لكي تضمن لنفسها مدخولاً معتبراً ومحدداً [٦٨] ؛ لذلك لم يعتمد هؤلاء الولاة على أسرة اقطاعية جديدة في عكار ، لتحلّ محلّ آل سيفا ، بل عمدوا الى تلزيمها أحياناً الى بعض مدبّريهم ولآل حماده أحياناً أخرى [٦٩] وقد كان لظروف الآستانة أثر مباشر في تقرير مصير ملتزمي عكار . ففي سنة ١٦٥٦ ، تولّى الصدارة العظمى محمد باشا الكوبرلي الذي كان والياً على طرابلس من قبل (١٦٥٤ – ١٦٥٦) ، فقبض على زمام الأمور وأرسل والياً على طرابلس بعد أن كلّفه بعزل آل حمادة عن عكار واعطائها الى مراد بللّمع ، ثم نقمت الدولة على آل حمادة وكلّفت واليها على طرابلس قبلان باشا (١٦٥٩) بمحاربتهم والاقتصاص منهم ، ففرّوا الى كسروان بعيالهم ومواشيهم وهدم الوزير بيوتهم وقرّر المقدم فارس اللمعي على عكار . وفي عام ١٦٧٣ أطلق والي طرابلس الحمادية في عكار ورفع عنهم التكاليف ، فطمعوا ونهبوا بعض قراها وخرّبوها وامتنعوا عن دفع المال الأميري المترتب على التزامهم . وفي عام ١٦٨٤ عمدوا الى قتل بعض مشايخ مزارع عكار وابن أخت والي طرابلس ثم سطوا على قلعتها [٧٠] . هكذا اغتنم آل حمادة ، ابّان التزامهم لعكار ، انحطاط الدولة العثمانية وتصرّفوا مثل سائر الملتزمين في بلاد

---

٦٧ جرجي يني : **تاريخ سوريا** . ص ٤٠٣ – ٤٠٧ .

٦٨ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني** ، دراسة نشرت في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٧١ .

٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية** : سجل ١ ص ٦١ وسجل ٢ ص ٥٠ . وكذلك المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** : م ٧ ج ٤ ص ٢٠٣ .

٧٠ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** : م ٧ ج ٤ ص ٢٠٥ – ٢١٢ .

الشام [٧١] ، فاستغلوا مركزهم كملتزمين وجمعوا أموالاً اضافية عن المبالغ القانونية التي اشترط عليهم الولاة تحصيلها بنسبة معينة . واستطاعوا بازدياد نفوذهم من التعاقب على التزامها في فترات متقطّعة منذ منتصف القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن الثامن عشر . الاّ أنّ التعديات والتجاوزات التي بدرت منهم ضد السكان المحليين في عكار ، والنتائج السيئة التي عانت منها البلاد نتيجة حروبهم وممارساتهم ، باعدت بينهم وبين السكان [٧٢] ، وحدت ببعض الولاة الأقوياء الى محاربتهم وطردهم خارج حدودها أحياناً ، كما رأينا سابقاً ، فلم يتمكّنوا من تدعيم نفوذهم فيها واحكام سيطرتهم عليها ولا حتى من الاحتفاظ بها على الدوام والاستمرار . ازاء هذه الحالة ، بدا وجود الجند الاقطاعي المحلّي أمراً ضرورياً لاعادة الاستقرار الى ربوع عكار ، الاّ أن تكليفه بتنفيذ هذه المهمّة بدا عديم الجدوى ، بعد ان بات وجوده يقتصر على اقطاعيين صغار من أصحاب التيمار فقط [٧٣] ، وبعد أن زالت القوة الاقطاعية الضاربة التي تمثلت في الماضي بآل سيفا . وقد أتاح هذا الغياب الملحوظ للجند الاقطاعي المجال لظهور عناصر مدنية محلية جديدة في عكار ، وغيرها من الولايات الشامية [٧٤] ، مقرّبة من السلطات الحاكمة ، استطاعت أن تسيطر على الريف وتستثمره لصالحها عن طريق التزام ضرائبه في فترات هروب آل حمادة . الاّ أنّ تعدد هذه القوى الناشئة وانتشارها في مختلف ربوع عكار ، استتبع تقسيمها الى مناطق نفوذ محدودة وتعطيل دورها السياسي على مسرح الأحداث في بلاد الشام في تلك المرحلة ، وخلق حالة من الفوضى والتعديات تمثلت في السلب والنهب [٧٥] . هذه الحالة حملت بعض ولاة طرابلس للقيام بخطوة لانقاذ الأوضاع ، عندما لجأ أحدهم عام ١٦٩١ ، بدعم من أحد كبار موظفي الصدر الأعظم ، الى واحدة من هذه القوى المحلية المتوطّنة حديثاً في المنطقة ، فلزّم عكار لهزيم آغا دندش [٧٦] ، في محاولة منه لتوظيف قوة عشيرة الدنادشة لصالحه ضد آل حمادة ومنعهم من العودة الى عكار . وكان آل دندش قد بدوا في هذه المرحلة

---

٧١ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ٦٩ .

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية** : سجل ١ ص ٦٣ .

٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية** : السجل ٣ ص ٦٣ و ٦٩ و ٥٧ و ٩١ والسجل ٢ ص ١٠٨ هذه التيمارات هي : تل سبعل وأرطوسيه — الحيصه — المسعودية والكستيته .

٧٤ عبد الكريم رافق : المرجع السابق ص ١٨١ .

٧٥ **سجلات المحكمة الشرعية** : السجل ٣ ص ٦٣ و ٧١ و ٦٧ و ٦٩ والسجل ٧ ص ١٠٧ .

٧٦ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص ٢١٧ .

زعماء أقليم الشعرا في عكار [٧٧] بعد ان كانوا قد نزلوه في حوالي الربع الثاني من القرن السابع عشر . وظهر منهم رجال نالوا الشهرة ، مثل حمزة آغا الذي التزم الشعرا [٧٨] ووسّع نفوذه الى البقيعة وبنى فيها مشتى حمزة ، وأخوه حمود آغا الذي بنى مشتى حمود في البقيعة أيضاً . وقد اشتهر هؤلاء بالفروسية واقتناء الخيل . فقامت الدولة في عهد السلطان محمد خان الرابع سنة ١٦٥٠/١٠٥٩ باصدار فرمان تمليكهم عدداً من القرى في المنطقة كما منحتهم لقب آغا أيضاً [٧٩] لتدعيم قوّتهم وكسب ولائهم لها واعدادهم للتصدّي لآل حماده ومنعهم من العودة الى التزام عكار واثارة الشغب في وجه بعض ولاة طرابلس الضعاف .

انتقال تلزيم عكار لآل المرعبي :

يبدو ان هذه الخطوة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة اذ ان آل دندش لم يتمكنوا من طرد آل حمادة من عكار أو الحد من نفوذهم هناك ، بدليل عودة هؤلاء الى التزام أموالها في فترات متقطعة كما كانوا في السابق [٨٠] . لذلك كان لا بدّ لولاة طرابلس من التفتيش عن قوة أخرى قادرة على تحقيق هذه المهمة ، فوقع اختيارهم على آل المرعبي .

كان أفراد هذه العائلة يتمتعون بالشروط المطلوبة في المرشح للالتزام . فقد كانوا يحتلون مركزاً اجتماعياً لائقاً بدليل نعتهم بالمشايخ [٨١] يوم كان هذا اللقب يقتصر على وجهاء القرى في أرياف بلاد الشام [٨٢] ويوم كان المشايخ يعملون كملتزمين صغار [٨٣] . بالاضافة الى ذلك فقد برع آل المرعبي بالأعمال العسكرية ، وظهر منهم رجال أشداء أمثال الشيخ شديد الناصر الذي كان يعمل ضابطاً في مقاطعة صافيتا وحصن الأكراد . هذه المؤهلات التي حملها الشيخ شديد

٧٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١٠٩ .

٧٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤ سجل ٨ ص ٢٧٤ و ٣٥٩ و ٤٧٠ .

٧٩ جرجي سرسق : **عرب الدنادشة** ، مقال نشر في مجلة المقتبس م ٣ ج ٢ ص ١٢٩ ينظر فرمان السلطان لآل دندش في الملحق رقم ١٣ .

٨٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ – ٦٣ – ٦٢ وأغناطيوس طنوس الخوري : **تاريخ بربر** ص ١١٨ .

٨١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .

٨٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ – ٦٢ .

٨٣ محمد عدنان البخيت : **حيفا في العهد العثماني الأول** ، دراسة نشرت في المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٢٠ .

وعائلته حملت والي طرابلس حسن باشا ١٧١٤/١١٢٧ [٨٤] على تلزيمه جباية أموال عكار [٨٥] . على أثر ذلك انتقل زعيم آل حمادة الشيخ عيسى الى دير عنطورة وبدأ يرسل رجاله لتخريب عكار أملاً في احراج الشيخ شديد واظهار عجزه وبالتالي اجبار والي طرابلس على اعادة تلزيمها له . فما كان من الشيخ شديد الاّ أن عمد الى ملاطفة الشيخ عيسى ومسايرته ، فوعده باقتسام حكم عكار مناصفة بينهما ، وعندما اطمأن الشيخ عيسى لوعود الشيخ شديد اتفق هذا الأخير مع والي طرابلس على محاربة الشيخ عيسى ، فأمدّه الوالي بالرجال من عسكر اللاوند ورجال من آل رعد حكام الضنية آنذاك وبعض سكان عكار ، فسار بهم الى دير عنطورة وباغت الشيخ عيسى وقتله مع بعض أعوانه [٨٦] ، وقضى نهائياً على نفوذ آل حمادة في عكار فلم يتمكنوا من العودة الى التزامها في المراحل اللاحقة لذلك التاريخ [٨٧] . وبذلك أثبت آل المرعبي بالبرهان العملي كفاءتهم القتالية وحققوا ما عجز سواهم من القوى المحلية الناشئة عن تحقيقه أمثال آل دندش وغيرهم من مشايخ القرى في عكار . فنال شديد الناصر شهرة واسعة في المنطقة وحاز على رضا الدولة العثمانية وولاة طرابلس الذين تركوا له التزام عكار ، فمهد بذلك السبيل أمام أبنائه وأحفاده لتولي مهام التزامها من بعده ولعب دور ممثلي السلطة العثمانية فيها .

وهكذا اذن استفاد آل المرعبي من ضعف الدولة العثمانية وولاتها في بلاد الشّام عامّة وطرابلس خاصة وما تولد عنه من أوضاع مترديّة في عكار ، فظهرت مقدرتهم المحدودة نسبياً ، كافية للفت نظر ولاة طرابلس اليهم ، فوظّفوهم لصالحهم وأوكلوا الى زعيمهم شديد الناصر التزام مقاطعة عكار عام ١٧١٤ ، فانتقل اليها مع عشيرته واتخذوها موطناً لهم [٨٨] .

ادّت هذه الأوضاع السياسية والحروب في عكار في النصف الثاني من القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر الى عدّة نتائج اجتماعية واقتصادية ، أثّرت بصورة مباشرة على مجمل حياتها في هذه المرحلة ، وساهمت في تحديد شكل البنية السكانية والاقتصادية في القرون التي تلتها .

٨٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٢٧ .

٨٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ ينظر ترجمة فرمان تلزيم عكار لشديد الناصر في ترجمة الملحق ٣ .

٨٦ الأب بولس مسعد الحلبي : **صفحة مطوية من تاريخ لبنان** ، مقال نشر في مجلة المشرق م ٣٨ ص ٣٢ – ٤٠ . وقد ذكر الأب بولس مسعد انه أخذ هذه المعلومات عن أوراق وجدها في دير رهبنته في روما وهي للأب توما اللبودي والأب أوغسطين زندة الحلبيان اللذين كانا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ...

٨٧ يتبين لنا ذلك من حجج التزام عكار في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : جميع السجلات اللاحقة لتاريخ ١١٢٧ هـ .

٨٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٥ و ١٥٦ ، سجل ٨ ص ٨ .

فعلى الصعيد الاقتصادي ، وبالاضافة الى القحط وتدنّي قيمة النقد وارتفاع الأسعار ، فقد جاءت حروب الملتزمين وصراعاتهم لتزيد من افقار الفلاح الذي كان عليه دفع الثمن باستمرار ، دون أن يحصل ، ولو مرة واحدة ، على أية نتيجة ايجابية لانتصار أسياده الملتزمين . بل لقد كانت النتائج مفعمة دائماً بالمزيد من الضرائب يفرضها الملتزم لتغطية نفقات حروبه ، وغالباً ما عمد بعض الملتزمين من آل حمادة ، نتيجة ازدياد قوّتهم بازاء ولاة طرابلس ، الى استغلال الظروف وزيادة الضرائب [٨٩] المتوجبة على فلاحيهم ، فأساءوا بذلك الى اقتصاد عكار بصورة عامّة . هذا فضلاً عن أعمال القتل واحراق القرى والمنازل وقطع الأشجار وغيرها من الأعمال المضرّة التي شهدتها عكار أكثر من خمس مرات متتالية في الفترة الممتدة بين (١٦٥١ – ١٦٩١) والتي حصلت أثناء هذه الحروب [٩٠] . بالاضافة الى ذلك فقد أدى ضعف الدولة عامة وغياب القوّة المحليّة القادرة على القبض على زمام الأمور ، الى المزيد من الفوضى فشاعت أعمال النهب والتعديات على المزارع والقرى والسطو على مواشي الفلاحين الذين غالباً ما لجؤوا الى القضاء الشرعي فرفعوا له الشكاوى المتعددة والمتنوعة [٩١] ، بعد غياب الاقطاعي القوي الذي كان يبتّ في مثل هذه الشكاوي سابقاً . هذه الأمور مجتمعة أدّت الى افقار الفلاحين في عكار وسببت انكماشاً زراعياً وانهياراً سكانياً ، فأصبح سكان معظم هذه القرى لا يتجاوزن الثمانماية نسمة بعد أن كانوا ثلاثة آلاف نسمة في السابق [٩٢] . هذا فضلاً عن قرى أخرى دمّرت بكاملها واضمحلّت بعد أن نزحت عنها الغالبية العظمى من سكانها كقرية : ببنين — الجديدة — السفينة — بزال — حبشيت — دنبو — خريبة الجرد — الحويش — عكار — بزبينا — تكريت — قبولا — بيت ملات — عين يعقوب — عيّات — حلبا — حيذوق — جبرايل — رحبة [٩٣] . وقد تزايد هذا النزوح الفلاحي من عكار أوقات الحروب واتّخذ طابع هجرة دائمة من الريف العكاري نحو طرابلس ، حيث شكل المهاجرون طائفة معينة من سكّانها ، عرفت في الدوائر الحكومية باسم « طائفة العكاكرة » . وبسبب ازديادهم نصّبت السلطات المحليّة في طرابلس واحداً منهم اعتبر بمثابة مختار يرعى شؤونهم المدنية وأحوالهم الشخصية ويعرف بشيخ

٨٩ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص ٢٠٥ – ٢١٢ .

٩٠ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ، م ٧ ج ٤ ص ٢٠٣ – ٢١٧ .

٩١ **سجلات المحكمة الشرعية** : السجل ٣ ص ٦٣ و ٧١ و ٦٧ و ٦٩ .

٩٢ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميرة ببلاد الشام أثناء العهد العثماني** ، مقال نشر في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام جامعة دمشق ١٩٧٨ ج ١ ص ٣٧١ .

٩٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ – ٦٢ – ٦٣ .

طائفة العكاكرة [٩٤] . وقد استقرّ أحفاد بعض هؤلاء المهاجرين في طرابلس وأمسوا من سكانها الأصليين ، مثل آل العكاري مثلاً .

وعلى الصعيد الاجتماعي ، فقد شهدت عكار في هذه المرحلة تحوّلات سكانية وبشرية ملحوظة . فمقابل هذه الهجرة الفلاحية وفي نفس مرحلة حدوثها ، توافدت الى المنطقة جماعات جديدة مثل آل دندشي [٩٥] وآل المرعبي [٩٦] . الاّ أن استيطان هاتين العائلتين في عكار لم يسد الفراغ الناتج عن هجرة سكانها الأصليين بسبب اختلاف مركزهما الاجتماعي الذي جعلهما يمتلكان الأراضي ويترفّعان عن تعاطي الأعمال اليدوية . بالاضافة الى ذلك فقد تدفّقت على عكار في نهاية القرن السابع عشر وبداية الثامن عشر عناصر بشرية جديدة من البدو [٩٧] ، كآل نعيم وآل موسى ، الذين قدموا من نجد ضمن هجرات اتحادات القبائل البدوية الكبيرة الى البادية والأراضي المزروعة على تخوم بلاد الشام . وقد استمرت هذه الهجرات حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [٩٨] . وقد تسرّبت الى عكار مجموعات من هذه القبائل البدوية من عرب الموالي [٩٩] وعرب نعيم وعرب موسى فاستقرت في السهل [١٠٠] ثم اختلطت بالسكان المحليين عن طريق المصاهرة وأصبحت تشكل جزءاً منهم مع مرور الزمن . وقد كان غياب القوة المركزية المحلية القادرة على صدّهم عن تخوم عكار من أهم الأسباب التي مكّنتهم من نصب مضاربهم في سهول عكار كما انّها اتاحت لهم ممارسة أعمال الشغب والاخلال بالأمن في الأنحاء التي قطنوها [١٠١] .

هذه هي الخلفية التاريخية التي بنى أمراء المراعبة أمارتهم على أنقاضها ، والأرضية التي انطلقت منها القاعدة السكانية في عكار في مسيرة تطوّرها التاريخي عبر القرنين الثامن والتاسع عشر واللذين يؤلفان المحور الأساسي لدراستنا في الفصول اللاحقة .

٩٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤ و ٦٨ .

٩٥ فرمان اقطاع آل دندش قرى في عكار ينظر صورة عن الفرمان في الملحق ١٣ .

٩٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ ، ١٧١٥/١١٢٧ .

٩٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥٠ وسجل ٣ ص ١٦ وسجل ٧ ص ١٧١ وسجل ١٣ ص ٦١ – ٦٢ .

٩٨ ضحى شطي : **توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم** : دراسة نشرت في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص (٤٠٣ – ٤٠٧) .

٩٩ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ، ج ٢ ص ٢٤٨ .

١٠٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل رقم ٣ ص ١٦ والسجل رقم ١٣ ص ٦١ .

١٠١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٦ .

الفصل الثاني

الادارة المدنية في عكار

أولاً : موقع عكار في التقسيمات الادارية في بلاد سورية

١ — قبل عام ١٨٦٤

طبعت بلاد عكار ، طيلة العهد العثماني ، بطابع الريف لخلوّها من مدن كبيرة ذات أنشطة تجارية وصناعية معيّنة ، إلاّ أنّ موقعها المتاخم لمدينة طرابلس ، حيث تتوافر هذه النشاطات ، حتّم ارتباطها بها اداريًا عندما شكّلت هذه المدينة ولاية عام ١٥٧٩ ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح آل سيفا ، أمراء مقاطعة عكار ، يؤدّون ضرائبها الى الدولة بواسطة والي طرابلس [١] . وبعد زوال امارة بني سيفا ، أصبحت عكار ناحية من نواحي قضاء طرابلس [٢] ، يتبعها اقليم الشعرا [٣] الذي غالباً ما عرف في السجلات الرسمية « بمقاطعة الشعرا تابع ناحية عكار » [٤] . ثم قسّمت عكار عام ١١٤٤/١٧٣١ الى مقاطعتين عكار والشعرا اللتين

---

١ طنوس الشدياق : **أخبار الأعيان** ... ج ١ ص ٣٠٣ .
حول تقسيمات ولاية طرابلس عام ١٥٧٩ ينظر كتاب محمد عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ، ص ٦٢ .

٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦٢ وص ١١ و ٩٠ . وسجل ٢ ص ٥٠ وسجل ٣ ص ٨ وسجل ٦ ص ١٠ .

٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٥٦ .

٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١٠٩ .

عهده الشيخ محمد بن شديد الناصر

عهده الشيخ موسى

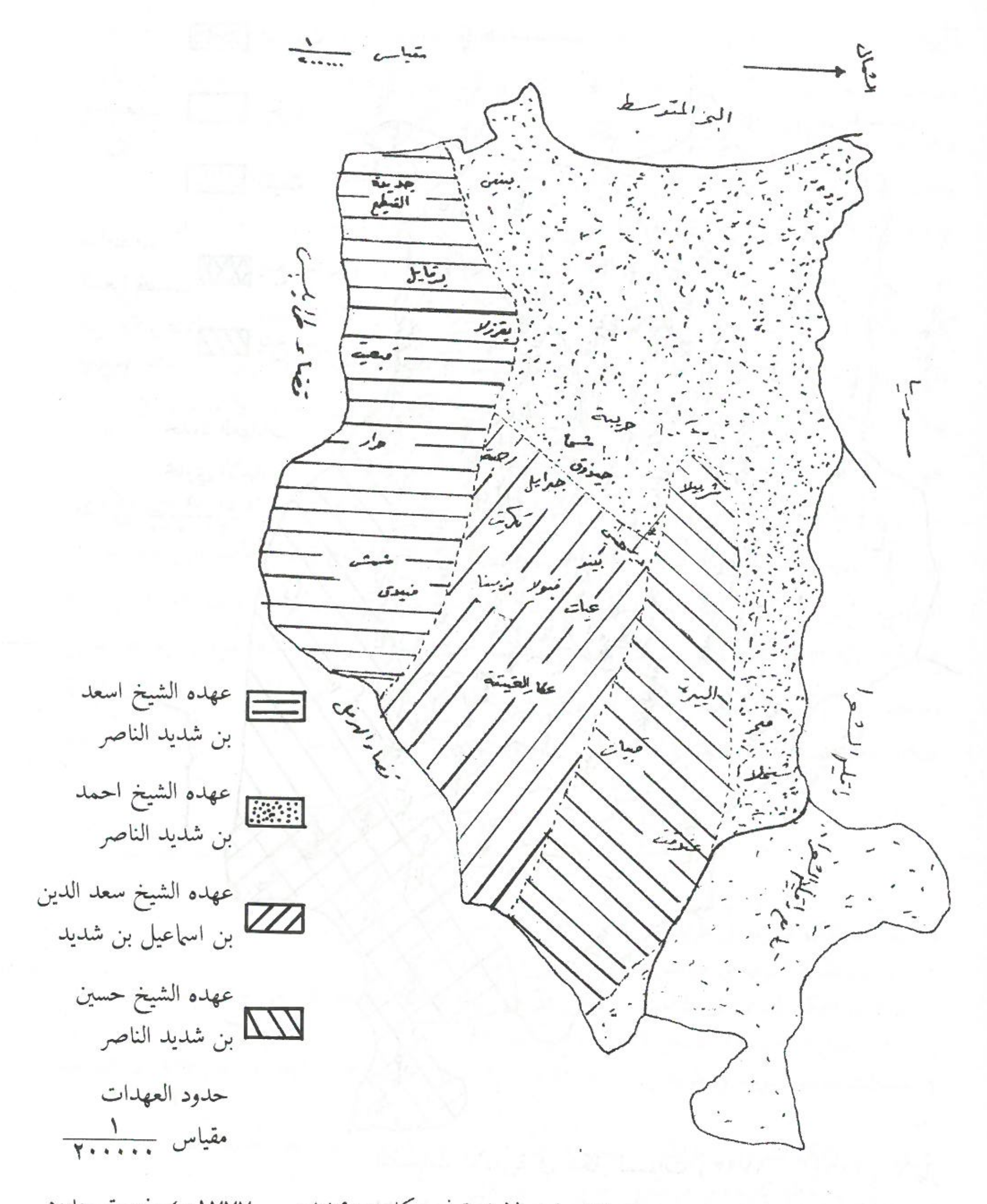
عهده الشيخ علي علوش

.... حدود العهدات

مقياس $\frac{١}{٢٠٠٠٠٠}$

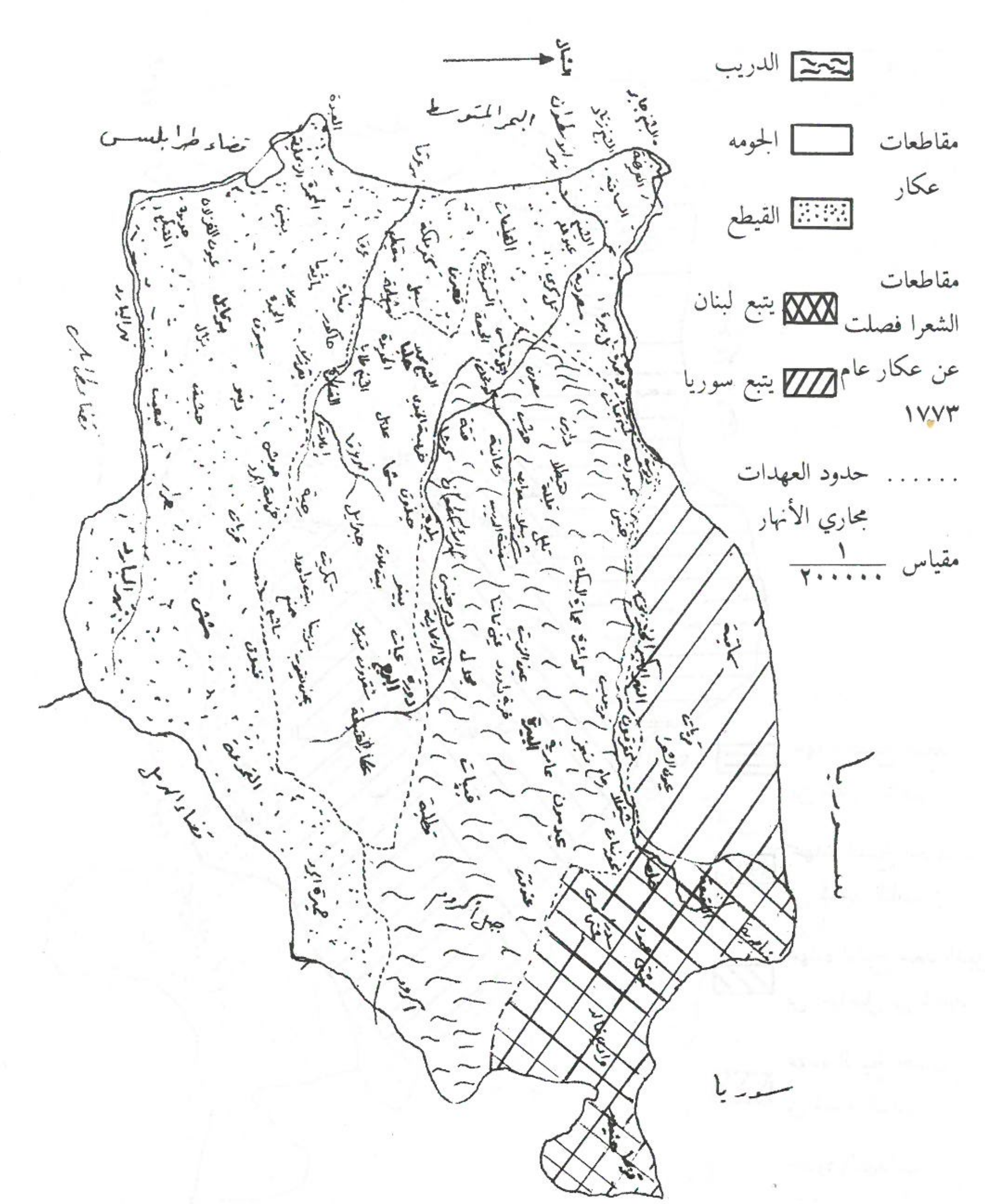
التقسيمات الادارية في عكار (١١٧٥ هـ — ١٧٦٢ م) وضعت حدود العهدات بناء للسجل ١٨ ص ١٣٠ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس . حدود القضاء مستقاة من خريطة لبنان الادارية مقياس $\frac{١}{٢٠٠٠٠٠}$

مصور رقم (١)



التقسيمات الادارية في عكار (١١٩٠ هـ — ١٧٧٧ م) وضعت حدود العهدات بناء لسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس سجل ٢٦ ص ١٨٨ . حدود القضاء بناء على خريطة لبنان الادارية مقياس $\frac{١}{٢٠٠٠٠٠}$

مصور رقم (٢)



مصور رقم (٣)

التقسيمات الادارية في عكار للسنوات (١٧٩٣ — ١٨٦٤) الأنهار وحدود القضاء وضعت نقلاً عن خريطة لبنان الادارية مقياس ١/٢٠٠٠٠٠. حدود العهدات وضعت بناء على ذكر أسماء القرى في حجج الالتزام (ينظر سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٣٤ ص ٥٠ — ٥١ .

ألّفتا ناحية واحدة يتولاها ضابط واحد عرف « بضابط ناحية عكار »[٥] . وسرعان ما سلخت مقاطعة الشعرا عن عكار عام ١١٥٠/١٧٣٧ لتؤلف ادارة مستقلّة ترتبط مباشرة بوالي طرابلس وتعرف في السجلات الرسمية « بمقاطعة الشعرا » ، في حين أصبحت عكار تعرف « بمقاطعة ناحية عكار »[٦] . وقد شكّلت هذه الأخيرة في المرحلة الممتدة من ١١٦٤/١٧٥٠ الى ١٢٠٧/١٧٩٢ ادارة موحّدة أحياناً عرفت بالناحية[٧] ، وعدّة ادارات أحياناً أخرى ، اثنتين أو ثلاث[٨] وحتى أربع[٩] ضمّت كل واحدة منها عدة قرى ومزارع ، وعرفت بالعهدة لأنه كان يعهد بادارة شؤونها وجباية ضرائبها الى ملتزم واحد[١٠] . إلاّ أنّ هذه التقسيمات الادارية اقتصرت منذ عام ١٢٠٨/١٧٩٣ على ثلاث عهدات معلومة الحدود والقرى ، ترتبط مباشرة بولاية طرابلس ، سمّيت القيطع والجومة والدريب . وقد عرفت هذه الأخيرة ، في بداية عهدها ، بعهدة البيرة[١١] نسبة الى مركزها القائم في قرية البيرة .

وفي الفترة الممتدة من ١٧٩٤ الى ١٨٤٠ ، تأرجحت تبعية عكار الادارية بين ولايات صيدا ودمشق وطرابلس ، تبعاً ، للظروف السياسية في بلاد الشام وللخلافات التي نشبت بين أقطاب السياسة في هذه الولايات الثلاث . فعندما توفي حسين باشا والي طرابلس عام ١٢٠٩/١٧٩٤ ، قام والي صيدا ودمشق أحمد باشا الجزار بوضع يده على ولاية طرابلس وملحقاتها[١٢] ، فارتبطت عكار به بواسطة متسلم طرابلس من قبله[١٣] . ثم انتقلت تبعية عكار وطرابلس عام ١٢١٦/١٨٠٢ الى والي دمشق عبدالله باشا[١٤] ، لتعود مجدّداً عام

---

٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ وص ١٣٢ .
٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ وص ٤ .
٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٠٨ و ٣٩٩ والسجل ٢٥ ص ٣٠ والسجل ٢٣ ص ٢٤ – ١٣٠ والسجل ٣١ ص ٨٥ والسجل ٣٢ ص ٤٠ والسجل ٣٣ ص ٢٠٠ .
٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٦٨ وسجل ١٨ ص ١٠٣ وسجل ٢٦ ص ١٢٣ ينظر الخريطة رقم ١ .
٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١١١ وسجل ٢٦ ص ١٨٨ ينظر الخريطة رقم ٢ .
١٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٦ ص ١٨٨ .
١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ٥٠ – ٥١ ينظر الخريطة رقم ٣ .
١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ١١٦ .
١٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ٥٠ وسجل ٣٦ ص ١٤ .
١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٦ ص ٣٢ .

١٨٠٤/١٢١٨ الى حظيرة ولاية عكا [١٥] . ومنذ العام ١٨١٢/١٢٢٨ انيطت مهام ولاية طرابلس بسليمان باشا والي عكا وبخليفته من بعده عبدالله باشا ، وظلت كذلك حتى عام ١٨٢٠/١٢٣٥ [١٦] عندما عادت لتؤلّف ولاية مستقلة لمدّة ثماني سنوات فقط ، عادت بعدها مجدّداً لولاية عكا [١٧] . وقد حافظت عكار طوال هذه المرحلة ، على تقسيماتها الادارية الداخلية التي تمثّلت بثلاث عهدات : القيطع والجومة والدريب ، تلزّم من قبل متسلّم طرابلس الذي يقوم مقام واليها اينما كان مركزه [١٨] .

وبعد خروج المصريين من سورية عام ١٨٤٠ ألغيت ايالة طرابلس وألحقت بولاية صيدا [١٩] وأصبحت سنجقاً [٢٠] أحياناً ولواء [٢١] أحياناً أخرى يدير شؤونه قائمقام . أمّا عكار ، فقد أصبحت في هذه المرحلة مقسّمة الى ثلاث مديريات ترتبط بقائمقام طرابلس وتعرف الواحدة منها بقضاء يرأسه مدير ، وهي القيطع [٢٢] والجومة [٢٣] والدريب [٢٤] .

استنتاجات :

الاّ أن تصنيف عكار كناحية أو اقليم أو مقاطعة وتقسيمها الى مناطق داخلية كالعهدة أو الاقليم أو المديرية ، لم يأتيا نتيجة تنظيمات صادرة عن الدولة العثمانية . فتقسيمات السلطان مراد الثالث (١٥٥٤ – ١٥٩٥) التي استمر العمل بموجبها في الامبراطورية العثمانية حتى صدور قانون تشكيل الولايات عام ١٨٦٤ ، لم تلحظ ، لا هي ولا التعديلات الطفيفة التي أجريت

١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٦ ص ١٤ .
١٦ **شجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٩ ص ١٣ وسجل ٤٠ ص ١٩ وسجل ٤١ ص ٤٢ وسجل ٤٢ ص ٨ وسجل ٤٣ ص ١٥٨ وسجل ٤٥ ص ٨٩ .
١٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٨ ص ١٣٩ وسجل ٤٩ ص ١٨ وص ٥٨ وسجل ٥٠ ص ٢٢٢ .
١٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٥ ص ١٥٠ وسجل ٤٨ ص ١٩ وسجل ٤٩ ص ٧٣ وسجل ٥٠ ص ١٢٤ .
١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ٣٥ وسجل ٥٨ ص ١٧١ وسجل ٦٩ ص ٣٥١ .
٢٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ١٤٦ .
٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : ٦٦ ص ٣٠٩ .
٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٧ ص ١٦٩ والسجل ٦٩ ص ٣٥١ .
٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٧٢ .
٢٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٣٤٩ .

عليها [٢٥] ، هذا التصنيف ولا حتى هذا التقسيم على العكس من ذلك ، فقد كانت بلاد عكار ، أيام بني سيفا ، تؤلّف وحدة كاملة لا تعرف التجزئة الادارية . أضف الى ذلك ان هذا التقسيم لا يستند الى طبيعة تكوين أجزائها ولا الى توزيع طوائف سكانها . فمن حيث التكوين والمناخ والنبات ، تقسم عكار الى مناطق السهل والوسط والجرد [٢٦] . أمّا من حيث التوزيع الطائفي ، فان هذا التقسيم لا يستند اليه ولم يراعِهِ ، خاصة وأنّ طوائف عكار على تعدادها كانت موزّعة بين هذه الأقسام الثلاثة [٢٧] . كل هذه المعطيات تدلّ على أن الجذور التاريخية لهذا التقسيم والتصنيف لا تتعدى منتصف القرن السابع عشر ، عندما أخذت الدولة بتطبيق نظام الالتزام في عكار ، وعندما بدأ تصنيفها يراوح بين ناحية أو اقليم أو مقاطعة ليدلّ على اتّساع أو ضيق مساحة أراضيها ، دون المساس بجوهر نظام الالتزام الذي استمر يمارس فيها بواسطة جهاز اداري يعمل لمصلحة الملتزم . وغالباً ما كانت نتائج نزاعات الملتزمين المحليين ، السبب المباشر في تقرير تقسيمات عكار الداخلية طيلة هذه الحقبة من تاريخها ، فجاء عدد مناطقها الداخلية متناسباً تماماً مع عدد أصحاب النفوذ المنتصرين الذين ثبتت مقدرتهم على الصمود ، واستحالة امكانية تنحيتهم . ونتيجة لذلك ، استقرّت تقسيمات عكار الداخلية منذ عام ١٧٩٣ على ثلاث مناطق ، الجومة والدريب والقيطع ، بعد ان كانت قد فقدت اقليم الشعرا منذ عام ١٧٣٧ . وربما كان لبعد عكار عن مركز تبعيتها الادارية في دمشق وعكا بعد عام ١٧٩٤ ، أبعد الأثر في ترسيخ التقسيم الداخلي فيها الذي راق خواطر الولاة ، فاستساغوه بعد أن رأوا فيه وسيلة لتدعيم نفوذهم واحكام سيطرتهم عليها بصورة أجدى مما لو كانت تشكّل وحدة موحّدة تخضع لسيطرة ملتزم واحد قد تسول له نفسه التمرد والعصيان عليهم .

٢ — بعد عام ١٨٦٤ :

صدر قانون تشكيل الولايات عام ١٨٦٤ ، وبموجبه قسّمت ممالك الدولة العثمانية الى ولايات تضم كل واحدة منها عدداً من الألوية التي تُقسم بدورها الى أقضية ، يرأس كلاً منها

٢٥ عبد العزيز محمد عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٦٢ – ٦٩ .
٢٦ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ، ج ٢ ص ٢٣٥ . والملاحظة الشخصية .
٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٧ وسجل ١٣ ص ١٠٩ وسجل ١٣ ص ١١١ والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ .

قائمقام ، كما قسّم القضاء أيضاً الى نواح وقرى ومزارع ، يرأس الناحية موظف يعرف بمدير الناحية أمّا القرية فيرأسها المختار [٢٨] .

وبموجب هذا النظام انشئت ولاية سورية وألحق بها لواء طرابلس وتوابعه ، وفوّض الى واليها حميد بك أمر تشكيل المجالس وتعيين المديرين في ملحقاتها [٢٩] . فأصبحت عكار ، نتيجة هذا النظام ، تتألف من ثلاث نواح ، الجومة والدريب والقيطع ، وترتبط بمركز الولاية في دمشق ، بواسطة نظام معقّد يتّخذ شكل هرم تبدأ قاعدته بمدراء النواحي الثلاث مروراً بقائمقام قضاء عكار ومتصرف لواء طرابلس فوالي دمشق الذي يشكل رأس الهرم [٣٠] . إلاّ أنّ هذا التقسيم الاداري لم يدم طويلاً في عكار ، ففي عام ١٨٧٤/١٢٩١ جمعت هذه النواحي الثلاث بناحية واحدة يدير شؤونها مدير واحد [٣١] . ولكن سرعان ما ألغيت هذه التدابير لتحوّل عكار مجدّداً في نهاية العام نفسه الى قضاء يرتبط بلواء طرابلس [٣٢] يرأسه قائمقام [٣٣] اتّخذ مقرّ حكومته في حلبا [٣٤] . وربّما ان سبب تحويلها الى قضاء يعود الى الغاء قضاء طرابلس الذي انيطت ادارته بالمتصرف [٣٥] فكثرت مشاغل هذا الأخير مما اضطرّه الى تحويل ناحية عكار البعيدة عن مركز عمله الى موظف يتمتّع بصلاحيات أوسع من صلاحيات المدير . وفي عام ١٨٨٧/١٣٠٥ تحوّلت تبعيّة عكار الادارية من دمشق الى بيروت عندما شكّلت هذه الأخيرة ولاية يتبعها لواء طرابلس بما فيه قضاء عكار [٣٦] . الذي أصبح يؤلف وحدة ادارية واحدة بعد أن ألغيت تقسيماته الداخلية الى ثلاث نواح . إلاّ أنّ السكان ظلّوا يعتبرون مناطق الدريب والقيطع والجومة نواحي [٣٧] . وفي عام ١٩١٢ قرّر مجلس ادارة عكار جعل القبيات ناحية من

٢٨ عبد العزيز محمد عوض : **الادارة العثمانية** ، ص ٦٦ – ٦٨ .
٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ١٣١ .
٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٥٩ .
٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ١٢٥ **وسالنامة ولاية سورية** عن سنة ١٢٨٣ هـ . مكتبة الجامعة الأميركية ص ١٠٩ .
٣٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٢ ص ١٧٤ وسجل ٨٦ ص ١٩٤ .
٣٣ **جريدة المحامي** مديرها احمد سلطاني رئيس تحريرها سامي صادق العدد ٧١ تاريخ ١٣ ك ٢ ١٩١٢ .
٣٤ **سجلات محكمة حلبا الشرعية** : سجل أحداث ١٣٠٣ هـ غير مرقم الصفحات .
٣٥ عبد العزيز محمد عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٩٨ .
٣٦ محمد أمين الصوفي : **سمير الليالي** مطبعة الحضارة طرابلس ١٣٢٧ هـ ، ج ١ ص ٩٥ – ١٠٨ .
٣٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٥ .

الصنف الأول ، ورفع قراره الى المتصرف في طرابلس لأخذ موافقته [٣٨] بعد أن صدّقت عليه الادارة العسكرية في لواء طرابلس [٣٩] .

استنتاجات :

يتّضح لنا ممّا تقدّم أن قانون تشكيل الولايات الصادر عام ١٨٦٤ ، لم يأت بجديد في مجال التقسيم الاداري داخل بلاد عكار . فتقسيمها الى مناطق داخلية كان معمولاً به قبل صدور هذا القانون الذي لم يغيّر سوى أسماء المناطق ، مع الحفاظ على حدودها ، فالعهدة أصبحت تعرف بالناحية أو المديرية ، والمقاطعة أصبحت تعرف بالقضاء ، كما أنّها ظلّت مرتبطة بصورة مباشرة بمدينة طرابلس وملحقة بدمشق ثم ببيروت بعد الغاء ولاية صيدا .

لكنّ الجديد في هذا القانون هو تنظيمه الاداري بصورة مختلفة عن السابق . فحدّد مهام الموظفين الحكوميين بشكل ضَمِنَ للدولة بسط الحكم المركزي في عكار ، والهيمنة على مختلف نشاطات العمل الحكومي فيها ، وقيّد جهاز الموظفين ، حتى في أبسط الأمور ، بالقائمقام والمتصرف في طرابلس الذي كان عليه رفعها للوالي الذي يُؤجِّل اتّخاذ القرار بشأنها حتى تَصِلَه تعليمات الدولة وأوامرها [٤٠] ، مما أدّى الى الابطاء في انجاز المعاملات الادارية وتعطيل مصالح البلاد .

٣٨ **مجلة الحوادث** : صاحبها لطف الله خلاط ، ت ١٩١٢/٥/٢١ .
٣٩ **مجلة الحوادث** : مصدر سابق عدد ٦٢ ، ت ١٩١٢/٧/١٩ .
٤٠ عبد العزيز محمد عوض : **الادارة العثمانية** . ص ٦٩ . ويوسف الحكيم : **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** دار النهار ، ط . ثانية ١٩٨٠ ص ٢٧ .

ثانياً : الجهاز الاداري في عكار قبل الحكم المصري

١٧٠٠ – ١٨٣١

ان طبيعة النظام الاداري وصلاحيات موظفيه لهما تأثير بالغ في الحياة الاقتصادية وفي تحديد كيفية التطور الاجتماعي ، لذلك يعتبر الجهاز الاداري في عكار ابّان الحكم العثماني ، نافذة واسعة نطلّ منها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية هناك . وقد ضم هذا الجهاز ، على بساطته وسذاجته ، الوظائف التالية :

١ — **أمين الناحية** : وهو المسؤول عن الشؤون المالية في جميع عهدات عكار . ويبدو من سجلات الشرعية في طرابلس انّ هذه الوظيفة استحدثت ابّان مراحل انعدام الملتزمين الأقوياء ، وتوزيع جباية الأموال الأميرية على عدد كبير من صغار الملتزمين ، ممّا استدعى تعيين موظف يكون أشبه بمنسق يقوم بضبط عملية الجباية وتنسيق العلاقة بين جميع الملتزمين من جهة والوالي من جهة ثانية . فبواسطته كان يتمّ دفع الأموال الأميرية لوالي طرابلس كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف حضر كل من أحمد بن البيك شيخ قرية دنبو و ... وهم الأصلا عن أنفسهم والوكلا عن بقية مشايخ وأهالي قرايا الناحية المرقومة وقرّروا بأن الأموال المترتبة على قراهم لجهة الميري قد توزّعت بمعرفتهم وتقريرهم على القرايا والمزارع وتعهّدوا بدفع الأموال الى الوزير على يد أمين الناحية فخر أقرانه سيفي آغا ... سنة ١١٦٠ هـ »[٤١] . وانطلاقاً من مسؤوليته عن الأمور المالية ، كان أمين الناحية يكفل أحياناً ملتزمي عكار لدى والي طرابلس كما يتبين من الوثيقة التالية : « ... وحضر قدوة الأماثل والأقران سيفي آغا أمين الناحية وكفل الملتزمين ... »[٤٢] ومن مهامّه أيضاً الاشراف على عملية توزيع الضرائب على الأملاك والمزارع[٤٣] ، والسهر على حسن تطبيق العمل ومنع الغش[٤٤] . وبحكم وظيفته هذه ، فقد توجّب اعلامه مباشرة عن الأشخاص المتولّين على الأوقاف في عكار لدى اجراء تعييناتهم أو

٤١ **حجّة تلزيم عكار** عام ١١٦٠ هـ . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٧ .
٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٨ .
٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٢٩ .
٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٤٤ . ينظر نص البيورلدي في الصفحة ٥٨ .

تبديلاتهم[٤٥] . بالاضافة الى ذلك قام بعض من تولّوا هذا المنصب بالتزام جباية الأموال الأميرية لبعض القرى أحياناً كما يتبيّن من الوثيقة التالية : « حضر عمر آغا بن الحاج أحمد أمين ناحية عكار والشيخ حسين بن الشيخ حسين بن الشيخ موسى كاتب الناحية والشيخ حسين بن الشيخ شديد والشيخ علوش وهم الملتزمون لجميع أموال الناحية ... »[٤٦] .

أمّا بالنسبة الى مكانته الاجتماعية ، فقد كان الأمين من الأغوات دائماً . وهو على ما يبدو أهمّ موظفي الناحية شأناً وأرفعهم رتبة ، بدليل تقديم اسمه على أسماء سائر الموظفين والملتزمين في المراسلات الرسمية ، وكان يلقب بـ « قدوة الأماثل والأقران عمدة الأخلاّ والاخوان »[٤٧] . وقد شغل هذا المنصب رجال محليون نذكر منهم سيفي آغا بن عبدالله آغا خزندار مصطفى باشا والي طرابلس[٤٨] ، وقد استمرّ في هذه الوظيفة مدّة ست سنوات (١٦٦٠ – ١١٦٦) / (١٧٤٧ – ١٧٥٢)[٤٩] ، وعمر آغا بن الحاج احمد ١١٧٥/١٧٦٢[٥٠] . ويظهر من خلال قراءة سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس انّ وظيفة أمين الناحية قد ألغيت ، وأنيطت مهامها بالملتزمين منذ عام ١١٧٧/١٧٦٣ بدليل عدم وجود حجج تتحدث عنها ، حتى الفرمانات الموجّهة الى موظفي ووجهاء عكار لم تعد تأتي على ذكر أمين الناحية بعد ذلك التاريخ[٥١] .

٢ — **ضابط الناحية** : استحدث هذا المنصب منذ بداية العمل بنظام الالتزام في عكار[٥٢] . ومن مهام الضابط المحافظة على الأمن في ربوع الناحية وقمع المخالفات[٥٣] ،

٤٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٧٢ حيث نلاحظ نصّ البيورلدي التالي : « صدر مرسومنا هذا الى قدوة الأماثل والأقران سيفي آغا زيد قدره ، المنهى اليكم بأن مزرعة قرية الشيخ جابر عليه رحمة الملك القادر الواقعة في أرض مزرعة مرليا من الناحية المرقومة كان متولي على وقفها الشيخ احمد ابن عبد القادر نجا والآن توجّهت التولية على رافعين هذا البيورلدي بموجب براءة شريفة احمد ومحمد أخيه ... » في ٢٧ . ١١٦٦/١٧٥٢ .
٤٦ حجة تلزيم عكار ، **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ، ص ١١٠ والسجل ١٨ ص ١٠٥ .
٤٧ فرمان موجّه الى عكار ، **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٢٩ و ٢٤٤ و ١٧٨ والسجل ١٣. ص ١٧٢ .
٤٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٣ .
٤٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٧ ، سجل ١١ ص ٢٢٩ ، سجل ١٣ ص ١٧٢ .
٥٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٨ ص ١٠٥ .
٥١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : من السجل ٢٠ وصاعداً لا يوجد أيّة حجة تعود الى أمين الناحية .
٥٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ١٥٦ ، ١١٦٠/١٧٤٧ وسجل ٥ ص ١٠٤ ، ١١٢٧/١٧١٥ . وسجل ٣ ص ١٣٠ ، ١٠٩٦/١٦٨٥ .
٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ١٥٦ حيث نلاحظ المقطع التالي من الوثيقة التالية : « وشي عليه =

والسهر على حراستها وحفظ سلامة مواشيها [٥٤] ، مما يستدعي بالضرورة وضع جهاز أمن منظّم تحت امرته ؛ الاّ أننا لم نعثر في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على أي أثر من شأنه اعطاء فكرة عن هذا الجهاز . وفي سبيل تأمين نفقاته ، فقد خوّل الضابط حق فرض ضرائب على الفلاحين ، كالشعير لاطعام دوابه والذخيرة لأسلحته ، بالاضافة الى حقّه بتكليفهم ببعض الخدمات الخاصة به . وكان تعيين الضابط يتم من قبل والي طرابلس على أن يكون مسؤولاً أمامه مباشرة يتلقى منه التعليمات على شكل أمر خطي عرف بالمرسوم [٥٥] . بالاضافة الى ذلك فقد كُلِّف الضابط بالاشراف على أراضي الجفتليك المقطعة للوالي ، وتنفيذ عملية تسليم وعزل المتولين عليها [٥٦] . ويلاحظ أيضاً أنّ بعض من شغلوا هذا المنصب عملوا بالالتزام وضمنوا مال ميري ناحية عكار [٥٧] . وكان الضابط أحياناً من الرجال المحليين الذين يحملون لقب آغا ، مثلاً سلهب آغا [٥٨] ومحمد آغا بن الحاج موسى [٥٩] وابنه ابو حيدر آغا [٦٠] . وبازدياد نفوذ الملتزمين قلّت أهمية ضابط عكار تدريجياً ، فندر ذكره في السجلات الرسمية من عام ١٧٤٤/١١٥٦ الى عام ١٧٦٢/١١٧٥ [٦١] عندما ألغي هذا المنصب ، بعد أن أوكلت مهامه الى الملتزمين ، ولم يعد يؤتى على ذكره البتة .

٣ — **كاتب الناحية** : وهو الموظف المسؤول عن تحرير الكتابات والتحريرات الصادرة عن ديوان الوالي والموجّهة لملتزمي عكار وسائر الموظفين فيها . ومن مهامه أيضاً استلام الرهائن التي

= لحسين آغا ضابط ناحية عكار يومئذ من قبل الوزير المومى اليه بأنه يذبح الغنم ويدخل الى بيت امرأة أجنبية ، فلما سمح الضابط المزبور كلامه قبض عليه وأخذ منه مبلغ ٨٤ قرش ... » .

٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢١٦ حيث نجد الوثيقة التالية : « تعهد فخر الأقران سلهب آغا ضابط ناحية عكار لجناب الوزير انه في هذه السنة يبذل مجهوده واجتهاده لاعمار الناحية وحفظها وحراستها ... أوائل جمادى ١١٥٣ » .

٥٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٦ ص ١٠١ .

٥٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٣٧٨ .

٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ — ٤ .

٥٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٣ ص ١٣٠ سلهب آغا هو أحد أبناء شديد الناصر جدّ آل المرعبي في عكار .

٥٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٦ ص ٢٠٠ .

٦٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٧ ص ١٣٢ .

٦١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : من السجل ٨ حتى السجل ١٩ التي تتحدث عن هذه المرحلة .

يضعها الملتزم تحت تصرف الوالي على سبيل التطمين [٦٢] . بالاضافة الى ذلك فقد عمل بعض الكتّاب بالتزام قسم من ضرائب عكار [٦٣] . والمرجّح أنّ كتّاب الناحية لم يلعبوا دوراً بارزاً في حياة عكار ، وأن وظيفتهم كانت أقل شأناً من وظيفتي أمين الناحية وضابطها . وكان كتّاب الناحية من فئة المشايخ ، كالشيخ حسين ابن الخولي موسى (١١٦٢ — ١١٧٥) / (١٧٤٩ — ١٧٦٢) كما يستدلّ على ذلك من طريقة مخاطبتهم [٦٤] .

الى جانب هؤلاء الموظفين الرسميين ، كان في عكار مجموعة من الموظفين غير الحكوميين ، بصورة رسمية ، إلاّ أنّهم كانوا بفعل نشاطاتهم وأدوارهم على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، يشكّلون اداة فاعلة في الادارة العثمانية ، ممّا يحملنا على تصنيفهم في صميم الجهاز الاداري في عكار لمرحلة ما قبل التنظيمات . هؤلاء هم الملتزمون بموجب عقود سنوية ، وسأكتفي بتعريفهم بالملتزمين فقط ، بالاضافة الى الاقطاعيين كالتماريين وأصحاب الجفتليك والمالكانة ، وأخيراً مشايخ القرى وزعماء الطوائف .

١ — الملتزمون :

أ — **نظام الالتزام** : أخذت الدولة العثمانية بتطبيق نظام الالتزام في عكار منذ منتصف القرن السابع عشر [٦٥] كبديل للاقطاع الذي كان معمولاً به أيام امارة بني سيفا . والالتزام يعني بيع ضرائب اقليم ما لمدّة سنة واحدة لأحد المتنفذين الذين عرفوا بالملتزمين ، لكي تضمن الدولة لخزينتها مدخولاً معتبراً ومحدداً [٦٦] . إلا أن هذا النظام الذي وجد أساساً لخدمة مصلحة الدولة ، ترسخت جذوره في عكار بعدما مرّ بمراحل عديدة تعاظمت خلالها قوة الملتزمين حتى أصبح باستطاعتهم استغلاله على نحو يخدم مصالحهم ويضر بمصلحة الدولة العثمانية . لذلك

٦٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ١٣ ص ١١٢ .

٦٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ١٨ ص ١٠٣ .

٦٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ١١ ص ١٧٨ والسجل ١٣ ص ١١٢ . حول هذه الألقاب ومدلولها الاجتماعي والوظيفي راجع محاضرة الدكتور أ . شيري فاتر في **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ** بلاد الشام ج ١ ص ١٠٦ — ١٠٩ .

٦٥ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٢٠٣ . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ وسجل ٢ ص ٥٠ .

٦٦ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام** دراسة نشرت في المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٧١ .

ألغت الدولة العثمانية الالتزام عام ١٨٣٩ ، بعدما بدا في نظرها ، كما جاء في الخط الهمايوني المعروف بخط كلخانة سنة ١٢٥٥ / ١٨٣٩ ، وكأنه « تسليم مصالح احدى البلاد السياسية وأمورها المالية لادارة أحد الناس ، وربما الى مخالب جبره وتغلّبه ، فانه اذا لم يكن في حدّ ذاته صالحاً ، ينظر لحين في ما هو لمنفعته الخصوصية وتكون جميع حركاته وسكناته مبنيّة على الغدر والظلم » [٦٧] .

ب — دور الملتزم في الادارة : لعب الملتزمون ادواراً مختلفة في الادارة العثمانية في عكار على الصعيدين المالي والاجتماعي ، وأحرزوا تقدماً ملحوظاً دفعهم الى التدخل في الشؤون السياسية للمنطقة حفاظاً على مصالحهم ووجودهم . ولايضاح مراحل تطور هذه الأدوار لا بدّ من اجراء دراسة مفصّلة لعقود الالتزام (حجج الالتزام) ، تشمل الفترة الزمنية الممتدة من بداية القرن الثامن عشر وحتى الغاء نظام الالتزام في منتصف القرن التاسع عشر ، وتأخذ بعين الاعتبار ظاهرة اختلاف عدد ملتزمي أموال عكار عن سنة واحدة ، ثم لقب الملتزم وأخيراً صلاحياته والقيود المفروضة عليه . وانطلاقاً من هذه الاعتبارات الثلاثة يمكن توضيح ثلاثة مراحل مرّ بها نظام الالتزام من حيث مكانة الملتزم ودوره في ادارة شؤون عكار كما سنلاحظ بالتفصيل :

١ً — تعدد الملتزمين : تبين سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس انه كان يعهد بالتزام مال ميري عكار عن سنة واحدة ، في المرحلة الممتدة من (١٠٩٦ — ١١٦٦) / (١٦٨٤ — ١٧٥٢) ، الى عدة ملتزمين ناهز عددهم العشرة أحياناً [٦٨] باستثناء مراحل معينة اقتصر فيها الالتزام عن سنة واحدة على شخص واحد ، كما حصل عام ١١٤١/١٧٢٨ وعام ١١٤٤/١٧٣١ عندما التزمها الشيخ ابو حيدر آغا [٦٩] ، وعام ١١٥٠/١٧٣٧ وعام ١١٦٤/١٧٥١ عندما التزمها سلهب آغا بن الشيخ شديد الناصر [٧٠] . وبعد ذلك التاريخ ،

٦٧ **الدستور العثماني** : ترجمة نوفل نوفل المطبعة الأدبية بيروت ١٣٠١ هـ ، م ١ ص ٣ .
٦٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : حجج التزام عكار : سجل ٣ ص ١٣٠ وسجل ٨ ص ٢٦٨ وسجل ٩ ص ١٦٢ وسجل ١٠ ص ٨٣ وسجل ١١ ص ٢٣٠ وسجل ١٣ ص ١٠٩ .
٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٧٦ وسجل ٧ ص ١١٨ .
٧٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ وسجل ١٣ ص ٣٠٨ .

ومنذ عام ١١٧٠/١٧٥٦ بات يعهد بالتزام عكار الى ملتزمين اثنين [٧١] أو ثلاثة [٧٢] ، وحتى أربعة أحياناً [٧٣] . وقد استمر وضع عكار على هذا المنوال حتى عام ١٢٠٧/١٧٩٢ عندما أمست تلزم الى ثلاثة ملتزمين على الدوام والاستمرار حتى عام ١٢٤٩/١٨٣٣ [٧٤] .

يستدل من ظاهرة اختلاف عدد الملتزمين وكثرتهم ، على التنافس المستمر بينهم وعلى ضعفهم الذي حال دون تمكن أحدهم من ابعاد الآخر . وربما أنّ هذا الضعف ، جاء نتيجة لتوزيع أراضي عكار وثرواتها على عدّة ملتزمين ابّان الدور الأول للعمل بنظام الالتزام في عكار . على العكس من ذلك فانّ قلّة عددهم في النهاية بعد عام ١١٧٠/١٧٥٦ ، يدل على حصر التنافس بين اثنين أو ثلاثة ، ويشير بوضوح الى القوة التي بات يشترط توفرها في طالب الالتزام ، والى المستوى الاداري الرفيع الذي بلغه الملتزم حتى تمكّن من فرض سطوته وممارسة نفوذه في منطقة التزامه ، الأمر الذي لا يتأتّى له إلا بتكوين قوة تضم العديد من الفرسان والأتباع .

٢ً — لقب الملتزم : تدل ألقاب ملتزمي ضرائب عكار على مكانتهم الاجتماعية وتمكن من التعرف على مدى ازدياد نفوذهم وقوتهم الادارية في القرن التاسع عشر بالمقارنة مع ما كانت عليه في المراحل السابقة .

في بداية القرن الثامن عشر ، كان الملتزم في عكار يحمل لقب آغا ويخاطب في السجلات الرسمية : « يفخر الأقران وفخر الأماثل الشيخ ... آغا ... » [٧٥] . ولقب آغا أطلق على قواد المجموعات القتالية منذ أن أخذت حالة الفرق العسكرية بالتذبذب من الرسمية الى غير الرسمية . كما أطلق أحياناً أخرى على التجار الأغنياء الذين لم يكونوا من القادة العسكريين . فهو اذن للتعريف عن الأشخاص المهمين المعروفين بمكانتهم العسكرية أو المالية [٧٦] . الأمر الذي

٧١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٥ ص ٢٥ ، سجل ١٤ ص ٢٩٢ سجل ٢٣ ص ٢٤ سجل ٢٥ ص ١٣٧ سجل ٢٦ ص ١٤ .
٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٦ ص ١٢٣ ، سجل ٣٢ ص ٦٨ ، سجل ٣٣ ص ٨٩ .
٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٩ ص ٧٧ ، سجل ٢٦ ص ١٨٨ .
٧٤ حجج التزام عكار في **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ٥٠ سجل ٣٦ ص ٤١ سجل ٣٩ ص ١٣ ، سجل ٤٠ ص ٣٦ ، سجل ٤٢ ص ٢٥٨ وسجل ٤٣ ص ١٠٨ وسجل ٤٤ ص ٨٠ وسجل ٤٥ ص ١٥٠ وسجل ٤٨ ص ١٣٩ وسجل ٤٩ ص ٦٦ وسجل ٥٠ ص ٢٣٠ .
٧٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ وسجل ٨ ص ١ .
٧٦ أ. شيري فاتر : **وثائق البيع المثبتة في المحاكم الشرعية بدمشق** ، ج ١ ص ١٠٦ — ١٠٨ .

يساعدنا على معرفة مكانة ملتزمي عكار الاجتماعية والاقتصادية . إلاّ أنّ لقب شيخ الذي لازمهم في هذه المرحلة بالاضافة الى لقب آغا ، يشير بوضوح الى أنهم كانوا في البداية من المشايخ وأنهم لم يرثوا لقب آغا بل انهم حصلوا عليه ، امّا لاقتنائهم العساكر بحكم عملهم كملتزمين ، وامّا لأنهم أصبحوا أثرياء نتيجة المرابح الطائلة التي درّها عملهم بالالتزام . وممّا يؤكد هذا الرأي أن الشيخ سلهب آغا ملتزم عكار عام ١١٥٠/١٧٣٧ [٧٧] والشيخ ابو حيدر آغا ملتزم عكار عام ١١٤٤/١٧٣١ [٧٨] لم يكونا أبناء آغوات ، فالأول كان ابن شيخ في الأصل [٧٩] في حين كان الثاني من أعيان مشايخ عكار [٨٠] .

وفي منتصف القرن الثامن عشر تدنّى مستوى الملتزم فأصبح من فئة المشايخ عندما كان لقب شيخ شائع الاستعمال في أرياف الشام بين الفلاحين والزرّاع [٨١] . وهو يشير الى مرتبة اجتماعية نشأت محلياً . فالشيخ كان يعتبر وجه القرية [٨٢] وصاحب النفوذ فيها ، ممّا أهّله للعمل كملتزم صغير في المرحلة الممتدة من عام (١١٥٦ – ١١٧٥) / (١٧٤٣ – ١٧٦٢) [٨٣] . بالاضافة الى ذلك فقد نجد بعض الملتزمين في عكار ، في نفس هذه المرحلة ، من حملة لقب افندي [٨٤] الذي كان يشير الى مكانة دينية أو قانونية أو ادارية ، دون أن يكون له صفة عسكرية [٨٥] . هذه الألقاب تدلّ اذن على أن الملتزمين في هذه المرحلة لم يكونوا أصحاب قوة ملحوظة من الناحية العسكرية . وربما ان هؤلاء تمكّنوا من العمل بالالتزام بعد ان كان التنافس قد بلغ اشدّه بين كبار الملتزمين الآغوات فأضعف سلطتهم وأفسح المجال أمام من هم أدنى منهم رتبة وقوة لتبوُّء هذا المركز .

وبعد عام ١٢٠٤/١٧٩٠ أصبح ملتزمو عكار من فئة البكوات الذين يخاطبون في الرسائل الرسمية الموجهة من الوالي اليهم باسم « عمدة الأمرا الكرام ... بك ... » وكان أولهم محمد بك

٧٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ .
٧٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ – ١٣٢ .
٧٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .
٨٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .
٨١ محمد عدنان البخيت : **حيفا في العهد العثماني الأول** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٢٠ .
٨٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ .
٨٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢٦٨ ، سجل ٩ ص ١٦٢ ، سجل ١٠ ص ٨٥ سجل ١٨ ص ١٠٥ . ومحمد عدنان البخيت : مرجع سابق ج ١ ص ٣٢٠ .
٨٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٠ .
٨٥ أ . شيري فاتر : مرجع سابق ج ١ ص ١٠٦ .

الأسعد [٨٦] ، مما يؤكد ارتفاع شأنهم ومكانتهم الاجتماعية والادارية ، لأن هذا اللقب كان يطلق على من يشغل منصباً حكومياً متخصصاً [٨٧] .

وهكذا نلاحظ بناء على مدلولات الألقاب المختلفة التي حملها ملتزمو عكار في مراحل مختلفة أيضاً ، ازدياد أهميتهم في الادارة العثمانية فيها في مرحلة ما قبل التنظيمات .

٣ً ــ صلاحيات الملتزم والقيود المفروضة عليه : تعهد الملتزم بتحصيل الضرائب الأميرية نيابة عن الادارة المركزية للدولة ، وكان له حق استخدام الفلاحين لحسابه الشخصي [٨٨] وتحصيل ضرائب اضافية منهم [٨٩] وتبين حجج الالتزام الصلاحيات والقيود المفروضة على الملتزم كما جاء في الحجة التالية :

« بمجلس الشرع الشريف حضر الشيخ اسماعيل بن الشيخ شديد الناصر وقرر وأقرّ طائعاً مختاراً بأنه تعهد والتزم من جناب الوزير المعظّم والدستور المكرّم صاحب الدولة والاقبال والسعادة والاجلال الحاج سعد الدين باشا محافظ المحمية حالاً أدام الله نفعه واجلاله وختم بالصالحات أعماله وذلك جميع مال ميري بيرت (البيرة) الدريب ومال نفس عكار (عكار العتيقة) ومال قرية دير جنين التابعة لناحية عكار من قضاء طرابلس المحمية تلك السنة كاملة تنتهي سنة ١١٦٢ من ابتداء السنة الى انتهائها بمبلغ قدره وجملته أربعة آلاف قرش (غرش) وأربعماية قرش وعشرون قرشاً المعبّر عنها بثمانية أكياس وأربعماية وعشرون قرشاً منها عن قرية بيرت الدريب ٣١٠٠ قرش وعن نفس عكار ٥٧٠ قرش وعن قرية دير جنين ٧٥٠ قرش حسبما بيّنا في الشرطنامة التي بيده الصادرة له من جناب سعادته على أن يتصرّف بالقرى المذكورة مدة السنة المرقومة ويجبي الأموال الأميرية من محالها حسب المعتاد فما عدا مال أوقاف وعايد أقلام الناحية المرقومة وتيمار مستحقان وجزية نصارى وجرم غليط وما يأتي من طرف الدولة العليّة على انه يورد المبلغ بتمامه لخزينة طرابلس ثلاثة أرباعه في موسم الحرير الآتي في سنة تاريخه والربع الآخر قبل انتهاء السنة بشهرين وكلما أورد شيئاً يأخذ منه وصولاً من الخزينة العامرة وحيث ايراده المبلغ بتمامه يأخذ تمسّكه الممضي بامضائه المختوم بختمه والمصدّق بيد سعادة الوالي . وحضر الشيخ احمد دبوسي شيخ عكار والخولي نعمه شيخ بيرة الدريب ومنصور شيخ دير جنين وأقروا

٨٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٨٥ .
٨٧ أ . شيري فاتر : مرجع سابق ج ١ ص ١٠٨ .
٨٨ ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق ج ١ ص ٣٥٩ .
٨٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ . ينظر فصل الضرائب .

بأجمعهم بأنهم كفلوا الشيخ اسماعيل الملتزم المزبور بكفالة أي بالمال يقدم كلاً منهم المبلغ عند تعذّر الدفع . ووضع الملتزم المزبور منصور بن الشيخ احمد في قلعة طرابلس على طريق الاستيثاق الى أن يورد جميع المبلغ . حرر في ابتداء مارث سنة اثنين وستون وماية وألف » (٩٠) .

يتضح من هذه الحجة ان صلاحيات الملتزم كانت في المراحل الأولى للعمل بنظام الالتزام في عكار ، محصورة بجباية الأموال الأميرية فقط دون الأموال المترتبة على الاقطاعات من نوع التيمار ، ودون أموال الأوقاف وجزية النصارى ، والغرامات المفروضة على مرتكبي الجرائم في عكار . أمّا دفع أموال الالتزام فكان يتم بموجب ايصالات مختومة من خزينة الوالي لدى تأدية كل قسط . وبعد الانتهاء من تسديد جميع الأقساط يمنح الملتزم براءة ذمة مصدّقة من الوالي نفسه . أما بالنسبة الى القيود ، فقد كان يتوجب عليه دفع ثلاثة أرباع الأموال التي التزمها ، في موسم الحرير ثم اتمام الربع الباقي قبل نهاية السنة بشهرين . كما كان يطلب منه تأمين كفالة مشايخ القرى التابعة لالتزامه . كل هذا لم يكن كافياً ، بل كان يطلب منه في أغلب الأحيان وضع أحد أقاربه كرهينة في قلعة طرابلس لدى الوالي . جميع هذه الأمور تشير الى قلّة صلاحيات الملتزم في البداية . فقد كان عليه العمل باستمرار على نيل رِضا مشايخ القرى التي يرغب بالتزام أموالها لكي يضمن كفالتهم له لدى الوالي . هذا بالاضافة الى أنّ جميع تصرفاته وأعماله كانت خاضعة لمراقبة ضابط الناحية وأمينها كما رأينا سابقاً . ونلاحظ أيضاً ان الالتزام كان يجري مباشرة عن طريق الوالي دون الحاجة الى تصديق ومباركة الباب العالي لهذا العقد الذي حدد مفعوله بسنة واحدة ينص عليها عقد الالتزام .

وبعد ذلك ازدادت صلاحيات الملتزم ، عندما أضيف الى مهامه منذ عام ١١٦٥ / ١٧٥٢ (٩١) جباية ضرائب جديدة غير الميري ، عرفت بالضموم ، منها ضمُّ قلاع وعبودية ودخانية وزرخلية وبهاء كدش الجردة وفائض كلار وقبوخرجي » بالاضافة الى ضم جباية أموال الميرة المترتبة على المالكانات (٩٢) . وكانت قيمة مجمل هذه الضموم تناهز نصف المال الأميري المترتب على الناحية كما يتبين من صك الالتزام ، وكانت قيمتها تعتبر كدين للوالي في ذمّة الملتزم الذي يقرّ به ويتعهد بأدائه (٩٣) . والواقع أنّ هذه الضموم كانت بمثابة تفويض يقدّمه الوالي

٩٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٦ .
٩١ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١١ ص ٣٩٩ .
٩٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٩٩ .
٩٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٥ ص ٢٥ .

للملتزم لكي يتصرّف بالقلاع الموجودة في عهدته ولاقتناء العساكر الخاصّة للدفاع عنها ، فازدادت قوّته وتدعّم نفوذه وأحكم سيطرته على أتباعه الفلاحين .

وما زالت قوة الملتزمين في ازدياد وتعاظم ، حتى بات باستطاعتهم ، في بداية القرن التاسع عشر ، توسيع صلاحياتهم لتشمل ، اضافة الى جباية المال ، المحافظة على أمن وسلامة الناحية ، كما يظهر من تعهّد تأمين عكار ، الذي بات عليهم ابرامه الى جانب صكّ الالتزام ، على الشكل التالي : « وتعهّد الملتزمان المحافظة على الناحية المذكورة وتأمين طرقها وسبلها وحماية أبناء القرى وتأمين الرعايا القاطنين بها ، وحمايتهم وصيانتهم وحفظ مواشيهم . وان حصل لأحد منهم أدنى تقصير في الحفظ والتأمين أو حصل لأحد من سكان الناحية أو المارّين بها اختلاس شيء من ماشيته وغيرها ، فهما المطالبان بذلك والمؤاخذان به » (٩٤) . وهكذا طغى الملتزمون على صلاحيات سواهم من موظّفي الادارة العثمانية في عكار ، وأزالوا مبرّرات وجود سائر الوظائف ، بعد أن تعهّدوا بأداء مهامّها ، فألغيت وظائف ضابط الناحية وأمينها ، ولم نعد نعثر لهما على ذكر في سجلاّت المحكمة الشرعية في طرابلس ، كما رأينا سابقاً . ليس هذا فحسب ، بل لقد أصبح الملتزم ، البك ، بغنى عن كفالة مشايخ عهدته له (٩٥) ، وبغنى أيضاً عن وضع أحد أقاربه في قلعة طرابلس على سبيل الرهن (٩٦) .

وهكذا تمكّن الملتزمون في عكار ، من خلال طبيعة النظام الاداري فيها ، من احكام سيطرتهم على الفلاحين ، بعد ان كان هؤلاء قد أصبحوا قوّة محليّة منظّمة تحت رئاسة شيخ القرية (٩٧) . الاّ أن الملتزمين اضعفوا هذه القوّة ، واستأثروا بالسّلطة المحلية لصالحهم ، فتحوّلت بذلك السيطرة العثمانية على عكار الى نوع من السيادة التي تمثلت بذكر اسم السلطان في الخطبة ، والتعامل بالنقود العثمانية (٩٨) .

جـ — موظفون تابعون للملتزم :

١ — **كاتب الملتزم** : اتّخذ كلّ ملتزم كاتباً له ، اعتبر بمثابة معتمده الخاص الذي يقدّم

٩٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ١٣٠ – ١٣١ .
٩٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : حجّة التزام عكار في السجل ٣٧ ص ٦٠ . وحجج الالتزام في السجلات التي تليه .
٩٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٢٣ ص ١٣٠ وحجج الالتزام في السجلات التي تليه .
٩٧ محمد عدنان البخيت : مرجع سابق ج ١ ص ٣١٢ .
٩٨ عبد الكريم رافق : **مصر وبلاد الشام** ص ٥٨ .

بالنيابة عنه حسابات الالتزام للوالي [٩٩] . بالاضافة الى ذلك ، فقد كان الملتزم يكلفه أحياناً بمهام خطيرة يؤديها في مراكز الولايات ، كتقديم الشكاوى ضد بعض المتنفّذين [١٠٠] .

٢ — عملاء الملتزم : اتخذ كل ملتزم عملاء له يقيمون في مقرّ متسلمية طرابلس لموافاته بالتطورات المستجدة في المدينة وديوان المتسلم أو الوالي [١٠١] .

٣ — تفكجي باشي : أي ضابط أو رئيس جنود الملتزم [١٠٢] .

٤ — الناظر : وهو الموظف المكلّف بمراقبة سير أعمال الملتزم في القرى والمزارع . وقد كثر عدد النظار عند الملتزم الواحد [١٠٣] .

٥ — الخولي : ويعرف بخولي القرية أو المزرعة [١٠٤] وهو بمثابة رقيب عليها .

٢ — مشايخ القرى :

وهم وجوه القرية الناطقين باسمها . يحق لهم تأجير ضرائب قراهم شريطة قيام المستأجر بأداء ضرائبها لوالي طرابلس بواسطة الملتزم ، كما فعل مشايخ عدّة قرى من عكار عندما اجّروها الى الشيخ احمد بن قانصوه حمادة عام ١٠٧٨ بموجب عقد مكتوب ومسجل في المحكمة الشرعية في طرابلس [١٠٥] . وكانوا يكفلون الملتزم لدى الوالي [١٠٦] الذي أقدم على هذا الطلب لكي يشاركهم في مسؤولية جباية ضرائب قراهم . كما انهم كانوا يشاركون في عملية توزيع الضرائب الأميرية على قراهم . فعندما ينتهي الوالي والملتزم من تحديد كامل المبلغ المترتب على ناحية عكار ، يقوم المشايخ بتوزيعه على قراهم بناء على معرفتهم بمحاصيل كل قرية [١٠٧] . وقد

---

٩٩ نوفل نوفل : **مخطوط كشف اللثام** ... ص ٤٤٧ .
١٠٠ اغناطيوس الخوري : **بربر آغا** ص ٨٠ .
١٠١ اغناطيوس الخوري : المرجع السابق ص ١٧٨ .
١٠٢ اغناطيوس الخوري : المرجع السابق ص ١٨٥ ونوفل نوفل : **كشف اللثام** ص ٤٦٠ .
١٠٣ محمد كمال بكداش : **ديوان الجندي** . مطبعة المعارف ببروت مجهول تاريخ الطباعة ص ٩٥ .
١٠٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١١٢ ، وسجل ٣٢ ص ٩٩ .
١٠٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ — ٦٢ — ٦٣ .
١٠٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٦ ، وسجل ١٣ ص ٣٠٨ .
١٠٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٣٠ وسجل ١٠ ص ٨٧ .

استفاد المشايخ من مراحل ضعف كبار الملتزمين ، والتزموا مال بعض القرى على نطاق محدود ، قريتين أو ثلاث ، كما رأينا سابقاً . فقد كانوا أقوياء على صعيد قراهم ، إلاّ ان دورهم الاداري ما لبث أن تقلّص لحساب الملتزمين كما رأينا . ومع ذلك فقد استمروا بمثابة المدافعين لرفع الظلم عن فلاحي قراهم ، فرفعوا مطالبها وشكاويها الى الوالي [١٠٨] مع العلم أن بعضهم كان يمارس التسلط على أبناء قريته بوضع يده على ارزاق الآخرين [١٠٩] .

٣ — زعماء الطوائف :

بالاضافة الى هؤلاء الموظفين ، فقد ضمّ الجهاز الاداري في عكار عدداً من زعماء الطوائف [١١٠] التي لم تخضع للملتزمين كالعشائر الكردية والتركمانية . فقد اتخذت هذه الطوائف زعماء من أبنائها البكوات أو المشايخ ، ليكونوا صلة الوصل بينها وبين الوالي وليكونوا مسؤولين أمامه عن كل ما يصدر عن أبناء طائفتهم من سرقة أو نهب أو تخريب بالاضافة الى مسؤوليتهم عن جباية الأموال الأميرية المترتبة على طائفتهم وتأديتها لخزينة الوالي في طرابلس . ونذكر من هذه الطوائف : الأكراد الرشوانية التي بلغ تعداد بيوتها السماية عام ١٧٤١/١١٥٣ [١١١] ، ثم طوائف التركمان وهي : تركمان الشرفلية والطقورلية ، وكانتا على نزاع مستمرّ مع بعضهما البعض [١١٢] . ثمّ دخلت طائفة تركمان الشرفلية ضمن نفوذ الملتزمين في عكار ، فما بعد ، وأصبح شيخها يشارك في كفالة الملتزم [١١٣] . ثم تركمان الدوكرلية [١١٤] ، والبلاسه [١١٥] ، وأخيراً طائفة تركمان الطويقلية وهم أكثر الطوائف تنظيماً ، فقد كان لزعيمهم البك جوخدار وكتخدا وظلوا يضمنون مال ميري طائفتهم على حدة [١١٦] .

---

١٠٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٥٣ .
١٠٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩ ص ٩٤ .
١١٠ ليس المقصود بطائفة هنا مذهب ديني انّما أصل أو عشيرة .
١١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤٢٣ .
١١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ .
١١٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٦ وسجل ١٣ ص ٢٠٨ .
١١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٢ .
١١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ .
١١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٥ .

٤ — الاقطاعيون :

نتبيّن من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس بقاء جيوش اقطاعية صغيرة في عكار بعد زوال آل سيفا والغاء النظام الاقطاعي واستبداله بنظام الالتزام [١١٧] . وترقى هذه الاقطاعيات الصغيرة الى الفترة الأولى التي ساد فيها نظام الاقطاع الحربي أثناء القرن السادس عشر ، عندما كانت أراضي الميري تخصّص للفرسان الاقطاعيين المعروفين بالصبائحية ، على شكل اقطاعات معاشية لكي يتمكّنوا من مراقبة الأرياف ، وليكونوا على أهبة الاستعداد لامداد الدولة بالفرسان في حالة الحرب . وقد صنّفت هذه الاقطاعات حسب دخلها الى عدّة أنواع [١١٨] ، بقي منها في عكار : التيمار والمالكانة والجفتليك .

أ — التيمار : وهو أكثر الاقطاعات شيوعاً وانتشاراً ، وأقلّها مساحة بحيث لا يزيد دخله عن عشرين ألف أقجة في السنة . وهو منحة عقارية ذات صبغة عسكرية [١١٩] . والتيمار لفظة فارسية استعملت لاظهار الاهتمام بشخص مريض أو محتاج يعرف بالتيمارجي . ويتألف التيمار من حصتين ، الأولى القلج أي السيف تكفي وارداتها لمعيشة السباهي نفسه وتقدّر بألفي أقجة ، وتكون وراثية تنتقل الى أولاد السباهي بوفاته [١٢٠] والثانية ينالها السباهي كمكافأة وتشجيع على القيام بواجبه ، وتقدر بستة آلاف اقجة [١٢١] . ويرأس التيمار عادة فارس برتبة بك يعرف بالسباهي . وقد كثر عدد السباهية في عكار ، ولم يكن اقطاع أحدهم يزيد عن قرية واحدة ، كتيمار قريـة الحيصة ، ومزرعـة الكستيتـه ، ومزرعـة ارطوسية ، وخربة كوشه وقرية المسعودية [١٢٢] . وكان السباهي الذي عرف غالباً بالتيمارجي يمنح الاقطاع للاشتراك في الحرب

١١٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥٧ – ٦٣ – ٦٩ – ٩١ . وسجل ٢ ص ١٠٨ . وهي جيوش اقطاعية صغيرة لاقطاعيين من التيمارجيين في تل عباس والحيصة والمسعودية .

١١٨ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري** ، ج ١ ص ٣٦٧ – ٣٦٨ .

١١٩ يرى جب وبوون ان الاقطاعات كانت في الأساس ذات صبغة مالية لا عسكرية ، ينظر هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ، ج ١ ص ٧١ .

١٢٠ هاملتون جب — هارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ، ج ١ ص ٧٥ .

١٢١ ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق ج ١ ص ٣٩٥ . وعبد الكريم رافق : **مصر وبلاد الشام** ، ص ٧٠ .
— الأقجة وحدة نقدية عثمانية تراوحت قيمتها بين ثلث أو ربع درهم ، ثم أصبحت فيما بعد تساوي ربع بارة ، علماً انّ كل اربعين بارة تساوي غرشاً واحداً . راجع حول هذا الموضوع **المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام** ، ج ١ ص ٣٩٤ .

١٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٩٠ وسجل ٢ ص ١٠٨ وسجل ٣ ص ٦٩ وسجل ٥ ص ٥٠ وسجل ٣ ص ٩١ .

متى دعي اليها . واذا تجاوز دخل اقطاعه حداً معيناً ، يطلب اليه تجهيز عدد من الجنود يعرفون بالجبلية وهي جمع جبلي . وكان مورد السباهي الرئيسي من غنائم الحرب والعائدات التي يجمعها من الفلاحين المقيمين في اقطاعه . وبالرغم من أنه كان معفى من الضرائب والرسوم الاضافية والمستحدثة ، فقد كان يحق له أن يفرض على فلاحيه مثل هذه الضرائب والرسوم [١٢٣] .
وبانحطاط الادارة المركزية والجيش الاقطاعي حاول السباهي تحويل اقطاعه الى ملكية وراثية فتملّص من واجباته العسكرية واستعاض عنها بالبدلات العسكرية التي بلغت قيمتها خمسين غرشاً عن كل جبلي [١٢٤] . ويظهر من أسماء السباهية أن بعضهم كانوا من السكان المحليين في عكار ، وأنهم لم يكونوا جميعهم من البكوات بل وجد بينهم الآغوات كتيمارجي قرية تل سبعل [١٢٥] ومزرعة مرج منس [١٢٥] . وكانت الضرائب المفروضة على هذه التيمارات تعرف بالخراج يؤديها الفلاحون للتيماري [١٢٦] . ولم يكن للملتزم علاقة بتحصيل أموال التيمار في عكار كما رأينا في حجة تلزيم عكار .

ب — المالكانة : وهي شكل آخر من أشكال الالتزام الذي يدوم طيلة حياة الملتزم بدلاً من تحديده بسنة معينة . وقد أخذت به الدولة في أواخر القرن السابع عشر لتجنيب الفلاحين ظلم الملتزم الذي كان يعمل على ابتزاز أكبر مقدار من أموالهم قبل عزله في آخر السنة . فصاحب المالكانة لم يعد مهدداً بالعزل ، وبالتالي لم يعد مضطّراً للاسراع في ابتزاز مال الفلاحين . لذلك ارتاح الفلاحون نسبياً بعد أن اطمأن الملتزم الى أن اقطاعه باق بتصرفه الدائم لا يؤخذ منه إلاّ بتنازله عنه أو مصادرة الدولة له [١٢٧] . وبعد ذلك أصبحت المالكانة اقطاعاً وراثياً ينتقل بعد وفاة الملتزم الى ورّاثه الشرعيين [١٢٨] . وكانت المالكانة تؤول الى صاحبها بموجب براءة شريفة سلطانية . أمّا فراغها والتنازل عنها للغير فكان يتم بموجب حجّة شرعية ، تسجل في المحكمة الشرعية في طرابلس ، ويكون التنازل لقاء مبلغ معين من المال يعرف ببدل الفراغ ويحدد

١٢٣ عبد الكريم رافق : **مصر وبلاد الشام** ، ص ٧١ – ٧٢ . وجب وبوون : مرجع سابق ج ١ ص ٧٣ – ٧٦ .

١٢٤ ناصر الدين سعيدوني : مرجع سابق ج ١ ص ٣٦٩ – ٣٧٢ . يرى جب وبوون ان التيمار كان « وراثياً الى حد معيَّن » ، ينظر جب وبوون : مرجع سابق ج ٢ ص ٥٨ .

١٢٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ .

١٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ وسجل ١ ص ٥٦ وسجل ٣ ص ٦٩ .

١٢٧ عبد الكريم رافق : **مصر وبلاد الشام** ، ص ٦٩ .

١٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٣ ص ١٧١ .

في الحجة [129] . وكان صاحب المالكانة في عكار قبل عام ١١٦٥/١٧٥١ يدفع الخراج المترتب عليها الى خزينة الوالي مباشرة دون وساطة الملتزم لناحية عكار ، ومنذ ذلك التاريخ أُضيفت مهمة جباية خراج المالكانات الى هذا الأخير وعرفت بالضموم ؛ فدفع سلهب آغا ملتزم عكار في هذه السنة مئة غرش عن ضم مالكانة الحويش ومئتي غرش عن ضم ببرة الجون [130] . كما كان يحق لصاحب المالكانة نفسه أن يلزّمها لمن يشاء ضمن مدّة معينة لا تتجاوز السنة اجمالاً [131] . ويتّضح من السجلات الرسمية ان عكار كانت تحتوي ، قبل عهد التنظيمات ، على عدد لا بأس به من المالكانات المقطعة الى الأفندية والأشراف والمشايخ ، كمالكانة الحويش لمحمد سعيد افندي الكرامي [132] ، ومالكانة تلّ كرّي للحاج محمد مرلي [133] . إلاّ أنّ هذه المالكانات تحولت بأغلبها ، بالفراغ والتنازل ، من أصحابها الى الآغوات والبكوات ، بعد أن أصبح هؤلاء على رأس الجهاز الاداري في عكار في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، ثم استحصل هؤلاء البكوات على براءات جديدة باسمهم [134] تخولهم حقّ التصرّف بها حتى بات أحدهم عام ١٢٦٠/١٨٤٤ يملك حقّ التصرّف باثنتي عشرة مالكانة [135] .

هكذا نلاحظ أيضاً ، ضعف الاقطاعيين أصحاب التيمار والمالكانة واستسلامهم أمام قوة الملتزمين المتزايدة باستمرار حتى تمكن هؤلاء في الربع الأول من القرن التاسع عشر من تجريدهم من اقطاعاتهم نهائياً والقضاء على دورهم في ادارة عكار .

جـ — **الجفتليك** : وهي أرض تزرع سنوياً . وأصل التسمية من كلمة (جفت) أي محصول ثورين (فدان) . وهي اقطاع مؤلف من سبعين الى ثمانين دونماً من الأرض الخصبة أوماية دونم من الأرض المتوسطة الخصوبة أو مئة وثلاثين دونماً من الأراضي القليلة

١٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٢٠١ .
١٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٩٩ .
١٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٩٩ .
١٣٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ١٣٠ .
١٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٣٠ .
١٣٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٢٠١ وسجل ٤٣ ص ١٧٠ .
١٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٠ .

الخصوبة [136] . والجفتليك اقطاع خاص للوالي ، يحصل عليه بموجب براءة سلطانية ويعهد بادارته الى رجل يعرف بالمتولّي . ويصادر أحياناً الجفتليك من الوالي بعد عزله عن ولايته ويحوّل بموجب براءة أيضاً الى أحد القادة العسكريين ، كجفتليك القليعات الذي كان لسليمان باشا والي طرابلس قبل عزله ثم أحيل فيما بعد الى حسين آغا [137] .

استنتاجات :

أدّت كيفية تطبيق النظام الاداري بمختلف أشكاله ، كالالتزام السنوي أو الاقطاع ، وممارسات الملتزم والاقطاعي ، الى نشوء عدة ظواهر اقتصادية واجتماعية وسياسية عاشتها عكار طيلة قرنين من الزمن وهي :

١ — انّ حكم الدولة العثمانية لهذه البلاد اقتصر على جباية الضرائب وتنفيذ أوامر الدولة بواسطة ملتزمين واقطاعيين محليين ، الأمر الذي لم يسمح للعثمانيين بممارسة أي تأثير اجتماعي ملحوظ على سكانها .

٢ — ان العمل بنظام الالتزام المعتمد على قوة الملتزم العسكرية ، سمح لهذا الأخير في عصر انحطاط الدولة ، بتجميع السلطات وحصرها تقريباً بشخصه وحده ، حتى بدا وكأنه الحاكم الفعلي في عكار ، تتمثل الدولة بشخصه وتطل من خلاله على رعاياها في هذه البلاد ، فقضى تدريجياً كما رأينا على نفوذ غيره من الموظفين . وكان من نتيجة ذلك أن تحجّم دور الطبقة المتوسطة من الأفندية والآغوات والمشايخ بعد أن خسروا امكاناتهم المادّية ، فازداد تباين المستوى الاجتماعي بين طبقة الحكّام البكوات وطبقة الرعيّة الفلاحين ، وتدعّمت مظاهر الجاه بين البكوات ، في حين عمّ الفقر بين الفلاحين .

١٣٦ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤٢ . — الدونم : هو أرض مربّعة طول ضلعها ٤٠ خطوة متوسطة ويساوي أيضاً ١٦٠٠ ذراع مربّع . حول هذا الموضوع راجع **الدستور** م ١ ص ٤٢ .
١٣٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٧٨ . وأصحاب الجفتليك المحلّيون والتيمارجيون وأصحاب المالكانة في عكار كانوا في وضعية تشبه وضعية مشايخ آل الدحداح والخازن وجنبلاط الخ ... في مناطق جبل الدروز وكسروان ، حول وضعية هؤلاء المشايخ ينظر : Toufic Touma: *Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et Les Maronites du Liban* du XVII Siècle à 1914. Publication de L'université Libanaise Beyrouth 1977, T. II. P. 781.

٣ — ان التنافس بين الملتزمين خلق مناطق نفوذ معينة لكل واحد منهم ، وفرض على السكان شكلاً من أشكال التقوقع والانغلاق ضمن منطقة كل ملتزم على حدة .

٤ — ربط الفلاّح بتبعيّة مطلقة بالاقطاعي أو الملتزم ، بعد أن أصبح هذا الأخير مكلّفاً بحمايته وتأمين راحته وتحديد مقدار الضرائب والرسوم المفروضة عليه لقاء استغلاله أراضي الدولة الأميرية .

٥ — انّ عدم تفرّغ الموظفين لواجباتهم الوظيفيّة ، ولّد انعدام الرقابة على حسن سير المصالح العامّة . حتى في بداية عهد الالتزام ، عندما كان هنالك ضابط وأمين للناحية ، لم تكن الرقابة محكمة ، خاصّة عندما أصبح الرقيب يعمل بالالتزام ، وينظر للأمور من موقع الملتزم المفترض مراقبة تصرّفاته ، فبات هو المراقب والرقيب . وقد نتج عن ذلك ارهاق الفلاّح بالمزيد من الضرائب والرسوم التي فرضها الملتزمون دون قيود (١٣٨) . فانهار اقتصاد الريف (١٣٩) وبات يقتصر على تلبية الحاجيات الاستهلاكية الملحّة ، الأمر الذي لم يسمح بقيام برجوازية محليّة .

١٣٨ حول هذه الضرائب ينظر فصل الضرائب .

١٣٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٣٢ ص ٩٩ .

ثالثاً : الادارة في العهد المصري

ابقى المصريون في بداية حكمهم في سوريا على هيكلية مؤسسات الحكم السابقة ، واستمرّ الملتزمون يجبون الأموال الأميرية من عكار حتى عام ١٨٣٤/١٢٤٩ ، بموجب عقد التزام يبرم لدى قائمقام طرابلس نيابة عن ابراهيم باشا (١٤٠) الذي كان على رأس الادارة المصرية في سوريا (١٤١) . وحسب ما يلاحظ من عقود تلزيم عكار ، فقد ترك المصريون الالتزام بيد ملتزمين محليين وأضافوا اليهم مهمة جباية جزية النصارى ، باستثناء مال الأوقاف . كما تركوا للاقطاعيين حق التصرّف بمقاطعاتهم التيمارية (١٤١) . وقد جاءت هذه الخطوة منسجمة مع سياسة العزيز ورغبته في الاعتماد على العناصر المحليّة وعدم اغراق سوريا بالموظفين المصريين (١٤٣) . الاّ انّ ابراهيم باشا ، بدأ منذ دخوله سوريا ، يمهّد لاقامة حكم مركزي فيها والقضاء على الاستقلالية المحليّة للاقطاعيين والملتزمين ، ووضع حد لتعسّفهم في معاملة الفلاحين . فاتّخذ سلسلة اجراءات تحضيرية لالغاء نظام الالتزام تدريجياً ، فحدّ من جشع الملتزمين والاقطاعيين باعفاء الأرض المغروسة حديثاً من الضرائب ولمدّة طويلة ، واستخلص الجمارك من أيدي الملتزمين ، كما حدّد الرسوم الجمركية (١٤٤) ، فمنع جباية الخوّة في معابر البلاد ومسالكها ، وأصدر أوامره الى الحكام بمنع الأغفار من جميع الطرقات والمنازل . ومنع الرشوة وعاقب مرتكبها بالشنق في حال تكرارها . ولم يكتف باصدار القوانين فقط ، بل عمل على مراقبة تطبيقها ، فأمر عدداً كبيراً من معاونيه بالتجوّل في البلاد لتفقّد أحوال السكّان (١٤٥) . ثم حدّد الضرائب الرسمية وحصر حق فرضها بالخزينة وحدها ، وألغى كلّ الرسوم والعائدات

١٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ١٠ – ٧٥ – ١٠٩ وأسد رستم : **وثائق تتعلق بحكومة ابراهيم باشا المصري** ، غير مرقّم الصفحات ، الجامعة الأميركيّ بيروت رقم M.S. 956. 9BLLLbA

١٤١ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٦ ج ١ ص ١٠٣ .

١٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ٤٥ – ١٠٩ و Adel Ismail: Documents Diplomatiques... T. 5. P. 261.

١٤٣ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ، ج ١ ص ١٠٠ .

١٤٤ لوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ص ١٣٢ – ١٣٣ . وسيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية في لبنان** ص ٧٢ – ٧٣ . ومعن زيادة : **مدخل لدراسة لبنان والمسألة الحضارية** ، محاضرة في كتاب لبنان الحضارة الواحدة ص ٣٢ .

١٤٥ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ص ٩٧ – ٩٨ .

الاقطاعية ، كما نتبيّن من الرسالة التي وجّهها الى بربر آغا ، متسلم طرابلس من قبله . فقد جاء في هذه الرسالة ما يلي :

« غبّ التحيّة والتسليم بمراسم الاعزاز والتكريم المبدى اليكم انّه تحقق لدينا أنواع المشقّات التي تكبّدوها الرعايا في أيام الولاة السابقين (أي العثمانيين) بكثرة التوزيعات التي تحصل منهم عن مصارف الحكّام وعوايد وغيره ، عدا عن أموال الأميرية . ومن حيث انّ الله سبحانه وتعالى قد أنقذهم بادخالهم تحت ظلّ الأحكام المصرية ، فقد صار واجب فرض عين التثبّت باستحصال راحتهم وعدم غدرهم بمنع هذه التوزيعات والعوايدات عنهم وابطالها بالكليّة . فيلزم منكم بوصول مرسومنا هذا اليكم تتلوه جهاراً بمجلس الشرع ، بحضور جميع الوجوه والأعيان ويكون معلوماً عندكم جميعاً عدى عن الأموال الأميرية والمقنّنات العايدة الى الخزينة من الآن وصاعداً لا تسمح ارادتنا بأي توزيع سليانه وعوايدات . ومن بعد اشهار أمرنا هذا بطرفكم تحرّروا صورته حرفياً وترسلوه الى كافة الايالة ليصير معلوماً عندهم ويداوموا على تأدية الدعوات الخيرية بدوام تأييد هذه الدولة العادلة المصرية ... فبناء على ذلك أصدرنا لكم مرسومنا هذا لتعملوا بموجبه وتتحاشوا مخالفته واعلموه واعتمدوه .

الامضاء : الحاج ابراهيم والي جدَّة وسر عسكر مصر حالاً » [١٤٦]

وعلى الرغم من ذلك ، لم يكن بوسع الحكم المصري في عكار ، القضاء تماماً على أسلوب الانتاج الاقطاعي وسطوة الاقطاعيين [١٤٧] ، فعمد الى احتوائهم والسيطرة عليهم ، وبدأ يتحيّن الفرص لذلك . وما ان واتته الظروف حتى بدأ ينكِّل بالاقطاعيين والملتزمين حلفاء العثمانيين والمناوئين للحكم المصري فقضى عليهم [١٤٨] ، واستعاض عنهم بغيرهم من أبناء طبقتهم الموالين للعهد الجديد والخاضعين له . كما أنّه صادر أملاك كبار البكوات والأغوات المبعدين أو المتوفين ، وباع مواشيهم وممتلكاتهم بالمزاد العلني في طرابلس وأودع ثمنها في الخزينة [١٤٩] ، فتمكّن بذلك

١٤٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ٥٩ .

١٤٧ لوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية** ... ص ١٣٣ .

١٤٨ نكّل ابراهيم باشا المصري بأسعد بك المرعب وأسعد بك الشديد وأولاد محمد بك القدور وثلاثين وجيهاً من عكار لأنّهم ناوأوا الحكم المصري في سوريا وظلّوا على ولائهم للدولة العثمانية ، ينظر نوفل نوفل : **كشف اللثام** ، ص ٤٧٤ – ٤٧٥ . وسليمان ابو عز الدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ، ص ١٨٣ – ١٨٤ .

١٤٩ نوفل نوفل : **كشف اللثام** ، ص ٤٧٤ . ولوتسكي : المرجع السابق ص ١٣٣ . وسليمان ابو عز الدين : المرجع السابق ١٨٣ – ١٨٤ . وهنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ١١٣ .

من ارهاب من بقي من الاقطاعيين وانتزاع امتيازاتهم السياسية [١٥٠] . ولم يكتف ابراهيم باشا بالحدّ من نفوذ الملتزمين ، بل عمد الى الغاء نظام الالتزام ، لأسباب أوردها في رسالة بعث بها الى الباشمعاون ، فقال له : « اني لم أقصد من طرح هذه الضرائب مباشرة جلب وفر لجانب الميري فقط . بل اني رأيت في ذلك نفعاً وسهولة يعودان الى الجانبين (أي الدولة والفلاح) معاً . فقد تيقّنت ما يلقاه الأهالي من الظلم والجور والأذى والخسارة من الملتزمين حين يأتون الى القرى التي التزموا عشرها ويقيمون فيها . فمأكول الملتزم ورجاله وعليق دوابهم ومأكول معارفهم الذين يمرّون عليهم أثناء السفر جميع هذا على حساب الأهالي . وليس بامكان هؤلاء ان ينقلوا غلالهم من البيادر ما لم يسمح الملتزم بذلك . فقد تبقى هذه الغلال على بيادرها حتى الخريف فتتعرض للتلف والفساد من جرّاء سقوط المطر . ولو فرض حدوث مظالم وأكل حقوق بموجب النظام الجديد فانّه سيكون نادراً كما اننا لا نحجم عندئذ عن اجراء التحقيق اللازم ... » [١٥١] . ما هو اذن هذا النظام الجديد الذي ذكره ابراهيم باشا ، وما هي هيكليته ؟

أسّس ابراهيم باشا حكومة مركزية في سوريا ، وضع ادارتها تحت امرته ، بادئ الأمر ، ثم تخلّى عن منصبه لكثرة مشاغله ، فعيّن محمد شريف بك حكمداراً عاماً على البلاد ، مع الحفاظ على تقسيماتها الادارية . فاستبدلت كلمة ايالة بمديرية ، ووضع على رأسها مدير يمثل السلطة المركزية . وبقيت المديريات مقسّمة الى متسلميّات ومقاطعات . وأصبحت عكار بموجب هذا النظام تشكل متسلمية يرأسها متسلم [١٥٢] ، يعيّنه الحكمدار . كما كان لكلّ مقاطعة شيخ أو آغا أو بك يدير أمورها بالوراثة ووضع الى جانب المتسلم صرّاف يمثل الماليّة ويسعى لحماية مصالحها ، بالاضافة الى مباشر لجباية الضرائب يعاونه ناظر في كل قرية . وأُنشئت في المتسلميّات والمدن والقرى ذات الكثافة السكّانية ، مجالس شورى يرأسها المتسلم ويراعى لدى تشكيلها التمثيل الطائفي والطبقي ، فكان اعضاؤها من كبار الملاكين ومن ممثّلين عن مختلف الطوائف في عكار . وقد عهد

١٥٠ أ . سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ، ص ٧٢ .

١٥١ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ، ج ١ ص ٩٧ – ٩٨ .

١٥٢ أسد رستم : **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا** . بيروت المطبعة الأميركية ١٩٣٠ ، م ٢ ص ٥٨ ومؤرخ مجهول : **حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول** . نشره الخوري بولس قرألي . علّق عليه أسد رستم . المطبعة السورية لمصر الجديدة . ج ٢ ص ٢٨ .

اليها القيام بوظائف المحاكم المدنية [١٥٣] . أمّا مشايخ القرى فقد انيط بهم الاعلان عمّا يقع في قراهم من جنايات وسرقات وأعمال مخلّة بالأمن والقانون [١٥٤] .

الاّ أنّ هذه الاصلاحات الجديدة ، لم تأت بالنتائج المتوخاة . فسرعان ما دبّ الفساد في موظفي الادارة الجديدة [١٥٥] ، باعتراف ابراهيم باشا نفسه الذي عزا ذلك الى انصراف الموظفين الى اهوائهم الشخصية ، بعد ان فاته انّ هذه التصرفات جاءت بالدرجة الأولى نتيجة تأخّر مرتّباتهم ستة أشهر أحياناً ، كما ورد في كتاب رفعه بحري بك الى ابراهيم باشا ، « انّ الموظفين الملكيين مثل المتسلم والكاتب أصبحوا في حاجة الى قُوْتِـهِـمْ اليومي من جرّاء عدم صرف مرتّباتهم الموقوفة . وحيث أنّهم أصحاب أولاد وليس لديهم مورد رزق آخر فلا يبعد (يستبعد) والحالة هذه أن يفتروا عن أداء الواجب ، وأن يمدّوا ، بدافع الضرورة ، أيدي العبث والتطاول الى المصالح الأميرية المحوّلة الى عهدتهم والى أموال الأهالي ... » . ثم تقدّم بحري بك باقتراح لاصلاح ادارة المالية جاء فيه :

١ — تحديد المبالغ المطلوبة من كلّ مديرية ومدينة وقرية وطبعها في دفاتر معيّنة واعلام الأهالي بها .

٢ — مراقبة القرى وحمايتها من ظلم أصحاب القوة وشذوذ الموظّفين .

٣ — الاهتمام بضبط الموازين والمكاييل وابطال المختلّ منها [١٥٦] .

وواقع الأمر ، انّ انهماك ابراهيم باشا في الحروب واخماد الثورات المتتالية ضدّ الحكم المصري في سوريا ، كان السبب الرئيسي لهذا الفساد . فوجدت الدولة نفسها بحاجة الى المال ، لتغطية نفقات هذه الحروب ، فاضطرت الى تأجيل صرف رواتب الموظفين ، كما أنها لجأت الى فرض ضرائب جديدة ومرهقة [١٥٧] تخطّت قيمتها ما كانت عليه في العهد العثماني [١٥٨] . بالاضافة الى ذلك ، خلقت أعمال السخرة والتجنيد الاجباري والعشوائي أيضاً ، نوعاً من

١٥٣ أسد رستم : **بشير بين** ... ج ١ ص ١٠٣ — ١٠٤ . ولوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية** ، ص ١٣٤ .
١٥٤ سليمان ابو عز الدين : **ابراهيم باشا** ... ص ٣٢٩ .
١٥٥ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ، ج ١ ص ١٠٥ — ١٠٧ .
١٥٦ أسد رستم : **بشير بين** ... ج ١ ص ١٠٥ .
١٥٧ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ١ ص ١١٢ . راجع فصل الضرائب .
١٥٨ أ. سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٧٣ — ٧٤ . وسليمان ابو عز الدين : **ابراهيم باشا** ، ص ١٥٨ — ١٥٩ .

الفوضى العامّة ، كما جاء على لسان أحد المعاصرين : « من الأضرار العامة على الناس ، قضية السخرة ، فلا يقدر أحد من أيـة رتبة كان من الأهالي في المدن فضلاً عن القرى أن يحمي دابّته ويحافظ عليها ولو جعل معلفها داخل داره فانّ الضابطي المسمى بالتفكجي له سلطان أن يخلع الأبواب ويكسر الأقفال ويفوت (يدخل) هاجماً الى الدار ويجرها قهراً جبراً ويركبها لأي عسكري أو ضابط اراده . ويكون صاحبها مجبراً أن يستأجر لها رجلاً يرسله معها لأجل عليقها وليحضرها له عند انتهاء عملها ، والاّ لا دعوى له اذا ضاعت عليه ... » ويتابع قائلاً : « ... التجنيد الذي لم يكن له وقت مخصص ، بل في أي وقت يصدر فيه الأمر ، تدور العسكر في المدن والقرى للقبض على أيّ من وجدوه ... » [١٥٩] .

استنتاجات :

كان لنظام الادارة المصرية ولممارسات الموظّفين أثر شامل ، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على مجمل الحياة العامّة في عكار . ومع أنّ الحكم المصري في بلاد الشام لم يتجاوز العقد من السنين ، الاّ أنّ نتائجه ظلّت تعمل وتؤثر في مسار تطوّرها عبر تاريخا الحديث .

١ — من الناحية الادارية ، لم يقض الحكم المصري على الاقطاع نهائياً . بل اكتفى بتحجيمه وتقليص نفوذه . فأبقى الاقطاعي والملتزم على رأس الجهاز الاداري الجديد في عكار [١٦٠] ، بعد أن ألبسهما قناع الوظيفة بدلاً من أقنعة الملتزمين والاقطاعيين . فكان من نتيجة ذلك ، أن ظلت الطبقة الاقطاعية تتمتع بمركز اداري لائق ، مكّنها ، بعد عودة العثمانيين ، من استعادة القدر الأكبر من امتيازاتها الاقتصادية التي فقدتها ابّان الحكم المصري .

٢ — انّ المظالم التي لحقت بالفلاحين ، وضعتهم في صف المعارضة للحكم المصري فيما بعد ، وكانت حاجتهم للاقطاعيين لقيادة هذه المعارضة ، من أهمّ العوامل التي حافظت على زعامة هؤلاء وعلى مكانتهم في تقرير السياسة المحلّية لعكار . وقد قبل الاقطاعيون تزعّم هذه المعارضة ، إمّا لأن بعضهم كان من المبعدين عن الحكم وإمّا لأن من بقي منهم كان قد خسر

١٥٩ نوفل نوفل : **مخطوط كشف اللثام** ... ص ٤٩٤ — ٤٩٥ .
١٦٠ سليمان أبو عز الدين : **ابراهيم باشا** ص ١٣٧ . وأسد رستم : **الأصول العربية** ، م ١ ص ٥٨ .

الكثير من امتيازاته السابقة بعد أن أصبح راتبه لا يوازي عشر ما كان يستولي عليه في السابق (١٦١) .

٣ — انّ مساهمة أبناء جبل لبنان بقيادة الأمير خليل الشهابي ، في القضاء على الانتفاضات في عكار ، ورّثت التباعد بين المنطقتين ، كما ورد على لسان رؤساء نواحي جبل لبنان في رسالة وجهوها الى ابراهيم باشا (١٦٢) .

٤ — على الصعيد الاقتصادي ، فقد كان لالغاء الضرائب والتكاليف الاقطاعية ، أثر بارز في تطوير الزراعة (١٦٣) . وقد حظيت عكار باهتمام خاص من ابراهيم باشا الذي قام بزيارتها وعمل على زيادة مساحة الأراضي المزروعة فيها (١٦٤) . فبدأ الفلاحون يشعرون بالطمأنينة والرخاء (١٦٥) . الاّ أنّ الأمور لم تستقرّ على هذا الازدهار الذي سرعان ما انقلب الى قحط وتدمير بعد أن خرّبت معظم قراها ، وهجرها سكانها هربا من كثرة الضرائب والرسوم المستحدثة (١٦٦) ، ومن الخدمة العسكرية (١٦٧) بشهادة أحد المعاصرين : « فتمنّع أهل القرى والفلاحون عن المجيء الى قراهم وبيوتهم . وكثير من الأهالي قطع أصبعه أو قلع عينه ليتخلّص من هذه الخدمة الاجبارية » (١٦٨) . هذا فضلا عن قيام العديد من بكوات عكار ببيع عقاراتهم إمّا خوفاً من مصادرتها وإمّا بسبب حاجتهم للمال (١٦٩) .

٥ — ومن الناحية الاجتماعية ، سهّلت الادارة المصرية للمشايخ اعادة اعتبارهم بعد أن جعلتهم مسؤولين في قراهم . كما أنّ الانتقاص الذي لحق بمكانة الاقطاعي المادّية والاجتماعية من جهة ، كان في الواقع ، يعني رفع قيمة الفلاح تلقائيا من جهة ثانية ، خاصّة وأنّ وطأة

---

١٦١ سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ص ١٣٧ . ويشير نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد برتيه الى موقف الزعماء العكاكرة بقوله : « انّ السلطات المحلية لا تهضم هذا الطلب (أي جباية الرسوم المتأخرة) وسلوكها يبرهن أنّها تخشى المشاركة في هذا التدبير الذي من شأنه اغضاب الأهالي وضياع تأثيرهم الذي يبنون عليه سلطتهم » راجع تقرير القنصل في Adel Ismail: *Documents* V. 6. P. 250

١٦٢ Adel Ismail: *Documents* V. 6. P. (36-39) (56-61)

١٦٣ لوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ص ١٣٢ .

١٦٤ Adel Ismail: op. cit. V. 5. P. 70

١٦٥ سليمان أبو عز الدين : **ابراهيم باشا** ص ١٣٢ .

١٦٦ Adel Ismail: op. cit. V. 6. P (27-28) et V. 5. P. 83

١٦٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٥٨ .

١٦٨ نوفل نوفل : **كشف اللثام** ص ٤٩٥ .

١٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٥ ص ٤ — ٣٧ وسجل ٥٦ ص ٣٠ — ١٤٠ — ١٤٩ — ٢٢٤ .

السيطرة الاقطاعية قد خفّت عنه ، الأمر الذي نلمسه من قراءة سجلات المحكمة الشرعية العائدة لتلك المرحلة حيث نجد شكاوى مرفوعة من بكوات عكار ضدّ بعض العامّة من أبنائها (١٧٠) . فان دلّت هذه الشكاوى على شيء ، انّما هي تدلّ على منع الاقطاعي ، في العهد المصري ، من حسم خلافاته مع الرعيّة بالقوة وبصورة مباشرة كما كان يفعل في العهود العثمانية السابقة .

وقد كان لاشراك الرؤساء الروحيين في مجالس الشورى ، أثره الفعّال في رفع معنويات أبناء الطوائف غير الاسلامية في عكار ، خاصة وأنّ ابراهيم باشا كان قد سوّى بين المسلمين والمسيحيين في مختلف أنحاء سوريا (١٧١) . وقد أدى ذلك لانتعاش رجال الدين في عكار ، فنهضت الكنيسة فيها لتصبح في مصافّ الاقطاعيين من حيث امتلاك الأراضي . فنلاحظ ، على سبيل المثال ، الراهب برتيانوس يبتاع سنة ١٢٥٥ / ١٨٣٩ مساحات شاسعة من قرى مختلفة في عكار ليضمّها الى أوقاف دير طورسينا (١٧٢) .

---

١٧٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ١٨٧ وسجل ٥٨ ص ٢١٢ .

١٧١ أ . سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٧٣ .

١٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٥ ص ٤٣ — ٤٩ — ٨٠ — ٨١ — ١٠٢ — ١١٦ .

رابعاً : الادارة العثمانية في عكار ١٨٤٠ — ١٨٦٣

يمكن اعتبار الحكم المصري في سوريا بمثابة الممّهد لعصر التنظيمات في الدولة العثمانية وسوريا خاصّة . ذلك أن هذه البلاد اعتادت تقديم الطاعة للحكومة المركزية في العهد المصري ، بعكس ماكانت عليه في العصر العثماني السابق ، ممّا أتاح المجال أمام العثمانيين للقيام بسلسلة من الاصلاحات الادارية التي تقبّلها السكان عامة ، خاصّة وأنّ ابراهيم باشا كان قد قضى على المتنفذين الذين عارضوا الاصلاح والانصياع للدولة المركزية كما رأينا سابقا . وكانت حاجة السلطان عبد المجيد الأول لمساندة الدول الأوروبية له في نزاعه ضدّ محمد علي ، وسعيه لكسب تأييد انكلترا وفرنسا وتجنّب خطر عدوان الروسيا [١٧٣] ، ورغبته أيضاً في أبعاد هذه الدول عن التدخل في شؤونه الداخلية [١٧٤] ، عوامل فعّالة في سياسته ازاء رعيّته . فبادر الى اصدار خطّ كلخانة عام ١٨٣٩ الذي نصّ على ضمان حياة الأشخاص والأملاك : « ويلزم أن تنظر دعاوى أصحاب الجرائم بعد الآن علنا بوجه التدقيق بمقتضى القوانين الشرعية وقبل أن يصدر الحكم لا يجوز اعدام أحد أصلا لا خفياً ولا جلياً » . « واذا بالفرض وقع أحد بتهمة أو قباحة وكان ورثاؤه أبرياء الذمّة من تلك التهمة والقباحة ، لا يحرمون من حقوق أرثهم بواسطة ضبط أمواله » [١٧٥] . وقد جاء هذا الاعلان على درجة كبيرة من الأهمية ، بعد أن كان اعدام الأشخاص قبل ذلك ، من الأمور المألوفة في الولايات ، ينفّذه الولاة والمتنفذون ضد من أرادوا التخلص منه [١٧٦] . ثم أكّد خطّ التنظيمات الخيرية الصادر سنة ١٢٧٢ / ١٨٥٦ على المساواة الاجتماعية في الخدمة العسكرية : « وبما أنّ جميع تبعة دولتي العليّة من أيّة ملّة كانوا ، سوف يقبلون في خدامة الدولة ومأمورياتها ... دون فرق ولا تمييز في مكاتب دولتي العليّة العسكرية والملكية » . ولم يهمل السلطان الاعلان عن التسامح الديني أيضاً : « أن تؤخذ التدابير اللازمة القويّة لأجل تأمين من كانوا أهل مذهب واحد مهما بلغ عددهم ليجروا مذهبهم بكلّ حرّية » [١٧٧] .

١٧٣ كارل بروكلمان : **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩ ص ٥٦١ .

١٧٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ٢٠ — ٢١ .

١٧٥ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣ — ٤ .

١٧٦ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ٢٥ .

١٧٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٧ .

ثم تتالى اصدار القوانين التنظيمية في هذه المرحلة ، حتى أطلق عليها المؤرخون والباحثون عصر التنظيمات في الدولة العثمانية ، وكان لا بدّ للدولة من أن تلجأ أثر اصداركلّ قانون ، الى استحداث دوائر وكوادر جديدة من الموظفين ، للقيام بتنفيذه في الولايات [١٧٨] . لذلك لم تكتمل هيكلية الجهاز الاداري بشكله النهائي تقريبا الاّ مع اصدار قانون تشكيل الولايات عام ١٢٨١ / ١٨٦٤ . وقد أصبح الجهاز الاداري في عكار ، بموجب هذا القانون ، يتألّف من مدير القضاء الذي عرف أحياناً بمدير الناحية . وقد وجد فيها ثلاثة مديرين في نفس الوقت بسبب احتوائها ثلاث نواح [١٧٩] ، لكل واحدة منها مدير برتبة بك أو باشا يتم اختياره من بين السكان المحليين . وقد تجاوزت مدّة استخدام هؤلاء في الوظيفة ، الخمس سنوات [١٨٠] ، علماً بأن النظام نصّ على امكانية تغييرهم . وأصبح لكل ناحية محكمة شرعية ، يرأسها قاض لفصل الخلافات في الأمور الشرعية [١٨١] . وبعد الغاء نظام الالتزام بموجب خط كلخانة ١٨٣٩ [١٨٢] ، عيّن موظفون خصوصيون للشؤون المالية (مأمور التحصلدار) [١٨٣] ، يرتبطون بنظارة المالية مباشرة ، كما استخدمت الدولة أحياناً مختاري القرى لجباية الضرائب أيضاً . وبغضّ النظر عن انتمائه الديني ، فقد اشترط توفّر عدة مواصفات في الجابي ، كأن يعرف قراءة وكتابة اللغة التركية ، وتكون له خبرة في مسك الدفاتر ، ويقدم كفالة مالية ، يكون لائقاً للخدمة العسكرية وأن لا يقلّ عمره عن خمسٍ وعشرين سنة [١٨٤] . ونظراً لعدم توفر هذه الشروط مجتمعة في أبناء عكار ، فقد حرموا من العمل في هذه الوظيفة . وازاء عدم توافر الكفاءة والنزاهة في الجباة ، اضطرت الدولة للعودة عام ١٨٤٢ الى نظام الالتزام لجباية الأعشار [١٨٥] ، بعد أن صنّفت مواردها بموجب نظام الميزانية الى قسمين : الأول تحصّله

١٧٨ لوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية** ص ١٥٢ .

١٧٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٥٩ .

١٨٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٧ ص ١٩٦ وسجل ٦٩ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٣٤٩ — ٣٥١ .

١٨١ **وثائق** عائدة للأعوام (١٢٨٦ / ١٨٧٠) و (١٢٨٣ / ١٨٦٦) و (١٢٦٦ / ١٨٥٠) وصادرة عن الحاكم الشرعي في عكار .

١٨٢ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣ .

١٨٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ٢٤٢ .

١٨٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ١٨٨ .

١٨٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٧١ .

مباشرة بواسطة الجباة وعرف بنظام الأمانة ، ويضم الويركو والاعانة العسكرية ، والثاني يتألف من رسوم الجمارك والأعشار وحاصلات الطابو وكانت تحصّل بالالتزام [١٨٦] .

استنتاجات :

احتوت التنظيمات في الواقع ، على قوانين ومواد تراعي حرمة حقوق الانسان ، لدرجة قد تحمل من يجهل الواقع المعاش آنذاك ، على الاعتقاد بأنّ عكار وسائر ممالك الدولة العثمانية قد عاشت عهدا من البحبوحة والعدالة والمساواة ، لم تعهده من قبل . الاّ أنّ حقيقة الأمر لم تكن كذلك ، فواقع الحال لا تحسد عليه عكار التي لم تجن من ثمار التنظيمات الاّ النذر القليل ، مقابل تحمّلها الكثير من ظلم وجور المتنفذين ، حتى أنّ بعضهم [١٨٧] بات يشكّك بصحة نيّة السلطان عبد المجيد الاصلاحية ، ويعتقد بعدم رغبته في تطبيق الاصلاح .

١ — فعلى الصعيد الاداري أصبحت عكار جزءاً من كيان دولة موحّدة ، ترتبط بها بواسطة عدد من الموظفين ، بعد أن كانت في السابق اقطاعيات يتوارثها البكوات والباشوات . الاّ أنّ الادارة الجديدة بقيت بيد الطبقة الاقطاعية التي استخدم أبناؤها في ادارة القضاء والوظائف المحترمة ، ممّا حافظ على مكانتهم الاجتماعية بين سائر أبناء عكار . وكذلك استطاع المخاتير الحفاظ على مكانتهم التي كانوا قد استعادوها إبّان الحكم المصري .

الاّ أنّ أجهزة الادارة الجديدة لم تتأقلم مع التنظيمات المستحدثة بالسرعة اللازمة فنتج عن ذلك تقصير في تطبيق القوانين ، وظهرت عدم كفاءة ونزاهة الموظفين [١٨٨] بشكل ملحوظ ، ممّا لفت انتباه نائب القنصل الفرنسي في طرابلس الذي رسم صورة ، قد تكون مطابقة لواقع الأوضاع عام ١٨٥٦ جاء فيها : « ... أمّا الأقضية فهي تدار بواسطة مديرين يخضعون لسلطة القائمقام في طرابلس . وهم من الوجهاء من بين السكان المحليين . ومهامهم تنحصر في جباية الضرائب وتنفيذ التنظيمات والحفاظ على السلطة .... وهم عمّال الباب العالي. وهم الوحيدون المكلّفون باقامة احترام سلطة الباب العالي الذي لا يملك وسائل أخرى أو قوّة أخرى منظّمة لفرض سيطرته على البلاد . لذلك فهدوء وخضوع هذه الأقضية ليس له ضمانة سوى

١٨٦ عبد العزيز عوض : مرجع سابق ١٨٤ — ١٨٧ .

١٨٧ لوتسكي : **تاريخ الأقطار العربية الحديث** ص ١٥٠ .

١٨٨ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٢٥ .

أمانة هؤلاء المديرين ومقدرتهم وتأثيرهم على الرعيّة . والمدير نفسه كموظّف اداري ليس مضمونا بشيء ، وتصرّفاته هي بدون رقابة ، وسلطته بالرغم من أنّها محدودة بالتنظيمات والقوانين ، هي في الواقع اعتباطية فردية استبدادية لا تقف عند حدّ سوى أمام قوّة المعارضة التي يمكن ايجادها عند السكّان المحليين . وينتج عن هذا الوضع ، أنّ السلطة الادارية للباب العالي على هذه الأقضية تتغيّر بتغيّر المدير والشعب ، وأنّها بالتالي غير ثابتة ، وأكثر الأحيان معدومة أو ذات تأثير قليل ... » [١٨٩] . ويؤيّده في رأيه هذا القنصل الفرنسي هنري غيز الذي قال : « وهناك أيضاً ادارة صحيحة يرأسها مدير مسلم . أن كلّ هذه المؤسسات العامّة التي يديرها مأمورو الحكومة أو الخاصّة من الناس ، تتبع في منهاج أعمالها مبدأ واحداً . انها تتبع الطريقة القديمة التي حوّرت بعض وجوهها ، ولكنّها لا تزال تطبّق ولو بصورة خفيّة على الأقل ، فالرشوة والظلم هما دائماً دعامتها . واذا كانوا لا يحاولون الاّ مراعاة الظواهر فلأنّ السلطات العليا تبدي رغبتها في التمسك بالاصلاحات التي اقرّتها البلاد . انّ الباشوات هم أيضاً محافظون من الطراز الأول ، فلا يأبهون للشريعة ، بل يتجاوزون حدودها على أوسع نطاق ممكن . انّه يصح القول هنا أنّ مصير أهالي سوريا قد تحسّن قليلاً في بعض الأماكن وعند بعض الأشخاص . لقد كان ذاك المصير مشؤوما في ظلّ النظام القديم ، ثم أصبح أشدّ شؤماً أيام المصريين . الاّ أن عودة العثمانيين خففّت قليلا من حدّته » [١٩٠] .

وقد يجد الباحث ما يؤيّد صحة هذه الأقوال بشأن تسلط المديرين واستبدادهم ، في السجلات الرسمية العائدة لتلك المرحلة . فلطالما اضطّر صاحب الحق من الرعيّة الى السكوت عن حقه تحت ضرب وتهديد المتنفّذين في عكار ، وإرجاء المطالبة به ، بانتظار تبديلهم وقدوم سواهم ممن يترجّى الحق فيهم والخير منهم [١٩١] . أضف الى ذلك أنه غالباً ما أدّت تداخلات المتنفّذين في أعمال القضاة من جهة ، وممارستهم التعسّف على فلاحيهم من جهة ثانية الى تعطيل حسن سير أعمال القضاء في عكار ، ممّا اضطر الكثيرين من الفلاحين الى اللجوء الى محاكم طرابلس ، لرفع دعاويهم الى قاضيها ، بعيدا عن منطقة نفوذ الخصم المتنفّذ [١٩٢] .

١٨٩ Adel Ismail: Documents ... T. 10. P. 70-75

١٩٠ هنري غيز : **بيروت ولبنان** .... ج ١ ص ١١١ .

١٩١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ٢٤٢ وسجل ٦٩ ص ٢٧٢ — ٢٧٤ .

١٩٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٠ ص ٣٤ — ٤٧ — ٥٩ . وسجل ٦١ ص ٣٧ . وسجل ٦٣ ص ٢٥ — ٩٨ وسجل ٦٩ ص ٢٥٢ .

وعلى الرغم من ذلك ، يمكننا القول أنّ سيطرة المتنفذين على الرعيّة لم تعد محكمة تماما كما كانت في العهود العثمانية الأولى ، بل أنّ بعض الفلاحين ، على ما يبدو ، حاولوا الافلات منها بعد أن خفّت هيبة البكوات في نظرهم ، بدليل لجوئهم الى رفع الشكاوى ضدهم كما رأينا ، الأمر الذي لم نعهده من قبل ، كما أنّ بعضهم الآخر قد تجرّأ واستولى على جزء من أراضي الاقطاعيين [١٩٣] . هذا فضلاً عن رقابة الولاة للملتزمين ومحاولتهم الحدّ من استبدادهم وتسلّطهم [١٩٤] .

٢ — وعلى الصعيد الاقتصادي ، لم توفر التنظيمات أي رخاء للفلاح في عكار . بل أنّها ضاعفت عدد المتسلطين عليه من جباة الضرائب الذين كانوا يستوفونها منه بمقادير تَرْبو عن قيمتها القانونية الصحيحة [١٩٥] ؛ بالاضافة الى استمرار الملتزمين في عملية نهب الفلاح وافقاره ، بمعرفة كبار المسؤولين في ولاية صيدا التي كانت عكار تشكّل احدى ملحقاتها . فقد ورد في بيورلدي موجّه الى قائمقام طرابلس عام ١٢٦٢ / ١٨٤٥ أنّه : « في وقت الحصاد يأخذون (أي الملتزمون) الأعشار من سكان المحلات ويأخذونها لكي يبيعونها بأثمان غالية في المستقبل أو يصرّفوها بأثمان مضاعفة الى المزارعين لأجل البدار في السنة التالية .... هكذا عدم استقامة جاعلينها عادة لهم ... » [١٩٦] . ليس هذا فحسب ، بل غالباً ما لجأ الملتزمون في هذه المرحلة الى القاء تبعة دفع ما يترتب عليهم من الأعشار والرسوم على عاتق الفلاحين [١٩٧] .

٣ — وعلى الصعيد الاجتماعي ، لم يطبّق مبدأ المساواة تماماً ، خاصة وأن الوظائف الادارية في عكار ظلّت محصورة بالمسلمين فقط [١٩٨] ، كما اقتصرت الخدمة العسكرية عليهم وحدهم بعد أن دفع المسيحيون ضريبة البدل العسكري . أمّا الأحوال الشخصية وأملاك الأديرة والكنائس والمدارس ، فقد أصبحت جميعها من اختصاص الرؤوساء الروحيين لكل طائفة على حدة [١٩٩] . ولم تعمل التنظيمات الجديدة على أحداث أي تغيير في العلاقات الاجتماعية التي ظلت تراوح مكانها ضمن مفاهيم وأنماط الأنظمة الاقطاعية . وقد أشار نائب

١٩٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢١٢ وسجل ٦٣ ص ٩٨ .
١٩٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٧١ .
١٩٥ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٨٨ .
١٩٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٧١ .
١٩٧ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٩٤ .
١٩٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ٢٤٢ وسجل ٦٧ ص ١٩٦ وسجل ٦٩ ص ٣٥١ .
١٩٩ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ٢٩ — ٣٠ .

القنصل الفرنسي في طرابلس الى هذه الناحية بقوله : « .... هذه التنظيمات والقوانين نادراً ما هي معروفة من الشعب وهي بدون تأثير حقيقي في الولاية . الباب العالي يحصر اهتمامه في جباية الضرائب المفروضة على الشعب وليس له حتى اليوم أي وجود بالنسبة للسكان الاّ ضمن هذا المفهوم . وهو لا يدخل في أمور حياتهم الداخلية وتنظيمهم الاجتماعي . والتقاليد والمعتقدات هي التي تحكم هذا الشعب . وهم اليوم كما كانوا في العصور الماضية والحكم العثماني لم يغير شيئاً في هذا المضمار » [٢٠٠] . وحقيقة الأمر أنّ قانون الأراضي الصادر عام ١٢٧٤ / ١٨٥٨ ، نصّ على الغاء نظام الاقطاع العسكري كالتيمار وغيره ، الاّ أنه لم ييسّر للفلاح فرص امتلاك الأرض ، بل على العكس من ذلك ، فقد جاء هذا القانون ليكرّس حقّ تصرّف الاقطاعي بها ، بعد أن سهّل له امتلاكها بموجب سندات الطابو [٢٠١] . فظلّ الفلاح على تبعيّته للاقطاعي السابق الذي تحول الى ملاك كبير ، واستمر أيضاً النمط الاقطاعي يسود العلاقة بين الاثنين حتى بداية مرحلة الاستقلال عام ١٩٤٣ .

وفي عام ١٨٤٥ صدر قانون التعليم الاجباري المجاني [٢٠٢] ، الاّ أن عكار لم تنعم بشيء من ذلك وظلّت حتى عام ١٣١٦ / ١٨٩٨ ، حسب ما يتبيّن من القيود الرسمية [٢٠٣] ، لا تضمّ أيّة مدرسة رسمية لتعليم مبادئ الكتابة والقراءة والحساب وما شابه ذلك .

وقد كان لبقاء سيادة الأساليب الاقطاعية في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في عكار ، بالاضافة الى حرمانها من المدارس ، أثر بارز في تاريخها المعاصر . ففي حين كانت متصرفية جبل لبنان والمدن اللبنانية أيضاً ، قد بدأت تسير في طريق تغيير هذه العلاقات الاقطاعية وتفككها إثْر الحركات الفلاحية (١٨٤٠ — ١٨٥٨) ، وتتيح المجال لنشوء طائفة من البرجوازيين والمثقفين ، استمرت عكار ترزح تحت نير الاقطاعية والتخلف والجمود . فازداد الفارق بين المنطقتين حتى برز تخلّف عكار جليّا بعدما ألحقت بدولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ .

٢٠٠ Adel Ismail: *Documents* ... T. 10. P. 70-75
٢٠١ ينظر تفاصيل نظام الالتزام وقانون الطابو وامتلاك الأراضي في ص ١٦٤ — ١٦٥ .
٢٠٢ لوتسكي : **تاريخ الأقطار** .... ص ١٥١ .
٢٠٣ **سالنامة نظارات المعارف العمومية** سنة ١٣١٦ هـ . محفوظة في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت تحت رقم ص ٩٨٤ - ٩٨٥ .

خامساً : الادارة العثمانية في عكار ١٨٦٤ — ١٩١٤

تغيّر الجهاز الاداري في عكار أثر صدور نظام الولايات عام ١٢٨١ / ١٨٦٤ الذي جاء في مقدّمته أن ممالك الدولة تتألف من ولايات تنقسم الى ألوية تتجزأ بدورها الى أقضية تضمّ قرى مختلفة ، ويكون لكلّ قرية ادارة بلديّة [٢٠٤] . وقد تضمّن هذا النظام خمسة أبواب : الباب الأول يتحدّث عن الادارة المركزية . والباب الثاني يتكلّم عن ادارة أمور اللواء ، في حين اختصّ الباب الثالث في شرح ادارة أمور القضاء ، والباب الرابع في ادارة القرى ، والباب الخامس خصّص لتبيان كيفيّة اجراء الانتخابات في القرى [٢٠٥] . ثم صدر عام ١٢٨٧ / ١٨٧١ نظام ادارة الولايات العمومية الذي توسّع في شرح مهام موظفي الجهاز الاداري المشكّل بموجب نظام الولايات [٢٠٦] . وبناء على ما ورد في بنود هذين النظامين ، يمكننا رسم صورة الجهاز الاداري في عكار على الشكل التالي :

١ — القائمقام : نصّت المادة ٤٣ — ٤٤ من الباب الرابع لنظام الولايات ، على أن يكون لكلّ قضاء قائمقام معيّن من طرف الدولة ، لكي ينظر في الأمور الملكيّة والماليّة والضابطة (أي الأمن) وينفّذ أوامر الدولة وتعليمات الوالي التي ترده بواسطة متصرّف اللواء الملحق به . وهو مسؤول أيضاً عن اجراء أحكام القضاء الداخلية وتحصيل وارداته ودفع مصاريف الادارة المحلّية وارسال الباقي الى مركز اللواء . ومرجعه الأول في جميع هذه الأمور هو متصرّف لواء طرابلس ، وهو مسؤول أمامه مباشرة . وبموجب المادّة التاسعة والأربعين من النظام نفسه ، اعتبر القائمقام رئيس رجال قوى الأمن في عكار ، شرط استخدامها وفقاً لأوامر متصرف طرابلس . بالاضافة الى ذلك ، يكون القائمقام رئيسا لمجلس ادارة عكار بصورة تلقائية [٢٠٧] . ونظراً لصلاحيّاته هذه ، يمكن اعتبار القائمقام رأس الجهاز الاداري في عكار .

وقد اشترطت الدولة على القائمقامين معرفة اللغة العربية ، كما اهتمّت بتعيينهم ، فجعلته على المراحل التالية : كان يطلب من الراغب في هذه الوظيفة التقدّم بطلب من لجنة خاصّة في مركز كل ولاية ، عرفت بلجنة انتخاب القائمقامين ، يشرح فيه ترجمة حياته الكاملة . وبعد

٢٠٤ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٢ .
٢٠٥ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٢ — ٣٩٦ .
٢٠٦ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٩٧ — ٤٢١ .
٢٠٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٩ .

انتهاء مدّة الطلبات ، يتمّ انتخاب أسماء القائمقامين بالاقتراح السرّي بين أعضاء اللجنة . وتقدم أسماء الفائزين الى الوالي [٢٠٨] الذي يرسل أسماء من وافق على انتخابهم الى نظارة الداخلية حيث يعاد فحص الأوراق ، وبعد موافقتها ، يتم تعيين القائمقام في منصبه [٢٠٩] . والذين شغلوا هذا المنصب في عكار ، كانوا يحملون لقب بك ، وكانوا في البداية من السكان المحليين أمثال : محمد بك العبود قائمقام عكار عام ١٢٩١ / ١٨٧٤ [٢١٠] ، ومحمد معين بك القدور عام ١٢٨٣ / ١٨٦٧ [٢١١] . ثم أصبح قائمقامو عكار ينتقون من أبناء سائر أنحاء البلاد السورية ومن غير أبناء عكار ، أمثال الأمير محمد بك الشهابي عام ١٩١٢ [٢١٢] ، والأمير فوآد محمد بك الشهابي عام ١٣١٥ / ١٨٩٧ [٢١٣] . كما شغل أبناء عكار منصب القائمقامية في مناطق أخرى ، كخليل بك الأسعد الذي كان قائمقاما في جبلة عام ١٢٨٣ / ١٨٦٧ [٢١٤] .

٢ — النائب : هو نائب حاكم طرابلس الشرعي ، والمكلّف باجراء الأحكام الشرعية في عكار . وهو الرجل الثاني في الادارة العثمانية فيها ، بدليل ورود اسمه بعد اسم القائمقام مباشرة . وهو ذو صفة دينية بالدرجة الأولى ، أما أهميته الادارية فتأتي من كونه عضواً دائماً في مجلس ادارة قضاء عكار ، ويعرف أحياناً بحاكم قضاء عكار [٢١٥] . والملاحظ أن معظم نواب الشرع الشريف في عكار كانوا من خارج قضائها [٢١٦] .

٣ — المفتي : وهو الرجل الثالث في الادارة العثمانية في عكار ، يأتي في المرتبة الثالثة بعد القائمقام من حيث الأهميّة ، بدليل ورود اسمه ، في الدفاتر الرسمية ، بعد اسم النائب مباشرة ، وهو يحمل لقب أفندي الذي لُقِّبَ به رجال الدين في العهود العثمانية . وكان المفتي يعتبر عضواً

٢٠٨ تغيّر مركز انتقاء قائمقامي عكار بناء لتبعيتها بين دمشق وبيروت . راجع ص ٣٨ .
٢٠٩ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٩٩ .
٢١٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٨ ص ١٢٥ .
٢١١ **سالنامة ولاية سورية لعام ١٢٨٣** هـ ص ١٠٩ .
٢١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث عام ١٣١٥ هـ . غير مرقم الصفحات .
٢١٣ **جريدة الحوادث** لصاحبها لطف الله خلاط : العدد ٩٨ تاريخ ١٩١٢/١١/٢٣ .
وجريدة **المحامي** صاحبها أحمد سلطاني العدد ٧١ تاريخ ١٩١٢/١/١٣ .
٢١٤ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** هـ . ص ١٠٧ .
٢١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١٢ هـ لا يحمل رقم صفحات . حول منصب النائب راجع ص ١٢١ — ١٢٢ .
٢١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٥٩ .

أصيلاً في مجلس ادارة عكار[٢١٧] . وأصبح في نهاية القرن التاسع عشر يتقاضى راتباً محدّداً يصرف بعد وفاته لأبنائه من بعده . وقد أوجدت الدولة هذا المركز في ولاياتها ، كي يكون المفتي الى جانب قاضي الشرع الشريف[٢١٨] ، ممّا يحملنا على الاعتقاد أنّ هذا المنصب قد استحدث في عكار في عصر التنظيمات بعد أن أصبح لها محكمة شرعية خاصّة بها . ولجأ المفتي فيما بعد لاتّخاذ دفاتر خاصّة يدوّن فيها الأسئلة التي ترده من الرعيّة وأجوبته عليها . ويتّضح من سجلات الافتاء في عكار[٢١٩] ، انّ آل الكيلاني العكاكرة احتفظوا بمنصب الافتاء في عكار منذ تاريخ احداثه فيها . وفي نموذج من هذه السجلات ، نجد طلبات مقدّمة للمفتي من مختلف فئات أبناء عكار ، لدراستها والاجابة عنها بمقتضى الشريعة الاسلامية . ونلاحظ أيضاً ، أنّ فتاوى المفتي كانت تتعلق بأمور الزواج والطلاق والميراث ، فضلاً عن القضايا الاجتماعية والخلافات الشخصية . ولم تقتصر هذه الطلبات على الفقراء فقط ، انّما نجد بين طالبي الفتاوى البك والآغا والفلاح والعامل ، بالاضافة الى لجوء الحاكم الشرعي أحياناً الى المفتي لأخذ رأيه في بعض القضايا الشرعية المستعصية التي أشكل عليه حلّها ، مما يدلّ على أنّ أغلب المفتين في عكار كانوا أكثر تفقّهاً بالشريعة والدين من حكام الشرع الاسلامي فيها . ولم تقتصر الأسئلة على المسلمين فقط ، بل كثيراً ما نلاحظ أيضاً المسيحيين في عكار يلجأون الى مفتي الشرع الاسلامي فيها لاستفتائه في أمور الميراث والزواج . فبين الأعوام (١٣٢٦ — ١٣٣٥) / (١٩٠٨ — ١٩١٦) ، نجد ما يزيد عن خمسين فتوى أفتاها للمسيحيين في مختلف أنحاء عكار بينها سبع وثلاثين فتوى أعطاها المفتي بناء لطلب مسيحيين من بلدة القبيات . ولم يقتصر طلب الفتاوى على أبناء عكار ، بل غالباً ما كان طالبوها من أهالي الأقضية المجاورة ، كالحصن وصافيتا مثلاً[٢٢٠] . كل هذه الأمور تشير الى المكانة الاجتماعية والدينية ، فضلاً عن المكانة الادارية ، التي تمتّع بها المفتي بين مختلف الطوائف في عكار وجوارها في أواخر القرن التاسع عشر . هذه المكانة ، اكتسبها نتيجة تقدير مواطنيه له ، حتى انّ الكثيرين منهم كانوا يثقون به أكثر من ثقتهم بالحاكم الشرعي ، ويلجؤون اليه للاستئناس برأيه في حلّ نزاعاتهم . فغدت مكانته الاجتماعية تفوق مكانته الادارية في عكار .

٢١٧ **سالنامة ولاية سورية** عام ١٢٨٣ / ١٨٦٧ ص ١٠٩ .
٢١٨ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١١٨ .
٢١٩ هذه السجلات محفوظة : بعضها في دائرة الافتاء وبعضها الآخر لدى آل الكيلاني في عكار .
٢٢٠ **سجل الافتاء** (١٣٢٦ — ١٣٣٥) (١٩٠٨ — ١٩١٦) دار الافتاء في حلبا .

وعلى الرغم من أن المادة السابعة والأربعين من الباب الثالث من نظام الولايات قد نصّت على اعتبار الرؤساء الروحيين للطوائف غير الاسلامية ، من جملة الأعضاء الدائمين في مجلس الادارة في القضاء[٢٢١] ، نلاحظ أنّ سالنامة ولاية سورية للعام ١٢٨٣ / ١٨٦٧ لا تأتي على ذكر أسماء رجال دين مسيحيين بين أعضاء مجلس ادارة عكار[٢٢٢] . ممّا يدلّ على أنّ هؤلاء لم يكونوا قد شاركوا في ادارة القضاء حتى ذلك التاريخ ، وظلوا مبعدين عن التدخل في أعمال مجلس الادارة ، لذلك سوف نضطر ، في بحثنا هذا ، الى اخراجهم من الجهاز الاداري ، وأرجاء الحديث عنهم الى الحياة الاجتماعية .

٤ — **مدير المال** : في عام ١٨٧١ فُصلت الأمور المالية في القضاء عن القائمقام ، وأنيطت مهمّاتها بموظف مختص ومسؤول أمام القائمقام ، عرف بمدير المال . وهو يتلقّى التعليمات والأوامر المتعلقة بوظيفته من محاسبجي اللواء وبواسطة المتصرف الذي يبلّغها الى القائمقام ، ليقوم هذا الأخير بنقلها له . كما أنّه مكلّف باجراء حسابات أموال القضاء[٢٢٣] . وهو يأتي في المرتبة الرابعة في الجهاز الاداري في عكار ، ويلي المفتي مباشرة في الأهمية ، ويحمل غالباً لقب أفندي[٢٢٤] . وعلى الرغم من أن القانون لم ينصّ على وجود وظيفة معاون لمدير المال في القضاء ، هنالك مستندات رسمية تحمل توقيع (معاون مدير مال عكار)[٢٢٥] ، ممّا يدلّ على أن كثرة مشاغل مدير المال اضطرّت ادارة القضاء الى تعيين مساعد له .

٥ — **أمين الصندوق** وهو بمثابة مدير الخزنة في القضاء . ويكون عادة من فئة الأفندية . وهو يأتي بعد مدير المال من حيث الأهمّية في الادارة المالية في عكار[٢٢٦] .

ويساعد مدير المال وأمين الصندوق ، مجموعة من الموظفين الرسميين يعرفون بالمأمورين ، وهم مسؤولون مباشرة أمام مدير المال . نذكر منهم الجابي الذي يقوم بتنظيم جداول الويركو لكلّ قرية على حدة ، والتحصلدار وهو يتولّى مهمة ختم الدفاتر والمصادقة عليها[٢٢٧] . ونلاحظ

٢٢١ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٩ .
٢٢٢ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** هـ ص ١٠٩ .
٢٢٣ **الدستور العثماني** م ١ ص ٤٠٧ .
٢٢٤ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** هـ ص ١٠٩ .
٢٢٥ **جدول ويركو أملاك قرية مشمش ١٣٢٥** هـ .
٢٢٦ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** هـ ص ١٠٩ .
٢٢٧ **جدول ويركو قرية مشمش** : مصدر سابق .

من أسماء المأمورين أنهم كانوا جميعاً من السكان المحليين من عكار . بالاضافة الى مختاري القرى الذين استخدموا أحياناً كثيرة في جباية ضرائب الأعشار [٢٢٨] .

بالاضافة الى ذلك ، فقد كان في عكار دائرة عرفت بدائرة اجراء عكار يديرها وكيل الخزانة ، وقد أنيط بها استيفاء رسوم أعشار القرى التي تلزّم لأحد البكوات [٢٢٩] . وكان الملتزمون يعتبرون ، في الواقع ، موظفين غير رسميين . ويتبع لكل ملتزم منهم ، وفي كل قرية يلتزم أعشارها ، مستخدم خاص عرف بالرشّام أو القولجي [٢٣٠] .

٦ — **مدير التحريرات** : وهو المشرف على قلم تحريرات قضاء عكار . وهو المسؤول عن تحرير جميع القيود والمكاتبات الرسمية التي يطلب اليه المحافظة عليها [٢٣١] . وهو يأتي بعد مدير المال مباشرة من حيث الأهميّة في الجهاز الاداري . وقد كان جميع مدراء التحريرات في عكار من فئة الأفندية ومن خارج القضاء [٢٣٢] .

٧ — **كاتب الطابو** : وهو المسؤول عن ادارة دائرة قلم الطابو في عكار ، والمكلّف بمراقبة عملية اعطاء سندات الملكية بعد اجراء الكشف على العقارات وأخذ موافقة مجلس الادارة في القضاء [٢٣٣] .

وقد ورد في المادة السادسة والأربعين من نظام ادارة الولايات الصادر عام ١٨٧١ ، انّ وظائف كتّاب ادارة القضاء (أي كاتب الطابو ومدير التحريرات) هي ادراج جميع المكاتبات وجميع القيود في دفاتر خاصّة للحفاظ عليها ، كما أنّهم مجبرون أيضاً على معاونة القائمقام في أمور قلمية عند الاقتضاء [٢٣٤] .

٨ — **مجلس ادارة القضاء** : نصّت المادة السابعة والأربعون من نظام الولايات الصادر عام ١٢٨١ / ١٨٦٤ ، على أن يكون في كلّ قضاء مجلس ادارة ، يرأسه القائمقام ، ويكون أعضاؤه الدائمون : المفتي ونائب الشرع الاسلامي والرؤساء الروحيون لغير الطوائف الاسلامية وكاتب

٢٢٨ **ايصالات استيفاء رسوم الأعشار في عكار** . ينظر الملحق رقم ١٧ .
٢٢٩ **انذار موجه من دائرة اجراء عكار** لمحمود بك العلي .
٢٣٠ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٩٥ .
٢٣١ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٠٠ .
٢٣٢ **سالنامة ولاية سورية** ١٢٨٣ هـ ص ١٠٩ .
٢٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٥ ص ٢٨٦ .
٢٣٤ **الدستور العثماني** م ١ ص ٤٠٧ .

القضاء . بالاضافة الى ثلاثة أعضاء غير دائمين ينتخبون من مختلف الطوائف في عكار ، ويتمّ انتخابهم لمدة سنتين [٢٣٥] .

أما وظائف هذا المجلس ، فهي تشمل تقريبا كل ما يتعلق بأمور القضاء ، كالتدقيق في مدخولات ومصاريف القضاء ، والاطلاع على حسابات صناديق مختلف الدوائر الحكومية في عكار . كما كان عليه أيضاً توزيع التكاليف المقرّرة في مجلس ادارة لواء طرابلس ، على مختلف قرى ومزارع عكار ، واتّخاذ التدابير العائدة للصحة العامّة ، ومراقبة أعمال المأمورين ، والعمل على تمديد شبكة المواصلات بين مختلف قرى القضاء . وكان يحقّ لأعضاء هذا المجلس الاطّلاع على المبايعات والمزايدات والمقاولات التي يجريها القائمقام ، والاطّلاع أيضاً على الأوامر الرسمية الواردة على هذا الأخير ، ورفع تحقيقاتهم الأولية الى مجلس ادارة لواء طرابلس . وعلى مجلس ادارة القضاء ابلاغ القائمقام عن القرارات التي يتّخذها أعضاؤه بواسطة مضبطة يقدّمها له . وقد منع القانون مجلس الادارة من التدخّل بالمحاكم الشرعية والقانونية الموجودة في القضاء ، وفي نفس الوقت سمح لهذا المجلس تعديل التدابير الواردة عليه من المتصرفية .

وقد حدّد القانون كيفيّة اتّخاذ القرارات داخل هذا المجلس بالاقتراع ، فاشترط أن تنال أكثرية ثلثي الحضور اذا كانت ذات صفة جزائية ، أمّا في حال تعادل الأصوات ، فكان يرجّح رأي الفئة التي يكون فيها القائمقام [٢٣٥] .

أمّا بالنسبة الى الواقع الذي كان قائماً في عكار ، فقد تشكّل مجلس ادارة قضائها منذ صدور نظام الولايات عام ١٨٦٤ . وكان يتألّف من النائب الشرعي والمفتي ومدير التحريرات ومدير المال كأعضاء دائمين دون سائر رؤساء الطوائف في عكار كما رأينا سابقاً ، بالإضافة الى أربعة أعضاء منتخبين ، اثنين عن المسلمين يحملان لقب آغا ، واثنين عن المسيحيين يحملان لقب شيخ وأفندي [٢٣٦] .

وكان انتخاب الأعضاء غير الدائمين ، يتمُّ وفق الطريقة التالية : يؤلّف الأعضاء الدائمون جمعية تدعى جمعية التفريق تجتمع كل سنتين برئاسة القائمقام وتختار من بين أهالي عكار اثني عشر رجلا ترشّحهم للانتخاب ، وتوزّع لوائح بأسمائهم على مختلف القرى في القضاء ، شرط أن يكون المرشّح من تبعيّة الدولة العثمانية أولاً ، ومن الذين يتجاوز عمرهم الثلاثين عاماً ثانياً ،

٢٣٥ **الدستور العثماني** م ١ ص ٣٨٩ و ٣٩٢ .
٢٣٥ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤١٣ — ٤١٥ .
٢٣٦ **سالنامة ولاية سورية** ١٢٨٣ هـ : ص ١٠٩ و**سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٨٥ ص ٢٨٦ .

ومن الذين يدفعون ويركو سنويّاً لا يقلّ عن مئة وخمسين غرشا ثالثاً . وترجّح ، من بين من توفّرت فيهم هذه الشروط ، أسماء الذين يعرفون القراءة والكتابة [٢٣٧] . وعندما تصل اللوائح الى القرى يجتمع مجلس اختياريّة القرية ، في مجلس عمومي ، وينتخب ثمانية أشخاص من اللائحة . ثم تعاد الأوراق من كافّة القرى الى مركز القضاء ، وتعود جمعية التفريق للاجتماع ثانية ، وتنتقي من مجمل اللوائح ، الثمانية مرشّحين الحائزين على أكثرية الأصوات ، باعتبار كلّ قرية صوتاً واحداً ، ثم تنظّم لائحة بأسمائهم لاحالتها الى متصرّف لواء طرابلس الذي يقوم بدوره بانتقاء أربعة منهم ويصدر مراسيم تعيينهم [٢٣٨] .

٩ — مجلس الدعاوي : للنظر في الأمور القضائية ، ويكون برئاسة الحاكم الشرعي [٢٣٩] .

١٠ — المأمورون : بلغ عددهم ستة مأمورين موزّعين على مختلف الدوائر الحكومية مأمور لكل دائرة . وكانوا يختارون من بين الأفندية والبكوات والأغوات وبغض النظر عن انتمائهم الطائفي ، فقد كان مأمورو عكار سنة ١٢٨٣ / ١٨٦٧ على الشكل التالي : حسن بك — محمد آغا اسحاق أفندي الكوسا — خليل أفندي عطية — منصور أفندي عطية — منصور أفندي — محمد أفندي [٢٤٠] .

١١ — وظائف قلم الطابو : يرأس هذه الدائرة كاتب الطابو وهي ثنائية الاختصاص على الوجه التالي :

أ — كاتب الوقوعات : وعليه تنظيم جدول وقوعات الأملاك حسب تحقيقاته .

ب — كاتب النفوس : وعليه تنظيم جدول نفوس القضاء ، والنظر في معاملات تذاكر المرور وجوازات السفر في القضاء [٢٤١] .

١٢ — قوى الأمن : وجد في عكار مجموعة من قوى الأمن عرفت بفرقة عسكر الدراغون [٢٤٢] ، وكانت موضوعة تحت رئاسة القائمقام ليستخدمها بناء لأوامر المتصرف ، في حفظ الأمن والراحة في القضاء [٢٤٣] .

---

٢٣٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٩٣ .

٢٣٨ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٩٣ ومحمد أمين الصوفي السكري : **سمير الليالي** مطبعة الحضارة طرابلس ١٣٢٧ هـ ج ٢ ص ٢٢١ .

٢٣٩ **الدستور** : م ١ ص ١٧٤ .

٢٤٠ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** هـ ص ١٠٩ .

٢٤١ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣** ص ١٠٩ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٠٠ .

٢٤٢ **جريدة الحوادث** : تاريخ ١١ حزيران ١٩١٢ ص ٢ .

٢٤٣ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٩ .

١٣ — المختار : وهو بمثابة أصغر اداري في القضاء ، وأكبر موظّف في القرية . واذا كان سكان القرية مزيجاً من طائفتين ، يكون لكل طائفة منها مختار ، شرط أن يتجاوز عدد بيوتها عشرين بيتا . والمختار هو واسطة الحكومة لتحصيل أموال الدولة في قريته . ويشترط فيه أن يكون من تبعية الدولة العثمانية ، وأن يزيد سنّه عن ثلاثين سنة ، وأن يكون من الذين يدفعون ويركو سنوياً لا يقلّ عن مئة غرش . ويتمّ انتخاب المختار من بين أبناء القرية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ، وفي حال ارتكابه مخالفة ، يجوز عزله بناء لطلب مجلس الاختيارية . وقد حصر القانون حقّ الاقتراع لانتخاب المختارين بالأشخاص الذين يدفعون ويركو سنويّاً للدولة يزيد مقداره عن خمسين غرشا ، على أن لا يقلّ عمر المقترع عن ثماني عشرة سنة [٢٤٤] .

والمختار مسؤول عن أعمال ناطور وقوربجي القرية . وهو يتلقّى الأوامر والقوانين والتعليمات من مدير الناحية عادة ويقوم بابلاغها الى أهالي قريته . وبما أنه لم يكن يوجد نواح في عكار ، فقد تلقى مختاروها أوامرهم من القائمقام مباشرة . ومن مهام المختار تبليغ أوراق الحجز والجلب والاحضار المرسلة من الحكومة بحق المطلوبين من أبناء قريته ، واعلام الدولة عن الولادات والوفيات الحاصلة في قريته ، وفي حينها ، والاعلام عن أسماء ورثة المتوفي ، بالاضافة الى وجوب اسراعه في ابلاغ الدولة عن حوادث القتل والخلافات ، والمساعدة على تسليم الجناة والمجرمين . ومن واجباته كذلك اعطاء معلومات عن الأراضي المحلولة والمكتومة ، والانشاءات المستحدثة والمخالفات العقارية ضمن حدود قريته [٢٤٥] . بالاضافة الى هذه المهام ، فقد قام مختارو عكار باعطاء شهادات تبيّن وضعية العقارات المراد تسجيلها في قلم طابو عكار على الشكل التالي :

« بخصوص قطعة الأرض الكائنة بمزرعة عرقة المسمّاة ..... المعلومة الحدود والجهات ..... وأن قطعة الأرض المذكورة ، لا مرهونة ولا مباعة ، بل هي ملكهم وبيدهم لم أحد له فيه لاحق ولا دعوى . ولأجل البيان صار تحرير هذه المضبطة

٢٩ حزيران ١٣٠٣

الامضاءات :

مختار ثاني بقرزلا	مختار أول بقرزلا	ابراهيم حنا [٢٤٦]
الخاتم	الخاتم	الخاتم »

---

٢٤٤ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٩٠ — ٣٩٢ .

٢٤٥ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤٠٩ — ٤١٠ .

٢٤٦ **وثيقة محررة من مختاري يقرزلا** .

١٤ — **مجلس الاختيارية** : يكون لكلّ قرية مجلس اختيارية الى جانب المختارين ، ويتوقّف عدد أعضائه على عدد سكان القرية ، على أن لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد عن اثني عشر عضواً . والمواصفات المطلوب توفرها في الأعضاء وطريقة انتخابهم ، مطابقة تماماً لما رأيناه أثناء الحديث عن المختار . ويعتبر إمام القرية والرؤساء الروحيون فيها أعضاء دائمين في مجلس الاختيارية .

وأعمال المجالس الاختيارية تشمل النظر في توزيع مجموع مبلغ الويركو المترتب على قريتهم ، بين مختلف أهاليها ، والنظر في نظافة القرية والعمل على تسهيل استغلال الأراضي وتنشيط الزراعة ، والعمل على تسوية الخلافات التي يمكن حلّها بالمصالحة [٢٤٧] ، باستثناء القباحة والجنحة والجناية التي لا يجوز حلّها بالطرق الحبيّة . وبعد اتمام المصالحة ، ينظّم المجلس مضبطة يشرح فيها صورة الصلح . وقد نصّت المادة الأولى والثانية من الفصل الأول من نظام المحاكم النظاميّة ، على أن القضايا التي يتم تسويتها في مجلس الاختيارية تعتبر في نظر الدولة بحكم المنتهية ، ولا يقبل بعد ذلك احالتها على محاكم القضاء [٢٤٨] .

١٥ — **المجالس البلديّة** : قضت المادة مئة واحدى عشرة من نظام ادارة الولايات ١٨٧١ ، بتشكيل مجلس بلدي في كلّ مدينة أو قرية تكون مقراً للقائمقام [٢٤٩] . الاّ أن عدم الاتيان على ذكر المجلس البلدي في السالنامات ، ولا حتى في سائر السجلات الرسمية التي تتحدث عن عكار [٢٥٠] ، يحملنا على الاعتقاد ان تأليف المجالس البلدية في عكار ظلّ غير نافذ المفعول حتى أواخر العهد العثماني . فأقدم ذكر لبلديّة عكار يعود الى بداية القرن العشرين ، والى ما قبل عام ١٩١٢ بالتحديد ، كما يتبيّن من النصّ التالي : « حكمت محكمة بداية قضاء عكار على حضرة قائمقام القضاء بدفع ثلاث ليرات ذهبية جزاء نقدياً ، لتحقيره طبيب البلدية السابق » [٢٥١] . ولم تصبح دائرة الصحّة التابعة لبلدية عكار ، ذات صفة رسمية ، ولم يعيّن لها موظفون رسميون ، الاّ منذ ١٩١٢/٥/١٣ [٢٥٢] . ممّا يدلّ أن بلدية عكار كانت قد شكّلت في

٢٤٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٩١ .
٢٤٨ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٧٣ — ١٧٤ .
٢٤٩ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤١٩ .
٢٥٠ **سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣ هـ ص ١٠٩ وسجلات المحكمة الشرعية في حلبا وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** .
٢٥١ **جريدة الحوادث** : العدد ٧٠ تاريخ ١٩١٢/٨/١٧ .
٢٥٢ **جريدة الحوادث** : عدد ٦٩ تاريخ ١٩١٢/٨/١٣ .

حدود هذا العام . وكان مقرّ دائرة البلديّة في قرية حلبا [٢٥٣] ، حيث مقرّ الحكومة وفقا لما جاء في نظام ادارة الولايات . والى جانب بلديّة حلبا ، وجد في عكار مجلس بلدي آخر في بلدة برقايل في عام ١٩١٢ ، وكان برئاسة عثمان أفندي عبد الرزاق [٢٥٤] .

تألّف المجلس البلدي من رئيس ومعاون الرئيس وستة أعضاء منتخبين ، بالاضافة الى أعضاء مستشارين كمهندس البلدية وطبيبها . ويعين لهذا المجلس كاتب واحد وأمين صندوق وعدد من الخدّام حسب الحاجة . ويشترط في أعضاء المجلس البلدي أن يكونوا من أصحاب الأملاك شرط أن لا يكونوا محكومين بجناية أو جنحة ، وأن يتجاوز عمر العضو منهم العشرين سنة . ويتمّ انتخاب رئيس وأعضاء المجلس البلدي من قبل مجالس اختيارية البلدة حيث مقرّ البلديّة ، وبنفس الطريقة التي رأيناها في انتخاب مجلس ادارة القضاء . ويعتبر كاتب المجلس وأمين الصندوق موظفين رسميين ، يتقاضيان راتباً محدّداً ، أما الرئيس والأعضاء فقد كانت خدمتهم مجانية . وقد طلب من أمين الصندوق تقديم كفالة مالية لكي يتم تعيينه في وظيفته .

ويجتمع المجلس البلدي مرّتين في الأسبوع ، ويمكن تكثيف جلساته عند الحاجة . وتعقد الجلسات برئاسة رئيس المجلس ، وينوب عنه معاونه في حال تغيّبه ، وفي حال تغيّب الاثنين معا ، تعقد الجلسة برئاسة العضو الأكبر سنا . ولا يكتمل النصاب الاّ بحضور ثلثي الأعضاء . أمّا القرارات فيتم اتخاذها بالاجماع . وفي حال تعادل الأصوات يرجّح صوت الفئة التي يكون الرئيس بجانبها .

انحصرت اختصاصات المجلس البلدي في النواحي التالية :

أ — الاشراف على كافّة المنشآت والأبنية وازالة المهدّم والمخرّب منها ، ومراقبة عقود الايجار .

ب — السهر على تأمين المياه للبلدة .

جـ — العمل على تسهيل المرور ، وتنظيم وسائل النقل وتحديد ومراقبة أجورها .

د — الحفاظ على نظافة البلدة .

هـ — مراقبة المقاييس والموازين والمكاييل والأسعار .

و — انارة الطرقات والشوارع في البلدة .

٢٥٣ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٢ .
٢٥٤ **جريدة المحامي** : العدد ٧١ تاريخ ١٩١٢/١/١٣ .

ز — استيفاء الغرامات من المخالفين لقوانين البلدية .

أمّا نفقات البلدية ورواتب أمين الصندوق والكاتب ، فقد كان يتم دفعها من صندوق البلديّة الخاص . وتتألف واردات هذا الصندوق من :

أ — مخصّصات مالية تقدّمها الحكومة للبلدية .

ب — رسوم تفرضها على المستفيدين من تنظياتها في البلدة .

جـ — رسوم المخالفات وعقود الايجار .

د — مساعدات مادية من أصحاب الأعمال الخيرية (٢٥٥) .

بالاضافة الى ذلك فقد كان لبلدية حلبا مقهى ملحقٌ بها . وقد بلغ دخلها عام ١٩١٦ أربعة آلاف وخمسماية غرش (٢٥٦) .

استنتاجات :

يلاحظ من خلال الاطلاع على الجهاز الاداري في عكار بعد عام ١٨٦٤ ، ان الدولة العثمانية قامت بربط البلاد ، بموجب نظام تشكيل الولايات ، بالادارة المركزية في الآستانة . وقد تم لها هذا الأمر ، بعد أن أغرقت عكار بأعداد غفيرة من الموظفين ، لم تعرفها المنطقة في السابق . وقد كان كل موظف ، بدءاً من أصغرهم شأنا ، أعني به ناطور القرية ، ومروراً بالأعلى رتبة حتى القائمقام ، مسؤولاً أمام رئيسه المباشر ، حتى تنتهي المسؤولية الى والي الولاية الذي يرتبط بدوره بالعاصمة . وقد أدت هذه المركزية المفرطة ، الى تأجيل تنفيذ المشاريع ، حتى أبسطها ، بانتظار ورود موافقة وزارة الداخلية في الآستانة ، الأمر الذي نتج عنه تعطيل المشاريع العمرانية في عكار (٢٥٧) .

وقد قامت هذه المركزية في عكار على حساب أبناء الاقطاعيين والملتزمين السابقين ، بعدما عملت الحكومة العثمانية على أبعادهم عن الوظائف الرفيعة في الادارة في عكار ، والاستعاضة عنهم بموظّفين من خارج القضاء كما رأينا سابقاً ، مما أدى الى أضعاف تأثيرهم الاداري (٢٥٨) ،

٢٥٥ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤١٩ — ٤٢١ .

٢٥٦ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٣ .

٢٥٧ يوسف الحكيم : **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** دار النهار ١٩٨٠ ص ٢٧ .

٢٥٨ يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** . المطبعة الكاثوليكية بيروت دون تاريخ نشر ص ٣٣ و ٥٠ .

وبالتالي الى تهديد مكانتهم الاجتماعية والسياسية ، فكان من نتيجة ذلك عدّة مظاهر هامّة ، ظهرت بين صفوف أبناء هذه الطبقة كالتّالي :

أولاً : لقد اتّجه بعضهم الى معارضة الادارة العثمانية الجديدة في عكار ولجأوا الى تشكيل عصابات مسلّحة تأوي الى الجبال وتتخذ أعمال النهب وقطع الطرق وسيلة لعيشها (٢٥٩) .

ثانياً : كما اتّجه بعضهم الآخر الى التقرب من المعارضة السياسية زمن السلطان عبد الحميد الثاني ، والانتماء الى جمعية الاتحاد والترقي أمثال محمد باشا المحمد وعثمان باشا المحمد (٢٦٠) .

ثالثاً : وهناك فئة ثالثة منهم ، رضخت للأمر الواقع واكتفت عناصرها بالعمل كملتزمين لأعشار بعض القرى (٢٦١) واستمرت في ممارسة ما تبقّى لها من نفوذ على الفلاحين (٢٦٢) .

وبعد حرمان هؤلاء المتنفذين سابقاً ، من مراكزهم الادارية في عكار والتي كانت مصدر تسلطهم ونفوذهم ، اتجه الكثير منهم نحو توظيف أمواله في المشاريع الانشائية والتجارية الرابحة كمشروع طراموای طرابلس الميناء مثلاً (٢٦٣) ، وفي بعض المشاريع الصناعية المتطورة آنذاك ككرخانات القطن مثلاً (٢٦٤) .

وعلى صعيد البنية الاجتماعية ، لم يكن التنظيم الاداري الجديد في عكار كافياً لاستئصال آثار الاقطاعية والاستبداد من نفوس بعض الوجهاء ، الا أنه خفف من وطأتها حتى غدت شبه اقطاعية حسب تعبير القنصل الفرنسي في طرابلس السيد دوكوسو (٢٦٥) . فقد حاولت السلطات المحلية وخاصة في عهد بعض القائمقامين الأقوياء ، تخفيف الأعباء عن الفلاحين ، ومنع ممارسات المتنفذين ضدّهم (٢٦٦) . فبدأ الفلاحون في أواخر العهد العثماني يشعرون ، بحقوقهم كعاملين في الأرض ، وأخذوا يعملون على الحفاظ على هذه الحقوق . وخير دليل على ذلك ظاهرة انتشار عقود العمل المكتوبة بين المالك والفلاّح ، حيث كانت تدرج شروط وحقوق كلّ

٢٥٩ وجيهه كوثراني : **بلاد الشام** . معهد الانماء العربي ١٩٨٠ ص ٢٧٦ .

٢٦٠ يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** ص ٢٥٥ .

٢٦١ يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** ص ٢٥٨ . **ووثيقة التزام أعشار قرية المحمّرة في عكار** .

٢٦٢ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ، ج ٢ ص ٢٤٧ .

٢٦٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ٣١٦ .

٢٦٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ٢٥ — ٢٦ .

٢٦٥ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٦ ، حيث نجد ترجمة كاملة لتقرير القنصل الفرنسي دي كوسّو حول الاضطرابات في عكار عام ١٩١٢ .

٢٦٦ **جريدة الحوادث** : عدد ٦١ ت ١٩١٢/٧/٣ .

واحد منها [٢٦٧] ، الأمر الذي لم نكن نلاحظه في السابق . فجاء كل ذلك بمثابة انذار يعلن بداية تفسخ العلاقة الاقطاعية في عكار في مطلع القرن العشرين .

أما على الصعيد الأمني ، فلم تتمكن قوى أمن الدولة من انهاء الفرق الخاصة بالمتنفذين . بل لقد استمر هؤلاء الأخيرون يقتنون الرجال المجهّزين بالسلاح الكامل والمتأهبين لتنفيذ أوامر زعيمهم [٢٦٨] . ولم تكن قوى الأمن النظامية تفوق فرق المتنفّذين من حيث الانضباط والمحافظة على الأمن ، بل غالبا ما اقترفت قوى الأمن النظامية المظالم بحق أبناء عكار وكلّفتهم القيام بأعمال السخرة وأخذت الرشوة منهم وما شاكل ذلك من الأعمال السيئة [٢٦٩] .

وعلى الصعيد الديني ، فقد راعى قانون تشكيل الولايات النواحي الطائفية ، وأصبح الموظفون مزيجاً من مختلف الطوائف في عكار [٢٧٠] . كما بدأ رجال الدين يشاركون في الادارة على صعيد المجالس الاختيارية ومجلس ادارة القضاء ، فأصبحوا يتمتّعون بالاضافة الى مكانتهم الدينية ، بمكانة ادارية لائقة مكّنتهم من مضاعفة تأثيرهم على أبناء مذاهبهم الذين باتوا يرون فيهم الممثل والحامي لهم والمدافع عن مصالحهم ؛ فأصبح من الطبيعي الانقياد لهم والالتفاف حولهم .

حدّدت الدولة العثمانية في عصر التنظيمات موقفها من السكان ونظرتها اليهم على أساس الثروة المادية فحصرت حق الاقتراع لانتخاب أعضاء المجالس المحلية برجال معيّنين ، لم تخترهم على أساس درجة وعيهم الاجتماعي أو الفكري ، انما على أساس درجة ثرائهم ، وكأن الهوية العثمانية باتت وقفا على أصحاب الثروة ، لا تقبل في صفوفها من قلّ دخله عن مقدار معيّن يمكّنه من دفع ضريبة تربو على الخمسين غرشا . كما اشترطت على المرشحين للادارة أن يكونوا على درجة متصاعدة من الثراء حسب درجة الوظيفة ومكانتها . فكان من نتيجة ذلك ، تدعيم حياة الجاه والعزّ القائم على الثروة الماديّة ، واهمال الاهتمام بالنواحي الفكرية والثقافية ليس بين الفقراء فحسب ، بل بين صفوف الأثرياء أيضا ، فظلّت عكار غارقة في جهلها واستمرّ الكثير من سكانها لا يعرفون لا القراءة ولا الكتابة [٢٧١] .

---

٢٦٧ لدينا الكثير من هذه العقود .

٢٦٨ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت ج ٢** ص ٢٤٧ . ووجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٦ .

٢٦٩ **جريدة الحوادث** : ت ١١ حزيران ١٩١٢ .

٢٧٠ **سالنامة ولاية سورية** ١٢٨٣ هـ ص ١٠٩ .

٢٧١ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٤ .

الفصل الثالث

الادارة المالية

الضرائب :

تركّزت اهتمامات الحكم العثماني في سوريا حتى منتصف القرن التاسع عشر على جباية الضرائب . فمؤسساته في تلك البلاد ، لم تكن في الحقيقة تعدو كونها وسائل شكلية ، تغيّرت بتغيّر الظروف والمعطيات ، الاّ أنّها وجدت لخدمة غاية واحدة ، ألا وهي تحصيل الضرائب من سكان هذه البلاد . لذلك كانت الدولة تبقي على الأمراء المحليين في الحكم ، طالما أنهم يعملون ضمن حدود هذا الهدف ، ولا يشكّلون عائقاً يحول دون بلوغه ، واذا ما أحسّت القوة في أحدهم ، كانت تسارع الى خلق العراقيل في وجهه ، قبل أن تبلغ قوته حداً ، قد يسوّل له العصيان والامتناع عن أداء الضرائب .

وفي منتصف القرن التاسع عشر ، سارعت الدولة العثمانية بعد ازدياد مطامع الدول الأوروبية فيها ، الى اتّخاذ اجراءات وقائية ، كان أبرزها سلسلة القوانين التنظيمية التي فرضت على سكان سوريا ضريبة الدم تحت شعار الخدمة العسكرية . وكان على المجندين الدفاع عن سلامة الدولة ليس ضمن مناطقهم وانما على حدودها مع الروسيا . في عام ١٢٧٠ / ١٨٥٤ ،

طلبت الدولة العثمانية من عكار وطرابلس تقديم ألف وخمسمئة مجند للمشاركة في حربها ضد الروسيا على الحدود الشمالية [١] .

لذلك أمست الضرائب ، القضية الأساسية التي تمحورت حولها العلاقة بين الدولة والرعية والعكس بالعكس ، وأصبحت دراسة الضرائب وطرق جبايتها تنير جانباً رئيسياً من تاريخ أرياف بلاد الشام ابّان الحكم العثماني . فهاجس تأمينها والخوف من عدم تمكّنه من أدائها ، كانا مشكلة أساسية لازمت الفلاح دائما ، وتحكّمت في تحديد تصرفاته ونمط حياته طيلة هذه المرحلة . كما أن كيفية جبايتها ، وتأمين استمرارية هذه الجباية ، كانا هاجس الدولة الذي تحكّم في رسم سياستها في بلاد الشام .

ونظراً لأهمية الضرائب هذه ، فقد رأيت أن أتناولها بالبحث في فصل خاص علّني أتمكن من انارة جوانب هامة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ومن القاء الأضواء على عامل هام من العوامل التي تحكّمت في تحديد نمط هذه الحياة . وبسبب الفوضى التي سادت جباية الضرائب ، فقد رأيت تصنيفها الى رسمية ، واقطاعية غير رسمية تقسم بدورها الى نوعين : ضرائب الولاة ، وضرائب الملتزمين والاقطاعيين . ونظراً لانعدام وحدة النظام الضرائبي والتغيّرات التي طرأت على الادارة المالية ، فقد رأيت كذلك تقسيمها الى ثلاث مراحل : منذ بداية الحكم العثماني ، وخلال الحكم المصري ، وكذلك بعد عودة العثمانيين الى هذه البلاد إثر انسحاب المصريين منها .

١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ١٤٦ .

أولاً — الضرائب في المرحلة الأولى

(منذ بداية الحكم العثماني حتى الحكم المصري)

أ — الضرائب والرسوم الرسمية :

وهي الأموال التي تجبى لصالح خزينة الدولة ، وقد عرفت بالضرائب الأميرية وهي :

١ — ضريبة المساكن : وتساوي خمسة غروش عن كل بيت باعتباره الوحدة السكنية التي تضم الأب والأم والأولاد .

٢ — رسم الماشية : بلغ مصرية واحدة عن كل رأس غنم ، علما أن الغرش يساوي أربعين مصرية . وثلث الغرش عن كل دابة أو بقرة في العام ١١٥٣ / ١٧٤١ [٢] أما رسم الماعز فقد بلغ أقجة واحدة عن كلّ رأسين ، كما تقاضت الدولة أقجة واحدة عن كل خلية نحل [٣] .

٣ — رسم المطاحن : يؤخذ عن مطاحن الحبوب ، وكان يساوي عام ١٢٠٣ / ١٧٨٩ ثلاثة غروش سنوياً عن المطحنة الواحدة [٤] .

٤ — رسم الأشجار المثمرة : وكان يعرف بالخراج [٥] ، وتراوح بين أقجة واحدة ونصف المحصول عن شجرة الزيتون الواحدة ، وخمس أقجات عن كل شجرة كرمة [٦] .

٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤٢٣ — ٤٢٤ . وقد يستغرب القارئ استعمال كلمة مصرية للدلالة على وحدة مالية قبل الحكم المصري في سوريا ، اذ أن الاعتقاد السائد أن كلمة مصرية استعملت للدلالة على العملة المصرية في بلاد الشام بعد الحكم المصري فيها عام ١٨٣١ . الاّ أن الوثائق العثمانية الرسمية تتحدث عن المصرية كوحدة للنقود الشائعة الاستعمال في بلاد الشام قبل الحكم المصري فيها . ينظر الملحق ٥ حيث نجد استعمال هذه الوحدة النقدية في طرابلس عام ١١٥٣ / ١٧٤١ .

٣ محمد عدنان البخيت : **حيفا في العهد العثماني** ، المؤتمر الدولي الثاني ج ١ ص ٣٠٢ .

٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ١٤١ . كانت ضريبة المطاحن في كسروان تساوي ثلاثة غروش للمطحنة الواحدة عام ١٨٠٨ مضافا اليها أربعون بالألف من دخل المطحنة . وفي منطقة الزاوية كانت ضريبة المطحنة خمسة غروش ينظر Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 649

٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٠ ص ٦٢ .

٦ محمد عدنان البخيت : المرجع السابق ج ١ ص ٣٠٢ ، عام ١٧٨٠ بلغت ضريبة المئة غرسة كرمة غرشاً واحداً في منطقة الشوف ، ونصف الغرش في كسروان في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وخمسة غروش في لحفد في القرن التاسع عشر . أمّا ضريبة الزيتون فكانت ثلاثة غروش ونصف عن كل شجرة في كسروان في القرنين السابع والثامن عشر ، وسبع مصريات ونصف في لحفد عام ١٦٤٨ ينظر Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 647

٥ — رسم دود القز : عرف بخراج عن يرقات دود الحرير [٧] .

٦ — رسوم الحبوب : ضريبة الحنطة ، وكانت تستوفى عيناً بمقدار كيلتين عن كل شنبل ، علماً بأن الشنبل يساوي عشر كيلات [٨] ، أي بمعدل ٢٠ ٪ وهي نسبة تفوق ضريبة الحنطة التي كانت تستوفى من سائر البلاد السورية بمعدّل العشر ١٠ ٪ [٩] .

٧ — رسم زواج : كان يساوي سبعة غروش ونصف عن العروسين كما ورد في فرمان سلطاني [١٠] .

٨ — رسم أقلام الناحية : وهو قسمان :

— غرش واحد بدل رسم حوالة معدّة لجمع المال الأميري المترتب على عقار ما ، وهو يضاف الى الضريبة المطلوبة ويجبى معها في نفس الوقت ، ويؤخذ كأجر لكتابة الحوالة .

— يضاف الى الرسم الأول غرش واحد ثمن ورقة الحوالة المعدة لتحصيل ضريبة السالیان [١١] .

٩ — رسم تصفية التركات : ويضم خمسة غروش بدل خدمة مباشر تعيّنه المحكمة الشرعية في طرابلس ، وغرشين مقطوعة ، ورسم قهوجي وبوخانجي غرشين ، وأربعة غروش وسبع بارات رسم دلال [١٢] .

وقد بلغ مجموع هذه الضرائب الأميرية اثنين وثلاثين ألفاً وثلاث مئة وواحداً وتسعين غرشاً (٣٢٣٩١) ، ما عدا جزية النصارى وأموال التيمار والأوقاف والجرم الغليظ ، تسدّدها عكار للدولة العثمانية سنويا وبنفس المقدار خلال المرحلة الممتدة من عام ١٧٤٨ حتى عام ١٨٢٥ كما نلاحظ في عقود التزامها [١٣] . وكان الوالي يوزّع هذه الضرائب على عهدات عكار ، فيحدّد

---

٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٢٤ . في جبل لبنان بلغت ضريبة دود القز ثلاثة غروش وعرفت (بالشكارة) يضاف اليها ضريبة الحلاّلة ينظر : Dominique Chevallier: op. cit. P. 133

٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٣٠ .

٩ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١١٦ .

١٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١١ .

١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .

١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٩ ص ١٦٤ — ١٦٥ وسجل ٤١ ص ١٦٦ لم تكن الدولة العثمانية تستوفي ضريبة انتقال الورثة من أهالي جبل لبنان ينظر : Toufic Touma: Op. cit. V. 2. P. 572-613

١٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٩ وسجل ٣١ ص ٨٥ وسجل ٤٠ ص ٣٦ — ٣٩ وسجل ٤٢ ص ٢٦٣ وسجل ٤٣ ص ١٠٨ — ١٠٩ وسجل ٤٩ ص ٦٦ — ٧٣ .

المبلغ المترتّب على كل عهدة بأكملها ، ثم يقوم ملتزم العهدة بتوزيع المبلغ المترتّب على عهدته على جميع قراها ، فيحدّد المبلغ المترتب على كل قرية بأكملها ، وبعد ذلك يعمد مشايخ القرية بتوزيع المبالغ المترتبة على سكان قريتهم كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « ... حضر كل من شيخ قرية دنبو ... وشيخ قرية الجديدة و .... وقرّروا بأن الأموال المترتبة على قراهم لجهة الميري قد توزعت بمعرفتهم وتقريرهم على القرايا والمزارع وتعهّدوا بدفع الأموال الى الوزير على يد أمين الناحية فخر اقرانه سيفي آغا ... » [١٤] . وكما نلاحظ في الوثيقة التالية : « .... ووزّعنا المبلغ المرقوم سبعة وأربعون ألف غرش بموجب شرطنا مات على عهدتنا ... » [١٥] . وكان الولاة والملتزمون والجباة يعمدون الى زيادة مقدار الضريبة أثناء توزيعها وجبايتها .

١٠ — ضريبة الجرم الغليظ : وهي رسم تتقاضاه الدولة من مرتكبي جرائم القتل والسرقة ومحاولة الانتحار . وقد عرفت هذه الضريبة فيما بعد برسم (جرم جنايت) . أما اذا كان المتسبب في الجريمة مجهولا ، فان أهالي القرية التي حصلت فيها ، يجبرون على دفع هذا الرسم [١٦] . وقد بقيت هذه الضريبة خارج صلاحيات الملتزم كما جاء في عقود الالتزام .

١١ — جزية النصارى : فرضت على رعايا الدولة العثمانية المسيحيين بنسب مختلفة حسب المكانة الاجتماعية للمكلفين . وكان استيفاؤها يتم بموجب أوراق مخصّصة عرفت بتذاكر الجزية ، وصنّفت الى ثلاث فئات : تذاكر الفئة الممتازة أو الأولى ، قيمة الواحدة منها اثنا عشر غرشا ، ثم تذاكر الفئة المتوسطة ، قيمة الواحدة منها ستة غروش . وأخيراً تذاكر الفئة الدنيا أو الفقيرة وكانت قيمة الواحدة منها تعادل ثلاثة غروش . وبموجب هذا التقسيم كان يتوجب على كل نصراني دفع ثمن تذكرة واحدة من صنف فئته ، يؤدّيها للجزيدار المكلّف باستيفاء الجزية . ولم يكن الجزيدارية في عكار يؤدّون مهامّهم كما يجب ، ذلك انهم أهملوا ابلاغ الدولة عن الولادات المستجدة بين صفوف المسيحيين فيها ، الأمر الذي أدّى الى ابقاء هذه الولادات دون تذاكر وبالتالي دون ضريبة . ذلك أن الدولة العثمانية كانت تعمد الى اصدار كمية معينة من التذاكر تخصصها لكل مقاطعة حسب عدد الأشخاص المسيحيين فيها وبناء لافادة الجزيدار عن تعداد هؤلاء الأشخاص ، ثم تسلّم التذاكر للجزيدار لكي يستوفي قيمتها من النصارى ، دون أن يكون له صلاحية استيفاء الجزية ممن ليس له تذكرة .

---

١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٧ .

١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٣٠ .

١٦ محمد عدنان البخيت : **حيفا في العهد العثماني** ج ١ ص ٣٠٣ .

وقد بلغ مقدار هذه الضريبة المستوفاة عام ١٢٣٠/ ١٨١٥ من مجمل نصارى عكار ألفين وست مئة وتسعة غروش /٢٦٠٩/ غرشاً ، أي بمعدّل نصف جزية مدينة طرابلس والميناء (٥١٦٢ غرشاً) لنفس العام [١٧] ، مما يشير الى أن اعداد نصارى عكار كانت تساوي نصف عدد نصارى طرابلس والميناء ، اذا أخذنا الاعتبارات المشروحة أعلاه . كما أن جزية نصارى عكار كانت تقل عن جزية نصارى جبيل ونصارى حمص وحماه ، مما يدل أيضاً على أن عدد النصارى في كل من هذه المناطق كان يفوق عدد نصارى عكار ؛ الا أنها كانت تفوق جزية نصارى حصن الأكراد وصافيتا وطرطوس وثلث الكورة والضنية والمنية ، مما يشير كذلك الى زيادة عدد نصارى عكار عن نصارى هذه المناطق .

وقد ورد في الفرمان السلطاني أن مبرر أخذ هذه الجزية من نصارى الدولة العثمانية ، كان لصرفها في أمور الجهاد ، كتموين الجيش وسائر التجهيزات العسكرية . وكانت تذهب مباشرة الى خزينة الدولة . كما أن تحديد ثمن التذكرة لكل فئة ، كان يتم بناء على فتوى شيخ الاسلام ، التي يصار الى اصدارها بفرمان يعمم على مختلف مناطق الدولة [١٨] . اذن يستنتج من ذلك أن الدولة العثمانية كانت تستوفي ضريبة الجزية من أهل الذمة لأنهم لم يكونوا يدخلون في الجندية ، ولأنها كانت ملزمة بتأمين الحماية لهم وصيانة أملاكهم .

وفي عام ١٢٣١ / ١٨١٦ صدر فرمان سلطاني بزيادة جزية أهل الذمّة بمعدل أربعة غروش عن كل شخص من الفئة الأولى الذي أصبحت تذكرته تساوي ستة عشر غرشا ، وغرشين عن الفئة المتوسطة فأصبحت تذكرة الشخص منها تساوي ثمانية غروش ، كما أوضح الفرمان زيادة غرش واحد على جزية أفراد الفئة الفقيرة ، لتصبح تذكرة الواحد منهم تساوي أربعة غروش ، كما يتّضح من نص الفرمان التالي :

« فرمان الجزية

مضمونه أن أهل الذمة بساير الممالك المحروسة مرتب عليهم بدل جزية الرأس على الأعلى ثمانية وأربعين درهم فضة . فالآن الاثني عشر غرش الذي عمال يدفعها الأعلى لا تساوي قيمة الثمانية وأربعين درهم فضة . وكذلك الأوسط والأدنى . فحسب الفتوى الشريفة ضم أربعة غروش على الأعلى وغرشين على الأوسط وغرش على الأدنى . والصورة الواردة الآن لهذا

١٧ **السجلات الشرعية في محكمة طرابلس الشرعية** : سجل ٤١ ص ٧٧ .
١٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١٣٦ .

الخصوص فهي كذلك واصلة لكم لكي يتّضح لكم كمية الأوراق وعلم الضم المضموم . فعلى هذا المنوال يكون بلغ ثمن تذاكر الأعلى أربعماية وست أوراق في ١٦ غرش يبلغ ستة آلاف وأربعماية وستة وستين غرش . والأوسط ثلاثة آلاف وسبعماية وخمسة وعشرين ورقة في ثمانية غروش يبلغ تسعة وعشرين ألفاً وثمانماية غرش ، والأدنى ألف وسبعة وأربعين ورقة في أربعة غروش يبلغ أربعة آلاف ومئة وثمانية وثمانين غرشا . فيصير جملة ذلك أربعة وأربعين ألفا وأربعماية وستة غروش . فالذي مرتب من قديم الزمان على المقاطعات والذي يحصّل من البلد تبلغ ثلاثة وعشرين ألف وأربعماية وسبعة وتسعين غرشا فيكون ناقص من أصل المطلوب للدولة عشرين ألف وتسعماية وتسعة غرش منها عشرة آلاف وماية وواحد وعشرين غرش الذي مضمومة الآن زيادة على أوراق الجزية والباقي عشرة آلاف وثمانماية وثمانية وثمانين غرش من أيام سابقة مكسورة عمال الدولة العلية تحصّلها من طرفنا بالتمام والكمال . وبحيث أن الجزية مرتبة على الروس ما هي بوجه مقطوع ، والمقاطعات موجود بها من أهل الذمّة أضعاف مضاعفة من عدد الأوراق الذي يدفعوا مال مقطوعها وصايره الجزية داريّة كأنّها في عهدة المقاطعات حيث أن ما أحد له فيها دخل فاقتضى أن كل مقاطعة ضمينا عليها مال ثاني فبلغ مال القديم والجديد على المقاطعات ثمانية وثلاثين ألف وستماية وستة عشر غرش . المطلوب منها عن جزية عكار للذميون خمسة آلاف ومايتين وثمانية عشر غرش منها ألفين وستماية وتسعة غرش مال قديم وألفين وستماية وتسعة غرش مال ضم مستجد . والملاحظ .... » [١٩] . وقد ظلت جزية نصارى عكار تستوفى بعد ذلك على أساس قيمتها الجديدة أي بمقدار خمسة آلاف ومئتين وثمانية عشر غرشاً عن مجمل نصارى عكار [٢٠] .

ب — ضرائب الولاة :

ولم يكتف ولاة طرابلس بتحصيل الضرائب الرسمية ، بل لقد فرضوا على أبناء عكار ضرائب اضافية ، كانوا يستوفونها لمصلحة خزائنهم الخاصّة ، ويأخذونها من الرعية على أساس أنها من جملة الأموال الأميرية كما ورد في عقود الالتزام . وأهم هذه الضرائب :

١ — مال كدش الجردة : يأخذها الوالي من أبناء عكار كمشاركة منهم في تغطية نفقات

١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١٣٢ .
٢٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٨ ص ١٠٢ .

مواكبته قافلة الحجّاج عند حلول موسم الحجّ الى مكة المكرمة . وكانت تعرف أحياناً برسم تهاني الجردة [21] .

٢ — مال منزل : المنزل هو المكان المعدّ لاستقبال ضيوف الوالي في طرابلس والموفدين الرسميين الوافدين عليه من مختلف أنحاء الدولة العثمانية . وهو بمثابة قصر للضيافة . وقد جرت العادة على وجود منزل في مركز كل ولاية أبّان الحكم العثماني ، أما مصاريف هذا المنزل ونفقات الضيوف الذين يبيتون فيه أثناء وجودهم في طرابلس ، فكانت تتم على حساب الوالي الذي يستوفيها من سكان المناطق الملحقة بولايته . وقد بلغت حصة عكار من نفقات منزل طرابلس ألفا وأربعمئة وثمانين غرشا ، / ١٤٨٠ / غرشاً ، مقطوعة في كل سنة منذ انشائه وحتى عام ١٢٣١ / ١٨١٦ [22] ، عندما أضاف اليها سليمان باشا والي طرابلس آنذاك مبلغ ألف وعشرين غرشاً ، / ١٠٢٠ / غرشاً ، ليصبح مجموعها الفين وخمسمئة غرش /٢٥٠٠/غرش كما يتبيّن من المرسوم التالي :

« بيورلدي من سليمان باشا الى مصطفى بربر

.... غير خافيكم الثقلة الذي (التي) حاصلة على العباد بأمور تركيب المباشرين الواردين من طرف الدولة العلية والأولاقات . وهذه الأثقال حاصلة من عدم وجود المنزل بمحروسة طرابلس كمثل باقي الممالك المحروسة العثمانية . حيث أن المال المرتب من قديم الأيام على مقاطعات طرابلس الى سياقة المنزل مبلغ أربعة آلاف وأربعماية غرش ، فهو شيء جزوي (جزئي) لا يقوم في سياقة المنزل وفي مؤنة السروجية الذين يقومون بخدمة المنزل . ومن ذلك اقتضى الى إحكام السياسة ، أن يحصل مرور المباشرين والتاتاريه يسخروا دواب العباد لأجل ركوبتهم ما عدا التعطيل الذي يحصل لأصحاب الدواب ، بل أغلب الدواب تهلك تحت الأولاقات فيعدم حالهم ويتخربط سلك نظامهم . كذلك أهالي البر يصير في ذلك تعطيل الى فلاّحيهم ، ويصير باعث الى تعطيل أموال الميرية أيضاً . فالآن من بعد الاتكال على واحد أحد فرد صمد ، نحن عندنا أعطا (أعطاء) نظام ورابط الى مادة المنزل ، وربط عشرين كدش في محروسة طرابلس يكونوا لا يقين الى ركوب ونزول الأولاقات والتاتاريّة . وتعيين كتخدا الى المنزل وسروجية وسيّاس كعادة باقي المنازل . وعملنا (حسبنا) حساب المقتضى لهذه العشرين كدش

٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ٢٤ .

٢٢ لا نعلم متى بدأ تحصيل هذه الضريبة ولا مقدارها قبل عام ١٢٣١ / ١٨١٦ اذ أن البيورلدي الذي يتحدّث عنها لا يأتي على ذكر تاريخ انشاء المنزل في طرابلس .

تحت الزيادة والنقصان بعد الشعير المرتّب سنوي من مقاطعات طرابلس للمنزل ، ونظرنا المقتضى مبلغ عشرة آلاف غرش . فمن أصل ذلك مرتّب من قديم الأيام الى المقاطعات مبلغ أربعة آلاف وأربعماية غرش ، وظهر عجز من أصل المطلوب مبلغ خمسة آلاف وستماية غرش . فالآن قد أمرنا بتوزيع هذا المبلغ على مقاطعات طرابلس الشام على المنوال الآتي ذكره . فالذي يخصّ مقاطعة عكار من قديم الأيام ألف وأربعماية وثمانين غرش والآن ضممنا الى المقاطعة المذكورة ألفا وعشرين غرش ، فيكون الذي يخصّ المقاطعة المذكورة سنوي ألفين وخمسماية غرش ....

في ٧ جمادي الأولى سنة ١٢٣١ هـ الامضاء
سليمان باشا » [23]

٣ — رسم ساليان (صاليان) : وهو يوازي مقدار الميري على الأرض السليخ الممنوحة بطريقة الاقطاع الشرعي [24] ، لذلك جاء مبلغ هذه الضريبة غير محدد انما مساويا لمقدار ضريبة الحنطة أو الخراج المرتبة على هذه الأرض . وكانت ضريبة الصاليان أو الساليان تؤخذ بدل حراسة وتأمين سلامة المزروعات ، ولم تكن معروفة في مختلف أنحاء بلاد الشام ؛ فقد حاول سليم باشا والي دمشق فرضها على سكان ولايته عام ١٨٣١ بمعدل مصريتين عن كل بيت ، فثار عليه أهالي دمشق وأحرقوه [25] .

وقد فرض ولاة طرابلس على أهالي عكار ، وبصورة دائمة ، بالاضافة الى ضريبة كدش الجردة ومال المنزل ، ضرائب أخرى كعبودية وقبو خرجي وآت بها ألباس وزرخلية وغيرها من العوايدات المعتادة آنذاك [26] ، حتى بلغ مجموع هذه التكاليف الاقطاعية مضافة الى الضرائب الرسمية ، باستثناء ضرائب الملتزمين والجرم الغليط ، مبلغا باهظاً كما نلاحظ من عقد التزام عكار لعام ١٠٧٩ / ١٦٦٨ :

« فخر الأقران الشيخ أحمد بن حمادة التزم ، من حضرة الدستور المفخّم ... حضرة خليل

٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٨ .

٢٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .

٢٥ مؤرخ مجهول : **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا** ص ٢٣ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٨٣ .

٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٩٩ وحجج الالتزام في السجلات التي تليه .

باشا والي طرابلس ، ناحية عكار وصافيتا وجبة بشري . وفوّض اليه قبض جميع أموالها المعتادة صيفي وشتوي وخراج أشجار ومقطوع فدادين ورسم مغر ونحل ومشاهرة وعيدية وقدومية ورسم دواليب وقسالق تركمان وعرب ورسم كنايس ورسم جاموس وجرم وخيانة وسائر الرسومات والعوايد ، ما عد الجرم الغليظ مدّة سنة كاملة ١٠٧٩ هـ بمبلغ خمس وستين ألف غرش منها ثلاثة وأربعين ألفاً عن ناحية عكار .... » [٢٧] . هذا بالاضافة الى مبلغ خمسة وتسعين غرشاً تجبى سنوياً من خان عرقا [٢٨] .

وقد كان التنافس المستمر بين الاقطاعيين على التزام جباية الضرائب من عكار ، من أهم العوامل التي ساهمت في زيادة مقاديرها . ذلك أن ولاة طرابلس استغلّوا هذا التنافس لصالحهم ، وأخذوا يرفعون قيمة الضرائب بصورة تدريجية ومتوازية مع أطماعهم وحبّهم للمال ، فبلغت قيمتها عام ١٠٩٦ / ١٦٨٥ ، تسعة وأربعين ألفا وثمانمئة وتسعة وثلاثين غرشاً / ٤٩٨٣٩ / غرشاً [٢٩] . وبعد فصل اقليم الشعرا عن عكار أصبحت قيمة ضرائبها تساوي ثلاثة وأربعين ألفاً وثمانمئة وواحداً وتسعين غرشاً / ٤٣٨٩١ / غرشاً منها ٣٢٣٩ غرشاً بدل ضرائب رسمية والباقي عشرة آلاف غرش عن أقلام الناحية ، وألف وخمسمئة غرش عن قبو خرجي [٣٠] . وفي عام ١١٦٦ / ١٧٥٣ ارتفعت قيمة ضرائب الوالي لتبلغ مع الضرائب الرسمية تسعة وخمسين ألفاً واثنين وتسعين غرشاً / ٥٩٠٩٢ / غرشاً موزّعة على الشكل التالي : اثنان وثلاثون ألفاً وثلاثماية واثنان وتسعون غرشاً / ٣٢٣٩٢ / غرشاً بدل ضرائب رسمية ، وسبعة آلاف وخمس مئة غرش بدل أقلام الناحية ، وألفان وخمس مئة غرش بدل عبودية ، وسبعة آلاف وخمسماية غرش بدل ضم ثان ، وألفا غرش بدل ضم أقلام الناحية ، وألف وخمسمئة غرش بدل قبو خرجي وآت بها ألباس ، وثلاثة آلاف غرش بدل ذخاير ، وعن فايض آكلاف وخدمة وزرخلية وثمن كدش الجردة ألفان وأربعمئة غرشاً [٣١] . وبعد ذلك استمرت ضرائب الولاة في الازدياد حتى بلغت ثمانية عشر ألفاً وأربع مئة غرش ١٨٤٠٠ غرشاً عام ١٢٠٤ / ١٧٩٠ [٣٢]

٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ٥٠ .

٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ١٢٢ .

٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٣٠ .

٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٣٩ .

٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١١١ .

٣٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٨٥ .

وبقيت كذلك حتى عام ١٢٤٠ / ١٨٢٥ [٣٣] ، لتأخذ بعدها بالتصاعد . ففي عام ١٢٤٢ / ١٨٢٦ ، في مدّة ولاية محمد أمين باشا على طرابلس ، بلغت قيمة التزام أموال عكار مابة ألف وسبعماية وواحداً وتسعين غرشاً /١٠٠٧٩١/غرشاً ، ما عدا أموال التيمار والجرم الغليظ وأموال الأوقاف وجزية النصارى [٣٤] . ثم ارتفعت بعدها بصورة ملحوظة بدليل أن ما ترتب من ضرائب على عهدة القيطع وحدها والتي شكّلت ثلث مقاطعة عكار ، بلغ عام ١٢٤٣ / ١٨٢٨ واحداً وثمانين ألفاً وثلاثماية وتسعة غروش ، / ٨١٣٠٩ / غرشاً [٣٥] .

ولم يقف جشع ولاة طرابلس عند حدّ معيّن ، بل لقد عمد بعضهم ، إشباعاً لمطامعه ، الى استحداث ضريبة استقبال تفرض على الفلاحين لدى مرور الوالي في عكار ، ويطلب من مشايخ القرى استيفاؤها من أهالي قراهم . كما يتبيّن في البيورلدي التالي الصادر عن اسماعيل باشا والي طرابلس عام ١١٣٦ / ١٧٢٣ :

« بيورلدي من حضرة المحافظ

اعلام الى مشايخ ناحية عكار وناحية الزاوية بوجه العموم

هو أننا في حين عزيمتنا بالتوجه الى حلب الشهبا ، استدان مفاخر الأقران أعيان البلد ماية وثمانون غرش ، اشتروا منها ذخيرة وقدّموها عنكم لياقتا (لياقة) بكم عن مواضعكم وهي لوزمتكم (واجب عليكم) بحسب المعتاد في السنين الماضية . المراد في محل التوزيع توزّعوا المبلغ المرقوم على نواحيكم كما جرت العادة ، وتسلّموها في محلّها موضع الذي استدانوها من غير تعلّل ولا مخالفة . تعلمون ذلك وتعتمدونه هو . $\frac{١٣٦}{١٢٢}$ » [٣٦] .

ومع مرور الزمن ، أصبحت هذه الضريبة تؤخذ بصورة دائمة ومن غير مناسبة ، مع رفع قيمتها حتى أصبحت تساوي عام ١١٧٧ / ١٧٦٣ ثلاثة آلاف غرش [٣٧] . الا أن ذلك أدى

٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٩ ص ٧٣ .

٣٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٠ ص ١٢٢ — ١٢٥ .

٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٠ ص ٢٢٩ .

٣٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ٧ كانت ضريبة الهدايا في كسروان تجبى لصالح مشايخ آل الخازن لدى انتهاء زيارتهم الى عهداتهم ، في حين انها كانت تجبى في ولاية طرابلس لصالح الوالي وليس لصالح الاقطاعي أو الملتزم . وكذلك كان يتوجب على الفلاحين في كسروان تقديم اللحم والجبن واللبن للحاكم أثناء قدومه الى قراهم لجباية الضرائب أو للنزهة أو للصيد . ينظر : Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 135-136

٣٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٠ ص ٥٣ .

الى احتجاج أبناء عكار على هذه الضريبة باعتبارها محدثة . وربّما كان للتقلبات الجوّية أثرها البالغ في مساعدة أبناء عكار على التخلّص من هذه الضريبة . فالثلوج الغزيرة التي تساقطت عام ١٢٠٣ / ١٧٨٩ تسببت في أتلاف المواسم وارتفاع أسعار الحنطة ، **٣٥** غرشاً للشنبل ، والحرير ، **٢٣** غرشاً للرطل [٣٨] ، مما اضطر والي طرابلس الى الاذعان لمطلب أهالي عكار والغاء ضريبة الذخرة عنهم بموجب مرسوم خاص هذا نصّه :

« بيورلدي ذخرة عكار

قدوة الفضل المشترعين حاكم الشرع القويم بطرابلس الشام أفندي زيد فضله وقدوة الأماجد والأعيان متسلم طرابلس الشام زيد مجده ، افتخار الأمرا ملتزم مقاطعة عكار حالا ... زيد قدره ، وفخر أرباب القلم كاتبي العربي زيد مجده ، وعمدة الملّة المسيحية صراف الميري ، وكاتب زيد أمانيهم . المنهي اليكم بعد السلام ، هو أنه قد تطلعنا على البيورلدي الذي بيد رعايا مقاطعة عكار من سلفانينا الفخام لرفع ثمن الذخرة الثلاث آلاف غرش الحادثة عليهم لأجل صيانة الرعايا سمحوا وصفحوا عنها . ونحن بموجب ذلك ، لأجل حفظ الرعايا وصيانتهم وعدم تضعضع أحوالهم وبما أنها مرفوعة عنهم من سلفانينا ، فنحن أيضاً قد سمحنا وصفحنا عنها لأنها حادثة . وبناء على ذلك أصدرنا بيورلدينا هذا من ديوان طرابلس الشام حتى وصوله ووقوفكم على فحواه لتعرفوا أن الثلاث آلاف غرش التي على مقاطعة عكار بها أربع ذخاير سنوي بما أنها حادثة ، فلأجل صيانة الرعايا وشفاعتنا ورحمتنا لهم قد سمحنا وصفحنا عنها كما سمحوا سلفانينا الفخام . ومن الآن فصاعدا تكون مرفوعة من دفاتركم ولا تنطلب منهم . وكان تحريرا في ١٧ شعبان سنة ١٢٠٤ .

الامضاء

متصرف طرابلس حالا الحاج درويش حسن باشا المفخّم » [٣٩]

ومن جملة المظالم التي ارتكبها ولاة طرابلس بحقّ أبناء عكار ، إجبارهم على ضمان ضرائب أشجار الزيتون ، مما أثار أيضاً حفيظتهم ، فأبدوا استنكارهم لهذا الاجراء ، وطلبوا اعفاءهم من هذه المهمة كما نلاحظ في البيورلدي التالي :

٣٨ حيدر أحمد الشهابي : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ج ١ ص ١٤٩ .

٣٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٢٩ .

« بيورلدي رفع ضمان الزيتون

صدر مرسومنا هذا الى مشايخ قرا ناحية عكار ورعاياها بوجه العموم . المنهى هو أن العرضحال الذي قدمتوه لدينا وصار منظورنا وأعرضتوا أنكم متضررين من مادة ضمانة الزيتون الألفين وخمسماية غرش لأنها محدثة ، وصار لأكثر الرعايا تضعضع من جرائها . فقبلنا رجاكم ورفعناها عنكم وأسقطناها من الدفاتر وما عادة (عادت) تنطلب ولا تذكر بالكلية . فبناء على ذلك أصدرنا اليكم هذا البيورلدي ، حال وصوله ووقوفكم على مضمونه بما أنها بدعة محدثة مرحمتا (رحمة) لكم رفعناها عنكم وشلناها من الدفاتر . وعلى هذا القول وعليكم رأى الله تعالى ورأى وأمانة رسوله ثم رأينا تثقوا به وتكونوا مطيبين للقلب والخاطر تتقيدوا في عمار قراكم وسائر أشغالكم بالأمن والطمأنينة . تعلمون ما ذكرنا وأعملوا بموجب البيورلدي وتوقوا خلافه واعتمدوه غاية الاعتماد . حرر في غرة رجب سنة ١١٩٣ .

الختم : يوسف باشا والي طرابلس
بمدة قائمقامية اسعد بك » [٤٠]

أضف الى ذلك أن الضرائب المترتبة على قطعة أرض ما ، كانت توزع ، في حال خراب هذه القطعة بسبب وفاة مالكها أو هجره لها ، على جميع أهالي القرية [٤١] ، أما في حال خراب القرية وهجرة سكانها منها ، فقد كانت ضرائبها توزّع على باقي قرى الناحية [٤٢] .

جـ ــ ضرائب الملتزمين والاقطاعيين :

كانت جباية الضرائب الرسمية وضرائب الولاة تتم بواسطة تلزيمها ، سنويا أو لمدى الحياة ، لأصحاب النفوذ والقوّة والمقدرة على جبايتها . ولقاء هذه الخدمة اضطرت الدولة العثمانية الى التخلي لهؤلاء عن جزء من صلاحياتها ، ففوّضت اليهم تدريجياً أمر الادارة الداخلية ضمن دوائر التزامهم ، ومنحتهم حق التصرّف بالأرض ، مما أدى الى وضع الفلاحين العاملين بها تحت تسلّط فئة من العائلات المحليّة التي أصبحت مع الزمن تدّعي حق الوصاية على مصالح البلاد

٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٧ ص ١٥٣ .

٤١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .

٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ — ٦٢ .

وتستند في ادعائها هذا لا على منافع وخدمات لم تسدها للبلاد ، انما على مبدأ الوراثة وملكية الأرض التي كرّسها قانون الطابو كما سنلاحظ فيما بعد . وكانت الدولة مضطرة أيضاً الى التغاضي عن التكاليف التي فرضها هؤلاء الملتزمون على الرعايا العاملين ضمن مناطق سطوتهم ، والتي كانت مرهقة كما نلاحظ من استعراضها :

— رسم دخانية على الأراضي المشجّرة ، يستوفي بعد أن يصبح الشجر مثمراً ، وقد بلغ خمسة عشر غرشاً عن بعض المزارع [٤٣] .

— ضريبة الاقطاع الشرعي : كان الاقطاعي يمنح الفلاح أحياناً قطعة أرض واقعة في اقطاعه بسُريقة الايجار ، ويتقاضى بدلا عن ايجارها مبلغا يحدّد برضى الطرفين ، عرف بالاقطاع الشرعي . وكان يتوجّب على الفلاح تأديته سنوياً للاقطاعي شريطة اعتبار ما يزرع في الأرض المؤجرة من الأشجار ملكا للفلاح وحده [٤٤] . أما اذا كانت الأرض المؤجرة وقفا ، ذريا كان أم خيريا ، فقد كان بدل ايجارها يعرف بالحكر الشرعي [٤٥] بدلا من الاقطاع الشرعي .

— التبن والشعير : لدى انتهاء موسم الحصاد من كل سنة ، كان يتوجّب على الفلاح تقديم كمية معينة من التبن والشعير للاقطاعي أو الملتزم [٤٦] .

— رسم عيدية : تجبى بمناسبة حلول الأعياد [٤٧] .

— رسم ماشية : كان الملتزم يستوفي عن كل رأس بقر أربعة غروش سنويا ، يدفع منها للدولة الرسم القانوني ثلاثة أرباع القرش ، ويحتفظ بالباقي لنفسه [٤٨] .

---

٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .

٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ — ٢٠٠ ، حول الاقطاع الشرعي ينظر ص ١٧٣ .

٤٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥ وسجل ٣ ص ٣٤ . كان فلاحو جبل لبنان العاملون في البكليك (اقطاع يعطى للأمير طيلة حياته ، ولا يمكن توريثه ولا تجريد صاحبه منه) يؤدون للشيخ أو الأمير ضريبة مشابهة لضريبة الاقطاع الشرعي وتعرف بضريبة الأمير أو الشيخ ينظر Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 574-575

٤٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ . كان سكان جبل لبنان يقدمون العلف لخيالة الأمير ومباشر التحصيلات بمقدار ثلاثة أرباع أو نصف مد من الشعير ، ينظر : Toufic Touma: op. cit. V. 2 P. 575-576

٤٧ جرت العادة في جبل لبنان على دفع العيدية للشيخ على شكل رطل أو نصف رطل من الصابون بالاضافة الى حقوق تهنئة تدفع للشيخ لدى توليه عهدته وتؤدّى على شكل بن وسكر ودخان وعسل ينظر : Dominique Chevallier: op. cit. P. 144

٤٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢١٦ . تراوحت رسوم النعجة في زحلة بين مصريتان ونصف غرش عام ١٨٤٢ — ١٨٥٤ ينظر : Toufic Touma: op. cit. V. 2 P. 649

وكانت رسوم الماعز في جبل لبنان تجبى ممن يؤدون ضريبة سنوية بمعدل ثلاثة غروش وصاعداً ينظر :

Dominique Chevallier: op. cit. P. 133

— حصودية : بلغت غرشين عن كل حصاد ، يستوفيها الملتزم لدى قدوم موسم الحصاد [٤٩] . وقد جرت العادة على هذا النحو في لواء صفد أيضاً .

— هدايا مباشرة : وهي ضريبة تستوفي لدى المباشرة بعمل ما من قبل أحد الفلاحين .

— رسم منشور : يؤخذ من الفلاحين حين قدوم منشور من الوالي أو السلطان .

— خدمة رياسة .

— رسم التردد على أسواق الاقطاعي واستخدام المطحنة الواقعة في أرضه أو في قريته .

— رسم ولادة : بمناسبة انجاب الفلاح مولوداً جديداً ، وقد بَـلَـغَ ستين بارة عن الابن البكر في ولاية دمشق [٥٠] .

— غرامة مالية يدفعها الفلاح للاقطاعي اذا اقترف ذنباً يخالف به التقاليد المتعارف عليها آنذاك [٥١] .

— كيلة حنطة عن كل شنبل في موسم الحصاد ، يعمد الاقطاعي الى بيعها للفلاح في موسم البذار التالي بأسعار مضاعفة [٥٢] .

— رسم زواج : يتقاضاه الاقطاعي من العريس مقابل السماح له بالزواج ، واختلف هذا المبلغ بناء على رغبة الاقطاعي [٥٣] .

— ضريبة ذخيرة يفرضها الاقطاعي على فلاّحيه [٥٤] .

— خوّة يستوفيها الاقطاعي من القوافل التجارية المارة عبر أراضيه [٥٥] .

---

٤٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٥ ص ٨٣ .

٥٠ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٦٥ — ١٦٦ .

٥١ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري** .... المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٩٦ .

٥٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٣٠ وسجل ٥٨ ص ١٧١ .

٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ١٥٦ . كان رسم الزواج في جبل لبنان يدفع للاقطاعي على شكل هدية تعادل ثلاثة غروش عن الفتاة البكر وغرش ونصف عن المطلقة والأرملة لدى زواجها ثانية . وكان الرجل يدفع غرامة عشرة غروش ان تزوج من غير موافقة الاقطاعي على زواجه . أما الفتاة التي تتزوج شاباً من خارج عهدتها فكان على والدها دفع غرامة بنسبة مرتفعة . هذه الغرامات والتقاليد ساهمت في انعزال المناطق عن بعضها البعض . ينظر :

Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 133

٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٦ ص ١٠١ .

٥٥ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ج ١ ص ٩٨ . وناصر الدين سعيدوني نظرة في أراضي الميري ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٩٦ . وفي جبل لبنان كان يصار الى وزن المواد المعدة للتصدير بميزان الشيخ لقاء رسم ٣٪ من الأجانب و ٤٪ من السكان المحليين ١٨١٦ ينظر : Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 649

وقد ألحقت طريقة جباية هذه الضرائب والتكاليف أضراراً بالغة بالفلاح ، ذلك أن رجال الملتزم المكلفين بجباية هذه الضرائب كانوا يحلّون في دار الفلاح حتى يتيسر له تأمين المبلغ المترتب عليه علماً بأن مصاريفهم كانت بأكملها تقع على عاتقة [٥٦] . وتجدر الملاحظة ، هنا الى أن الدولة العثمانية كانت قد منعت أصحاب التيمارات في ولاية طرابلس ، في القرن السادس عشر ، من جباية مثل هذه الضرائب الاضافية باعتبارها مضرّة بالزراعة [٥٧] .

وقد كان تعسّف الاقطاعيين والملتزمين سبباً رئيساً في أفقار الريف العكاري وتقهقر اقتصاده ، ذلك أنه سبّب هجر الكثير من الفلاحين للأعمال الزراعية . فقد ذكر أحد الرحالة في حديث له عن ولاية طرابلس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، ان أهالي الولاية لا يزرعون ولا يبنون بل انهم يفضلون إدِّخار أموالهم بعيداً عن أنظار الباشا الذي كان يعتبر الشروع بتنفيذ أي مشروع زراعي أو عمراني ، دليلاً على وجود المال في حوذة صاحبه ، فيبادر مسرعاً الى طلبه تحت طائل السجن [٥٨] . أضف الى ذلك أن الضرائب والتكاليف الاقطاعية المتوجبة على الأراضي الزراعية ، كانت تبلغ أحياناً مقدار انتاجها كما ورد في الشكوى التالية : « .... وقف كائن في مزرعة مرليا المترتب عليه بطريق الحكر الشرعي لجهة بركة السمك في كل سنة غرشين ونصف ، قد خرّب واندثرت أشجاره ، ومدخوله لا يفي بايراد مصاريفه العائدة لجهة الميري ... » [٥٩] . كما أن انتاج أشجار التوت التي تعتمد على تربية دود القز ، لم يعد يفي بأداء قيمة الضرائب والتكاليف الاقطاعية . فقد بلغت الضرائب المترتبة على بستان توت عام ١١٥٩ / ١٧٤٧ « بدل دخانية وخراج وثمن يرقات وغير ذلك ما ينوف عن خمسين غرش » في حين كانت غلته في نفس العام تساوي أربعة أرطال من الحرير [٦٠] بسعر ثلاثة عشر غرشاً للرطل الواحد [٦١] مما يجعل مدخوله بمعدل اثنين وخمسين غرشاً فقط .

ازاء هذه الأوضاع ، قام رجال الدين في عكار باجراء الوساطات لدى رجال الدولة لاعفائهم من تكاليف الاقطاعي والملتزم ، واستصدروا المراسيم السلطانية بهذا الشأن كما نلاحظ من الفرمان التالي : « قدوة الأماثل والأقران الشيخ أبو حيدر ملتزم مقاطعة عكار زيد قدره ،

٥٦ أسد رستم : **بشير بن السلطان والعزيز** ج ١ ص ٩٨ .

٥٧ Dominique Chevallier: op. cit. P. 133

٥٨ Volney: Voyage en Egypte et en Syrie. P. 283

٥٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩ ص ٢٨ .

٦٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٢٤ .

٦١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥١ .

نعرّفكم أن فخر العلماء الشيخ محمد أفندي مغربي زادة قدم عرضحال أن مزرعة الريحانية التي بيده وتحت تصرفه مرتب عليها لجهة الميري ثلاثين غرش . وعلى يديه خط همايون بأنّها معاف ومسلّم من جميع المصارف والتكاليف وغيرها . لا أحد يكلّفه درهم الفرد غير المبلغ المرقوم . وفور وصول بيورلدينا اليكم لا تكلّف المزرعة المرقومة غير الاقرار المربوط عليها ولا درهم الفرد لا مصارف ولا تبن ولا شعير ولا تكاليف شاقة بوجه من الوجوه . وإعملوا بموجب الخط الشريف السلطاني في سنة ١١٤٤ هـ » [٦٢] . ولم تقتصر هذه الوساطة على رجال الدين بل شملت أيضاً الرعايا الأجانب الذين قاموا كذلك بالحصول على أوامر اعفائهم من التكاليف المستحدثة على أراضيهم بعد تاريخ ابتياعها [٦٣] . كما أن بعض رجال الدين نجح أيضاً في استصدار أوامر من الولاة تقضي بتخفيض قيمة الضرائب القانونية المترتبة على أملاكه كما ورد في بيورلدي نكتفي بايراد المقطع التالي منه : « .... السيد عبد القادر أفندي بركه زاده قائمقام نقيب السادة الاشراف بالمحمية (أي طرابلس) أنهى الينا بأن له بساتين في الناحية المرقومة في نهر البارد ، آلت الى الخراب وقربت الى التعطيل بسبب كثرة الميري المرتب عليها ، وقلّت فيها الرغبات . وقد عرض خاله على جناب الوزير المكرم والدستور المحترم الحاج سعد الدين باشا محافظ طرابلس الشام حالا ، فصدر أمره المطاع على العرضحال اليكم بحطّ عشرة غروش ليكن عليهم في كل سنة ثلاثة وسبعون غرشاً وثلث .... » [٦٤] .

وقد أدّت هذه الوساطات الى اعفاء أصحاب النفوذ من رجال الدين والأجانب من التكاليف الاقطاعية ، الاّ أنّها من جهة ثانية انعكست سلباً على الفلاحين الضعاف الذين لم يجدوا وسيطاً يلجأون اليه . ذلك انّ الاقطاعي الذي خسر التكاليف التي كان يجبيها من الأراضي التي حصلت على الاعفاء ، حاول الاستعاضة عنها وتعويض خسارته بإحداث بدع جديدة أضافها الى تكاليفه التي كان يفرضها على الفلاحين ، كما فعل ملتزمو عكار عندما ابتدعوا ضريبة الحصودية عام ١١٨٣ / ١٧٧٠ . فعمد الفلاحون الى الاحتجاج عليها لدى والي طرابلس وطلب رفعها عنهم كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « هذه المراسلة الشريفة في مجلس الشرع الشريف الى فخر اقرانهما الشيخ اسماعيل والشيخ حسين ملتزمي ناحية عكار زيد قدرهما . أنهي اليكما هو أنه قد عرض بعد الشدادة من الناحية المرقومة أحوالهم على سدّة سعادة وليّ النعم آصفي

٦٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٨ وسجل ١٦ ص ١٠١ .

٦٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ١٧٨ .

٦٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٢٩ .

الشّيم صاحب الدولة والاقبال والسعادة والاجلال حضرة محمد باشا والي ولايت (ولاية) طرابلس الشام حالا أدام الله تعالى اقباله وأيّـد سعادته واجلاله ، وضجّوا بالشكوى لدى سعادته من خصوص ما يؤخذ من الحواصيد الزرع في الناحية من البدعة المحدثة عن كل حاصود قرش الى حدّ القرش وربع في أثناء الشكوى شهد لدى سعادته جميع افنديات البلد وأعيانها انها بدعة سيّئة عطّلت على الناس زرعهم ولم يزل أكثره في الأرض من عدم الحواصيد . وقرارهم من هذه البدعة السيّئة فبناء على ذلك صدر أمر سعادته بموجب بيورلدي مطاع واجب الاتباع خطابيا (خطّيا) لكما بالمنع عن هذه البدعة السيّئة ، وقد قيّدنا البيورلدي المطاع في السجّل المحفوظ ووجّهنا لكم هذه المراسلة الشريفة حسب أوامر سعادته ، حيث أنه ثبت أن ذلك بدعة لتكف الأيدي عن أخذها والسلام . حرّر في ٢٧ ص ١١٨٣ مع الختم المعتاد » (٦٥) .

ليس هذا فحسب ، بل لقد تدارك بعض الولاة وقوع الخراب في اقتصاد عكار واتّخذوا عدّة اجراءات لمنعه ، كابرامهم تعهداً على ضابط ناحية عكار بالكف عن فرض الضرائب والتكاليف الاقطاعية المرهقة كما نلاحظ في الصك التالي :

« تعهّد فخر الأقران سلهب آغا ضابط ناحية عكار حالا لجناب الوزير المعظّم مصطفى باشا ، انه في هذه السنة يبذل مجهوده واجتهاده في اعمار الناحية المرقومة وحفظها وحراستها . ويسعى في تجليب بقر يسير في أراضي قراها ومزارعها ، بحيث أنه لما يترك شيئاً من أراضي جون طرابلس (أي سهل عكار) من غير زراعة ، ويأخذ من كل جوج (زوج) بقر يسير من يوم تاريخه ثمانية غروش مقطوع شتوي وصيفي ولا يكلّفه شيئاً لا عيديه ولا طرح ولا تكاليف بوجه من الوجوه . ويكون دائماً ساعياً في الحفظ والحراثة لهم ولغيرهم ، تعهداً شرعياً وان صدر منه قصور عما تعهّد به يكون معاتباً ومؤاخذاً على ذلك . أوائل جمادي سنة ١١٥٣ »(٦٦) .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الملتزمين استحوذوا أحياناً كثيرة على مجمل الضرائب الرسمية وضرائب الولاة وامتنعوا عن أدائها لخزينة طرابلس . فقد امتنع ملتزمو عكار عن دفع الأقساط المتبقية عليهم بعد وفاة والي طرابلس درويش باشا سنة ١٢١٦ / ١٨٠٢ (٦٧) . كما كان بعضهم يعمد الى تأجيل أداء أقساطه في حينها ، ويبقيها في ذمته للأعوام القادمة كرأسمال يوظّفه في تجارته الخاصة (٦٨) .

٦٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٥ ص ٨٣ .
٦٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢١٦ .
٦٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٦ ص ٤٩ .
٦٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٧١ .

ثانياً : الضرائب في العهد المصري

عملت الادارة المصرية في سوريا على الغاء المظالم والتكاليف الاقطاعية ، فحدّدت الضرائب منذ اللحظة الأولى لوجودها في بلاد الشام كما رأينا سابقاً (٦٩) . الا أن الغاء التكاليف الاقطاعية لم يعد على الفلاحين بالمنفعة ولو أنه عاد بالضرر على الاقطاعيين . اذ أن الادارة المصرية لم تلبث ، بسبب حاجتها الى المال لتغطية نفقات الحروب واخماد الثورات ، ان أعادت التكاليف الاقطاعية السابقة بشكل آخر ، فأضافتها الى الضريبة الرسمية . وقد برع الموظفون المصريون في اتمام هذه المهمة . فكان الجابي يطوف بنفسه على القرى الواحدة تلو الأخرى ، فيتأكّد بواسطة الفلاّحين أنفسهم من المقادير التي كان يتناولها منهم الملتزمون من غلال حنطة ورسوم مواش ، ولم يغفل كذلك الاستفسار عن العوائد والهدايا التي يطلبها الملتزم في مناسبات المواسم والأعياد والأفراح . ولكي يتمكّن من بلوغ هدفه ، فقد أوهم الفلاحين أنّ الحكومة تريد معرفة هذه المظالم بهدف العمل على إبطالها ، فدخل بهذه الطريقة الى قلوب الفلاحين الذين أصبحوا ، من شدة ثقتهم به ، يقرّون له عن أبسط الهدايا ، كربطة شعر ماعز كانوا يقدمونها للملتزم ليصلح بها غربالاً أو ليصنع بها عقالا لدابته . وكان الجابي يدوّن جميع هذه التكاليف الاقطاعية ليجعل من مجموعها مقدار الضريبة الرسمية التي يتوجّب على القرية أداءها في العام القادم (٧٠) .

وعلى الرغم من أن ابراهيم باشا أصدر عام ١٢٤٨ / ١٨٣٢ أمرا الى بربر آغا متسلم طرابلس من قبله ، بالغاء التكاليف التي طلبها ولاة طرابلس من المقاطعات في السابق (٧١) ، فقد استمرت تُطْلَبُ من عكار ، كما يتّضح من عقود التزام أموالها الأميرية في الأعوام ١٢٤٨ / ١٨٣٢ و ١٢٤٩ / ١٨٣٣ . وظلت أموال العبودية ومال المنزل وسائر العائدات الاقطاعية تذكر في هذه العقود . ليس هذا فحسب بل لقد ارتفع مقدار هذه التكاليف أضعافاً مضاعفة عمّا كان عليه عشيّة مغادرة العثمانيين لعكار . فأصبح بدل مال المنزل يساوي أربعة آلاف وأربعماية

٦٩ ينظر بيورلدي ابراهيم باشا الى بربر آغا ص ٥٨ .
٧٠ سليمان أبو عز الدين : **ابراهيم باشا** ص ١٥٨ .
٧١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ٥٩ . وأسد رستم وثائق تتعلق بحكومة ابراهيم باشا المصري غير مرقّم ، الجامعة الأميركية في بيروت .

وأربعة عشر غرشاً [٧٢] بعد أن كان لا يتجاوز ألفين وخمسمئة غرش في السابق [٧٣] . وكذلك مال العبودية الذي أخذه المصريون من عكار قارب الستة وثلاثين ألف غرش على أغلب التقدير ، ذلك ان مال عبودية القيطع وحدها التي تعتبر بمثابة ثلث مقاطعة عكار بلغ اثني عشر ألفا وخمسمئة غرش عام ١٢٤٧ / ١٨٣١ . أضف الى ذلك ، زيادة الضرائب الرسمية بحد ذاتها التي أصبحت تساوي للعام نفسه مئتين وخمسة وخمسين ألفاً ومئة وخمسة وعشرين غرشاً [٧٤] ، ما عدا أموال التكاليف وجزية النصارى ، أي بمعدل ضعف ونصف الضعف عما كانت عليه عام ١٢٤٢ / ١٨٢٧ [٧٥] . وقد بلغ مجموع الضرائب المترتبة على عكار في عام ١٢٤٩ / ١٨٣٣ ثلاثمئة وسبعة وأربعين ألفا ومئة وستة عشر غرشاً [٧٦] .

الفردة :

ولم تقتصر الزيادة على هذا الحدّ من الارتفاع . بل لقد لجأت الادارة المصرية بدءاً من عام ١٨٣٣ بإثقال كاهل الرعية ليس في عكار وحدها بل وفي سوريا أيضاً ، بأنواع جديدة من الضرائب لم يتوصل اليها ظلم الملتزمين إبّان الحكم العثماني [٧٧] . ففي عام ١٢٤٩ / ١٨٣٣ صدرت أوامر محمد علي باشا باستحداث ضريبة (الفردة) في بلاد الشام ، وأمر بجبايتها بمقادير معيّنة عن كل شخص ، على أن لا تقلّ عن خمسة عشر غرشاً ولا تزيد عن خمسمئة غرش على الشخص الواحد . وقد قضت هذه الضريبة اجراء احصاء للسكان . فقام الكتبة بالتجول في القرى لتدوين أسماء أبنائها في جداول والاستعانة بالمشايخ لمعرفة عدد سكانها ومهنة كل منهم . ثم يصار بعد ذلك الى رفع هذه الجداول الى ديوان المالية حيث تتم دراستها وتحديد الضريبة المترتبة على كل شخص . ولدى دفع هذه الضريبة كان المكلّف يحصل على ايصال بقيمتها ممهور ومختوم بختم ناظر المالية في القرية . وكانت هذه الضريبة شديدة الوطأة على

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ١٠ و ٤٥ .
٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٨ .
٧٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ١٠ و ص ٤٥ .
٧٥ ينظر ص ٨٧ .
٧٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٩ ص ١٠٩ .
٧٧ Adel Ismail: *Documents* ... T. 6. P. 27-28

المسلمين ، والأغنياء منهم خاصة ، لأنهم لم يعتادوا أداء مثلها في السابق [٧٨] ، ولأن الجميع أكرهوا على دفعها دون استثناء أحد ، حتى ذوي الفقر والعوز والعجزة أيضاً [٧٩] . وكان أبناء القرية مجبرين على أدائها دائماً ، حتى الأموات كانت ضريبة الفردة المتوجبة عليهم حال حياتهم ، تؤخذ من ذويهم أو أبناء بلدتهم بعد وفاتهم [٨٠] . كما توجّب أيضاً على الحاضر أن يدفع عن الغائب من ذويه ، والا تعرّض لدخول السجن عوضا عنه [٨١] .

الشونة :

وهي عبارة عن كميّة معيّنة من الحنطة والشعير والزبيب والسمن وغيرها من المواد التموينية ، تجمع من كلّ قرية لتأمين تموين الجيش المصري . وقد عرفت هذه الضريبة أحياناً بضريبة الجهادية ، وقد نتج عنها أضرارٌ بالغة لحقت بالسكان ، ذلك أنهم كانوا يجبرون على تسليم انتاجهم للجباة بسعر مئة وعشرين غرشاً للوزنة التي كانوا قد أجبروا على شرائها بسعر مئة وثمانين غرشاً . هذا بالاضافة الى تشدد الدولة في جبايتها ، ففي عام ١٨٣٩ أرسل ابراهيم باشا الى عكار ضابطاً مصرياً برتبة كولونيل مفوضاً استخدام الشدة القصوى في سبيل تأمين الشونة . وقد لجأ هذا الضابط الى فرض العقاب الشديد على من يتأخر في أدائها ، دون أن يميز بين أبناء الفئات المختلفة في عكار . كما أنه أجبر الأهالي ، تحت خطر النفي والأبعاد ، على احضار مطلوب الجهادية بمدة لا تتجاوز عشرين يوماً . وتسبب هذا الاجراء في هجرة الكثير من أبناء عكار . فقد روى القنصل الفرنسي نقلاً عن أشخاص ، وصفهم بالموثوقين « ان الطريق بين طرابلس وحمص (أي في عكار) حيث كان يوجد عدة قرى عامرة ، بالكاد أن يوجد فيها اليوم أكثر من قريتين أو ثلاثة آهلة بالسكان » [٨٢] .

ومن الضرائب غير المباشرة التي فرضتها الدولة على أبناء عكار ، يمكن ادراج السخرة

٧٨ مؤلف مجهول : **مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا على سوريا** تحقيق وتقديم غسان سبانو . دار قتيبة ص ٦٧ — ٦٨ .
٧٩ هنري غيز : **بيروت ولبنان** .. ج ١ ص ٢٥ .
٨٠ سليمان أبو عز الدين : المصدر السابق ص ١٥٨ .
٨١ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ١١٣ . و Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 305
٨٢ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية في لبنان** ص ٥٤ و Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 73-83

وضريبة الدم التي أخذت بشكل تجنيد اجباري [٥٣] . وكانت هذه الأخيرة تقع على عاتق الفقراء فقط ، لأن الأغنياء وجدوا وسيلة للتملص منها ، إمّا بدفع تعويض مالي ، أو بتأمين البديل الذي يقوم بالخدمة نيابة عنهم [٨٤] . كما سخرت الدولة أبناء عكار بقطع غاباتها [٨٥] وبأجر رمزي . واذا قطع المسخر شجرة غير صالحة للاستعمال كما ترغب الحكومة ، فانه يحرم أجرته اليومية ويسمح له باستخدام الشجرة المقطوعة لأغراضه الشخصية ، الا أن بعد الغابات عن مركز سكن العامل المسخر كان يحول دون الافادة منها [٨٦] .

ولم تكتف الادارة المصرية بهذا الحد ، بل لقد اتخذت عام **١٨٣٣** تدابير غاية في الأهمية ، جعلت السكان في ذعر فظيع . اذ أنها احتكرت الحبوب وحددت سعر الحرير ، وخفضت قيمة الأوراق النقدية العثمانية الصادرة قبل دخول المصريين الى سوريا ، بمقدار ثلاثة أرباع قيمتها الأصلية ، فحصل كساد في السوق وتوقّفت حركة البيع والشراء بصورة أذهلت السكان [٨٧] . وفرض على الفلاحين ، بعد صدور هذه التدابير ، بيع غلالهم الى الحكومة بالأسعار التي يحددها موظفوها الذين غالباً ما ألحقوا الضرر والحيف بالفلاحين . كما أن الاحتكار الحكومي للبضائع أبطل دور السماسرة في تسويق الانتاج وحرم السمسار والفلاح معا من امكانية الحصول على ثمن عال للمحصول [٨٨] . بالاضافة الى ذلك فقد انعكس احتكار الحرير سلباً على الاقتصاد في عكار لأنها كانت تعتمد على هذا الانتاج بالدرجة الأولى ، بدليل أن الدولة كانت تستوفي القسم الأكبر من الضرائب المترتبة على تلك المنطقة لدى حلول هذا الموسم [٨٩] .

استنتاجات :

وعلى الرغم من أن بؤس أبناء عكار في العهد المصري كان أخف وطأة منه في سائر المناطق المجاورة لها كبشرّي وجبل لبنان مثلاً [٩٠] ، الا أنه كان ذا نتائج ومميزات مدمرة ، آلت الى أفقار

---

٨٣ نوفل نوفل : **كشف اللثام** ... ص ٤٩٤ — ٤٩٥ .

٨٤ Adel Ismail: *Documents* ... T. 5. P. 366-368

٨٥ Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 70

٨٦ سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ص ١٦١ .

٨٧ Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 257

٨٨ سليمان أبو عز الدين : المرجع السابق ص ١٥٦ .

٨٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٦٨ .

٩٠ Adel Ismail: op. cit. T. 6. P. 230

الفلاحين . فاضطر الكثيرون منهم الى الفرار هرباً من الجندية وجسامة الضرائب [٩١] ، كما لجأ البعض الآخر الى الاستدانة حين داهمته الضريبة مرفقة بالتهديد بالعصا ، وكان تهافت الفلاحين على الاستدانة سبباً فعالاً في رفع قيمة الفائدة التي بلغت حدّ الفحش . ولم تكن الطبيعة آنذاك لترحم الفلاح ، بل نجدها تشارك الدولة في ظلمه . فقد شهدت المنطقة مراحل ملحوظة من الجفاف البالغ الذي حال دون نضوج الأثمار والغلال . ورغم ذلك لم تمهل الدولة الفلاح لدفع الضريبة ، ان لم نقل اعفاءه منها [٩٢] ، مما اضطر الكثيرين الى ترك قراهم كما رأينا سابقاً . كل هذه الأمور حالت دون استفادة أبناء عكار من المساحات الشاسعة التي استصلحها ابراهيم باشا في سهل عكار والتي ذهبت غلالها بأكملها لحساب الخزينة المصرية .

ولم تقتصر مساوئ النظام المصري على التأثير في الناحية المالية والاقتصادية فقط ، بل تعدّتها الى النواحي السياسية والاجتماعية . فالمرارة التي قاساها سكان سوريا عامة في تجربتهم مع الحكم المصري ، أتت بنتائج لم يتوقّعها محمد علي باشا الذي طالما اعتقد أن السوريين لن يجرؤوا على الاستغاثة ضد مظالمه بصوت عال قد تبلغ صرخاته آذان السلطان [٩٣] . الا أنهم صرخوا ، وكانت صرخاتهم مدوّية ، فطالبوا بالعودة الى حظيرة الدولة العثمانية ، بعد أن بدا أمام أعينهم أن الركون الى الحكم العثماني ومساوئه أفضل بكثير من تجربة الحكم المصري . وهكذا تمكنت مظالم النظام الضرائبي المصري من طمس معالم التقدّم والحضارة التي حملتها الادارة المصرية الى سوريا . فقد حجبت كثرة الضرائب وأعمال السخرة حقيقة الاصلاح عن أعين الفلاح الذي شغله سعيه الدؤوب لتأمين الضرائب خشية مداهمتها له ، عن التحسس بحريته التي انتزعها له نظام الادارة المصرية من الملتزم والاقطاعي والولاة العثمانيين .

---

٩١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٥٨ .

٩٢ هنري غيز : **بيروت ولبنان** : ج ١ ص ١١٢ .

٩٣ هنري غيز : **بيروت ولبنان** : ج ١ ص ١١٣ .

ثالثاً : الضرائب في عصر التنظيمات

مرّت عكار بضائقة اقتصادية رهيبة بسبب الخراب الذي لحق بأغلبية قراها في أواخر العهد المصري ، وقد وعدت الدولة العثمانية السكان بالتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء ثورتهم على الجيش المصري ، وأصدرت فرماناً لمتسلم لواء طرابلس عام ١٢٥٦ / ١٨٤١ ، طلبت منه تشكيل لجنة للكشف على الأبنية والمنشآت المتضررة لتقدير نسبة التعويضات اللازمة لاعمارها [٩٤] . والظاهر أن الدولة لم تكن تنوي سوى تخدير السكان والظهور بمظهر الغيورة على مصالحهم . ذلك أن دفتر دار دمشق أرسل في الثالث من أيار عام ١٨٤١ رسولاً خاصاً مزوداً بقائمة الضرائب الجديدة المتوجبة منذ ذلك التاريخ على سكان ولاية طرابلس . ونظراً لجسامتها فقد لاقت هذه الترتيبات المالية الجديدة استياءً عاماً لدى الشعب في طرابلس وكافة ملحقاتها . فعقدت عدة اجتماعات في طرابلس للتداول في هذا الأمر ، وخرج المجتمعون بمقررات رفعوها الى دفتردار دمشق . والجدير بالذكر أن بعض هذه الاجتماعات ، لم يختتم بالدعاء للسلطان ، بل بهتافات التحية لابراهيم باشا المصري . كما بدت لدى الشعب ، الرغبة في اللجوء الى العنف في حال اصرار الدولة على تطبيق القوانين المالية الجديدة [٩٥] . وفي هذه الأثناء ، أعرب أحد الضبّاط الانكليز ، عن رغبته في التوسط لحل هذه المشكلة ، ووعد السكان أن دولته ، بما لها من نفوذ لدى السلطان العثماني آنذاك ، ستبذل جهدها لاقناعه بتخفيض قيمة هذه الضرائب . وبانتظار وصول نتائج الاحتجاجات والوساطات ، عقد السكان عدة اجتماعات أعلنوا بنتيجتها عدم الخضوع الا لضريبة الديوان ، كما أعلن أبناء عكار بدورهم أنهم لا يدفعون الا الضرائب التي يقبل بها سكان الامارة اللبنانية أنفسهم [٩٦] . ذلك أن اللبنانيين في الشوف والمتن وكسروان وبلاد جبيل ، كانوا قد رفضوا بدورهم مشروع الضرائب الجديد ، وهدّدوا بالثورة وأرسلوا عرائض الاحتجاج للباب العالي [٩٧] . ليس هذا فحسب بل لقد أبدى سكان عكار اهتماماً بالغاً بهذه القضية ، وبذلوا كلّ ما في وسعهم للخلاص من فداحة الضرائب ، فقاموا بمساندة

٩٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ٤٥ .
٩٥ Adel Ismail: *Documents* ... T. 6. P. 383 وفؤاد قازان : **الثورة الفلاحية الشعبية في القرن التاسع عشر في لبنان** بقيادة طانيوس شاهين ، مجلة الطريق عدد ٣ آذار ١٩٧٠ ص ٨٩ .
٩٦ Adel Ismail: op. cit. T. 6. P. 387
٩٧ **فؤاد قازان** : المرجع السابق ص ٨٨ — ٨٩ .

العلويين في اللاذقية في ثورتهم ضدّ السلطات العثمانية ، وأصرّوا على الامتناع عن أداء أية ضريبة غير التي كانوا يدفعونها زمن عبد الله باشا أي قبل الحكم المصري في سوريا [٩٨] .

وهكذا اذن ، ذهبت جهود السوريين عامة في تقويض الحكم المصري في بلادهم ، ادراج الرياح ، ولم يكن لانبعاث السلطة العثمانية أي أثر في تخفيف الأعباء المالية عنهم . بل لقد عملت الدولة العثمانية بعد استعادة سيطرتها على بلاد الشام ، على ضبط الضرائب وتنظيم جبايتها لكي تؤمن لخزينتها مدخولات ثابتة ، خارجة عن تلاعب الملتزمين . فقد ورد في خط كلخانة الصادر عام ١٢٥٥ / ١٨٣٩ انه « يلزم بعد الآن أن يتعيّن على كل فرد من أهالي البلاد ويركو مناسب بالنسبة الى أملاكه ومقدرته كيلا يؤخذ من أحد شيء زائد عن مقدرته » [٩٩] . وبعد ذلك ألغيت الضرائب والبدع غير الرسمية ، كمال المنزل والعبودية وغيرها من التكاليف التي رأيناها سابقاً ، ونظّمت الضرائب بموجب قوانين وأنظمة ضرائبية أصدرتها الدولة العثمانية في عصر التنظيمات ، وأصبحت الأموال المترتبة على عكار على نوعين : ضرائب سنوية ورسوم ثانوية تستوفي عند الاقتضاء .

١ — الضرائب : وهي على أنواع :

أ — العشر : « الأشجار المثمرة والغير مثمرة النابتة في الأراضي الأميرية تدفع العشر الشرعي لجانب الميري ... » والأشجار التي يزرعها المتصرّف بالأرض الأميرية تكون ملكاً له ويدفع عنها العشر أيضاً . « واذا أراد أحد انشاء أبنية في الأراضي الأميرية التي بتصرّفه .... مثل المطاحن والمخازن والاصطبلات والمتابن والزرائب ، يتخصص على محلاّتها أجرة الأرض سنوياً مقدّرة تعادل العشر» [١٠٠] . الا اننا نلاحظ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أن المطاحن في عكار كانت تؤدي ضريبة سنوية مقطوعة تعادل عشرة غروش عن كل مطحنة [١٠١] . وقد استوفي العشر أيضاً عن انتاج النحل [١٠٢] ، وعن حاصلات المزروعات البعلية كالحبوب . أما نظام عشر الحرير فقد صدر عام ١٢٧٣ / ١٨٥٧ مالية وأجاز جبايته عيناً أو نقداً . وفي ٩ شعبان ١٢٧٧ / ١٨٦١ صدر نظام الواردات العشرية ، وبموجبه أصبح العشر

٩٨ Adel Ismail: *Documents* ... T. 6. P. 58-59
٩٩ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣ .
١٠٠ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٩ — ٢٠ .
١٠١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٦٧ ص ١٥٤ وص ١٦٣ .
١٠٢ **مجلة الأحكام العدلية** ترجمة الشيخ يوسف الأسير المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠٤ المادة ١٣٠٥ ص ١٧٧ .

يؤخذ عيناً عن القطن . كما أجاز هذا النظام استيفاء عشر العلف والعنب والأثمار والعسل عيناً أو نقداً حسب رائج البلدة وبناء لموافقة المجلس المحلي فيها وبرضى الطرفين ، وأجاز أيضاً دفع أعشار القمح والشعير بحساب الحزمة أو الكيلة [١٠٣] . وكان حساب الكيلة هو الرائج في بلاد عكار [١٠٤] . أما الحطب والفحم والخضار فقد أعفتها الدولة من دفع ضريبة العشر .

وقد أخذت ضريبة العشر بالارتفاع تدريجيا . ففي عام ١٨٧٨ ، أضيف اليها ربع في المئة من أجل دفع الغرامة الى روسيا ، ثم عام ١٨٨٥ زيد عليها واحد بالمئة من أجل تأسيس مصرف زراعي ، ونصف بالمئة للمعارف . وفي سنة ١٨٩٧ نصف بالمئة بدل تجهيزات عسكرية . وقد بلغ العشر بعد هذه الزيادات ١٢½٪ بدلاً من ١٠٪ [١٠٥] .

كيفية جباية الأعشار : أصدرت الدولة العثمانية عام ١٨٥٦ نظام احالة الأعشار ، وأوضحت فيه أصول المزايدة واحالة الأعشار بالالتزام ، بعد أن عملت على تعديل نظام الالتزام واصلاحه لتخفيف مضارّه قدر المستطاع . فأصبح يطلب الى الملتزم تقديم كفالة مالية ، يتعهد الكفيل فيها بدفع أموال الدولة مع فوائدها اذا عجز الملتزم عن أداء الأقساط في حينها . وغالباً ما لجأت الدولة الى الحجز على أملاك الملتزم المفلّس ليتم بيعها بالمزاد العلني . ونظراً لكون أغلب كفلاء ملتزمي أعشار قرى عكار في هذه المرحلة من التجار والمتموّلين الطرابلسيين [١٠٦] ، فقد انتقلت اليهم ملكيات الملتزمين المفلّسين لدى اجراء المزايدة عليها [١٠٧] . ولعلّ هذا الأمر يشرح لنا سبب امتلاك بعض عائلات طرابلس ، كآل كرامي وحلبي وشعراني والمتموّلين ، مساحات شاسعة من أراضي عكار حتى يومنا الحاضر . ونظراً لما في ذلك من حيف يلحق الملتزم في بعض الحالات القاهرة ، فقد راعى نظام استيفاء الواردات العشرية ، عدة حالات ، أجازت للملتزم تأخره عن أداء الأعشار في حينها ، منها :

١) في حال نشوب حرب أو تمرّد أو عصيان .

٢) في حال تلف الواردات والمحاصيل الزراعية لأسباب قاهرة .

---

١٠٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** .... ص ١٦٨ .

١٠٤ **جدول تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش ١٩٢٣** .

١٠٥ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٦٨ .

١٠٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٠ ص ٥٣ وسجل ٦٤ ص ٦٧ .

١٠٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٠ ص ٥٠ و ٥٢ و ٥٨ وسجل ٦١ ص ٩ و ١٣ و ١٤ .

٣) في حال تغيّر التعرفة المتفق عليها ، أو في حال تخفيض الرسوم [١٠٨] .

وقد نصّ النظام على اجراء أصول المزايدات في مراكز الأقضية حيث يتم تلزيم الأعشار لكلّ قرية على حدة ولمدّة سنة واحدة [١٠٩] . وقد منع النظام أعضاء مجالس ادارة القضاء والاختيارية وسائر موظفي الادارة من التعهّد بأيّ التزام . وفي عام ١٨٧٦ ألغت الدولة العمل بنظام الالتزام لتعود اليه مجدداً عام ١٨٨٤ [١١٠] . وقد عرف الملتزم بالعشّار ، وكان يعين في القرية نائباً عنه يسمى رشّاماً أو قولجياً مهمّته المحافظة على البيادر ومنع أصحاب الغلال من أخذ شيء من محصولهم أو نقله عن البيدر قبل استيفاء العشر عنه . وكان الملتزم يسلّم للرشّام ختماً نقش عليه اسمه ، ويسمّى (بالرشم) يختم به أكياس وحزم الغلال . وفي صباح اليوم التالي يقوم بتفقّد الختم لكي يتأكّد من عدم حصول سرقة ، واذا لم يجده فكان يلجأ الى معاقبة أصحاب الغلّة [١١١] . وكانت المزايدة على التزام أعشار قرية ما تتم بصورة علنيّة حين حلول موسم الحصاد . وكان كبار الملتزمين يعدلون عن المزايدة على أعشار قرية ما في مواسم الجدب ، فتلجأ الدولة في مثل هذه الأحوال الى اجبار أبناء هذه القرية على التزام أعشارها على وجه التكافل والتضامن ، وبنفس قيمة التزامها في السنة الماضية عندما كان المحصول خصباً ، والا تعرّضوا للسجن في حال امتناعهم . وقد أدّت هذه الطريقة الى ظلم الفلاحين واجبارهم على تحمّل مسؤولية جدب المحصول وبالتالي التكفّل بالخسارة الناجمة عنه . وغالباً ما احتجّ الفلاحون على هذه البدعة بشكاوى رفعوها الى المسؤولين القضائيين طالبين ازالة الحيف والغدر الذي قد يلحق بهم [١١٢] .

ولاستيفاء العشر كان يتوجّب تحديد كميّة المحصول أولاً . ولم تكن هذه العملية الأخيرة دقيقة وسليمة لأنها كانت تتم بالتخمين والتقدير بواسطة أشخاص اشتهروا بمقدرتهم وعفّتهم . ومع تطور العلاقة بين الفلاّح والمالك نحو تدهور هيبة ونفوذ هذا الأخير ، أصبحت عملية تخمين الغلال تتم بواسطة مندوبين عن الطرفين وشخص ثالث يقوم بدور الحكم في حال تفاوت التخمينات . وبعد الاتفاق على مقدار المحصول ، يتم استيفاء العشر بصورة عينية في أغلب

---

١٠٨ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٨٥ .

١٠٩ عبد العزيز عوض : **المرجع السابق** ص ١٦٧ .

١١٠ عبد العزيز عوض : **المرجع السابق** ص ١٨٥ — ١٨٦ .

١١١ عبد العزيز عوض : **المرجع السابق** ص ١٩٤ — ١٩٥ .

١١٢ يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** : ص ٢٥٨ .

الأحيان وبمقدار كيلة عن كل شنبل من الحنطة والحبوب ، علما بأن الشنبل يساوي عشر كيلات . ثم يصار بعدها الى تدوين مقادير المحصول لكلّ قرية في دفتر خاص يعرف بدفتر تخمين الغلال الذي يختم بامضاءات مندوبي الفلاحين والملتزم والحكم ، ومصادقة مختار القرية [113] .

وقد أجاز نظام احالة الأعشار لمختاري القرى الشروع بتحصيلها عيناً في حال تأخّر الملتزم عن الحضور الى القرية في الوقت المعيّن ، على أن يتمّ ضبطها في دفتر خاص يختم بخاتم المختارين في القرية [114] . الاّ أننا نلاحظ من خلال الاطّلاع على ايصالات دفع الأعشار في عكار أنّ المختارين كانوا يستوفون العشر نقداً بموجب ايصال على شكل ورقة مختومة بختم المختار ، يشرح فيها اسم المكلّف والقرية ومقدار الضريبة المستوفاة مع تاريخ استحقاقها وتاريخ أدائها . وقد لجأ المختارون في مثل هذه الأحوال الى استيفاء رسم اضافي لصالحهم الخاص عرف « برسم مشيخة » تراوحت قيمته بين ثلاثة وأربعة غروش . ويلاحظ أنه في الأحوال التي يكلّف فيها المختارون جباية الأعشار ، كان أغلب البكوات يغتنمون فرصة عدم مقدرة المختارين ويلجأون الى التأجيل والمماطلة في دفع ما يتوجب عليهم [115] .

ب — الـويركو : وهي كلمة تركية ، تعني جزية أو خراجاً أو مال ميري أو رسماً . ومصدرها (ويرمك) أي الهبة أو العطاء أو المنحة [116] . وقد أحدثت هذه الضريبة عام ١٨٣٩ حسب ما ورد في خط كلخانة : « يتعيّن على كل فرد من أهالي البلاد ويركو » [117] ، وهي على نوعين : (أملاك ويركوسي) أي ويركو الأملاك ، (وتمتّعات ويركوسي) أي ويركو التمتّع .

١ — ويركو الأملاك : تراوحت بين الأربعة والعشرة بالألف ، كانت تستوفى عن الأبنية والمسقّفات والأراضي الأميرية . فالمزارع والبساتين المحالة الى تصرّف السكان والمنشأة في أرض أميرية ، تدفع ويركو سنوياً بمعدل أربعة بالألف من أصل قيمتها التخمينية . أمّا المسقّفات

---

١١٣ **دفتر تخمين الغلال في قرية مشمش ١٩٢٣** . ومقابلة مع **الحاج عبد العزيز محمود عبد الرزاق** . وهو من المسنين من برقايل .

١١٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... مرجع سابق ص ١٨٥ .

١١٥ **ايصالات العشر من مختاري قرية الخربية** ١٣٠٧ هـ . ينظر الملحق ١٦ .

١١٦ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٦٩ .

١١٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣ .

التي لم تتعد قيمتها التخمينية عشرين ألف غرش ، فكانت تؤدّي ويركو سنوياً بمعدّل خمسة بالألف . كما كانت الأراضي الأميرية غير الملك تدفع ويركو سنوياً أربعة بالألف من قيمتها التخمينية كذلك [118] . أمّا المنازل السكنية التي تربو قيمتها التخمينية عن عشرين ألف غرش ، فكانت تدفع ثمانية بالألف . والمسقّفات المعدّة للايجار فرض عليها عشرة بالألف ، وقد فرضت هذه النسبة نفسها على البساتين والمزارع المستثناة من الأعشار [119] . وقد أعفي من ضريبة الويركو البيوت السكنية الوضيعة بسبب فقر أصحابها [120] .

٢ — ويركو التمتّع [121] : كانت تجبى من التجار بمعدل ثلاثين بالألف من مجموع الأرباح السنوية ، ثم زيدت الى أربعين بالألف في عام ١٨٧٩ . وبعد عام ١٣٠٣ هـ شملت هذه الضريبة أصحاب الرواتب وبلغت خمسين بالألف . وبعد عام ١٩٠٥ صنّفت في ثلاثة أنواع :

١) ضريبة مقطوعة : تؤخذ من العمّال الصناعيين والبنّائين ورؤساء الأشغال بمقدار يتراوح بين خمسة عشر غرشاً وثلاثمئة غرش .

٢) ضريبة نسبية : منها ثمانية عشر بالمئة على أرباب المهن الحرّة كالنجّارين والحدّادين وبائعي الحبوب . وعشرة بالمئة عن بائعي الأقمشة والألبسة والأدوية .

٣) الضريبة المتحوّلة : بنسبة ثلاثة بالمئة فرضت على أصحاب الرواتب على أن لا يقلّ دخل الواحد منهم عن ألفي غرش سنوياً [122] .

جـ — بدل التجهيزات العسكرية : كانت تستوفى من المسلمين حسب امكانية الشخص

---

١١٨ **جدول ويركو الأملاك في قرية مشمش ١٣٢٥ هـ** . عدد الصفحات ٤١ . كانت قيمة الويركو المطلوب من جبل لبنان تختلف عن هذه المقادير . فويركو الأملاك فيه كانت ٦٢ غرش وعشرين باره عن كل فدان فلاحة . ينظر اسماعيل حقي : **مباحث علمية واجتماعية** ص ٥١٦ .

١١٩ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٧٣ .

١٢٠ **جدول أصحاب الأملاك الموجودة في قرية مشمش** عام ١٣٢٤ / ١٣٢٥ . وعبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٦٩ .

١٢١ **جدول تكاليف ويركو وسائره في قرية مشمش** لعام ١٣٢٤ / ١٣٢٥ . ويلاحظ من هذا الدفتر أن عدد الذين يدفعون ضريبة ويركو التمتّع من أهالي قرية مشمش ، كان ينحصر باثنين فقط هما محمود وشقيقه عبد الكريم أبناء علي باشا المحمد . وكانوا يدفعونها بمقدار مئة غرشاً سنوياً .

١٢٢ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٧١ — ١٧٢ .

المادية . فتراوحت قيمتها بين خمسة غروش أو خمس بارات بالنسبة للفلاحين ، في حين أنها بلغت خمسة وسبعين غرشاً عن البك [١٢٣] .

د — ثمن التذكرة : وهي عبارة عن ورقة ويركو مطبوعة توزعها الدولة على المكلفين لتكون بمثابة سندات دفع في أيديهم [١٢٤] . وهي تساوي قرشاً واحداً يؤخذ عن الفلاح وأربعة أو خمسة غروش عن البك الواحد [١٢٥] .

هـ — ضريب المعارف : أخذت بنسبة خمسة بالمئة من أصحاب المسقّفات [١٢٦] ، في حين أعفي الفقراء من دفعها . وكان حوالي نصف سكان عكار معفيين من هذه الضريبة . فعلى سبيل المثال نجد أنه من أصل مئة وعائلتين في قرية مشمش عام ١٣٢٥ / ١٩٠٧ أعفيت منها خمس وأربعون عائلة [١٢٧] .

كيفيّة تحصيل الويركو : اهتمت الدولة العثمانية بتحصيل أموال الويركو في أوقاتها ، فأصدرت نظام استيفاء الويركو عام ١٨٦٠ وبيّنت فيه العقوبات التي يتعرّض لها المكلّف في حال تأخره عن أداء هذه الضريبة . وقد اعتبرت الدولة المختارين واسطتها الأولى في استيفاء هذه الضريبة . وبعد أن تبيّن لها ظلم المختارين وتلاعبهم فيما فرضوا من ضرائب اضافية على الفلاحين ، عدلت الدولة عن هذه الطريقة ، وعهدت بمهمة تحصيل الضرائب الى جنود الدرك « الزاندرمة » الذين كانوا أشدّ ظلماً على الفلاحين ، خاصة وأنهم كانوا يقيمون في القرية عدّة أيام حتى اتمام جمع ضرائبها . لذلك عدلت الدولة عام ١٨٧٣ عن استخدام الدرك في جباية الضرائب واستعاضت عنهم بموظّفين خاصين عرفوا بالتحصلدارية والجباة [١٢٨] ، وأعادت استخدام المختارين لمساعدة هؤلاء الموظفين في جباية الضرائب من قراهم [١٢٩] . وبعد عام ١٣١١ هـ نلاحظ أن ايصالات دفع الويركو في عكار أصبحت موقعة فقط من قبل التحصلدار

١٢٣ **جدول تكاليف ويركو وسائرة في قرية مشمش** ١٣٢٤ هـ — ١٣٢٥ هـ .

١٢٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٧٠ . وينظر الملحق رقم ١٧ .

١٢٥ **جدول تكاليف الويركو وسائره في قرية مشمش** ١٣٢٤ هـ — ١٣٢٥ هـ .

١٢٦ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ١٧٤ .

١٢٧ **جدول تكاليف الويركو وسائره في قرية مشمش** ١٣٢٤ هـ — ١٣٢٥ هـ .

١٢٨ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ١٨٧ — ١٩٢ .

١٢٩ **ايصالات دفع ضريبة الويركو ممهورة** بختم المختارين في قرى العيون والخريبة الخ ..

ومختومة بختم ادارة المالية في حلبا دون ختم وتوقيع مختاري القرى [١٣٠] ، ممّا يشير الى استغناء الادارة المالية في عكار عن خدمات المختارين منذ ذلك التاريخ . ومن أجل ضبط جباية أموال الويركو ، لجأت الدولة في مطلع القرن العشرين ، الى اصدار جداول جباية الضرائب ، ووزّعتها على التحصلدارية والجباة ، وخصص جدول واحد لكلّ قرية في السنة الواحدة . وكانت أوراق الجدول مقسّمة الى خانات شرحت فيها المعلومات التالية : نوع الضريبة (أربعة أم خمسة أم ثمانية أو عشرة بالألف) ، ثم اسم المالك ونوع الملك (مزرعة أم منزل ، أم مطحنة ، أم بستان ، أم اسطبل) ، ثم رقم سند الملكية والقيمة التخمينية للعقار ، وأخيراً خانة لوضع مقدار الويركو المستوفى بموجب هذه المعلومات . أما اذا كان العقار معفى من الضريبة ، فكانت توضع اشارة مقابل اسمه . وبعد ذلك يتم جمع المبالغ المستوفاة من القرية بكاملها ، ثم يمهر الجدول بختم التحصلدار [١٣١] . أمّا الضرائب الأخرى المسمّاة « سائر » والتي تضمّ ثمن التذاكر وبدل التجهيزات العسكرية وبدل المعارف وبدل ويركو التمتّع ، فقد عهد بتحصيلها الى الجباة والتحصلدارية أيضاً . وكان على الجابي أن ينظّم جدولاً خاصاً لكلّ قرية يشرح فيه مقدار الضريبة ونوعها وأسماء المعفيّين منها [١٣٢] .

و — البدل العسكري : عرفت هذه الضريبة أحياناً بالاعانة الجهادية ، واستوفيت من غير المسلمين [١٣٣] .

ز — ضريبة العمّال والمكلّفين : بموجب نظام الطرق والمعابر الصادر عام ١٨٦٩ ، كلّف الذكور الذين تراوحت أعمارهم بين ستّ عشرة وعشرين سنة ، وكذلك حيوانات النقل والعربات ، بالعمل عشرين يوماً من كلّ خمس سنوات . ويمكن بناء لقرار مجلس ادارة الولاية ، زيادة مدّة العمل يوماً واحداً عن كلّ سنة ، شرط أن لا يكون التكليف في أيام الحصاد والزراعة . كما أجاز النظام الاعفاء من هذه الخدمة شرط دفع بدل نقدي يساوي ستة عشر غرشاً عن كلّ سنة [١٣٤] .

١٣٠ **ايصالات دفع ضريبة الويركو** موقعة من قبل التحصلدارية فقط . وجدول ويركو أملاك قرية مشمش عام ١٣٢٤ هـ — ١٣٢٥ هـ .

١٣١ **جدول ويركو الأملاك في قرية مشمش** لعام ١٣٢٥ هـ .

١٣٢ **جدول تكاليف ويركو وسائره في قرية مشمش** لعام ١٣٢٥ هـ .

١٣٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٧٣ .

١٣٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٧٥ .

٢ — **الرسوم** : وهي على عدّة أنواع :

أ — **رسم المواشي** : بعد اصدار خط كلخانة ، عمدت الدولة الى استيفاء رسوم الماشية بنسبة عشرة بالمئة من انتاجها . فأخذت أربعة غروش عن كل رأس ماعز أو غنم ، وعشرة غروش عن رأس الابل والجاموس . ثم رفعت هذه الرسوم فيما بعد الى مقدار الضعف [١٣٥] .

ب — **رسوم الجمارك** : في عهد التنظيمات ، أعفيت منتوجات القضاء المعدّة للاستهلاك في داخله من الرسوم الجمركية شريطة أن تدفع رسم « تمغة » بمعدل بارة واحدة عن كل قرش من قيمتها التخمينية أي بمعدل اثنين بالمئة . أمّا في حال تصدير الانتاج الى قضاء آخر فيه دائرة جمارك ، فكان يؤخذ منه رسم جمركي : بمعدل عشرين بالمئة من قيمة الأخشاب المقطوعة من الأحراش الأميرية ، وعشرة بالمئة من الأخشاب المقطوعة من الأحراش المملوكة تؤخذ نقداً أو عيناً . ورسم قهوة يساوي ثمانين بارة عن كلّ أقّة ، ورسم دخّان بمعدل النصف عيناً [١٣٦] .

جـ — **رسم اذن بالزواج** : عن البكر عشرة غروش ، وعن الثيب خمسة غروش مقطوعة [١٣٧] .

د — **رسم عقد الزواج** : بمعدل بارة واحدة عن كلّ غرش من مجمل قيمة المهر معجّلة ومؤجّلة . وكذلك في أحوال الطلاق .

هـ — **رسم حجج الابراء والهبة واقرار الملك** : بمعدل عشرين بالألف من القيمة التخمينيّة .

و — **رسم المبايعات** : يؤخذ خرج حجج المبايعات بمعدّل عشرين غرشاً بالألف ويؤخذ عن حجج بيع الوفاء وفراغ الوفاء وحجج الاستحكام عشرة بالألف بالنظر لقيمة المسقّفات والأراضي .

ز — **رسم الافراز** : في حال افراز عقار يستوفى رسم يساوي خمسة عشر بالألف من مجمل قيمته التخمينية [١٣٨] .

حـ — **رسم تصفية الورثة** : بعد اخراج الديون والمصارفات وثلث الوصيّة من التركات التي تحرّر في المحاكم الشرعية ، يؤخذ من مجموع الباقي بارة واحدة عن كل غرش كرسم قسمة ،

١٣٥ كانت رسوم المواشي في جبل لبنان تقلّ عنها في جبل عكار . ففي لبنان استوفي قرشان ونصف عن كلّ رأس غنم وقرشان عن رأس الماعز . ينظر اسماعيل حقي : **مباحث علمية واجتماعية** ص ٥١٩ .

١٣٦ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٧٦ — ١٧٨ .

١٣٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٣٩ .

١٣٨ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٣٦ — ١٣٧ .

وستون بارة عن كلّ ألف غرش باسم رسم قيديّة ودفتر [١٣٩] . الاّ أننا نلاحظ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، ان رسم تحرير التركة كان يستوفى من أبناء عكار بمقدار يزيد عن الرسم القانوني الذي رأيناه ، ذلك أنّه كان يضاف اليه أجرة مباشر يعيّنه مدير الناحية وتساوي رُبعاً بالألف من قيمة التركة ، كما أنّ أجرة القيديّة بلغت كذلك غرشين بالألف بدلاً من ستين بارة بالألف غرش . كما أضيف الى هذه الرسوم أجرة مقطوعة بمعدل خمسة وخمسين غرشاً تعطى للكاتب الذي يقوم بتنظيم محضر ضبط التركة مع أجرة ذهابه الى القرية حيث توجد التركة . وكان على الوريثين أيضاً تأمين واسطة الانتقال للكاتب أو دفع بدل نقدي يساوي أجرة التنقّل ذهاباً واياباً من مركز القضاء الى القرية . وكانت هذه الأجرة في عام ١٢٦٨ / ١٨٥١ تعادل ثلاثين غرشاً بدل انتقال من طرابلس الى قرية ببنين ذهاباً واياباً [١٤٠] .

ط — **رسم انتقال الأراضي** : يعادل خمسة بالمئة من قيمتها التخمينية .

ق — **رسم طابو** : يؤخذ ثلاثة غروش مقطوعة من الشخص الذي انتقلت اليه الملكيّة ، وذلك بعد اعطائه سند الطابو [١٤١] . الا أن ثمن سند الملكية بلغ أربعة غروش في قضاء عكار عام ١٣٢١ / ١٩٠٣ بدلاً من ثلاثة غروش ، ذلك أنّه كان يضاف اليه بدل قيدية قرش واحد عن السند الواحد [١٤٢] .

ل — **رسوم متفرّقة** : بالاضافة الى ذلك ، فقد تقاضت الدولة رسوماً متفرّقة عن القضايا التي تنظر فيها المحاكم وجوازات السفر والعرائض التي ترفع الى الدوائر الرسمية ، بمعدل قرش واحد . وقد تضاعفت هذه الرسوم بعد اعلان الدستور ١٩٠٨ . وفي العام ١٩٠٦ أصدرت الدولة طوابع ماليّة للرسوم المقطوعة من فئات مختلفة تراوحت قيمتها بين فئة البارتين وفئة المئتي غرش [١٤٣] .

نتائج الضرائب في عكار :

لم تكن هذه التدابير والأنظمة الضرائبية الجديدة الاّ لمصلحة الدولة العثمانية وحدها ، أمّا الفلاحون والفقراء فقد أثقلتهم هذه الضرائب التي لم يجدوا مفرّاً من أدائها . كما أن هذه القوانين

١٣٩ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٣٩ .

١٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٤٢ وسجل ٦٤ ص ١٥٢ .

١٤١ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤٥ — ٤٦ .

١٤٢ **سند ملكية عثماني** صادر عام ١٣٢١ هـ ينظر صورة سند خاقاني في الملحق ١٩ .

١٤٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ... ص ١٨٠ .

المالية الجديدة لم ترفع الظلم والحيف عن أبناء عكار ، ذلك أن أهالي القرية ظلّوا مطالبين بدفع الضرائب الأميرية عن الأملاك الواقعة في قريتهم والتي تعطلت وتوقف انتاجها بسبب وفاة أصحابها أو هجرهم العمل فيها [١٤٤] . أضف الى ذلك المظالم التي مارسها الموظفون بحق الفلاحين ، كفرض رسوماً اضافية يأخذونها بشكل رشاوى وخدمات متفرّقة أرهقت الفلاحين وزادت في أفقارهم . وعلى الرغم من أنّ خط كلخانة نصّ على الغاء التكاليف الاقطاعية في كافّة أنحاء الدولة العثمانية ، الا أنّها استمرت في عكار ولو بصورة مخفّفة عمّا كانت عليه في المراحل السابقة للحكم المصري في سوريا . فأصبح ملتزمو الأعشار وكبار الملاكين المتحدّرين من العائلات الاقطاعيّة ، يفرضون على الفلاحين الضرائب والتكاليف الاقطاعيّة التالية :

١ — يأخذون ثلث المحصول بحجّة أنّهم أصحاب الأرض من جهة ، وبحجّة جري العادة على هذا المنوال من جهة ثانية .

٢ — يأخذون ضريبة العشر عن مجمل المحصول ، من حصّة الفلاح وحده .

٣ — يأخذون ضريبة دخانية وأجرة مسكن ، ذلك أن أغلب مساكن الفلاحين كانت ملكاً للاقطاعي .

٤ — الشكّارة : وهي عبارة عن شنبل من الغلال ، يأخذها المالك أو الملتزم من حصّة المزارع عن كل فدان فلاحة من الأرض .

بالاضافة الى ذلك كان الملتزم أو المالك يقرض الفلاح ، في موسم البذار ، شنبل الحبّ بسعر معيّن ، ثم يتقاضاه منه في موسم الحصاد بسعر يساوي ثلث قيمته التي استدانه بها [١٤٥] . كما عمد بعض الموظفين الى استخدام السكان في أعمال السخرة التي لم ينج منها حتى الحيوانات ووسائل النقل [١٤٦] .

أمّا المتنفذون من أبناء الطبقة الممتازة في عكار ، فقد كانوا يماطلون أحياناً في دفع ضرائب الأعشار والويركو في حينها [١٤٧] ، وقد تفشّت هذه الظاهرة في عكار في أواخر العهد الحميدي ، وكان الموظفون الحكوميون أنفسهم يساعدون الملتزم وكبار الملاكين في ذلك

١٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٧٢ وص ٢٧٣ .

١٤٥ رفيق التميمي ومحمد بهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٧ .

١٤٦ **جريدة الحوادث** للطف الله خلاط . ت ١١ حزيران ١٩١٢ .

١٤٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٧١ . **وايصالات دفع الويركو في عكار** ويظهر فيها أن تاريخ الدفع كان يتأخر مدة طويلة من الزمن قد تصل الى سبع سنوات من تاريخ استحقاق الضريبة ينظر الملحق ١٦ .

بتعمّدهم غض النظر عن التأخر والمماطلة في الدفع . ذلك أن هؤلاء الموظفين كانوا ، عندما يظهر العجز في ميزانية الدولة ، عرضة لتأخير صرف رواتبهم عن الأشهر الأربعة الأخيرة من السنة الى حين اتمام استيفاء الأموال الأميرية المتبقيّة في ذمّة الأهالي والمعبر عنها « بالبقايا » ، لكي يصار الى صرف رواتبهم من أصل قيمتها . لذلك تعمّد الجباة والتحصلدارية التساهل والتماهل في تحصيل الضرائب من كبار الملاكين لكي تدخل في جدول البقايا [١٤٨] .

أمّا أبناء العائلات ذات الصبغة الدينية ، فقد لجأت الى استصدار أوامر اعفائها من جميع التكاليف والرسوم المالية كما نلاحظ في الوثيقة التالية :

« كتابة محاسبة الزراعة البهيّة

١٤ تشرين أول ١٣٢٠

حسب العائدية تحال لقومسيون المخصوص في ٢٤ منه .

السلالة الطاهرة القادرية ومن الكرام الشيخ محمد بن الشيخ خليل زكريا من عائلة زكريا إستثنا من التكاليف الأميرية في صفر الخير ١٠٦٥ هـ بموجب فرمان عالي الشأن الشاهاني ، ومجلس الادارة نمرة ٣٠٩ . ويفهم من قرار مجلس الادارة أن هذه الحالة للجهات الخيرية لقراءة الآيات القرآنية . وبناء عليه فجميع أفراد عائلته معفاة من هذه التكاليف الأميرية

تحول الى القائمقام في قضاء عكار

صار شرحه بالدفاتر على الصحيفة الاسمية في الدفتر ١٣٧ بتاريخ ١٥ تشرين الثاني سنة ٣٢٠ » [١٤٩] .

استنتاجات

وقد أدّت هذه الأمور مجتمعة الى الحؤول دون تطبيق النظام الضرائبي في عكار بالتساوي بين أبنائها ، مما أدّى الى استمرار حالة الفوضى وعدم المساواة في الواجبات الضرائبية ، وبالتالي الى تعزيز الفارق في المستوى الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف فئات الشعب . بالاضافة الى ذلك ، فقد كان لكثرة الضرائب المتوجبة على الفلاح أثرها البارز في جعل حياته تتّسم بصراعه

١٤٨ يوسف الحكيم : **سورية والعهد العثماني** ص ٣٤ .

١٤٩ تمّ نقل هذه الوثيقة عن رسالة ماجستير اعداد الياس جريج « **تطور المجتمع العكاري خلال النصف الأول من القرن العشرين** » الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٩ ص ٢٧٢ .

الدائم ودأبه الحثيث في سبيل تأمين حاجياته الماديّة ، التي أصبحت تطبع جميع حركاته وسكناته وتشغله عن الاهتمام بسائر أمور الحياة الاجتماعية . فالدولة العثمانية أهملت الفلاّح الاّ من حيث كونه عاملاً يساعد على اغناء خزينتها ، بما يدفعه لها من الضرائب ، دون أن تؤمّن له فرص التمتّع بحياته خارج اطار هذا المفهوم . ذلك أن النظام الضرائبي ارتبط بمفهوم ملكية السلطان لجميع الأراضي الزراعية باستثناء الأوقاف ودواخل وضواحي القرى [١٥٠] . فالمبالغ الطائلة التي جمعت من أبناء عكار على شكل ضرائب ، كانت تذهب الى خزانة الدولة العثمانية ، دون أن ينفق شيء منها في عكار التي بقيت حتى خروج العثمانيين منها لا تعرف أثراً لأيّة منشآت عثمانية حضارية كانت أم عمرانية . فقد استوفى العثمانيون ضريبة المعارف من عكار منذ عام ١٨٨٥ ، دون أن يُنشِئوا فيها مؤسسة لنشر المعارف حتى عام ١٩١٢ حين شرع ببناء أول مدرسة رسمية للقضاء بأكمله في مركزه حلبا [١٥١] .

بالاضافة الى ذلك ، ونظراً للفقر المدقع الذي عاشه الفلاّح في عكار ، فقد اضطرّ الى التفتيش عن وسيلة تخفّف الأعباء المادية الملقاة على عاتقه . فعمد الى الاستغناء عن خدمات الدوائر القضائية والعقارية التي تتقاضى رسوماً معيّنة على القضايا التي تحال اليها ، ولجأ الى اتمام اجراءات القسمة والميراث والبيع والابتياع بالطرق التقليدية لدى مختار القرية وأمام حشد من الحضور بصفتهم شهداء على صحة اجرائها [١٥٢] . وغالباً ما جلبت هذه الطريقة الحيف على أصحابها ، وتسبَّبَت في ضياع حقوقهم بعد أن تعذّرت امكانية اثباتها في الدوائر الرسمية .

ولم يقتصر هذا الأسلوب في اتمام المعاملات على الفقراء فقط في عكار ، بل لقد لجأ أبناء الفئة الثرية الى اقتسام تركة آبائهم بصورة شكلية بعيداً عن دائرة الطابو ، تهربا أيضاً من دفع ما يتوجب عليها من رسوم باهظة نظراً لضخامة قيمتها التخمينية . هكذا بقي مستند الملكية الوحيد ، يقتصر في أغلب الأحيان على ورقة موقّعة بامضاء الأب والأولاد ، وقد تتضمن أحياناً بنداً جزائياً يقضي على المخالف لمضمونها دفع مبلغ محدد من المال [١٥٣] . ويمكن اعتبار هذه الطريقة في اقتسام التركة من العوامل الأساسية التي ترتّب عنها الحفاظ على وحدة العائلة وبالتالي الابقاء على أشكال الملكيات الواسعة في عكار حتى نهاية العهد العثماني .

---

١٥٠ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 80

١٥١ **جريدة المحامي** : العدد ٧١ ت ١٣ كانون الثاني ١٩١٢ .

١٥٢ **وثيقة بيع أراضي** في مجلس محلّي في قرية عيّات بتاريخ ١٢٧٩ هـ **ووثيقة بيع منزل** عدد ٢ .

١٥٣ وثائق قسمة ورثة محمد اليوسف الأسعد . ووثائق مشابهة لها .

الفصل الرابع

القضاء

يمثّل القضاء جانباً حضارياً هاماً ، يشير الى تطور المفهوم العملي للحرية عبر تاريخ الشعوب والأمم ؛ كما تدل شمولية تطبيق القوانين القضائية بين مختلف فئات السكان ، على موقع الدولة من مصاف الرقي والتمدن . فدراسة كيفية اصدار الأحكام القضائية وطرق تنفيذها ، تظهر للباحث نظرة السلطة للفرد ، وتبين مدى مساهمتها ، في العمل على تحقيق الحرية واحترام حقوق الانسان وصيانة كرامته ، وبالتالي سعيها لتأمين ظروف ملائمة لاستثارة مشاعر الفرد وقدراته على الخلق والابداع اللذين يؤديان الى تقدم الانسانية باستمرار .

لذلك فقد أفردت بحثاً خاصاً بالقضاء في عكار ، لكي نقف على حقيقة مفهوم فكرة الحرية والكرامة والحقوق الانسانية التي تشكل الخلفية التاريخية التي ما زالت تعمل وتؤثر ، في الخفاء ، على تحديد أساليب التعامل بين الأفراد ضمن المجتمع فيها . الا أنني اضطررت ، خوف الخروج عن الموضوع ، الى تجنب الخوض في القضاء العثماني بصورة مفصّلة ، مع الاكتفاء بذكر الاصلاحات والقوانين القضائية التي تبدو ضرورية لايضاح كيفية تطبيق القضاء العثماني في عكار ، والتركيز على وصف المحاكم واصدار الأحكام ، من خلال دراسة هذه الأحكام بحدّ ذاتها ، كما وجدتها مدونة في سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وعكار .

والجدير بالملاحظة أن القضاء الشرعي في عكار كان هو نفسه في سائر المناطق التابعة للحكم العثماني ، لأن جميع المحاكم الشرعية العثمانية كانت تستمد أحكامها من مصدر واحد هو

الشريعة الاسلامية . أما فيما يتعلق بالقضاء الاقطاعي فقد يختلف من منطقة الى أخرى ضمن حدود الدولة العثمانية باعتبار أنه يستند الى أعراف وتقاليد تختلف بين منطقة وأخرى .

غير أن المصادر التاريخية لا تشير الى وجود أية مؤسسة قضائية حكومية في عكار قبل عصر التنظيمات ، بل كان يتوجب على أبنائها التقاضي لدى قاضي الشرع الاسلامي في طرابلس ، لتسوية أمور الزواج والطلاق والميراث والجنح والجنايات وغيرها من الدعاوي الحقوقية . ولم تكن المحكمة الشرعية وقفا على المسلمين فقط ، بل كان يتم بواسطتها الفصل في الدعاوي الحقوقية والدعاوي الجزائية واجراء معاملات البيع والابتياع العائدة للرعايا المسيحيين واليهود أيضاً [1] . ذلك أنه لم يكن يوجد لا في ولاية طرابلس ولا في سائر ولايات الدولة العثمانية محاكم مدنية ، في مرحلة ما قبل التنظيمات ، بل كانت جميع الدعاوي تبت في المحاكم الشرعية ، باستثناء قضايا الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، التي كان يحق لهم المرافعة فيها لدى رؤسائهم الروحيين ، واذا تعذّر حلّها أحيلت الى قاضي الشرع الاسلامي [2] . بالاضافة الى ذلك فقد شملت مهام المحاكم الشرعية ، تدوين جميع المعاملات الرسمية العائدة للولاية كالفرمانات السلطانية ومراسيم تعيين الموظفين والولاة [3] ، مما يحملنا على الاقرار بأن الدولة العثمانية أخذت ، ولو شكلياً ، بنظام الشريعة الاسلامية الذي هيمن على جميع مؤسساتها حتى منتصف القرن التاسع عشر [4] .

وقد ظلّت عكار في العهد المصري ملحقة بقاضي الشرع الاسلامي في طرابلس [5] ، في حين أمر محمد علي باشا بتشديد الرقابة على قضاة الشرع خشية تدخلهم في السياسة ، ففرض عليهم عرض أحكامهم على متسلم المدينة قبل اصدارها ، كما تدخل في اجراء تعييناتهم في بلاد الشام عامّة [6] . وربما كان موقف قاضي ومفتي طرابلس المعادي للسلطات المصرية والمشجع

١ جميع **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : مثلاً السجل ٥٥ ص ٤٣ والسجل ٥٦ ص ١٣٨ و ١٧٨ والسجل ٩ ص ٩٤ والسجل ٢٠ ص ٦٢ والسجل ٤٢ ص ١٩٧ والسجل ٤٤ ص ١٣ .

٢ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ج ١ ص ٢٠ **والدستور العثماني** م ١ ص ١٧٤ .

٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** . وفاروق حبلص : **تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ١٨٩٠ — ١٩١٤** . رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية ١٩٨٠ ص ١٥٧ .

٤ هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى دار المعارف بمصر ج ١ ص ٣٥ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ١١٢ .

٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢١٢ . يحتوي هذا السجل على العديد من الدعاوى العائدة لأبناء عكار .

٦ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ج ١ ص ١٠٥ .

على الثورة ضدها [7] ، سببا لاثارة اهتمام محمد علي باشا بهذه المناصب وفرض الرقابة عليها . ليس هذا فحسب بل لقد بات يتوجّب على أصحاب الدعاوى من أبناء عكار ، إبّان العهد المصري ، رفع قضاياهم الى مجالس المشورة في القرى الكبرى للنظر فيها أولاً ، واحالة الشرعية منها الى قاضي الشرع في طرابلس [8] .

القضاء الاقطاعي :

منحت الدولة العثمانية للاقطاعي ، السباهي أو التيمارجي ، باعتباره سيد المجتمع ، حق اقامة القضاء بين الفلاحين العاملين ضمن اقطاعه [9] . ولما كان هؤلاء الاقطاعيين بأغلبيتهم الساحقة من المحاربين « غير المطلعين » على القضاء الاسلامي الشرعي ، ان لم نقل غير المتفقهين فيه ، فمن البديهي أن تكون أحكامهم قد أتت موافقة لأهوائهم ورغباتهم الشخصية ، وفي أحسن الأحوال مراعية للأعراف المتّبعة آنذاك لا لقوانين ثابتة ومنصوصة . ونظراً لكثرة عدد الاقطاعيين في عكار آنذاك ، يمكن ملاحظة الظواهر التالية على صعيد القضاء ، في الدعاوى الجزائية على الأقل :

أولاً : ثنائية القضاء ، بين قضاء شرعي اسلامي وقضاء اقطاعي مزاجي أو عرفي .

ثانياً : نظراً لكثرة عدد الاقطاعيين في عكار من جهة ونظراً لعدم وجود قوانين قضائية اقطاعية ثابتة وموحّدة في جميع الاقطاعات من جهة ثانية ، فقد أتت الأحكام القضائية الاقطاعية في نفس القضية مختلفة بين أقطاع وآخر .

النائب الشرعي :

لم اتمكّن من تحديد زمن اقامة أوّل مؤسسة قضائية رسمية في عكار ، فالحريق الذي التهم سجلات المحكمة الشرعية في حلبا عام ١٩٥٨ ، حال دون ذلك . الاّ أن العثور على وثيقة شرعية صادرة عن قاضي الشرع في عكار عام ١٢٦٦ / ١٨٥٠ [10] ، ووجود نائب شرعي في قضاء

٧ نوفل نوفل : **كشف اللثام** ص ٤٦٩ و Adel Ismail: *Documents*. T. 5. P. 219

٨ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** : ج ١ ص ١٠٣ .

٩ جب وبوون : مرجع سابق ج ١ ص ٧٦ ومسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية** ص ٢٠ .

١٠ **وثيقة** محفوظة في منزل السيد بدر بك العلي .

صافيتا عام ١٢٧٣ / ١٨٥٦ [١١] الذي لا تتجاوز مساحته ثلث مساحة عكار ، أمران يحملان على الترجيح أن عكار عرفت أول مؤسسة قضائية عام ١٨٤٠ بعد عودة العثمانيين الى بلاد الشام . وكان قاضي الشرع في عكار يعرف بالنائب [١٢] ، ويحظى باحترام ملحوظ كما يلاحظ من طريقة مخاطبته : « مولانا عمدة العلماء الكرام ، فضيلتلو سعيد أفندي اليماني الحاكم الشرعي حالاً بقضاء عكار ... » [١٣] . ويلاحظ من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، أنَّ قضاة الشرع فيها كانوا بادئ الأمر ، يعيّنون ، مع مراعاة موافقة مدير القضاء أو القائمقام [١٤] ، نواب الشرع في عكار ، لكي ينوبوا عنهم في اجراء أحكام القضاء ، ويحددون مدّة نيابتهم أحياناً . وكانوا يختارونهم ، في أغلب الأحيان ، من أبناء العائلات الطرابلسية التي لعبت دوراً سياسياً بارزاً ، آنذاك كآل كرامي [١٥] وسلطان ومحاسني [١٦] ، ونشار [١٧] . وقد لجأ هؤلاء النواب أحياناً الى تكليف بعض الأفندية من ذوي المعرفة ، لسماع الدعاوى في مختلف قرى عكار [١٨] . وقد نتج عن تدخل أصحاب النفوذ ، ومديري النواحي والقائمقامين ، في تسمية نواب الشرع في عكار ، ان اضطر هؤلاء الى محاباتهم والعمل على كسب ودّهم ، ممّا أدى الى تعطيل حسن سير العدالة فيها ، فاضطر العديد من أبنائها الى استئناف الدعوى أو رفعها مباشرة الى قاضي طرابلس للخلاص من المتنفذين وتأثيرهم على اصدار الحكم [١٩] .

وقد عمدت الدولة العثمانية في عصر التنظيمات الى اصلاح القضاء الشرعي ، فأصدرت في ١٧ رجب ١٢٧١ / ١٨٥٥ نظام توجيه مناصب القضاء وضمنته ملحقاً عن نظام توجيه مناصب النواب الذي صنّفهم الى خمسة أصناف من حيث كفاآتهم ورتبهم . وأصبح نواب عكار من الصنف الثالث ، كما ورد في البند الرابع من هذا النظام : « القضاوات التي تكون بعيدة عن مراكز الولاية والتي تكون قائمقامية يعيّن فيها قضاة من الصنف الثالث ، أي من

---

١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٦ ص ٣٠٩ .
١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٥٩ و ٣٥٥ . وينظر ص ٧١ .
١٣ **سجل محكمة حلبا الشرعية** لأحداث ١٣١١ هـ . غير مرقم الصفحات .
١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٦ ص ٣٠٩ .
١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٥٩ .
١٦ **وثيقة** محفوظة في منزل السيد بدر بك اليوسف في عكار .
١٧ **سالنامة ولاية سورية** لعام ٢٨٣ هـ . ص ١٠٩ .
١٨ **سجل محكمة حلبا الشرعية** لأحداث عام ١٣١٥ هـ .
١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٣٣٥ وسجل ٩١ ص ٥٥ .

القضاة الذين لم يسبق استخدامهم في الخدمات الشرعية ، وانما ظهرت قابليتهم واستعدادهم لدى الامتحان » [٢٠] . كما حدّدت مدّة نيابة النائب الشرعي بسنتين ، لا يعزل أثناءها ما لم ترد عليه شكوى من القائمقام أو من أهالي عكار . وبعد انتهاء مدّته يعزل ويجري تعيين خلف له .

مجلس دعاوى القضاء :

بدأت الدولة العثمانية في مستهل النصف الثاني من القرن التاسع عشر باقتباس الأنظمة والقوانين الغربية . فحدّت من مهام المحاكم الشرعية التي تحكم بموجب الشريعة الاسلامية السماوية ، لحساب محاكم مدنية عرفت بالمحاكم النظامية ، استحدثتها الدولة لتقضي بموجب أنظمة وقوانين وضعية ؛ وصدر عام ١٨٥٨/١٢٧٤ قانون الجزاء الهايوني [٢١] . ولما كانت الدولة قد تأخرت في وضع نظام المحاكم النظامية ، فانها تعرضت في قانون تشكيل الولايات الصادر عام ١٢٨١ / ١٨٦٤ للقضاء المدني . فأوجدت مجلس دعاوى في كل قضاء برئاسة نائب الشرع الاسلامي وبعضوية ستة أعضاء نصفهم من المسلمين والنصف الآخر من غير المسلمين . وكما يتضح من سالنامة ولاية سورية عام ١٢٨٣ / ١٨٦٥ فان مجلس الدعاوى في قضاء عكار كان يتألف من رئيسه نائب الشرع في عكار مصطفى نشار ، واسماعيل أفندي كاتب المجلس ، وأربعة مميزين ، اثنين منهم مسيحيّين هما يوسف أفندي ومنصور أفندي الخوري ، واثنين مسلمان محمد بك وعبد المجيد بك . وهكذا لم تعد الأحكام القضائية في عكار حكرا على المحاكم الشرعية وحدها ، بل لقد اشترك في اصدارها المسيحيون والمسلمون على السواء . وبموجب نظام ديوان الأحكام العدلية الصادر في ١٣ ذي القعدة ١٢٨٦ / ١٨٦٩ ، قسّمت المحاكم النظامية الى أربع درجات أولها مجلس دعاوى القضاوات . كما أكد هذا النظام على وظائف وصلاحيات مجلس الدعاوى وحصرها في الأمور التالية : « رؤية ما يقع من الدعاوى القانونية والنظامية والتدقيق في الأمور الجزائية كالقباحة والجنحة » . وقد منع هذا النظام مجلس الدعاوى من النظر في الدعاوى التي « تلزم رؤيتها في المحاكم الشرعية والدعاوى الخصوصية العائدة للأهالي غير مسلمة التي جرت العادة أن ترى بمعرفة ادارتهم الروحانية ، وكذلك لا تنظر بالدعاوى المتعلقة بأمور التجارة والتي ترى في المحاكم التجارية » . وبعد صدور نظام المحاكم النظامية عام

---

٢٠ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٤٧ — ١٤٨ .
٢١ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٢٣ .

١٢٨٨ / ١٨٧٢ منع مجلس الدعاوى في عكار من النظر في الدعاوى التي تجاوزت قيمتها الخمسة آلاف غرش . كما نصّ النظام نفسه على امكانية تسوية الخلافات التي يمكن حلّها صلحاً في مجلس اختيارية القرية ، شرط أن لا تكون من نوع القبائح والجنح والجنايات كما رأينا سابقاً [٢٢] .

إلاّ أنّ إعطاء رئاسة مجلس الدعاوى في عكار لنائب الشرع الاسلامي فيها يعني هيمنة القضاء الشرعي على هذا المجلس الذي أريد من ايجاده تطبيق القوانين المدنية . فقد ورد في التقرير الذي قدّمته مجموعة من العلماء الى عالي باشا الصدر الأعظم عام ١٢٨٦ / ١٨٧٠ أنّ « مجالس تمييز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكام الشرع الشريف ، فكما الدعاوى الشرعية تصير رؤيتها وفصلها لديهم ، كذلك كانت المواد النظامية التي تحال الى تلك المجالس ترى وتفصل بمعرفتهم أيضاً . وبذلك يجري حلّ تلك المشكلات من حيث أن أصل القوانين والنظامات الملكية مرجعها هو علم الفقه . وكثير من الخصوصيات المتفرعة والأمور التي ينظر فيها بمقتضى النظام ، يفصل ويحسم وفق المسائل الفقهية . والحال إنّ أعضاء مجالس تمييز الحقوق لا اطلاع لهم على مسائل علم الفقه ، فاذا حكمت حكّام الشرع الشريف في تلك الفروع بمقتضى الأحكام الشرعية ، ظن الأعضاء أنهم يفعلون ما يشاؤن خارجاً عن النظامات والقوانين الموضوعة وأساؤا بهم الظن .... » أضف الى ذلك أن القوانين المدنية الجديدة التي وضعتها الدولة العثمانية في عصر التنظيمات ، لم تأخذ بعين الاعتبار العديد من مستجدّات الحياة التي استمر حلّها بناء على القوانين الشرعية القديمة [٢٣] .

ومن أجل تلافي هذه الثغرات ، عمدت الدولة الى اصدار مجلة الأحكام العدلية عام ١٢٩٢ / ١٨٧٦ ، حتى يصار الى النظر في الدعاوى « الجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر » ، ولكي تكون هذه المجلة مرجعا « لنواب الشرع وأعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالادارة فيحصل لهم بمطالعته انتساب الى الشرع ، ولدى الايجاب تصير لهم ملكة بحسب الوسع ، يقتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوى والشرع الشريف ... » [٢٤] .

٢٢ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٧٤ — ١٧٥ .
٢٣ **مجلة الأحكام العدلية** : ص ٤ — ٥ .
٢٤ **مجلة الأحكام العدلية** : ص ٦ — ٧ .

المحاكم الشرعية بعد عام ١٨٦٤ :

وبعد هذه التنظيمات ، أنيطت بالمحاكم الشرعية في الدولة العثمانية المهام التالية :

١ — دعاوى النزاع على عقار من حيث هو وقف أو غير وقف ، وصحة الوقف وبطلانه .
٢ — دعاوى المسقفات والمستغلات الموقوفة وقسمة الوقف .
٣ — الدعاوى الحاصلة بين أولاد الواقف من جراء اختلافهم على توزيع غلّة الوقف .
٤ — المنازعات الناتجة عن معاملات الادانة والاستدانة من مال الأوقاف والأيتام .
٥ — الدعاوى التي فصلت حسب القضاء الشرعي واحتاج الأمر الى اعادة النظر فيها مجدّدا .
٦ — دعاوى الحجر .
٧ — دعاوى الوكالة والاقرار والوصية والصلح والقسمة والمبايعة اذا كانت منظمة بمعرفة الشرع بشكل يمكن من الحكم بمضمونها دون الحاجة الى اقامة بينة .
٨ — تحرير التركات .
٩ — الدعاوى التي لها علاقة بوصية ما .
١٠ — المنازعات العائدة للزواج والطلاق والنفقة والحضانة . أما طلب تسليم الأشياء والأموال المتعلقة ببدل الخلع بعد اجراء الطلاق فهي من اختصاص المحاكم النظامية [٢٥] .

وعلى الرغم من ذلك ، نلاحظ عدم تقيّد المحكمة الشرعية في عكار بهذه الشروط . ذلك أنّها استمرت تنظر في دعاوى الجنح والجنايات وتقوم باجراء عقود بيع الأراضي غير الموقوفة [٢٦] . ويمكن تفسير هذه الظاهرة ، بأنّ أبناء عكار لم يكن يسهل عليهم التخلّي ، بالسرعة المطلوبة ، عن عادة اللجوء الى المحاكم الشرعية والاستعاضة عنها بالمحاكم المدنية . فاستمروا في انجاز قضاياهم بواسطتها ، لأنهم طالما ارتاحوا لأحكامهم ، وفضّلوها على المحاكم المدنية ، خاصة وأن القاضي كان من أبناء طائفتهم ، يحكم بموجب الشريعة الاسلامية التي يدينون بها ويرتاحون لأحكامها بخلاف القضاء المدني المحدث بالنسبة لهم .

٢٥ مؤلف مجهول : **كتاب مجهول** الاسم طبع في المكتبة العثمانية في بيروت ، برخصة دائرة المعارف ١٣٠٣ / ١٨٨٦ ، المبحث الأول منه في وظيفة المحاكم الشرعية ص ٩٥ — ١١٠ .
٢٦ **سجل المحكمة الشرعية في حلبا** غير مرقم الصفحات . كما نلاحظ أيضاً أن بعض أهالي عكار ظلوا يجرون معاملات البيع ودعاوى خلافاتهم الشخصية في محكمة طرابلس الشرعية ، **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٦ ص ٢٧١ وسجل ٧٧ ص ٢٧٢ و ٣٥٥ وسجل ٨٠ ص ٣٢ وسجل ٨٢ ص ١٧٤ و ٢٠٦ وسجل ٨٤ ص ٢٨٦ . **وحجج بيع صادرة عن محكمة عكار الشرعية** ، محفوظة لدى السيد بدر بك اليوسف في عكار .

المجالس الروحية :

جرت العادة منذ القديم ، كما ورد في نظام ديوان الأحكام العدلية ، على تسوية الأمور المذهبية للطوائف غير الاسلامية في الدولة العثمانية لدى رؤسائهم الروحيين . لذلك فقد رجع المسيحيون في عكار وسائر البلاد العثمانية الى رؤسائهم الروحيين لحلّ مثل هذه الدعاوى العائدة لأمور الزواج والهجر وتقدير النفقة والوصية ، شرط عدم مخالفتها لقانون الأراضي والأوقاف والأنظمة العامة (٢٧) .

مجالس الصلح :

كان أبناء عكار قبل إحداث التنظيمات الاصلاحية في الجهاز القضائي ، يجرون تسوية وتصفية خلافاتهم ، حتى جرائم القتل (٢٨) باجراء مصالحة بين الطرفين المتنازعين في مجالس محلّية غالباً ما تشكلت من المختارين والوجوه في القرية . كما أجروا معاملات البيع في هذه المجالس ، ثم عمدوا بعد مضي مدّة طويلة ، سبع أو ثلاث عشرة سنة أحياناً ، الى تسجيل البيع في المحكمة الشرعية في طرابلس (٢٩) . وربما كان سبب لجوئهم الى هذه المجالس لاجراء معاملاتهم ، يكمن في بعد المسافة الفاصلة بين طرابلس وقراهم في وقت لم يكن يوجد محكمة شرعية في عكار . وحتى بعد أن أصبح لعكار محكمة شرعية في عصر التنظيمات ، وبعد أن أقر نظام الأحكام العدلية امكانية تسوية الخلافات بطرق المصالحة في مجلس اختيارية القرى ، استمرّ العديد من الأهالي ينهون خلافاتهم ، حتى الجنايات وجرائم القتل ، فضلاً عن المبايعات ، بالطرق القديمة وبواسطة المصالحة في هذه المجالس بعيداً عن المحاكم النظامية والشرعية (٣٠) . هكذا اذن استمرت التقاليد والعادات الاجتماعية بمثابة القاضي الأول الذي يحكم في مثل هذه المجالس ، والذي يفصل في خلافات عدد لا بأس به من أبناء عكار . ذلك أن المختارين والمشايخ أصحاب القرار الفصل في هذه المجالس ، لم يكونوا خريجي معاهد قضائية بل كانوا يحكمون وفقاً للتقاليد والأعراف والعادات الاجتماعية السائدة آنذاك .

٢٧ مؤلف مجهول : **كتاب مجهول** الاسم . المكتبة العثمانية في بيروت ص ١١٠ — ١١٥ .
٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٢ ص ٣٥ وسجل ٦١ ص ١٠٣ .
٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٦٨ .
٣٠ **وثيقة** محفوظة في منزل السيد بدر بك اليوسف ، **ووثيقتا بيع** لدى مختارين في عكار ، ينظر نصّ الوثيقتين لدى الياس جريج : مرجع سابق ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

جلسات المحكمة واصدار الأحكام الشرعية :

امتاز القضاء في العهود العثمانية الأولى بالبساطة . فقبل عام ١٨٤٠ كانت جلسات القضايا المتعلقة بأبناء عكار تعقد في دار المحكمة في مدينة طرابلس (٣١) ، وأحياناً في منزل القاضي (٣٢) ، أو المدّعي اذا كان من أصحاب النفوذ (٣٣) . وبعد عام ١٨٤٠ ، عندما أصبح لعكار محكمتها الشرعية ، عقدت الجلسات في قاعة المحكمة في سرايا قرية برقايل أو قرية البرج (٣٤) وأخيراً في سرايا حلبا حيث مقر القائمقامية (٣٥) ، مع استمرار انعقادها أحياناً في دور ذوي النفوذ المعنيين بالأمر (٣٦) . وقد أطلق على الجلسة اسم « مجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف » (٣٧) . وكان يتم تدوين الحكم حال صدوره في سجل المحكمة حيث يعطى رقماً متسلسلاً حسب تاريخ ومكان وروده في السجل دون مراعاة أي تصنيف للقضايا حسب نوعها . لذلك نجد في السجل الواحد ، حججاً مختلفة من طلاق وميراث وجنح وجنايات ، مبعثرة جميعها بين صحائفه (٣٨) . وكان يحق لأطراف النزاع الاحتفاظ بنسخة عن الحكم. وقد عثرنا على العديد من هذه الحجج في بيوتات عكار ، وهي تعطينا فكرة واضحة وواقعية عن كيفية انعقاد مجالس القضاة وطرق اصدار الأحكام آنذاك . ويبدو أن باب القاضي كان مفتوحاً للجميع . وكانت الدعاوى ترفع اليه مشافهة من المدّعي الذي غالباً ما حضر مصطحبا شهوده ، فيأمر القاضي باحضار المتّهم فوراً (٣٩) ، فيأتي هذا الأخير مع شهوده . وبعد الاستماع الى أقوال الفريقين وشهادة الشهود ، كان القاضي يسارع الى اصدار حكمه في القضية منذ الجلسة الأولى

٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : جميع السجلات .
٣٢ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ١١١ .
٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ٣٠٠ .
٣٤ **وثيقة صادرة عن المحكمة الشرعية في سراي قرية برقايل** ت ١٢٨٣ / ١٨٦٦ . **ووثيقة صادرة عن المحكمة الشرعية في قرية البرج** ، أوراق بدر بك العلي .
٣٥ **سجلات محكمة حلبا الشرعية** .
٣٦ **وثيقة** محفوظة في منزل السيد بدر اليوسف .
٣٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ٢٠٠ . **ووثائق صادرة عن المحكمتين الشرعيتين في البرج وبرقايل** ، أوراق بدر اليوسف .
٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** .
٣٩ هنري غيز : مصدر سابق ج ١ ص ١١٨ .

وبصورة منفردة دون استشارة أيّة هيئة قضائية أخرى [٤٠] . وفي هذه الأثناء ، يقوم الكاتب بتدوين وقائع الجلسة والحكم في السجل الرسمي للمحكمة . وقد أقدم أحد المستشرقين على وصف الجلسة بقوله أن القاضي كان يجلس في قاعة المحكمة ممدّدا على سجادة وبضع وسائد ، ليستمع الى أقوال الفريقين الجالسين القرفصاء قرب باب القاعة . ثم يحمي وطيس النقاش . وقد يتكلم القاضي والمتخاصمون معاً بأصوات مرتفعة تقارب الصراخ أحياناً ، فينهال الجنود على المتخاصمين بالضرب لاجبارهم على التزام الصمت ، حتى يتمكن القاضي من اصدار حكمه الذي يتولّى الجنود تنفيذه بلا هوادة [٤١] .

ويلاحظ من مطالعة أحكام ذلك الزمان ، عدم وجود محامين في القضايا [٤٢] . وكان بعض أصحاب الدعاوى ينصبون أحد أصدقائهم أو عمّالهم [٤٣] ، أو أحد أقاربهم وكلاء للدفاع عن حقوقهم . وكان التوكيل يجري بصورة شفهية ويؤخذ به في المحكمة حال شهادة الشهود على صحته [٤٤] . وقد كان لتزويد القاضي بصلاحية الانفراد في اصدار الأحكام في ظلّ غياب المحامين المتخصصين ، نتائج سلبية أحياناً . ذلك أن نواب الشرع في عكار لم يكونوا كما رأينا من ذوي الخبرة في ميدان القضاء ، وكانوا من الفئة الثالثة التي لا تتمتع بالكفاءة اللازمة . وقد تزداد الصورة وضوحاً ، اذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الجهل بالقوانين والفقه الديني التي كانت تسود بين السكان في عكار ، الذين كانوا بأغلبهم من الفلاحين ، لا يعرفون القراءة والكتابة ، فكيف لهم بمعرفة القوانين ووسائل الدفاع للحصول على حقوقهم . الا أن وجود مفتي في عكار ، في عصر التنظيمات ، خفف من مساوئ ذلك ، بفضل الفتاوى التي أجاب خلالها على استشارات السكان والتي أتت بمثابة محام للدفاع يهدي أصحاب الحق الى الطريق السليم لحل قضاياهم .

٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : مثلاً السجل ٣ ص ٦٣ والسجل ٨ ص ١٥١ . **وسجل محكمة حلبا الشرعية** وأوراق بدر اليوسف .

٤١ هنري غيز : مصدر سابق ج ١ ص ١١٨ .

٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وحلبا** وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ١١١ . وهنري غيز : المصدر السابق ج ١ ص ١١٩ .

٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٥٠ وسجل ٧ ص ١٧١ .

٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١١٢ .

استنتاجات

بالاضافة الى ذلك ، يلمس القارئ للأحكام الصادرة عن قضاة الشرع في طرابلس ونوابهم في عكار ، أهمية الشهادة في اصدار الأحكام . فقد عوّل القضاة ، بدرجة بالغة ، على أقوال الشهود ، بعد تزكيتهم طبعا ، حتى أنها باتت الوسيلة الرئيسة والوحيدة أحياناً للتثبت من أقوال المتخاصمين [٤٥] . الا أن هذه الطريقة تبدو غير ملائمة وغير كافية لاظهار الحق في مجتمع تمت فيه عقود البيع والابتياع والإقراض بصورة شفهية أحياناً ، ورزح فيه الفلاح تحت نير الفقر والعوز لدرجة قد يلجأ معها الى شهادة زور يحمّل بها ضميره لقاء مبلغ معين من المال يسدّ به فقره . أضف الى ذلك أنه في ظلّ التبعية المطلقة التي ربطت الفلاح بالاقطاعي والمالك ، كان يسهل على هذا الأخير ، بما له من نفوذ على الفلاحين ، اجبارهم على الشهادة وفقاً لمصلحته وبصورة متوافقة مع التهمة الملفّقة والملصقة بأخصامه . كما أنّ بعض المتنفذين منع أصحاب الحق من رفع دعواهم الى القاضي [٤٦] ، وأجبرهم أحياناً على المثول أمام القاضي لبيع أراضيهم قهراً وظلماً ، وكان هؤلاء المساكين يضطرون على السكوت عن حقهم مدّة طويلة بانتظار ضعف نفوذ خصمهم العنيد القادر [٤٧] .

ومن سمات القضاء العثماني ، السرعة في اصدار الأحكام ، مهما كانت القضايا مستعصية . ولم تكن عملية اعطاء الحكم وتنفيذه لتستغرق أكثر من يوم واحد . وربما كانت السرعة في اصدار الأحكام وتنفيذها من حسنات القضاء ، الاّ أن الاسراع كثيراً ، كان يشكّل مأخذاً على القضاء العثماني بنظر بعض المعاصرين له ، كما ورد على لسان السائح ديجون : « تنظّم الأحكام عادة بسرعة كلية ، فلا تعوق اعدادها صعوبة فهم النزاع . وهكذا فاذا كانت القضية تدرك بعض الشيء ، فمحاكم الأتراك أسرع الى حلّها من محاكم جميع الشعوب . بيد أن الطريقة التي تتبع في أحقاق الحق عاجلاً ، كثيراً ما تؤدي الى أخطاء مخيفة . فهنالك أشخاص ، في القسطنطينية على الأخص ، وفي مدن تركيا الكبرى عموماً ، لا عمل لهم الاّ الشهادة بالزور ، وقد جمعوا من جرّاء هذا العمل الدنيء السافل ثروة لا يستهان بها . ان طالبي حلف اليمين ليسوا

٤٥ **وثيقة محفوظة** في منزل السيد بدر بك اليوسف . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ وسجل ٨ ص ١٥١ .

٤٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٣٥٥ وسجل ٦٩ ص ٢٧٢ — ٢٧٤ وسجل ٦١ ص ٢٤٤ .

٤٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ٢٥ — ٥٠ .

أكثر وساوس منهم . وهكذا فان العدالة تسير مغمّضة العينين ، ولا تنطق غالباً الا بالأباطيل » [٤٨] .

ولم تكن مجالس المشورة في العهد المصري ، ولا مجالس الدعاوى في عصر التنظيمات ، أكثر عدلاً وأحسن حالاً من المحاكم الشرعية . ذلك أنها كانت دائماً تقف بجانب الموظّف الرسمي في القضايا التي ترفع من الرعية ضد هؤلاء الموظفين . وكان الشعب في عرفها مذنباً دائماً . فأحجم أصحاب الحق عن رفع شكاويهم اليها ليقينهم التام بعدم انصافهم ، الا اذا رشوا الحكام بالعطايا . وهكذا استمرت طرق العدالة ، في ظل هذه المحاكم المدنية والشرعية أيضاً ، تشوبها المساوئ ، وتستدعي اللجوء الى أساليب الغش ، حتى بات شعار هذه المحاكم أن من يدفع أكثر من سواه يربحَ قضيته [٤٩] .

وعلى الرغم من ذلك تبقى ايجابية الدور المصري في الميدان القضائي ، بارزة على صعيد محاولات إحقاق العدالة في تاريخ المنطقة في العصر الحديث . فقد كانت الرغبة في نشر العدالة بين السكان ، كما ورد على لسان العزيز ، تشكّل أمنيته الأولى ، كما يتضح من رسالة بعث بها الى أحد موظفي الادارة المصرية في بلاد الشام ، عندما قال : «كنت أودّ أن نكون قد تخلصنا من الشعوذة والغفلة والرخاوة والغرض والضغينة والمحاباة التي طالما ألفناها ومللناها في الأيام الخالية ، وأن يكون ذلك العهد قد مضى وانقضى وبدّلنا به عهداً يقوم على أساس الأنصاف والانسانية والكياسة والعدالة والاجتهاد والغيرة ، بحيث يتسنّى لنا نحن أيضاً أن نصرّف عملنا وننجز مصلحتنا على أسلوب من اللطف والحسنى ، بحيث يدخلنا في مصاف البشرية الراقية » [٥٠] . وبغضّ النظر عن المظالم التي لحقت بالسكان إبّان الحكم المصري ، فقد استطاع هذا الحكم في زمن لم يتجاوز السنة الواحدة من تطبيق المساواة في الحقوق الدينية والمدنية بين السكان [٥١] . فأمسى الفلاح في عكار ، مسلما كان أم مسيحياً ، يجرؤ على رفع دعواه الى القاضي ضدّ المتنفذين وكبار الملاكين الذين بات يتوجب عليهم أيضاً اللجوء الى المحاكم لحلّ خلافاتهم مع الفلاحين [٥٢] ، بدلا من فضّها بالقوة كما كانوا يفعلون في المراحل السابقة . وقد

٤٨ هنري غيز : المصدر السابق ج ١ ص ١١٩ نقلاً عن ديجون .

٤٩ هنري غيز : المصدر السابق ج ١ ص ١١٤ — ١١٥ .

٥٠ أسد رستم : **بشير بين السلطان** ... ج ١ ص ٩٨ .

٥١ جورج انطونيوس : **يقظة العرب** . ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس . دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠ ص ٩١ .

٥٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ١٧٨ وسجل ٥٨ ص ٢١٢ .

جاءت هذه المبادرة كخطوة ايجابية أولى ، على طريق إحقاق المساواة في عكار وتحرير الفلاح من المظالم التي لحقت به في السابق . فاستمر العديد من العامة حتى بعد خروج المصريين من سوريا وعودة العثمانيين اليها ، يتشبثون بهذه المكتسبات العدلية ويجرؤون على رفع شكواهم الى قضاة الشرع الشريف في عكار [٥٣] ، واذا تعذّر عليهم بلوغ هدفهم من العدالة والإنصاف ، بسبب تدخّل المتنفذين لدى نواب الشرع فيها ، كانوا يلجؤون الى قضاة طرابلس بعيداً عن هذا التدخل [٥٤] أملاً في الحصول على حقوقهم .

٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٥ ص ٤٧ وسجل ٦٠ ص ٣٤ . **ووثيقة** في منزل بدر بك اليوسف .

٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ٢٤٤ وسجل ٧٧ ص ٣٥٥ وسجل ٨٩ ص ١٩٣ .

الباب الثاني

الحياة
الاقتصادية - الاجتماعية

الحياة الاقتصادية — الاجتماعية

جميع هذه الأنظمة التي رأيناها بمختلف أشكالها وأدوارها ، من التزام وقائمقامية لم تكن نابعة من داخل المجتمع العكاري ، فهي لم تأت نتيجة تفاعل القوى الداخلية التي برزت على مسرح تاريخه ، الا أنها تبقى ، من زاوية الجدلية الواقعية ، عملاً خارجياً تفاعل مع جملة عوامل داخلية طبيعية واقتصادية واجتماعية ، تفاعلاً ولّد كلاً واحداً متماسكاً هو المجتمع العكاري ، ورسم ، نتيجة ديناميكية عناصره الدائمة ، مساراً لتطوره التاريخي . فالاقتصاد الاقطاعي الذي كان سائداً إبّان تلك المرحلة ، أفرز توزيعاً معيناً للملكية العقارية ، وحتّم تصنيفاً فئوياً وطبقياً للسكان ، وأوجد علاقة معينة بين المالك والفلاح . ونظراً لسيطرة النشاط الزراعي على مجمل الحياة الاقتصادية في النظام الاقطاعي ، تكتسب هذه العلاقة أهمية خاصّة ، وتحظى بالتفاتة مميّزة من المؤرخ ، لأنها تمكنه من تمييز النشاطات السكانية وتحديد الامكانيات الاقتصادية والخاصيات الاجتماعية لمختلف طبقات المجتمع . أضف الى ذلك أن الجغرافيا الطبيعية من سهلية وجبلية ومناخية ، والعوامل التاريخية من معتقدات دينية وعادات وتقاليد متوارثة ، كلّها أجزاء أساسية ساهمت مع العلاقات الطبقية والأنظمة الادارية في تركيب المجتمع العكاري ككل ، وبالتالي فان أي تغيير طرأ على طبيعة وشكل أحد هذه الأجزاء ، أدى الى تغيير حتمي ومماثل في العلاقة القائمة بينها والى تغيير في شكل الكل المتولد من مجملها ، أي

المجتمع ، تغييراً رافقته بوادر تحول في الحياة العائلية واستتبعه تحوُّلٌ في مظاهر الحياة المدنية والاقتصادية مما أدى الى منعطفات حتمية في الحياة السياسية .

لذلك تفضّل دراسة التاريخ الاقتصادي — الاجتماعي كوحدة متكاملة ، يفرد لها باب واحد يتناول مختلف هذه النقاط بالتفصيل ، أملاً في التوصل الى اعطاء فكرة واقعية عن تاريخ المجتمع العكاري إبّان القرنين الماضيين. الا أننا ، حفاظا على تبويب المعلومات ومنهجية البحث ، سنحاول اخراج الحياة الاجتماعية بشكلٍ منفصل عن الاقتصادية مع تبيان عوامل التفاعل بينهما في أماكنها .

القسم الأول

الفصل الأول

الزراعة

ظلت جبال عكار تحتفظ بأحراشها حتى مطلع القرن العشرين ، فقد كانت ، على حدّ تعبير القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٩١٢ ، تحتوي على عدد كبير من الأودية الصغيرة المدهشة في خصبها ، بالاضافة الى بعض السهول الرحبة التي يسقي أحداها النهر الكبير ، والتي تنتج الحبوب المتنوعة بغزارة [١] ، وينبت فيها ما يقارب ألفين وستماية /٢٦٠٠/ صنف من النباتات المتنوعة [٢] . هذه الخاصيَّة الانباتية المميزة لعكار ، جعلت منها منذ القدم منطقة اسكانية ملائمة خاصة في مرتفعاتها الجبلية التي وجد فيها المطّهدون والفارّون ، كما العاصون على الدولة ملجأً طبيعياً حصيناً يؤمّن لهم الحماية [٣] ، فضلاً عن الامكانيات المعيشية التي وفّرها لهم عملهم في زراعة أراضيها الخصبة . هذه الخلفيات التاريخية والجغرافية جعلت من عكار منطقة ريفية نائية ، تتقاسمها تجمعات بشرية منعزلة في قراها ، ولم يكن أمام هذه التجمعات من سبيل لتأمين عيشها في عزلتها ، سوى العمل في حدود ما توفره طبيعة المنطقة من امكانات

١ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٠ ص ٢٧٥ .

٢ Ahmed Hlaïhel: *Etude de Géographie physique* P. 184

٣ سعيد عبد الفتاح عاشور : **الحركة الصليبية** م ٢ ص ١١٥٢ وأبو الفدا : **تاريخ أبي الفدا** م ٤ ص ٦ . و
H. Lammens: *La Syrie*, V. 2. P. 68

يأتي في طليعتها العمل في الزراعة ، لذلك فقد اعتمدت نمط الاقتصاد الزراعي بالدرجة الأولى يساعدها على ذلك عدة عوامل جغرافية تتعلق بطبيعة التربة والمناخ والثروة المائية .

فخريطة دراسة التربة في لبنان تشير الى تنوع التربة في عكار . فهي تضم خمسة أنواع من التربة : كلسية وصلصالية وبازلتية سوداء ومتوسطية حمراء بالاضافة الى التربة الفيضية التي تعتبر من أخصب الأراضي والتي تشغل مساحة واسعة من السهل العكاري بين نهري عرقا والأسطوان[٤] . كما أن توزيع هذه الأراضي الخصبة بين السهل والجبل ، يشكّل ميزة هامة بالنسبة للزراعة ، اذ أنه يمكّن من زيادة في تنوع المزروعات . ومما يساعد على تنوع المزروعات في عكار ، تنوع الأنظمة الحرارية فيها بين السهل والوسط والجرد[٥] وغناها بالمياه الجوفية[٦] والأنهار .

المزروعات :

هذه العوامل مجتمعة ، جعلت من عكار منذ القدم منطقة زراعية بالدرجة الأولى[٧] ، وأمنت لسكانها سبل العيش من منتجاتها الزراعية . وقد لاحظ جميع الرحالة الذين مرّوا بها ، في مختلف العصور ، ثرواتها الزراعية ، وتحدّثوا عن نباتاتها وكرومها العديدة ، كزراعة قصب السكر التي ازدهرت في القرن الثاني عشر[٨] ، والتوت والعنب والتين والقمح والشعير والكتان في أواخر القرن الثامن عشر[٩] ، والزيتون والدخن والقطن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[١٠] .

أ — زراعة الأشجار : كانت زراعة الأشجار في عكار في القرنين الماضيين تكاد تقتصر على التوت والزيتون .

---

٤ Bernard Geze: *Carte de Reconnaissance des sols du Liban*

٥ Richard Thoumin: *Géographie humaine de la Syrie*, P. 13

٦ **ينظر خريطة التمركز السكاني والثروة المائية** في ص ٢٥٧ .

٧ Adel Ismail: *Documents* ... T. 5. P. 75

٨ أسعد شيخاني : مباحث أجنبية في تاريخ لبنان . **يوميات في لبنان** ، فصول مختارة ترجمها أسعد شيخاني من كتاب مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة ، بقلم ادوار روبنصن ، منشورات وزارة التربية الطبعة الأولى بيروت ١٩٥١م ٣ ص ١٦٥ .

٩ Volney: *Voyage en Egypte et en Syrie*, P. 161 et 281

١٠ أسعد شيخاني : المصدر السابق م ٣ ص ١٤٠ — ١٥٠ .

١ — التوت : ويمكن اعتباره المورد الأول في عكار إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فقد شكلت شجرة التوت مصدر الثروة في عكار[١١] . وكانت زراعتها تشغل ثمانية وخمسين بالمئة (٥٨٪) من مساحة الأراضي المشجرة[١٢] وتنتشر في منطقة الجرد ، في قرى عكار العتيقة والحويش وتكريت والبرج والقبيات الخ .. وكذلك في التلال الواقعة عند أقدام الجبال ، والمعروفة بمنطقة الوسط أو الشفت في قرى الخريبة ورماح وحيذوق والقنطرة والحاكور الخ .. بالاضافة الى التلال المبعثرة في السهل الساحلي ، في قرى تل سبعل والسمونية وتل كرى الخ ... هذا بالاضافة الى القرى التي كانت تتخصّص بزراعة التوت إبّان تلك المرحلة كقرية تل عباس الشرقي وتل عباس الغربي ورحبة[١٣] .

وقد عرفت زراعة التوت في عكار مراحل من التقدم والتراجع . فازدهرت في القرن السابع عشر ، بعدما قام الأمير فخر الدين بزراعة أربعة عشر ألف نصبة توت في قرية القليعات ، كما نصب أكثر من هذا العدد في قرية الحيصة[١٤] . وقد مرّ المحاسني في هذه البساتين وتحدث عن جمالها وحسنها[١٥] . كما استمرت العناية بالتوت طيلة هذا القرن حيث كانت تلاقي الخدمة

---

١١ Adel Ismail: op. cit. T. 3. P. 317

١٢ احصاء قمت به بناء لوثائق سجلات المحاكم الشرعية في طرابلس وحلبا لتبيان نسبة زراعة التوت في عكار .

١٣ تشير سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وسجلات المحكمة الشرعية في حلبا الى زراعة التوت في عكار بشكل ملحوظ . فنلاحظ من خلال وثائق بيع الأراضي وقسمتها ومن خلال عقود ايجارها وكذلك من حجج الأوقاف في عكار ، ان (٥٨٪) من الأراضي التي تتحدث عنها هذه الوثائق ، مشغولة بزراعة التوت . فمن أصل ٥٣ وثيقة في هذه السجلات نجد ٣١ منها تتحدث عن زراعة التوت . بالاضافة الى ذلك تمكننا هذه السجلات من تحديد أماكن زراعة التوت في عكار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كما يليَ : سأضع اسم القرية ثم رقم السجل الذي يثبت زراعة التوت فيها :

أ — سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس :

عكار العتيقة : سجل ٧٧ ص ٣٣٥	الخريبة : سجل ٤٠ ص ١٧٩	تل سبعل : سجل ٣ ص ٦٣
الحويش : سجل ٧٢ ص ٣٠٠	رماح : سجل ٣١ ص ٨	السمونية : سجل ٢ ص ١٣٠
تكريت : سجل ٦٩ ص ٢٥٢	حيذوق : سجل ١٠ ص ٢٤	تل كرى : سجل ٣ ص ٦٩
البرج : سجل ٦٧ ص ١٦٨	القنطرة : سجل ٦٠ ص ٥٣	تل عباس غربي : سجل ٦ ص ٢٧١
القبيات : سجل ٦٦ ص ٢٧٤	الحاكور : سجل ٨٠ ص ٣٢	سجل ٦٤ ص ٦٤ وص ٦٥
		رحبه : سجل ٩ ص ٩٤

١٤ أسطفان الدويهي : **تاريخ الأزمنة** ص ٣٢٣ .

١٥ المحاسني : **المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية** ص ٥٨ .

اللازمة والتجديد المستمر للأغراس [١٦] . ويعتبر القرن الثامن عشر مرحلة تقهقر زراعة التوت في عكار بسبب كثرة الضرائب التي ترتّبت عليها بعد أن اعتمد الباشوات العثمانيون عدد الأشجار كدليل على ثروة أصحابها ، واتخذوها أساساً لكسب المال [١٧] ، فأهملت خدمة هذه الشجرة بعد أن أصبح انتاجها لا يفي بمقدار مصاريفها تقريباً [١٨] . ثم عادت زراعة التوت الى سابق ازدهارها في القرن التاسع عشر [١٩] . وقد أشار القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٨١٢ السيد غيز الى ازدهار زراعة التوت في عكار إبّان هذا القرن [٢٠] . وكانت هذه الزراعة قد لفتت انتباه تجار الحرير الفرنسيين في طرابلس ، فقاموا بامتلاك بساتين التوت في عكار في مزرعة مرليا ، وأوكلوا عنايتها الى وكلائهم في طرابلس [٢١] . وقد ظلّت عيون التجار الفرنسيين مركّزة على زراعة التوت في سوريا بأكملها كما في عكار طيلة هذه المرحلة ، حتى برزت هذه الأهمية بشكل واضح في نهاية القرن التاسع عشر ، عندما قدّمت مدينة ليون الرساميل اللازمة لدعم هذه الزراعة وتطويرها . فكان بنتيجة ذلك أن تكثّفت زراعة التوت في هذه المناطق وبتشجيع الدولة العثمانية التي أصدرت عام ١٨٧٢ نظاماً خاصاً يقضي باعفاء أغراس التوت المستجدّة من العشر ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من بدء المحصول شريطة أن يربي أصحابها دود الحرير أو يبيعوا أوراقها لمن يعمل بتربيته [٢٢] . وقد لاحظ السيد دي كوسو قنصل فرنسا في طرابلس أن مرحلة ١٨٨٩ — ١٨٩٣ شهدت مجال توسع هذه الزراعة بتشجيع من الصناعيين الفرنسيين ، الا أنها لم تلبث أن تراجعت منذ عام ١٩٠٣ لتبدأ بعدها بالزوال بعدما قام المزارعون باقتلاع أشجار التوت والاستعاضة عنها بالبرتقال الذي بدا أكثر ربحاً للملاك والمزارع على حد سواء [٢٣] . وتدلّ بعض الوثائق على تحول اهتمام الفلاح منذ مطلع القرن العشرين ، عن شجر التوت الى الزيتون في منطقة الشفت ، بدليل أن انتاج الزيتون في مزارع هذه المنطقة أصبح يفوق

١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١ و ص ١٥ والسجل ٣ ص ١ .

١٧ الأمير موريس شهاب : **دور لبنان في تاريخ الحرير** ص ٣٣ — ٣٤ .

١٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٢٤ .

١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٥ .

٢٠ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 335-342

٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ١٧٨ .

٢٢ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ... ص ٢٤١ .

٢٣ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ١٠٥ — ١٠٧ .

انتاج التوت فيها بمرتين أو ثلاثة [٢٤] . وعلى الرغم من ذلك ، يبدو أن زراعة التوت ظلّت حتى عام ١٩١٧ تحظى باهتمام الفلاح العكاري بدليل أنها كانت تشغل تقريباً عشر المساحة المزروعة في عكار [٢٥] ، ولكنها أهملت أبّان الحرب العالمية الأولى بسبب توقف تصدير الحرير الى الخارج ، واستمر اهمالها طيلة عهد الانتداب [٢٦] .

ولكن ما هي الفائدة الاقتصادية التي جنتها عكار من هذه الشجرة وما هو سر اهتمام الفلاح بها ؟ لقد كانت أوراقها ذات فائدة مزدوجة ، يستخدمها الفلاح في الربيع لتربية دود القز ، ويطعمها لحيواناته في الخريف كالبقر والماعز ولا سيما الغنم ، فيوفّر بذلك قسماً هاماً من علفها . وعندما تشارف على اليباس ، كان الفلاح يبادر الى قطعها وبيع خشبها للنجارين الذين كانوا يفضلونه لصناعة اقفال الأبواب وقضبان النوافذ وخشب المسارح وغيرها [٢٧] .

٢ — الزيتون : احتلت زراعة الزيتون المرتبة الثانية بعد التوت في القرنين الأخيرين . ويبدو أن هذه الشجرة ليست قديمة العهد في عكار ، ويحتمل أن تكون قد دخلتها في تلك المرحلة [٢٨] . ولم يشغل الزيتون أكثر من أربعة وعشرين بالمئة ٢٤٪ من مساحة الأراضي المشجّرة حتى عام ١٣١١ / ١٨٩٣ [٢٩] موزّعة على منطقة الوسط في قرى الخريبة وحيذوق والقنطرة وبقرزلا ، وعلى بعض المنخفضات الواقعة في منطقة الجردكفرى بينو التي تخصّصت تقريباً بزراعة الزيتون إبّان القرن التاسع عشر وعكار العتيقة . وقد بلغت مجمل ضريبة أشجار الزيتون في عكار عام ١١٩٣ / ١٧٧٩ ألفين وخمسماية غرش ، كان ولاة طرابلس قبل ذلك التاريخ يجبرون أهالي عكار على ضمانها الأمر الذي أزعج سكانها [٣٠] وأعاق انتشار هذه الزراعة

٢٤ **وثيقة** تقدير الغلال الزراعية التابعة لأوقاف مدرسة مشحا الحميدية لعام ١٩٠٦ .

٢٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ .

٢٦ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 157-158

٢٧ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ١٣٦ — ١٣٧ .

٢٨ تحتوي وثائق **المحكمة الشرعية في طرابلس** معلومات مفصّلة عن أنواع المزروعات في عكار الآ أنها لا تشير الى وجود زيتون قبل عام ١١٥٣ / ١٧٤٠ وأول وثيقة تأتي على ذكر الزيتون تعود الى هذا التاريخ (ينظر السجل ٨ ص ٢٦٥) . وكذلك ان الرحالة لا يأتون على ذكر الزيتون في عكار ، مثلاً المحاسني زارها سنة ١٦٣٩ وتحدّث عن زراعتها ولم يذكر الزيتون (ينظر : المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية ص ٥٢ — ٥٩) .

٢٩ في احصاء قمت به استناداً الى وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس وجدت ١١ وثيقة تتحدث عن الزيتون من خلال ٤١ وثيقة .

٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٧ ص ١٥٣ وسجل ٤٠ ص ١٧٦ وسجل ٥٥ ص ٤٩ و٤٣ و١٠٢ و١١٦ وسجل ٥٧ ص ١٥٨ وسجل ٦٠ ص ٥٣ — ٥٥ وسجل ٨٢ ص ١٩٨ .

فيها . ولم تكن زراعة الزيتون تشكل مورداً اقتصادياً ملحوظاً في عكار حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر كما يتبين من الضريبة المترتبة عليها ومن تقارير القناصل الفرنسيين في طرابلس الذين لم يشيروا اليه كمورد اقتصادي هام [٣١] . وقد ازدهرت زراعة الزيتون في عكار منذ الحكم المصري [٣٢] بفضل تشجيع محمد علي باشا واهتمام الدولة العثمانية من بعده بتوسيع زراعته ، اذ أنها أصدرت عام ١٨٦٢ نظاماً خاصاً يقضي باعفاء أغراس الزيتون المزروعة حديثاً من دفع ضريبة الأعشار ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من بدء الانتاج [٣٣] . وقد تحدّث أحد البحاثة لدى زيارته لعكار عام ١٩١٧ عن هذه الزراعة ، فوصفها بأنها تنتشر على السفوح المشرفة على السهل الساحلي وأن أجود أنواع الزيت تنتج في قرى الحاكور وبرقايل والشيخ طابا ، كما ذكر أن عدد أشجار الزيتون في عكار بلغ سبعين ألف شجرة كانت تنتج ثلاثة ملايين وخمسمئة أقة من الزيت [٣٤] .

بالاضافة الى ذلك ، عرفت عكار في القرنين الماضيين زراعة أنواع أخرى من الأشجار ، ولكن على نطاق ضيق ومحدود . فقد زرع الليمون منذ عام ١٢٠٨ / ١٧٩٤ على نطاق ضيق في مرتفعات قرى الحويش وعكار العتيقة ومشحة والحاكور . ولم تفد الوثائق عن زراعته في السهل قبل القرن العشرين . أمّا زراعة الكرمة ، فلم تكن مزدهرة في عكار ، بل كانت توجد بضآلة في بعض البساتين الى جانب الأشجار الأخرى ، ولم يكن فيها كروم متخصّصة بهذه الزراعة [٣٥] ، إلاّ أنها اتّسعت في بداية القرن العشرين لتشغل مساحة أربعماية دونم ، بلغ انتاجها مئة ألف كيلة من العنب [٣٦] يصنّع منها حوالي خمسين ألف أقة من الزبيب [٣٧] . وكذلك زراعة التين ، فقد كانت ضئيلة جداً في عكار ، واقتصرت على بضعة أشجار تزرع في

٣١ Adel Ismail: *Documents*, T. 5. P. 83-T. 6. P. 27-T. 3. P. 38-T. 4. P. 350

٣٢ نلاحظ ازدياد الوثائق المتعلقة بزراعة الزيتون في عكار منذ الحكم المصري كما يتضح من **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** السجل ٥٥ ص ٤٣ وص ٤٩ والسجل ٥٧ ص ١٥٨ والسجل ٦٠ ص ٥٣ — ٥٥ والسجل ٦٦ ص ٦٤ وص ٢٧٤ والسجل ٦٧ ص ١٦٣ الخ ...

٣٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية**.. ص ٢٤١ .

٣٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ و٢٣٨ .

٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ١٥ وسجل ٦٠ ص ٥٣ — ٥٥ والسجل ٨٠ ص ٣٢ وسجل ٨٢ ص ١٩٨ . **وسجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١١ هـ .

٣٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٨ .

٣٧ حكمت بك شريف : مخطوط **تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها الى هذه الأيام** ١٣٢٣ هـ ص ١٧٨ .

المقاصل قرب البيوت . أمّا زراعة الرمّان ، فانّها كانت ضئيلة [٣٨] بالاضافة الى ذلك فقد زرع الجوز بوفرة في جرود عكار وبلغ انتاجه سنة ١٩٢٣ ستون ألف حبة في قرية مشمش وحدها [٣٩] .

وفي العقد الثاني من القرن العشرين ، بلغت مساحة الأراضي المشجرة في عكار احد عشر ألفاً وخمسماية وتسعين دونما (١١٥٩٠) منها تسعة آلاف وثمانية وعشرون دونما (٩٠٢٨ دونما) شغلتها زراعة الزيتون والتوت [٤٠] . أما بالنسبة الى الأشجار البريّة فقد عرفت عكار السنديان والدخن الذي وجد بكثافة على ضفاف نهر البارد [٤١] ، بالاضافة الى الغابات التي كانت تغطي جبالها والتي تعرضت طيلة العصور الغابرة لقطعها من قبل الدول التي تعاقبت على حكم عكار ، وكان آخرها في فترة الحكم المصري عندما أتى ابراهيم باشا الى عكار لتفحّص احدى غاباتها قبل المباشرة بقطع أشجارها لاستخدامها في أعمال البناء [٤٢] . وكانت هذه الغابات تشكّل مصدراً اقتصادياً هاماً لأبناء عكار الذين استفادوا من أخشابها لبناء منازلهم . وعلى رغم ما لحق بهذه الغابات من اهمال وتقطيع فقد ظلت عكار حتى مطلع القرن العشرين مشهورة بأحراجها وأهمها أحراج القبيات وعندقت [٤٣] وجرود القمّوعة .

ب — **زراعة الحبوب** : احتلت زراعة الحبوب مكانة ملحوظة في الاقتصاد العكاري إبّان القرنين الماضيين . فكانت الحنطة والشعير والذرة تزرع في التلال السهلية كقرى الحيصة وتل عباس وغيرها [٤٤] ، وفي مناطق الجرد والجبل على نطاق أضيق مما كانت عليه في السهل [٤٥] . ففي عام ١٩٢٣ بلغ انتاج الحبوب في قرية مشمش مثلاً مئة وواحداً وثلاثين شنبلاً من القمح فقط وأقل من ذلك من الشعير والحمّص [٤٦] . وقد ازدهرت زراعة الحبوب في عكار وخاصة

٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٤ وسجل ٦٧ ص ١٦٨ .

٣٩ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** لعام ١٩٢٣ .

٤٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ .

٤١ أسعد شيخاني : **مباحث أجنبية** ... م ٣ ص ١٤٠ — ١٦٩ .

٤٢ Adel Ismail: *Documents* ... T. 5. P. 70

٤٣ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ، مخطوط ، ص ٢٠٣ .

٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥٧ وسجل ٣١ ص ١٣٠ وسجل ٥٨ ص ٢١٢ و Volney: op. cit. P. 281

٤٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ . **ووثيقة عن قرية عندقت** ، مطرانية الموارنة في طرابلس .

٤٦ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** لعام ١٩٢٣ .

القمح ، في مطلع القرن التاسع عشر عندما كان يصدّر الى اوروبا [٤٧] . وفي الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، لحظ أحد الرحالة في كتاباته وفرة انتاج الحبوب في سواحل عكار وتحدث عن نشاط الفلاحين على البيادر [٤٨] . الا أن هذا الانتاج اقتصر على الاستهلاك المحلي في بداية القرن العشرين بدليل عدم ذكره بين صادراتها [٤٩] .

وفي بداية القرن العشرين كانت زراعة الحبوب تشغل ثمانية وثلاثين ألفاً ومئة وثلاثة وستين دونما (٣٨١٦٣ دونما) موزعة على الشكل التالي :

نوع الانتاج	المساحة المزروعة	كمية الانتاج
القمح	٧٠,٠٠٠ دونم	٤٩٠,٠٠٠ كيله
الشعير	٤٠,٠٠٠ دونم	٢٨٠,٠٠٠ كيله
الذرة البيضاء	٢٠,٠٠٠ دونم	٦٠,٠٠٠ كيله
الذرة الصفراء	١٥,٠٠٠ دونم	٧٥,٠٠٠ كيله
الحمّص	١,٠٠٠ دونم	٦٠,٠٠٠ كيله
الفول	٤٠٠ دونم	٣,٢٠٠ كيله
العدس	٦,٠٠٠ دونم	١٢,٠٠٠ كيله
الجلبان	٨,٠٠٠ دونم	١٦,٠٠٠ كيله
السمسم	٢٥,٠٠٠ دونم	٥٠,٠٠٠ كيله
البصل	؟	٤٢٥,٩٥٣ كيله
الفاصوليا	؟	١٦,٤٣٢ كيله
العنب ...	٤١١ دونم	١٠٠,٠٠٠ كيله [٥٠]

٤٧ Adel Ismail: op. cit. T. 4. P. (335-342) (351-380)

٤٨ أسعد شيخاني : مصدر سابق م ٣ ص ١٥ — ١٥٩ .

٤٩ تقرير القنصل الفرنسي في بيروت عن الوضع الاقتصادي في سوريا عام ١٨٩٧ والتقرير لا يذكر عكار من ضمن المناطق المزروعة بالقمح والمصدّرة له . ينظر نص التقرير في : Adel Ismail: op. cit. T. 17. P. 30

٥٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٨ .

وتفيد احصائيات عام ١٣٢٣ / ١٩٠٥ عن توزيع الانتاج الزراعي على النحو التالي : حنطة ٢٠٠ ألف كيلة ، شعير ١٥٠ ألف كيلة ، ذرة صفراء ٧٠ ألف كيله ، ذرة بيضاء ٨٠ ألف كيلة ، سمسم ألف كيلة ، فول ٣٠٠٠ كيلة ، بطاطا ألف أوقة ، بصل ٦٠٠ ألف أقة [٥١] . هذا بالاضافة الى زراعة الدخن في الساحل ، والقطن [٥٢] والكتان [٥٣] في الأجزاء الشمالية من السهل ، والدخان في المناطق الجبلية [٥٤] . وتفيد الاحصائيات أن انتاج الدخان بلغ سنوياً نحو ثلاثة آلاف وخمسماية أقة في مطلع القرن العشرين [٥٥] .

الزراعة في السهل :

يشكل السهل اليوم منطقة حيوية هامة بالنسبة للزراعة في عكار ، ويشهد نشاطاً زراعياً أكثر من منطقة الجبل . الاّ أن هذا الأمر يختلف بل يتناقض تماماً مع ما كان عليه في القرنين الماضيين . فمن خلال التمحيص فيما تقدم ، نلاحظ أن منطقة الجرد والشفت كانتا تشكلان مراكز الثقل بالنسبة للنشاط الزراعي ، في حين كان السهل يأتي في المرتبة الأخيرة ، خاصة وأن الزراعة فيه كانت تقتصر على التلال فقط دون سائر أقسامه المنبسطة على مساحات شاسعة والتي بقيت جرداء قاحلة طيلة القرن الثامن عشر حتى أنّها عرفت بالصحراء [٥٦] في السجلات الرسمية . وكذلك أكّد فولناي عام ١٧٨٤ أن نسبة زراعته أقل بكثير من الجبل ، على الرغم من المجاري المائية التي تخترقه والتي يمكنها أن تزيد من خصوبته وقدرته الانتاجية . فما هي الأسباب التي حالت دون زراعته ؟ لعل السبب في ذلك يعود الى كثرة الأمطار التي تتساقط عليه في فصل الشتاء بالاضافة الى خمسة عشر مجرى مائياً تصب فيه طيلة هذا الفصل دون أن تتابع سيرها الى البحر . لذلك تصبح تربته مشبعة غير قادرة على امتصاص هذه الكميات من المياه التي

٥١ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٨ .

٥٢ أسعد شيخاني : **مباحث أجنبية** م ٣ ص ١٥٠ .

٥٣ Volney: *Voyage en Egypte* ... P. 281

٥٤ **وثيقة** محفوظة في منزل السيد بدر بك اليوسف .

٥٥ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٨ .

٥٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٨ ص ٢٧١ والسجل ٩ ص ٧٣ والسجل ١٣ ص ١٠٩ . في هذه السجلات نلاحظ ورود العبارة التالية : « بمجلس الشرع الشريف المعقود في صحرا جون عكار على شاطئ النهر بالقرب من جسر قرية القنطرة حضر .... » .

تغرقه وتحوله الى مستنقع طيلة فصل الشتاء . على ضوء ذلك وحده يمكن أن نقف على سبب تسمية الأجزاء الشمالية من السهل باسم الأرض المغراق [٥٧] . اذن بعد هذا ، أصبح بوسعنا أن نتخيل صورة هذا السهل في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، كمستنقع يغرق بالمياه أثناء الشتاء ، وصحراء جافة تفتقر الى قطرة ماء في فصل الصيف . لهذه الأسباب اقتصرت زراعته على التلال التي لا تتحول الى مغراق نظراً لارتفاعها الذي يحول دون اغراقها بالمجاري المائية .

وقد بدأت صورة السهل هذه ، بالتبدّل منذ منتصف القرن التاسع عشر ، عندما غزت زراعة القطن والحبوب كالقمح والدخن الأجزاء الشمالية منه [٥٨] ، ثم امتدّت تدريجياً باتجاه الجنوب حتى أصبحت في مطلع القرن العشرين تعمّ أجزاء واسعة منه . فقد ذكر رفيق التميمي الذي زار عكار عام ١٩١٧ انه ، أثناء مغادرته العبدة متجهاً الى حلبا ، كان ورفيقه يمران « بين الحقول ، ثم أبصرنا من بعيد قرية القليعات .... وبينما كنا نمرّ على اليمين بقرى ذوق الحصنية والحباضة [٥٩] . والجرد والمشالحة والحاكور ، كانت الفسحة بين الجبال عن يميننا وبين البحر المرئي على بعد تتسع بحقولها المزروعة » [٦٠] .

ويعود هذا التحول في الوضع الزراعي للسهل منذ منتصف القرن التاسع عشر الى حدوث متغيرات ، في المرحلة نفسها ، على الصعيد الاداري الاقطاعي وعلى طبيعة الملكية العقارية أيضاً . وقد كان من شأن هذه التغيرات تحويل انظار أبناء عكار الى سهلها بعد أن كان منسياً قبل ذلك . فالغاء نظام الالتزام في العهد المصري ومن ثم في عصر التنظيمات في منتصف القرن التاسع عشر ، أدى الى أضعاف النفوذ الاداري للزعماء المحليين في عكار [٦١] ، وأزال بالتالي مبرّرات تقوقعهم في الجبال حيث كانوا يتمركزون في الأماكن الحصينة التي مكّنتهم من الدفاع عن سلطتهم حال تَعَرُّضِها لخطر خارجياً كان أم داخلياً . اذن ، فقد هيّأ هذا الوضع الجديد مناخاً ملائماً لانتقال نشاط هؤلاء الزعماء من الجبل الى السهل . ثم جاء بعد ذلك قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨ ليدفع بهم باتجاه السهل ، بعد أن نصّ على احالة الأرض الموات ملكاً لمن

٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٠ ص ٥٨ حيث ترد العبارة التالية : « بالمجلس الشرعي المعقود بأرض المغراق التابعة لمقاطعة عكار... » وكذلك اسطفان الدويهي : **تاريخ الأزمنة** ص ٣٢٣ .

٥٨ اسعد شيخاني : **مباحث أجنبية** ... م ٣ ص ١٥٠ .

٥٩ هكذا وردت في النص . وهي قرية في عكار واسمها الحقيقي (ذوق الحبالصة) .

٦٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٣ .

٦١ ينظر ص ٥٨ — ٥٩ .

يزرعها ويحييها [٦٢] . فعمد الزعماء بناء على هذا القانون ، الى أحياء أراضي السهل وزراعتها بعد أن كانت مواتاً كما رأينا ، خاصة وأنّهم وجدوا في ذلك سبيلاً لتوسيع ملكياتهم وبالتالي الحفاظ على مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية ، والتعويض عن حرمانهم من سلطتهم القضائية على فلاحيهم بابقاء سبل معيشة هؤلاء رهنا بمشيئتهم . ذلك أن امتلاكهم المزيد من الأراضي كان يكفل بقاء الفلاح تحت رحمتهم وان لم يكن تحت سيطرتهم ، كما كان في السابق . لذلك كله شهدت هذه المرحلة عملية استصلاح أراضي السهل وتحويل المجاري السيلية عنها وزراعتها .

ومهما يكن الأمر ، فان نعت السهل بالصحراء بالاضافة الى زيادة نسبة المزروعات البعلية [٦٣] يفيدنا بالدرجة الأولى عن افتقار أجزاء شاسعة منه ، رغم مرور أربعة أنهار فيه ، الى الري ، كما يفيدنا أن عكار لم تكن تستفيد ، خلال القرنين الماضيين ، من ثرواتها المائية الضخمة ، على الأقل في أجزائها الساحلية . فمن أصل خمسة وعشرين ألف هكتار وهي المساحة الكاملة لسهل عكار ، كانت المساحة المروية منها تساوي أربعة آلاف هكتار فقط في بداية عهد الانتداب [٦٤] .

الري :

تفيد الوثائق العائدة لمنطقة عكار عن بواكير مشاريع لشق قنوات الري فيها . ففي عام ١١٢٤ / ١٧٣١ قام والي طرابلس سليمان باشا بحفر قناة من نهر البارد الى المنية لري بساتينه هناك وألزم أصحاب البساتين المجاورة دفع مبلغ خمسة وعشرين غرشاً ، لتغطية نفقات تعزيلها في كل سنة [٦٥] . كما قام أهالي قرية تكريت عام ١١٤٣ / ١٧٣٠ بانشاء ساقية من قريتهم الى قرية المزرعة [٦٦] . الاّ أنّ هذه المشاريع لم تحظ بقسط وافر من النجاح ، نظراً لغياب الدولة عن تصميمها وتنفيذها ، كما أنّها كانت تصطدم بعراقيل نابعة من طبيعة النظام الاجتماعي — الاقتصادي ، أعني به النظام الاقطاعي الذي فرض نوعاً من هيمنة أقلية مالكة على أكثرية فقيرة لا حول لها ولا قوة ، فقد عمد كبار الملاكين المتنفذين الى تحويل مجاري الأقنية المائية الى

٦٢ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٧ .

٦٣ ينظر جدول انتاج المزروعات في ص ١٤٤ — ١٤٥ .

٦٤ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** . دار الفارابي بيروت ١٩٧٤ ص ٥٤ .

٦٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١١٤ — ١١٦ .

٦٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٣ .

أراضيهم غير عابئين بما يلحقه تصرفهم من أذى وأضرار بأراضي ومزروعات سواهم . كما أن بعضهم الآخر لم يكن يتقيّد بحصته من المياه ، بل كان يروي على مزاجه ، وبذلك بقيت أراضي بعض الفلاحين تحت رحمة هؤلاء ، فلا تروى الاّ بما يفيض عن حاجتهم [٦٧] .

لهذه الأسباب اتخذت مشاريع الري في أغلب الأحيان ، ان تيسّر لها النجاح ، طابعاً محدوداً ، لا يتخطّى نطاق المجهود الفردي ، وفي أحسن الأحوال جهود مجموعة صغيرة ضمن محيط القرية الواحدة . وقد لعبت طبيعة المناخ وكثرة الينابيع والأمطار في عكار ، دورها البارز في عملية انطواء الفلاح دون تحقيق مشروعه الموسّع وبالتالي دون اقامة شبكات ري شاملة ومنظمة . ذلك أن عملية الري لم تكن عملية حياة أو موت بالنسبة للفلاح العكاري ، فقد كان بوسعه الاكتفاء بالأمطار الغزيرة التي يستمر تساقطها حتى بداية نيسان تقريباً ، ليعتمد بعدها على مجاري المياه التي يغذّيها ذوبان الثلوج حتى بداية تموز ، فيحولها في قنوات صغيرة الى أرضه [٦٨] . أما في أشهر الجفاف ، تموز وآب وأيلول ، عندما تجف الأودية ، كان الفلاحون يلجؤون الى تقسيم مياه الأنهار على مجموعة من القرى ، وقد عرف نصيب كل قرية (بالقسم) وهو يساوي نسبة معينة من مجمل منسوب مياه النبع كما يتبين من الوثيقة التالية :

« الباعث على تحريره هو أنه قد حضر لدى شهوده بذيله مختارين ومجلس اختيارية قرايا الجرد التابعين ناحية قيطع عكار الذين لهم حق الاستحقاق في ساقية الماء الشهيرة بساقية ماء نبع فنيدق نحن الواضعون اسماناً (أسماءنا) وأختامنا أدناه ، كل من السيد الشيخ بكار زكريا أمام قرية فنيدق .... ومختارين محمد البعريني وأحمد حسن سلوم .... وأمام قرية القرنة .... ومختارين .... ومختار قرية قبعيت .... واختيارية من بيت يونس .... ومختار قرية تاشع .... ومختار قرية القريات .... ومختار قرية ممنع .... ومختار قرية تكريت .... وغب اجتماعنا صار الكشف على سكر الماء المختص لساقية أراضينا الذي هو أربعة عشر قسم لكل قرية منا أقسام . فوجدنا سكر الماء قد تهدم وخرّب من الأزمنة عليه ، وذهب منه أربعة سكورة بين السخورة (الصخور) والأحراش وصارت مياه متشركة لا يصلنا منه شيء إلاّ جهد بجهيد . وتفكّرنا في عمل سد وساعد له بالكلس والأحجار لأجل منع ما يذهب منه سدا ، فوجدناه يحتاج لمصروف أكثر من ماية ليرة فرنساوية . وحيث أن الأهالي فقراء لا يقدروا على دفع المبلغ فلزم أنّنا قد قاولنا جناب عمر بيك نجل عزتلو محمد بيك المحمد بأن يدفع لنا مصروف هذا السكر

٦٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣١٩ وسجل ١٠ ص ٤٩ .

٦٨ Richard Thoumin: *Géographie* ... P. 96.

ونفوضه على ذلك قسم واحد من الماء المذكور . حيث أن السكر المرقوم ينقسم أربعة عشر قسم في القديم والآن يصير خمسة عشر قسم . فمنه خمسة أقسام الى قرية فنيدق وبيت أيوب ، وقسم لقرية القرنة وقسم لقرية تاشع وقسمين لقرية ممنع وقسمين لقرية القريات وقسم الى بعض أهالي قرية تكريت وقسم لقرية قبعيت . وأن سكر الصياد الخاصص قبعيت على سنة واحدة يكون الثلث لبيت زهرمان والثلثين لقرية قبعيت ، والسنة الثانية يكون قسمين لقرية قبعيت . وقسم لقرية حبشيت والخريبة هو الخاص لأرض جناب عمر بيك فهو تتمة الخمسة عشر قسماً . وقد بعنا جميعنا بالرضا والاختيار للبيك المومى اليه القسم المذكور بيعاً باتاً .... بثمن قدره ماية ليرة فرنساوية قيمته الحقيقية .... وقد سلمناه القسم المذكور وأقمنا في عملية سكر النبع وكلاء عنّا الشيخ خضر حسن ومختار قرية قبعيت أحمد أسعد ومختار قرية ممنع عبد الله ليشا وجبور عساف مختار قرية القريات وأقمنا ناظراً عليهم الشيخ بكار أفندي زكريا في القبض والصرف . وعلى هذا غبّ اجراء ما درج في المضبطة عرضت على جناب عزتلو محمد بيك المحمد حيث له قسم الأعظم من هذا الماء ، فصدّق عليه البيك المومى اليه . فبناء عليه صار تحرير هذه المضبطة لكي يصير قيدها فيما بعد بمحكمة شرعية قضاء عكار . حرّر وجرى في أربعة عشر خلت من شهر ربيع أول سنة الأربعة عشر وثلاثماية وألف هجرية الامضاءات [٦٩] .

يتبيّن من دراسة هذه الوثيقة الأمور التالية :

١ — ان عكار عرفت بعض مشاريع الري ، ولو على شكل بدائي ينقصه التخطيط وحسن الصيانة ممّا جعل أكثر المياه تذهب هدراً .

٢ — ان موقع القرية من النبع كان عاملاً فعّالاً في عملية الري في ذلك الحين . فالقرية التي يوجد فيها نبع ، لها حق الانتفاع منه بمعدل حصة الأسد . هذا الأمر يسلّط الأضواء على أسباب تحوّل أنظار المتنفذين الى هذه القرى وامتلاكهم أكبر نسبة من أراضيها [٧٠] ، لكي يستأثروا بالثروة المائية التي شكلت مورد رزق عدة قرى ، والتي مكنتهم بالتالي من التسلط على هذه القرى . وبعد زوال نفوذ هؤلاء المتنفذين في بداية القرن العشرين ، جيّر تسلطهم الى مجمل أهالي القرية التي يقع فيها النبع ، فمارسوا دوراً قيادياً على سائر القرى التي تقع في محيطهم والتي ترتوي من مياه نبع قريتهم .

٦٩ **سجل محكمة حلبا الشرعية** لأحداث عام ١٣١٤ هـ . غير مرقم الصفحات .

٧٠ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** عام ١٩٢٣ . **ودفتر ويركو أملاك قرية مشمش** عام ١٣٢٤ هـ — **وجدول أصحاب الأملاك الموجودة في قرية مشمش** . ويظهر من هذه الوثائق أن عائلة محمد باشا المحمد تملك أكثر من ثلثي القرية تقريباً .

٣ — ان القرية التي تقع على مجرى مائي لها حق الانتفاع به ، وأن الاستعمال عبر التاريخ يكرس لها هذا الحق مع حرية التصرف به ، وحتى بيعه ، كما حصل عندما باع أهالي تكريت ثلث حصتهم من مياه نبع فنيدق لقرية المزرعة لقاء مبلغ ثلاثين غرشاً سنوياً [٧١] .

٤ — ان ملكيات الأثرياء والمتنفذين التي تقع في قرى ليس لها حق الري من مجرى مائي معين ، كانت تحصل على هذا الحق بأهون السبل وبأرخص الأثمان . فقد كان الأثرياء يستغلون حاجة الفلاحين للمال لاجراء الصيانة اللازمة لقنوات الري ، ويحصلون على حصة منها لقاء تغطية نفقات اصلاحها أو تنظيفها .

وكان نصيب القرية من المياه يوزّع على مجمل أملاكها حسب دورة اسبوعية ، ويعرف نصيب كل قطعة من الأرض بـ (العدان) . وكانت مدة العدان تتوقف على مكانة وقوة صاحبه ، فتصل أحياناً الى نهار كامل من بزوغ الفجر حتى المساء [٧٢] ، ممّا جعل حقوق الري محصورة في أغلب الأحيان بالعائلات المتنفذة يروون كيفما يشاؤون ثم يتركون ما يفيض عن حاجاتهم للفلاحين الفقراء . وقد أدّى هذا الأمر الى تضاؤل مقدار حصص مجمل صغار ملاكي القرية ، الذين غالباً ما تنازعوا فيما بينهم على الري ، الأمر الذي ورّث العداء بينهم ، وأثّر في تركيب عقلية الفلاح الريفي الذي أصبح يرى في جاره عدوه التقليدي [٧٣] .

وفي العهد المصري أصبح توزيع مياه الري وتنظيم الأدوار من مهام متسلم عكار لقاء مبلغ معين من المال يترتب على كل مزرعة ، بغض النظر عن مكانة صاحبها متنفذاً كان أم فلاحاً ، كما يتبين من الوثيقة التالية :

« ١١ آذار سنة ١٢٤٩ مالية .

وصل لنا من جناب الأستاذ المحترم السيد عمر كامل أفندي مفتي حالاً ٣٠ غرشاً وذلك عن المرتب على مزرعة الريحانية بطريق الخراج الشرعي وذلك في مقابلة عدان الماء واصل الى بساتين المحمّرة لأجل سقايتها من سكر الريحانية ..

الامضاء : مصطفى الأسعد متسلم عكار »

الختم [٧٤]

---

٧١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٣ .

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٤٩ .

٧٣ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 42

٧٤ أسد رستم : **الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا** ، م ٢ ص ٥٨ .

لكن من هي الجهة التي كانت مكلفة برعاية شؤون الري ، في ظل غياب الدولة العثمانية عن القيام بهذه المهمة ؟ لقد كانت هذه المهمة ، كما يتبين من الوثيقة السابقة ، ملقاة على عاتق مخاتير القرى والهيئات الدينية فيها [٧٥] . أمّا بشأن الخلافات حول الري ، فكانت في أغلب الأحيان تسوّى لدى وجوه المنطقة من رجال الدين [٧٦] الذين كانوا يحلونها حسب التقليد الموروث وبناء لكيفية توزيع المياه في الماضي [٧٧] . الاّ أن عدم وجود سلطة قوية رادعة للمتنفذين جعلهم يضربون أحياناً عرض الحائط بهذه التقاليد ، فيجد الفلاح نفسه مضطراً الى اللجوء الى أحد المتنفذين والانضواء تحت تبعيّته في سبيل ضمان حقه في الري وفي سبيل كسب مؤيد قوي يدعمه في نزاعه مع أنداده الفلاحين . وفي بداية القرن العشرين ، أصبحت هذه الخلافات ، تحال ، في حال تعذّر حلها من قبل رجال الدين ، الى المحاكم الشرعية التي ترجع الى التقليد الموروث أيضاً ، في فضّها [٧٨] .

استنتاجات

وقد كان من نتيجة هذا النظام غير العادل للري ، والذي كان يخرج عن حدود مقدرة الفلاح المحدودة ، ان استغنى أكثر الفلاحين عن حقهم بالري ، واكتفوا بالزراعات البعلية التي وفّرت عليهم عناء الدخول في نزاعات لا تؤدي الاّ الى مزيد من الخسارة وخيبة الأمل أو مزيد من التبعيّة للزعماء . وقد تبدو هذه الفكرة واضحة في جدول المنتجات الزراعية في عكار حيث يتبيّن أن الزراعات البعلية فيما كانت تحتل مساحات مضاعفة عن تلك التي احتلتها الزراعات المروية [٧٩] ، على الرغم من ضخامة الثروة المائية في عكار ، هذه الثروة التي تمثلت بكثرة الينابيع المقدسة [٨٠] والتي بقيت دون الاستفادة من قدسيتها .

---

٧٥ لم تتدخل الدولة العثمانية في تنظيم واقامة شبكات الري وتوزيع الحصص على المالكين ، الا أنّها أصدرت عام ١٢٩١ هـ نظاماً خاصاً لتحديد الكلفة المتوجبة على كل منتفع بالمجرى المائي في حال الأقدام على تنظيفه واصلاحه . **مجلة الأحكام العدلية** ص ١٨٠ — ١٨١ .

٧٦ **سجل المحكمة الشرعية في حلبا** لأحداث ١٣١٤ هـ . غير مرقم الصفحات .

٧٧ Richard Thoumin: *Géographie Humaine* P. 102-103

٧٨ **سجل محكمة حلبا الشرعية** لأحداث ١٣١٤ غير مرقم الصفحات .

٧٩ ينظر جدول الغلال الزراعية في ص ١٤٤ .

٨٠ Jacques Weulersse: *Paysans*. P. 40

ومن نافذة تأثيره الاقتصادي — الاجتماعي ، استطاع نظام الري أن ينفذ الى الحياة السياسية الداخلية والتقسيمات الادارية لعكار ، وكانت له أصابع خفية في استقرار تقسيماتها الادارية على ثلاث مقاطعات إبّان المرحلة الممتدة من عام ١٧٩٣ / حتى عام ١٨٦٤ . ذلك أن سعي المتنفذين الحثيث ، في ظل نظام الالتزام ، للسيطرة على منطقة منبع المياه ومجراه ، كان ينتهي باخضاع سكان هذه المنطقة بعد التحكم بمصادر معيشتهم . وقد أدّى هذا الأمر الى ايجاد ثلاث مناطق نفوذ شكلت كل واحدة منها وحدة ادارية تمتد على ضفاف مجرى مائي معين من منبعه حتى مصبه وتخضع لزعامة ملتزم واحد . فقد امتدت مقاطعة القيطع من أعالي الجرد من نبع فنيدق أحد منابع نهر البارد الى مصبه لتشمل معها منابع وادي الجاموس . وكذلك أفرزت أيضاً مقاطعة الجومة حول منابع ومجرى نهر عرقا لتشمل منخفضات عكار العتيقة وبينو — رحبه . كما ظهرت أيضاً مقاطعة الدريب حول نهر الخريبة المعروف أحياناً بالأسطوان [٨١] .

وقد صمدت هذه التقسيمات الثلاث طيلة واحد وسبعين عاماً ، ثم انهارت مع الغاء نظام الالتزام واستبداله بالمركزية المتمثلة بالقائمقامية [٨٢] . من هذه الزاوية أيضاً يمكن معرفة سبب عدم استمرار تقسيمات عكار الادارية الى أربع عهدات كما كانت عام ١٧٧٧ . ذلك أن هذه العهدات لم تكن مستقلّة عن بعضها البعض ، على الأقل من ناحية الري والثروة المائية التي تعتبر ركيزة أساسيّة لنمط الاقتصاد الزراعي الذي ساد إبّان تلك المرحلة . فقد كانت حاجة بعضها الى الثروة المائية من بعضها الآخر [٨٣] تشكل امكانية تصادم مصالح القيمين عليها ، صداماً لا ينتهي الا بازالة أسبابه وبالتالي باعادة تقسيم المنطقة الى عهدات أخرى على أساس استقلال كل منها على الأقل في مصدر رزقه وثروته المائية .

المشاكل التي عانت منها الزراعة في عكار :

١ — الجفاف : وقد نتج عن عدم وجود شبكات ري موسّعة في عكار ، مضاعفة تأثير الموجات المتكررة من الجفاف التي تعرضت لها في الأعوام ١٧٥٧ — ١٧٧٢ — ١٨١٦ —

٨١ ينظر المصور ٣ للأنهار والتقسيمات الادارية ص ٣٤ .

٨٢ ينظر ص ٣٧ — ٣٨ .

٨٣ ينظر المصور ٢ للتقسيمات الادارية في عكار لعام ١٧٧٧ ص ٣٣ حيث نلاحظ أن عهدة الشيخ أحمد شديد الناصر كانت تفتقر الى الثروة المائية .

١٨١٧ [٨٤] . فقد ساهم هذا الجفاف في تدني امكانيات الفلاح المادية وارهاقه بالديون بعد اتلاف محاصيله ، المورد الوحيد لرزقه .

٢ — الثلوج والصقيع : في عام ١٧٧٢ زاد الصقيع بسبب كثرة تساقط الثلوج ، فأتلف ورق التوت والفواكه وسائر المزروعات . كما تساقط الثلج بغزارة عام ١٧٧٥ حتى بلغت كثافته على الساحل مقدار ذراع تقريباً [٨٥] . وكذلك حدث في العام ١٨١٣ إتلاف المزروعات وخاصة أوراق التوت [٨٦] .

٣ — الجراد : كان يأتي ، اجمالاً بعد مواسم الشتاء القليلة البرد ، أسراب من الجراد تبيد المزروعات المخضّر منها واليابس ، وكان السكان يكافحونه بطرق جدّ بدائية ، تقضي باشعال النيران ، وإحداث دخان كثيف يؤدي الى طرده من المنطقة . وفي حال عدم توفر المواد اللازمة لإحداث الدخان ، كان السكان يحفرون الحفر ويطمرونه فيها [٨٧] . وفي عام ١٨٠٥ و ١٨١٤ غزا الجراد عكار وأتلف مزروعاتها . أمّا في الأعوام ١٨١٦ و١٨١٧ فقد تمكن السكان من القضاء عليه ومن حماية مزروعاتهم [٨٨] .

وكذلك فقد أتلف الخلد موسم القمح في عكار في عام ١٨١١ [٨٩] . بالاضافة الى ذلك ، كان طمع وجشع الولاة الأتراك من العوامل الهامّة في تأخر الزراعة ، فقد ردّ أحد المزارعين على أحد السياح الأجانب عندما سأله عن سبب عدم اهتمام السكان بالزراعة بقوله ، نحن لا نزرع ولا نبني ، خوفاً من أن يعلم الباشا بوجود المال معنا فيبادر الى طلبه ، ومن ينكره يتعرّض للسجن [٩٠] . بالاضافة الى ذلك فقد أدّى احتكار الحكومة ، في العهد المصري ، للحبوب وتحديدها ثمن الحرير ، الى اهمال الزراعة [٩١] ، كما أن فداحة الضرائب كانت من الأسباب

٨٤ العينطوريني : **مختصر تاريخ جبل لبنان** . ص ١٥٧ . **ومجلة المشرق** مقال بعنوان تاريخ الغلاء لأغناطيوس الخوري م ٤٧ سنة ١٩٥٣ ص ١٨٠ .

٨٥ العينطوريني : المصدر السابق ص ١٦١ . ومجلة المشرق المرجع السابق ص ١٨٤ . ويتابع العينطوريني وصف هذه السنة ١٧٧٥ بقوله أنه بسبب الثلوج « حصل ضيق عظيم في سكان الجرد وقيل أنهم قبروا موتى بعضهم على وجه الأرض . فلما فك الثلج وجدوهم في عباب التوت ومن ثقل الثلج انهدم بيوت وانقطعت الطرق » المرجع السابق ص ١٦١ .

٨٦ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 422

٨٧ Volney: *Voyage en Egypte* ... P. 422

٨٨ العينطوريني : مصدر سابق ص ١٦٣ .

٨٩ Adel Ismail: op. cit. T. 4. P. 305-307

٩٠ Volney: op. cit. P. 283

٩١ Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 257

العاملة على اهمال الزراعة بعد أن هجر سكان عكار منطقتهم هرباً من هذه الضرائب ، الأمر الذي أدى الى تدمير اقتصادها بصورة خاصة في العامين ١٨٣٩ و ١٨٤٠ تدميراً نهائياً [٩٢] .

استنتاجات

وقد انعكست مشاكل الزراعة هذه ، بصورة سلبية على مجمل الحياة في عكار إبّان القرنين الماضيين ، فأعاقت نموها الاقتصادي . وقد تبدو هذه الآفات ، الجفاف والصقيع والجراد ، أموراً ثانوية في يومنا الحاضر ، ذلك أن الزراعة لا تشكل دعامة أساسية في اقتصادنا المعاصر . ولكن ، على العكس من ذلك ، فبقدر ما كانت الزراعة تشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد العكاري ، بقدر ما كان وقع هذه الآفات مؤثراً في اقتصادها ، خاصّة وأن التقنيّة جد البدائية التي كانت تستخدم في تجنبها ، كانت في أكثر الأحيان قاصرة عن مكافحتها . بالاضافة الى ذلك فان تكرار وقوع هذه الآفات ، كان يؤدي الى تكرار تدهور الحالة الاقتصادية في عكار ، وزيادة تردّي الأوضاع الماديّة للفلاح الذي جاءت استجابته لتحديات هذه الكوارث الطبيعية ، على صورة غير موفّقة ، ذلك أن هذه الاستجابة كانت تقتصر على الاستدانة من أرباب الربا ، والسكون في مستنقع التبعية للمرابي أو الاقطاعي أو المالك . وقد انعكس هذا التردي الاقتصادي الذي عاشه الفلاح على مجمل حياته الاجتماعية وأثّر على تكوين عقليّته وطرق تفكيره .

---

٩٢ Adel Ismail: op. cit. T. 5. P. 83, T. 6. P. 27

الفصل الثاني

الملكية الزراعية وتطويرها

اذا كانت المحاصيل الزراعية تشكّل المظهر الخارجي ، أو الوصف الظاهري ، للاقتصاد الزراعي في عكار إبّان مراحل الحكم العثماني ، فانّ أشكال الملكيّة الزراعية وطرق استثمارها ، تؤلّف الأساس المادّي الذي ارتكزت عليه الزراعة ، كما أنّها تؤلّف العوامل الخفيّة والفاعلة التي حدّدت الواقع المعاش آنذاك والذي تحدّدت بناء عليه جوانب عديدة من الحياة الاقتصادية — الاجتماعية . لذلك ، تبدو دراسة أشكال الملكيّة في القرنين الماضيين ضرورة ماسّة لتفهّم مقومات الزراعة في عكار ، ولمعرفة منحنى تطورها الاقتصادي بصورة عامة .

الاّ أنّ أشكال الملكية كانت تتوقف بالدرجة الأولى على تصنيف الدولة العثمانية للأراضي في بلاد الشام . لذلك لا بدّ لنا من الوقوف على أنواع الملكيات العقارية في عكار ، قبل البدء بدراسة أشكالها . ذلك أن الدولة العثمانية أعادت تصنيف الأرض في بلاد الشام منذ القرن السادس عشر ، وإرتكزت في ذلك على النظرة الاسلامية القاضية بتصنيف الأراضي الى الأموال الملك والأموال التي تعود رقبتها للدولة ، الاّ أنها طبّقت هاتين النظريتين على أساس الاقطاع العسكري . فأصبحت العقارات بموجب قرار السلطان سليمان القانوني ٩٥٥ / ١٥٤٩ تصنّف الى العقارات الملك والعقارات التي تعود رقبتها للدولة ، وتشمل هذه الأخيرة جميع الأراضي

الواقعة خارج المدن والقرى وهي ملك للدولة . وبناء لنظام الاقطاع العسكري أعطيت هذه الأراضي للفرسان الذين عهدوا بزراعتها للفلاحين العثمانيين [1] .

أنواع الأراضي :

ظلّت الأراضي ، طيلة العهود العثمانية ، تصنّف من حيث الحقوق وطرق الاستعمال الى الأصناف الخمسة التالية التي أقرّها قانون الأراضي الصادر عام ١٨٥٨ : الأراضي المملوكة والأميرية والموقوفة والمتروكة والموات [2] .

أ — **الأراضي المملوكة** : هي الأراضي التي يملكها صاحبها ملكاً صحيحاً تاماً ، يستطيع وقفها أو عدم زراعتها مدة طويلة [3] . وقد حدّدها قانون الأراضي العثماني الصادر عام ١٢٧٤ / ١٨٥٨ بأربعة أنواع :

« ١ — العرصات الموجودة داخل القرى والقصبات وما يوجد حولها من الأراضي الى تتمّة نصف دونم تكميلاً للسكن .

٢ — الأراضي المفرزة من الأراضي الأميرية وتملكت ملكاً صحيحاً .

٣ — الأراضي العشرية التي توزعت وتملكت أثناء الفتح للغانمين .

٤ — الأراضي الخراجية وهي التي تقرر ابقاؤها في يد أهاليها غير المسلمين » [4] .

ويبدو أن الأراضي المملوكة في عكار ، كانت تقتصر على منازل السكن والحدائق المحيطة بها داخل القرية . أما خارج هذا الاطار ، فقد ندر وجودها ، بدليل ندرة الوثائق التي تتحدث عنها [5] . ولم تكن حيازة هذا النوع من الأراضي مرتبطة بالمكانة الاجتماعية ، بل كان يحقّ لأي

١ نقولا أسود : **دروس في القانون المدني** ، كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ص ٣٨٣ و Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 80

٢ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ج ١ ص ٣٥٨ — ٣٥٩ .

٣ كرد علي : **خطط الشام** ، دار القلم بيروت ١٩٧٠ ، ج ٤ ص ١٩٢ .

٤ **الدستور العثماني** ، م ١ ص ١٤ .

٥ قليلاً ما نجد بين وثائق الأراضي في عكار ، سواء في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس أو في حلبا ، أو في الوثائق المحفوظة لدى بعض أبناء عكار ، ما يعود منها الى أراض من نوع الملك . مثلاً مزرعة مرليا كان فيها أراض مملوكة . راجع **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٧ ص ٣٦٥ وسجل ١٣ ص ٤٩٩ وسجل ٢٠ ص ٦٢ وكذلك قرية حلبا كان فيها أراضي ملك . راجع سجل المحكمة الشرعية في طرابلس رقم ٣٣ ص ٢٥٨ . ويشير مسعود ضاهر ، وهو ابن عكار ، الى قلة الأراضي الملك فيها حول هذا الأمر راجع : مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٩٨ .

شخص امتلاكها ، بغض النظر عن فئته الاجتماعية ، الاّ أنّ ملكية الفلاح لها ، ظلت صوريّة ، نظراً لما ترتب عليه من ريع اقطاعي بالاضافة الى ضرائب الخزينة [6] .

ب — **الأراضي الموات** : وهي الأراضي التي لم تكن « في تصرّف أحد ولا متروكة ، ومخصّصة للأهالي في المحلات البعيدة عن القرى والقصبات بدرجة لا تسمع بها من أقاصي العمران صيحة » [7] . وهي ليست مرعى ولا محتطباً لقرية . وتعود ملكيّة هذه الأراضي للسلطان . وفي عصر التنظيمات ، احتفظت الدولة بملكيّة الأراضي الموات ، ومنحت حق التصرف بها لمن يريد ، شرط إحيائها ، مع اعتبار البذر والنصب والحراثة وجرّ قناة للري ، أو تحويل مجرى سيلي عنها ، أعمال إحياء لها [8] . وكانت نسبة الأراضي الموات مرتفعة في عكار ، خاصة في السهل الساحلي قبيل منتصف القرن التاسع عشر ، عندما بدأت بالتناقص تدريجياً بفضل تزايد عمليات إحيائها [9] .

جـ — **الأراضي المتروكة** : كالطريق العام والمراعي [10] والساحات والبيادر . وهي لا تدخل في ملك أحد ، ورقبتها تعود لبيت المال ، والتصرّف بها للجماعة . وقد صنّف قانون الأراضي عام ١٨٥٨ ، الأراضي القريبة للعمران كأراض متروكة وترك لأهالي كلّ قرية حقّ الانتفاع بها واتخاذها مرعى أو محتطباً [11] .

د — **الأراضي الموقوفة** [12] : وهي الأراضي التي حبس ريعها إمّا للمنافع العامة ، وتعرف عندئذ بالأوقاف الخيرية ، كالمدافن (الترب) والمؤسّسات الدينية (جوامع — مساجد — مزارات الأولياء والمدارس الدينية والأديرة والكنائس) ، وإمّا لمنافع محددة ومحصورة بذرّية الواقف ، وتعرف عندئذ بالأوقاف الذرية . ولم تكن الأراضي الموقوفة تشكل مساحة واسعة في عكار حتى مطلع القرن التاسع عشر ، اذ أنها اقتصرت على عقارات صغيرة أوقفت لصالح

٦ سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** .... ص ٣٧ .

٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٥ — ١٦ :

٨ **مجلة الأحكام العدلية** : المواد ١٢٧٠ — ١٢٧٢ — ١٢٧٥ — ١٢٧٦ ص ١٧٣ — ١٧٤ .

٩ ينظر ص ١٤٥ — ١٤٦ .

١٠ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٥ — ١٦ .

١١ **مجلة الأحكام العدلية** : المادة ١٢٧١ ص ١٧٤ .

١٢ **الدستور العثماني** : م ١ المادة ٤ ص ١٥ .

الحرمين الشريفين[13] ومزارات الأنبياء ، كمزار النبي يعقوب في قرية عين يعقوب[14] ، ومزار الشيخ عياش[15] ومزار الشيخ جابر[16] ، بالاضافة الى القليل من الأوقاف الذرية التي تعود الى ما قبل القرن الثامن عشر[17] . وفي المرحلة الممتدة من بداية القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر ، تم تحويل بعض الأراضي الى أوقاف ، ولكن على نطاق ضيق ومحدود ، منها ماكان للمنافع الخيرية كمدافن في القرى[18] ، ومنها ماكان من النوع الذري ، أملاً في الحفاظ عليها وحمايتها من المصادرة ووضع اليد[19] . وقد عمد بعض الوجهاء الى هذه الطريقة رغبة منهم في تحويل أراضي الميري لفائدتهم الخاصّة[20] ، وبصورة خاصّة عندما كانوا يشعرون بدنو نهاية نفوذهم[21] وكانت عملية وقف الأراضي تزداد في الأزمات الاقتصادية وفي حالات وجود عوانس ومعاقين في العائلة ، وذلك لحفظ أملاكهم من الضياع وتأمين مستقبلهم[22] .

يتّضح اذن ، أن الأوقاف الذرية كانت قليلة جداً في عكار ، ولعلّ السبب في ذلك يعود الى قلّة الأراضي الملك فيها ، التي كان يحقّ لأصحابها وقفها . أما الأراضي الأميرية ، فلم يكن يحق للمتصرّف بها تحويلها الى أوقاف الاّ بعد الحصول على اذن مسبق من الدولة العثمانية[23]

١٣ وهي عبارة عن قطعة أرض في سقي نهر البارد التيماري . راجع **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٢٦ .

١٤ وقف مقام النبي يعقوب هو عبارة عن أربع قطع في عين يعقوب وقفها بعض أهالي القرية ، و ١٨ قيراط من جنينة في قرية مشمش و ١٨ قيراط من جنينة في بزبينا اوقفها شديد بك الأسعد . بالاضافة الى عقار مغروس رمان وتوت في قرية عين يعقوب وقفته شهدة بنت يوسف ابراهيم . راجع **سجل الافتاء في عكار** لعام ١٣٢٦ — ١٣٣٥ هـ دائرة أوقاف حلبا ، وفيه جدول بالأوقاف في عكار . غير مرقم الصفحات .

١٥ وهو عبارة عن عقار يقع بجانب مزار الشيخ عياش . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٣ ص ٩٧ .

١٦ ويقتصر على عقار واحد . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٧ ص ٨٧ .

١٧ كوقف بني الأنجا في مزرعة بشمرا . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥ والسجل ٣ ص ٨ .

١٨ دائرة أوقاف حلبا : **سجل الافتاء في حلبا** لعام ١٣٢٦ — ١٣٣٥ هـ .

١٩ وقد بلغ عدد هذه الوقفيات ستة فقط . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : السجل ٥ ص ٥٠ والسجل ٧ ص ١١٨ والسجل ٨ ص ٢٠٦ والسجل ٩ ص ٢٨ والسجل ٤٠ ص ١٧٩ والسجل ٦٨ ص ١٢٠ .

٢٠ ناصر سعيدوني : المرجع السابق ج ١ ص ٣٦١ .

٢١ في عام ١٧١٥ أحست أكابر بنت المير سليمان السيفي بضعف نفوذ عائلتها وقوة نفوذ آل المرعبي في عكار فقامت بوقف جميع أملاكها على أولادها الأمراء خوفاً من مصادرتها أو وضع اليد عليها . هذه الأملاك في مزرعة الأرطوسية قرب نهر البارد ومزرعة كفر ملكا . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٥٠ .

٢٢ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 582

٢٣ كرد علي : **خطط الشام** ، مرجع سابق ج ٤ ص ١٩٣ .

التي لم تكن ترغب في اعطائه ، اذاكان المراد تحويل الأرض الى وقف ذري ، حتى لا تفقد حقّها في ملكيتها .

هـ — الأراضي الأميرية : وهي التي تعود رقبتها لبيت المال «كالمزارع والمراعي والمسارح والمشاتي والمحاطب وأمثال ذلك من الأراضي التي كان يحصل التصرف بها مقدّما عند وقوع الفراغ والمحلولات باذن وتفويض أصحاب التيمار والزعامة الذين كانوا يعتبرون أصحاباً للأرض ، وبعض الأحيان بالاذن والتفويض من الملتزمين والمحصلين ... »[24] . اذن كانت ملكية الأرض الأميرية تعود الى الدولة التي تخوّل السكان استثمارها وحق التصرّف بها بموجب سند يدعى سند تصرّف . ويحق للمتصرّف بها ، وان لم يكن يملكها قانونياً ، استثمارها والتنازل عنها حسب مشيئته ، وهي تنتقل لوارثيه من بعده . فهي اذن لا تختلف عملياً عن الأرض الملك ، الاّ في النقاط الجوهرية التالية : لا يحق للمتصرّف بالأرض الأميرية ، على خلاف الملك ، وقفها الاّ بعد الحصول على اذن مسبق . كذلك لا يحق له أن يوصي بها بعد مماته ، ولا تركها ، بدون عذر مقبول ، مدّة ثلاث سنوات ، دون استثمار ، يضطر بعدها الى دفع قيمتها والاّ اعتبرت الأرض محلولة فيجري بيعها بالمزاد العلني . وثـمّة فرق جوهري آخر ، يتمثل في المساواة في حصص الذكور والإناث أصحاب الحق بوراثة الأرض الأميرية ، على عكس الأرض الملك حيث للذكر فيها مثل حظّ الأنثيين[25] .

وقد انتشرت الأراضي الأميرية في السهول حيث استمرار العمل الزراعي وارتباط المستخدمين بالأرض[26] . وقد حدّد القانون الطابوكيفية التصرف بالأرض الأميرية على الشكل التالي : « لا يقدر أحد أن يتخذ كروماً وجنائن بغرسه عرائش وأنواع أشجار مثمرة في الأراضي التي هي بتصرفه ما لم يأذن له المأمور واذا زرعت بدون اذن يكون لجناب الميري صلاحية فترة ثلاث سنين لقطع تلك الأشجار واذا تجاوزت الثلاث سنين يلزم أن تترك على حالها وتكون هذه الأشجار ملكاً لغارسها وتدفع العشر من حاصلاتها » . وكذلك « الأشجار المثمرة والغير مثمرة النابتة في الأراضي الأميرية .... هي تابعة للأراضي ولا يمكن للمتصرف بالأرض قطعها واذا فعل يؤخذ منه قيمتها »[27] . شكّلت هذه الشروط عائقاً حدّ من نشاط الفلاح على أرضه ،

٢٤ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٥ .

٢٥ كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ١٩٣ .

٢٦ Dominique Chevallier: op. cit. P. 81

٢٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٩ — ٢٠ .

وأثر بالتالي على مجمل الانتاج الزراعي في عكار ، بالاضافة الى ذلك فقد فرض القانون على من يرغب في غرس أرضه الأميرية البور ، الحصول على موافقة مأمور الأراضي ، التي لم تكن تأتي الاّ بعد إثقاله بهدايا وعطايا وتكاليف كانت جدّ مرهقة للفلاح ، ممّا اضطرّه الى العزوف عن فكرة تغيير أنواع مزروعاته .

ولعلّ أهم ما يلفت انتباه الباحث في نوعية الأراضي ، هو كثرة الأراضي الأميرية في عكار[٢٨] ، مقابل ندرتها في المناطق المجاورة لها ، في جبل لبنان وجبال العلويين حيث تعم الأراضي الملك . وقد يعود السبب في ذلك الى خلفيات جغرافية وبشرية وتاريخية ترجع الى ما قبل القرن الثامن عشر . فأهمية موقع عكار المسيطر على ممر طرابلس — حمص ، أدخلها ضمن دائرة استراتيجية خطط الدولة العثمانية ، الرامية ، منذ أوائل العهد العثماني ، الى تحويل مساحات كبرى في بلاد الشام الى أرض أميرية ، تمنح حق التصرّف بها لأعوانها ، فتضمن بذلك دوام ولائهم وخضوعهم لها[٢٩] . أضف الى ذلك ، ان زعامة آل سيفا الاقليمية ، كان من شأنها لو أنها استمرت ، تثبيت أقدامها في عكار وتحويل أراضيها الى ملك خاص ، الا أن زوال هذه الزعامة ، وتعذّر قيام أخرى مكانها وفي قوتها ، أدى الى إحكام سيطرة الدولة العثمانية على أراضي عكار ، واستثمارها حسب أحكام الأراضي الأميرية . يبقى أن نشير أخيراً ، الى أهمية العامل البشرى في هذا المجال ، فقد كان للتركيب الطائفي في عكار ، الذي تمثل آنذاك بأكثرية سنية على مذهب الدولة ، أثره الفعال في عدم قيام تكتلات طائفية فيها ، تسعى الى التشبّث بالأرض وتحويلها الى ملك خاص ، كما جرى في المناطق المجاورة .

وبغض النظر عن الأسباب ، تبقى كثرة الأراضي الأميرية في عكار ، عاملاً هاماً في تحديد أشكال الملكية العقارية فيها إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

أشكال الملكية الزراعية في عكار :

هذا التصنيف النوعي للأراضي ، كان له أبرز الأثر في تحديد شكل الملكية الزراعية في عكار . ذلك أن قلّة الأراضي المملوكة ، وعدم كثرة الأراضي الموقوفة من جهة ، مقابل زيادة الأراضي الأميرية من جهة ثانية ، هي عوامل كانت في أساس تحكّم الدولة في أكثر أراضي

---

٢٨ ما تزال ، أكثر الأراضي في عكار من النوع الأميري . بالاضافة الى ذلك ، يتضح من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وفي حلبا ، كما يتضح من طريقة تصرف الدولة بأراضي عكار على شكل مالكانة وتيمار والتزام ، ان الأراضي الأميرية تأخذ صفة الشمولية في امتدادها على أكثر أراضي عكار .

٢٩ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٥٩ — ٣٦٤ .

عكار ، مما أدى الى ربط توزيع الملكية وتحديد أشكالها عامة ، بالسياسة التي أتبعها العثمانيون في بسط سيطرتهم عليها ، وفي وسائل استثمارهم لها . ولما كانت سيطرة الدولة واستثمارها للأرض يقتصران على جباية الضرائب بالدرجة الأولى ، وبواسطة أجهزة ادارية مختلفة ، من الاقطاع الى الالتزام الى القائمقامية ، فقد تغيرت أشكال ومفاهيم الملكية[٣٠] الزراعية في عكار بتغيّر الجهاز الاداري فيها ، الا أنها ظلّت تحافظ ، في مختلف مراحل تطورها ، وبنسب مختلفة ، على ثلاثة أشكال : صغيرة ومتوسطة وكبيرة .

١ — الملكيّة الكبرى :

وكانت الأكثر شيوعاً في عكار ، حتى انها أمست السمة المميزة لأشكال الملكيات الزراعية فيها إبّان القرنين الأخيرين . ففي بداية القرن التاسع عشر ، كان الباشوات يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي تدرّ عليهم الأرباح الطائلة ، أمثال علي باشا الأسعد الذي أمسى ، وعلى حدّ تعبير القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٨١٠ ، من رجال الثراء المعروفين[٣١] . وفي النصف الثاني من ذلك القرن انفرد أحد وجهاء المنطقة بملكية قرى العريضة والمسعودية وقعبرين وبرقايل وجديدة وبزال ومشمش وحرار وقريات وبيت يونس ومحمَّرة وبيت الحوش[٣٢] ، وفي بداية القرن العشرين ، كان في عكار حوالي أربعين ملاّكاً كبيراً يتقاسمون معظم أراضيها تقريباً[٣٣] . وقد استمرت هذه السمة ، على نطاق أضيق ، تغلب على أشكال الملكيات في عكار حتى النصف الأول من القرن العشرين ، عندما كانت أسرة المرعبي تمتلك قرى بكاملها وأخرى بالمشاركة ، كقرى تلّ حياة وكفر ملكي والحوشب والكويخات والحيصا ودارين والمسعودية وغيرها[٣٤] ، كما كان عبود عبد الرزاق يمتلك وحده أكثر من سبع عشرة قرية كلّية أو

---

٣٠ اعترف المشترعون المسلمون بالاستعمال الحر للأرض باسم تصرّف ونظموه في اطار الواجبات والحقوق المترتبة على الفلاحين تجاه المسؤولين عن جباية الضرائب لذلك يمكن القول أن الملكية العقارية بمفهومها الحالي لم تبدأ بالتماثل والوضوح الاّ في أواسط القرن التاسع عشر مع صدور قانون الأراضي عام ١٨٥٨ ، ينظر : Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 81

٣١ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 289. (351-380)

٣٢ كان يترتب على عقارات علي باشا المحمد مبلغ (٦٩٤٠ غرشاً) تساوي ضريبة العشر والويركو عن أملاكه . هذا المقدار من الضريبة آنذاك يشير الى عظم مساحة هذه الملكية . ينظر **وثيقة** بأراضي علي باشا المحمد في أوراق علي بك عبد الكريم أحد أحفاده .

٣٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٦ — ٢٤٧ .

٣٤ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٩٦ .

كانت ملكية علي باشا المحمد (المرعبي) ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، تمتد على مساحات شاسعة من أراضي القرى المبينة في الخريطة أعلاه [٣٥] . وهي تشبه من حيث امتدادها وتوزيعها ، ملكية الشيخ نقولا الخازن في كسروان في المرحلة التاريخية عينها [٣٦] . وكذلك كانت ملكية سائر بكوات عكار تمتد على قرى واسعة منها ، الأمر الذي ساعد هذه العائلة (آل المرعبي) من بسط سيطرتها على مجمل منطقة عكار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

٣٥ أوراق النائب السابق علي عبد الكريم : وثيقة دفع الضرائب المترتبة على أملاك علي باشا المحمد عام ١٣٢٣ / ١٩٠٥ .

٣٦ Dominique Chevallier: La Société du Mont Liban, Paris, Librairie Orientaliste 1971. P. 146

بالمشاركة [٣٧] . هذا بالاضافة الى الملكيات الكبرى لآل طعمه وآل عطيّة في منطقة تلّ عباس [٣٨] ، وآل دندش الذين امتلكوا ما يقارب من ستين قرية في شمالي عكار [٣٩] .

واذا تساءلنا عن كيفية اقامة هذه الملكيات الكبيرة ، نجد أن جذورها التاريخية ترجع الى بداية القرن الثامن عشر ، وتتعلّق بالادارة العثمانية والظروف الاجتماعية والأمنية التي عاشتها عكار في القرنين الأخيرين [٤٠] . فبحكم هذه العوامل مجتمعة ، تمكّنت عائلتي المرعبي ودندشي ، بفضل ما ابدتا من كفاءات قتالية عالية منذ بداية تمركزهما في عكار ، ان تكونا في أساس السيطرة على ملكية التصرف بالأراضي الأميرية فيها . وعلى مر السنين اكتسبت هذه السيطرة صفة الملكية بعد أن مرّت بثلاث مراحل مميزة وواضحة : الملكية لسنة واحدة ، والملكية لمدى الحياة ، وأخيراً الملكية الدائمة التي تنتقل بالوراثة .

أ ــ مرحلة الملكية الكبرى لسنة واحدة : ان نظام الالتزام الذي طبق في عكار إبّان القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ،كان يقضي بمنح الدولة ، في بقعة واسعة من الأرض ، حقّ التصرف لشخص قوي ولمدة سنة واحدة على أن يستثمرها بواسطة الفلاحين المقيمين عليها ويجبي ضرائبها . لذلك طلب من الملتزم أن يكون ذا مكانة اجتماعية مميزة ، ووضعية عسكرية معيّنة لكي يتمكن من ممارسة سطوته على الفلاحين العاملين ضمن دائرة نفوذه ، والحفــاظ على الأرض في ظروف فقـدان الأمـن وحصول التعـديـات على الممتلكات [٤١] ؛ مما أتاح الفرصة لآل المرعبي وآل دندشي لالتزام مساحات شاسعة في عكار وبسط نفوذهم عليها [٤٢] . وقدكان هذا الأمر بمثابة المدخل الطبيعي لحيازتها الأراضي الشاسعة في فترة ضعف الدولة فيما بعد .

ب ــ الملكية لمدى الحياة : وبما أن قوة الملتزم لم تكن تتمثل في شخصه وحده ، بل في عائلته مجتمعة ، فقد تمكن من تثبيت هيمنته في المنطقة الواقعة ضمن التزامه والحفاظ على التزام

٣٧ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٥٣ .

٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٤ ــ ٦٦ .

٣٩ Jacques Weulersse: *Paysans*, P. 118-119

٤٠ يرى شفاليه أن الأمن كان معدوما في السهل ينظر : Dominique Chevallier: op. cit. P. 29

٤١ ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٣ .

٤٢ **حجج التزام عكار في سجلات المحكمة الشرعية** : السجل ٦ ص ١٥٧ والسجل ٨ ص ١ والسجل ١٣ ص ٣٠٨ والسجل ١٥ ص ٢٥ والسجل ١٤ ص ٢٩٢ والسجل ٢٣ ص ٤٢ والسجل ٢٥ ص ١٣٧ والسعجل ٢٦ ص ١٤ و ص ١٢٣ والسجل ٣٢ ص ٦٨ والسجل ٣٣ ص ٨٩ .

ضرائبها مدّة طويلة من الزمن ، ثم تمكن بموجب المالكانة من تحويلها الى ملكية لمدى الحياة كما نلاحظ من البراءة التالية : « المعروض لدى الدولة العلية والسدة الخاقانية أعزّ الله أنصارها .... هو أنه قد حضر لدى المجلس القويم بطرابلس الشام عبيد دولتكم كل من حسن بيك وأخيه لأبيه محمد بيك أبني المرحوم يوسف بيك الأسعد وعثمان بيك وأخيه لأبيه محمد بيك أبني المرحوم مصطفى بيك الأسعد القاطنون بايالة عكار وأظهروا في أيديهم اثنا عشر براءة بتوجيه تلّ البيرة وخربة الأكراد وتوابعهما ومشرفة العرب والحسنة وبرقايل ودارغون وتوابعهم ومالكانة عكار وتوابعها عليهم جميعاً بوجه المالكانات ... حرر في الثالث من صفر الخير سنة ستين ومايتين وألف »(٤٣) . وقد خول نظام المالكانة صاحبها بيعها والتنازل عنها لمن يشاء ، انما حرمه حق توريثها الى أولاده مع الاحتفاظ لهم بحق الشفعة في امتلاكها بعد عرضها بالمزاد العلني(٤٤) .

ولم يكتف المتنفذون من آل المرعبي بما كان لهم من مالكانات في بداية القرن التاسع عشر ، بل استحصلوا بفضل نفوذهم على مالكانات سواهم من العائلات(٤٥) .

بالاضافة الى المالكانات ، كان ما يزال يوجد في عكار في القرن التاسع عشر ، ملكيات اقطاعية متمثلة بالتيمار والجفتليك امتدت الواحدة منها على أراضي قرية بكاملها ، منحت للفرسان السباهية وأولادهم من بعدهم(٤٦) .

جـ — **الملكية الوراثية الدائمة** : عكس ما كانت تتوخى الأوساط الاصلاحية في اسطمبول ، جاء قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨ ليعمل على تكريس حق التصرف بالأراضي الأميرية لهؤلاء المتنفذين الذين كانوا استحوذوا عليها بطريق المالكانة والتيمار . صحيح أن هذا القانون قد نصّ صراحة على الغاء نظام المالكانة والتيمار وغيرها من طرق استثمار الأراضي كما جاء في المادة الثالثة منه : « رقبة الأراضي الأميرية هي ما كان عائداً لبيت المال من المزارع والمراعي والمسارح والمشاتي والمحاطب وأمثال ذلك من الأراضي التي كان يحصل التصرف بها مقدّما عند وقوع الفراغ والمحلولات باذن وتفويض أصحاب التيمار والزعامة الذين كانوا يعتبرون أصحاباً

٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ١٠ سنة ١٢٦٠ . وكذلك توجد حجج مالكانات في عكار في السجلات التالية : سجل ٣٢ ص ٩٩ وسجل ٤٢ ص ٢٠١ وسجل ٤٣ ص ١٧٠ — ١٧١ .

٤٤ هاملتون جب — هارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** : ج ٢ ص ٨٨ — ٨٩ .

٤٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٢٠١ وسجل ٤٣ ص ١٧٠ .

٤٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٩٠ وسجل ٢ ص ١٠٨ وسجل ٣ ص ٦٩ وسجل ٥ ص ٥٠ وسجل ٣ ص ٩١ .

للأرض وبعض الأحيان بالاذن والتفويض من الملتزمين والمحصلين . وقد حصل الغاء ذلك أخيراً ، فأصبح يجري التصرف على هذا الحال باذن وتفويض الذات المأمورة بهذا الخصوص من طرف الدولة العلية ويعطى ليد الذين يتصرفون بها سندات طابو متوّجة بالطغراي ، والطابو هو المعجلة التي تعطى في مقابلة حق التصرف فيأخذها المأمور ويستوفيها الى جانب الميري »(٤٧) . الا أن هذا القانون حال دون تملّك الفلاح للأرض التي عمل عليها وتصرّف بها ، بعد أن اعتبر الدولة المالك الوحيد لها ، تمنحها للمتصرّف بها بشرط تأديته مبلغاً من المال بدل هذا التصرف ، كما يتضح من النصّ السابق . على هذا الأساس انتقلت ملكية أراضي الاقطاع وأراضي الفلاحين أيضاً الى الاقطاعيين والملتزمين أنفسهم ، ليس بطريق الالتزام أو الاقطاع في هذه المرة ، بل بطريق الشراء الشرعي لقاء بدل رمزي من المال كانوا وحدهم قادرين على دفعه دون الفلاحين ، فأصبحوا مالكي الأرض الشرعيين بموجب سندات طابو كرست حقهم بملكيتها وتوريثها . أما الفلاحون فانهم لم يتمكنوا ، وان كانوا راغبين ، من تسجيل أراضيهم بسبب ارتفاع رسوم التسجيل ، لذلك أحيلت الى المجلس المحلي ليجري عليها المزايدة بعد تقييمها حسب المخالفات المرتكبة لقانون الأراضي . وكانت أكثر المخالفات المرتكبة تنحصر في تقصير الفلاح عن زراعة أرضه خلال ثلاث سنوات متعاقبة بسبب عجزه عن شراء البذار وأدوات الزراعة . وفي مثل تلك الحالة كان يتم فرض غرامة على شكل ضريبة اضافية على الأرض أو على شكل رسم تسجيل . واذا لم يكن الفلاح قادراً على حراثة أرضه فانه بالتالي لم يكن قادراً على دفع الغرامة ، لذلك كان يفقد أرضه التي تحال الى من يقدر على دفع المبلغ الذي يبلغه المزاد(٤٨) .

بالاضافة الى ذلك ، فقد كانت هنالك عوامل أخرى ساعدت على قيام الملكيات الكبرى في عكار ، والحفاظ على بعضها بأشكالها الموسّعة .

فظاهرة شيوع الملكيات الكبرى هذه ، لا يمكن فصلها عن المناخ الاجتماعي الذي نشأت فيه . ذلك أنها جاءت متوافقة مع فكرة الأولوية الاقتصادية للغنى العقاري التي كانت تسود في القرنين الماضيين ، والتي تبدو أمراً طبيعياً في مجتمع زراعي . فالاستعمال المألوف للغنى المكتسب والتوظيف المفضل لرأس المال اقتصرا على حيازة الأرض(٤٩) ، لذلك اقترنت الملكية الكبرى

٤٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٥ .

٤٨ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٦٣ — ٦٤ .

٤٩ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 114

بالوجاهة ، حتى أمست هذه الأخيرة تعني اقتناء الأراضي . ولم يكتف المتنفذون العكاكرة بالملكيات التي أمّنها لهم نفوذهم الاداري (المالكانات) ، فعمدوا الى توسيع ملكياتهم بضم مساحات اضافية يشترونها من أصحابها أو المتصرفين بها . وقد شهد القرن التاسع عشر نشاطاً ملحوظاً على هذا الصعيد ، قام به المتنفذون ، وبصورة خاصة عبود بك وأولاد شديد عثمان باشا والي طرابلس سابقاً (١٢٠٣ / ١٧٨٨) [٥٠] . وكانت الحالة المتردية للفلاحين من العوامل المساعدة على احراز مثل هذه الصفقات الرابحة التي كانت تمتد أحياناً على قرى بكاملها كما ذكر أحد المعاصرين : « ان خروج الأملاك من ملك الفلاحين الى الأفندية سببه أن كل ما كان يقع من دين ومظلمة أو غيرها (غرامة) ، كان يلقى على عاتق القرية كلها . فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها الى بيعها بأرخص الأثمان صفقة واحدة . ومن الفلاحين من تشرّدوا في القرى أو من ارتضوا بأن يكونوا فلاحين عند أرباب الأملاك الجدد ... وكان بعض الأعيان لا يرضون الاّ أن يبتاعوا القرية بكاملها صفقة واحدة بأسعار بخسة وأسعار أسمية .... » [٥١] .

كذلك شكّل المناخ الأمني المتردي الذي رافق عملية تشكيل الملكيات العقارية في مراحلها الأولى [٥٢] منذ بداية القرن الثامن عشر إبّان مراحل ضعف السلطنة العثمانية ، عاملاً هاماً في توسيعها . ذلك أنه أطلق العنان لرغبة الاقطاعي في ضم اقطاع واسع الى ما في حوزته ، عن طريق وضع اليد على أراضي جيرانه الاقطاعيين [٥٣] ، أو مصادرة أراضي الفلاحين [٥٤] ، أو

٥٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٣٢ — ٣٣ — ٣٤ — ٣٥ — ٥١ . بالاضافة الى ذلك فقد قام العديد من بكوات عكار بتوسيع ملكياتهم بالشراء ينظر السجلات : سجل ٨ ص ١١٢ — ٢٥٠ وسجل ٣١ ص ١١٢ وسجل ٣٢ ص ١٤١ وسجل ٣٣ ص ٢٥٨ وسجل ٤٠ ص ٢٥٦ .

٥١ عبد الله حنا : **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان . ١٨٢٠ — ١٩٢٠** دار الفارابي ببروت ١٩٧٥ ج ١ ص ١٠٠ وفيها رواية شيخ الأرض عن كيفية امتلاك الأعيان لقرى بكاملها .

٥٢ Jacques Weulersse: *Paysans*, P. 120 **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ وسجل ٧ ص ١٠٩ .

٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٩١ سنة ١٠٨٨ هـ . في هذه السنة قام تيارجي الحيصة بوضع يده على أراضي تيارجي المسعودية وضمها الى اقطاعه .

٥٤ تحدثنا سجلات المحكمة الشرعية عن حصول عمليات وضع اليد على أراضي الفلاحين بصورة مستمرة طيلة القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر حيث نجد حجج شكاوى رفعها الفلاحون على البكوات والآغوات الذين جردوهم من أملاكهم . راجع **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٨٠ وسجل ٦ ص ١٤٩ — وسجل ٨ ص ١٥٦ وسجل ١٠ ص ٦٤ وسجل ١٣ ص ٣١٠ وسجل ٦٩ ص ٢٥٢ .

اجبارهم على بيعها دون ثمن المثل [٥٥] . فانعدام الأمن في الريف ، لم يترك مجال الملكية الا للوجهاء القادرين على اثبات وجودهم حتى أصبحت قيمة الأرض لا تقاس الا بقدرة أصحابها [٥٦] .

ولقد جاء التطبيق العملي لقانون الأراضي ليزيد من عملية تمركز الأراضي الأميرية في يد كبار الملاكين المتنفذين ويضاعف من اتساع ملكياتهم . ذلك أن المادة الأولى من نظام الطابو الصادر عام ١٢٧٦ / ١٨٥٩ ، أوكلت مهمة تنفيذه لكبار موظفي القائمقامية الذين كانوا من أبناء البكوات والباشوات ، « بما أن مأموري المال يعني الدفتردارية ومديري القضاوات مأذونون بتفويض واحالة الأراضي الأميرية في الخارج فهم في حكم أصحاب الأرض .... » [٥٧] . وقد كان من الطبيعي أن يعمل هؤلاء على اغتنام أية فرصة تبدو مناسبة ، لمساعدة أقاربهم على تسجيل الأراضي بأسمائهم . ولما كان هذا القانون ، الذي اعتبر بمثابة محاولة اصلاحية تهدف الى توزيع سندات طابو على جميع أصحاب الأراضي الأميرية أو الملك ، يطبّق بوسائل غير تكتيكية وغير كافية ، فقد صدم تفكير المواطنين ولم يؤد الا الى مزيد من السوء . فالكثيرون من الفلاحين اعتقدوا أن هذا الاصلاح لا يهدف الا الى مزيد من الضرائب ، فامتنعوا عن التصريح عن أراضيهم ، وفي أحسن الأحوال صرّحوا عن قسم منها [٥٨] ، لأن سوابق السلطة كانت عديدة في هذا المجال عندما كان يلي كل احصاء للمزروعات أو الماشية أو السكان ، زيادة في الضرائب [٥٩] . وفي مثل هذه الأحوال كان موظفو الطابو يراعون أقاربهم من الوجهاء والمتنفذين ويصدرون سندات طابو بأسمائهم ، تقضي بتمليكهم الأراضي التي تمنع أصحابها عن التصريح عنها . بالاضافة الى ذلك فقد كان يسهل على الوجهاء والمتنفذين في بعض القرى استصدار سندات طابو بملكيتها [٦٠] ، خاصة عندما كان أهلها يفرون منها لدى قدوم موظفي الطابو لاجراء الكشف على عقاراتها ، بناء لما جاء في قانون الأراضي عام ١٨٥٨ : « القرية ذات الأهالي لا يمكن احالة أراضيها الى شخص بالاستقلال يتّخذها جفتليكا له ، انما اذا كان

٥٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ٥٠ ، ١٠٧٩ .

٥٦ Jacques Weulersse: op. cit. P. 120

٥٧ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤٤ .

٥٨ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 95

٥٩ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية** ص ٢٤ .

٦٠ Jacques Weulersse: op. cit. P. 95

مجموع أهالي احدى القرى يتفرقون بدون سبب وتصير مستحقة للطابو تحال أراضيها لعهدة شخص واحد ... » [٦١] . هكذا اذن كان عدم استيعاب الفلاح لجدية قانون الأراضي من جهة ، وسوء تطبيق هذا القانون من جهة ثانية ، وتهافت المتنفذين على امتلاك الأراضي من جهة ثالثة ، أسباباً عملت على توسيع رقعة الملكيات الكبيرة في عكار .

بالاضافة الى قانون الأراضي ونظام الطابو ، فقد جاء نظام إحياء الأرض الموات بنصوصه ليساهم في توسيع الملكيات الكبيرة فمنح ملكية الأرض الموات لمن يحييها بعد الحصول على اذن سلطاني بذلك ، « فلو أحيى شخص مقداراً من الأراضي وترك باقيها فما أحياه يكون مالكاً له وباقيه ليس له . لكن اذا بقي في وسط الأراضي التي أحياها محلّ خال فذلك المحل يكون له أيضاً » [٦٢] . فبناء على ذلك كان بوسع المتنفذين تملك مساحة شاسعة من الأرض الموات بطريق إحياء أطرافها دون وسطها وبجهد بسيط جدا . كما أعطى هذا القانون هؤلاء فرصة ثلاث سنوات لإحياء أرض موات بعد تحجيرها . « وضع الأحجار أو الشوك أو أغصان الأشجار اليابسة محيطة بجوانب الأراضي الأربعة أو تنقية الحشيش منها واحراق الشوك أو حفر البئر ليس بأحياء لكنه تحجير » ، « واذا حصد شخص ما في الأراضي الموات من الحشيش أو الشوك ووضعه في أطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل اليها ولم يتم مسناتها فلا يكون أحيى تلك الأراضي ولكن يكون حجّرها » . وفي مثل هذه الأحوال يكتسب من حجر الأرض أفضلية تملكها و « يكون أحقّ من غيره بذلك المحلّ ثلاث سنين فاذا لم يحيه الى ثلاث سنين لا يبقى له حق ويجوز أن يعطى لغيره على أن يحيه » [٦٣] . فاستنادا الى هذه النصوص كان يسهل على المتنفذ تحجير مساحات واسعة من الأراضي الموات وحجزها لمدة ثلاث سنوات تمّ

٦١ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٤٢ .

٦٢ **مجلة الأحكام العدلية** : المادة ١٢٧٢ و ١٢٧٣ ص ١٧٤ . الامام أبو حنيفة هو المجتهد الوحيد الذي اشترط لإحياء الأرض الموات وتملكها الحصول على ترخيص الامام . وكان الهدف من هذا الشرط التحقّق أولا من أن هذه الأرض هي موات ، ثم اعطاء أفضلية للشخص المرخَّص له . وبهذا الحق حلّت المشاكل التي كانت تنشأ بين عدّة أشخاص زعموا أنهم المرخَّص لهم كما حلّت المشاكل التي تنشأ بين أشخاص زعم كل منهم أنه أحيى الأرض الموات . والإحياء بنظر أبو حنيفة هو استعمال الأرض بأي شكل من الأشكال للزراعة أو السكن أو الرعي . ينظر نقولا أسود **القانون المدني** الجامعة اللبنانية ص ٣٧٨ .

٦٣ **مجلة الأحكام العدلية** : المواد ١٢٧٧ — ١٢٧٨ — ١٢٧٩ ص ١٧٤ . وقد جاء هذا الشرط منسجماً مع بنود إحياء الأرض الموات حسب فتوى الامام أبو حنيفة الذي أفتى أن المرخّص له بأحيائها ولم ينفذ الإحياء يسقط حقه بالأفضلية خلال ثلاث سنوات ، ويحق للامام اعطاءها لغيره ، ينظر نقولا أسود : مرجع سابق ص ٣٧٨ .

خلالها عملية أحيائها دون أن يجرؤ أحد على ازاحة الأشواك التي وضعها أو المساس بها . في حين أن ضعف الفلاح كان يحول دون تمكينه من حجز مثل هذه المساحات .

هكذا تمكّنت هذه الملكيات العقارية الكبيرة التي نشأت بفعل عوامل مختلفة أن تزيد من حجمها وتتخذ صفة شرعية وقانونية في عصر التنظيمات مع صدور قانون الأراضي ونظام الطابو ونظام إحياء الأرض الموات . وقد أضحت بعد ذلك السمة الأساسية لواقع توزيع الأراضي الزراعية في عكار التي حدّدت انماط الاستثمار الزراعي وأنواعه ، مع ما ترتّب على جميع ذلك من تأثير على الحياة الاجتماعية بصورة عامة . وفي أغلب الأحيان تمكّنت أغلب هذه الملكيات من الاستمرار حتى القرن العشرين بفضل طابعها العائلي . ففي عصورها الأولى ، إبّان مراحل الالتزام والمالكانة والاقطاع ، كان التقليد الجاري لا يسمح بتجزئة الاقطاع لانعدام مبدأ الوراثة وانتفاء حقّ الملكية الشخصية ، مما أتاح للملكيات الكبرى الحفاظ على وساعتها واستمرارها كبيرة [٦٤] . أما في عصر التنظيمات ، فقد تغير هذا الواقع بعد أن كرّس نظام الطابو ملكية الأراضي الأميرية للمتصرف بها ، وأصبح بالامكان قسمة الورثة بين الوارثين وبالتالي تفتيتها ، خاصة وأن نظام الشريعة الاسلامية التي يعتنقها كبار الملاكين في عكار ، يقضي بقسمة الورثة بين جميع الأولاد دون أن يخصّ الولد الأكبر بها وحده . الا أن نمط الحياة العائلية المعاشة آنذاك ، الذي أعطى ، نتيجة عوامل تاريخية وظروف اجتماعية معينة ، الأولوية للعائلة ككل وليس للفرد [٦٥] ، جعل القاعدة المتبعة آنذاك تحول دون اجراء القسمة ، وأبقى الأرض ملكاً للعائلة وليس للفرد . على هذا الأساس كان الأخوة يكتفون بنوع من القسمة الحبية والشكلية فيما بينهم [٦٦] . ولربما كانت ضخامة المبالغ والرسومات المترتبة على اجراء قسمة هكذا ملكيات كبيرة من الأسباب التي حالت دون اجرائها بصورة قانونية . وعدم القسمة كان يستعمل أحياناً على نطاق واسع فيمكن أن تترك ادارة أملاك عائلة تضم عشرات الشباب بيد أكبر أعضائها سناً أو وجاهة كالعم أو الأخ الأكبر الذي يقوم بادارتها وتوزيع الحصص على مستحقيها [٦٧] . بالاضافة الى ذلك ، فقد كان هنالك تقاليد عائلية أخرى حافظت على وحدة الملكية ، كعدم

٦٤ ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ج ١ ص ٣٦٢ .

٦٥ Jacques Weulersse: *Paysans*, P. 216

٦٦ **أوراق بدر بك اليوسف** وأوراق علي بك عبد الكريم . ولعل هذا الأمر يلقي الضوء على سبب مشاركة عدّة أفراد في ملكية عقار واحد .

٦٧ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 602 et Welersse: Op. cit. P. 119

اعطاء الفتاة التي تتزوج من أجنبي ، أي من خارج عائلتها ، حصّتها في الورثة واجبارها على التنازل عن ملكيتها لقاء اعطائها مبلغاً معيناً من المال [٦٨] ، وكذلك عدم اعطاء الزوجة الأجنبية عن العائلة حصتها من ورثة زوجها ، واجبارها على التنازل عنها لأشقائه لقاء تعهدهم بمصاريفها ولوازمها طالما بقيت على قيد الحياة ، والا وضعوا يدهم على مخلّفات شقيقهم بأكملها [٦٩] .

٢ — الملكية المتوسطة :

والى جانب الملكيات الكبرى ، ظهر في عكار فئة من أصحاب الملكيات المتوسطة الذين استغلّوا مراكزهم كمندوبين أو وكلاء لكبار الملاكين ومديرين لأملاكهم في الريف (الخولي أو الصوباشي) ، واستحوذوا على تلك الملكيات من خلال ابتزاز كبار الملاكين من جهة والفلاحين الفقراء من جهة ثانية [٧٠] ، خاصة وأنَّ هؤلاء الوكلاء كانوا يكلّفون أحياناً باجراء عمليات البيع والابتياع نيابة عن أصحاب الأملاك . وكان من البديهي اذن ظهور هذه الملكيات إبّان القرن التاسع عشر ، عندما بدأ الوجهاء باتخاذ أماكن إقامتهم في طرابلس [٧١] ، فأصبحوا بحاجة الى مثل هؤلاء الوكلاء لادارة أملاكهم في ريف عكار . وكان هدف هؤلاء الوكلاء ، في غياب رقابة المالك ، تحصيل الثروة بأقصى سرعة ممكنة على حساب الفلاح والمالك معا [٧٢] . ثم تمكنوا بفضل ما جنوه من أموال ، من شراء قسم من أراضي كبار الملاكين كما وضع بعضهم يده على أملاك الفقراء . وقد ازداد شأن هؤلاء (الخولية) منذ منتصف القرن التاسع عشر عندما أصبح المالكون الطرابلسيون يعهدون اليهم بادارة أملاكهم الجديدة في عكار ، مما أتاح الفرصة أمامهم لمزيد من الكسب ، كان يوظّف دائماً باقتناء المزيد من الأراضي .

وقد يلاحظ الباحث ، ظاهرة اقبال الطرابلسيين ، نتيجة تطورات ادارية وأمنية واقتصادية ، على امتلاك أراض في عكار في منتصف القرن التاسع عشر ، حتى انهم أصبحوا

٦٨ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٩٦ .

٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٤ ص ١٣ وسجل ٨٥ ص ٢٨٦ . وقد ذهب آل الخازن في كسروان الى أبعد من ذلك ، فكانوا هم وآل الدحداح يحرمون المرأة من الميراث لدى اقترانها . فالمرأة هناك لم تكن ترث لا من والديها ولا من زوجها ينظر Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 580

٧٠ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية** ص ٢٥ .

٧١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٩٠ وسجل ٥٥ ص ٢٠ وسجل ٨٨ ص ٣٤٢ .

٧٢ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 126

يشكّلون نسبة ملحوظة في عداد الملاكين المتوسطين فيها . وقد جاء امتلاك الطرابلسيين للأراضي في عكار ليعزّز من تزايد الملكيات المتوسطة التي قامت على أنقاض بعض الملكيات الكبرى التي تفتّتت ، بعد أن اضطر أصحابها المفلّسون [٧٣] الى بيعها لتلبية نفقات حياة البذخ والترف التي عاشوها في طرابلس . وهكذا تمكن آل عدره وكرامي وزريق والملك وغندور والداية وعبد الواحد ونوفل ، وهم جميعاً من طرابلس ، من امتلاك الأراضي في عكار [٧٤] . ولقد كان لهذه الظاهرة أثرها الفعّال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عكار خاصة على صعيد زيادة تبعيتها لمدينة طرابلس .

بالاضافة الى ذلك ، فقد ازداد وجود الملكيات المتوسطة في عكار ، بفضل ازدياد أوقاف المؤسسات الدينية فيها منذ بداية القرن التاسع عشر . فقد نشطت في هذا القرن عملية انشاء المساجد في عكار ، وحبس الأوقاف لها في قرى البرج [٧٥] بزبينا والخريبة وبيت الحاج ومشحة والسوسية وعدبل [٧٦] . هذا بالاضافة الى « سبعة مساجد ومدارس دينية انشأها المشار اليه (أي محمد باشا المحمد) من ماله ، في قرى مختلفة ووقف على أكثرها الأوقاف الدارة عليها سنوياً الكافية لتعميرها .... والآن حضر بنفسه الى محكمة حلبا الشرعية ووقف وحبس جميع الحصّة الشاسعة وقدرها ثلاثة قراريط من ٢٤ وقيراط من الطاحون الشراطيط في قرية مرليا على شاطئ نهر عرقا و ٩ قراريط من كامل البستان الكائن في مزرعة القنيطرة تابع قرية بقرزلا المشتمل على مادة أصل زيتون وأشجار التوت و ٩ قراريط من كرم زيتون مشتمل على أربعين أصل الكائن في مزرعة النهرية ، ووقف جميع هذا على مصالح الجامع المشار اليه والمدرسة التي بجانبه الموقوف لتعليم الأولاد القرآن العظيم ، اللذين بناهما الواقف من ماله الكائن في قرية حلبا والمدرسة هي غربي الجامع المشار اليه . وخصص من ريعها ألف غرش بنظير تعليم القرآن في المدرسة المذكورة

٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٥ و ١٩٢ وسجل ٦٠ ص ٥٣ وسجل ٦٤ ص ٦٧ وسجل ٦٦ ص ٢٧٦ .

٧٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ١٥ وسجل ٥٥ ص ٣٧ وسجل ٥٦ ص ١٣٨ وسجل ٥٦ ص ١٤٠ — ١٤٩ وسجل ٦٠ ص ٣٥ — ٤٧ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٦ — ٥٨ وسجل ٦١ ص ٩ — ١٠ — ١٣ — ١٤ وسجل ٦٣ ص ٩٨ — ٩٩ وسجل ٦٤ ص ٦٧ **وسجلات محكمة حلبا الشرعية** : سجل أحداث ١٣٠٣ غير مرقم الصفحات .

٧٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٧ ص ٨ — ١٥ **وسجل الافتاء في حلبا** . دائرة أوقاف حلبا سنة ١٣٢٦ — ١٣٣٥ .

٧٦ **سجل الافتاء في دائرة أوقاف حلبا** : سجل أحداث سنة ١٣٢٦ — ١٣٣٥ هـ غير مرقم الصفحات وفيه جدول بأوقاف عكار .

في ٢٠ ربيع ثاني سنة ١٣١٤ هـ » [٧٧] . هذا بالاضافة الى أوقاف المدرسة الحميدية التي أنشئت في قرية مشحة عام ١٣١١ / ١٨٩٣ [٧٨] . اذن تبدو الأوقاف الخيرية الاسلامية ، على عكس الأوقاف الذرية ، كثيرة في عكار ، ذلك أن الدولة العثمانية التي طالما حافظت على طابعها الاسلامي ، لم تكن تعارض اعطاء الإذن بتحويل الأراضي الأميرية الى أوقاف خيرية اسلامية . ولم تقتصر الأوقاف الخيرية على المؤسسات الاسلامية فقط ، بل لقد بدأت الكنائس والأديرة في عكار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، بحيازة مساحات واسعة من الأراضي ، وتحويلها الى أوقاف . فقد قام الراهب برتيانوس عام ١٢٥٥ / ١٨٣٩ بابتياع عقارات عديدة ، وتحويلها الى أوقاف لدير طورسينا [٧٩] . كما كان دير مار جرجس في عكار يمتلك عقارات كثيرة تدّر عليه المداخيل الوفيرة [٨٠] .

وبنتيجة ظاهرة ازدياد الأوقاف في عكار ، بدت المؤسسات الدينية في القرن التاسع عشر ، في عداد الملاكين المتوسطين ، ان لم نقل كبار الملاكين ، وتمكنت من ممارسة نشاطات معينة في الحياة الاقتصادية . فقد كانت هذه الأوقاف بمجملها أراض مزروعة تم استثمارها بطرق مختلفة ولكن دائماً بواسطة الفلاحين ولصالح رجال الدين والمؤسسات الدينية [٨١] ، الأمر الذي أتاح لها ممارسة تأثير بارز على مفاهيم هؤلاء الفلاحين الذين ارتبطوا بها بتبعية اقتصادية بالاضافة الى التبعية الدينية ، حتى انها أصبحت تلعب دوراً مميزاً في توجيه النشاطات الفكرية الاجتماعية ، وتحديد الاتجاهات الفكرية السياسية لأتباعها في بداية القرن العشرين [٨٢] . بالاضافة الى ذلك فان الاهمال الذي لحق بهذه الأوقاف في بداية القرن العشرين ، انعكس بصورة سلبية على النشاط الزراعي في الأراضي الموقوفة ، وساهم في اعاقة النمو الاقتصادي في عكار بصورة عامة .

٧٧ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١٤ ص ١٣ . وفيه وقفية جامع حلبا .

٧٨ **وقفية المدرسة الحميدية في مشحا** : **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١١ غير مرقم . ينظر صورة الوقفية في الملحق رقم ١ .

٧٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٥ ص ٤٣ وص ٨٠ وص ١٠٢ وص ١١٦ .

٨٠ أسعد شيخاني : **مباحث أجنبية** م ٣ ص ١٤١ . Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 541.

٨١ سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ص ٢٤ . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٣ ص ٦٩ .

٨٢ يلاحظ نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد بلانش ١٨٥٦ أن للدين تأثيراً بارزاً على حياة السكان في تلك المنطقة ، يؤيده في الرأي نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ١٩١٢ السيد بوانكريه الذي يرى أن طرابلس هي المركز الاسلامي الأكثر تعصباً بعد مكة ينظر : Adel Ismail: *Documents*, T. 10. P. 70-75 et T. 19. P. 211-213

٣ ــ الملكيات الصغيرة :

من المرجّح أن غالبية الفلاحين كانت لا تملك سوى قِطعٍ صغيرة من الأرض [٨٣] . ولعلّ السبب في ذلك يعود الى فقر الفلاح من جهة ، وضعفه من جهة ثانية ، ذلك أن امتلاك الأرض كان يتطلب قدرة الحفاظ عليها في ظروف انعدام الأمن التي كانت تسود الريف بصورة عامة ، والتي كانت تفوق مقدرة الفلاح المحدودة . ومع ذلك تفيدنا المصادر الرسمية أن الفلاحين قد تمكّنوا من الاحتفاظ بمساحات صغيرة من الأرض المملوكة [٨٤] ؛ الا أن أغلب ملكياتهم كانت عبارة عن ملكية تصرف بعقارات في الأراضي الأميرية . وكانت تؤخذ في البداية ، في مراحل الالتزام والاقطاع ، وبعد موافقة والي طرابلس ، على أساس الايجار الذي عرف (بالاقطاع الشرعي) الذي كان يدوم مدة طويلة ، كما يتبين من الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف حضر فخر الأقران محمد آغا بن الحاج موسى ضابط ناحية عكار في قضاء طرابلس وأقر بالطوع أنه أحكر بحسب تكلمه عن الناحية المرقومة وباذن من جناب أمير الأمراء ابراهيم باشا مير ميران طرابلس .... وبمعرفة مشايخ الناحية .... وحضر .... وهما استحكرا منه لنفسهما على وجه الاشتراك .... وذلك جميع قطعة الأرض السليخ البعلية العادمة النفع المنفصلة من أرض مزروعة مرج منّس تابع ناحية عكار . والاستحكار لمدة ثلاث سنوات وبعدها على الدوام بحكر قدره كل سنة عشرة غروش .... وأذن لهما بالقيام بغرسها وأعمارها منذ سنة استئجارها يدفعان الحكر المرقوم في كل سنة .... ويكون جميع ما يغرسانه ملكاً من أملاكهما محترماً .... » [٨٥] . وبعد ابرام عقد الايجار يحرّر الملتزم أو الاقطاعي سنداً مختوماً بختمه يظهر فيه نوع الايجار ، ويحتفظ الفلاح بنسخة عنه . وفي أغلب عقود الايجار نلاحظ أن المستأجر كان يدعى بالمالك كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف المشار اليه حضر فخر الأقران الشيخ محمد الشهير بأبي حيدر من أعيان مشايخ ناحية عكار تابع قضاء طرابلس الضابط المزرعة مرج منس تابع الناحية الداخلة بعهدته والتزامه مدة تزيد على عشرين سنة وأقر بالطوع والرضا بأن بستان فخر الفضلا عبد الحق أفندي مغربي الكائن بالمزرعة المرقومة الذي كان غرسه وأنشأه المعلوم الحدود مرتب على أرضه لجهة الميري في كل سنة بوجه الاقطاع

٨٣ سيمليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ص ٤٣ وجدول **ويركو أملاك قرية مشمش ١٣٢٥ هـ** .

٨٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ٢٥ وسجل ٣ ص ٦٣ وسجل ٧ ص ٣٦٥ .

٨٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ٢٠٠ ونقولا أسود : مرجع سابق ص ٣٨٤ حيث يشير الى عقود الايجار هذه وتحوّلها الى ملكية ثابتة مع حق التصرف بها وتوريثها .

الشرعي سبعة غروش .... بموجب تمسكات مختومة بختمه ومخلدة بيد مالك البستان .... »[٨٦] . فعقود الايجار اعتبرت المستأجر مالكاً فعلياً للأرض ومنحته حق التصرف بها شرط أدائه ما يتوجب عليها من ضريبة للاقطاعي أو الملتزم الحائز عليها والذي لم يكن بوسعه حرمان المستأجر من أرضه الاّ في حالة الامتناع عن دفع الضرائب المقررة[٨٧] . ومع مرور السنين تكرّست ملكية الفلاح المستأجر على أرضه ، ففي العام ١٨٥٨ ألغى قانون الأراضي العثماني هذه الطريقة للتصرّف بالأراضي الأميرية من قبل الفلاحين ، الا أنه اعتبر عقود الايجار السابقة صحيحة ، يحق للفلاح استبدالها بسند طابو شرط دفع نفقات ورسوم تسجيلها في دائرة طابو عكار[٨٨] . لكن أغلب الفلاحين امتنعوا ، كما رأينا سابقاً ، أو أنهم لم يقدروا على تسجيل أراضيهم في دائرة الطابو وفقدوا حق ملكيتهم السابقة .

بالاضافة الى ذلك فقد استفادت الملكيات الصغيرة من تفتيت الملكيات الكبيرة ، فعزّزت انتشارها في عكار عن طريق الشراء من الوجهاء الذين اضطروا الى بيع ملكياتهم بصورة تدريجية[٨٩] . وقد تجرأ الفلاحون في هذه المرحلة ، أعني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، على اقتناء الأرض بعد أن فقد هؤلاء الوجهاء نفوذهم بسبب أفلاسهم من جهة ، وتجريدهم من مراكزهم الادارية من جهة ثانية وتعزيز الأمن ، نسبياً ، من جهة ثالثة ، بعد أن تقلّص وجود الجيوش الاقطاعية التي استبدلت بقوى الجندرمة ، فأصبح بوسع الفلاح الحفاظ على ملكيته بعيداً عن المصادرة ووضع اليد عليها . أضف الى ذلك أن نظام المغارسة كان له الأثر الفعال في زيادة الملكيات الصغيرة على حساب الملكيات الكبرى التي عمل على تفتيتها[٩٠] .

كيفية اثبات الملكية :

مرّت سندات الملكية بأشكال مختلفة ابان الحكم العثماني . فمنذ القرن الثامن عشر وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت واسطة اثبات الملكية تقتصر على وثيقة (الحجة) تدون لدى القاضي الشرعي في المحكمة الشرعية في طرابلس[٩١] . أما الالتزام فكان يثبت بواسطة عقد

٨٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .
٨٧ هاملتون جب — هارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ٨٨ .
٨٨ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٥ .
٨٩ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية** .... ص ٢٥ .
٩٠ ينظر تفاصيلَ نظام المغارسة في ص ١٩٠ — ٢٠٠ .
٩١ **أوراق بدر بك اليوسف** .

يعرف بـ (الحجة) أيضاً ، في حين كانت ملكية المالكانة تثبت بواسطة (براءة) . أما الملكيات الفلاحية الصغيرة فكان يتم اثباتها بواسطة (تمسك شرعي) مختوم بختم وامضاء صاحب المقاطعة[٩٢] .

وقد ألغيت هذه الطرق جميعها بعد استحداث دائرة الطابو ، وأصبح التصرّف بالأرض الأميرية يتم بواسطة سند طابو مختوم بختم دائرة الطابو في عكار[٩٣] ، كما ورد في البند الأول من لائحة التعليمات في حقّ سندات الطابو الصادرة عام ١٢٧٦/١٨٦٠ « لا يمكن لأحد بعد الآن أن يتصرّف بأراضي أميرية بغير سند على أي صورة كانت من الصور وعلى ذلك يكون الذين لا يوجد بيدهم سندات مجبورين أن يأخذوا سندات والذين بيدهم سندات عتيقة ما عدا سندات الطابو المتوّجة بالطغراي يبدّلوا سنداتهم أيضاً .... »[٩٤] . وعلى الرغم من ذلك ونظراً لاستمرار عملية بيع الأراضي لدى مخاتير أو مشايخ القرى ووجوهها ، فقد ظلّت عملية اثبات الملكية في عكار تتم في أغلب الأحيان بواسطة عقد يبرم لدى هؤلاء الأشخاص ويذيل بامضاء الطرفين (البائع والشاري) وأكبر عدد ممكن من الشهود[٩٥] . أما بالنسبة الى الأوقاف فقد ظلّ يجري اثبات الحق فيها بواسطة وثيقة تدعى (حجة) تسجل في المحاكم الشرعية[٩٦] .

وكانت عملية تحديد العقار وتعريفة تتم بصورة جدّ بدائية يشوبها الغموض ؛ حيث كان يتم ذكر اسم المالك أو المتصرف بالعقار ونوع العقار والقرية التي يقع فيها وانتاجه (سليخ أو مشجّر) « .... وذلك جميع القطعة الأرض السليخ البعلية .... » ، « .... وذلك جميع البستان الشجري الكائن في مزرعة بشمرا المرتب عليه بطريق الحكر الشرعي في كل سنة ثلاثة غروش بما له من حقّ الشرب من ساقية الزرخلي من عصر يوم الخميس الى غروب الشمس من كل أسبوع بثمن مئتين وأربعين غرش .... »[٩٧] . وكانت حدود العقار تحدّد على الشكل التالي : « .... كامل البستان الشجري الكائن في مزرعة الدورة التابعة لقرية عكار المرقومة المشتمل على أشجار

٩٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٤٠ سجل ٥٨ ص ١٠ وسجل ٦٤ ص ٦٠ .
٩٣ ينظر صورة سند طابو عثماني في الملحق ١٩ .
٩٤ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٥٢ .
٩٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٦٨ **وأوراق بدر بك اليوسف** . كانت الطريقة عينها متبعة في جبل لبنان ينظر : Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 583
٩٦ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١١ هـ ، غير مرقم الصفحات .
٩٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ٢٠٠ وسجل ٣٢ ص ٥١ . كانت عملية تحديد وتعريف العقار في جبل لبنان تتشابه معها في عكار ينظر : Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 583

التوت والزيتون والفواكه الشهير ببستان ضاهر ، المحدود قبله بستان موسى من القرية وشرقاً الطريق وشمالاً مقاصل توت للمدعي عليه وغرباً الطريق الفاصل بينه وبين الجبل .. » [٩٨] .
هكذا اذن كانت عملية تحديد موقع العقار وتعريفه تتم دون ذكر مساحته . وفي القرن السابع عشر كان يتم ذكر مقدار الطول والعرض (بالقصبة) كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « .... الكائنة في مزرعة بشمرا وعدّة قصبها لقصبة المساحة طولاً مایة وثلاثة عشر قصبة وعرضاً مایة وخمسة وعشرون قصبة ... » . وقد استعملت أيضاً وحدة القياس المعروفة « بالشورة » [٩٩] .

الا أن عدم وجود دائرة مساحة تعتني بمسح الأراضي وتحديد حدودها ومساحتها ، بالاضافة الى اكتفاء الكثيرين من أبناء عكار باجراء عمليات البيع لدى مجالس الوجوه في القرى ، كانت من الأمور التي أوجدت المناخ الملائم لنشوء المنازعات بين الأهالي حول اثبات الملكية وحدودها . وقد تفاقم أمر هذه الخلافات حتى اضطّر الوالي في طرابلس الى اصدار تعليماته بشأن تحديد الأراضي وضبطها :

« بيورلدي وامق باشا قائمقام طرابلس بالنسبة الى تحديد الأرض .

وقعت منازعات بين الأهالي بسبب أن السندات الشرعية الموجودة بيد أصحاب الأبنية والعقارات بعضها موضّح فيه الحدود الأربعة وبعضها الآخر غير موضّح فيه ذلك . لذلك مقتضى بعد الآن ، جميع الحجج والسندات الشرعية التي يصير اعطاءها في الأملاك التي يصير بيعها من الواحد للآخر يتوضّح بها حدودها الأربعة وكم ذراع مقدارها عرضاً وطولاً ويصير جلب السندات الشرعية الى المحاكم ومطالعتها والذين لا يكون موجود بيدهم سندات عتيقة شرعية فيصير صرف النظر عن اعطائهم حجج شرعية جديدة . بل بأول (في بداية الأمر) يصير تحقيق وتدقيق أمرها بالمجلس المحلي

في ٢١ جا ١٢٧١ هـ » [١] .

يتبيّن لنا من ذلك كله ، أن أشكال الملكية العقارية في عكار اتسمت إبّان القرن الثامن عشر ، بالتناقض بين ملكيات متناهية في الكبر وأخرى متناهية في الصغر وبفعل عوامل التطور الاقتصادي والاداري والاجتماعي ، جاءت الملكية المتوسطة في القرن التاسع عشر ، تتوسط بين

٩٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٣٥٥ .
٩٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥ والسجل ٣ ص ٤٥ .
١٠٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ١٦٠ .

هذين النقيضين ، وتخفف من حدّة التناقض بينهما باعادة توزيع الثروة العقارية فيها ، مما أدى بالتالي الى ظهور فئة اجتماعية وسط تلعب دور التقارب بين طبقة كبار الملاكين الأثرياء وطبقة الفلاحين الفقراء ، وتعمل على حفظ التوازن بين مختلف الفئات الاجتماعية فيها . الا أن هذا التوزيع للملكيات أفرز نظاماً معيناً لاستثمار الأرض ، قام على قاعدة « من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك » التي حملت في طيّاتها بذور فناء الأساس الذي ارتكزت عليه ، أعني به أشكال الملكيات الزراعية ، وأدت بالتالي ، في القرن العشرين الى تقويض التركيبة الاجتماعية التي افرزتها .

نموذج عن توزيع الملكيات في عكار :

ولا بدّ لنا ، قبل انهاء الحديث عن الملكية العقارية في عكار ، من اعطاء نموذج حي عن توزيعها بين مختلف فئات السكان ، فنأخذ قرية مشمش مثلاً واضحاً يبين لنا نسبة هذا التوزيع . ففي عام ١٣٢٥ / ١٩٠٧ ، كانت المنطقة السكنية في القرية وخراجها ، مفرزة الى خمسماية وتسعة وسبعين عقاراً [١٠١] تتقاسم ملكيتها تسع وتسعون أسرة [١٠٢] على النحو التالي :

أولاً — ملكية كبرى : تشارك فيها محمد بك وعبد الكريم بك أبناء علي باشا المحمد ، وكانت تضمّ ثلاثماية واثنين وعشرين عقاراً موزّعة كما يلي :

أ — ملكية كاملة : وهي عبارة عن مئتين وثمانين عقاراً ، بينها مئتان وأربع وثلاثون مزرعة ، يحوي بعضها أماكن لتربية الماشية ، وثلاثة عشر بستاناً ، وأربع عشرة زريبة لتربية الماعز ، ومطحنة ، وتسعة عشر مسكناً مخصّصة لسكن الفلاحين ، يضاف اليها منزلٌ كبيرٌ ضمن البلدة مخصص لسكن أبناء الباشا .

ب — ملكية جزئية : بالاضافة الى ذلك كله ، فقد اشترك هذان الملاّكان مع الفلاحين في ملكية اثنين وأربعين بستاناً ، يضم بعضها بيوتاً للسكن يمتلكون ثلاثة أرباع بعضها وثلثي بعضها الآخر .

١٠١ **جدول ويركو أملاك قرية مشمش** : وهو جدول رسمي صادر عن معاون مدير مال عكار ويحمل طوابع عثمانية لعام ١٩٠٧/١٣٢٥ . ومحفوظ في منزل السيد علي بك عبد الكريم ، وهو يتألف من احدى وأربعين صحيفة . وقد دوّن فيه اسم المالك واسم العقار واسم الفلاحين العاملين فيه ونوع العقار (بستان — منزل — أرض بور الخ ...) ورقم سند الملكيّة وأخيراً مقدار الضريبة المترتّبة على العقار .
١٠٢ **جدول أصحاب الأملاك في قرية مشمش** لعام ١٩٠٦/١٣٢٤ .

ثانياً — الملكيات المتوسطة : وهي عبارة عن ستة وثلاثين عقاراً موزّعة كما يلي :

— ثماني مزارع وبستان ملك عثمان وعلي ودياب أبناء عبدو علي محمود وشركائهم .

— سبع عشرة مزرعة ملك محمد وأحمد ورحمة أبناء محمد ناصر وشركائهم عثمان وعليّة وسلطانة أبناء عثمان ناصر .

— عشر مزارع ملك حسن وحسين أبناء محمد زيد ، يشاركهم يوسف أبو زيد . هذا بالاضافة الى مشاركة الملاكين المتوسطين مع الفلاحين في ملكية واحد وعشرين عقاراً .

ثالثاً — الملكيّات الصغرى : يبقى من أراضي قرية مشمش مئتان وواحد وعشرون عقاراً يمتلكها الفلاحون ، إمّا ملكية كاملة وإمّا بالمشاركة مع بعضهم البعض . وهي عبارة عن أربعة وستين منزلاً داخل المنطقة السكنية ، والباقي وعدده مئة وسبعة وخمسون عقاراً ، هي أراض زراعية .

ولدى التدقيق في تسمية عقارات القرية (بستان مزرعة ...) يتبين أن المساحات المروية منها لا تزيد عن خمسها تقريباً ، يستأثر بمعظمها البكوات ، في حين كانت أراضي الفلاحين بعلية بمجملها تقريباً . ونلاحظ أيضاً أن عقارات الفلاحين الزراعية لم تكن تضم بيوتاً للسكن ، على خلاف عقارات البكوات . بالاضافة الى ذلك كانت مساحة عقار من عقارات البكوات ، تساوي أضعافاً مضاعفة عن مساحة عقار للفلاح ، كما يستدل من القيمة التخمينية ومن الضرائب المترتبة على كل منهما . وأخيراً ان تصنيف المساكن الواقعة داخل القرية تحت اسم (طابو عتيق) يشير الى قدم ملكية الفلاحين لها . كما يستدل أيضاً من اشارة الجدول الى اسم المالك السابق ، على انتقال ملكية الجزء الأكبر من أراضي القرية من الفلاحين الى البكوات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

استنتاجات

يتّضح لنا من ذلك كلّه ، أن معظم الأراضي الزراعية في عكار ، كانت بحوزة كبار الملاكين من البكوات والملاكين المتوسطين من الآغوات ، في حين اقتصرت ملكية الفلاحين على مساحات جدّ ضئيلة ، غالباً ما شاطرهم البكوات في ملكيتها . وقد أفرز هذا التوزيع أقلية مالكة لمساحات شاسعة ، مقابل أكثرية لا تملك الا النذر اليسير . وكانت حاجة كل من الطرفين للآخر ، تشكل القاعدة التي ارتكزت عليها طرق استثمار الأرض الزراعية ، وانبثقت عنها العلاقة المتبادلة بين المالك والفلاح ، وترتّبت عليها مختلف نواحي الحياة الاجتماعية — الاقتصادية في عكار إبّان القرنين الماضيين . واذا كانت الملكيات الكبرى قد تشكّلت منذ

البداية بقوة ونفوذ أصحابها ، الا أنها أصبحت فيما بعد ، في منتصف القرن التاسع عشر ، بمثابة عامل فعّال في الحفاظ على مكانة أصحابها وتدعيم وجاهتهم على سائر سكان الريف العكاري . فقد كان لامتداد ملكية أحد الوجهاء على عدّة قرى[١٠٣] ، أثر واضح في امتداد سطوته ونفوذه على جميع هذه القرى . في حين أن اقتصار الملكيات المتوسطة على جزء من أراضي قرية واحدة ، حصر وجاهة ونفوذ أصحابها ضمن حدود تلك القرية . لذلك لم يتمكن أصحاب الملكيات المتوسطة من بلوغ الوجاهة والمكانة التي تمتّع بها الملتزمون وكبار الملاّكين الذين كانوا يمتلكون أراض موزّعة على عدة قرى . وقد يبدو هذا الأمر أكثر وضوحاً اذا إطّلعنا على طرق استثمار الملكيات الزراعية في عكار إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

١٠٣ لم تكن أملاك محمود بك وعبد الكريم بك تقتصر على ما رأيناه في قرية مشمش ، بل كانت تمتدّ أيضاً على قرى العريضة والمسعودية وغيرها .... **وثيقة** محفوظة في منزل السيد علي بك عبد الكريم . وحول امتداد ملكية هؤلاء ينظر المصور في ص ١٦٢ .

الفصل الثالث

استثمار الأرض

ارتكز استثمار الأرض في النظام الاقطاعي على القاعدة التالية : من يزرع لا يملك ومن يملك لا يزرع . جاءت هذه المقولة بعد أن انحصرت ملكية القسم الأكبر من الأراضي الزراعية بأقلية بشرية ارتبطت مباشرة بالنظام الاداري وعملت بالالتزام وجباية الضرائب حتى تبوأت أعلى مراتب الوجاهة بين سائر السكان ، فترفّعت عن تعاطي الأعمال اليدوية واحتقرت الزراعة والحراثة وسائر الحرف [1] . لذلك شاعت بين الوجهاء ظاهرة التفاخر بتجاهل ملكياتهم ما عدا ما تدرّه عليهم من أموال طائلة . وقد انتقلت عدوى هذا التقليد الى سائر السكان . وبفعل مبدأ التعويض النفسي واللاشعوري ، تولّدت لدى الفلاح رغبة في ترك العمل اليدوي متى سنحت له الفرصة بذلك . وقد تفشت هذه الظاهرة في عكار في أواخر القرن التاسع عشر ، اذ أن

---

١ بناء على ذلك يمكن شرح السبب في أحجام أصحاب الملكيات الكبرى عن العمل بالزراعة أو حتى في أي عمل آخر يتطلّب مجهوداً يدوياً معيناً . وليس السبب في الاسلام كما يذكر جاك ولرز . فالاسلام قد حضّ على الزراعة واستثمار الأرض ، والقاعدة الاسلامية واضحة في هذا المجال : « من أحيى أرضاً مواتاً فهي ملك له » . وبالاضافة الى ذلك فان الإحجام عن تعاطي الأعمال اليدوية لم يقتصر على الوجهاء المسلمين وحدهم . بل لقد عمّ أيضاً لدى سائر الطوائف سواء في الشرق أو في أوروبا إبّان سيطرة النظام الاقطاعي فيها في القرون الوسطى وحتى الثورة الصناعية . ينظر : Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 121 et Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 604.

العديد من الفلاحين أوكلوا زراعة أراضيهم الصغيرة الى سواهم (٢) واستسلموا الى البطالة ، في حين اكتفى آخرون بمساعدات مالية كانت تأتيهم من أقاربهم المغتربين .

وقد نتج عن استعفاء الملاكين من العمل في ملكياتهم ، ايجاد طرق متعددة ومختلفة لاستثمارها حسب وضعية الأرض ونوع المزروعات ، الا أنها ارتكزت بمجملها على مبدأ واحد يقضي بأن يقدّم المالك الأرض والفلاح والعمل . وقد جاء هذا المبدأ ملائماً لطبيعة النظام الاجتماعي في تلك المرحلة ، خاصة وأنه أتاح للوجهاء الملاكين ممارسة الاشراف والمحسوبية على الفلاحين والمستخدمين (٣) . وكانت حصّة الفلاح من المحصول تتغير بتغير طرق استثمار الأرض ، ولكنها كانت دائماً تمكّنه من تأمين حاجيات معيشته ، تجنّباً لهروبه الذي قد يحيل الأرض مواتاً ، ولكن دون أن تترك له ظروف الاكتفاء المادي خوف خروجه عن ارادة المالك (٤) . الا أن تطور النظام الاداري إبّان القرن التاسع عشر ، وبالتالي التدهور التدريجي والنسبي لسطوة أصحاب الأملاك على فلاحيهم بدءاً من الحكم المصري في سوريا ومروراً بعصر التنظيمات ، كانت بمثابة عوامل ايجابية ، عملت على تطور أشكال استثمار الأرض ، وساعدت الفلاّح على تحسين ظروفه المادية ، وأتاحت له فرص التملّك دون الاضرار بمصلحة المالك أو انتقاص قيمة ملكيته . وقد ترتب عن هذا التغيير في انماط الاستثمار ، تغييراً في مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية .

تشكّل هذه الأمور المنطلق العام لدراسة طرق استثمار الملكيات الزراعية في القرنين الماضيين ، ولا بدّ من أخذها بعين الاعتبار للحفاظ على موضوعية وواقعية البحث . من هذا المنطلق سأحاول تفسير وايضاح مختلف طرق استثمار الأرض في عكار .

عقود الاستثمار :

كانت أراضي آل المرعبي مقسمة بين أفراد هذه العائلة وموزعة على مختلف قرى عكار ، كما أنها كانت مجزأة الى قطع صغيرة ، شكلت استثمارات صغيرة وضعت باستلام الفلاحين في هذه القرى . وكانت رقعة عمل الفلاح لا تتعدى غالباً أكثر من قطعة أو قطعتين من الأرض (٥)

٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ص ٢٤٩ و Jacques Weulersse: op. cit. P. 122

٣ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 122

٤ Jacques Weulersse: op. cit. P. 124

٥ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** لعام ١٣٢٥ هـ ، محفوظ في منزل علي عبد الكريم .

يأخذها بالمزارعة أو المشاركة . وتحدثنا كتابات كثيرة عن شروط المشاركة في استثمار الملكيات الزراعية في لبنان خاصة وسوريا عامة (٦) ، الا أن أغلبها يخلط بين المناطق فيعمّم ماكان متّبعاً في منطقة معيّنة على سائر المناطق دون مراعاة الخصوصيات في طرق الاستثمار ، التي جعلت الفارق متباعداً بين منطقة وأخرى ، كما سنلاحظ بين عكار وكسروان مثلاً . صحيح أن الملكيات الكبرى كانت تسود نظام توزيع الأراضي الزراعية في جميع المناطق السورية ، الاّ أن طرق استثمارها اختلفت بين منطقة وأخرى . ولعلّ هذا الاختلاف يوضح لنا السبب الرئيسي لتباين التطور الاجتماعي بين مختلف هذه المناطق ، خاصة على صعيد العلاقات الاجتماعية في يومنا الحاضر ، والتي تعتبر بحق ثمرة تطور العلاقات الاجتماعية إبّان القرنين الماضيين . وكذلك فان الاختلاف في طرق استثمار الأرض بين منطقة وأخرى من شأنه الكشف أيضاً عن أسباب نشوب حركات التمرد والعصيان الفلاّحي ضدّ المشايخ والبكوات في منطقة معيّنة وعدم حصولها في المناطق الأخرى . لذلك فقد رأيت أن أتناول طرق استثمار الملكيّات في عكار من خلال العديد من عقود المزارعة المكتوبة التي حصلت عليها واعتمدتها وحدها دون سواها ، مكتفياً بمادّتها الوافية الكافية لايضاح مختلف طرق الاستثمار الزراعي . أما المؤلّفات في هذا الموضوع فقد اعتمدتها كنموذج فقط لاجراء المقارنة من خلالها بين عكار ومناطق الامارة اللبنانية .

ومن البديهي القول أن العثور على عقود مكتوبة بين المالك والفلاح لاستثمار الأرض ، لا ينفي طبعاً وجود العقود الشفهية بقدر ما ينفي مقولة سيطرة هذه الأخيرة وانتفاء الأولى (٧) . ويستدل على وجود العقود الشفهية من عدم كثرة العقود المكتوبة التي يمكن للباحث العثور عليها بعد جهد جهيد . وكانت قيمة العقود الشفهية تضاهي بفعاليتها النصوص المكتوبة على حدّ تعبير أحد المستشرقين الذي زار المنطقة في أواخر القرن السادس عشر ، وأشار الى البساطة المستخدمة في اجراء العقود التي غالباً ما تمت مشافهة نظراً لعدم وجود من ينصّها . يبدو هذا التعليل مقبولاً اذا أخذنا بعين الاعتبار الأمية التي كانت متفشية بين السكان في تلك المرحلة . أما القوة الالزامية لهذه العقود الشفهية ، فقد كانت مصانة بصورة عامة بالالتزامات والمسؤوليات القائمة بين

٦ منها مثلا : مسعود ضاهر : الجذور الطائفية ... وتاريخ لبنان الاجتماعي . وكرد علي : خطط الشام ... وسيميليا نسكايا : الحركات الفلاحية ... Jacques Weulersse: op. cit. et Richard Thoumin: *Géographie Humaine* et Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, et Toufic Touma: *Paysans et Institutions Féodales*.

٧ يذكر مسعود ضاهر أن جميع عقود استثمار الأرض في عكار كانت تتم مشافهة بين المالك والفلاح ، ينظر : مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٤٤ .

العائلات والمترتبة عن عوامل الجوار والمحسوبية التي كانت تشكّل عوامل الاكراه أو القسر الاجتماعي الذي ضبط تصرّفات المالك تجاه مستخدميه الفلاحين [٨] والقوي تجاه الضعيف .

والعقود المكتوبة قديمة العهد في عكار ، منها ما يعود الى القرن السابع عشر . وكانت تسجّل في المحكمة الشرعية ثي طرابلس ، ويذكر فيها العقار المؤجّر وجهة استعماله (للتشجير أو زراعة الحبوب) وشروط الايجار مع ذكر التكاليف المترتبة على الفلاح أحياناً ، ونوع العقد ومدّته وأخيراً توقيع الطرفين ومصادقة الشهود [٩] . وقد اتّسع انتشار العقود المكتوبة في عكار في أواخر القرن التاسع عشر ، ولم يعد ابرامها ينحصر بالمحكمة الشرعية ، بل خارجها أحياناً . وفي الحالة الثانية كان العقد يزيّل بتوقيع الطرفين المتعاقدين ، المالك والفلاّح ، ويصدّق بامضاء أكبر عدد ممكن من الشهود ذوي المكانة الاجتماعية اللائقة كالمخاتير والمشايخ [١٠] . وخلافاً لما كان يجري في جبل لبنان ، لم تنصّ عقود استثمار الأرض في عكار على وجوب تقديم الفلاح هدايا وتكاليف اضافية للمالك [١١] . الا أن ذلك لا يعني إنتفاء هذه التكاليف والهدايا في عكار ، فهنالك عدّة وثائق أخرى ، غير عقود استثمار الأرض ، وكتابات عديدة لبحاثة زاروا عكار ، تتحدث جميعها عن وجود مثل هذه التكاليف والهدايا [١٢] .

وتّتصف العقود بأنها كانت سنوية أو عقدية ، أي أنها كانت تبرم لمدّة عقد من السنين يحدّد في الوثيقة بسنتين أو ثلاث كما نلاحظ من الوثيقة التالية :

« ... استأجر منه بطريق الوكالة الشرعية المسندة اليه من .... وذلك جميع الحقلة الشجرية المفرزة من البستان .... بأرض مزرعة أرطوسية بنهر البارد .... لمدّة عقدين كاملين مشتملين على ستة سنين متوالية .... » [١٣] . أما من الناحية العملية ، فقد كانت ديمومة العقد تشكّل القاعدة المتبعة ، فيبقى الفلاح يعمل في نفس الأرض التي عمل عليها آباؤه وأجداده [١٤] .

---

٨ Dominique Chevallier: *La Société Du Mont Liban*, P. 130

٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ١٣٣ وسجل ٢ ص ١ وص ١٥ وسجل ٩ ص ٦٤ وسجل ٢٠ ص ٦٢ .

١٠ عدّة **عقود استثمار** أراض في عكار . لدينا صور عن نصوصها .

١١ Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 607

١٢ ينظر الصفحة ٩٣ — ٩٤ .

١٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ١٣٣ . وأيضاً السجل ٣ ص ٥٧ والسجل ٢٠ ص ٦٢ الخ ....

١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٧٢ — ٢٧٣ — ٢٧٤ و Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 123.

وفي أغلب الأحيان ، لم يتم ابرام العقد بين المالك والفلاح مباشرة ، بل بواسطة وكيل (صوباشي — خولي) ينوب عن المالك في هذه العملية [١٥] . لذلك تبوأ الخولي مكانة اجتماعية وسطاً بين العامّة وكبار الملاكين . فكان الفلاحون يعتبرونه رئيسهم المباشر وواسطة نقل مطالبهم الى المالك ، كما رأوا فيه مرجعاً لحل نزاعاتهم وممثلاً لمصالحهم لدى المالك [١٦] .

وقد يتساءل المرء عن قيمة ومدى فعالية العقد المكتوب في ظلّ انعدام المساواة الاجتماعية . فكيف يمكن للفلاح الضعيف مواجهة المالك القوي اذا زين لهذا الأخير الاخلال بشروط العقد ؟ يجيب شفاليه أن العقد المكتوب استخدم للذكرى فقط ، وأن قيمته الشرعية كانت مبدئية [١٧] . ولا بد لنا هنا من الاقرار بضعف السلطة القضائية في عكار أحياناً ، اذا ما قيست بقوة ونفوذ كبار الملاكين المسيطرين على الجهاز الاداري [١٨] ، وبحصول تعدّيات أحياناً ، ليس على حقوق الفلاح التي نص عليها العقد فقط ، بل على ملكيته الخاصة أيضاً كما رأينا في الفصل السابق . لكن هذه التعديات ، لا تخرج عن كونها حالات شاذّة ، لا يجوز تعميمها وانكار وجود سلطة رادعة قادرة على تطبيق نصوص العقود . وبالتالي ، فان القول بعدم جدوى هذه العقود ، استنتاجاً خاطئاً ، فقد كان بوسع الفلاّح اللجوء الى المحكمة الشرعية في سبيل تحصيل حقّه اذا أراد المالك التنصّل من واجباته المنصوصة في العقد ، وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تحفل بشكاوى من هذا النوع وتظهر لنا كيف كان القاضي ينصف الفلاح ويعيد له حقّه [١٩] .

طرق استثمار الأرض :

ويفيد اختلاف مضامين العقود ، اختلاف طرق الاستثمار في عكار . حسب نوعية المزروعات والأرض المنوي استثمارها : الأراضي الأميرية التابعة لعهدة الملتزم — والأوقاف — والأراضي الداخلة في ملكية شخص ما .

---

١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٢٠٣ .

١٦ Jacques Weulersse: op. cit. P. 126 et Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 604

١٧ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 132

١٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٣٥٥ وسجل ٩١ ص ٥٥ .

١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥٧ وص ٩١ وسجل ٦ ص ١٠ وسجل ٩ ص ٩٤ وينظر أيضاً : Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 604

١ ـــ فالأراضي الأميرية التي لم تدخل في ملك أحد بل في عهدة الملتزم : كانت تستثمر بالطرق التالية :

أ ـــ الاقطاع الشرعي : وعرف أحياناً بالحكر الشرعي . وقد استخدمت هذه الطريقة لاستثمار الأراضي الأميرية الداخلة في عهدة الملتزم . وكانت مطبّقة منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى عصر التنظيمات حيث ألغى قانون الأراضي هذا النوع من الاستثمار (٢٠) . وكانت تقضي بأن يؤجّر الملتزم أو ضابط الناحية قطعة من الأرض الأميرية لأحد السكّان بقدر معلوم من المال يدفع سنوياً ويعرف بالاقطاع الشرعي أو الحكر الشرعي يضاف اليه ضرائب الدخانية والساليان وحواله الخ .... ومقابل هذه الضرائب يمنح الفلاّح حرية العمل ، فيزرع ما يحلو له ، ويعتبر ما يزرعه ملكاً خاصاً به يورثه لأولاده من بعده اذا استمروا بدفع قيمة الاقطاع الشرعي كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « .... يريد الآن تسليمها لموكله حيث أنها بتصرفه وتصرّف أبيه من قبله وجدّه يزرعونها ويدفعون ميرتها مدّة سنين .... » (٢١) .

ونورد هنا نصاً كاملاً لعقد أحكار شرعي أو اقطاع شرعي :

« حجّة احكار للحاج ابراهيم حبيب جدة

بمجلس الشرع الشريف بطرابلس الشام أجله الله تعالى لدى متوليه مولانا وسيدنا الدرويش محمد افندي الحاكم الشرعي حالاً ، حضر الشيخ مصطفى أفندي رافعي زاده الوكيل الشرعي عن كل من عمدتي الأمراء الكرام جناب علي بك وشقيقه شديد بك أسعد زاده ، الثابت الوكالة عنهما فيما يأتي بيانه بشهادة كل من الشيخ علي ابن الشيخ أحمد المراد والسيد محمد ابن الشيخ ابراهيم البارودي الثبوت الشرعي ، وأحكر بوكالته المحكية لحافظ هذا الكتاب الشرعي وناقل الخطاب المرعي الحاج ابراهيم ابن المرحوم الشيخ مصطفى حبيب جدّه وهو استحكر منه بماله لنفسه دون غيره جميع القطعتين الأرض البالغتين مشد زوجي بقر الأولى كاينة بقرية السمونية التابعة لجناب علي بيك ناحية عكار والأخرى في تل كرّي التابع لجناب شديد بك المعلومتين عند كل منهما علماً شرعياً نافياً للجهالة شرعاً احكاراً واستحكاراً صحيحين شرعيين مرعيين صريحين بايجاب وقبول قطعيّين وتسلم وتسليم مقبولين واردين على مدّة سنة كاملة من تاريخه بحكر وخراج قدرهما من القروش الأسدية ثلاثة قروش ونصف القرش من ذلك عن حكر الأرض التي في تل كرّي قرشان والباقي عن الخراج المرتّب على الأرض التي بقرية السمونية

٢٠ **الدستور العثماني** : م ١ ص ١٣٧ .

٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢١٢ .

قرش ونصف وبعد ذلك على الدوام والاستمرار . وليس عليه سوى ذلك في كلّ سنة وأذن له الوكيل المرقوم بغرسهما وزراعتهما حبوباً صيفاً شتاءً حسب العادة إذناً صحيحاً شرعياً مقبولاً منه شرعاً . وجرى ما يحويه لدى مولانا وسيدنا الحاكم الموحي اليه فأجازه وارتضاه وحكم بصحتّه ولزومه وارتضاه . وسطر بالطلب في ثامن صفر الخير . سنة ثنتين وثلاثين ومايتين وألف .

الشهود : الملاّ محمد أفندي المولوي ـــ الشيخ عبد الرحيم مخلوف ـــ السيد خليل أفندي مرحبي ـــ السيد علي النشار ـــ السيد عبد القادر حليمي ـــ السيد مصطفى قرق ـــ السيد سعيد خلف ـــ السيد علي درنيقه ـــ السيد يوسف بازرباشي ـــ مصطفى بقاعي المباشر . الخ ... » (٢٢) .

ب ـــ الفلوحية : كان بعض الفلاحين يحوزون على أراضي أميرية يفلحونها ويزرعونها لمصلحتهم الشخصية ، على أن يؤدوا ضرائبها . ومع مرّ السنين تكرّس حقهم على هذه الأراضي وأصبحت بحوزتهم بطريق (الفلوحية) حسب ما عرف في ذلك العصر ، فظلت بحوزتهم طالما أدوا ضرائبها وقاموا بزراعتها . وفي حال امتناعهم عن ذلك ،كانت الأرض تؤول الى مجمل أهالي القرية يبيعونها لمن يرغب فيها والاّ توجّب عليهم أداء ضرائبها للدولة العثمانية كما نلاحظ من الوثيقة التالية : بمجلس الشرع الشريف .... حضر يحيى بن المرحوم درويش نعمان من أهالي قرية تكريت التابعة قضاء جومة عكار من أعمال طرابلس الشام وادعى على محمد بن المرحوم اسماعيل آغا القواس من أهالي القرية المذكورة الواضع يده على جميع البستان الشجري الكائن في القرية المذكورة المشتمل على أشجار التوت وأنواع الفواكه المحدود .... مقرراً في دعواه عليه بأن البستان المحدود والموصوف أعلاه كان بيد أبي المدعي درويش نعمان المذكور وتصرّفه بطريق الفلوحية كان قائماً يدفع ما عليه كلّ سنة لجهة الميري . ولما مات نعمان المذكور وانحصر إرثه بكل من .... وأنه بسبب كون المدعي وإخوته كانوا قاصرين عن درجة البلوغ اذ ذاك فقد ترك البستان المذكور نحو ست سنين ثم بعد الست سنين من نحو عشر سنين قد باع بعض أهالي القرية البستان المرقوم منه الى المدعي عليه اسماعيل آغا المذكور وأن هذا البيع غير مصادف محلّه الشرعي .... فأحضر للشهادة كلا من يحيى ابن .... و .... من أهالي تكريت المذكورة شهداً غب الاستشهاد بأن هذا البستان المذكور كان بيد أبي المدعي بطريق الفلوحية ومتصرفاً به يدفع ما عليه من المترتب لجهة الميري وأنه بعد موت أبي المدعي بقي البستان متروكاً نحو من ست

٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٢٠٣ . ويوجد كذلك حجج مشابهة في السجل ٦ ص ١٠ وص ٢٠٠ .

سنين .... حكم مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي بثبوت ما قامت عليه الشهادة وأمر المدعي عليه برفع يده عن البستان المذكور ... وسطر سنة ثمان وسبعين ومايتين وألف »[23] .

٢ — أراضي الأوقاف : وهي نوعان ، أوقاف ذرية وأوقاف خيرية . وتقسم هذه الأخيرة الى قسمين : اسلامية ومسيحية .

أ — الأوقاف المسيحية : وأهمها في عكار أوقاف دير طورسينا ودير مار جرجس . وكانت أوقاف الأديرة تدار بواسطة رجال الدين . ويذكر بورفيري أو سبينسكي أن دير مار جرجس في عكار كان يستأجر العمال لاستثمار أراضيه . « فقد كان دير القديس مار جرجس الكاثوليكي في لبنان الذي يضم ٢٢ (اثنين وعشرين) راهباً ، والواقع على الطريق الكبيرة بين حلب وطرابلس ، يعتبر مأوى للتجار المسافرين وكان يتّسع لقوافل كاملة ويصرف كمية كبيرة من الخبز والرزّ والسمن والخمر وما شابه ذلك ، على المسافرين الذين ينزلون فيه ، كما كان يملك الكروم والمزارع لتربية دودة القزّ ، وأراضي مزروعة وعددا من الأغنام يتراوح بين سبع مئة وثمان مئة غنمة ومثل هذا العدد من الماعز وخمسا وعشرين بقرة وعشرة بغال وثلاث أفراس وعشرة رؤوس من الثيران . وكان يستأجر أربعين خادماً ويقدّم لهم الأجور والغذاء ليقوموا بخدمة النزلاء وادارة الشؤون الداخلية في الدير ، كما كان هؤلاء يقومون بحراثة جزء من أراضي الدير الزراعية . وكان مجموع العمّال الزراعيين الذين يستأجرهم الدير بانتظام يزيد عن الثمانين »[24] .

فقد كانت الأوقاف الكنسيّة في عكار ، تستثمر اذن بنفس الطريقة التي استثمرت بها في جبل لبنان حيث لم تكن أراضيها تؤجّر بطرق المغارسة أو المساقاة أو الشراكة أو غيرها[25] من أنواع استثمار الأرض التي استخدمت في سائر الأراضي الأميرية والمملوكية في عكار .

ب — الأوقاف الاسلامية : ويختلف استثمار الأوقاف الذرية منها والخيرية فقد كانت تدار بواسطة (متولّي) يعين من قبل القاضي الشرعي في طرابلس اذا كان الوقف خيريا كما يظهر من الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف نصب الحاكم الشرعي الشيخ أحمد بن الشيخ عبد القادر نجا في وظيفة التولية على مزار وليّ الشيخ جابر الكاين على شاطئ البحر بجون طرابلس . وأذن له أن يضع يده على جميع قطعة الأرض الكاينة بالقرب من ضريح الوليّ المشار اليه يحدّه قبلة النهر الكبير وشرقاً سيل الماء وشمالاً البحر المالح وتمامه تلّ الشعير وغرباً البحر المالح الجاري في

٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص (٢٥٢ — ٢٥٣) و (٢٧٢ — ٢٧٤) .

٢٤ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ص ٢٤ .

٢٥ Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 584

وقف المزار المزبور يتناول محصول القطعة الأرض المذكورة ويصرف على لوازم الضريح من ثمن حصر وأباريق وغير ذلك من غير معارض له وذلك لانحلال الوظيفة المرقومة بوفاة الشيخ عمر محمد بن الشيخ ابراهيم المقرّرة عليه بموجب حجة شرعية وعلى أبيه قبله نصباً شرعياً . سطّر في ٤ شعبان المعظم سنة ١١٤٤ هـ »[26] . أمّا اذا كان الوقف ذريا ، فقد كان يتم تعيين المتولي عليه بناء على وصية الواقف[27] . وكان المتولّون على الأوقاف يؤجرون أراضيها لمن يستثمرها ، كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف حضر مصطفى جلبي بن خسرف المتولي الشرعي على وقف استاذه المرحوم محمود بك الكاين في طرابلس وخراجها وأجّر بتوليته المحكية لأجل مصالح الوقف ما هو جار في الوقف وله ولايته وايجاره وقبض أجوره شرعاً من فخر أمثاله .... »[28] . ولم يكن مستأجرو الأوقاف من الفلاحين العاملين فقط ، انما كانوا بأغلبهم من الأفندية والوجهاء ، كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « ... المتولي على الوقف المذكور وأجّر فخر أمثاله عمر جلبي بن المرحوم قاسم أفندي وذلك جميع الحقالي الكائنة بقرية تل سبعل ... »[29] . فعملية استثمار الأوقاف كانت اذن تمر بثلاث مراحل من المتولي الى المستأجر الأول وانتهاء بالفلاح الذي يقوم بزراعتها . ذلك أنه كان يحق لمستأجري الأوقاف تأجيرها بدورهم الى الفلاحين كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف ... حضر الشيخ رجب ابن الحاج سليمان وفخر أقرانه كنعان بشه ابن عبد الله الراجل وأخبرا عن طريق الشهادة بأن المقدم أحمد بن المقدم عثمان المتوفي من قبل حال حياته بحضورهما من مضي اثني عشر سنة تعدّ من على تاريخه بذيله أحكر وأقطع بموجب تمسكين معنونين باسمه مختومين بختمه ما هو من جملة استحقاقه وتحت تصرّفه الشرعي بحيث يسوغ له التصرف به شرعاً من ذلك النصف استحقاقه والنصف عايد لجهة وقف بني الايجي من فخر اقرانه أمرزا بشه بن عبد الله الراجل الحاضر معه بالمجلس المشار اليه وهو أقطع واستحكر منه ... بما له لنفسه وذلك جميع القطعة أرض السليخ ... »[30] .

٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٧٨ . **وسجلات محكمة حلبا الشرعية** : سجل أحداث سنة ١٣١٥ هـ ص ٢٢ .

٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٨ .

٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ . وغيره من السجلات تظهر كذلك هذا الرأي مثلاً : سجل ٣٢ ص ١٥٨ وسجل ١ ص ٨٣ .

٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ وغيره من السجلات : سجل ١٠ ص ٨٣ حيث توجد حجة ايجار أرض في عكار تابعة لوقف جامع طينال في طرابلس للسيد سيفي آغا .

٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥ .

وتشير عقود الاستثمار المعقودة بين المتولي على الوقف والفلاح مباشرة ، الى حقوق الفلاح والى تعدد طرق الاستثمار أيضاً : المغارسة — الإحكار — الإيجار .

١ً — المغارسة :

كانت تقضي بأن يقدّم المتولي على الوقف الأرض ، ويقدم الفلاح الأغراس والعمل ودفع الضرائب . وبعد مدّة معينة ، تحدّد في العقد ، أي بعد نمو الأغراس ، تجري قسمتها بين الفريقين بنسبة تحدَّد أيضاً في العقد ، على أن تبقى ملكية الأرض للوقف دون أن يصيب الفلاح منها شيئاً ، كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « بالمجلس الشرعي ... حضر فخر الطلبة محمد السبسبي خلف الحاج عبد الحق والمنصوب متولياً على حصته من جملة وقف جدّه الأعلى الشيخ عبد الجليل السبسبي الكائن بأرض مزرعة مرليا المرتب عليه بطريق الحكر الشرعي لجهة بركة السمك في كل سنة غرشين ونصف . وقد خرّبت واندثرت أشجارها ومدخولها لا يفي بايراد مصاريفها العايدة لجهة الميري . وقد حضر الرجل المدعو ضوميط بن فرح من أهالي الجبة ، واتّفق معه على أن يغرس بياطن أرضها توت ويقوم بعملها ويدفع ما يترتّب عليها مدة سبع سنين من تاريخه على أن يكون له في ذلك أربعة عشر قيراطا من أصل أربعة وعشرين قيراطاً بنظير عمله . أما الخمسين أصل فرصاد القايمة في الوقف المذكور فانّها لجهة الوقف وقد استأجرها بأجرة ستة عشر غرشاً عن كل سنة على أن يتناول ورق فرصادها بنظير عمله سنة فسنة . واذا مضت السبع سنين المذكورة تقسم الغراس المستجدة كما فصّل أعلاه ... »[٣١] . كان هذا النوع من المغارسة معروفاً في جبل لبنان ولكن على نطاق ضيق ، حيث كان يقتصر على غرس الأشجار التي تتطلّب مدّة طويلة من الخدمة كي يصبح الشجر منتجاً ، كزراعة الصنوبر مثلاً التي كان يخصّص نصفها للفلاح وتبقى الأرض ملكاً لصاحبها[٣٢] .

٢ً — الإحكار :

وهو عبارة عن اجارة أرض سليخ تابعة للوقف بمبلغ معين من المال وعلى مدّة معيّنة يمكن تمديدها . ولا يتعين على متولي الوقف أداء أي عمل أو دفع أي تكليف في سبيل استثماره . أما الفلاح المستأجر فقد كان عليه تقديم العمل والأغراس والضرائب ، وكان مطلق الحرية بغرس

---

٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩ ص ٢٨ و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 129-130

٣٢ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 138

ما شاء من الأشجار التي تبقى بأكملها ملكاً له يتمتع بحرية التصرف به شرط الاستمرار في أداء اجار بياطن الأرض ، كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « .... واستحكر منه في التاريخ المزبور أعلاه بما له لنفسه وذلك جميع القطعة الأرض السليخ الفوقانية من جملة أراضي مزرعة بشمرة تابع ناحية عكار من أعمال طرابلس ، وعدّة قصبها لقصبة المساحة طولاً مابة وثلاثة عشر قصبة وعرضاً مابة وخمسة عشر قصبة ، ويحدّ كامل القطعة الأرض المزبورة .... وجميع قطعة الأرض السليخ التحتانية بأرض المزرعة المزبورة وعدّة قصبها .... وبكل حق هو لذلك شرعاً اقطاعاً واستقطاعاً صحيحين شرعيين مشتملين على الايجاب والقبول والتسلّم والتسليم المعتبرين الواردين لمدة ثلاث سنين وبعدها على الدوام بمبلغ وقدره في كل سنة تستقبل من تاريخي تمسّكي الحكر المزبورين خمسة عشر غرشاً أسدية ... وأن المقدم المزبور أذن لمزرابشه المذكور بأن يغرس في القطعتين الأرض المرقومتين ما شاء وأحبّ من أنواع الغراس ويكون ما يغرسه ثمّة قايما في أماكنه محترماً في مواطنه ملكاً من أملاكه ليس عليه سوى المبلغ المقطوع المرقوم مع أدائه ذلك في كل سنة لمن له ولاية ذلك شرعاً ... »[٣٣] .

وفي حالتي المغارسة والإحكار كانت ملكية الفلاح تقتصر على الأشجار أو على قسم منها ، الاّ أنّها كانت ملكية صحيحة تامّة يتمتّع بحرية بيعها متى شاء كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « بالمجلس الشرعي .... حضر الذمي جرجس ولد الذمي موسى من سكان قرية القبيات تابع ناحية عكار وباع منذ ثلاثة عشر سنة تقدّمت للحاج محمد بن علي النشار وذلك نصف النصب التوت المستجدّ البعل والزيتون الكائن في أرض مزرعة بكفتين وقف الحرمين الشريفين شركة المشتري بحق النصف الثاني الموظّف على كامله بطريق الحكر الشرعي لجهة الوقف المرقوم في كل سنة غرش ونصف بثمن قدره مئتا غرش فضيّة سلطانية وهما يطلبان من القاضي الشرعي تسجيل البيع في المحكمة الشرعية .... »[٣٤] . كما كانت ملكيته أيضاً تنتقل بالوراثة الى أولاده من بعده : « بالمجلس الشرعي .... حضر .... وباع ما هو ملك موكّلته ومنتقل اليها بالأرث

---

٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥ .

٣٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢٦٥ . وكذلك يبدو من السجلات الأخرى مثلاً سجل ١١ ص ٢٤٦ وسجل ٢ ص ١ حيث يرد النص التالي : « بمجلس الشرع الشريف .... حضر .... وباع جميع البستان الشجري المعروف بانشاء المتوفي المزبور الكائن بأرض مزرعة بشمرا وقف بني الأيجي بناحية عكار من أعمال طرابلس المشتمل على أشجار التوت النصف منها عامرة والنصف الآخر نصوب مستجدة ... الموظف على جميع البستان المرقوم في كل سنة خمسة عشر غرشاً أسدية بطريق الحكر الشرعي لجهة الوقف المزبور بموجب حجة شرعية مؤرخة في أواسط شهر ربيع الثاني من شهور سنة أربع وسبعين وألف .... » .

الشرعي من أخيها وباعه للسيد مصطفى بن السيد أحمد وهو اشترى منه .... جميع الحاكورة الشجرية الكائنة بأرض مزرعة بشمرا تابع عكار المرتب عليها لجهة وقف بني الايجي والمقدم محمد في كلّ سنة غرش ونصف بشمن خمسين غرشاً .... » [٣٥] .

الا أن ملكية الفلاح هذه تبقى في جوهرها ملكية مؤقتة ومرهونة باستمرار تواجد الأشجار . ذلك أنها اقتصرت على الأشجار وبالتالي فهي تزول بزوالها . والعقود لم تكن تتحدّث عن حق الفلاّح في تجديد الأغراس حال هرمها أو يباسها . تبدو هذه الناحية مجحفة بحق الفلاّح ، وايجابية بحق الزراعة بصورة عامة ، فالفلاح كان يجد نفسه في مثل هذه الحالات ، مضطراً الى بذل المزيد من العناية بالأشجار حتى يضمن استمرار ملكيته قدر استطاعته .

٣ ـ الايجار :

وتختلف هذه الطريقة عن سابقاتها (الاحكار والمغارسة) بأنها لا تمكن الفلاح حيازة أية ملكية ، لا على الأشجار ولا على قسم منها ، بل يكتفي باستثمارها لمدة معينة تحدد في العقد ، لقاء أداء قيمة الايجار سلفا ، يدفعها كاملة عن كامل المدّة لدى ابرام العقد . وبعد ذلك كان يمنح حق التصرّف بمنتجات الوقف على أن يتعهّد بخدمة أشجاره وريّها وحراثة أرضها وتسميدها ودفع ضرائبها من صاليان وخراج الخ ... كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « ... استأجر منه الحقالي الشجرية الخراجية الكاينة بقرية تل سبعل .... لمدة عقد كامل يشتمل على ثلاث سنين مضمومة الى غاية مدّة اجارته السابقة مستوعبة لثلاث غلالات أولّها الغلال الواقع في .... بأجرة قدرها عن المدّة المرقومة ثلثماية غرش أسدية فضية مقبوضة بيد المؤجر من يد المستأجر سلفاً وتعجيلاً القبض الشرعي حسب اعتراف المؤجر غبّ أن تعهد المستأجر بجميع ما يلزم للمأجور في الاجارة من العمل المعتاد من حراثة وزبل وسقي وصاليان وخراج الحقالي المرقومة ... » [٣٦] . ولم يكتف أصحاب الأوقاف أحياناً بتعهد الفلاح خدمة الأشجار ، بل طلبوا مزيداً من الضمانات ذات الصفة الالزامية ، فعمدوا الى اضافة تكاليف خدمة الأشجار ، طيلة مدّة الايجارة ، على قيمة الايجار الأساسية باعتبارها جزءاً منه لا يطلب من الفلاّح دفعة سلفاً مع القيمة الحقيقية للايجار ، بل يبقى بمثابة دين لهم في ذمته ، يؤديه بالتقسيط السنوي على شكل مصاريف الحراثة والسقاية والتسميد وجميع ما يلزم للحفاظ على نضارة الأشجار ،

٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١١٢ .
٣٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ .

كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « .... بأجرة قدرها مايتان بألف التثنية وخمسة وعشرون غرشاً المقبوض منها سلفاً وتعجيلاً ماية غرش والباقي من مال الاجارة وقدرة ماية وخمسة وعشرون غرشاً أذن المؤجر للمستأجر في أن يصرفها في عمل الحصة المرقومة في المدة المرقومة في كل سنة خمسة وعشرون غرشاً في سلقين وأجرة حراثة وعمل خنادق وغيرها ذلك إذناً شرعياً ...» [٣٧] .

وقد جاء هذا الأمر مرهقاً للفلاح اذ أن تردي حالته المادية وفقره النسبي جعلاه في أغلب الأحيان عاجزاً عن تأمين بدل الايجار لعدة سنوات دفعة واحدة ، وحالا بينه وبين هذه الطريقة في استثمار الأرض ، مما يحملنا على الاعتقاد بأنها كانت أقل طرق الاستثمار انتشاراً في عكار .

وقد طبقت هذه الطريقة في أراضي الأوقاف المخصصة لزراعة الحبوب حيث كان المستأجر يتمتع بزراعة ما شاء من الحبوب التي تعتبر ملكاً له وحده على أن يدفع بدل الايجار سلفاً في مطلع كل سنة وليس عن كامل مدة الايجار كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « .... أستأجر بماله لنفسه دون غيره وذلك بياطن أرض المزرعة الشهيرة بمزرعة ارزونا الكاينة بين ناحيتي عكار وصافيتا .... على مدّة عقد كامل ثلاث سنوات متوالية متداخلة الغلال ابتداؤها .... بأجرة قدرها عن تمام السنة المرقومة ماية غرش وخمسة غروش وهكذا يدفع أجور كل سنة عن طريق السلف . وسلّمه المأجور بكافة حقوقه وهو تسلّمه منه لينتفع به بِبَـذْرِ ما شاء وأراد من أنواع الحبوب في أرضه ... » [٣٨] . وهكذا إذن كانت وطأة الشروط في الأرض السليخ البعلية أخفّ وقعاً على الفلاح ، وذلك نظراً لصعوبة العمل فيها ، ولتجنّب اهمالها واحالتها مواتاً .

٣ ـ الأراضي المملوكة : عرفت هذه الأراضي طرق استثمار متنوعة تشبه في بعض جوانبها ما كان سائداً في أراضي الأوقاف . ويمكن أن نميّز بين نوعين من الاستثمار : استثمار الأراضي السليخ ، واستثمار الأراضي المشجرة .

أ ـ الأراضي السليخ المملوكة : تم استثمارها بالاتفاق بين المالك والفلاّح على شروط معينة ، تصنّف جميعها ضمن ما سمي بنظام المحاصصة أو المزارعة . وكان هذا النظام معمولاً به في الولايات العثمانية قبل عصر التنظيمات عندما عمدت الدولة الى تعريفه وضبطه في قانون خاص يرجع اليه لفضّ خلافات المالك والفلاح . ويمكن اعتبار مبادرة الدولة العثمانية هذه ، دليلاً ساطعاً على سعة انتشار هذا النظام في معظم ولاياتها . والمزارعة ، كما وردت في المجلّة ، هي

٣٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢٠٥ .
٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٨٣ .

نوع من الشركة بين المالك الذي يقدّم الأرض والفلاح الذي يقدّم العمل ، على أن يقسم المحصول بينهما . وقد نصّ هذا النظام على امكانية عقد المزارعة بصورة شفهية ، شرط تعيين نوع المزروعات وحصة الفلاح كالنصف أو الثلث والاّ بطل الاتفاق واعتبر غير صحيح . وكذلك يجب أن تكون الأراضي ، موضوع الاتفاق ، صالحة للزراعة ، وأن تسلّم الى الفلاح حتى يصبح العقد صحيحاً وساري المفعول . وفي حال امكانية الطعن في صحة العقد ، كان يصار الى اعتبار المحصول من حصة صاحب البذار ، في حين يبقى للمالك أجرة أرضه وللفلاح أجرة عمله [٣٩] .

وقد اتخذت المزارعة في عكار عدّة أشكال ، اختلفت معها الواجبات المترتبة على كل من الشريكين ، حسب الامكانات التي يقدّمها كل منهما ، أهم هذه الأشكال :

١ — المناصفة :

عرفت هذه الطريقة منذ القدم في عكار وتفيدنا العقود العائدة الى القرن السابع عشر ، عن تفاصيل المناصفة وشروطها بصورة وافية . فقدكان يتوجب على المالك تقديم الأرض والمساهمة في نفقات الزراعة ، كأن يشارك في تقديم نصف عدد الحيوانات اللازمة للحراثة وتكاليف الري وأدوات الحراثة ونصف البذار . ثم عليه أيضاً أن يساعد الفلاح بتقديم القرض اللازم له في حين يتكفّل الفلاح بتسديد باقي النفقات اللازمة للزراعة وتقديم قوة عمله . وكان الانتاج يقسم مناصفة بين الاثنين كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « بالمجلس المشار اليه حضر الرجل المدعو عمر بك ابن بداق التماري بقرية الحيصة تابع ناحية عكار من أعمال طرابلس وأدّعى على محمد بن علي البكفتيني مقراً في دعواه بأنه من سنة تاريخه تشارك مع المدّعي عليه في زراعة حقله من الدرة بأرض القرية المزبورة ووضع معه في ذلك فردة من البقر للحراثة ودفع له غرش وثلثا غرش لجهة جعل وعمل ساقية وصمد وسكة وثلاثة غروش قرض ونصف البذر وكتب له بذلك تمسّكاً شرعياً مؤرخاً في غرة صفر لسنة تاريخه بذيله (١٠٨٨ / ١٦٧٧) وأنّهما حرثاها وسقياها وبعد نباتها الى أن ثمر عملها وأن المدعي عليه الآن بعد قطافها تمنع عن تسليم نصف ما حصل من الذرة اليه وطالبه بذلك .... » [٤٠] .

٣٩ **مجلة الأحكام العدلية** : الباب الثامن ؛ قانون المزارعة المواد : ١٤٣١ — ١٤٣٢ — ١٤٣٣ — ١٤٣٤ — ١٤٣٥ — ١٤٣٧ — ١٤٣٨ — ١٤٣٩ ص ١٩٧ .

٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥٧ .

الا أن هذه الشروط كانت قاسية على الفلاح ، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار وضعه المادي الذي أجبره على أن يحيى حياة يومية وحال بينه وبين توفير البذار اللازم للزراعة في الموسم القادم ، فكان يضطر الى ابتياعها بأسعار مضاعفة عما كانت عليه أثناء موسم الحصاد الماضي [٤١] . وكان الملتزمون هم المستفيدون الوحيدون من هذا الوضع ، فعملوا على ابتزاز أموال الفلاحين وكانوا « .... في وقت الحصاد يأخذون الأعشار من سكان المحلات ويأخذونها لكي يبيعونها بأثمان غالية في المستقبل أو يصرّفوها بأثمان مضاعفة الى المزارعين لأجل البذار في السنة التالية ... » [٤٢] .

وفي أواخر القرن التاسع عشر ، تحسّنت ظروف الفلاح وأصبحت مشاركته تقتصر على تقديم العمل من زراعة وحراثة وقطاف وري ، في حين ترتّب على المالك تقديم الأرض والبذار وتأمين مياه الري على أن يتم اقتسام المحصول مناصفة بين الاثنين بعد اقتطاع ضريبة العشر . وكان يتوجب على الفلاح زراعة أرض المالك بأكملها والا ألزم على أداء ما كان يمكن أن ينتجه القسم المتروك منها دون زراعة ، وكذلك كان يحظّر على الفلاح استعمال مياه الري في أراضيه الخاصة . وقد تبدو هذه الشروط أكثر وضوحاً اذا إطّلعنا على وثيقة مناصفة :

« سبب تحريره

هو أنه يوم تاريخه حضرنا نحن الواضعين امضاءنا أدناه واتفقنا مع سعادة أفندينا محمود بك وعبد الكريم بك نجلي المرحوم سعادتلو علي باشا على زراعت أملاكهما وأراضيهما الذي في قريتنا قريت مشمش الذي بمزارعتنا عدا الذي بمزارعت غيرنا ، بأن نفلحها ونزرعها حنطة وشعير وحمّص وفاصوليه وذره وجميع ما يرزقه الله تعالى . بعد تخريج العشر يكون مناصفت لنا نحن المزارعين النصف والى سعادة البكوات المومى اليهم محمود بك وعبد الكريم بك النصف . وحيث نحن المزارعين لنا أراضي خصوص لنا فخيفة لألاّ (لئلاّ) يصير سوء معاملة منا أو منه علينا ، صار الاتفاق مع سعادة أفندياتنا محمود بك وعبد الكريم بك بأنه حين يباس الحنطة والشعير يصير تخمينها من طرف مخمّن البكوات محمود أسعد هزيم ومخمّن المزارعين علي سلطان فتح الله وحكم مختار القرية حسن ابن أحمد الخولي بأنه يخمّنوا أول ما يشيلوا العشر والذي

٤١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 142

٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : مقطع من بيورلدي صادر عن والي صيدا وموجه الى قائمقام طرابلس يلفت انتباهه الى تصرفات الملتزمين مع الفلاحين . سجل ٥٨ ص ١٧١ في ٢٦ رجب سنة ١٢٦٢ هـ . وكذلك ينظر : التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ... ج ٢ ص ٢٤٧ .

يبقى بعد العشر ينقصم مناصفة لنا النصف ولسعادة البكوات النصف . واذا اختلف المخمّنون على قطعة يعني مخمّننا نحن المزارعين يقول هذا العزق يعمل شنبلين ومخمّن سعادة البكوات يقول يعمل ثلاثة شنابل أو أربعة شنابل يكون الحكم بينهما حسن ابن الخولي واذا رفض الحكم المذكور ... فسعادة البكوات محيّرين بأنهم ينتخبوا الذي يريدون من القرايا الجردي من أهلها قريات أو فنيدق أو .... أو من بيت العرب أو بيت يونس أو من حرار أو من مشمش من أهل الخير والمعرفة الذي يعرفوا البكوات مين الذي يصلح النزاع للمخمنين واذا كانوا البكوات غير موجودين الاثنين محمود بك وعبد الكريم بك أحدهم غائباً في بيروت أو في الشام أو في حمص أو في اللاذقية الذي يكون موجود منهم بطرابلس أو في الشيخ جابر أو في برقايل له حق ينتخب حكماً عوض عن الآخر حيث هو شريك في الملك وطلب مخمنة سعادة البكوات مخمّننا نحن المزارعين وتمنع عن المشي معه أو تلاها أو تشاغل عن المشي معه يشهد عليه مخمن البكوات وتخمن برضانا ويحرر دفاترٌ ويمضيها ويقدّمها الى سعادة البكوات وليس نحن لنا عليه أقل اعتراض على الدفاتر ونحن خاضعين الى ذلك الدفاتر الذي يحررها منتخب البكوات وليس لنا عليه اعتراض أبداً . كذلك والذرة والفاصولية والحمص تكون على ذلك الشرط يعني اذا تمنّع أو تلاها أو تشاغل محمّن سعادة البكوات بأنه يحرر دفاتر ويمضيها ويقدمها الى سعادة البكوات أو لمن يوكلونه . وهذا الفلوحية والشروط عن موسم واحد هو موسم ٩٢٣ وذلك أشرطه علينا سعادة البكوات بأنه اذا تحقّق وكلاءهم أو منتخبيهم محمود وأسعد هزيم بأن واحد منا أخذ الماء أي ماء أرض البكوات ودارها على أرضه الخصوصي له أن يخمّنها القاطة قاطين واذا بقي أرض من أراضي سعادة البكوات بور له حق أن يخمّنها واذا أحدنا اندار عن فلح أرضه الخاصة وترك أراضينا الذي بور فسعادة البكوات لهم حق أن يخمن البور ويحصل التخمين برضاءنا واختيارنا . تم الرضا والاتفاق بحضور شهاد والله خير الشاهدين والتخمين الذي يقع على الحبوب نظيفة خالية من التراب وكذلك الشعير والحمّص والفاصولية والذرة خالية من القلقعة والتراب .

حرّر في ٩٢٣ المزارعون

محمود حسن الخولي — أحمد موسى ناصر — حسن علي حسن — علي عبدو حسن — عبد اللطيف الحاج أحمد موسى — موسى محمد خليل — أبو حسن العطار — يوسف ابراهيم — حمد محمد الدالي — علي أحمد حلوم — قاسم موسى قاسم — عباس محمد قدور — أسعد محمد — أسعد نصاوى » (٤٣) .

٤٣ **وثيقة محفوظة** في منزل السيد علي بك عبد الكريم .

وللشراكة شكل آخر غير المناصفة يقضي بأن يدفع المالك أراضيه للشريك الفلاح الذي يقدّم البذار والعمل ويكون لصاحب الأرض ثلث المحصول أو ربعه (٤٤) ، وغالباً ما أخذ بهذا الشكل من المشاركة اذا رغب الفلاّح ببذر الحبوب الى جانب الأشجار في البساتين التي تقع في استلامه (٤٥) .

٢ً — المرابع :

ونظراً لعدم مقدرة الفلاّح دائماً على المشاركة في نفقات الزراعة ، فقد كانت شراكة المرابعة الأكثر انتشاراً في عكار حتى أوائل القرن العشرين . وكانت هذه الطريقة تتطلب من المالك تقديم البذار وآلات الزراعة والحيوانات للحراثة ، في حين اقتصرت مشاركة الفلاح على تقديم قوّة عمله فقط ، على أن يأخذ ربع الانتاج (٤٦) . وهذه الطريقة تشبه الى حد بعيد ما كان متّبعا في جبل لبنان (٤٧) من حيث الالتزامات المتوجبة على المالك والفلاح وما يترتب عنها من حقوق لكل منهما .

٣ً — الخمس :

يقضي هذا النظام بأن يقدّم الفلاح العمل ونفقات الزرع وثمن البذار ، ويقدّم له المالك الأرض ويسمح له باقامة منزله عليها ، ويتعهّد المالك أيضاً بدفع ضريبة العشر عن المحصول الذي يأخذ خمسه ويترك الأربعة أخماس الباقية للفلاح لقاء عمله (٤٨) .

٤ً — الايجار :

وقد استثمر بعض الملاكين أراضيهم المخصّصة لزراعة الحبوب بطريق الايجارة (٤٩) ،

٤٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٥ .

٤٥ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** في أملاك وأراضي محمود بك وعبد الكريم بك أبناء علي باشا المحمد عام ١٩٢٣ .

٤٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٥ .

٤٧ Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 587

٤٨ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٤٣ . ينظر عقد اقامة مسكن الفلاح على أض البك في ص ٢٦٤ — ٢٦٥ .

٤٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٥ .

فكانوا يكتفون بتأجيرها بمبلغ معين لأحد الفلاحين يؤديه مسبقاً عن مجمل السنة [٥٠] . وفي مثل هذه الحالة لا يحصل للمالك أية حصّة من الانتاج الذي يبقى للفلاح حرية التصرف به .

وكذلك اتخذ الايجار وجها آخر يقترب من الاستخدام ، فاعتبر الفلاح عاملاً أجيراً لدى المالك الذي يؤمن له السكن والكساء والغذاء ، أما الأجرة النقدية فتكاد تكون معدومة [٥١] . وكان الأجير السنوي يخصّص بمقدار مقطوع سنوياً من الانتاج يعادل ثمانية شنابل من القمح وكيلتين من البرغل . أما رئيس الأجراء فكان يخصّص بكمية من الانتاج تراوحت بين عشرة أو خمسة عشر شنبلا من القمح [٥٢] .

ولأجل القيام بأعمال فصلية ، استخدم الملاكون بعض العمال لمساعدة فلاحيهم خاصة في مواسم القطاف والحصاد . ولم يكن هؤلاء العمال الأجراء ذوي اختصاصات ، بل فلاحين يستفادون من عملهم الاضافي [٥٣] . وتمثّلت أجرة الأجير اليومي المستخدم في الحصاد وقطاف الزيتون ، بأجرة يومية تراوحت بين خمسة وعشرة غروش بالاضافة الى اطعامه على نفقة المالك واعطائه مقداراً مما قطفه من المحصول [٥٤] ، تراوح بين السدس ونصف السدس من الحبوب التي حصدها . أما الأجير الموسمي العامل في تربية دود القز ، فقد تراوحت أجرته بين ربع ونصف المحصول حسب جودة الموسم [٥٥] .

ب — الأراضي المشجرة المملوكة : وقد اختلف نظام العمل في الأراضي المشجرة ، فالمالك لم يكن يبالي بحالة الفلاح العامل بزراعة الحبوب بنفس مقدار اهتمامه بالفلاّح الذي يعمل بزراعة الأشجار . ذلك أن هذا الأخير كان مؤتمنا على ثروة المالك المتمثلة بقيمة الأشجار ، لذلك اضطر المالك الى التفتيش عن فلاح ممتاز يستخدمه في العناية بالأغراس ويهتم به ويحافظ عليه [٥٦] . لهذا السبب بات وضع الفلاح العامل في التشجير وخدمة الأغراس ، أفضل نسبياً اذا ما قيس بوضع زميله العامل بزراعة الحبوب .

---

٥٠ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٤٣ .

٥١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 131 ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٤٥ .

٥٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٦ .

٥٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 131

٥٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٦ .

٥٥ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٤٥ .

٥٦ Jacques Weulersse: op. cit. P. 127-129

وقد اختلفت أوجه استثمار الأراضي المشجرة في عكار بين ثلاثة أشكال رئيسية هي : الاجارة والمساقاة والمغارسة .

١ — الاجارة :

وهي تشبه الاجارة المعمول بها في الأراضي الموقوفة . فكانت أراضي البستان وأشجاره تسلّم الى المستأجر لمدة معينة ، لقاء أجر معين ، يحدّدان في العقد . وحرصا على سلامة الأشجار ، كان المالك يترك للمستأجر جزءاً من قيمة الايجار لكي يصرفه في سبيل العناية بها ودفع ضرائبها ، كما نلاحظ في عقد الايجار (حجة الاجارة) التالي : « .... حضر الذمي يوسف ولد مخاييل ولد الخوري مرتين وأجر ما هو ملكه .... جميع بياطن الحقلة الشجرية المفرزة سابقاً من كامل بستان الخوري مرتين الكاين في أرض مزرعة عرقا لمدة خمسة سنين من ابتداء سنة مئة وثمانين وألف بأجرة مئتان وعشرين غرشاً وصل له منها مئة وسبعين غرشاً والباقي وقدره خمسين غرش أرصدها المؤجر تحت يد المستأجر وأذن له أن يصرفها في عمل المأجور وعليه مرتّب الخراج لجهة الناحية المذكورة في كل سنة عشرة غروش منها خمسة غروش يصرفها في عمل المأجور وخمسة غروش يدفعها لجهة الخراج ... » [٥٧] وقد يعمد المالك أحياناً الى ابقاء مهمة خدمة المأجور على عاتقه هوكما نلاحظ من النصّ التالي : « .... ومهما لزم للمأجور المزبور في مدّة الاجارة من حراثة وسقاية وأداء خراج وغير ذلك من التكاليف والمغارم فعلى المؤجر ، يقوم بذلك من ماله حسبما تصادقا ... » [٥٨] .

٢ — المساقاة :

وكانت شائعة بين طرق استثمار الملكيات الزراعية في بلاد الشام . وقد جاء تعريفها في مجلّة الأحكام العدلية بأنها نوع من الشركة بين مالك الأشجار من جهة والقائم على تربيتها من جهة ثانية على أن يقسم المحصول بينهما حسب نصّ الاتفاق وفي حال فساد العقد ، تقتصر أجرة العامل على أجرة مثله ويبقى مجمل المحصول للمالك [٥٩] . وتفيدنا عقود المساقاة في عكار عن الشروط المفروضة على الفلاّح من حراثة الأرض وريّها وتربية الأشجاركما نلاحظ من الوثيقة

---

٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٠ ص ٦٢ .

٥٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ١٣٣ .

٥٩ **مجلة الأحكام العدلية** : المواد ١٤٤١ — ١٤٤٤ — ١٤٤٧ ص ١٩٨ .

التالية : « ... ثم عقد المؤجر مع المستأجر المرقوم عقد المساقاة الشرعية على الأشجار القايمة في أرض الحصّة المزبورة على أن يفلح أرضها ويزيلها ويسقيها ويربي أشجارها ... » (٦٠) وبمقابل عمله هذا كان الفلاح يتناول نصف الانتاج « ... ليقوم بإعماره ويتناول نصف موسمه بنظير عمله ... » (٦١) . أما بالنسبة الى أشجار الجوز ، فقد عهد برعايتها الى الفلاّح على أن يقسم انتاجها مناصفة بينه وبين المالك (٦٢) .

٣ً — المغارسة بالشراكة :

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومع تطور الأنظمة الادارية والقضائية ونظام الملكية ، تطورت حقوق الفلاح في عكار ، ولم تعد ملكيته تقتصر على الأشجار التي يعمل على خدمتها ، بل امتدت لتشمل جزءاً من الأرض التي يغرسها كما يبدو من نظام المغارسة .

كان التفاهم على التعاون في البداية بين المالك والفلاح ينتهي باقتسام الأرض في النهاية . فلدى ابرام عقد المغارسة كان الفلاح الشريك يخصص بقسم غير محدّد من الأرض ، لذلك كان يجد نفسه مضطراً ، بل مجبراً على رعاية العقار بكامله . وقد جاء هذا النظام ضرورياً لاتمام عملية تشجير جديدة تتطلّب عدّة سنوات ، من ثلاث الى خمس سنوات ، من العمل والمصاريف دون أن يقابلها أي مردود في البداية لذلك لجأ المالك الى طريقة جدّ بسيطة ، تؤمن له الربح دون أداء أي مصروف يذكر . فكان يقدّم أرضه فارغة للفلاح ، لكي يغرسها ويتعهدها بالرعاية والخدمة حتى تصبح الأغراس منتجة ، عندها يقوم باقتسام الأرض والأشجار بينه وبين الفلاّح كما تم الاتفاق . فيكون المالك قد ربح دون أي مقابل ، صحيح أنه خسر قسماً من أرضه ، الاّ أن قيمة ما تبقّى له منها بعد غرسها ، يفوق قيمتها بأكملها قبل غرسها . أضف الى ذلك أن هذه الطريقة ، كانت بمثابة فرصة ذهبية للفلاح أمنت له ملكية دائمة للأرض وأغراسها بمقابل عمله هذا (٦٣) . وتشير عقود المغارسة المعقودة في عكار ، الى الشروط المطلوبة من الفلاح الشريك . فكان عقد شراكة المغارسة يتم على أساس بيع من المالك للفلاح ، حيث يحدّد ثمن حصّة الفلاح من الأرض ، على أن يبقى هذا الثمن ديناً في ذمته

٦٠ **سلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٢٠٥ .

٦١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩ ص ٩٤ .

٦٢ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** عام ١٣٢٥ هـ .

٦٣ Dominique Chevallier: *La Société* ... P. 138. et Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 129-130, et Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 584.

يؤديه للمالك تدريجياً على شكل أقساط سنوية يصرفها في خدمة الأرض والأغراس ، الى أن يتم تسديدها نهائياً . فاذا قام الفلاح بواجباته المنصوص عليها في العقد ، يُبرئ المالك ذمَّته من الدين ، والا بقي عليه ، وبالتالي بقيت ملكيته شكلية معرّضة للبيع لقاء تسديد الدين المتوجب عليه للمالك . أما الأعمال المنصوص عليها في العقد ، فقد كانت تشمل استصلاح الأرض ونقبها وتعمير حيطانها وما شابه ذلك من الخدمات حتى يصبح الغرس مثمراً كما يتضح من عقد المغارسة التالي :

« بمجلس الشرع الشريف ومحفل الحكم المنيف المنعقد بسراي قرية برقايل أجلّه الله تعالى لدى متولّيه الحاكم الشرعي الطابع ختمه أعلاه لطف به مولاه ونال مناه ، حضر عمدة الأماجد والأمراء الكرام نخبة الأعيان ذوي الاحترام محمد بك ابن المرحوم ابراهيم عثمان بك زاده ، وباع بالطوع والرضى والاختيار دون اكراه ولا اجبار وهو في أرقى حال من صحته وجواز تصرفاته الشرعية ما ذكر أنه له وملكه وبيده وتحت طلق تصرّفه ومنتقل اليه بالأرث الشرعي من أبيه وبالمخارجة مع باقي ورثته بحيث يسوغ له بيعه وقبضه وأنواع التصرّف فيه شرعاً من حافظي هذا الكتاب الشرعي وناقلي هذا الخطاب المرعي أحمد ابن مصطفى اسرائيل وسليمان ابن مصطفى السليمان كلاهما من أهالي مزرعة القنطرة التابعة قرية بقرزلا التابعة قيطع عكار ، وهما اشتريا منه بمالهما لنفسهما وبينهما مناصفة كما أن الثمن كذلك وذلك جميع الحصّة الشائعة وقدرها الربع ستة قراريط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من كامل الكرم الكائن في مزرعة القنطرة المذكورة المشتمل على نصوب الزيتون والتين والعريش المحدود .... والمترتّب على كامله بطريق الخراج لجهة المزرعة المذكورة في السنة قدر معلوم شركة انجال البايع عمدتي الأماجد والبكوات الكرام علي بك وعمر بك وعبد الرزاق بك بالثلاثة أرباع الباقية وبكلّ حق وتابع هو لذلك شرعاً بيعاً باتّاً قطعياً وشراء صحيحاً صريحاً مرعياً خلياً من الغبن والضرر والمفاسد الشرعية بالايجاب والقبول والتسلّم والتسليم بثمن قدره وبيانه من الغروش الأسدية الرايجة السلطانية معاملة يومئذ سبعماية قرش ، أرصد البايع المومى اليه الثمن المذكور في ذمّة المشتريين المذكورين وأذن لهما بصرفه في مدّة سبع سنين في كل سنة ماية قرش في تصليح أرض الكرم ونقبها وما يلزم نقبه وعمل حيطانه وسائر لوازمه ، فقبل المشتريان منه الاذن المذكور بالمواجهة قبولاً شرعياً فاذا قاما باتمام العملية في المدة المذكورة تبرّأ ذمّتهما من كافة الثمن المعين وسطّر ما وقع بالطلب في الثالث عشر من شعبان المعظم سنة ثلاث وثمانين ومايتين وألف من هجرة صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه وبارك وشرّف ومجّد وعظّم وكرّم

شهود الحال

علي الطمش — محمد القرحاني — علي عبد الرزاق — محمد النوس — أحمد القلاوي مرعي — حاتم الحاكم » [٦٤] .

ثم بعد اجراء قسمة العقار ، يدعو المالك الفلاح لاستلام القسم المتبقي له من الأرض على وجه الاجارة أو المساقاة [٦٥] .

استنتاجات

وقد أدى نظام المغارسة الى البدء بأحداث تغييرات جذرية في صفوف بعض الفلاحين في عكار على الصعد الاجتماعية والاقتصادية . فمن حيث توزيع الملكيات الزراعية ، جاء هذا النظام ليعمل على اصلاح نظام توزيعها تدريجياً بعد أن أتاح للفلاح فرص امتلاك جزء من الأرض التي يعمل على غرسها ، وساعد بالتالي على تشبّث الفلاح بقريته وأرضه اللتين تشكلان مورد رزقه . بالاضافة الى ذلك ، فان هذه الملكية وأن كانت صغيرة ، ساعدت الفلاّح على الافلات قدر الامكان من سيطرة المالك ، خاصّة وأن مورد رزقه الأول ، الأرض ، أصبح خارجاً عن ارادة هذا الأخير . ولا نستطيع كذلك اهمال الدور الايجابي الذي لعبته هذه المغارسة في تفتيت الملكيات الكبرى لصالح الملكيات الصغرى دون المتوسّطة ، ذلك أن الشريك كان دائماً من العمّال الفلاحين غير الملاكين . بهذه الايجابيات جميعاً ، بدأ التوازن الاجتماعي يتلمس طريقه في عكار منذ منتصف القرن التاسع عشر ليضيق الهوة الاقتصادية التي فصلت طيلة القرون الماضية بين طبقات المجتمع فيها .

الاّ أن التحسّن النسبي في أوضاع بعض الفلاحين لا يمكن تعميمه على أوضاع مختلف الفلاحين في عكار ، اذ أنه اقتصر على اولئك الذين عملوا بالمغارسة فقط دون العاملين بزراعة الحبوب ، ممّا يجيز لنا القول أن نسبة الفلاحين المنعمين نسبياً اقتصرت على فئة قليلة اذا ما قيست بمجمل الفلاحين فيها ، لأن العاملين في الأراضي المشجرة كانوا أقلّ عدداً من العاملين بزراعة الحبوب كما يبدو من جدول الغلال الزراعية في عكار [٦٦] .

---

٦٤ **وثيقة** مغارسة لدينا صورة عنها .

٦٥ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 584 et Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 130.

٦٦ ينظر جدول الغلال الزراعية في عكار في ص ١٤٤ .

ورغم ذلك كلّه ، يمكننا اعتبار وضع الفلاح في عكار بصورة عامة ، أفضل من أوضاع زملائه في سائر المناطق المحيطة به . ففي الجنوب ، في كسروان مثلاً ، لم يتح للفلاح فرصة تملّك ولو جزء من الأشجار التي يرعاها ، ذلك أن طريقة الإحكار والمغارسة التي أتاحت للفلاح التملك لم تكن توجد في كسروان الاّ في حالة زراعات الصنوبر وما شابهه من الأشجار التي تتطلّب وقتاً طويلاً حتى تصبح مثمرة والتي لم تكن تشكل مورداً أساسياً لرزق الفلاح في بلاد الشام . وكذلك لم تتحدث المراجع المعنية بدراسة منطقة كسروان عن وجود الاجارة في الأراضي البعلية غير المشجرة [٦٧] .

أما المساقاة التي طبّقت في عكار وكسروان ، فقد جاءت مختلفة تماماً من حيث الشروط المفروضة على الفلاح في كلتا المنطقتين . ففي حين اكتفى المالك في عكار باملاء شروط الحراثة والري وتربية الأشجار على الفلاح لقاء تناوله نصف الانتاج ، لم يكتف المالك في كسروان بذلك ، بل أضاف عليها شروطاً أخرى كانت جدّ مضنية ، كدفع ربع قيمة الأشجار نقداً قبل استلامها [٦٨] . بالاضافة الى ذلك فقد تمتّع الفلاح في عكار بحرية العمل أكثر من زميله في كسروان ، فلم يكن مقيداً بالعمل في أرض هذا المالك أو ذاك الاّ مدّة العقد . أما في كسروان ، فقد توجّب عليه اذا أراد استرجاع مقدار ربع قيمة الأشجار الذي دفعه لدى ابرام العقد أن يفتش عن بديل يحلّ محلّه بالشروط التي كان قد قبلها هو . لذلك يبقى أسير العمل في هذه الأرض طيلة مدة التفتيش عن البديل [٦٩] . وقد يبدو الفارق واضحاً لو إطّلعنا على نصّ عقد مساقاة مبرم في كسروان بعد أن رأينا عقود المساقاة وغيرها من عقود استثمار الأرض في عكار [٧٠] .

كانت هذه الفروقات في طرق استثمار الأرض ، وفي شروط العمل وقيمة الضرائب والتكاليف الاضافية المفروضة على الفلاح ، في أساس اختلاف علاقته بالمالك بين عكار

---

٦٧ Dominique Chevallier: *La Société*, P. 138 . وكذلك يرى بعض المؤرخين ان المغارسة لم توجد في كسروان بل انها اقتصرت على جنوب الامارة اللبنانية ينظر سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٤٢ — ٤٤ أما توفيق توما فانه يرى أن المغارسة كانت موجودة في الامارة اللبنانية دون أن يميز مناطق الأخذ بها . ينظر : Toufic Touma: *Paysans et Institutions* V. 2 P. 584.

٦٨ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 585. et Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 138-139.

٦٩ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 585. et Dominique Chevallier: op. cit. P. 139

٧٠ حيث نجد نص عقد مساقاة مبرم في كسروان . Chevallier: *La Société*, P. 142

وكسروان وغيرها من المناطق المجاورة . هذا لا يعني أن علاقة الفلاح بالمالك في عكار كانت عادلة مرتكزة على أسس اجتماعية سليمة ، بقدر ما يعني أنها كانت ألطف مما كانت عليه في تلك المناطق . وربما كان ذلك سبباً من أسباب انعدام الانتفاضات والثورات الفلاحية ضد الملاكين في عكار إبّان القرنين الأخيرين ، علماً بأن مثل هذه الانتفاضات كانت تحصل بين الحين والآخر في المناطق المجاورة لعكار (٧١) .

تأثير طرق الاستثمار على الاقتصاد في عكار :

كان لتوزيع الملكيات وطرق استثمارها أهمية بالغة على مجمل الحياة الاقتصادية في عكار ، فقد حرم هذا النظام الأرض اشراف أصحابها الذين عهدوا بادارتها الى وسطاء عرفوا بالصوباشية ، بعد أن اتخذوا مكان اقامتهم في مدينة طرابلس (٧٢) منذ القرن التاسع عشر ، واكتفوا بزيارة قراهم لأسابيع قليلة أثناء مواسم الحصاد ، كنظار وليس كمقيمين (٧٣) . لذلك فقدت الأرض حدب أصحابها عليها ، واستودعت أمانة في أعناق الفلاحين إمّا بالاجارة أو المساقاة أو المغارسة . الا أن صعوبة ظروف الفلاّح ومعرفته الأكيدة بذهاب ثمرة أتعابه للمالك دونه ، وتيقّنه من عدم مصلحته في مضاعفة جهوده لأن الزيادة تذهب الى المالك وحده ، وعلمه بأن المالك لا يتركه طعماً لجوع ميت اذا لم يتفان في عمله (٧٤) ، كل هذه الأمور دفعته الى عدم مضاعفة جهوده مما أدى بالتالي الى جمود الزراعة واعاقة تطورها . وقد أورد هيفلن (٧٥) ، رئيس البعثة الفرنسية التي أوفدتها غرفتي تجارة ليون ومرسيليا الى سوريا أن « جمود المستثمرين واتّساع الأملاك الكبيرة التي شجّع عليها نظام عقاري في عصر آخر ، وبؤس

٧١ في عام ١٧٨٠ ثار جبل عامل ضد الجزار وفي الأعوام ١٨٠٦ — ١٨١١ — ١٨١٥ — ١٨٣١ ثار العلويون ضد العثمانيين . وفي عام ١٨٣١ ثار أهالي دمشق وقتلوا الوالي التركي فيها . وفي عام ١٨٤٤ ثار العلويون وهاجموا سرايا اللاذقية . وفي عام ١٨٥١ رفض فلاحو جبل العرب دفع الضرائب (ينظر عبد الله حنا : **القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان** . ١٨٢٠ — ١٩٢٠ . دار الفارابي بيروت ١٩٧٥ . ج ٢ ص ١٦٢) . وكذلك فقد شهدت الامارة اللبنانية العديد من الانتفاضات ضد الاقطاعيين والأمراء أبرزها انتفاضات انطلياس ضد الأمير بشير عام ١٨٢٠ ، وثروة الفلاحين في كسروان ضد آل الخازن عام ١٨٥٨ (ينظر سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٦٧ — ٦٨ — ٦٩ . وص ٢٠٧) .

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٥٨ وسجل ٣٣ ص ٩٠ — ١٣٢ وسجل ٨٨ ص ٣٤٢ .

٧٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 126

٧٤ Jacques Weulersse: op. cit. P. 127-129

٧٥ Huvelin

الفلاحين الخاضعين الى علاقة شبه — قنانة والمستنزفين بتراكم الديون والفوائد » ، هي أسباب مزمنة لجمود الزراعة في سوريا عامة ، وهي تعود الى النظام الاجتماعي والنظام السياسي العثماني (٧٦) . كما أكّد الباحث السوفياتي بيتروسنسكي أن النظام الزراعي كان يشكّل السبب الرئيسي لعدم تطور وتقدم الزراعة في سوريا وكان « الأساس لركود وتأخر الاقتصاد الفلاّحي .... ولم يكن للفلاحين مصلحة حقيقية في تحسين الأرض وزيادة المحصول ، اذ لم يبق لهم في مختلف الأحوال الاّ النذر اليسير . ولا بدّ من الاشارة الى العوامل الطبيعية مثل الجفاف والصقيع والجراد واستخدام آلات الزراعة البدائية ، والجهل في مكافحة الأمراض النباتية . ولكن أشكال الملكية الاقطاعية السائدة آنذاك وعلاقات الاستثمار تبقى على كلّ حال السبب الأول الرئيسي في ركود الزراعة السورية » (٧٧) . الا أن أسوأ ما نتج عن توزيع الملكيات وأنظمة استثمارها ، هي تلك التبعية التي ربطت الفلاّح بالمالك ، وطبعت الحياة الاجتماعية — الاقتصادية في عكار إبّان القرنين الأخيرين .

العلاقة بين المالك والفلاّح :

مرّت العلاقة بين المالك والفلاّح بمراحل متعددة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فهي لم تكن اطلاقاً علاقة جامدة ، بل تغيّرت بتغيّر معطياتها ومنطلقاتها الأساسية ، وكانت دائماً عبر تطورها تحمل في ثناياها مظاهر تبعيّة الفلاح للمالك ، تبعيّة كاملة أحياناً وجزئية أحياناً أخرى وفق مراحل تطور أشكال الملكية الزراعية وطرق استثمارها وحسب تطور الأنظمة الادارية أيضاً .

في ظلّ نظامي الالتزام والاقطاع اللذين سادا عكار طيلة القرن الثامن عشر وحتى نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر ، كانت تبعية الفلاح للمالك تبعية كاملة . ذلك أن نظام الالتزام جعل من الملتزم وعائلته مالكين وحيدين تقريباً للأرض الزراعية في عكار ، يتمتّعون بالسيطرة على الفلاحين نظراً لكونهم مكلّفين بجباية الضرائب ومفوّضين بممارسة القضاء على رعاياهم . كل هذه الأمور وضعت الفلاح الذي لا يملك الا قوة عمله ، في ظروف تبعية كاملة للمالك ، فكان مضطرا للعمل في أرض هذا الأخير وأداء الضرائب له وتطبيق أحكامه

٧٦ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ١١٨ .

٧٧ عبد الله حنا : **القضية الزراعية** ... ج ١ ص ١٢٣ — ١٢٤ .

القضائية [٧٨] . أضف الى ذلك أن مقدرة عائلة الملتزم على بسط سطوتها وامتلاك الأراضي الشاسعة وتأديب المعارضة ، كانت شروطاً أساسية لربط القوى العاملة بها وتأمين خضوعها لها ، خاصة وأن القوى الفلاحية كانت دوماً تسعى الى الحماية من النهب والبلص والتعديات فتضطر الى الدخول في حماية هذه العائلة أو تلك ، أي الوقوع في تبعيتها . ولما كان طابع الوراثة يميز التطبيق العملي لنظامي الالتزام والاقطاع ، فقد استمرت تبعية الفلاحين لعائلة الملتزمين والاقطاعيين وانتقلت كذلك بالوراثة الى أبنائهم من بعدهم .

ومع تطور النظام الاداري إبّان الحكم المصري في عكار ، خفت وطأة تبعية الفلاح للمالك ، اذ أن حكومة ابراهيم باشا ألغت نظام الالتزام والاقطاع ، وانتزعت مهام الادارة والقضاء وحماية الفلاحين من الأسرة المالكة ، وضمتها الى مهامها ، مما أفقد المالك كثيراً من مقومات سيطرته على الفلاحين . وقد استمر هذا الوضع الجديد بعد عودة الدولة العثمانية الى حكم سوريا حين عمدت الى تطبيق نظام القائمقامية في عكار . وقد كان للتطورات الاجتماعية ، وخاصة تفكّك النظام العائلي الذي رافق هذه التطورات الادارية ، أثرٌ بالغ في إضعاف تبعية الفلاح للمالك . فسيطرة المالك على فلاحيه كانت مضمونة بفضل قوته التي استمدها من تماسك عائلته . الا أن تشتت أبناء العائلة الوجيهة ، واهمال أكثرهم للريف بعد اقامتهم في طرابلس باعد بينهم وأضعف الروابط القائمة بينهم ، فضعفت قوتهم وتحرر الفلاح من التبعية الكاملة لهم [٧٩] . وقد أوجدت هذه التطورات المختلفة ، شيئاً من الوعي النسبي لدى الفلاحين ، هذا الوعي الذي بدا واضحاً منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع ظهور نظام المغارسة الذي ترسخت معه حقوق الفلاح وتمظهرت عملياً بتملّكه جزءاً من الأرض التي يعمل عليها .

الاّ أن الظروف الاقتصادية القاسية التي لازمت حياة الفلاح ورافقت هذه التطورات ، حالت دون تحرّره التام من التبعية . فكان دائماً مضطراً الى الاستدانة من المالك حتى تراكمت عليه الديون بانتظار أثمار البستان الذي أخذه بالمغارسة [٨٠] الأمر الذي أبقاه في حالة تبعية دائمة للمالك ، وان كانت أخف وطأة مما كانت عليه في العهود السابقة . وكان المالك يراعي الربا في

٧٨ هكذا يرى شفاليه عندما يتحدث عن منطقة كسروان ينظر :
Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 145.

٧٩ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للطائفية** ... ص ٣١ .

٨٠ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٤٣ والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٧ . و
Louis Gardon: *Le Régime de la Propriété* P. 59.

هذه القروض ، كمصدر من مصادر مداخيله مضيفاً بذلك استثمار الفلاّح الى استثمار الأرض [٨١] . لهذه الأسباب بقي الفلاّح تابعاً للمالك ، خاصة الفلاحين المقيمين في أرضه والذين أجبرتهم ظروف اقامتهم على البقاء رهن اشارته وارادته [٨٢] .

وبنتيجة هذه التطورات ، لم تعد التبعية للمالك مطلقة بين جميع الفلاحين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبالتالي لم تعد أوضاع الفلاحين واحدة ، بل أصبحت متباينة ، وأصبح بالامكان تصنيفهم في ثلاث فئات : الفلاحون المالكون ويأتون في المرتبة الأولى بين زملائهم ، وهم مرتبطون بالمالك بصفته مصدر إقراضهم أثناء مواسم البذار . والفلاحون العاملون بالمحاصصة وتبعيتهم للمالك أشدّ من تبعية الفئة الأولى به . وأخيراً الفلاحون الأجراء وهم ما زالوا على تبعية مطلقة للمالك .

ولكن ما هي واجبات وقيود كلٍّ من المالك والفلاح في ظل هذه التبعية ؟ فقد ترتب على الفلاّح جملة من التكاليف والواجبات يؤديها للمالك لقاء العمل في أرضه [٨٣] والعيش بحمايته . وتمثلت هذه التكاليف بمجموعة من الضرائب غير الرسمية [٨٤] ، كما اتخذت أحياناً أشكالاً اجتماعية تحوّلت معها الى تقاليد موروثة ، كأن تجبر ابنة أو امرأة الفلاح على العمل والخدمة في منزل المالك الوجيه في بعض المناسبات [٨٥] ، وأن يمتثل الفلاح لمطالب المالك الوجيه مهما كانت جائرة وغير عادلة . فقد يرغب بعض الوجهاء بجواد أحد الفلاحين ، فيبادر الى طلبه منه ، فان أبى أو تعلل يأتيه الموت من ازلام هذا الوجيه ، أو تقطع الماء عن أرضه ، أو تخرب أرزاقه وأملاكه [٨٦] .

وعلى الرغم من ذلك كله ، لم تتحول تبعية الفلاح للمالك الى علاقة قنية اطلاقاً [٨٧] . فالفلاح في عكار ارتبط بالمالك بصفته عاملاً على أرضه ، وليس بصفته مرتبطاً بالأرض . وكان يتمتع بحرية العمل في هذه الأرض أو تلك ، لدى هذا الملاك أو ذاك ، دون أن يحق لأحدهما

٨١ Weulersse: *Paysans*, P. 125 **وثيقة** دين في عكار لدينا نسخة عنها .

٨٢ Jacques Weulersse: op. cit. P. 127 ينظر كذلك مسكن الفلاح في ص ٢٦١ .

٨٣ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 607

٨٤ ينظر فصل الضرائب .

٨٥ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 608

٨٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٧ .

٨٧ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٤٧ .

اجباره على البقاء في مكانه اذا أراد تغييره وتبديل عمله [٨٨] . فمن الناحية القانونية لم يرتبط الفلاح بالأرض ، كما أنه استفاد أيضاً من الظروف الاجتماعية القائمة آنئذ ، فاستعمل تنافس الوجهاء على تزعم الفلاحين لكي يغير وضعه اذا لم يكن راغباً فيه . وكان بوسعه الاقدام ، في مراحل تأزم هذا التنافس ، على هجر قريته واللجوء الى العهدة المجاورة لكي يصبح في مأمن من ملاحقة رئيسه الأول ، شرط أن لا يكون مجرماً بحق القانون [٨٩] .

لهذه الأسباب وجد الملاكون الوجهاء مصلحة في حسن التصرف مع فلاّحيهم الذين استخدموهم كمزارعين في حالة السلم وجنود اقطاعيين في حالات الاضطرابات والحروب للاعتماد على قوتهم . فبقدر ما يشعر الفلاح بكرامته ومكانته وحريته وحسن معاملته في كنف المالك بقدر ما يزداد استعداده للتضحية في سبيله . لذلك وفي سبيل الابقاء على تبعية فلاحيه له ، وجد المالك نفسه مضطراً الى الالتزام بحد أدنى من الواجبات نحوهم ، لأنهم مصدر قوته وثروته معا . ففي مناسبات الزواج والولادة والمرض وغيرها من الحالات التي تتطلّب مصاريف غير اعتيادية ، كان البكوات الملاكون يظهرون الغيرة على أتباعهم الفلاحين ، فيهدونهم مثلاً من ملابسهم وملابس نسائهم المستخدمة وغيرها من الهدايا التي تنال اعجابهم وتثير افتخارهم وسرورهم . وكانوا يهدونهم أيضاً كمية من الرز أو القمح أو الشعير أو الطحين أو مبلغاً ضئيلاً من المال ، أو يعفونهم مؤقتاً من دفع الضرائب ، وغير ذلك من التصرفات التي من شأنها اثارة فرح الفقراء دون أن تكلّف البكوات شيئاً يذكر [٩٠] .

استنتاجات

هكذا إذاً كان التطبيق العملي للواجبات المتبادلة بين المالك والفلاّح ضمن اطار تبعية الثاني للأول ، يخفف من حدة هذه التبعية حتى بدت مقبولة في النظام الاجتماعي ابان القرنين الماضيين . « فعلى حين يجمع الرحالة الأوروبيون والكتاب الشرقيون على تصوير سكان القرى باعتبارهم طائفة بائسة مغلوبة على أمرها ، فمن الواضح كذلك أن وضعهم لم يكن مما لا يمكن تحمله ، أو أنه كان خالياً من ضمانات الحياة والأملاك . وعلى حين أننا لا نجد ما من شأنه أن يخفف مفعول الآثار الضارة الناتجة عن نظام الالتزام حيثما طبق ، الا أن العلاقة بين الفلاح

٨٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 125

٨٩ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 605

٩٠ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 609

وصاحب الأرض في التيمار والالتزام ، كان كثيراً ما يلطفها ما هنالك من فهم متبادل لعلاقاتهما . ذلك أن ملكية الأرض كانت تستتبع واجبات اجتماعية تقررها العادات والتعاليم الأخلاقية الاسلامية ، وهنالك دليل كاف على أن قسوة أحوال الفلاّح كان يخففها لدرجة ما تقدير أصحاب الأرض في نطاق قدر من سلطاتهم وبعد نظرهم . فأحوالهم المخالفة لأحوال الباشوات الولاة ، كانت ترتبط بالقدرة الانتاجية لقطعة معينة من الأرض يرثها الابن من أبيه ، ولم يكن يرغب في أن يراها وقد انتقصت بأي شكل من الأشكال ... » [٩١] بالاضافة الى ذلك ، فان عبارة تواضع وخضوع يلهج بها لسان الفلاح أمام البيك الوجيه ، كانت كافية لاثارة حمية هذا الأخير وحمله على مساعدة الفلاح وتفريج كربته [٩٢] .

واذا كان التفاهم الذي ساد العلاقة بين المالك والفلاح قد خفف من وطأة التبعية ، الا أنه لم يستطع ازالة مظاهرها ونتائجها الاجتماعية . فقد نتج عنها ايجاد حالة من انعدام المساواة الاجتماعية بين السكان في عكار ، تجلّت بانعدام المساواة بين المالك والفلاّح في المحاكم العرفية التي كانت معروفة في قرى ريفها . كما تجلّت أيضاً بجملة من التصرفات التي أجيز للمالك الوجيه أتيانها في حين حُظِّرت على الفلاح . فكان يمكن انعقاد المجلس الشرعي بحضور القاضي أو نائبه في منزل أحد الوجهاء لاجراء قسمة أو بيع أو وقفيّة وغيرها من الأمور التي تخص البيك أو الباشا [٩٣] ، في حين توجب على الفلاح الذهاب الى المحكمة الشرعية لانجاز مثل هذه المعاملات . هذا فضلاً عن انعدام المساواة في توزيع الضرائب وأدائها . فالملاكون من عائلة الملتزم ، كانوا معفيين من التكاليف الاضافية التي ألقيت على كاهل الفلاحين وحدهم دون سواهم [٩٤] . وقد امتدت مظاهر عدم المساواة لتشمل نواحي اجتماعية صرفة كاللباس وطرق المخاطبة التي قضت بوجوب استعمال عبارات التبجيل والاحترام لدى ذكر اسم البيك والباشا أو لدى التوجّه اليهما بالحديث [٩٥] .

٩١ هاملتون جب — هارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ... ج ٢ ص ١٠٢ — ١٠٣ .

٩٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٢ .

٩٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ٣٠٠ . وكان هذا التقليد متبعاً أيضاً في جبل لبنان حيث يأتي الخوري الى مسكن الشيخ لسماع اعترافاته (ينظر Toufic Touma: *Paysans et Institutions* V. 2. P. 609

٩٤ ينظر فصل الضرائب .

٩٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل رقم ٢ ص ١٠ وغيره من السجلات وكذلك وثائق لدينا صور عنها .

التقنية الزراعية :

كانت التقنية الزراعية من الأسباب العاملة أيضاً على زيادة تبعية الفلاح للمالك . هذه التقنية التي اعتمدت الآلات البدائية وحيوانات الجر للحراثة ، لم تستطع استخراج مجمل امكانيات الأرض الزراعية ، فجاء الانتاج ضعيفاً ، ولم تكن حصة الفلاح وافية كافية لاعالته وعائلته لأكثر من بضعة أشهر[٩٦] . لذلك بقي الفلاح دوماً بحاجة الى الاستدانة للموسم القادم وبقي يتخبط في علاقات التبعية للمالك الذي كانت حصته من الإنتاج تكفيه مؤونته السنوية ويفيض عنها ما يستثمره في إقراض البذار والحبوب للفلاح .

١ — آلات الحراثة :

وأهم أدوات الاستثمار ، كانت عبارة عن حيوانات الحراثة والسكة والصمد والنير والمنجل والمعول والرفش[٩٧] . وقد ظلت هذه الأدوات تشكل الوسائل الوحيدة لنقب الأرض وزراعتها وقطاف مواسمها حتى بداية القرن العشرين حيث دخلت الى عكار أول آلة للحصاد . وبعد ذلك ومنذ عام ١٣٢٩ / ١٩١١ أصبح عدد الحصادات الآلية فيها يقارب المئة تقريبا . وفي القرن العشرين بدأ السكان يستخدمون آلات الغربلة والحراثة ذات السكك المتعددة[٩٨] . وقد كان وضع الفلاح المتردي ماديا من أهم الأسباب التي حالت دون تقدم وتحديث أدواته الزراعية ، بل كان مضطراً بسبب فقره لأن يصنع بنفسه الصمد والمنجل والنير والرفش والسكة ولم يبق عليه الا ابتياع السكة الحديدية فقط[٩٩] .

٢ — التسميد :

وكان يقتصر بالدرجة الأولى على روث الماشية (السلقين أو الزبل) . وكانت عملية تسميد الأشجار تقضي بنقل السماد على ظهور الدواب ؛ كما اعتمدت أحياناً على زرب البقر في البستان بصورة دائمة لكي يبقى روثها فيه[١٠٠] . وكانت عملية تسميد الأراضي السليخ المعدة لزراعة

٩٦ كرد علي : **خطط الشام** ، دار القلم بيروت ١٩٧٠ ج ٤ ص ١٩٧ .
٩٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٠ ص ٦ وسجل ٦١ ص ٣٧ .
٩٨ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٦ .
٩٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 171
١٠٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١ .

الحبوب ، أيسر وأسهل ، فهي لم تكن تتم بصورة دائمة ، بل دوريا كل ثلاث سنوات[١٠١] ، وذلك نسبة الى عدم توفر السلقين بكميات كافية في عكار . فانتاج السماد كان يقتصر على البدو[١٠٢] . لذلك عمد المالك الى اجراء عقد مع أحد رعاة المواشي على أساس أن يقدم له الأرض لمدة سنة كاملة لكي يرعى مواشيه فيها ، شرط أن تسرح فيها طيلة النهار وتبات فيها الليل أيضاً . أما روث البقر الناتج لدى أبناء القرى ، فكان أغلبه يستعمل في أمور أخرى غير الزراعة ؛ فيجفف بعد مزجه بالتبن لكي يستعمل في التدفئة إبّان فصل الشتاء بسبب قلّة دخانه ورائحته التي تساعد على طرد الحشرات الطائرة كالبرغش مثلاً[١٠٣] .

٣ — الدورة الزراعية :

نظراً لقلّة السماد وعدم تأمين الري لبعض الأراضي ، وجهله بالدورة الزراعية ، اضطر الفلاح في عكار الى ترك أرضه بوراً دون زراعة بصورة دورية[١٠٤] ؛ في حين كانت الأراضي المخصصة لزراعة البقول تستثمر مرتين في السنة الواحدة[١٠٥] .

الثروة الحيوانية

وما دمنا في مجال الحديث عن الملكيات واستثمارها ، لا بدّ لنا من البحث في الثروة الحيوانية في عكار ، خاصة وأنها كانت تتشابه مع الملكيات العقارية من حيث توزيعها وطرق استثمارها . فقد جرت العادة منذ القدم على احتفاظ كل بيت من بيوت الريف تقريباً ببهيمة (بقرة — عنزة — غنمة)[١٠٦] ، ينتفع بحليبها ولحمها ؛ وما يزال هذا التقليد ساري المفعول في عكار حتى يومنا الحاضر ، وقلّما نجد بيتا يخلو من هذه المواشي. الا أن الثروة الحيوانية في عكار لم تكن تقتصر على ذلك ، بل لقد وجد فيها منذ القدم اعداد غفيرة من المواشي المتنوعة كالجمال والغنم والماعز والبقر والجاموس والخيل والحمير والبغال .

١٠١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٦ .
١٠٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ١٠٨ .
١٠٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 152-153
١٠٤ Jacques Weulersse: op. cit. P. 154
١٠٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٦ .
١٠٦ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 234

١ — الجمال :

وجدت بأعداد كثيرة في عكار . وكانت تأتيها مع القبائل البدوية القادمة من الداخل السوري وبادية الشام لتستوطن في ربوع سهلها . وكان الجمل يشكل مورد رزق هؤلاء البدو ، خاصة في مواسم الحج حيث كان ولاة طرابلس يستأجرون الجمال لأداء مهام استقبال الحجاج . وكان عدد الجمال المستأجر لهذه المهمة يصل الى ستماية جمل بلغت أجرتها عشرين ألف غرش [١٠٧] . وكذلك اقتنى أهالي عكار ، من غير البدو ، الجمال ، خاصة الباشوات منهم . فقد كان عثمان باشا الشديد يمتلك ثمانية وسبعين جملاً . وكان تركمان عكار يمتلكون منها اعداداً وافرة . ولم يكن بوسع العامة من الفلاحين اقتناء الجمال نظراً لارتفاع أسعارها بالنسبة لمقدرتهم المادية . فكان سعر الجمل في عام ١٢٧٣ / ١٨٥٦ يساوي ستماية غرش [١٠٨] ، وهو مبلغ يفوق الثروة المنقولة والثابتة لمعظم الفلاحين تقريباً في ذلك الزمان . وكانت الجمال تستخدم كواسطة من وسائط النقل والانتقال بين عكار والمدن المجاورة لها [١٠٩] . وقد بلغ تعداد رؤوس الجمال في عكار حسب الاحصائيات الرسمية لعام (١٣٢٢ / ١٩٠٤) ١١٣٦ جملاً ، الا أن تقديرات العارفين تفيد عن تدني هذا العدد الى أربعماية رأس في العام ١٣٢٣ / ١٩٠٥ [١١٠] .

٢ — الأغنام :

وكانت قليلة العدد . وفي منتصف القرن الثامن عشر ، ازدادت اعداد الأغنام في عكار بعد أن استوطنتها عام ١١٥٣ / ١٧٤١ أعداد من قبائل الأكراد الرشوانية التي جلبت معها أربعين ألف رأس من الغنم [١١١] . وتعزى قلة الأغنام في عكار إلى تعذّر استخدامها في الأعمال الزراعية . وتفيد الاحصائيات الرسمية عن وجود تسعة آلاف وثلاثماية وخمسة وثمانين رأساً من الغنم في عكار في العام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ يستخرج من حليبها سبعة آلاف وخمسماية أقة من السمن سنوياً [١١٢] .

---

١٠٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ١٤٣ وسجل ٤٩ ص ٦٦ .
١٠٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ وسجل ٣١ ص ٧٧ وسجل ٦٦ ص ٣١٠ .
١٠٩ أسعد شيخاني : **يوميات في لبنان** : م ٣ ص ١٥٢ .
١١٠ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** : ص ١٧٨ — ٢١٢ .
١١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ٤٢٣ — ٤٢٤ .
١١٢ حكمت بك شريف : المصدر السابق ص ١٧٩ — ٢١٢ .

٣ — الماعز :

وكانت قليلة أيضاً في عكار نظراً لعدم امكانية استخدامها في الأعمال الزراعية فاقتصرت فائدتها على الحليب واللحم والجلد الذي استخدم على شكل جرار لوضع الزيت [١١٣] ، كما استفاد تركمان عكار من شعرها في صناعة البسط والسجاد [١١٤] وقد بلغ تعداد الماعز في عكار تسعة آلاف وستماية وستّاً وسبعين رأساً حسبما ورد في القيود الرسمية لعام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ يستخرج منها ألف أقة شعر سنوياً [١١٥] .

٤ — الأبقار :

وكانت البقرة رفيقة الفلاّح العكاري في حياته . فقد شاركته المبيت في منزله والعمل في حقله . وقد اعتمد عليها في حراثة أرضه فعرفت بالبقر (العمال) وفي أغلب الأحيان ، كانت البقرة تستخدم في الحقل وترتبط به فتباع وتُشترى معه كما يلاحظ من الوثيقة التالية : « .... فاشترى منه بماله لنفسه وذلك جميع البستان الشجري ... وجميع ما فيه أيضاً من الثلاث أزواج من البقر بآلاتهم المعدّة لحراثته مع جميع ما يزرع عليهم من شكاير القمح وغيره والثلاث روس من الحمير المعدة لرمي السلقين ... » [١١٦] . وتشير وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الى أن البقرة كانت من أكثر المواشي انتشاراً في عكار [١١٧] ، نظراً للفائدة الجمّة التي توفرها للفلاح . فهي بالاضافة الى استخدامها في الزراعة ، كانت تساعده على تأمين اللحم السنوي يصنعه على شكل (قورما) ، وتساعده على تأمين الحليب واللبن واللبنة والسمن التي شكلت غذاءه اليومي تقريبا . وقد بلغ تعداد الأبقار والثيران في عكار ألفا وثمانماية وسبعين رأساً في العام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ [١١٨] .

---

١١٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 168
١١٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ .
١١٥ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ — ٢١٢ .
١١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١ وسجل ٢٣ ص ١٠٠ وسجل ٦٣ ص ٢٤٢ والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤١ .
١١٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٧١ وسجل ٥ ص ١٣ وسجل ٢٣ ص ١٠٠ وسجل ٦٤ ص ٦٤ وسجل ٣٣ ص ٢٧٤ وسجل ٨٠ ص ٣٤٨ الخ ...
١١٨ حكمت بك شريف : المصدر السابق ص ٢١٢ .

بالاضافة الى ذلك فقد انتشرت في عكار تربية الخيل والكدش والحمير ، استخدمت كواسطة للنقل والانتقال [١١٩] .

٥ — الجاموس :

كثرت تربيته في مناطق المستنقعات حيث يستبدل الثور بالجاموس الذي يسرح ، بعد انتهاء العمل عليه ، في الوحل والمستنقعات [١٢٠] . لهذا السبب كثرت تربيته في سهل عكار وخاصة في أجزائه الشمالية حيث كانت تسود المستنقعات قبل البدء باستصلاحه في منتصف القرن التاسع عشر .

وتشير سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس الى كثرة الاعتماد على الجاموس في سهل عكار في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، حتى باتت رسوم تربيته تتصدر لائحة الضرائب في تلك المنطقة [١٢١] ، وكان يستخدم في الحراثة ، كما استفاد المزارعون من لحمه ولبنه لصنع المواد الغذائية وخاصة السمن [١٢٢] .

النوع	العدد
بغال	١٧٢ رأساً
جمال	١١٣٦ رأساً
حمير	١٦٠٩ رؤوس
غنم	٩٣٨٥ رأساً
ماعز	٩٦٧٦ رأساً
بقر وثيران	١٨٧٠ رأساً
جاموس	٢ رأسان
خيول وكدش	٣٩٥ رأساً [١٢٣]

١١٩ التميمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

١٢٠ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 168

١٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٢ ص ٥٠ وسجل ٥ ص ١٣ وسجل ٦ ص ١٠ وسجل ٧ ص ٤٠ وسجل ٨٠ ص ٣٤٨ .

١٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .

١٢٣ أخذت أرقام هذا الجدول نقلاً عن جدول الماشية في لواء طرابلس لعام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ من كتاب حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ٢١٢ .

وبعد البدء باستصلاح السهل في منتصف القرن التاسع عشر ، زالت موجبات تربية الجاموس في عكار وأصبح باستطاعة الفلاح استبداله بالثيران والبقر ، فخفت تربيته تدريجياً حتى باتت شبه معدومة في مطلع هذا القرن كما يتبين من الجدول التالي لتعداد الماشية في عكار في العام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ . أما اليوم فقد انقرض الجاموس نهائياً في تلك المنطقة .

وبغضّ النظر عن الأعـداد الـوفيرة من الماشيـة التي انحصرت ملكيتـها بـالقبـائل البدوية [١٢٤] ، نظراً لطبيعة معيشتها التي اعتمدت على حياة الرعي ، لم تكن هذه الثروة الحيوانية الملحوظة في عكار ، موزعة توزيعاً متوازناً بين مختلف طبقات السكان . ويستدل من وثائق تصفية التركات ، ان الفلاحين العكاكرة ، باستثناء أقلية قليلة منهم ، كانوا يقتنون في بيوتهم بقرة أو عجلاً على الأقل ، تعينهم على توفير مؤنة السنة من السمن واللبن والجبن ، وتشاطرهم أعمال الحراثة . أما الفلاحون الميسورون نسبياً ، فقد كانوا يربون الى جانب البقر رأساً من الغنم أو الماعز [١٢٥] . وكان البكوات والآغوات يستأثرون بالأعداد الوفيرة من هذه الثروة الحيوانية ، فكانت ملكية أحدهم تضم عشرات الأبقار والنعاج وبضعة عنزات بالاضافة الى فرس أصيلة وأعداد من الدواب والكدش . ولم يكتفوا بذلك ، بل شاطروا الفلاح ملكية بقرته أو شاته مثلاً [١٢٦] . بالاضافة الى ذلك فقد امتلك العديد من القصابين الطرابلسيين قطعاناً من الماشية السارحة في ربوع عكار [١٢٧] .

وفي سبيل تأمين المرعى لها ، كان يعهد بحيوانات القرية الى راع يسرح بها من الفجر حتى النجر في البراري والجبال حيث تجد كلأها [١٢٨] . وكانت عملية الرعي منظمة بشكل دقيق ، فلا يسمح للراعي رعي مواشيه في أرض البك أو الباشا ما لم تكن مدموغة بختم هذا الأخير ، وذلك لضبط عملية جباية ضرائبها [١٢٩] .

١٢٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٦ ص ١٠٨ .

١٢٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٠ ص ٦ وسجل ٢٣ ص ١٠٠ .

١٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٤ وسجل ٦٤ ص ٦٤ وسجل ٨٠ ص ٣٤٨ وسجل ٣٩ ص ١٦٥ — ١٦٤ وسجل ٦٣ ص ٢٤٢ وسجل ٦٣ ص ٢٤٢ .

١٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٧١ وسجل ٦ ص ١٠ .

١٢٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 167

١٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٩٣ .

وكان البكوات والأغوات والقصّابون الطرابلسيون [١٣٠] يعهدون بتربية مواشيهم الى فلاحيهم العاملين في ملكياتهم الواسعة . وكان يتوجب على الفلاح أو الراعي أحياناً القيام بخدمة هذه الحيوانات ورعايتها ودفع ضرائبها وتصنيع حليبها واستخراج مشتقاته على أن يأخذ ربع انتاجها ويعطي الباقي للمالك ، كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « بمجلس الشرع الشريف ... حضر الحاج أحمد بن مراد الشهير بابن معيط وأقر أنه كان سابقاً قد تسلم من علي جلبي ابن ناصر الحاضر بالمجلس جاموس وعدّته ثمانون رأساً من الجاموس الراتب السايح بأرض جون عكار ليقوم بتربيته وحفظه ويورد له ما يحصل منه من السمن في كل سنة وجعل له المالك المرقوم بنظير تربيته وحفظه ربع نتاجه . فمكث عنده الجاموس مدّة سنتين فهلك من الجاموس عشرون رأساً ولم يحصل منه نتاج فتحاسب مع المالك وسلّم اليه جاموسه ستين رأساً وتباريا .... » [١٣١] . اذن في حال تناقص عدد الماشية كانت حصة الفلاح تقتصر على انتاجها فقط ، أما في حالة تكاثرها فكانت حصته تشمل أيضاً بالاضافة الى ربع انتاجها جزءاً مما توالد منها أثناء وجودها في عهدته ، وذلك حسب ما تمّ الاتفاق عليه منذ البدء [١٣٢] . ولعلّ هذه الناحية الأخيرة تلقي لنا الضوء على سبب مشاركة العديد من البكوات الفلاح في ملكيته لبقرة أو شاة وغيرها من البهائم .

١٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٧١ .
١٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ .
١٣٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ٣٧ ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٤٤ .

الفصل الرابع

النشاطات الاقتصادية الأخرى

الحرف

تميزت الحياة القروية في ريف عكار بطغيان الأعمال الزراعية وتربية الماشية في برنامج العمل اليومي للفلاح طيلة فصول السنة . الا أن هذه الأعمال تدوم وقتاً قد يطول أو يقصر ، فالعناية بالأشجار مثلا تستغرق معظم وقت الفلاح حتى في فصل الشتاء ، بينما يقتصر عمله في مناطق زراعة الحبوب البعلية على موسمي البذار والحصاد فقط . واذا أخذنا بعين الاعتبار ازدياد نسبة العاملين في زراعة الحبوب في تلك المنطقة ، يتّضح لنا أن القسم الأكبر من الفلاحين توفّر لهم الوقت الكافي لممارسة نشاطات أخرى اضافية ، تعينهم على تحسين أوضاعهم المادية [١] . فالفقر المدقع لم يتح للفلاح الاعتماد على أصحاب المهن لتأمين حاجاته وأدوات عمله فكان يبني بيته ويؤثثه بنفسه ، وكان في الوقت نفسه نجّاراً يصنع مفروشاته ، في حين كانت إمرأته تقوم بالخدمة المنزلية وتعتني بالحيوانات وتستخرج من الحليب مشتقاته . كما صنع أيضاً آلات الحراثة من سكة خشبية ورفش ومعول ونير وصمد ، فلم يبق عليه سوى شراء السكّة الحديدية .

شكّلت هذه الأعمال قاعدة الحياة الاقتصادية للفلاّح ، فهي وان كانت لا توفر له مداخيل

١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٤ .

اضافية ، الاّ أنها وفّرت عليه مصاريف ضرورية [٢] . ولم يقتصر هذا الأسلوب الاقتصادي على الفلاحين فقط ، بل انتشر أيضاً بين رجال الدين الذين كانوا يصنعون حاجاتهم بأنفسهم . فكان لكل دير من الأديرة خياط ونساج ولحام وصانع أحذية وهواة متفننون في كل صنعة ضرورية لحياة الرهبان . وكان هؤلاء الحرفيّون بأجمعهم من رهبان الدير نفسه [٣] .

وبنتيجة ذلك اقتصر انتاج الحرفيين في الريف العكاري على المصنوعات الضرورية التي عجز الفلاح عن انجازها بنفسه . فقد وجد في كل قرية صانع أو صانعان متخصصان يؤمنان حاجاتها المحلية من الأواني الفخارية والأدوات الخشبية والآجُرِّ واللبن وغيرها من المنتجات التي تلبي متطلبات القرويين المتواضعة [٤] . لذلك لا يمكن الحديث عن طوائف حرفية منظمة في عكار على غرار طوائف مدن بلاد الشام حيث كان المتعاطون لكلّ حِرفة ينتمون الى مجموعة مميزة ومنظمة عرفت بالطائفة ، كطائفة الحدادين وطائفة النجارين العطارين [٥] .... أما في الريف ، فقد انعدم التنظيم الحرفي حيث اضطر أصحاب الصناعات والحرف الى تكييف انتاجهم لكي يتلاءم مع متطلبات وامكانيات الفلاح الاقتصادية ، فارتبطوا بنمط الحياة القروية وأتبعوا نظامها لا نظام الحرفة . وكذلك كانت الصناعات النسيجية الموسعة التي تقوم بها نساء القبائل التركمانية ، تتبع النظام القبلي لا نظام الحرفة .

ونظراً لهذه الأسباب والأوضاع ، كانت الصناعات والحرف يدوية ، يقوم بها القليل من أبناء الفن والصنعة كل بمفرده في نطاق ضيق ومحدود [٦] . وكان تعلّم الحرفة يتم بتقليد ومحاكاة أربابها ومن ثم بممارستها . فالقروي يصبح حداداً بممارسة الحدادة ، لا بتعلّم أصولها ، وهو يكتفي بما أخذه عن سواه بصورة تقليدية ، ويلقنه لغيره بالطريقة عينها ، لذلك لعبت الموهبة دوراً رائداً في نجاح الحرفي [٧] . وغالباً ما انحصرت ممارسة حرفة معينة بعائلة واحدة ، تتوارثها جيلاً تلو الآخر حتى اشتهرت باتقانها وحملت اسمها ، كآل بيطار وآل صرّاف وغيرها من العائلات

٢ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 171

٣ Volney: *Voyage en Egypte et en Syrie* ... P. 226

٤ هاملتون جب — هارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ١٢٠ — ١٢١ .

٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٨١ .

٦ لوثروب ستودارد : **حاضر العالم الاسلامي** ، ترجمة عجاج نويهض ، تعليق الأمير شكيب أرسلان . دار الفكر بيروت ١٩٧٣ . ج ٤ ص ٢٠٥ . و Toufic Touma: *Paysans et Institutions*, V. 2. P. 789

٧ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ١ ص ١٣٣ .

العكارية [٨] . ومن أشهر الحرف التي انتشرت في عكار إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر صناعة الحرير والسجاد والزيت وطحن الحبوب والبارود والفحم .

١ — صناعة الحرير :

وكانت أكثر الصناعات الحرفية انتشاراً في عكار إبّان القرنين الأخيرين . وقد تعاطاها معظم الفلاحين كمصدر لتأمين حاجاتهم من السيولة النقدية . فكان الفلاح يمضي أوقات فراغه بنسج القماش من خيوط غزلتها امرأته أو اشتراها من الخارج ، ينسجها بواسطة آلة يدوية بدائية صغيرة ، مركزة في زاوية من زوايا مسكنه المكون من غرفة واحدة . بيد أن أحداً من الفلاحين لم يفكر يوماً في توسيع نشاطه هذا وتطويره خوفاً من المصاعب التي قد تواجهه في تصريف انتاجه [٩] .

ولم يقتصر انتاج الحرير في عكار على السكان المحليين فقط ، بل لقد نالت هذه الصناعة اهتمام التجار الفرنسيين المقيمين في مدينة طرابلس ، فأقدموا على امتلاك بساتين التوت في عكار لتربية دودة القز وصناعة الحرير . وقد تمكن هؤلاء الأجانب ، بفضل دعم الولاة ، من تخطّي مضايقات وتعدّيات وبلص الملتزمين . وكانت الرشوة والبخشيش كافية لنيل هذا الدعم [١٠] . وغالباً ما وقف الباب العالي الى جانب التجار والملاكين الأجانب ، وأصدر الفرمانات الى ولاة بلاد الشام يذكرهم فيها بالامتيازات الأجنبية وبوجوب حماية الأجانب من رعايا الدول الصديقة للدولة العثمانية ، كما نلاحظ في الفرمان التالي :

« صدر المرسوم المطاع الواجب القبول والاتباع الى قدوة الأماثل والأقران أمين مقاطعة عكار سيفي آغا وفخر الأقران الشيخ حسين الكاتب زيد قدرهم ، نعرفكم بأن بستانين التوت الكائنين في مرليا والناحية المرقومة الذين كانوا سابقاً الى الشيخ سلهب وأولاده ، اشتراهم الخواجة كومبيان الفرنساوي وموكّل عليهم وكيله الخواجة كال . الآن ورد من طرف الدولة العلية فرمان عالي بأن لا يعطي عليهم ميري سوى المعتاد عليه بموجب التمسّكات الذي بيده منكم في السنة الماضية ، وأنه معاف (معفا) من التكاليف الزايدة . وعليه بموجب الأمر العالي حجة شرعية

٨ وفي جبل لبنان أيضاً اشتهرت عائلات بصناعة معينة وحملت اسمها . ينظر : Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 419

٩ Toufic Touma: Op. cit. V. 2. P. 788-789, et Jacques Weulersse: *Paysans*, P. 171.

١٠ مسعود ضاهر : **الجذور الطائفية** ... ص ٣٥٦ .

وفخر الملّة المسيحية مهنا باليوزبيك التمس منا بيورلدي عليه بموجب الأمر العالي فبنا (فبناء) على ذلك أصدرنا هذا البيورلدي وأرسلناه اليكم . حال وصوله ووقوفكم على معناه ومضمونه ، معلومكم لا تطلبوا من البستانين المذكورين سوى الميري المعتاد عليه بموجب التمسكات ولا تعملوا التعدّي بطلب زيادة عن التمسّكات . تعملوا بموجب الأوامر العلية وكذلك تعملوا اهتمام وتقيد في أمر البستانين وضبط الحرير وتسليمه في وقته الى الخواجة كال وتكونوا مساعدين معه فيما يلزم من عمارهم ونظام .... والحرير لا ينقصوا خيط ، لأنه في هذه السنة عايد لطرفنا ، فلا تعملوا قصور بوجه من الوجوه ، تعلمون ذلك وتعملوا بموجبه واعتمدوه غاية الاعتماد سنة ١١٦٢ الختم » [١١] .

والى جانب هؤلاء ، وجد في عكار وفي قراها المسيحية خاصة فلاّحون متخصّصون في خدمة أشجار التوت وتربية دودة القز وصناعة الحرير [١٢] ، ففي بداية القرن العشرين كان ثلثا الطوائف المسيحية في عكار يعملون في صناعة الحرير ، بينما لم يتعد عدد المسلمين العاملين فيها السدس تقريباً [١٣] . وقد عمل جميع هؤلاء بتربية ستة آلاف علبة من بذار الحرير سنوياً ، ينتجون منها مقدار ثمانية عشر طناً من الشرانق [١٤] . وقد ورد في تقديرات أحد المعاصرين عام ١٣٢٢ / ١٩٠٤ ان انتاج الشرانق في عكار بلغ أربعين ألف أقة سنوياً [١٥] .

وصناعة الحرير قديمة العهد في عكار ، وكانت مزدهرة في القرن الثامن عشر ، عندما كان انتاجها ينقل الى طرابلس لتصديره وتسويقه في فرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية . الا أن الاهتمام بكمية الانتاج واهمال نوعيته جعلا حرير عكار الأبيض اللون ذا نوعية دنيا وسعر أدنى بين الحرائر السورية [١٦] وقد اعتمدت هذه الصناعة ، حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وسائل تقليدية وبدائية . وكانت الشرانق تلقى في وعاء كبير (خلقين) دون تنقيتها ، ويقوم ناظر العمل بتحريكها بعصاه ، فيلتف الحرير حول القش وتأتي الخيوط غليظة معدومة التناسق . وعندما تصبح الخيوط قابلة للّفّ ، تسحب عن الشرانق بواسطة دولاب كبير يبلغ

١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ١٧٨ .
١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل٣ ص ٥١ وسجل ١٠ ص ٢٤ .
١٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٩ .
١٤ التميمي وبهجت : مصدر سابق ج ٢ ص ٢٣٨ .
١٥ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٨ .
١٦ Adel Ismail: *Documents* ... T. 3. P. 380-393

محيطه ثلاثة أمتار تقريباً [١٧] . ومن الدواليب ما يدار بواسطة الماء ، وهي مصنوعة من ألواح خشبية ، ومنها ما يدار بواسطة صبي ، كما روى شاهد عيان : « شاهدنا على الينبوع (نبع العروس في عكار) عدّة أشخاص يستظلون خيمة ، منهمكين بسحب الحرير من الشرانق ولفّه على دولاب كبير يديره صبي . هذه هي طريقتهم الأولية الوطنية العادية » [١٨] .

وبالاضافة الى بدائية الانتاج ، فقد عمد منتجو الحرير الى الغش في صناعته حتى رغب عنه التجار الأجانب ، وشكوا ذلك الى والي طرابلس عام ١١٦٣ / ١٧٤٩ ، فأصدر أوامره الى ملتزمي عكار ، يلفت انتباههم الى تأثير ذلك على الاقتصاد المحلّي ويحذّرهم من مغبة تكرار ذلك ، ويحثّهم على حسن مراقبة هذه الصناعة وقمع الغش وملاحقة مرتكبيه ، كما يتضح من نص البيورلدي التالي :

« قدوة الأماثل والأقران أمين مقاطعة عكار سيفي آغا ومفاخر الأقران ملتزمين بوجه العموم وضابطين مقاطعة الشعرا سليمان آغا الحيدر ورستم آغا دندش المنهي اليكم بأنه قبل حركة ركاب حضرة أفندينا ولي النعم لطرق اللاذقية ، حضر تجار الافرنج الفرنساوية والانكليز وعرضوا لسعادته مقبوض الحرير الذي بتسوّقوه من الميزان أنه في بلادهم طلع أغلبه محشي مشاقة وتشكوا بأنه خسر مبلغ وأفيد لأجل عدم نظافته وأزغاله بالمشاقة . وسعادته من علينا وأوصانا بأنه في وقت اقتراب زمن الشح فيه على بساتين البلد ونحرّر بيورلديات تنبيه الى المقاطعات نؤكد عليهم في نظافة الحرير من المشاقة والغش . فبناء على ذلك حرّرنا لكم هذا البيورلدي على يدّ حامله المباشر ، حال وصوله ووقوفكم على مضمونه تبرموا على جميع الحلالين الحرير بأن يتناظفوا في خلاقين ولا يخلطوا فيه خيط مشاقة ويعملوه خصل صغار رطلين من كل خصلة وتعيّنوا أوادم معتمد على الدواليب يقفوا على الحلاّلة ولا يتروكهم (يتركوهم) يحشوه مشاقة ولا غيره ، وأن يتناظفوا عليه زيادة ، وتحرّصوهم وتحذّروهم غاية التحذير ، لأنه اذا جاء الحرير الى الميزان وأنوجد فيه مشاقة يبوز وما ينباع (لا يباع) لأن التجار المذكورين اتفقوا أنهم ما يشتروا الا الحرير النظيف الخالي من التحشي بالمشاقة . فالذي يخالف وبينوجد (يوجد) في حريره غش

١٧ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ١ ص ١٣٨ .
١٨ ادوارد روبنصون : **مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة** . اختار منه أسعد شيخاني فصولاً وعرّبها تحت اسم مباحث أجنبية في تاريخ لبنان . منشورات وزارة التربية الوطنية بيروت ١٩٥١ ، م ٣ ص ١٤٨ — ١٥٥ .

لا يلوم الاّ نفسه ، والذي يكون في حريره غش يعاتب ويعاقب بأشد الجزا فتكونوا مما ذكر على كمال البصيرة والانتباه . تعلمون ذلك واعتمدوه غاية الاعتماد

تحريره في ٧ رجب ١١٦٣ أحمد متسلم طرابلس » [19] .

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر انتقلت الى عكار ظاهرة تحديث صناعة الحرير فأنشئت فيها الكرخانات على غرار كرخانات المتمولين الفرنسيين في متصرفية جبل لبنان [20] . ولما كانت عكار آنذاك بمنأى عن انظار أرباب صناعة الحرير الفرنسيين ، فقد فرّ اليها عدد من متمولي جبل لبنان وبيروت من جراء مزاحمة الأجانب لهم وشرعوا بانشاء كراخين على النمط الأوروبي الحديث . وقد اتخذ هؤلاء من القرى الجبلية حيث تسكن الأغلبية المسيحية العاملة بصناعة الحرير ، مقراً لانشاء كراخينهم ، ففي عام ١٩١٢ كانت مؤسسة فرعون وشيحا تمتلك كرخانة في القبيات تضم مئة وأربعين خلقينا ، وأخرى في عندقت تتألف من مئة وأربعة وأربعين خلقينا ، وكرخانة ثالثة في قرية المشتى تضم مئة وستين خلقيناً . وكذلك أنشأ أبناء عقل كرخانة أخرى في قرية كفرون تتألف من أربعين خلقيناً ، وأقام الدكتور الكسندر كسيني الايطالي الجنسية كرخانة في القبيات [21] . وكذلك جاء يوسف رحمة من قرية بشرّي وأنشأ كرخانة أخرى في قرية عندقت . ولم يلبث الايطالي الكسندر كسيني أن وسّع نشاطه واشترى ، بالاضافة الى كرخانته ، كرخانة نخلة فرعون البيروتي وكرخانة يوسف رحمة البشراني [22] . وبفضل هذه الكراخين ازداد انتاج الحرير في عكار في مطلع القرن العشرين . ففي سنة ١٩١٠ بلغ مقدار ما صدّرته مؤسسة فرعون وشيحا وحدها مئة وسبعا وستين بالة ، زنة الواحدة منها مئة كيلو غرام ، معظمها من انتاج عكار ، ذلك أن هذه المؤسسة لم تكن تمتلك خارج عكار سوى كرخانة صغيرة واحدة مؤلفة من أربعين خلقيناً فقط [23] .

والى جانب هذه المؤسسات الحديثة ، استمر الفلاحون في انتاج الحرير ولكن على نطاق

١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ٢٤٤ .

٢٠ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ١٠٨ وص ١١٢ .

٢١ موريس شهاب : **دور لبنان في تاريخ الحرير** . منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٨ ص ٥٥ .

٢٢ **المطرانية المارونية في طرابلس** : تقرير عن قرية عندقت مجهول التاريخ ومجهول الكاتب .

٢٣ موريس شهاب : **دور لبنان** ... ج ١ جدول تصدير الحرير عام ١٩١٠ .

ضيق ومحدود وبطرق تقليدية قديمة [24] ، الى أن زالت هذه الصناعة نهائياً من عكار في أواخر الحرب العالمية الأولى . وقد كان لانتشار الكراخانات المحدّثة أثر ملحوظ في القضاء على صغار الحرفيين ، اذ أنهم عجزوا عن الصمود في مواجهة غزارة انتاجها ورخص أسعاره ، فأهملوا حرفتهم وتخلوا عنها ، وآثر بعضهم الانصراف للعناية بالشرانق وبيعها الى أصحاب الحلاّلات [25] . وهكذا وان كان الفلاح قد تمكن من الصمود في وجه المزاحم الفرنسي رغم ما لقيه هذا الأخير من دعم الولاة العثمانيين في القرن الثامن عشر ، الا أنه لم يتمكن لا هو ولا الكراخين المحلية الحديثة في مطلع القرن العشرين ، من مواجهة احتكارات المصانع المحلية ومزاحمة المنتجات الأوروبية ذات الأثمان الرخيصة والأشكال الفنية المزركشة [26] . فانتاج الفلاح كان أكثر اتقاناً وجودة ، الا أن طرق انتاجه التقليدية التي استغرقت الوقت الطويل ، جعلت كلفته باهظة ، فرغب عنه المستهلك وفضّل المنسوجات الأوروبية الرخيصة التي غزت بلادنا قادمة من سويسرة وليون [27] .

٢ — السجاد :

اشتهرت قرى عيدمون والمغراقة والجديدة والنهرية والرماح وعندقت وممجز بصناعة الطنافس والبسط الصوفية على أشكال مزخرفة وفي غاية الاتقان والدقة . وقد دخلت هذه الصناعة الى عكار مع مجيء التركمان اليها ، ثم اقتبسها عنهم سكان هذه البلاد والأكراد القاطنون فيها [28] . وقد نال انتاج السجاد في عكار شهرة واسعة في سائر أنحاء بلاد الشام ، فذاع صيته ورغب فيه السكان بسبب متانته وجودته وثبات ألوانه . كما أن قسماً منه كان يصدّر الى الخارج [29] وقد بلغ سعر الذراع أحد عشر فرنكاً . وفي مطلع القرن العشرين تقهقرت هذه الصناعة من جراء مزاحمة السجاد الأوروبي الرخيص الذي لم يتعد سعره نصف ثمن السجاد المحلّي [30] .

٢٤ **أوراق بدر بك العلي** : رسالة من أحد التجار الى محمد بك اليوسف يسأله عن أسباب التأخر في ارسال الحرير . الرسالة لدينا . و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 171

٢٥ وثيقة بين **أوراق علي بك عبد الكريم** : **وثيقة زيادة أراضي أوقاف مدرسة مشحة** . لدينا صورة عنها .

٢٦ كرد علي : **خطط الشام** ، المطبعة الحديثة بدمشق ١٩٢٥ ج ٤ ص ١٥٥ .

٢٧ موريس شهاب : **دور لبنان في تاريخ الحرير** ص ٥٣ .

٢٨ عيسى المعلوف : **دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف** . المطبعة العثمانية في بعبدا ١٩٠٧ — ١٩٠٨ ص ٣٤٦ . ومحمد أمين الصوفي السكري الطرابلسي : **سمير الليالي** . مطبعة الحضارة طرابلس ١٣٢٧ هـ ج ١ ص ١٠٦ . وجرجي يني : **تاريخ سوريا** ص ٢٧٢ — ٢٧٣ .

٢٩ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ .

٣٠ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٦ .

٣ — المطاحن :

وقد عرفت عكار صناعة طحن الحبوب في مطاحن بدائية تدار بواسطة الماء . لذلك انتشرت المطاحن على ضفاف الأنهار ، وكان بعضها يتألف من حجر رحا واحد وبعضها الآخر من حجرين . وقد وجد في كل قرية مطحنة واحدة على الأقل ، في حين وجد في بعض القرى مطحنتان أو أكثر . وقد جاء نظام ملكية المطاحن ملائماً لطبيعة النظام الاقطاعي ، فكانت مطحنة القرية تخصّ البيك [٣١] الذي حرص على حيازتها لكي يتمكن من ممارسة المحسوبية على فلاحي القرية المضطرين الى طحن مؤنتهم من القمح فيها . وقد عرفت عكار طريقة أخرى لطحن الحبوب تعتمد على (الجاروشة) ، وهي تتألف من حجرين مستديرين ومثقوبين في الوسط حيث تمر عصا غليظة . وكانت ربّة المنزل تطحن الحبوب بين الحجرين بادارة الأعلى منها [٣٢] . بيد أن هذه الطريقة البدائية تتطلب وقتاً طويلاً لطحن حاجة العائلة اليومية من القمح ، مما حصر استعمالها بين الفقراء المعدمين الذين لا يقدرون على دفع أجرة المطحنة لا نقداً ولا عيناً .

٤ — معاصر الزيت :

ونظراً لانتشار زراعة الزيتون في عكار ، فقد انتشرت فيها صناعة الزيت بصورة بدائية أيضاً . فكانت المعصرة تتألف من جرن حجري ضخم ، مثقوب في وسطه حيث تمر عصا خشبية غليظة يدور حولها حجر الكبس بواسطة حصان أو حمار . وكانت عملية استخراج الزيت تتم بواسطة خوص سميكة تلقى في الجرن ثم تعصر بواسطة اليد [٣٣] . ومن المرجّح أيضاً أن بعض معاصر الزيت في عكار كانت تدار بواسطة الماء بدليل وجودها على ضفاف الأنهار الى جانب مطاحن الحبوب [٣٤] . وكانت هذه الصناعة تقتصر على منطقة الوسط فقط حيث كثر انتشار الزيتون واستخراج أجود أنواع الزيت . وفي عام ١٩١٥ بلغ انتاج الزيت فيها مقدار ثلاثة ملايين

٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩ ص ١٣٩ وسجل ١٣ ص ٢٢٨ وسجل ١٥ ص ٨٠ وسجل ٣٤ ص ١٥ وسجل ٦٧ ص ١٥٤ **وجدول أملاك قرية مشمش ومطرانية الموارنة في طرابلس** : مصدر سابق . وقد ورد في كتاب **تاريخ طرابلس الشام** لمؤلفه حكمت بك شريف أن عدد المطاحن في عكار كان يساوي ثلاثة وثمانين مطحنة عام ١٢٣٣ هـ أي بمعدل مطحنة لكل قريتين . حكمت شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ .

٣٢ شاهدت هذه الجاروشة وعملية ادارتها ، بأم عيني في احدى بيوت عكار في قرية المزرعة .

٣٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 156

٣٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٥ ص ٨٠ .

وخمسماية ألف أقة [٣٥] . وفي عام ١٣٢٣ هـ ، بلغ عدد معاصر الزيت في عكار ست معاصر فقط [٣٦] .

٥ — استخراج المعادن :

كانت خامات الحديد متوفّرة بكثرة في عكار . ونظراً لاشتهاره بالمرونة والليونة فقد أقيمت مناجم لاستخراجه وتصنيعه على شكل مسامير ونعال للدواب وسيوف وخناجر وغير ذلك من أنواع السلاح الأبيض . وكانت صناعته ناشطة جداً في القرن الثامن عشر ، تنافس الحديد الأجنبي ، وما لبثت أن تقهقرت في القرن التاسع عشر على أثر استيراد الحديد السويدي ، ثم أصيب الانتاج المحلّي بضربة قاصمة [٣٧] . بالاضافة الى ذلك ، فقد وجد في عكار مناجم لاستخراج الجبس والحجر الرملي الذي استعمل في بناء المساكن في طرابلس [٣٨] .

٦ — المشاحر وأخشاب البناء

شكّلت الثروة الحرجية في عكار مصدر رزق لبعض أبنائها . فكانوا يقطعون أخشاب السنديان والصنوبر والعرعر لصناعة سطوح المنازل . ولا يزال العديد من هذه المساكن قائماً حتى يومنا الحاضر . كما امتهن بعضهم صناعة الفحم بواسطة المشاحر ، واعتمدوها وسيلة لكسب قوتهم [٣٩] . بالاضافة الى ذلك ، فقد شكّل الخشب مادة ضرورية لصناعة سلاح الأقواس والبنادق وعجلات المدافع ، وخاصة خشب التوت الأبيض [٤٠] . ونظراً لكثرة هذا النوع الأخير في عكار ، يمكننا ترجيح وجود صناعة أخشاب الأقواس والبنادق فيها إبّان تلك المرحلة من تاريخها .

٣٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٨ ويقدر أحد المعاصرين أن عكار كانت تنتج عام ١٣٢٣ هـ مئة أقة زيت ، ينظر حكمت شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٨ .

٣٦ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ .

٣٧ نوفان رجا حمود : **العسكر في بلاد الشام** في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، دار الآفاق بيروت ١٩٨١ ، ص ٨٤ . وعبد الكريم رافق : **مظاهر الحياة العسكرية العثمانية في بلاد الشام** في القرن السادس عشر حتى مطلع القرن التاسع عشر ، مقال نشر في مجلة دراسات تاريخية جامعة دمشق العدد الأول آذار ١٩٨٠ ص ٨٥ — ٩٠ .

٣٨ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ١٥٧ .

٣٩ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : تقرير عن وضع سكان عندقت .

٤٠ نوفان رجا حمود : المرجع السابق ص ٨٥ .

٧ — العرق :

عرفت هذه الصناعة على نطاق ضيق ، في القرى المسيحية فقط . ففي عام ١٩١٥ بلغ مجموع ما أنتج من العرق في عكار طنين اثنين فقط [٤١] .

٨ — البارود :

لم يقتصر استعمال البارود على الأسلحة النارية فقط ، بل استعمل أيضاً في المقالع وأثناء الأعياد ، ناهيك عن استخدام ملحه في صناعة الصياغة . وكانت صناعته في الريف تتم بطرق موغلة في القدم ، وتعتمد على المغاور والكهوف التي لجأ اليها الرعاة لايواء الأغنام والماعز في فصل الشتاء ، والتي يتولّد على جدرانها طبقة كثيفة من نترات البوتاسيوم من جرّاء تفاعل بول هذه المواشي مع الأحجار الكلسية داخل الكهف ، في ظروف حرارية ملائمة نتيجة الدفء المتولّد من تجمع الحيوانات . وكانت هذه المادة تجمع عن جدران الكهوف ثم تنقّى بغسلها بالماء ، وبعد ذلك تعرض للشمس والحرارة فتتحول الى مادة أخرى تعرف بملح البارود . أما صنع البارود ، فقد كان يتم بمزج ملحه بمسحوق فحم الصفصاف مع شيء من الكبريت ، ثم يدقّ المزيج بعد اضافة قليلاً من الماء لتحاشي انفجاره . وللمزيد من الحيطة زوّدت مطارق الدقّ بمقابض طويلة مما يسمح للصانع بتحاشي خطر الانفجار المحتمل . وبعد سحق المزيج جيداً يمدّد على شراشف ويجفف ، ويعرف عندها بالبارود [٤٢] . وعلى رغم انّ المصادر لم تأت على ذكر هذه الصناعة في عكار ، الاّ أن المسنين من أبنائها يحدّثون عنها ويؤكدون وجودها [٤٣] وثمة احتمالات عدّة ترجّح وجودها وتؤيّد صحة أحاديثهم . فقد توفّرت في عكار جميع العناصر المادية اللازمة لهذه الصناعة مثل الكهوف والمغاور والماشية وأشجار الصفصاف . ويظهر أن الميل الطبيعي ، في اقتناء الأسلحة النارية ، عند سكان تلك المنطقة [٤٤] دفعهم الى تعاطي هذه الصناعة لتأمين الذخيرة اللازمة لأسلحتهم ؛ كما أن حاجتهم الماسة لاستخدام البارود في تفجير مقالع الحجارة الرملية والجبس ساعدت أيضاً على ازدهار صناعته .

---

٤١ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٨ .

٤٢ عبد الكريم رافق : **مظاهر الحياة العسكرية** ... مجلة دراسات تاريخية عدد ١ ص ٩٠ .

٤٣ مقابلة مع الحاج عبد العزيز محمود عبد الرزاق من المسنين في برقايل حوالي ١١٠ سنوات في ١٩٨١/٣/٢ .

٤٤ يظهر من حجج تصفية التركات أن العديد من سكان عكار كانوا يمتلكون الأسلحة . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٩ ص ١٦٥ وسجل ٤٠ ص ٦ وسجل ٥٦ ص ١٣٢ وسجل ٦٣ ص ٢٤٢ وسجل ٨٣ ص ٣٥٠ .

استنتاجات

هكذا نرى أن الحياة الاقتصادية في الريف العكاري اتسمت بطابع السذاجة والعفوية ، فقد اعتمد الفلاّح ، في سبيل تأمين حاجاته ، اعتماداً كلياً على ما تؤمنه له الطبيعة من موارد وامكانات ، مستغنياً بذلك عن استيراد الكثير من مصنوعات المناطق الأخرى ، فجاء انتاجه بدائياً وبسيطاً بساطة حياته الريفية القروية .

طرق المواصلات والتجارة

قبل بدء الحديث عن التجارة والتبادل السلعي في عكار ، لا بدّ لنا من القاء نظرة سريعة على وسائل النقل والانتقال ، وخطوط المواصلات التي تشكّل شرايين مرور البضائع . فهي ، بلا ريب ، من العوامل الرئيسية التي تتحكم بتسويق الانتاج وتحديد كميته . ولم تكن هذه الخطوط على المستوى المطلوب ، لأنها كانت تفتقر الى الصيانة ، ولا تسمح بسهولة وسرعة الانتقال . فقد كانت دروب عكار وعرة ، أشبه بممرات طبيعية استخدمت كطرق وصل واتصال بين القرى ، بعد أن خلت جبالها من الطرقات المشقوقة والمخططة على نسق يتلاءم مع التمركز السكاني فيها [٤٥] . وحتى مطلع القرن العشرين ، كانت شبكة مواصلاتها الرئيسية تتفرع من حلبا على الشكل التالي :

— طريق حلبا شدرا الهرمل .

— طريق حلبا الشيخ محمد ، هيطلا ، جسر الشيخ عياش .

— طريق حلبا ، الشيخ محمد ، جبرايل ، عكار العتيقة ، الأرز ، ويمكن السير من عكار العتيقة الى الهرمل .

— طريق حلبا ، الشيخ طابا ، منياره ، عرقا ، دير دلّوم ، وادي الجاموس ، عشاش [٤٦] .

كانت هذه الطرق عشية النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مصدر تذمر الرحالة وسبب شكواهم ، حتى أن أحداً منهم لم يفته ذكر المشاق التي تحمّلها ، والعناء الذي تكبده أثناء

---

٤٥ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٣ .

٤٦ المحاسني : المنازل المحاسنية ص ٥١ — ٦٩ . وادوارد روبنصون : **مباحث توراتية** م ٣ ص ١٥٣ — ١٦٩ .

عبورها . فقد كانت ، حسب رواياتهم ، تتوغل بين الأشجار الكثيفة ، وصعبة المسالك ومغطاة بالأوحال والحجارة البركانية السوداء [٤٧] . ثم ان المخاطر التي اعترت التنقل عليها زادتها سوءاً . فكثرة المعابر والأدغال التي تحفّ جوانبها ، ساعدت الأشقياء على ممارسة السلب والنهب ، حتى بات السير عليها مجازفة وخاصة أثناء الاضطرابات والمشاغبات [٤٨] . لذلك لجأ المكارية الى اخفاء النقود والأمانات في خروج دوابهم خوفاً من قطاع الطرق وعمليات التشليح بين حمص وطرابلس وبخاصة في اقليم الشعرا [٤٩] الواقع بين عكار وصافيتا ، حيث تكثر المنعطفات والأدغال وتكثر التعديات . وكان ولاة طرابلس عاجزين في معظم الأحيان عن مكافحة قطاع الطرق لاعتبارات عدّة ، منها ضعف الدولة العثمانية واضطراب الأوضاع الأمنية الناجم عن فقدان قوّة محلية ضاربة في عكار في بداية القرن الثامن عشر . وقد استفحل أمر قطّاع الطرق في المنطقة ، فباتوا ينتظمون في جماعات تغير على المناطق وتعيث فساداً وتنشر الدمار في القرى ، حتى تضجر السكان ورفعوا الشكاوى الى الباب العالي وزوّدوه بأسماء مئة وعشرين شخصاً من الأشقياء التركمان والأكراد [٥٠] . وقد حاولت الدولة العثمانية وضع حد لهذه الممارسات ، فمنح السلطان محمد الرابع ١٠٩٦ / ١٦٨٥ اقليم الشعرا لآل دندش لقاء تعهدهم بمكافحة قطاع الطرق في تلك المنطقة [٥١] . الا أن الطريق ظلت عرضة لغارات قطاع الطرق [٥٢] حتى فصل اقليم الشعرا عن مقاطعة عكار عام ١١٥٠ / ١٧٣٧ واستقل به آل دندش والتزموا جباية ضرائبه بعيداً عن تدخّل آل المرعبي في شؤونهم الداخلية [٥٣] وبعد ذلك لجأ ولاة طرابلس الى الحصول على تعهد من ملتزم اقليم الشعرا ووجهاء آل دندش بحفظ الأمن وتأمين الطرق والقوافل التجارية المارة في اقطاعهم ، كما اشترط عليهم حقه في تغريمهم مبلغاً معيناً من المال اذا حصلت أية حادثة سطو أو اعتداء على أبناء السبيل والقوافل التجارية كما نلاحظ من الوثيقة التالية :
« بالمجلس الشرعي المنيف ومحفل .... حضر فخر اقرانه رستم آغا بن يوسف آغا الدندشلي الملتزم

---

٤٧ المحاسني : المصدر السابق ص ٥١ — ٥٧ . وادوارد روبنصون : المصدر السابق م ٣ ص ١٤٠ .
٤٨ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 428
٤٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ ، سجل ١٣ ص ٣ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٢٧١ .
٥٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٦٨ .
٥١ فرمان منح اقليم الشعرا لآل دندش ينظر صورة الفرمان في الملحق رقم ١٣ .
٥٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١٠٩ — ١٧١ .
٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ — ٤ ينظر المصور رقم ١ .

لناحية الشعرا التابعة لقضاء طرابلس ومرتضي بن محمد الوكيل عن أحمد الحسن وحسين الحسن وحسن بن ملحم وأخيه محمد وابراهيم الحسن ويوسف سليمان وأحمد الشامية وعباس بن مصطفى وحسن بن يوسف الأصيل عن نفسه والوكيل عن أخيه موسى وحيدر بن سليمان وابراهيم بن حسين آغا وعيسى بن دندش الثابت وكالته وقرة حسين الأصيل عن نفسه وقرروا أنهم تعهَّدوا بمحافظة الناحية المزبورة من جهاتها الأربع وتأمين المارين من القوافل وأبناء السبيل بحيث يكون الطريق المسلوك من جهات الناحية المزبورة أميناً على المارة ويكونون أجمعين في حالهم غير متعرضين لأذية أحد من المارة أو لبعضهم بعضاً ، محافظين مدّة اقامتهم في الناحية وتوطنهم بها على جباية الأموال الأميرية الملتزم بها رستم آغا المزبور ولا يمكّنون أحداً ممن يصدر منه أدنى مخالفة لسعادة الحاكم من المكوث بينهم أو من يتعرّض للمارين بسلب أموال وإزهاق أرواح أو قطع طريق ، بل يدافعون بالمحافظة الكلية والحراسة التامة وان أخلّوا بالشروط يدفع كل منهم خمس آلاف غرش غير المرتب على الملتزم رستم آغـا ... في ١٣ رجب سنة ١١٦٦ هـ » [٥٤] .

بالاضافة الى ذلك فقد لجأ الوالي الى أخذ المواثيق والتعهدات من ملتزمي مقاطعات عكار أيضاً بالحفاظ على القوافل وأبناء السبيل [٥٥] . وفي عام ١٨١١ كلّف سليمان باشا والي صيدا وطرابلس ، بربر آغا متصرف طرابلس آنذاك بتجهيز حملة عسكرية للقضاء على قطّاع الطرق المرابطين في شمالي عكار ، وبعد تردّد طويل من بربر آغا والحاح متكرر من سليمان باشا ، رضخ بربر آغا لمطلب الباشا وأغار على شمالي عكار ، الا أنه لم يتمكن من القضاء على قطّاع الطرق الذين أخلوا منازلهم وفروا بعيالهم الى المرتفعات الجبلية [٥٦] .

وفي عصر التنظيمات ، تنبهت الدولة العثمانية الى أهمية المواصلات في تحقيق بسط سيطرتها على كافة أنحاء البلاد ، فباشرت تنفيذ شبكة من الطرقات لربط الولايات بمركزية صارمة مع العاصمة استنبول . وفي عام ١٨٧٩ شقّ مدحت باشا والي سوريا طريق طرابلس — حمص مروراً بعكار [٥٧] . وبعد ذلك أنشأ بعض تجار طرابلس من عائلات نوفل وخلاط شركة متحدة

---

٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٣٢ .
٥٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٤ ص ٢٩٢ — ٢٩٣ ، سجل ٣٣ ص ٢٠١ .
٥٦ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 317-319
٥٧ جرجي ينى : **تاريخ سوريا** ص ٢٤٣ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في سورية** ص ٢٧٤ . وكانت الدولة العثمانية قد اهتمت بتنمية التجارة عن طريق اهتمامها بتنمية وسائل النقل فقط . ينظر سليمان البستاني : **عبرة وذكرى** أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده . تحقيق خالد زيادة ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ص ٢١٩ .

عرفت بشركة الشوسة . وقد تولّت الشركة المذكورة تعبيد طريق طرابلس حمص وسيّرت عليها عربات كبيرة ، تجرّ بواسطة البغال ، وتعرف بألـ (دي ليجانس) وتقوم برحلتين بين طرابلس وحمص أسبوعياً [٥٨] . كما تم أيضاً انجاز الخط الحديدي بين طرابلس وحمص وعبر عكار في العام ١٩١١ [٥٩] . وقد استفادت عكار من هذين المشروعين ، في الاقليم الساحلي منها حيث أقامت شركة الشوسة محطّة استراحة لعرباتها في قرية العبدة . الا أن طرقات المناطق الجبلية فيها ظلت بعيدة عن اهتمام الدولة العثمانية ، ولم تنل قسطها من التعبيد والاصلاحات [٦٠] .

ولم تكن وسائل النقل الداخلي أوفر حظاً من الطرقات ، بل لقد كانت بدائية وبسيطة ، تعتمد على الجمال والحمير فقط [٦١] . وجلّ ما فعلته الدولة العثمانية بشأنها ، انها اصدرت في عصر التنظيمات قانوناً خاصاً لتنظيم عملية النقل والانتقال بواسطة الدواب ، وقد ضمنته احدى وعشرين مادة ، تتناول جميعها كيفية التعامل بين صاحب الدابة ومستأجرها ، وتبين حقوق وواجبات كل منهما [٦٢] . وقد صيغت مواده بشكل يراعي السرعة في نقل البضائع ، ويحاول تخطي البطء الذي وسم عمليات النقل والانتقال . فنصّ على وجوب ايصال البضائع الى المكان المتّفق عليه وألزم المكاري ، في حال تعطّل دابته ، استئجار أخرى لايصال الحمولة الى ذلك الموضع [٦٣] . كما أجازت بعض مواده للمسافر استئجار دابة أخرى في حال تعثر الدابة التي يركبها أو عجزها عن السير بالسرعة المعتادة [٦٤] .

بيد أن هذا القانون لم يخرج عن اطار اللّف والدوران في حلقة مفرغة ضمن جدار التقليدية والقديم البالي ، فهو لم يستطع تسريع عملية النقل لأنه أبقى وسائطها على قدمها دون أن يهدف الى تحديثها . فقد ظلت عكار عشية الحرب العالمية الأولى تخلو من وسائل النقل الحديثة . فطرقاتها الوعرة لم تسمح لأبنائها باقتناء العربات المزودة بدواليب ، ولا حتى عربات الجر

٥٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠٤ ص ٧١ . وسميح وجيه الزين : **تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً** ص ٣٢٠ — ٣٢١ .

٥٩ جريدة الوجدان العدد ٤٦ تاريخ ٢٠ أيار ١٩١١ . وعبد العزيز عوض : **الادارة** .... ص ٢٧٤ .

٦٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

٦١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٥ ص ١٤٣ . وادوارد روبنصون : **مباحث توراتية** م ٣ ص ١٥٢ . والتميمي وبهجت : المصدر السابق ص ٢٣٢ — ٢٣٣ .

٦٢ **مجلة الأحكام العدلية** الباب السادس الفصل الثالث في بيان إجارة الدواب ص ٧٤ — ٧٦ .

٦٣ **مجلة الأحكام العدلية** الباب السادس فصل ثالث المادة ٥٤٠ ص ٧٤ .

٦٤ **مجلة الأحكام العدلية** الباب السادس فصل ثالث مادة ٥٣٩ ص ٧٤ .

الصغيرة ، لذلك بقيت البضائع تنقل على ظهور الدواب بفعالية قليلة وكلفة مرتفعة [٦٥] ، مما أعاق عمليات التجارة بين عكار وجوارها وخاصة طرابلس . فكانت أجرة نقل حمل الشنبل من الحنطة بين عيّات وطرابلس ، وهي مسافة لا تتعدى الأربعين كيلومتراً ، تساوي مئتين وتسعين غرشاً عام ١٣٣٨ / ١٩١٩ ، بينما كان سعر مبيعه ستمئة وخمسة غروش فقط [٦٦] . لذلك كله بدت هذه الوسائل في مطلع القرن العشرين غير ملائمة وقاصرة عن مواكبة التطور التجاري الذي شهدته مدينة طرابلس في هذا القرن ، مما أدى الى ابقاء عكار بعيدة عن هذا التطور ، غارقة في عزلتها الاقتصادية ، ومحافظة على تقليدية طرق التبادل التجاري فيها ؛ ناهيك عن تأثير ذلك على مجمل الحياة الاجتماعية ، فقد استمرت هذه المنطقة حبيسة التقاليد والعادات الموروثة التي يغلب عليها طابع البدائية والسذاجة ، بعيدة عن مؤثرات التطور الشامل الذي عرفته مدينة طرابلس في ذلك التاريخ . وبنتيجة ذلك نشأت حالة رهيبة من انعدام التوازن الاجتماعي بين طرابلس وعكار .

تصريف الانتاج وتبادل السلع الاستهلاكية :

لا يمكن الحديث عن تجار متفرغين في عكار إبّان القرنين الماضيين . فطبيعة الحياة الريفية الاقطاعية حالت دون ذلك ، ووضعت عراقيل عدّة في وجه قيام قطاع تجاري متخصص . فالانتاج الريفي العكاري كان انتاجاً زراعياً بالدرجة الأولى ، يقتصر اجمالاً على الحبوب والأثمار التي شكّلت السلع التجارية في ذلك الوقت ، والتي لم تتح طرق استثمار الأرض الاّ لكبار الملاكين إدّخارها والاحتفاظ بالفائض منها . ثم انّ ارتفاع قيمة ضرائب المرور المفروضة على السلع المنقولة عبر أراضي الاقطاعي أو الملتزم ، وانعدام الأمن وكثرة أعمال السطو والسلب على القوافل التجارية ، جعلا الاقطاعي وحده قادراً على حماية بضائعه أثناء عملية نقلها الى المدينة . لذلك اقتصرت أعمال التجارة في عكار على المتنفذين الذين كانوا ملاكين ومجبرين على تسويق فائض انتاجهم في المدينة . أما الانتاج الحرفي فيها ، فقد كان بمعظمه معدا للاستهلاك المحلي ، فضلاً عن أنه كان بسيطاً وضئيلاً وغير قادر على توفير سلع كافية لتغذية تجارة دائمة طيلة أيام السنة . لذلك يمكن الحديث عن أسواق داخلية في عكار حيث كانت تجري عمليات تبادل

٦٥ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 134

٦٦ **أوراق بدر العلي** : ينظر صورة ايصال مبيع حنطة في طرابلس في الملحق رقم ١٥ .

السلع الاستهلاكية في نطاق ضيق ومحدود جدا ، وعن عمليات تصريف الفائض الزراعي خارج حدود المقاطعة .

١ — الأسواق الداخلية : كان تبادل المنتجات الحيوانية والمواد الغذائية والأدوات المعدنية يتم محلياً ، إمّا في مخازن القرية [٦٧] ، وإمّا بين المنتج والمستهلك مباشرة . وكانت الطريقة الثانية أكثر شيوعاً من الأولى ، حيث كانت الأسواق المرحلية تقام مؤقتاً في أماكن معينة عند مفارق الطرق . وقد ظلت هذه الأسواق تمارس نشاطها بحيوية ملحوظة رغم الانفتاح الذي حصل بين الريف والمدينة في القرن التاسع عشر [٦٨] . ومثل هذه الأسواق قديمة العهد في عكار ، اذ كان حصن ابي القدس الواقع بين طرابلس وعرقا ، يشهد سنويا ، قبيل الفتح الاسلامي ، سوقا لتبادل الأمتعة والذهب والفضة لمدة ثلاثة أيام على التوالي وابتداء من عيد الصيام لدى طائفة الروم الأرثوذكس [٦٩] . وكذلك كان دير مار جرجس في القرن التاسع عشر ، يقيم سنوياً معرضاً لتبادل مختلف السلع التجارية تحت رعاية القديس جاورجيوس [٧٠] .

٢ — تجارة الترانزيت : وبحكم موقع عكار على الطريق التجاري بين طرابلس وحمص ، أقيم فيها مراكز تجارية (خانات) [٧١] ، لاستراحة التجار الأجانب ، وعرض منتجات المنطقة في آن واحد . ويستدلّ من ارتفاع قيمة الضرائب المترتبة على هذه المراكز ، انها كانت على درجة كبيرة من النشاط والحيوية في القرن السابع عشر ففي عام ١٠٧٨ / ١٦٦٧ ترتب على خان عرقا وحده مبلغ خمسة وتسعين غرشاً ، في حين لم تتعد ضرائب خانات المناطق المجاورة لعكار نصف هذا المبلغ — ستون غرشاً عن خان الكورة . وأربعون غرشاً عن خان الزاوية ، وثلاثون غرشاً عن خان الضنية وسبعة وثلاثون غرشاً عن خان جبيل ومقدارها عن خان البترون [٧٢] ، مما يدل على أن النشاط التجاري في عكار فاق ماكان عليه في هذه المناطق المذكورة . وبالاضافة الى خان عرقا ، فقد وجد في عكار خانٌ آخر في العبدة يعرف بخان أسعد بك وكان ناشطاً في

٦٧ كانت المخازن قليلة في القرى . ففي عام ١٣٢٢ / ١٩٠٥ كان عدد المخازن والحوانيت في مجمل قرى عكار لا يزيد عن مئة واحدى عشر مخزناً وحانوتاً (ينظر حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس** الشام ص ١٧٩) ، بينما كان عدد قراها مئة وأربعة وسبعين قرية ، مما يدل على أن بعض قراها كانت خالية حتى من حانوت واحد .

٦٨ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* V. 2. P. 419

٦٩ الواقدي : **فتوح الشام** ج ١ ص ٥٦ .

٧٠ ادوارد روبنصون : **مباحث توراتية** م ٣ ص ١٤٢ .

٧١ كان في عكار في أوائل القرن العشرين عشر خانات فقط (ينظر حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩) .

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ١٢٢ وسجل ٢ ص ١٠٠ .

القرن التاسع عشر [٧٣] ، وقد تحول هذا الخان الى محطة لعجلات الشوسة بين طرابلس وحمص بعد أن انشئت طريق الشوسة في عام ١٨٧٩ [٧٤] .

بيد أنّ الاستفادة من حركة الترانزيت عبر عكار ، كانت أكثر رواجاً في القرون السابقة للقرن الثامن عشر ، بدليل وجود بقايا وأنقاض خانات كانت عامرة قبل ذلك التاريخ ، كخان العبدة مثلاً وخان الشيخ عياش [٧٥] . الا أن هذين الخانين تحولا منذ ذلك القرن الى خرب بعد أن هجرهما أصحابهما وعزف التجار عن ارتيادهما بسبب كثرة عمليات السطو وفقدان الأمن . وتنبه بعض ملتزمي وحكام عكار الى أهمية حركة الترانزيت ، ووعوا ضرورة تأمين سلامة الطرق التجارية والتجار الأجانب ، نذكر منهم علي باشا الأسعد الذي عمل في الربع الأول من القرن التاسع عشر على تنشيط حركة الترانزيت وحماية التجار الأجانب وملاحقة اللصوص وقطاع الطرق ومصادرة المسروقات واعادتها الى أصحابها [٧٦] ، كما أصلح الطرقات وأقام الجسور لتسهيل مرور القوافل التجارية عند مجاري الأنهار . فقد جدد بناء جسر الشيخ عياش عام ١٨١٤ على نفقته الخاصة بعد أن تهدّم الجسر القديم [٧٧] . وبنتيجة ذلك استعادت حركة الترانزيت في عكار سابق نشاطها وازدهارها ، فعادت القوافل التجارية لتستأنف رحلاتها بين طرابلس وحلب ناقلة المستوردات الأوروبية والأقمشة الحلبية والبغدادية والفارسية والهندسية والتنباك وغيرها من بضائع الشرق الأوسط والأدنى . أضف الى ذلك القوافل التجارية المتنقلة بين طرابلس ودمشق وطرابلس وحماه في اوائل القرن التاسع عشر في أمان واطمئنان نتيجة التدابير الأمنية السابقة وكان بعض هذه القوافل يتألف من ثلاثين بغلاً ودابة [٧٨] . الا أن افتتاح قناة السويس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر انعكس سلباً على حركة الترانزيت في عكار وأضعف في نشاطها ، ذلك أن معظم منتجات الهند وفارس والعراق المصدّرة الى اوروبا تحولت الى البحر الأحمر بعد أن كانت تتجمع في حلب وتتفرع منها الى طرابلس أو الاسكندرونة ، فأصاب هذين المرفأين التقهقر والتراجع وتأثرت حركة الترانزيت في البلاد الواقعة بينهما [٧٩] .

٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٧ ص ٢٧٤ .

٧٤ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ .

٧٥ ادوارد روبنصون : **مباحث توراتية** م ٣ ص ١٥٢ — ١٦٧ . والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٢ .

٧٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٦ ص ٦٠ — ٦١ .

٧٧ اغناطيوس الخوري : **بربر آغا** ص ١٤٩ .

٧٨ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 397

٧٩ سليمان البستاني : **عبرة وذكرى** ص ٢١٩ .

وقد عادت حركة الترانزيت في عكار الى الانتعاش نسبياً في نهاية القرن التاسع عشر بعد انشاء طريق الشوسة بين طرابلس — حمص — حماه ، فبلغ مقدار البضائع المنقولة عبرها من أربعين الى خمسين ألف طن سنوياً ، تنقل على الجمال والدواب وبواسطة العجلات [٨٠] ثم عادت حركة الترانزيت الى التقهقر والانحطاط في مطلع القرن العشرين بعد انجاز الخط الحديدي بين حماه — حمص — رياق عام ١٩٠٣ [٨١] ، فتحولت تجارة حمص وحماه الى مرفأ بيروت بدلا من مرفأ طرابلس ، وتحول ازدهار حركة الترانزيت الى بيروت رياق حمص — حماه بدلا من طرابلس عكار ثم حمص — حماه . فقد آثر التجار ارسال بضائعهم بواسطة الخط الحديدي المذكور لأن كلفة شحنها بالترام كانت مساوية تقريباً لأجور الجمالة على الرغم من أن المسافة بين حمص — رياق بيروت تساوي ثلاثة أضعاف المسافة بين حمص — طرابلس تقريبا . أضف الى ذلك أموراً أخرى تتعلق بتحسين مرفأ بيروت من جهة واهمال مرفأ طرابلس من جهة أخرى [٨٢] ، وبالتسهيلات المادية التي كان يلاقيها المصدّرون الى بيروت بواسطة شركة السكك الحديدية [٨٣] .

٣ — التبادل التجاري بين عكار وطرابلس : بيد أن عملية تصريف انتاج عكار في طرابلس ، من حبوب وحرير ، اقتصرت على البكوات والباشوات بالدرجة الأولى [٨٤] ، لأن الغالبية العظمى من الفلاحين لم تكن تمتلك انتاجاً تبيعه باستثناء الأجبان وغيرها من مشتقات

٨٠ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس** ص ١٥٨ .

٨١ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٢٨٠ .

٨٢ حكمت بك شريف : مصدر سابق ص ١٥٧ — ١٥٩ .
كانت عملية الشحن في مرفأ بيروت أسهل منها في مرفأ طرابلس ، ذلك أن السفن في بيروت كانت ترسوا مباشرة بالقرب من الساحل فتنقل اليها البضائع مباشرة . أما في طرابلس فكانت السفن ترسوا بعيدا عن الشاطئ لتنقل اليها البضائع بواسطة زوارق صغيرة ، وكان هبوب الرياح يمنع هذه الزوارق من الابحار ويعيق عملية الشحن لمدّة أشهر أحياناً . ينظر : المصدر السابق ص ١٥٨ .

٨٣ كان باستطاعة المصدِّر الى بيروت أن يتناول سلفة مالية من ثمن بضائعه المصدرة حال ابراز أوراق شحنها بواسطة الترام . في حين كان المصدرون بواسطة الجمال الى طرابلس مرغمين على الانتظار مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً للحصول على مثل هذه السلفة وذلك بانتظار وصول أوراق الشحن من حمص الى طرابلس . ينظر المصدر السابق ص ١٥٩ .

٨٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٥١ . **وأوراق بدر العلي** : وفيها ايصالات بثمن حبوب مسوقة في طرابلس : **ورسالة أحد تجار الحرير في طرابلس الى محمد بك اليوسف** يذكره فيها بوجوب الاسراع في ارسال الحرير من عيات الى طرابلس لدينا صور عن هذه الأوراق .

الحليب ، يبيعونها في حوانيت المدينة على نطاق ضيق ومحدود [٨٥] أما عمليات تسويق الانتاج في طرابلس ، فكانت تشمل الشرانق والحبوب [٨٦] والقمح بصورة خاصة ، ذلك أن مقاطعتي عكار وصافيتا كانتا تشكلان المصدر الرئيسي لتزويد ولاية طرابلس بالقمح الكافي لتغطية حاجتها للاستهلاك المحلي ولتصدير الفائض الى الخارج [٨٧] . وكان تصدير القمح بكميات هائلة الى اوروبا ، خاصة عندما يصيب القحط والجفاف مواسم الحبوب فيها ، مدعاة خوف وقلق الولاة أحياناً ، فيبادرون الى التدخل وايقاف عمليات التصدير حفاظاً على المصلحة العامة . فقد اضطر والي صيدا عام ١٢٦٣ / ١٨٤٧ ، الى اصدار أوامره الى قائمقام طرابلس بمنع تصدير الحبوب الى اوروبا في تلك السنة ، خشية نفاذها وعدم توفّر البذار اللازم للزراعة في السنة اللاحقة ، كما يتضح من البيورلدي التالي :

« افتخار الأماجد سليمان آغا زيد مجده قايمقام سنجق طرابلس حالاً : حيث أنه صار قحط في دول أوروبا ، فقد عمد التجار الى ارسال الحبوب بحرا وبكثرة الى دولها ، ولذلك يمنع من الآن شحن الحبوب الى اوروبا ولو حبة واحدة ، لأجل ترك حبوب البذار للموسم القادم . في ٢ ربيع الأول سنة ١٢٦٣ هـ » [٨٨] . ليس هذا فحسب ، بل لقد عمد تجار الحبوب في طرابلس الى رفع سعرها وخاصة القمح ، أثناء الأزمات . ففي عام ١٨١٣ ، استغلّ هؤلاء تردد شائعة احتمال وقوع الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا ، فبادروا الى تخزين الحبوب واخفائها ، بهدف بيعها بأسعار باهظة أثناء الحرب . فارتفع سعر القمح من ستة غروش للكيلوغرام الواحد الى اثني عشر غرشاً [٨٩] . كما استغلّ التجار أيضاً مواسم القحط في بلاد الشام لبيع مخزون العام الماضي بأسعار مرتفعة . ففي عام ١٨١١ بيع شنبل القمح باثني عشر غرشاً ونصف وأربعة عشر غرشاً أحياناً ، مما أقلق السكان وأدى الى نشوب الخصومات والمشاجرات بينهم [٩٠] .

ومن السلع التجارية التي احتلت مرتبة هامة بين قائمة الصادرات من عكار ، الحرير أيضاً . وكانت تجارته في طرابلس تعتمد على ما يرد منه من عكار وصافيتا والهرمل . الا أن تقنية الانتاج

٨٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ١٠٨ . وعبد الله حنا : **القضية الزراعية والحركات الفلاحية** ج ١ ص ١٠٥ — ١٠٦ .

٨٦ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٩ .

٨٧ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 79 — (335-342)

٨٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢٥١ .

٨٩ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 430

٩٠ Adel Ismail: op. cit. T. 4. P. 305-311

وتقليديته وعدم مراعاة الذوق في صناعته ، جعلت حرير عكار الأبيض اللون أدنى نوعية وأحط سعراً من بقية الحرائر السورية . وكان التجار الانكليز يبتاعونه ويوضبونه ثم يصدرونه الى دمياط . أما التجار الطرابلسيون والفرنسيون ، فكانوا يرغبون عنه ولا يشترونه للاتجار به ، بل لتوضيب مشترياتهم من الحرير ذي النوعية الممتازة . وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر ، طرح القنصل الفرنسي في طرابلس على التجار الفرنسيين ، فكرة منعهم من شراء الحرير العكاري تجنباً من توجيه الاحتجاجات اليهم على عمليات التوضيب التي يرى وجوب اتمامها على أكمل وجه [٩١] . وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، استمرت عملية تصدير الحرير العكاري الى الخارج بعد أن قامت شركة فرعون وشيحا بتحديث صناعته وتحسين انتاجه [٩٢] .

واشتهرت عكار بتصدير الزيوت النباتية أيضاً الى اوروبا حيث كانت تستخدم في صناعة الصابون [٩٣] ، كما اشتهرت بتجارة جوز العفص في أواسط القرن الثامن عشر . وكانت هذه السلعة الأخيرة تنقل الى مكان تحصيل الميري في طرابلس حيث يجتمع التجار لتسعيرها ، الا أن زيادة الطلب عليها أثارت المنافسة بينهم فعمد بعضهم الى ارسال عملاء الى الجبال لجمع جوز العفص ، في حين لجأ بعضهم الآخر الى حمل كاتب الميري على شراء هذه السلعة باسمه شكلياً ، لكي يتجنبوا مزاحمة زملائهم التجار . لذلك ارتفع سعر هذه السلعة أحد عشر أو اثني عشر غرشاً للكنتال الواحد [٩٤] .

أما الاستيراد فقد اقتصر على المواد الاستهلاكية الضرورية التي لم يتمكن الفلاح من انتاجها في عكار ، كالسكر والأرز الذي كان يتم استيراده من مصر عبر مرفأي دمياط وطرابلس [٩٥] .

استنتاجات

من خلال استعراض مجمل النشاطات التجارية في عكار بما فيها الأسواق الداخلية وعمليات الترانزيت والتبادل التجاري مع طرابلس يمكن القول أن معظم فائض الانتاج الزراعي في تلك المنطقة كان يتم تصريفه في مدينة طرابلس وأن تجارتها الخارجية تمحورت حول

٩١ Adel Ismail: op. cit. T. 4. P. 380-393

٩٢ موريس شهاب : **دور لبنان في تاريخ الحرير** ص ٥٥ .

٩٣ Adel Ismail: *Documents* ... T. 4. P. 79

٩٤ Adel Ismail: op. cit. T. 3. P. 380-393

٩٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤١ ص ١٣٤ . و Adel Ismail: op. cit. T. 4. P. 426

هذه المدينة . فانتاجها الرئيسي من حرير وحبوب وزيوت كان يحمل الى أسواق طرابلس ليتم تسويقه هناك . فالريف العكاري لم يشذ اذن عن القاعدة العامة في سورية حيث يتركز اقتصاد ريف معين على مدينة معينة تعتبر بمثابة السوق الوحيد لتصريف انتاجه [٩٦] .

الا أن هذا لا يعني أن مجمل تجارة عكار الخارجية اقتصرت على مدينة طرابلس دون سائر محيطها . فخانات عكار الواقعة على الطريق التجاري الدولي كانت تسمح بتسريب شيء من انتاجها الى التجار الأجانب نزلاء هذه الخانات التي يشير ارتفاع مقدار الضرائب المترتبة عليها الى نشاطها ونشاط التبادل التجاري فيها . بالاضافة الى ذلك من البديهي أيضاً أن يتم تبادل سلعي بين قرى عكار الشمالية والقرى السورية القريبة منها عبر السوق المحلي الذي كان يقام اسبوعياً في دير مار جرجس في تلك المنطقة ، ولكن بأحجام وكميات محدّدة تنسجم مع امكانيات الأسواق المحلية القروية المحدودة .

الدخل الفردي وكلفة الحياة اليومية :

تلك كانت مصادر الثروة والدخل في عكار ، وقد اعتمدت جميعها ، من حرفة وزراعة وتربية ماشية ، على سواعد الفلاحين والحرفيين ، ولكن ماذا جنت هذه السواعد مما انتجت ، وهل كان نصيبها يتناسب مع ما بذلته من جهود ؟ كل الأدلة تشير الى قلّة ما جناه الفلاح والحرفي . فوثائق تصفية تركات الفلاحين والحرفيين تثبت أن كلا منهم كان يودع الحياة دون أن يخلف وراءه سوى القليل المقتصر على مئات الغروش فقط [٩٧] ، كما مات أغلبهم وهو يرزح تحت ثقل الديون [٩٨] ، بينما كان البيك أو الآغا ، كما يتضح من وثائق تصفية التركات أيضاً ، يترك بعد مماته الكثير من متاع الدنيا والثروات الطائلة التي تتراوح بين عشرات ومئات الآلاف من الغروش [٩٩] والسبب في ذلك يعود طبعاً الى تدني دخل الفلاح والحرفي اذا ما قيس بدخل البيك والآغا وبأسعار السلع الاستهلاكية .

في عام ١٩١٥ كانت نسبة الذين يقل دخلهم السنوي عن ألف غرش تقارب خمس سكان عكار ، في حين تراوح متوسط دخل البيك او الآغا بين ثلاثة وأربعة آلاف ليرة عثمانية في السنة الواحدة . ففي قرية حلبا مثلاً التي بلغ عدد سكانها ألفاً ومئة وسبعين نسمة في ذلك

٩٦ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 141-142

٩٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٢٩ .

٩٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤١ ص ١٦٦ وسجل ٤٠ ص ٦ .

٩٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٣ و ص ٥٨ وسجل ٣٩ ص ١٦٥ وسجل ٨٣ ص ٣٤٨ .

التاريخ ، كان عدد الذين يزيد دخلهم السنوي عن ألف غرش واحداً وثلاثين شخصاً ، والذين يزيد دخلهم السنوي عن خمسة آلاف غرش أربعة أشخاص فقط ، أما سائر سكانها فقد قلّ دخل الواحد منهم على ألف غرش سنوياً [١٠٠] . وكذلك الأمر بالنسبة الى قرية عندقت حيث وجد بين سكانها اثنتان وسبعون أسرة تعمل جميعها بالزراعة والخدمة المأجورة لدى الملاكين ، لقاء أجر سنوي تراوح بين خمسماية وثلاثماية غرش للعائلة الواحدة [١٠١] .

ولم يكن تدني دخل الفلاح ناتجاً عن خنوع وكسل وتخاذل ، بقدر ما كان نتيجة تعرضه لنهب ثنائي من الملاكين ووكلائهم ، فأمسى مسحوقاً يرزح تحت ثقل الديون ولا يملك شيئاً ، لا بيت ولا حيوان ولا أثاث ولا حتى أي مورد مادي أو معنوي [١٠٢] . وبمقابل ضآلة المدخول ، كانت أسعار السلع الاستهلاكية مرتفعة جداً ، فلم يتمكن الفلاح من تأمين لقمة عيشه اليومي الا بعسر ومشقة بالغين [١٠٣] ومما زاد في سوء أحواله ، تلك الموجات من الغلاء التي كانت تعم المنطقة بين الحين والآخر . ففي سنة ١٧٥٧ عم الغلاء المنطقة بأسرها من الرها الى بر الشام وتعاظم أمره حتى أن بعض السكان « ذبحوا أولادهم الصغار وأكلوهم » ، كما بلغ سعر شنبل القمح سبعة غروش وقفة الأرز أربعة غروش . ثم عاد الغلاء ليخيم عام ١٧٧٢ على طرابلس وريفها حيث بلغ سعر شنبل القمح عشرة غروش والذرة سبعة غروش وقفة الأرز اثنين وعشرين غرشاً . وكذلك عاود الغلاء زيارته للمنطقة عام ١٧٩٣ حيث وصل شنبل القمح الى ثلاثين غرشاً وأربعين غرشاً في سائر المناطق . كما ألقى الغلاء بثقله عام ١٨١٦ على بلاد الشام وريف طرابلس خاصة حيث بلغ سعر شنبل القمح على البيدر خمسة وعشرين غرشاً وأربعين غرشاً أيضاً ، وشنبل الذرة عشرين غرشاً ، والشعير خمسة عشر غرشاً ، وقفة الأرز ستين غرشاً ، وقلة الزيت خمسين غرشاً ، وظلت الأسعار على حالها حتى عام ١٨١٨ حيث بدأت بالتراجع الى ما كانت عليه سابقاً [١٠٤] . والى جانب موجات الغلاء كان التصاعد التدريجي في أسعار السلع الاستهلاكية من الأمور المضنية للفلاح والحرفي في عكار ، فقد تصاعدت الأسعار فيها تدريجياً

١٠٠ بهجت والتميمي : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٢ — ٢٥٠ .

١٠١ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : وثيقة عن أسماء فقراء عندقت مجهولة التاريخ والكاتب .

١٠٢ Jacques Weulersse: *Paysans* ... P. 126-127

١٠٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٣ .

١٠٤ انطونيوس أبي خطار المعروف بالعينطوريني : **مختصر تاريخ جبل لبنان** ، نشره الأب اغناطيوس طنوس الخوري ، مجهول تاريخ ودار النشر ، ص ١٥٧ . ومجلة المشرق م ٤٧ سنة ١٩٥٣ : مقال للأب اغناطيوس الخوري بعنوان **تاريخ الغلا والجوع** ص ١٨٠ .

كما نلاحظ في الجدول التالي :

السلعة	الوزن	السعر	العام
قمح	شنبل	٨٠ غرشاً	١٢٩٤ هـ
قمح	شنبل	٦٠٥ غروش	١٣٣٨ هـ
باذنجان	رطل	٣ غروش و ٢٠ بارة	١٩١١ م
اللحم	اوقية	قرش وعشر بارات	١٩١١ م
حبرة الحرير	—	٢٩٩ غرشاً	١٩١١ م
حبرة الكتان	—	٢٣ غرشاً	١٩١١ م
صحن نحاس	—	$\frac{1}{3}$ الغروش	١٩١١ م
شعير	شنبل	٥٠ غرشاً	١٢٩٤ هـ [١٠٥]

أما سعر الدواب وحيوانات الجر والنقل ، فقد كان في تزايد مستمر نظراً لشدة الاقبال على اقتنائها لكونها الوسيلة الوحيدة للنقل والانتقال آنذاك ، كما يتضح من الجدول التالي :

النوع	السعر	العام
فرس	٣٠ غرشاً	١١٨٣ هـ
فرس	٦٠٠ غرشاً	١٢٩٤ هـ
جمل	٩٧ غرشاً	١٢٠٤ هـ
جمل	٥٠٠ غرشاً	١٢٩٤ هـ
البغل	١٠٠ غرشاً	١٢٠٤ هـ
البغل	٤٠٠ غرشاً	١٢٩٤ هـ
الحمار	١٥٠ غرشاً	١٢٥٣ هـ [١٠٦]

١٠٥ **جريدة الوجدان** العدد ٤٦ تاريخ ١٢ أيار ١٩١١ ، **وأوراق بدر العلي** : ايصال مبيع حنطة في طرابلس تاريخ ٢٧ شوال ١٣٣٨ هـ . ينظر الملحق رقم ١٥ **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٣ ص ٣٥٠ وسجل ١٠٩ ص ١٩١ .

١٠٦ تم وضع هذا الجدول بناء **لسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ١٩١ وسجل ٣١ ص ٧٧ وسجل ٥٦ ص ١٠٨ وسجل ٨٣ ص ٣٤٨ — ٣٥٠ .

وقد حمل هذا التصاعد التدريجي للأسعار أولياء أمر القاصرين على رفع التماس الى القاضي أحياناً ، لرفع مقدار نفقتهم اليومية كما ورد في الوثيقة التالية : « .... يرفع نفقة البنت القاصرة من عشر مصريات الى خمسة عشر مصرية يومياً لأن العشرة لا تكفيها نسبة لارتفاع الأسعار ... » [١٠٧] .

استنتاجات

ازاء هذه الأوضاع المعيشية الصعبة التي لازمت الحياة الاقتصادية ، أدرك الفلاح عجزه واستحالة تحسين أوضاعه ، فغمر اليأس قلبه ، واستسلم للأمر الواقع ، وركن الى الكسل [١٠٨] ، كما عزف عن تحسين انتاجه وصنعته ، بعد أن لمس أن ثمرة أتعابه تذهب للمالك وحده . ثم انه وجد في الحيلة والسرقة والغش والكذب بديلا يعينه على الخروج من ذل الدين ومهانة الطلب ، فلجأ اليها وحوّل ما بقي من قدراته الخلاقة ضد سيده المالك لكي يحسن أوضاعه ويحصل على ما منع عنه [١٠٩] . وبذلك كله اهملت الأيدي العاملة مبادرة الخلق والابداع ، وتقهقر الاقتصاد بصورة عامة . وثمة سلبيات أخرى لهذه الأوضاع ، ظهرت على الصعيد الاجتماعي ، مثل تصاعد جرائم القتل والجنح . ففي عام ١٣٣٢ / ١٩١٣ ، أحيل على الهيئة الاتهامية أربعة عشر شخصاً بتهمة القتل ، كما حكم في العام عينه على تسعين شخصاً من أبناء عكار بجنح مختلفة ، منها ست وعشرون حادثة سرقة ، واحدى وثلاثون حادثة ضرب . ويلاحظ أن نصف هؤلاء الذين حكموا بالجنح ، كانوا من الزراع (٤٢ مزارعاً) ، والعمال (٨ عمال) ، في حين كان النصف الآخر من العاطلين عن العمل (١٧ شخصاً) [١١٠] . ولعل ظاهرة انتشار السرقة والضرب بين المزارعين ، تدل دلالة واضحة على أن سوء أحوالهم المادية كانت من الحوافز الرئيسية لارتكاب هذه الجنح .

---

١٠٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ١٦٠ .

١٠٨ Adel Ismail: *Documents* ... T. 10. P. 70-75

١٠٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie,* P. 127-129

١١٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٠ .

الفصل الخامس

سمات الاقتصاد في عكار

بعد أن استعرضنا مجمل النشاطات الاقتصادية في عكار ، أصبح بوسعنا اعطاء فكرة عامة عن السمات الأساسية لاقتصاد تلك المنطقة إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وبحث جملة العوامل الفاعلة التي اسبغت عليه سماته المميزة وأعاقت وما تزال تعيق نموه وتحدّ من نشاطه وتطوره . وأبرز هذه السمات هي :

١ — اقتصاد ريفي زراعي :

يظهر من توزيع العمل في عكار أن اقتصادها كان ريفياً زراعياً بالدرجة الأولى . ففي عام ١٩١٥ ، قارب عدد العاملين بالزراعة ثلثي مجموع سكانها تقريباً — ثلاثة عشر ألفاً وسبعمئة وتسعين مزارعاً من مجموع سكانها البالغ اثنين وأربعين ألفاً وثلاثمئة وثلاثاً وستين نسمة [١] — بينما لم يتعد عدد العاملين بالتجارة ثلاثة عشر شخصاً فقط ، كما بلغ عدد العاطلين عن العمل ألفاً وثلاثمئة وسبعة وخمسين شخصاً . ويبدو أن معظم الفلاحين مارسوا تربية دود القزّ وحرفة

---

١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ . في حين قدّر « دوكوسو » ، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ، في تقرير له عن أوضاع عكار عام ١٩١٢ ، عدد سكانها بأربعين ألفاً اعتماداً على احصائيات حديثة آنذاك حسب زعمه ، ينظر وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ٢٧٥ .

غزل الحرير ونسجه الى جانب الزراعة ، مورد رزقهم الأساسي . ذلك أن ثلث المسيحيين وسدس المسلمين من سكانها ، كانوا يتعاطون صناعة الحرير[٢] . يتضح من ذلك كله أن الانتاج الزراعي كان مورد رزق أهالي المنطقة اجمالاً .

أما الصناعات الحرفية ، فقد طبعت هي الأخرى بطابع الريف ، سواء من حيث آلات الانتاج التي اعتمدت على امكاناته الطبيعية كالحجارة والأخشاب ، أو من حيث نوعيته التي راعت الذوق الريفي فقط .

الا أن عدم حماس الفلاح للعمل من جهة ، واهمال المالك لأرضه وقريته من جهة ثانية ، خاصة بعدما اتخذ المدينة مكاناً لسكنه واقامته الدائمة[٣] ، أفقدا الاقتصاد اهتمام قطبيه الرئيسيين ، المالك والفلاح ، وأديا بالتالي الى فقدان عامل الابداع والابتكار والابقاء على تقليدية الانتاج .

٢ — التقليدية :

تجلّت تقليدية الاقتصاد في عكار ، في وسائل ونوعية الانتاج التي لم تخرج عن اطار تقليد ومحاكاة القديم الموروث . وقد كان لهذه الظاهرة أسبابها البعيدة والقريبة . فالقاعدة الاقتصادية في مختلف أنحاء الشرق قامت على القناعة بواقع الحال وابقاء القديم على قدمه . ثم أن انعدام المنافسة والمزاحمة ، أدى الى فقدان دواعي الابتكار والجودة ، فجاءت الصناعات والزراعات لا تخرج عن نطاق المحاكاة والتقليد . ومن أسباب ذلك ما يرجع الى تمسك أجيال عديدة بأسباب التقدم المادي والازدهار الاقتصادي اللذين عرفتها الأجيال السابقة ، مما أدى الى الجمود وعدم تطوير هذه الأساليب الموروثة ، بل تقديسها تقديساً يكاد يكون دينياً[٤] . الا أن هذه الأساليب بدت في القرن التاسع عشر ، متقهقرة بالية اذا ما قيست بما استجد من مستحدثات في هذا المجال . فالحياة في تغيّر وتجدّد دائمين ، والأسلوب الاقتصادي الذي كان يعتبر متطورا في العصور الخالية يبدو قاصراً في العصور اللاحقة . فالنول الخشبي الذي كان سبب ازدهار صناعة الحرير في العصور الوسطى ، أصبح سبباً لتقهقرها في القرن التاسع عشر ،

٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٩ — ٢٥٠ .
٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٥٨ سجل ٣٣ ص ٩٠ — ١٣٢ سجل ٨٨ ص ٣٤٢ .
٤ لوثروب ستودارد : **حاضر العالم الاسلامي** ، تعريب عجاج نويهض ، تعليق الأمير شكيب أرسلان ، بيروت دار الفكر ، الطبعة الرابعة ١٩٧٣ ج ٤ ص ٢٠٦ .

بعد أن أدخلت أوروبا الآلات الضخمة في هذه الصناعة . الا أن أبناء عكار ظلّوا يعتمدون الأسلوب القديم ، ويجهلون حتى الأسلوب الحديث ، والمصانع الضخمة التي انشئت فيها ، مثل مؤسسة فرعون وشيحا .... لم تكن نتيجة جهود ابنائها ، انما كانت مبادرات مستوردة من الخارج ، من منطقة بيروت وجبل لبنان . فتأثير العادة استحكم اذن في نفوس سكان عكار حتى أنهم فضلوا مساوئ ما اعتادوه على اتباع طريقة جديدة وان كانت مضمونة النجاح ، والسبب في ذلك يعود الى عدم مبالاتهم وجمود تفكيرهم وعزوفهم عن خوض مغامرة التجديد[٥] . فعقلية المجتمع كانت عقيمة لا تتيح له فرصة تقبل أية فكرة خارج نطاق تجربته الضيقة وتقاليده الموروثة[٦] .

وفي الواقع ، كان النظام الاداري المتمثل بالاقطاعية والالتزام والوجاهة ، قائماً على نمط اقتصادي معين ، وبالتالي فان استمرار وجوده كان مرهوناً بالحفاظ على هذا النمط ، وهنا تكمن بالضرورة تقليدية الاقتصاد وجموده . وليس من المبالغة القول أن أساليب الزراعة والحرفة والتبادل السلعي ، أصبحت بعد قرون عديدة من السيطرة الاقطاعية عليها ، على درجة رهيبة من الجمود ، جعلت العاملين بها عاجزين تماماً عن تغيير أساليبهم وتقنيتهم .

أما الأسباب القريبة لهذا التقليد ، فيرجع بعضها الى افتقار رجالات عكار الى رؤوس الأموال اللازمة لاستحداث التحسين والأخذ بالتجديد والتحديث . فكان يستحيل على الفلاح تخزين انتاجه بانتظار ارتفاع ثمنه ، نظراً لحاجته الدائمة والملحة الى المال ، فالسعيد من الفلاحين من لم يثقل الدين كاهله ، ومن أفلت من براثن التجار والمرابين . لذلك لم يستطع المزارع ابتياع آلات زراعية حديثة ولا أسمدة كماوية ، بل ظلّ يعتمد في حراثة أرضه على ابقاره الهزيلة[٧] .

أما كبار الملاكين فقد أتاح لهم نظام توزيع الملكية الزراعية وطرق استثمارها ، ان يستأثروا وحدهم برؤوس الأموال الكافية في هذا المجال ، الا أنهم كانوا يبذرونها في المدن على حياة اللهو والترف والبذخ[٨] . وبذلك أمست الأموال الواردة من محاصيل الأرض في عكار ، لا تعود اليها ولا يصرف جزء منها في تحسينها . فالدورة المالية الكاملة معدومة في الريف ، والمال الذي

٥ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ١ ص ١٣٨ .
٦ هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ... ج ٢ ص ٢٧ .
٧ كرد علي : **خطط الشام** . دار القلم بيروت ١٩٧٠ ، ج ٤ ص ١٩٧ .
٨ التميمي ن بهجت : **ولاية بيروت** ... ج ٢ ص ٢٤٨ ومحمد علي باشا : **الرحلة الشامية** دار التراث العربي بيروت ١٩٨١ ص ١٩٤ .

يخرج منه لا يعود اليه ، بل يوظّف في المدينة [٩] . بالاضافة الى ذلك لم يكن الملاكون المقيمون في عكار يوظّفون رؤوس أموالهم في تحسين أراضيهم وانتاجهم ، ذلك أن المال لم يكن يحسب وسيلة للكسب والجني ، بل كان بمثابة كنز ينبغي الحرص عليه وادخاره للأيام العصيبة فيكون « الدرهم الأبيض لليوم الأسود » . وغالباً ما إدّخر أبناء عكار أموالهم بتحويلها الى ذهب وفضة ومجوهرات تهدى للنساء في الأعراس [١٠] .

الا أن الانصاف لا يقضي باتهام جميع الملاكين في عكار باهمال أراضيهم والعزوف عن تحسينها نتيجة جهلهم أو عدم رغبتهم في التحديث . وقد يكون بينهم طموحون أحبوا التغيير ، الا أن الأنظمة والتقاليد الاجتماعية العائلية حالت بينهم وبين تحقيق طموحاتهم في تحسين انتاجهم . فطبيعة النظام العائلي آنذاك ، قضت وضع أملاك العائلة كلها بعهدة واستلام كبير أفرادها ، الأب ، الأخ الأكبر ، العم والجد أحياناً . ولكن هذا الأخير كان ، كلما حاول القيام بمشروع زراعي بهدف تحسين انتاجية الأرض ، يصطدم برفض أقربائه وشركائه القانعين بما تنتجه لهم ، والرافضين تكبد أية تكاليف من شأنها أنقاص مداخيلهم منها ، ولو مؤقتاً [١١] .

ثم ان اهمال الدولة العثمانية انشاء مدارس مهنية تعلّم الناشئة أصول الصناعات والزراعات القائمة على مبادئ علمية سليمة ، أدى الى إبقائها على الوسائل التقليدية الموروثة . وعشية الحرب العالمية الأولى كانت عكار تخلو من أية مدرسة من هذا النوع . وتحدّثنا بعض المصادر أن الدولة العثمانية ، همت في أواخر حكمها على سوريا ، بتأسيس معهد زراعي في منطقة المنية المتاخمة لعكار . فأقامت البناء اللازم لذلك ، الا أن المشروع لم ينجز [١٢] ، وظلت المنطقة الزراعية ، رغم اولويتها على سائر المناطق بانشاء مدرسة زراعية فيها ، خالية من أية مدرسة زراعية حتى يومنا الحاضر .

ولا ننسى أخيراً ما كان للعزلة والانغلاق الاقتصادي الذي عاشته عكار طيلة قرون عديدة خالية ، من دور فعال في الابقاء على نشاطاتها الاقتصادية تقليدية بعيدة عن أي تأثر أو تطعيم حضاري يمكن أن يتسرب اليها من جراء الانفتاح على العالم الخارجي .

---

٩ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٤١ و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 127

١٠ لوثروب ستودارد : **حاضر العالم الاسلامي** ج ٤ ص ٢٠٦ . كما تفيد وثائق تركات النساء في عكار وخاصة نساء البكوات ، ان أغلبهن كنّ يمتلكن المجوهرات الثمينة **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** ، مثلاً ينظر السجل ٣٣ ص ٥٨ .

١١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 127

١٢ **أوراق بدر اليوسف** : وثيقة بمطالب عكار يرجّح أنها تعود الى عهد الانتداب ، وهي لا تحمل لا تاريخاً ولا توقيعاً ولا ختماً .

٣ — العزلة والانغلاق :

شكّل الانعزال الصفة المميزة للاقتصاد العكاري في مراحل ما قبل منتصف القرن التاسع عشر ، وكان نتيجة مباشرة لسوء وسائل النقل والانتقال ، وعدم ملاءمة طرق المواصلات وافتقارها الى الأمن وسلامة التنقل عليها . كما أن أغلب المحاصيل الزراعية كانت ثقيلة وسريعة التلف ، لا يمكنها تحمّل جهاز النقل السائد آنذاك ونفقاته الباهظة ، لذلك جاءت ضرورة استهلاك الانتاج في مكانه ، وحتمية ابقاء عكار ضمن قيود الاقتصاد شبه المغلق . فبضائعها القابلة للتصدير ، كانت لا تصدّر الاّ الى مناطق قريبة ، وفي دائرة محدودة لم تتجاوز مدينة طرابلس . وهذا الخطأ يعود طبعاً الى انعدام وجود التجار المتخصصين في عكار آنذاك ، والى صعوبة الاتصال التجاري أيضاً . لذلك كان النطاق الاقتصادي التقليدي والمعروف يبدأ في القرية وينتهي بالمنطقة [١٣] . فالقرية كانت تؤلف وحدة ذات استقلال ذاتي ، « تكاد تكون مكتفية بذاتها في حياتها الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية » [١٤] .

وقد لعب العامل الجغرافي دوراً ملحوظاً على هذا الصعيد ، اذ أن القرى الواقعة على ضفاف مجرى مائي معين ، كان يسهل الاتصال بينها ، فشكلت منطقة اقتصادية منفتحة على نفسها ، ومغلقة عن سواها ، مثل مناطق الجومة والدريب والقيطع .

ولقد لعب النظام الاداري والاجتماعي دوراً كبيراً في ايجاد وفرض الانغلاق والعزلة الاقتصادية بين التجمعات السكانية في مختلف هذه المناطق . فالرابطة العائلية وتحالفات الجوار والمحسوبية عملت جميعها لايجاد هذه التجمعات الاقليمية المنعزلة بعضها عن البعض الآخر [١٥] . وتضامن عدّة قرى متجاورة كان يحصل من خلال محسوبيتها لعائلة الملتزم الذي يتولى جباية ضرائبها والاشراف على الجهاز الاداري فيها . كما أن امتلاك البيك أو الباشا ، المساحات الشاسعة الموزعة على عدّة قرى ، كان من العوامل الايجابية على مستوى تحقيق التقارب بينها ، اذ أن مصلحته بالحفاظ على أملاكه ، كانت تولّد في نفسه شعوراً بالانتماء الى مختلف هذه القرى ، وتجعل منه عامل تقريب بينها على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية أحياناً . وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير روح التعاون بين مختلف هذه القرى التي كانت

---

١٣ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 140-141

١٤ هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي** ج ٢ ص ٢١ .

١٥ Dominique Chevallier: *La Mont Liban*... P. 77-78

تجتمع ، في وقت سبق انبثاق الشعور الوطني في بلاد الشام ، للدفاع عن المنطقة في حال تعرّض أحداها لخطر خارجي . الا أن هذا التعاون لم يشمل اطلاقاً عكار بأسرها ، بل كان في نشأته ودوافعه اقليمياً لا يتعدى حدود نفوذ الاقطاعي أو البيك الواحد . وغالباً ما كان التنافس والتسابق بين البكوات والمتنفذين على شغل وتبّوء المناصب الادارية — اقطاع ، التزام ، مديرية — عاملاً رئيسياً في تكريس العزلة الجغرافية وتعميقها لتشمل الانعزال الاقتصادي بين مناطق سطوة وسيطرة كل منهم . وقد استمر الوضع على هذا الحال حتى منتصف القرن التاسع عشر عندما انتهى هذا التنافس وزالت مبرراته ، بعد أن ألغت التنظيمات العثمانية هذه المناصب الادارية واستبدلتها بنظام القائمقامية . ومنذ ذلك التاريخ انعطف مسار الاقتصاد في عكار عن خطّ الانعزال ، ليتّخذ طريق التبعية شبه الكاملة لمدينة طرابلس .

أما مظاهر هذا الانغلاق الاقتصادي ، فقد تجلّت بخلو الأسواق الداخلية في عكار من البضائع الأجنبية المستوردة من أوروبا ، والتي اقتصر الاقبال عليها في مدن بلاد الشام دون أريافها ، حسب ما جاء في تقرير رئيس غرفة التجارة في مرسيليا عام ١٩١٥ ، الذي ذكر أن استهلاك البضائع الفرنسية يقتصر فقط على المدن دون الأرياف [١٦] . ونحن نجد ما يؤيد هذا القول ، في وثائق تصفيات التركات التي تبين أن أغلب سكان عكار لم يكونوا يقبلون على اقتناء البضائع والمنتجات الأوروبية ، باستثناء القليل النادر منها ، والذي اقتصر اقتناؤه على البكوات والأثرياء فقط ، الذين انغمسوا في حياة المدن وتقليد سكانها .

وقد كان لهذا الانغلاق سلبيات كثيرة انعكست بتدني الانتاج ، والحدّ من عمليات التبادل التجاري في الداخل ، فبات الاقتصاد غير كاف لتأمين المستوى الاجتماعي اللائق للسكان [١٧] . أما على الصعيد الاجتماعي ، فقد انعكست هذه العزلة باحتفاظ عكار بتقاليدها وعاداتها الاجتماعية بعيداً عن تطور المدينة والمناطق الأخرى من العالم . ومن نتائج هذه العزلة ومظاهرها معاً ، اقتصار عمليات تبادل السلع الاستهلاكية على المقايضة .

٤ — المقايضة :

كانت المقايضة الطريقة المثلى المتبعة في عمليات التبادل السلعي في الأسواق الداخلية والمرحلية التي تقام في الأرياف [١٨] . ومن أسباب اعتماد هذه الطريقة ، انعدام ثقة السكان

١٦ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٣٩٦ .

١٧ Jacques Weulersse: Paysans de Syrie ... P. 143

١٨ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 419

بالعملة النقدية الورقية نظراً لتعرضها الدائم لتبدل قيمتها وتدني قوتها الشرائية [١٩] ، خاصة لدى تعرّض الدولة العثمانية لأزمة اقتصادية مرتقبة من جراء دخولها في حرب ما . فإبّان الحرب العالمية الأولى مثلاً ، رفض سكان عكار وسائر الأرياف الغنية بالقمح ، التعامل بالليرة الورقية التركية ، رغم محاولات جمال باشا الهادفة الى اكراههم على ذلك [٢٠] .

ومما ساعد على دوام العمل بنظام المقايضة في عكار ، ان معظم السلع المتبادلة في أسواقها الداخلية ، كانت تنتج وتستهلك محليا . فهي ليست مستوردة ولا معدة للتصدير الى الخارج . ومن حيث لا تدري ، عملت الدولة العثمانية على الابقاء على هذا النظام ، ذلك أنها منذ عهودها الأولى وحتى مطلع القرن العشرين كانت تجيز للسكان دفع ضريبة العشر عن المحاصيل الزراعية عينا . وقد يسر هذا الأمر للفلاح ، الاستغناء عن تداول النقد ، وتفضيل الحصول على أجره عيناً لا نقداً .

ومن النتائج غير المباشرة لتفضيل السلع على العملة ، انتشار المرابعة والمناصفة وغيرها من طرق استثمار الأرض التي تحدّد أجرة الفلاح بجزء معين من المحصول . حتى الأرض لم تكن تقاس الا بقدرتها الانتاجية ، وبغض النظر عن انتاجها ، لم يكن ثمنها الا قليلاً . لذلك كان يسهل على الملاّك اتباع نظام المغارسة ، مع علمه الأكيد بأن هذا النظام ينتهي بالتنازل عن جزء من الأرض للفلاح الذي يقوم بغرسها وتفجير طاقاتها وقدراتها الانتاجية . فالأرض لم تكن اذن ، سلعة تجارية بقدر ما كانت مصدراً للانتاج ، لذلك كان ايجارها لسنتين أو ثلاث ، يساوي ثمن مبيعها بكاملها [٢١] .

أما النتائج المباشرة ، فقد تجلتْ بخلو عكار من العملة الا نادرا ، حيث كان يجري تداول المصكوكات الذهبية والفضية [٢٢] ، كما تجلت بلجوء السكان ، في أدخار ثرواتهم الى تحويلها لتحف فضية أو ذهبية بدلاً من العملة الورقية .

الا أن ندرة العملة في الريف جعلت الحصول عليها أمراً صعباً يواجه الفلاح الذي احتاج اليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لأجل تأمين معيشته ، بل لدفع الضرائب

١٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 122

٢٠ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٢١ — ١٢٢ .

٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤٢ وص ٦٩ .

٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٧ وص ٦٩ . وسجل ٨ ص ٢٠٥ ، وسجل ٤٢ ص ٢٠٣ . **وأوراق بدر اليوسف وأوراق علي بك عبد الكريم** .

النقدية ، كالويركو مثلاً والبدل العسكري ، التي استحدثت في عصر التنظيمات . لذلك لجأ الى الاقتراض من السماسرة والمرابين أو من البكوات الذين توفّر لديهم النقد من جراء بيع فائض انتاجهم في طرابلس . ولما كان هؤلاء يرفعون سعر البذار وفوائد القروض مستغلين حاجة الفلاح الملحة ، فقد أصبح هذا الأخير يدخر كلما سنحت له الفرصة شيئاً من المال تحسباً للمستقبل [٢٣] . هكذا اذن ، أتاحت حاجة الفلاح للنقد ، المجال لسماسرة ومرابي مدينة طرابلس لكي يظهروا على مسرح الحياة الاقتصادية في عكار ، مما أدى الى تشديد تبعيتها للمدينة .

٥ ـــ التبعية لمدينة طرابلس :

امتازت القاعدة الاقتصادية في الشرق عامة ، بتركيز اقتصاد الأرياف حول المدن حيث يتم تسويق واستهلاك انتاجها [٢٤] . ولم تكن عكار لتشذّ عن هذه القاعدة العامة الشاملة ، بل لقد تمحور تصريف فائض انتاجها حول مدينة طرابلس التي شكلت المتجر الأول لتسويقه . فتولت تزويد هذه المدينة بالمواد الغذائية من حبوب وخضار ، وخامات صناعتها كالحرير والزيت والأخشاب . ولم تكن طرابلس في مقابل ذلك تمدّ عكار الا بالقليل من الأدوات المعدنية والخزفية . فالعلاقة الاقتصادية بينهما كانت تعمل باتجاه واحد ، تصدير مكثّف مقابل استيراد قليل . وما كان ذلك ليسيء الى اقتصاد عكار لولا انعدام التكافؤ في عمليات التبادل . فتسعير انتاج عكار بات رهناً لمشيئة تجار طرابلس الذين غالباً ما استغلوا كثرته لتخفيض أسعاره ، حتى أمست لا تجني منه الا الربح القليل . أما في مواسم القحط ، فكان سكانها مجبرين على شراء البذار والمواد الغذائية من المدينة بأسعار باهظة تضطرهم للاستدانة . والأرباح المتأتية من تصدير انتاج عكار ، الحبوب والحرير ، الى أوروبا ، كانت تعود بمجملها على تجار المدينة دون الفلاحين ، لأن عمليات التصدير كانت من شأنهم وحدهم . فطرابلس كانت أبعد نقطة في أفق المنتج العكاري ، وسيادتها الدائمة على السوق وضعته دائماً تحت رحمة تجارها وفي دائرة تبعيتهم [٢٥] .

٢٣ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* ... V. 2. P. 651

٢٤ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 141-142.

٢٥ يرى جاك ولرز نفس الأمر في مختلف المناطق في بلاد الشام . ينظر : Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 142.

هكذا كان واقع حال العلاقات الاقتصادية بين عكار وطرابلس إبّان القرون المنصرمة . الا أن اعتبارات عدّة استجدت مع اطلالة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعملت باتجاه ترسيخ وتشديد تبعية اقتصاد عكار لمدينة طرابلس ، وتمظهرت بامتلاك الطرابلسيين العقارات فيها ، ومن ثم بربطها بالبرجوازية التجارية في تلك المدينة .

أ ـــ أملاك الطرابلسيين في عكار : تطلع أبناء طرابلس منذ القدم الى امتلاك الأراضي الزراعية في عكار ، وقد نجح بعضهم في تحقيق حلمه في القرن الثامن عشر ولكن لمدة وجيزة من الزمن ، اضطر بعدها الى التنازل عن ملكيته وبيعها للمتنفذين في تلك المنطقة [٢٦] . فقبل عصر التنظيمات كان النظام الاقطاعي فيها على درجة من القوة ، لذلك تمكن آل المرعبي العكاكرة من الاحتفاظ بسيطرتهم على أراضيها الزراعية ، ومجمل مرافقها الاقتصادية ، بعيداً عن الأرستقراطية المدينية الطرابلسية التي لم تتوفر لها قوة عسكرية خاصة بها ، وقادرة على بسط نفوذها على الريف العكاري وحماية أملاكها هناك . بل على العكس من ذلك ، فقد كانت القوة الذاتية الاقطاعية للمتزمي وبكوات عكار عاملاً هاماً مكّنهم من مدّ نفوذهم الى طرابلس وتبوّء رأس السلطة المحلية فيها [٢٧] .

ولكن الترتيبات الادارية التي اتخذتها حكومة ابراهيم باشا المصري في سوريا ، قلبت الموازين كلّها ، وجرّدت بكوات عكار من سلطاتهم . ثم تلا ذلك عصر التنظيمات العثمانية وما رافقه من أضعاف القوة العسكرية لكبار الملاكين والبكوات في عكار ، فزالت السلطة الاقطاعية لتحل محلّها سلطة الدولة ممثلة ، هذه المرة ، بمجموعة من الموظفين الغرباء ، كالقائمقام وجباة الضرائب الذين كانوا بغالبيتهم العظمى من أبناء مدينة طرابلس . عندها تجرأت الأرستقراطية الطرابلسية ، وتوجهت بأنظارها باتجاه عكار مجددا ، لتمتلك العقارات في سهلها . فهي لم تعد تخشى نفوذ البيك بعد زوال قوته العسكرية ، واحلال قوة « الزندرمة » مكانها ، بالاضافة الى أنها أصبحت قادرة على الحفاظ على سلامة أملاكها فيها . وهكذا بدأت عقود بيع الأراضي

٢٦ كان آل كرامي يحوذون على مالكانات في عكار في قرية الحويش . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٩٩ وسجل ٤٢ ص ٢٠١ ، وسجل ٤٣ ص ١٧٠ .

٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ١٥ وص ١٣٩ وسجل ٣٢ ص ١٢٥ وسجل ٣٦ ص ٣٥ وسجل ٤٩ ص ٥٨ وص ٧٤ سنة ١٢٤٠ .

الزراعية في عكار لأبناء طرابلس ، ترد تباعاً في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس منذ بداية الحكم المصري فيها [٢٨] .

ثم جاءت حاجة البكوات الملاكين والمبذرين ، لاقتراض المال ، مدخلاً طبيعياً لتملك متمولي طرابلس مساحات شاسعة في عكار ، اذ أن قسماً كبيراً من الملاكين فيها كانوا ينفقون أموالهم دون انتاج ، مما أدى الى أفقارهم وافلاسهم . والمصادر تتحدث عن الديون الكثيرة التي اقترضها هؤلاء من تجار طرابلس ، مما أدى الى تعقيد العلاقات الاقتصادية بين فئة الملاكين في عكار والفئة الأرستقراطية في المدينة ، ثم تحويل قسم كبير من أملاك الفئة الأولى الى الثانية [٢٩] . وبذلك بات رزق الأعداد الكبيرة من الفلاحين العاملين على هذه المساحات ، مرهوناً بأصحابها الجدد من أبناء طرابلس ، وأصبح جزء ضخم من انتاج عكار ملكاً صحيحاً من أملاك هذه المدينة ، وهذان الأمران لا يعنيان الاّ مزيداً من تبعيتها الاقتصادية لطرابلس .

٢ — ربط الاقتصاد في عكار بالبرجوازية التجارية في المدينة : في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، شرع بعض بكوات عكار المقيمين في طرابلس ، بتقليد تجار هذه المدينة في وسائل الكسب والعمل ، وعمدوا الى توظيف رؤوس أموالهم في المشاريع الصناعية وفي قطاع الخدمات . فساهم محمد بك العبود عام ١٣٠٢ / ١٨٨٤ في اقامة مصنع لغزل القطن ومطحنة لطحن الحبوب في مدينة دمشق [٣٠] ، كما شارك أيضاً في تأمين تجهيزات شركة « الترامواي » للنقل بين طرابلس والميناء [٣١] . وكان بنتيجة ذلك أن ظهرت فئة من الملاكين من أبناء عكار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبرجوازية الناشئة في المدن ، مما أدى الى تشابك مصالح الفئتين ، والى مزيد من تبعية الاقتصاد العكاري للاقتصاد المديني .

ولم يقتصر الأمر على هذا الحدّ فقط ، بل لقد بدأ التجار منذ منتصف القرن التاسع عشر ، بارسال وسطائهم وسماسرتهم الى الريف في فترة جباية الضرائب ، وهي من أحلك ظروف الفلاح

٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٥ ص ٢٠ — ٣٧ — ٥٥ وسجل ٥٦ ص ٣٠ — ١٣٨ — ١٤٠ — ٢٢٤ .

٢٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٤ ص ١٥ وسجل ٦٠ ص ٣٥ — ٤٧ — ٥٠ — ٥٢ — ٥٣ — ٥٦ — ٥٨ وسجل ٦١ ص ٩ — ١٠ — ١٣ — ١٤ وسجل ٦٣ ص ٩٨ وسجل ٦٤ ص ٦٧ .

٣٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ٢٥ — ٢٦ .

٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ٣١٦ .

اطلاقاً ، لكي يقدموا له القروض اللازمة لقاء رهن محاصيل الموسم المقبل ، أو ابتياع المحصول سلفاً بثلثي أو نصف سعره [٣٢] .

وبعد ذلك جاء تأسيس مصانع غزل الحرير في عكار في ذلك التاريخ أيضاً ، ليزيد من تبعيتها للبرجوازية الصناعية المدينية . فلم تكن هذه المؤسسات من انشاء أبنائها ، وهي بالتالي لم تعمل في خطّ تنمية اقتصادها وتشجيعه ، بل عملت فقط على تحقيق المكاسب الطائلة على حساب سكانها ، اذ أنها قضت على النشاط الحرفي فيها ، وحولت الحرفيين الى رديفين لها يعملون على تزويدها بالشرانق اللازمة لصناعتها .

ثم ان هذه التبعية الاقتصادية للمدينة ، كانت النافذة التي أطلّ من خلالها التجار والقناصل الفرنسيين في طرابلس على عكار ، وحاولوا ربطها بالسوق الرأسمالية . وكانت الخطوة الأولى على هذا الدرب ، تتمثل بقيام التاجر الفرنسي « كومبيان » عام ١١٦٢ / ١٧٤٨ بامتلاك بساتين في عكار ، لتربية دود القز فيها وغزل الخيوط الحريرية . وبعد ذلك تلتها خطوات أخرى جاءت على شكل لجوء التجار الفرنسيين الى ارسال عملائهم الى جبال عكار ، للحصول على جوز العفص بأسعار مهاودة . ولكن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل ولم تمكن التجار الفرنسيين آنذاك من تحقيق أحلامهم بسبب انعدام الأمن في عكار وسيطرة الاقطاعيين على اقتصادها ، فانحسرت أطماع الفرنسيين عنها مؤقتاً ، لتعود الى الظهور مجدداً في مطلع القرن العشرين . ففي عام ١٩١٢ قام نائب القنصل الفرنسي في طرابلس السيد « دوكوسو » باستغلال حادثة نزاع بسيط ، غير ذي بال ، وقعت بين سكان القبيات وبعض الأشقياء ، فجعل منها حادثاً طائفياً يهدد وجود طائفة معينة ، وكتب الى حكومته مدعياً الغيرة على تلك القرية ومتمنياً التدخل لحماية سكانها . الا أن المواصفات التي أعطاها عن عكار في مقدمة تقريره ، تدل دلالة واضحة على ما كان يجول في خاطره من رغبة مبيتة لبسط نفوذ دولته عليها والانفراد بالحصول على منتجاتها وخاصة الحبوب والأخشاب . ولا بأس هنا من ايراد جزء من هذه المقدمة التي تبين الدوافع الحقيقية غير المعلنة التي دفعته للتدخل : « ان مقاطعة عكار تشكل من وجهة النظر الطوبوغرافية والاتنية جزءاً مكملاً للبنان تكون في الوقت الحاضر أحد أهم أقضية متصرفية طرابلس . وهي مكسوة في قسمها الأكبر بالجبال التي ما زالت تحتفظ بأشجارها كما أنها تحتوي

٣٢ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ... ص ٢٢ . وعبد الله حنا : **القضية الزراعية** ... ج ١ ص ١٠٥ — ١٠٦ نقلاً عن ك. م. بازيلي .

على عدد كبير من الأودية الصغيرة المدهشة في خصبها وكذلك على السهول الرحبة التي يسقي أحدَها النهر الكبير ، وهي تنتج الحبوب المنوعة بغزارة » [٣٣] .

هذه المميزات لنظام الاقتصاد في عكار آنذاك ، كانت تحمل بذور فنائه وتحطيمه . فتقليدية الانتاج ، وجمود الأساليب ، كانت السبب الرئيسي لانهياره وتراجعه أمام مزاحمة البضائع الأوروبية المتطورة . أما الانعزال ، فقد أبعد عكار عن مواكبة ركب التطور الاقتصادي الذي شهدته مدينة طرابلس في أواخر القرن التاسع عشر ، مما جعلها عاجزة عن رد تحدّي الأرستقراطية الطرابلسية لها ، فاستسلمت لها ودخلت في تبعيتها ، وأصبح اقتصادها موجها من قِبل تجار المدينة وعاملاً على زيادة ثرواتهم وحدهم .

---

٣٣ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ٢٧٥ .

القسم الثاني

الحياة الاجتماعية

ان تدفق عناصر بشرية مختلفة على عكار طيلة القرون الأخيرة من تاريخها [١] ، جعلها موطناً لتجمعات سكانية متباينة ، وجعل مجتمعها خليطاً من أصول متنوعة . الا أن ضرورات التعامل مع العوامل الطبيعية والمعطيات الاقتصادية لتلك المنطقة ، صهرت هؤلاء السكان في بوتقة واحدة ، وشكلت الاطار العام لحياتهم الاجتماعية بمختلف مظاهرها الثقافية والفكرية والسياسية . فتفاعلت عاداتهم وتقاليدهم التي حملوها من مواطنهم الأصلية ببعضها البعض ، واتخذت مظاهر جديدة تتناسب مع وحدة بيئتهم الجديدة في عكار وتوزيعاتهم الطائفية والفئوية ومستوياتهم الفكرية والثقافية .

والدراسة العلمية لتاريخ هذا المجتمع الخليط ، تحتم بالضرورة تتبع النواحي المتعلقة بعمليات التمركز السكاني ونشوء القرى ووظائفها وأشكال مساكنها ، والسكان وأصولهم وعاداتهم وتركيبهم العائلي والمذهبي والفئوي وأحوالهم الصحية والثقافية ، والعمل بعد ذلك على استخلاص المميزات العامة للمجتمع في عكار آنذاك .

---

١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ ، سجل ٧ ص ٥٦ سجل ٨ ص ٤٢٣ — ٤٢٤ وكمال الصليبي : **تاريخ لبنان** الحديث ص ١٨ .

ستطرق الى بحث هذه الهجرات السكانية بالتفصيل في فصل أصول السكان .

الفصل الأول

التمركز السكاني والقرية والمسكن

قامت العوامل الجغرافية والمقومات الاقتصادية بدور مركزي واضح في توزيع القرى وبناء مساكنها .

١ — العوامل الجغرافية :

يبدو تأثير العوامل الطبيعية على ديموغرافية عكار واضحاً من حجم التجمعات السكانية وتوزيعها المرتبط بتنوع هذه العوامل من طبوغرافية ومناخية وتوزيع الثروة المائية . ولا مجال هنا لشرح مختلف هذه العوامل باعتبارها من اختصاص الجغرافية البشرية وعلم الاجتماع . ولكن لا بدّ لنا من تبيان تأثيرها على عمليات التمركز السكاني الأولى ، ولو بصورة موجزة ، باعتبارها عوامل فاعلة في تاريخ المجتمع العكاري ، من شأنها ايضاح المؤثرات التي خضع لها الانسان في تلك المنطقة .

ويلاحظ من خلال التجوال على القرى العكارية أن سكانها راعوا في عمليات تمركزهم الأولى مختلف هذه العوامل الطبيعية ، فأقاموا قراهم في المناطق الجبلية على المسطحات الخصبة حيث تتوفر الثروة المائية اللازمة للزراعة . وللدلالة على ذلك يمكن اجراء مقارنة سريعة بين خريطتي التوزيع السكاني وتوزيع الينابيع والمجاري المائية في تلك المنطقة [٢] . بالاضافة الى ذلك

---

٢ ينظر خريطة التمركز السكاني والثروة المائية في عكار في ص ٢٥٧ .

مقياس ١/١٥٠٠٠٠
خريطة التمركز السكاني والينابيع في عكار. نقلاً عن كتاب :

AHMED HOULAIHEL:

Etude de Geographie physique appliquée à l'amenagement de AKKAR.
P. 167.

فقد تجنب أبناء عكار السكن في المناطق المعرضة للرياح وأقاموا في المنخفضات المحمية من التيارات الهوائية الغربية والشمالية الشرقية الباردة (منخفض مشمش فنيدق مثلاً) . لذلك يمكن تفسير ظاهرة خلو المنحدرات الخصبة الواقعة بين عكار العتيقة والشقدوف من القرى، وتدني الكثافة السكانية في الأجزاء الشمالية الشرقية من السهل الساحلي حيث تشتد سرعة الرياح أثناء عبورها ممر طرابلس — حمص . بالاضافة الى ذلك ، كان تعرض بعض المناطق للفياضانات الدائمة أثناء فصل الشتاء يشكل عامل طرد للسكان ويدفعهم الى التلال المحمية من السيول . على ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة تأسيس قرى السهل وبعض المنخفضات على التلال كتل كرّي وتل بيرة وتل عباس وتل عرقا وتل سبعل وبرقايل .

٢ — دور القرية العكارية :

اذن كانت القرى العكارية منذ نشأتها مقيدة بالعوامل الطبيعية ، لذلك أتت على شكل تجمعات سكانية ريفية لا تعرف المركزية . حتى المراكز الادارية إبّان عصور الاقطاع والالتزام ، كقرية البرج [٣] ، وبرقايل [٤] ، والبيرة [٥] ، كانت مجرد أماكن لاقامة الملتزمين فقط ، لم يتعد دورها مهمة جباية الضرائب من القرى التابعة لها ، دون أن تتمكن اطلاقاً من استقطاب نشاطاتها الاقتصادية ولعب دور الريادة الاجتماعية على سائر محيطها . لذلك ظلت هذه المراكز طيلة مراحل العمل بنظام الالتزام ، تحتفظ بأشكالها القروية الصغيرة ، وتقتصر على سكانها الأصليين ، لأنها لم تشهد اقامة عناصر بشرية جديدة ترد عليها من القرى المجاورة لها .

أما أسباب اتخاذها مراكز للادارة آنذاك فتعود بالدرجة الأولى الى خلو عكار من أي تجمع مديني من شأنه ، في حال وجوده ، تأمين أرضية صلبة يرتكز اليها الملتزم في تدعيم نفوذه وتثبيت أقدامه ، وترجع أيضاً لاعتبارات دفاعية وعسكرية . فنظام الالتزام حمل في طياته المنافسة بين الزعماء المحليين من جهة ، وامكانية صدام الملتزمين مع ولاة طرابلس من جهة ثانية . لذلك فضل الملتزمون اتخاذ مراكز اقامتهم في هذه القرى الجبلية التي توفر لهم امكانية الدفاع عنها نظراً لوعورة مسالكها وبعدها عن مركز الوالي في طرابلس . أضف الى ذلك أن كلا من هذه المراكز

---

٣ أوراق بدر العلي ، والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٣ .

٤ ادوارد روبنصن : **مباحث توراتية** ... م ٣ ص ١٦٨ . **ووثيقة بيع** صادرة عن سراي برقايل عام ١٨٦٦ لدينا نسخة عنها .

٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٣٤٩ .

كان يتوسط المنطقة الادارية التي أشرف عليها وتولّى جباية ضرائبها . فقرية البرج تتوسط منطقة الجومة ، وقرية البيرة تتوسط الدريب ، وقرية برقايل تتوسط أيضاً منطقة القيطع [٦] .

الا أن هذه المعطيات فقدت قيمتها وأهميتها ، مع تعديل الادارة العثمانية في عكار مما أدى بالضرورة الى تغيير المراكز الادارية فيها . ففي عصر التنظيمات ألغت الدولة العثمانية نظامي الالتزام والمديريات واستبدلته عام ١٨٦٤ بنظام القائمقامية [٧] الذي جرد الملتزمين من مهامهم الادارية . ونتيجة لذلك زال التنافس بينهم وزالت امكانية تصادمهم مع الوالي وبطلت بالتالي أسباب تحصنهم في القرى الجبلية ، ففقدت هذه القرى دورها في الاشراف على محيطها وجباية ضرائبه . وقد أوكل النظام الجديد ادارة شؤون عكار الى القائمقام ، ممثل السلطة العثمانية فيها ، وعهد اليه بمهمة الحفاظ على الأمن ، بمساعدة قوى الأمن النظامية بدلا من الجيوش الاقطاعية كما كان الحال في السابق . اذن ، جعلت هذه الترتيبات من القائمقام وحده المنسؤول المباشر أمام متصرف طرابلس ، واتخذت من حلبا مقرا للقائمقامية ودوائرها الرسمية [٨] .

بيد أن اعتماد حلبا مركزا للادارة الجديدة يعود لاعتبارات عدة أهمها : أن القائمقام غالباً ما كان غريبا عن عكار ، لذلك لم يجد نفسه مضطرا للتحصن في جبالها ، والتوغل بعيدا بين السكان ، بل على العكس من ذلك ، كان يجد في السهل مأمناً له نظراً لقربه من مرجعه الأول في طرابلس . وكذلك فان توحيد مقاطعات الجومة والدريب والقيطع في وحدة ادارية واحدة هي ، القائمقامية ، بدلا من التشرذم الى ثلاث وحدات ، استوجب بالضرورة ايجاد مركز جديد للادارة ، يتوسط هذه المقاطعات الثلاث ، ويمكن السلطات العثمانية فيها من الاشراف والسيطرة عليها جميعاً . وأخيراً جاء زحف النشاط الاقتصادي والزراعي من الجبل باتجاه السهل آنذاك ، ليساعد على اتخاذ حلبا التي تتوسط ميدان هذا النشاط ، عاصمة جديدة للقضاء ، ذلك ان العواصم غالباً ما تكون مراكز نشاطات اقتصادية هامة في أغلب المناطق .

الا أن حلبا ظلت كسابقاتها من المراكز الادارية في عكار ، لا تعدو كونها قرية صغيرة تقتصر على سكانها الأصليين ، ولا تضم عناصر بشرية غريبة عنها . فهي وان استطاعت استقطاب النشاطات الادارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وطيلة القرن العشرين ،

٦ ينظر خرائط التقسيمات الادارية في عكار : مصور رقم ١ — ٢ — ٣ .

٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ١٣١ وسجل ٧٧ ص ٢٥٩ .

٨ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث عام ١٣٠٣ هـ . غير مرقم الصفحات . والتيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٠ ووجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٦ .

الا أنها لم تستطع استقطاب النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في محيطها . فالعزلة الاقتصادية التي خيمت على مجمل المنطقة حالت دون ذلك . وهي اليوم ، رغم أنها مركز قائمقامية عكار ، لا تعدو كونها قرية صغيرة يتناسب عدد سكانها مع مساحة أراضيها الزراعية .

وسنحاول الآن التعرف على القرى العكارية ، وتصوير مختلف مساكنها علنا نقف على مجمل أوضاعها وحقيقة واقعها آنذاك ، باعتبار المسكن يؤلف النواة الاجتماعية ، كما تؤلف القرية الصورة المجتمعية المصغرة .

٣ — شكل القرية :

ولئن كان للعوامل الطبيعية دورها في تحديد أماكن التمركز السكاني وتعيين دور القرية ومهامها ، فقد قام الاقتصاد بدور مركزي في تقرير أشكال القرى وفي تصميم هيكلية المسكن ومحتوياته . فبؤس الفلاح وتردي أوضاعه المادية انعكسا على مظهر القرية التي اتخذت شكل تجمعات سكنية متساوية في فقرها ومتلاصقة ببعضها البعض . والى جانب هذه المساكن المتواضعة ، وعلى مقربة من النبع أو البئر الوحيد في القرية ، يقع منزل الباشا أو البيك ذو النموذج المختلف ، والمشيد وسط حديقة كبيرة محاطة بالأشجار [٩] . وغالباً ما كانت بيوت القرية موزعة على تجمعات متباعدة عن بعضها ، يعرف الواحد منها بالحي أو (الحارة) . فكانت قرية حلبا مثلاً مقسمة الى خمس حارات هي : حارة الذوق ، وحارة الاسلام وحارة المسيحية وحارة الظهر وحارة الوسطانية [١٠] . ويتضح من هذه التسميات أن الانتماء المذهبي كان له أثر بارز في تكتل أبناء الطائفة الواحدة في حي واحد مميز ومنفصل عن سائر أحياء القرية . ثم تأتي بعد ذلك التجمعات العائلية لتحدد أيضاً عدد أحياء القرية . فقد حرص أفراد العائلة الواحدة على بناء مساكنهم بجوار بعضهم البعض لتؤلف حيا واحداً أيضاً . وقد جاء ذلك نتيجة لطبيعة التنظيم الاجتماعي عامة ، ولسيطرة الروح العائلية عليه [١١] ؛ وما يزال الكثير من أحياء القرى في عكار يحمل أسماء عائلات معينة حتى يومنا الحاضر ، كحي آل الزعبي في قرية عكار العتيقة وحي آل عبد الرزاق في قرية برقايل ...

وقد بدت الأحياء والحارات على شكل أكوام حجرية ، تتصل ببعضها بواسطة دروب

٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 127

١٠ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٢ .

١١ Dominique Chevallier: *La société du Mont Liban* P. 73

ضيقة وأزقة متعرجة كان أغلبها على شكل منزلقات صخرية شديدة الانحدار ولا تتسع لمرور أكثر من شخصين أو ثلاثة [١٢] ، لأن أكثر القرى كانت تتمركز في المنحدرات أو التلال المحمية من الفياضانات .

والى جانب المنطقة السكنية ، ضمت القرية أيضاً اعدادا ملحوظة من المساكن المتواضعة والموزعة بين البساتين ، والمتباعدة عن بعضها بمساحات شاسعة ، وهي مخصصة لسكن الفلاحين القيمين على خدمة الأشجار والزرع والمكلفين بتربية الماشية ودود القز وغير ذلك من أعمال الزراعة [١٣] .

٤ ــ المسكن :

جاءت تصاميم المساكن في القرى العكارية على أشكال تتلاءم مع وظائف سكانها وأدوارهم الاجتماعية . والصفات الغالبة على البيت ، ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بمتطلباته الفنية ومقدرة سكانه المادية . وبناء على ذلك يمكن تمييز نوعين من المساكن : مسكن الفلاح ومسكن الباشا والبيك .

أ ــ مسكن الفلاح :

أقيمت مساكن الفلاحين في عكار تبعا لتصميم واحد تقريباً ، الا أن مساحاتها اختلفت حسب مقدرة الفلاح ووضع العائلة المادي . فبيوت الفلاحين هي صنيعة الاقتصاد الريفي الزراعي بالدرجة الأولى ، وهي مطبوعة بطابع الحياة الريفية في مجمل مظاهرها سواء كان ذلك من حيث أشكالها وهندستها وحجمها وتقسيماتها الداخلية ، أو من حيث مواد بنائها . فمعظم بيوت القرية كانت تتناسب مع امكانيات الفلاح المتواضعة . لذلك تألف المسكن من غرفة واحدة (خانة) [١٤] ذات جدران حجرية [١٥] سميكة ، يطلى داخلها أحياناً بالكلس أو يلطخ

١٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٢ .

١٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١١ ص ١٣٣ ، وسجل ٧٦ ص ٢٧١ ، ينظر الملحق رقم ١ **وجدول ويركو أملاك قرية مشمش** عام ١٣٢٥ هـ .

١٤ **جدول ويركو أملاك قرية مشمش** سنة ١٣٢٥ هـ . ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٢ .

١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ١٢٠ حيث ورد النص التالي : « حضر ... وباعوا ... جميع البيت المبني بالحجر الوسطاني الكائن في أرض قرية مرليا تابع ناحية عكار ... » .

بالطين لإحداث تماسك جدرانها . وقد حال فقر العديد من الفلاحين دون طلاء مساكنهم ، فجاءت جدرانها على شكل حائط صفِّفت حجارته فوق بعضها البعض دون طين حتى ، وكانت أرضها من التراب [١٦] . وسطوح هذه المساكن هي عبارة عن جذوع الأشجار الغليظة [١٧] ، تعلوها الأتربة أو (الحوارة) . وحسب اتساع الغرفة أو ضيقها ، فقد يشاهد في وسطها دعمة من جذع شجرة غليظ توضع لمنع تساقط السطح أو تصدعه . أما باب الغرفة فهو قليل الارتفاع ولا يسمح بالدخول اليها الا بعد الانحناء قليلا . وكذلك النافذة فهي على درجة ملحوظة من الضيق وهي مربعة أو مستطيلة الشكل . وأغلب المساكن كانت تزود بفتحة مستديرة وصغيرة (منور) في أعلى الحائط ، لتساعد على الانارة وخروج الدخان وتجدد الهواء ، وبموقد يوضع في احدى زواياها لتوفير الدفء اثناء فصل الشتاء [١٨] .

ونظراً لضيق أحوال الفلاح المادية ، فقد اضطر الى تكييف حياته ضمن جدران مسكنه الضيق ، فوضع تقسيماته الداخلية بشكل يساعده على سدّ حاجاته المتنوعة ، واعتبره مسكناً ومكاناً لعمله ، فبناه على صورة مطابقة لأوضاع حياته وأشغاله . فكانت هذه الغرفة الواحدة تقوم مقام صالون لاستقبال الضيوف وغرفة للنوم وغرفة للطعام وزريبة للحيوانات وبيت للمؤنة في آن معا [١٩] ، وقد تشهد نشاطات اضافية أخرى ذات طابع اقتصادي أحياناً ، كأن يخصص جزء منها لوضع آلة يدوية صغيرة لنسج الحرير [٢٠] .

وقد خفف المناخ المعتدل والطقس الجيد في معظم أيام السنة ، من وطأة صغر حجم مسكن الفلاح ، فأتاحا له انجاز أغلب خدماته وأشغاله خارج مسكنه . ففي فصول الربيع والصيف والخريف كانت معظم الأشغال الزراعية تتم في فسحة سماوية بجوار البيت تعرف بـ (المقصل) [٢١] .

وقد يتسع مسكن الفلاح ، اذا كان ميسوراً ، ليضم غرفتين ، واحدة منها للعائلة والأخرى

١٦ التميمي وبهجت : **ولاية طرابلس** ج ٢ ص ٢٤١ وص ٢٤٤ .

١٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ٣٠٠ وسجل ٧٦ ص ٢٧١ .

١٨ ملاحظات شخصية .

١٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 234 والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤١ وهنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ٢ ص ٥٩ .

٢٠ Jacques Weulersse: op. cit. P. 171

٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧٢ ص ٣٠٠ و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 233-234.

للمؤنة والعلف والأخشاب [٢٢] . وكانت هذه الأخرى تشكل جزءاً لا يتجزأ من البيت ، ملاصقة له ومبنية بالقش والأخشاب وتعرف بالكوخ [٢٣] . ولكن يبدو أن هذا الشكل من المساكن كان قليلاً جدا في عكار ، ففي عام ١٣١٥ / ١٨٩٧ ، كان عدد الفلاحين الذين يمتلكون بيوتاً مؤلفة من غرفتين فقط لا يزيد عن ثلاثة أشخاص في قرية مشمش ، بينما كانت سائر بيوتها تتألف من غرفة واحدة [٢٤] .

والسمة المشتركة بين هذه البيوت ان مداخلها كانت مقابلة للجهة الشرقية أو لجهة الطريق . أما الأبنية المعرضة للرياح ، فغالبا ما كانت مداخلها في الجهة المعاكسة للريح [٢٥] ، مما يشير الى حقيقة تأثير البيئة الجغرافية في عملية بناء المسكن في عكار . وكذلك يلاحظ أن بيوت منطقة الدريب مشيدة بمعظمها من الحجارة البركانية الصغيرة ذات اللون الأسود والمتوفرة بكثرة في هذه المنطقة . أما سكان مناطق الجومة والقيطع فقد اعتمدوا أيضاً على مقومات الطبيعة في بناء مساكنهم فاستخدموا الحجارة الكلسية البيضاء والصفراء [٢٦] التي تكثر مقالعها في هاتين المنطقتين .

بيد أن القسم الأكبر من الفلاحين عجز عن امتلاك غرفة واحدة مهما كانت متواضعة . وعلى الرغم من تدني قيمتها التخمينية (لم تكن تتعدى الخمسمئة غرش) ، فقد كانت صعبة المنال على الغالبية العظمى منهم . ففي قرية مشمش مثلاً ، كان عدد الفلاحين الذين ينفردون بملكية مساكنهم ، يساوي ثمانية وخمسين فلاحاً من مجمل سكانها عام ١٣٢٥ / ١٩٠٧ ، وعشرة فلاحين يمتلكون مساكنهم بالمشاركة مع البكوات ، بينما كانت مساكن من تبقى من الفلاحين ملكا للبكوات وحدهم [٢٧] . وفي مثل هذه الحالة الأخيرة كان المالك يترك للفلاح حرية اقامة مسكنة في الأرض التي يعمل عليها على أن تكون نفقة بنائه على عاتق الفلاح وحده ، أما ملكيته فهي من حق المالك وحده . ولقاء ذلك يعطى البيت للفلاح لكي يقيم فيه طالما ظل يعمل في الأرض . وفي حال طرده منها أو ذهابه للعمل عند مالك آخر ، يتوجب عليه ترك

٢٢ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٢٢ و Jacques Weulersse: op. cit. P. 235

٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٢ ص ١٧٤ .

٢٤ **جدول ويركو أملاك قرية مشمش** سنة ١٣٢٥ هـ ص ٣٣ .

٢٥ مشاهدات شخصية .

٢٦ ادوارد روبنصن : **مباحث توراتية** ... م ٣ ص ١٥٦ .

٢٧ **جدول ويركو أملاك قرية مشمش** .

المسكن ، وتسليمه لصاحب الأرض ، شرط أن يكون صالحاً لسكن الفلاح الذي سينوب عنه في الخدمة . لذلك كان اصلاح الأعطال التي تصيب البيت وخاصة تسريب المياه ، مهمة ملقاة على عاتق الفلاح ونفقته وحده . لهذه الأسباب كانت أغلب البيوت من هذا النوع ، زهيدة الكلفة قليلة الاتقان ، تقتصر في بنائها على الأخشاب والمواد المتوفرة [٢٨] .

وفي حالات الشراكة بين البيك والفلاح في ملكية مسكن هذا الأخير كان يصار الى ابرام عقد بينهما ، تحدد فيه حصة كل منهما وشروط اقامة المسكن ومواصفاته ومدّة انجاز بنائه . وفي هذه الحالة كان البيك يقدم للفلاح الأرض المعدة للبناء على أن تكون نفقات تشييده على عاتق الفلاح وحده ، وعلى أن يصار الى اقتسام ملكيته بينهما ، فيسكنه الفلاح ، ويؤدي بالمقابل نصف قيمة ايجاره سنوياً ، كما نلاحظ من الوثيقة التالية : « بتاريخه جرت المقاولة بيننا نحن الواضعين امضاءنا بذيله ، علي باشا المحمد فريق أول وخضرة بنت علي حسين قمر الدين من أهالي مشمش فريق ثاني على الأوجه الآتية :

« **أولاً** : ان احدنا علي باشا المحمد قد أجاز لأحدنا خضرة المذكورة أن تبني دارا في الأرض المسماة حاكورة الساحة الواقعة في قرية مشمش ، المعلومة الحدود والجهات ، قبلة طريق وساقية ماء ، شرقا كذلك وشمالاً طريق وغرباً حاكورة ملك محمود بيك وعبد الكريم بك . والدار المذكورة لا يجب أن تتجاوز طولها خمسة عشر ذراعاً معماريا وعرضها ثمانية أذرع .

ثانياً : يجب على المذكورة أن تصرف على بناء الدار مبلغاً يساوي قيمة الأرض وهو ستة آلاف قرش وذلك حسب تقدير أهل الخبرة . وفيما اذا لم يصرف على البناء كل المبلغ المبين أعلاه توجب على المذكورة دفع الفرق ما بين مصروف قيمة البناء وقيمة الأرض الى مالكها عبد الكريم بك ومحمود بك أو أنها تتخلّى بها عن الدار المذكورة .

ثالثاً : يتعهد الباشا الموحى اليه بأنّ ولداه يجيزا لخضرة المقاولة واذا لم يجيزاها يتعهد لها بدفع ثمن البناء .

رابعاً : عند اتمام البناء من مال الفريق الثاني على الكيفية المبينة أعلاه تكون الأرض والبناء شركة الفريقين لكل منهما النصف ، ومجبور كل من الفريقين أن يتصرف بالطابو عن نصف الأرض والدار للآخر ، وأما القسم الباقي من الحاكورة المذكورة فهو يبقى بتصرُّف المالكين محمود وعبد الكريم بك وليس للفريق الثاني به شيئاً .

٢٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* P. 124 ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٢٢ .

خامساً : يتعهد الفريق الثاني بأنه اذا لم يتفرغ يكون متبرعا في البناء ومجبوراً على تسليمه لصاحب الأرض المذكورة ، وأن يدفع علاوة على ذلك بدلاً عن العطل والضرر مايتين ليرة عثمانية .

سادساً : اذا سكن أحد الفريقين في الدار المذكورة يكون مجبوراً على دفع ليرة عثمانية سنوياً مقابل انتفاعه بحصة الفريق الآخر . وبناء على الرضا المتبادل ، ولكي تكون أحكام هذه المقابلة نافذاً على كل منا ، صار امضاءها من الطرفين لأجل تصديقها وتسجيلها لدى كاتب العدل في محكمة بداية قضاء عكار . في ٢٠ تشرين الثاني ١٣٣٣ مالية » (٢٩)

وأخيراً لا بدّ من الاشارة الى أن أغلب بيوت عكار كانت خالية من الحمامات ، مما استوجب بالضرورة بناء حمامات عمومية في القرى الكبيرة (٣٠) ، تستقبل الزبائن من مختلف سكان المنطقة ، يستحمون فيها لقاء أجر معين .

محتويات مسكن الفلاح :

وبعد ، ماذا كانت تضم هذه المساكن المتواضعة من مفروشات وأثاث ؟ وهل كانت محتوياتها تليق بمن أمضى عمره وأجهد نفسه في العمل المتواصل والسعي الدؤوب ؟ وواقع الحال أن المظهر الخارجي لهذه المساكن ، على رداءته ، كان يفوق منظرها من الداخل ، ترتيباً وجمالاً . فافتقارها الى الكثير من الأثاث ، كان صورة صادقة عن فقر الفلاح ، وبساطة مفروشاتها كانت رمزاً للسذاجة والبدائية . كان مسكن الفلاّح اذن مرآة تعكس مجمل أوضاعه المادية والاجتماعية والعائلية أيضاً ، وتجسّد بؤسه وشقاءه وصبره وقناعته وجلّ أثاثه كان عبارة عن حصير أو سجادة وفراش يوضع على الأرض أو على (دكة) خشبية يطلق عليها اسم « دشك » (٣١) . وتشير وثائق تصفية تركات الفلاحين الى الأثاث المتواضع الذي شكّل محتويات منازلهم ، وتدل القيمة التخمينية لها ، دلالة واضحة على تردّي أوضاعها وتدني نوعيتها كما يتضح من الوثيقة التالية :

٢٩ **أوراق نائب عكار السابق علي عبد الكريم** .
٣٠ ابن محاسن : **المنازل المحاسنية** ... ص ٥٣ .
٣١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٤ ، ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٢ .

« دفتر تركة السيدة فاطمة بنت أحمد العكاري زوجة محمد بن يوسف مقصود :

صندوق أخضر   بقجة ترقي   ماعون عدد ٨   بساط عدد ٢
بقيمة ٥ غروش   بقيمة ٣ غروش   بقيمة عشرة غروش
فراش شيت   سجادة عدد ١   صدر نحاس   سطل وكفكير
بقيمة أربعة غروش   بقيمة عشرة غروش   بقيمة ٤ غروش   بقيمة ٥ ، ٢ غرش
تبسة وفناجين
وصينية وشمعدان   لَكَنْ ومصفاية   صحون نحاس عدد ١٥
بقيمة ٣٠ غرش   بقيمة ٣ غروش   بقيمة ١٢ غرش
لنكرى بقيمة   فناجين صيني عدد ٣٢   فناجين عدد ٨٠
٣ غروش   بقيمة ٨ غروش   بقيمة عشرين غرش
كال وصحن صيني
كبار وصغار   مراية عدد ٢ (٣٢) » .

بالاضافة الى ذلك كانت مساكن الفلاحين تضم صندوقاً مزركشاً ومرصعاً بالألوان الذهبية (٣٣) .

أما مقتنيات الفلاح الخاصة به ، فكانت بسيطة كذلك ، وتقتصر على الضرورى فقط كما نلاحظ من الوثيقة التالية :

« تحرير تركة حسين العكاري المنحصر إرثه بزوجته زينب بنت ابراهيم الراعي وزوجته حسنا بنت أحمد دياب ، في ٨ محرم افتتاح سنة ١٢٣١ .

آلة بذر   شنابل حنطة عدد ٣   ذرة شنبل عدد ٣   منجل وفراعة
قيمة ٤٠ غرش   قيمة ٥٨ غرش   قيمة ٣٣ غرش   قيمة ٣ غروش (٣٤)

ولم تكن محتويات مسكن الفلاح المتوسط الحال بأحسن حالا من تلك التي ضمها مسكن الفلاح الفقير . فهي وان كانت تفوقها عدداً ونوعية ، الا أنها تبقى قاصرة عن توفير الراحة

٣٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٥٨ .
٣٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٢٩ .
٣٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤١ ص ١٦٦ .

والرفاهية لأصحابها ، وهي تدل على تدني مستوى معيشتهم بصورة عامة ، كما نلاحظ من الوثيقة التالية :

« بمجلس الشرع الشريف بطرابلس .... حضر .... الوكيل الشرعي عن سلّوم بن ابراهيم من قرية الجديدة التابعة لقضاء جومة عكار ... ان زوج الموكلة المذكورة مات منذ أشهر وانحصر أرثه .... وترك منقولات وهي : عشرة صحون نحاس وطواية نحاس ولكن نحاس وثلاث طناجر نحاس وسطل نحاس قيمتها أربعماية قرش وأربعون قرشاً . وخمس حصر قيمتها عشرون قرشاً وفرشتان قيمتها ستون قرشاً ، وأربع مساند قيمتها أربعة قروش ، وأربع مخدّات قيمتها أربعة قروش أيضاً ، وسجادة قيمتها مابة قرش وخمسون قرشاً ، ولباد قيمته عشرون قرشاً وبساط قيمته ثمانون قرشاً وبساط قيمته ثمانون قرشاً وتقم قهوة بخمسة قروش وأركيلة بخمسة قروش ومران من الحديد ومعدور وفراعة وزابورة بأربعة عشر قرشاً وعدل وحبل بعشرة قروش ... وأربعة لحف بماية قرش وشرشفان بعشرة قروش وتخت من خشب وغربال وطباخ وجرّة وصاج من حديد وأربع معالق نحاس بأربعة غروش ... » (٣٥) .

ب — سكن الباشا والبيك :

حدّدت وظيفة البيك الاجتماعية ومقدرته الماديّة شكل وتصميم مسكنه . فجاء مختلفاً عن مسكن الفلاّح بقدر اختلاف وظيفة ونشاط كل منهما . ولئن كان منزل الفلاح قد تلاءم مع فقره وتواضعه ، فمسكن الباشا أو البيك تلاءم أيضاً مع كبريائه وعنجهيّته ووجاهته . فقد حرص الوجهاء دائماً على بناء مساكنهم على أشكال ضخمة لاظهار عظمتهم ومقدرتهم المادية ، فكانت بيوتهم مرتفعة تتألف من طابقين(٣٦) ، وكأنها تعبر عن ارتفاع قدر أصحابها وعلو شأنهم ، على العكس تماماً من مساكن الفلاحين ذات الطابق الواحد والقليل الارتفاع . وكان مسكن الباشا يشرف على مساكن القرية ، كما كان الباشا نفسه يشرف على سكّانها ، حتى انه بات سهلا على زائر القرية التعرّف على مسكن الباشا لحظة دخولها اليها . فالوجيه لا يعرف من شخصه فقط بل من منزله أيضاً .

فالعلاقات الاجتماعية للباشا ، حتمت عليه ، لكي يحسن استقبال ضيوفه ويتقبل مراجعات أتباعه وفلاحيه ، أن يخصص لهذه المناسبات غرفة خاصة تضاف الى سائر غرف منزله . لذلك

٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٤١ .

٣٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٢ ص ٦٦ وسجل ٦٤ ص ٦٤ — ٦٥ .

كانت بيوت الأغنياء والوجهاء تتألف عادة من عدة غرف ، ثلاث أو أربع حجرات (٣٧) وبين هذه المساكن الممتازة آنذاك ، يمكن تمييز نوعين : مساكن البكوات ومساكن الباشوات .

١ — مسكن البيك : تألّفت مساكن البكوات من طابقين في معظم القرى العكارية ، « علوي وسفلي » . والطابق الأرضي تألّف عادة من منزول وهو عبارة عن صالون في يومنا الحاضر ، وبجانبه وجدت غرفة المطبخ والحمام التي عرفت آنذاك بـ « منافع ومرافق وحقوق شرعية » (٣٨) . وقد شيدت مساكن البكوات من الحجارة والأخشاب المتوفرة بكثرة في عكار ، أما تصميها ، فقد جاء على نمط البناء الشامي (٣٩) . فهي تضم ايواناً فسيحاً وباحة سماوية في وسطها ، بالاضافة الى مطبخ وحمّام وتنور حسب ما يبدو من وثائق بيع هذه المساكن ، والوثيقة التالية تعطينا نموذجا صادقاً وصورة حية لوصف مسكن البيك :

« .. من الدار الكائنة في قرية البرج التي يدخل اليها من باب ودهليز خاصّ بها الى باب يتوصل منه الى فسحة بلاط سماويّة عليها ايوان مسقوف بالأخشاب ومصاطب من حجر بخصاص ومربع مسقوف بالقطع وأودة بمنجور مسقوفة بالقطع بكوات مطلات على الجامع والطريق ، داخلها كشك من خشب بكوات مطلات على أرض الميدان ويعلو الكشك المذكور كشك آخر من خشب يصعد إليه بسلّم خشب بكوات مطلات على أرض الميدان وعلى الفسحة أيضاً مطبخ وأدب وكلار وبيت معدّ لوضع الحبوب ايوان ثاني فاصل بين الكلار وبين البيت المعدّ لوضع الحبوب مع الدار المذكور من ثلاث أوض مسقوفة بالقطع خارج الدار المذكورة من جهة الغرب مع التنور المسقوف بالقطع وأرض مقصل معدّ لزراعة التين .... مع الحديقة الفاصلة بين الدار المذكور والمنزول ، هذا الدار يوجد قبلة سراي وقف المرحوم المبرور علي باشا الأسعد ، وهو شركة حسن بك ومحمد بك .... » (٤٠) .

٢ — مسكن الباشا : نظراً للتسابق بين الوجهاء على اظهار وجاهتهم ومقدرتهم ، لم يكتف الباشوات في عكار بهذا النمط من البناء ، بل عمدوا الى تشييد المساكن الضخمة التي تشبه الحصون بقوتها وامكانية صمودها لمدة طويلة . وقد عرفت هذه المساكن بالسرايات نظراً لضخامتها واتساعها ونشاطها الذي كان يشبه نشاطات السرايا الحكومية . ولا يزال العدد الأكبر

٣٧ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ٢ ص ٦٠ — ٦١ و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* ... P. 236

٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٢ ص ٦٦ .

٣٩ محمد كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ١٢٢ .

٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٤ — ٦٥ — ٦٦ .

من هذه الأبنية قائماً حتى يومنا الحاضر كسرايا البيرة وسرايا برقايل ، الا أن سرايا علي باشا الأسعد في البرج لا تزال محتفظة بقوتها وشكلها الأساسي ، وهي أكبر هذه السرايات على الاطلاق . وهي عبارة عن بناء مربع الشكل ، طول ضلعه خمسون متراً تقريباً ، مبنية بحجارة رملية ذات لون أصفر مشرب بالحمرة ، يدخل اليها من باب واسع ، تعلوه قنطرة نقش عليها اسم بانيها ، علي باشا الأسعد ، وتاريخ بنائها ، سنة ١٢١٨ / ١٨٠٣ . وقد أنشد الشيخ أمين الجندي مؤرخا لها فقال :

انّ هـذي الـدار دار قـد علت   مـا عليهـا حـاجب للقـاصدين
روض عزّ وعلي بـــــابها   قـــد وقــــاه الله شرّ الحاسدين
هــــذه دار علي المرتضى   أسعـــدي الوقت غوث الممحلين
يـا بني الـدنيـا وطلاّب النـدى   هــذه الـدار أمـان الخـائفين
قـال في التـاريخ قـولا نـاصحـاً   أدخلوهـــا بسلام آمنين [٤١]

سنة ١٢١٨ هـ .

ويضمّ تخطيطها مدخلاً واسعاً يؤدي الى فسحة سماوية مبلّطة بحجارة كبيرة منبسطة ، وبجانبها ايوان مسقوف ، يحازيه من الجهة اليمنى سلّم حجري يؤدي الى غرف علوية ، ومن الجهة اليسرى غرفة واسعة مفروشة على الطريقة العربية ، ومعدّة للاستقبال وبجوارها تقع غرفة أخرى . وعلى يمين الداخل تقع مجموعة من الغرف في احداها سلم حجري يؤدي الى الطابق العلوي . وتعلو هذا البناء نوافذ صغيرة أشبه بأبراج للمراقبة واطلاق النار . وفي الجهة الجنوبية ، تعلو الحائط مسطبة مثقوبة في الوسط ومعدّة لصب الزيت الساخن على الأعداء . وفي أسفل البناء توجد مرابط للخيل [٤٢] .

أما سرايا البيرة فهي عبارة عن طابق سفلي (تحت الأرض) قديم يرجع الى عهود الصليبيين ، وقسم حديث يعود الى العصور العثمانية . ويتألف هذا الأخير من طابقين أرضي وعلوي أول . ويضم الطابق الأرضي غرفتين واسعتين على جانبي ايوان فسيح مبلّط ومسقوف ،

---

٤١ أمين الجندي : **ديوان شعر** التزم طبعه محمد كمال بكداش ، بيروت مطبعة المعارف ، عدد الصفحات ٤٤٦ ص ، مجهول تاريخ الطباعة ص ١٠٦ — ١٠٧ .

٤٢ زيارة قمت بها الى السرايا في البرج .

يصعد من جانبه على سلّم حجري ضيق ذي ارتفاع حاد ، الى الطابق العلوي المؤلف من شرفة وثلاث غرف . وقد أقام هذا البناء الحديث محمد بك العبود في أواخر القرن التاسع عشر [٤٣] .

تطور أشكال البناء :

في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بدأت تظهر في عكار أبنية ذات سطوح قرميدية . وتختلف هذه الأبنية عن سابقاتها بخلوها من فسحة سماوية [٤٤] ، أما تخطيطها الداخلي فقد حافظ على تقسيماته الشامية القديمة . وقد انتقل هذا النمط من البناء القرميدي من طرابلس الى عكار واقتصرت اقامته على البكوات فقط ، ذلك أن الريفيين عامة يميلون الى تقليد سكان المدينة [٤٥] . وهذا الفن المعماري غريب عن بلاد الشام ، تسرّب اليها من ايطالية عبر الحروب الصليبية وأخذ يترسخ فيها ولا سيما في المدن الساحلية حتى اتسع انتشاره في مطلع القرن العشرين [٤٦] .

ازدواجية مسكن البيك :

والظاهرة الملحوظة في عكار ، هي ازدواجية مسكن وجهائها . فالى جانب مسكنه في القرية ، اتخذ كل منهم مسكناً آخر في مدينة طرابلس . وقد بدأت هذه الظاهرة في مستهلّ القرن التاسع عشر ، عندما سكن بعض بكوات ووجهاء عكار في تلك المدينة حيث شغلوا مناصب ادارية هامة (علي باشا الأسعد متسلم طرابلس ، ثم واليا عليها عام ١٢٣٩ / ١٨٢٣ [٤٧] ، وعثمان باشا شديد والي طرابلس عام ١٢٠٤ / ١٧٨٩ [٤٨] ، ومحمد بك الأسعد قايمقام طرابلس عام ١٢٠٤ / ١٧٨٩ [٤٩] ، وخضر بك شديد قايمقام طرابلس عام ١٢٠٣ /

---

٤٣ مشاهدات شخصية ومقابلة مع عبد الرزاق بك الياسين وهو حفيد محمد العبود ومن سكان هذه السرايا حالياً .

٤٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤١ .

٤٥

٤٦ محمد كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ١٢٢ . ورسالني : **تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ١٨٩٠ — ١٩١٤** ، رسالة ماجستير في التاريخ ، باشراف أنطوان عبد النور ، الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٨٠ ص ٣٦ .

٤٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٩ ص ٣١ — ٣٢ .

٤٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٦٨ .

٤٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ٥٨ .

١٧٨٨ [٥٠] ، وحسن آغا اليوسف الذي شغل منصب قائمقام أيضاً عام ١٢٠٥ — ١٢٠٦ / ١٧٩٠ — ١٧٩١ [٥١] ومصطفى بك الأسعد عام ١٨٢٤/١٢٤٠) [٥٢] . ثم تفشّت هذه الظاهرة بين سائر وجهاء عكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ذلك أن سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس تدلّ دلالة واضحة على إقدام معظمهم على الاقامة في هذه المدينة ردحاً من كل سنة ، وعلى امتلاك مسكن هناك [٥٣] .

والحقيقة أن الحدّ من نفوذ هؤلاء البكوات في عصر التنظيمات أضعف عوامل ارتباطهم بالريف ، فاتجهوا بأنظارهم نحو المدينة حيث تتوفر وسائل التسلية والرفاهية والترف بمقدار أوفر من القرية . كما أن ارتباط هؤلاء بمشاريع البرجوازية المدينية الصناعية والتجارتة ، حتم عليهم فيما بعد الاقامة في المدينة لمدة أطول والبقاء بالقرب من نشاطاتهم الجديدة للاشراف بأنفسهم على سير مصالحهم فيها .

وكانت مساكن بكوات وباشوات عكار في طرابلس ، غاية في الاتقان والجمال ، تزدان بالزينة والزخرف ، وتشيد على أحدث الأنماط الهندسية آنذاك . فقد كان منزل عمر باشا المحمد « من أبدع البيوتات منظراً وأجملها موقعاً وأحسنها ترتيباً ونظاماً . وقد زاده بهاء ما كان عليه من الزخرف والزينة » [٥٤] .

محتويات مسكن الباشا والبيك :

تناسبت محتويات مساكن الزعماء مع ضخامتها ومكانة أصحابها ، وفي اسوأ الأحوال كانت تضم حصيراً وفراشاً ووسادة وصندوقين أو ثلاثة ومرآة وأواني نحاسية وفخارية [٥٥] .

ويبدو من وثائق تحرير التركات أن أكثر أواني مطبخ البيك كانت نحاسية ، وتضم القطع التالية : « طنجرتين كبار للقوزى مع غطاسين لهما من نحاس ، ومعادن نحاس كبير ، ولكن

٥٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٥٤ .
٥١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٤٠ وسجل ٣٣ ص ١٣٢ .
٥٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٩ ص ٥٨ .
٥٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٢٣٩ وسجل ٦٦ ص ١٨٦ وسجل ٦٧ ص ٢٢٥ وسجل ٧٢ ص ٣٠٠ وسجل ٧٨ ص ٧٨ وسجل ٨٣ ص ٢٠٤ وسجل ٨٨ ص ٣٤٢ وسجل ٩٨ ص ٣٣١ .
٥٤ محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ، دار الرائد العربي بيروت ١٩٨١ ، ص ١٩٤ .
٥٥ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ٢ ص ٦٠ .

نحاس كبير ، ومنقل نحاس ، ومنسف نحاس كبير ، وعشر صحون أناكر نحاس صغير وثلاث صحون نحاس غماق » [٥٦] .

وتميزت محتويات بيوت البكوات عن سواها بأنها كانت تضم الأسرّة والفوانيس الزجاجية الى جانب شمعدان كبير ، ونرجيلة زجاجية مفضضة أو مذهبة ، هذا بالاضافة الى المفروشات الأجنبية من مقاعد (كراسي افرنجي) [٥٧] . وسجاد عجمي وتركماني والأدوات النحاسية المستوردة من استنبول ، والطاولات الرخامية والطباخ الحديث آنذاك (بابور) [٥٨] وفناجين القهوة الصينية [٥٩] . وقد تتضح لنا صورة محتويات المسكن من تحرير تركة أحد الوجهاء كما نلاحظ في الوثيقة التالية :

« تحرير تركة المرحوم الشيخ اسماعيل الحسن المتوفي في قرية عكار ، المنحصر أرثه بأولاده اسماعيل آغا ومحمد آغا وعلي آغا :

لحاف عدد ٤	قرش كاف عدد ٤	لحاف عدد ٢	صندوق عدد ١
سعر ٢٠٥ قروش	سعر ٢٧٠ قرش	سعر ٦٣ قروش	سعر ٢٠ قرش
لباد أبيض عدد ٢	لباد أسود عدد ٢	كراسي افرنجية عدد ٢	مصلاية عدد ١
سعر ٩٥ قرش	سعر ٩٠ قرش	سعر ٢٠ قرش	سعر ٣٠ قرش
بسط عدد ٢	عدول شعر عدد ٢	سجادة تركمانية عدد ٢	مرايات عدد ٢
سعر ١٧٠ قرش	سعر ٢٥ قرش	سعر ٤٠٠ قرش	سعر ٣٠ قرش
سجادة كهنة عدد ١	أركيلة فضة عدد ١	اركيلة شبق عدد ١	أدوات نحاسية
سعر ٢٠ قرش	سعر ١٥٦ قرش	سعر ٢٠ قرش	للمنزل وست
			طناجر وصحون
			سعر ١٠٥٦ قرش » [٦٠]

وعلى الرغم من محاولات البكوات الرامية الى تحديث مفروشات مساكنهم وتطعيمها بالأثاث المستورد من الخارج ، فقد ظلت آثار الطبيعة والبيئة بادية عليها ، بحيث أنهم ظلوا يستعملون القش (قش البرغل) في صنع الطنافس والمساند [٦١] .

٥٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٦ .
٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٣ .
٥٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٣ ص ٣٤٨ — ٣٥٠ .
٥٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٠ ص ٦ .
٦٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٤٢ .
٦١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٣ ص ٣٤٨ .

المنزول :

شاعت عادة تشييد (المنازيل) [٦٢] بين الوجهاء في ولاية طرابلس عامة . والمنزول يكون عادة إمّا في الطابق الأرضي من مسكن البيك[٦٣] ، وإمّا منفردا في زاوية من الحديقة على مقربة من المنزل[٦٤] . وهو بمثابة ناد يجتمع فيه وجوه البلدة وأعضاء عائلة البيك للتشاور والتداول في الأمور المصيرية الهامة . كما كانت تعقد فيه مجالس المحاكم العرفية برئاسة البيك أو الباشا ، صاحب الحكم والرأي فيها ، وكان يخصص أيضاً لاستقبال الضيوف والغرباء عن القرية فيبيتون فيه طيلة مدة اقامتهم فيها[٦٥] .

وهو يتألف من غرفة واسعة تعرف بالايوان ، يتوسطها موقد كبير وضعت الى جانبه مصبات القهوة وأباريق الشاي ، وتحف بجدرانها مصطبتان مخصصتان لجلوس الوجهاء والزائرين . ويؤثث المنزول عادة على الطريقة العربية ، بالحصر والبسط والطراريح والمساند والزوايا ، وتقدم فيه النرجيلة . وتوافينا الوثيقة التالية بوصف مختصر للمنزول : « ... المنزول المشتمل على ايوان ومصطبتين مسقوفتين وياخور وأوجاق لنضج القهوة ... »[٦٦] .

وتمشيا مع النظام العائلي آنذاك ، جرت العادة على تخريج المنزول من الورثة ، واعتباره من نصيب الولد الأكبر الذي يحق له وحده دون سائر أخوته وراثته عن والده كما يتضح من النص التالي :

« ان الذي اتذكره أنني كنت عند المرحوم محمد باشا ، عمي ، وكانوا أولاده علي باشا وعمر باشا وعبود بك ، وكانوا عمال يحكو في مسئلة القسمة بينهم ، ثم تكلموا عن المنزول ، فقال علي باشا أن المنزول الى الكبير عادة واستشهد بكنج باشا ....

التوقيع : عثمان المحمد سنة ١٣٢٨ هـ »[٦٧] .

٦٢ منازيل : جمع منزول .
٦٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٢ ص ٦٦ .
٦٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٤ — ٦٥ .
٦٥ ابن محاسن : **المنازل المحاسنية** ... ص ٥٨ .
٦٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٥ .
٦٧ **أوراق النائب السابق علي عبد الكريم** .

الفارق في مستوى المعيشة :

تعكس لنا هذه الجولة على القرى ومساكنها ، الفارق الشاسع في مستوى المعيشة بين مختلف فئات سكانها . والسبب الرئيسي في ذلك يعود بالدرجة الأولى الى سوء توزيع الثروات الاقتصادية في عكار ، والى اختلاف معدل الدخل الفردي بين الفلاح والحرفي من جهة والبيك والباشا والآغا من جهة ثانية . ففي حين اكتفى الفلاح باقتناء الضروري من الأمتعة والألبسة وأدوات العمل ، كان البيك يتمتع بالكثير من متاع الدنيا وينعم بكافة وسائل الراحة والرفاهية المعروفة آنذاك ، من نرجيلة ورخاميات وألبسة مزركشة وخيول وأدوات منزلية مستوردة من أوروبا ، ناهيك عن الخدم والحشم والجواري المتعددة[٦٨] .

بالاضافة الى ذلك ، تدل وثائق النفقات المفروضة لأبناء كل من هذه الفئات ، دلالة واضحة على الفارق البعيد في مستوى معيشة كل منها . ففي حين كانت نفقة المرأة بنت البيك وزوجة مثيلة تساوي عام ١١٦٦ / ١٧٥٣ خمسة عشر غرشاً في الشهر الواحد ، بدل طعامها وشرابها ومسكنها وسائر لوازمها الشرعية ، لم تكن نفقة ابن الفلاح تتعدى ثلاثة غروش وثلاثة أرباع الغرش في العام عينه[٦٩] .

استنتاجات

هذا الفارق الشاسع في مستوى المعيشة لازم الحياة الاجتماعية في عكار ، وشكل سمتها البارزة إبّان القرنين الماضيين . الا أن تزايده في مطلع القرن العشرين ، عندما قلّد البكوات الأوروبيين في مساكنهم ومفروشاتها ، في حين استمر الفلاحون في تقليديتهم وبساطتهم ، كان بمثابة انذار مبكّر لقرب انهيار النظام الاجتماعي بكامل هيكليته . ثم ان انتشار المدارس في عكار لتعليم أبناء الفلاحين ، في مطلع القرن العشرين ، جعل هؤلاء يعون بعضا من سوء أوضاعهم وبؤس حالهم ، وحدا بهم الى التفتيش عن أية وسيلة من شأنها تغيير أوضاعهم وازالة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بينهم وبين البكوات ، مهما ترتب عليها من زيول ونتائج .

٦٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٣ وسجل ٣٩ ص ١٦٥ وسجل ٥٦ ص ١٣٢ وسجل ٨٣ ص ٣٤٨ .
٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٣٠ و ص ١٣٥ .

الفصل الثاني

اصول السكان

ان خصوبة التربة والثروات الاقتصادية والموقع الاستراتيجي تجارياً وعسكرياً شكلت عوامل حيوية ، جعلت من عكار محط أنظار شعوب متعددة ، من بدو رعاة ، وحضر مزارعين ، وأشقياء قطاع طرق ، وعائلات موالية للدولة العثمانية ، استقرت جميعها في تلك المنطقة في ظروف سياسية واقتصادية وأمنية معينة . الا أن هذه الشعوب ، وان اختلفت أصولها بين عربية وتركمانية وكردية ، تأقلمت جميعها مع محيطها ومجتمعها ، وتأصلت في المجتمع العكاري ، بعد أن انقطعت صلاتها بمواطنها الأصلية .

دور السياسة والأمن في التغيرات السكانية في عكار :

ولئن كانت الاتجاهات السياسية نابعة من معطيات اقتصادية — اجتماعية معينة ، الا أنها قد تولد عبر تطورها معطيات جديدة تؤدي أحياناً الى تحطيم الأسس التي انطلقت منها وحصول تحولات جذرية في مجمل الحياة الاجتماعية . فالأوضاع السياسية وما رافقها من حروب متتالية في النصف الثاني من القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر[1] ، أحدثت عمليات تهجير

---

١ يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٢٠٥ — ٢١٢ .

سكاني من جهة قابلتها عمليات استيطانية من جهة ثانية ، وأثرت بصورة مباشرة على مجمل الحياة الاجتماعية في عكار ، وساهمت في تحديد شكل البنية السكانية والاقتصادية فيها في القرون التالية . فبالاضافة الى القحط والجفاف وتدني قيمة النقد وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية [٢] ، جاءت العلاقات السياسية بين ولاة طرابلس وآل حمادة ، ملتزمي عكار آنذاك [٣] ، لتسبب اقتتالا بينهم [٤] ، كان بنتيجته مضاعفة فقر الفلاح لأنه تحمل وحده عبء نفقات هذا القتال دون أن يحصل ولو مرة واحدة على ثمار انتصار أسياده الملتزمين . بل لقد كانت النتائج دائماً مفعمة بالمزيد من الضرائب لتغطية نفقات الاقتتال [٥] . هذا الاقتتال وما رافقه من أعمال القتل وحرق القرى والمنازل وقطع الأشجار ، قاستها عكار أكثر من خمس مرات متتالية في الفترة الممتدة بين (١٦٥١ / ١٦٩١) [٦] ، أساء الى سكان الريف واقتصاده بصورة عامة . أضف الى ذلك أن ضعف الدولة العثمانية آنذاك [٧] ، وعدم وجود قوة محلية قادرة على ضبط الأمور ، أديا الى المزيد من الفوضى ، فشاعت أعمال النهب والتعديات على المزارع والقرى وممارسات السطو على المواشي [٨] . وقد أدت هذه الأوضاع مجتمعة ، الى إفقار القرى العكارية التي شهدت انكماشاً زراعياً وانهياراً سكانياً ، فتدنى عدد سكانها الى ثمانماية نسمة ، بعد أن كان ثلاثة آلاف نسمة في السابق [٩] . هذا فضلاً عن تدمير واضمحلال قرى أخرى ، بعد أن نزح عنها سكانها كقرى : ببنين والجديدة والسفينة وبزال وحبشيت ودنبو وخربة الجرد والحويش وعكار وبزبينا وتكريت وقبولاً وبيت ملات وعين يعقوب وعيّات وحلبا

٢ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام** ... ص ١٧٨ .
٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : حيث نجد حجة التزام الشيخ سرحان حمادة لنواحي عكار والضنية وجبة بشري عن سنة ١٠٧٧ هـ من والي طرابلس أحمد باشا . ينظر السجل رقم ١ ص ١١ سنة ١٠٧٧ هـ . وكذلك نجد في هذه السجلات حجة التزام أحمد بن حمادة لمناطق عكار وصافيتا وبشري من والي طرابلس خليل باشا عام ١٠٧٩ ينظر السجل رقم ٢ ص ٥٠ سنة ١٠٧٩ هـ .
٤ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٢٠٥ — ٢١٢ .
٥ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية** ... ص ٢٣ .
٦ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ... م ٧ ص ٢٠٥ — ٢١٧ .
٧ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام** ... ص ٦٩ .
٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ و ٧١ و٦٧ و ٦٩ وسجل ٧ ص ١٠٧ .
٩ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام** ، أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٧١ .

وحيذوق وجبرايل ورحبة [١٠] . وقد تزايد النزوح الفلاحي عن عكار ، ليتخذ طابع هجرة دائمة نحو طرابلس . ثم ازداد عدد المهاجرين العكاكرة هناك وشكلوا طائفة عرفت لدى السلطات المختصة باسم « طائفة العكاكرة » . وقد كان لهذه الطائفة شيخها الذي تنصبه السلطات المحلية في طرابلس لكي يرعى شؤونها وأحوالها الشخصية [١١] .

وقد قابل هذا النزوح السكاني عن عكار ، استيطان جماعات جديدة ، استفادت من الظروف الأمنية والسياسية آنذاك ، وأثبتت وجودها ورسخت أقدامها فيها . فاستوطنها آل المرعبي بتأييد وموافقة الدولة العثمانية ، بعد أن تحالفوا مع والي طرابلس للقضاء على نفوذ آل حمادة فيها [١٢] ، واستوطنها آل دندش لاحلال الأمن في جهاتها الشمالية في اقليم الشعرا [١٣] ونزل فيها الأكراد أيضا . وبين مراحل مجيء هؤلاء وأولئك ، تسربت اليها قبائل بدوية متعددة ، آثرت الاستيطان فيها لممارسة أعمال الشغب والسطو يساعدها على ذلك فقدان الأمن وغياب سلطة محلية قادرة على صدّها عن تخومها [١٤] .

الا أن هذه العناصر البشرية الجديدة ، لم تتمكن من مَلْء الفراغ الناتج عن هجرة السكان الأصليين من عكار ، بسبب اختلاف مراكزهم الاجتماعية وتنظيماتهم العائلية . ففي حين كان النازحون عنها من المزارعين ، اكتفى المستوطنون الجدد من آل دندش وآل المرعبي بامتلاك الأراضي ، وترفعوا عن تعاطي الأعمال اليدوية والزراعة ، بل عاشوا على حساب الانتاج الفلاحي . أما قبائل البدو فقد ألفت السلب والنهب ورغبت عن الزراعة والحراثة .

اذن ، كان للأوضاع السياسية والأمنية انعكاسات مباشرة على التركيبة السكانية في عكار ، تجلت في تنوع أصول سكانها على النحو التالي :

١٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٦١ — ٦٢ — ٦٣ — حيث ورد أن القرى المذكورة أعلاه قد نزح عنها أهلها وخربت وتعطلت أملاكها .
١١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤ و٦٨ .
١٢ الأب مسعد الحلبي : مقال بعنوان **صفحة مطوية من تاريخ لبنان** ، نشره الأب بولس مسعد مجلة المشرق م ٣٨ ص ٣٧ — ٣٨ . نقلا عن أوراق دير رهبنة روما . يذكر الأب بولس مسعد أن كاتبي المقال هما الأب توما اللبودي والأب اغوسطين زندة الحلبيان اللذين عاشا في النصف الثاني في القرن الثامن عشر .
١٣ **فرمان سلطاني** باقطاع آل دندش اقليم الشعرا ينظر صورة الفرمان في الملحق رقم ١٣ .
١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** حيث نجد الكثير من دعاوى السلب والسطو سجل ٣ ص ٦٣ — ٧١ و ص ٦٧ — ٦٩ وسجل ٧ ص ١٠٧ .

١ ـــ التركمان :

ان المصادر المتوفرة حتى الآن لا تسمح باحصاء عدد التركمان في عكار[١٥] إبّان القرن الثامن عشر . الا أن كثرة الوثائق التي تتحدث عنهم في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس ، تحمل على الاعتقاد بضخامة عددهم آنذاك ، وتعطي فكرة واضحة عن نمط معيشتهم . فقد كانوا ينضوون في مجموعات مختلفة ومنظمة ، لكل منها وجهاء يحملون لقب بيك أو آغا ويشرفون على مصالح أتباعهم[١٦] . وكانت هذه المجموعات بمثابة خلايا اجتماعية عرفت الواحدة منها بالطائفة ، وهي :

- طائفة تركمان أوغلو[١٧]
- طائفة تركمان السلورية[١٨]
- طائفة تركمان الشرفلية
- طائفة تركمان الطقورلية[١٩]
- طائفة تركمان الدوكرلية[٢٠]
- طائفة تركمان البلاسة[٢١]
- طائفة تركمان الطويقيلية[٢٢]
- تركمان قرية قلحجتا في اقليم الشعرا تابع ناحية عكار[٢٣]
- تركمان قرية قول حسين[٢٤] .

كانت هذه الطوائف في القرن السابع عشر تحتفظ بتقاليدها البدوية ، وتحيا حياة شبه عشائرية . فتشن الغارات على بعضها البعض ، وتكن العداء لبعضها . فكانت طائفتا الشرفلية والطقورلية تغيران على بعضهما ، وتمارسان القتل والسلب والنهب[٢٥] ؛ وقد يتسع نطاق الغارة أحياناً ، فتمتد التعديات لتشمل المزارع والقوافل التجارية[٢٦] . لذلك يمكن القول أن التركمان

١٥ هذه المصادر هي **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** .
١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٥ .
١٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤٢ .
١٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٨ .
١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ .
٢٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٢ .
٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ .
٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٥ .
٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٥٦ .
٢٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٣٨٧ .
٢٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ .
٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٩ وسجل ٥ ص ٦٨ ، حيث نجد تضجر الأهالي من هذه الأعمال وشكواهم للدولة .

شكلوا عنصر شغب في المنطقة في القرن السابع عشر . ثم ان روح البداوة ، غذت فيهم نزعة الاستقلال بشؤونهم الداخلية في مراحل ضعف السلطة المحلية في عكار ، خاصة وأن اقامتهم فيها كانت ما تزال حديثة العهد ؛ فعمد بكوات تركمان الطويقيلية الى التزام جباية ضرائب طائفتهم بمعزل عن مداخلات ملتزمي عكار[٢٧] . ويبدو كذلك أن بعض هؤلاء التركمان ، أسسوا قرى خاصة بهم ، كقرية قلحجتا وقرية قول حسين اللتين تحملان تسميات تركمانية على الأرجح نظراً لاختلافها بالتسمية عن سائر القرى في عكار .

نستنتج من ذلك ، ان التركمان كانوا في المراحل الأولى لاستيطانهم في عكار جماعة مميزة عن سائر سكانها . الا أنهم تخلّوا ، منذ القرن الثامن عشر ، عن العديد من تقاليدهم الأصلية ، واكتسبوا طابعاً محلياً ، فاختلطوا بالسكان المحليين ، وارتبطوا معهم بعلاقات المصاهرة[٢٨] . كما تخلوا أيضاً عن تنظيماتهم الطوائفية[٢٩] منذ ذلك التاريخ ، حيث لم نعد نعثر في السجلات الرسمية في محكمة طرابلس الشرعية ، على أية اشارة الى هذه الطوائف ، ولا حتى على لقب « تركماني » الذي كان يلازم أسماء أفراد طوائفهم قبل عام ١١٥٣ / ١٧٤١ ، مما يدل على أنهم اندمجوا بالسكان وتجذروا في المنطقة منذ ذلك التاريخ .

وفي مطلع القرن العشرين عام ١٩١٥ ، كان عدد التركمان في عكار ، يقارب الستمابة نسمة ، موزعين على قرى الكواشرة (٣٠٠ نسمة) وعيدمون (١٥٠ نسمة) والجديدة (١٠٠ نسمة) والدوسة (٥٠ نسمة)[٣٠] .

وقد اعتمد التركمان منذ مجيئهم الى عكار ، على تربية الماشية وخاصة الجمال وغنائم السلب والاغارة[٣١] . الا أنه تعذر عليهم شن الغارات والاخلال بالأمن بعد أن توطد نفوذ آل المرعبي في عكار منذ منتصف القرن الثامن عشر ، فتخلوا عن هذه الممارسات وتأقلموا مع محيطهم وامتهنوا الزراعة . وأصبحوا في بداية القرن العشرين يعيشون على تربية الماشية والزراعة وصناعة

٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٥ .
٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤٢ .
٢٩ طوائفية نسبة الى طائفة وهي لا تعني هنا طائفة مذهبية بل مجموعة متجانسة تنتمي الى أصل واحد وجماعة واحدة . كأن يقال طائفة الفرنسيين في طرابلس وطائفة الغزاويين وطائفة النجارين أو الحدادين للدلالة على صنعتهم .
٣٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٨ ـــ ٢٤٩ وص ٣٩ .
٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٦٣ وص ٦٩ .

الحبال وسروج الدواب والقبعات ، أما نساؤهم ، فقد كنّ يساعدن الرجال ويعملن بغزل الصوف والقطن ونسج السجاد واللباد وطحن القمح [٣٢] .

أما بالنسبة الى الأماكن التي قدم منها التركمان الى عكار ، فهي ما تزال غامضة ، والآراء فيها متضاربة . فالتركمان أنفسهم يزعمون أنهم أتوا من الجولان والقنيطرة منذ حوالي قرنين من الزمن ، وأن لهم أقارب في منطقة حمص [٣٣] . الا أن السجلات الرسمية العائدة الى ثلاثة قرون من الزمن منذ عام ١٠٩٦ / ١٦٨٤ ، تدل على وجود التركمان في عكار ، مما يثبت أن قولهم ليس الا زعماً لا أساس له من الصحة ، خاصة وأنه غير مدعم بالحجج والبراهين العلمية الثابتة . والثابت أن العثمانيين لجأوا ، في سبيل ضمان سيطرتهم على البلاد التي فتحوها ، الى نقل جماعات من السكان من مكان الى آخر وخاصة التركمان الذين توجسوا فيهم العصيان والتمرد نظراً لتقاليدهم العريقة [٣٤] . فنقل السلطان سليم الأول ، بعد معركة مرج دابق ، حوالي ثمانين ألف عائلة تركمانية من خراسان الى جبال لبنان ومنطقة حلب . ويرجح أن استيطان التركمان في عكار ، يعود الى تلك المرحلة ، بدليل وجود وثائق تتحدث عن وجودهم بكثرة هناك منذ عام ١٠٩٦ / ١٦٨٤ ، وابتعاد لغتهم ولهجتهم عن التركمانية الصافية ، وادخال المفردات العربية عليها [٣٥] . وتجدر الملاحظة في هذا المجال ، الى أن تركمان عكار ، ما برحوا حتى اليوم الحاضر يحتفظون باللغة التركمانية الى جانب العربية ، ويستخدمونها للتخاطب فيما بينهم [٣٦] .

ومن التقاليد المميزة للتركمان احترام الرجال للنساء ، وتمتع المرأة بحرية واستقلالية تحظر على الرجل معاملتها بسوء وجلافة . كما أنها نعمت بحرية التجول أنّى شاءت . أما رجالهم فقد اشتهروا بحب التسلية والقفز فوق الحبال ، وحب الغناء والمرح ، والاكثار من التدخين وشرب الشاي ، والفروسية وحب الضيافة [٣٧] .

٢ — الأكراد :

يرجع استيطان الأكراد في عكار الى العصور المملوكية . فقد لجأ المماليك في القرن الرابع

٣٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٤٣ وص ٢٩ .
٣٣ التميمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٤١ .
٣٤ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام ومصر**... ص ٥٩ — ٦٠ .
٣٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٤١ — ٤٢ .
٣٦ زيارة الى قرية الكواشرة حيث يسكن التركمان .
٣٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٩ — ٤٣ .

عشر الى نقل جماعات كردية الى الساحل السوري لكي يوطدوا حكمهم فيه ، فنزل هؤلاء في الضنية وعكار خاصة [٣٨] . أما فيما يتعلق بنسب آل سيفا حكام عكار من القرن الرابع عشر الى السادس عشر ، الى أصل كردي ، فلنا عليه تحفظات كثيرة ، ونرجح أنهم من الشركس لا من الأكراد [٣٩] . ومهما كان الأمر ، فقد استمر تدفق القبائل الكردية الى عكار حتى منتصف القرن الثامن عشر . وتشير الوثائق الى أن الأكراد كانوا يمارسون السلب والنهب والتعديات ، ويثيرون الشغب والقلاقل في المنطقة ، خاصة في المنعطفات والأماكن الوعرة كوادي حذور مثلاً [٤٠] . وكانت آخر الهجرات الكردية الى عكار ، عام ١١٥٣ / ١٧٤١ . وفي ذلك التاريخ قدمت اليها جماعات كردية نزحت عن موطنها الأصلي في رشوان [٤١] . ولدى وصولها الى ولاية طرابلس تقدّم زعماؤها من والي المدينة مصطفى باشا ، يستأذنونه للاقامة في سهل عكار ، فاشترط عليهم شروطا ، وعين لهم مكانا في السهل لكي يكون موضع اقامتهم ومحلّ سكنهم [٤٢] . ويعود سبب توقف الهجرات الكردية الى عكار ، الى أن الدولة العثمانية عمدت في عام ١١٧١ / ١٧٥٨ الى تشكيل ولاية مستقلة في رشوان ، وجعلها مكاناً لتجمع الأكراد المنتشرين في البلاد الشامية . فأصدرت تعليماتها الى ولاة طرابلس وسائر بلاد الشام لكي يخيروا الأكراد المقيمين فيها بين البقاء في أماكنهم أو العودة الى موطنهم في ولاية رشوان [٤٣] . وبعد هذا الاجراء توقفت هجرات الأكراد الى عكار ، ولم تعد السجلات الرسمية تحدثنا عن أية عملية استيطان كردي فيها . الا أننا لا ندري أغادر أكراد رشوان عكار بعد هذا الاجراء أم أنهم آثروا البقاء فيها . وجلّ ما يمكن قوله أنهم استقروا فيها على الأقل في المرحلة الممتدة بين الأعوام (١١٥٣ — ١١٧١) (١٧٤١ — ١٧٥٨) . وكانوا يسكنون في المنطقة الشمالية في السهل ، قرب جسر الشيخ عياش ، بجوار اقليم الشعرا . وكان عددهم ستماية بيت ، يعيشون حياة قبلية ، ويعتمدون على تربية الماشية بالدرجة الأولى (الغنم والبقر والدواب) . أما فيما يتعلق بتنظيمهم الداخلي ، فقد كانوا ينضوون تحت لواء بكواتهم الذين اعتبروا بمثابة مسؤولين عن قمع مخالفات أتباعهم وعن جباية الضرائب المترتبة عليهم كما يتضح من الوثيقة التالية :

٣٨ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ١٨ .
٣٩ ينظر بحث أصل آل سيفا في هامش ص ١٥ .
٤٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ٦٨ وسجل ١٠ ص ١٥٦ .
٤١ رشوان منطقة بالقرب من الرقة ، وقد عرفت بهذا الاسم نظراً لسكن الأكراد الرشوانية فيها .
٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤٢٣ — ٤٢٤ .
٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٦ ص ١٠٥ .

« بمجلس الشرع الشريف حضر كل من يوسف بك ابن سليمان بك وعثمان بك ابن حسين بك ومحمد بك ابن صالجي حسين بك الجميع من بيكوات طائفة الأكراد الرشوان والمتكلمون عنهم ، وقدموا عرض حال (عرضحال) لجناب الدستور المكرم الحاج مصطفى باشا ، طلب الاذن من سعادته بأن ينزلوا هم وطايفتهم في أرض ناحية عكار من أيالت طرابلس بمواشيهم ودوابهم وذراريهم وأتباعهم ويكونوا جميعاً تحت كنف سعادته وكنف حفظة ورحمته لهم . أجابهم الى طلبهم وعين لهم من قبل سعادته لتحديد أرض لهم يتزلون فيها في الناحية المرقومة كلا من فخر الأماجد والأكارم مصطفى بك أحد آغواته وفخر الأماجد أحمد آغا كاتب الخزينة والحاج علي آغا أمين الاحتساب وفخر الأقران الشيخ علي بن الشيخ فاضل وبكير باشا ابن الحاج أحمد كمش زاده وأرسل خاطب فخر الأماجد عبد الرحمن أفندي ضابط ناحية عكار حالا بأن يتوجه معهم هو ومشايخ الناحية المرقومة ويقفوا معهم على ما يتحدد لهم من الأراضي .... وصلوا الى بيوتهم الكاينة بالقرب من نهر العرايس المأذون لهم بالحلول بها وما فوقها وما تحتها من القبلة والشرق والشمال وحدودها بحضور جمع غفير من المسلمين ، من الدريب الى أبواب الهوا التابعة لناحية صافيتا قبلة من ابتداء حوش ناحية الشعرا الى جسر الأسود والى جسر نهر الكبير المعروف بجسر الشيخ عياش وشرقا من حد (قرب) جسر عرب الى برج المكسور والى جسر الأسود شمالا من الدريب الى أبواب الهوا التابعين لناحية صافيتا وغرباً جسر الشيخ عياش الى جسر الضاهرية ... على أنهم يسيبون غنمهم وأبلهم وبقرهم ودوابهم داخل الحدود وكذلك بيوتهم داخلها . وأشرطوا على أنفسهم أنهم لا يتركون مواشيهم تتجاوز الحدود وأن لا يتعدى أحد منهم ولا من رافقهم على الزروع الكاينة داخل الحدود وخارجها ، وان صدر تعدٍ أو تخريب على زرع أحد يقدر ويؤخذ المثل خمسة أمثال ، ولا يصدر منهم ومن أتباعهم وطايفتهم تعد على أحد بسرقة ولا نهب ولا قتل . واذا وقع عندهم واقع وطلب منهم الوزير المعظّم احضار الخصمين لا يكون لهم جواب الا احضارهما ، ويكونون تحت الطاعة والانقياد . وأحصوا عدد بيوتهم فبلغت ستماية بيت ، فعلا (أي يترتب على) كل بيت حسب القوانين لجهة الميري خمسة غروش ، ففي الستماية بيت ثلاثة آلاف غرش ، وأحصي عدد أغنامهم فبلغ أربعين ألف رأس فحسب القانون عن كل رأس مصرية فعن الأربعين ألف رأس ألف غرش .
وأحصوا دوابهم وبقرهم فبلغ ثلاثة آلاف رأس فبحسب القانون عن كل رأس ثلث غرش فعن الثلاثة آلاف ألف غرش فيكون مجموع ذلك كله على قوانين الميري خمسة آلاف غرش . وعرضوا كذلك على حضرة الوزير فأنعم على البكوات المزبورون بألف وخمسماية غرش من الخمسة آلاف غرش المذكورة فبقي ثلاثة آلاف وخمسماية غرش تعهدوا بايرادها لخزينة سعادته .... وتعهد

البكوات الثلاث بأنهم ..... ويقدمون بدفع الثلاثة آلاف وخمسماية غرش لجهة الميري ويكونون تحت الطاعة والانقياد والاستقامة ... » [٤٤] .

٣ ـــ العرب :

ترافقت عمليات استيطان العناصر العربية في عكار مع الفتوحات الاسلامية فيها . فقد قام معاوية بوضع حاميات عسكرية في مدينة عرقا ، كما نقل الى المنطقة بعض القبائل العربية المدنية [٤٥] . ثم تتالت اليها الهجرات العربية حتى القرن التاسع عشر . ويقسم العرب الذين استوطنوا عكار الى قسمين مختلفين من حيث نمط المعيشة ، البدو والحضر :

أ ـــ الحضر :

ومنهم الدنادشة والمراعبة وآل الزعبي وآل العمري الخ ....

أولاً : آل دندش : يعودون بأصولهم الى عرب اليمن ، نزحوا عنها الى حوران في بلاد الشام ، وأقاموا فيها مدة من الزمن قبل مجيئهم الى عكار . وفي حوران اشتهر منهم أحد أجدادهم فساد المنطقة ولقّب بالفحيلي . وبعد ذلك نزحوا الى حصن الأكراد ، فطردوا منه الشيعة والتركمان واستولوا عليه [٤٦] . وفي عام ١٠٦٩ / ١٦٨٥ أصدر السلطان محمد الرابع فرمانا منح بموجبه اقليم الشعرا في عكار لآل دندش ومنحهم أيضاً لقب آغا ، لقاء تعهدهم بالمحافظة على الأمن في تلك المنطقة وبمكافحة قطّاع الطرق الذين استفحل أمرهم هناك [٤٧] . وبعد ذلك بدأ نفوذ آل دندش ينمو ويتّسع حتى استقلّوا في ادارة الشؤون الداخلية لاقليم الشعرا وجباية ضرائبه منذ عام ١١٥٠ / ١٧٣٧ [٤٨] .

وقد اشتهر آل دندش بالثروة والغنى ، فكانوا يمتلكون حوالي ستين قرية في شمالي سهل

---

٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤٢٣ ـــ ٤٢٤ . ينظر نصّ الوثيقة كاملة في الملحق رقم ٥ .

٤٥ ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** م ٢ ص ٤٣١ . وفؤاد قازان : **لبنان في محيطه** ... م ١ ص ١٤١ ـــ ١٤٢ و H. Lammens: *La Syrie* ... V. 1. P. 64.

٤٦ مجلة المقتبس : م ٣ ج ٢ ، مقال بقلم جرجي ديمتري سرسق بعنوان **عرب الدنادشة** ، ينظر مادة الدال ص ١٢٩ .

٤٧ **فرمان منح آل دندش اقليم الشعرا** : ينظر نص الفرمان في الملحق رقم ١٣ . ويذكر جرجي ديمتري سرسق في مقاله السابق عن الدنادشة أن السلطان محمد خان الرابع منحهم فرمان ملكية قرى القتايا والحذر ومدان وحير البصل والموح بتاريخ ١٠٥٩ / ١٦٥٠ . ينظر المقال في مجلة المقتبس م ٣ ج ٢ مادة الدال ص ١٢٩ . والأمير محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** دار الرائد العربي بيروت ١٩٨١ ص ٦ .

٤٨ ينظر ص ٢٢٨ .

عكار [٤٩] . فعاشوا الرفاهية والترف ، واقتنوا الخيول الأصلية ، وحرصوا على تزيينها بسروج تتدلّى منها الأقمشة والحبال الملونة والمزركشة حتى أطلق عليهم تركمان عكار لقب الدنادشة . واشتهروا أيضاً بكرم الضيافة ، فكان لكل منهم مضافة يستقبل بها زواره . كما اشتهروا أيضاً بأكل خبز الذرة الصفراء في أغلب الأحيان ، وقلّما كانوا يأكلون خبز القمح . ومن عاداتهم أن لا يتناولوا طعام المساء والصباح مع نسائهم ، بل في مضافاتهم سواء كان عندهم ضيوف أم لم يكن . ولهم ولع شديد بركوب الخيل وتقلّد السيوف وحمل الرماح [٥٠] .

ثانياً : آل المرعبي : تضاربت الآراء حول أصل آل المرعبي ، واختلف المؤرخون والبحاثة في نسبهم . فروى بعضهم ، بناء على ما قيل له وليس استناداً الى أدلة واضحة ، انهم من الأكراد الرشوانية الذين كانوا يسكنون بين مدينتي مرعش وبسنا ، وأنهم كانوا مقدّمين في عشيرتهم . وكان منهم الأمير مرعب الذي قدم الى طرابلس وأقام فيها مع بعض أخوته ، وتقرب الى وزرائها ، ثم استقر فيها ، وخلفه أخواه ناصر وداوود اللذان توطّنا سهل عكار ، فعرفت ذرية الثاني بالدواودة ، بينما عرفت ذرية الأول بالمراعبة نسبة الى جدهم مرعب . وقد اشتهر من المراعبة شديد الذي استولى على عكار ، وخلفه في ادارة شؤونها أولاده وأحفاده من بعده [٥١] . وقد أخذ العديد من المؤرخين بهذه الرواية [٥٢] دون التأكد من صحتها ، وتبنوا فكرة انتماء المراعبة الى الأكراد الرشوانية . بالاضافة الى ذلك ، ذكر رفيق التميمي ، نقلا عن المراعبة أنفسهم ، أنهم من الأكراد دون الاشارة الى رشوان أو غيرها من عشائر الأكراد [٥٣] . هذا بالاضافة الى الرواية الشعبية في عكار ، والتي ترجع المراعبة الى أصل كردي كذلك .

الا أن جرجي يني خالف هذا الرأي واعتبر أن آل المرعبي يتحدرون من أصل تركماني [٥٤] .

٤٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie.* P. 118-119

٥٠ جرجي ديمتري سرسق : **عرب الدنادشة** ، مجلة المقتبس م ٣ ج ٢ ص ١٢٩ . والأمير محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ص ٦ — ٧ .

٥١ حيدر أحمد شهاب : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ج ١ ص ١٢٤ .

٥٢ أغناطيوس الخوري : **مصطفى بربر** مطبعة الرهبانيات اللبنانية بيروت ١٩٥٧ ص ١١٨ وعيسى المعلوف : **دواني القطوف في تاريخ بني المعلوف** ، المطبعة العثمانية بعبدا ١٩٠٧ — ١٩٠٨ ص ٢٣٠ . وأنطونيوس أبي خطار المعروف بالعينطوريني : **مختصر تاريخ جبل لبنان** نشره الأب أغناطيوس الخوري مجهول دار النشر ص ٥٨ . ومجلة المشرق م ٤ مقال العينطوريني نشره الأب لويس شيخو اليسوعي ص ٨٣٣ — ٨٣٤ .

٥٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٦ .

٥٤ جرجي يني : **آل سيفال** مقال نشر في مجلة المباحث عدد ٢٠ سنة ١٩٠٩ .

أما أوراق آل المرعبي أنفسهم ، فهي متضاربة ومختلفة أيضاً ، ولا تتفق على رأي واحد لتسلسل أجدادهم . فالبعض منهم يحتفظ بوثائق لنسبهم ، الا أن أغلبها غير كاف وغير صحيح ، وأقربها الى الصحة تلك التي دونت نقلا عن ذاكرة محمد باشا المحمد ، أحد مشاهير رجالات هذه العائلة ، نظراً لما ورد فيها من معلومات يتوافق بعضها مع سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس . فقد ذكر محمد باشا أن جبال هكاريا هي موطنهم الأصلي ، وأنهم يتحدرون إمّا من القاضي عيسى ، وإمّا من ابن أخيه علي ، اللذين كانا أميرين في جيش صلاح الدين الأيوبي ، وحاربا الى جانبه ضد الصليبيين في مناطق حلب وكاورضاغ ، ثم استقرا قرب انطاكية في مناطق (قاضي يمن) و (بياش) . ويتابع محمد باشا قائلاً أن عائلته حملت لقب مرعبي نسبة الى جدّهم مرعب الذي يعود الى القرن العاشر للهجرة . أما ناصر ابن مرعب ، فقد نزح عن كاورضاغ مع عشيرته الى قرية الشيخ جابر في سهل عكار بعد أن عين دالي باش على طرابلس الشام . وفي عكار تزوج ناصر من ابنة أحد الآغوات الدواودة في قرية البيرة ، ورزق منها شديدا الذي عين أيضاً دالي باش على طرابلس خلفاً لأبيه . وقد خلّف شديد عدداً من الأولاد هم : اسماعيل وعثمان باشا وأسعد وناصر وأحمد وحسين وعبد القادر وسلهب والزبير [٥٥] .

الا أن هذه الرواية تهمل ذكر انتماء آل المرعبي للأكراد أم للتركمان أم للعرب الخ ....

تؤيد وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس جوانب مما ذكرته رواية محمد باشا حول شخصية شديد الناصر . فقد ورد في أحد هذه السجلات أن شديد الناصر هو من أحفاد القاضي عيسى ومن أقرباء الشيخ خليل مرعب ، وأنه قدم من منطقة حلب الى ولاية طرابلس حيث شغل ضابط مقاطعات عكار وصافيتا التابعة لولاية طرابلس آنذاك ، عام ١١٢٧ / ١٧١٥ [٥٦] . كما أن هناك وثائق أخرى تؤيد هذه الرواية فيما يتعلق ببعض أولاد شديد الناصر ، أمثال سلهب آغا بن شديد آغا الناصري ، وأخوته أحمد [٥٧] وعثمان [٥٨] واسماعيل [٥٩] .

٥٥ **وثيقة نسب آل المرعبي** . لدينا نسخة عنها . من أوراق أحمد جود المرعبي .

٥٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ وسجل ٦ ص ١٥٦ .

٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ وقد ورد في نفس الصفحة أن عبد السلام هو ابن شديد الناصر وأن زوجته فاطمة بنت الحاج حسن ولا تتفق هذه المعلومات مع رواية محمد باشا الذي ذكر أن شديد تزوج من ابنة أحد آغوات الدواودة كما أنه لم يذكر عبد السلام بين أولاد شديد .

٥٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ٣٩٩ .

٥٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٤ ص ٢٩٣ .

وكذلك تتفق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس مع رواية محمد باشا على اعتبار منطقة حلب المكان الذي أتى منه أجداد آل المرعبي الى عكار ، مما يحدو بنا الى تأييد صحة ما ورد في هذه الرواية من أن أجداد آل المرعبي قد انتقلوا من هكاريا في الموصل الى حصون (قاضي يمن) و (بياش) في ولاية حلب .

أما بالنسبة الى تاريخ مجيء آل المرعبي الى عكار ، فالسجلات تخالف ما ورد في الروايات السابقة بمجملها . وحسب السجلات فقد قدموا من حلب الى عكار عام ١٧١٥ بقيادة زعيمهم آنذاك شديد الناصر الذي نزل أول الأمر في محلّة (صاحب الطاحونة) في مقاطعة حصن الأكراد ، فعين ضابطاً عليها بعد يومين من اقامته فيها ، وبعد ذلك التزم مقاطعات عكار وحصن الأكراد في العام عينه ، وأعطيت الأوامر للوالي ابراهيم باشا باشاعة الأمن وتهيئة الظروف الملائمة لتسلّم شديد الناصر المنطقة ولاقامته في عكار مع أخوته وأقربائه [٦٠] . ومنذ ذلك التاريخ استقرّ آل المرعبي في عكار . أما ذكر قدوم مرعب الى طرابلس واقامته فيها على خدمة ولاتها ، وانتقال أولاده ناصر وداوود الى عكار ، فهو أمر مستغرب ومستبعد لم نأخذ به لعدم امكانية اسناده وتوثيقه بصورة صحيحة ، بل على العكس من ذلك لم نعثر في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على أي دليل يشير الى وجود آل المرعبي في عكار ، والى تكليف أحد أجدادهم بمهام عسكرية في ولاية طرابلس قبل مجيء شديد الناصر اليها عام ١٧١٥ . ولو كان مرعب وناصر وداوود ، أجداد شديد الناصر ، قد شغلوا وظائف عسكرية قيادية في عكار ، لكانت سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس حفظت مراسيم تعيينهم وتكليفهم بوظائفهم [٦١] .

أما القاضي عيسى الذي اتفقت السجلات والروايات على انتماء المراعبة اليه ، فهو يتحدّر من أصل عربي ، مما يفيد أن آل المرعبي عربٌ ، ذوو أصل عربي ، على خلاف ما ذكر البحاثة والمؤرخون من أنهم من أصل كردي أو تركماني . فقد تبين من تقفي آثار القاضي عيسى وتتبع نسبه ، أنه ضياء الدين عيسى الهكاري من هكاريا في بلاد الموصل ، وأن عشيرته آل عيسى هم قوم أشداء [٦٢] ، وأنه توفي في الخروبة في فلسطين عام ٥٨٥ / ١١٩٠ ، وهو من

٦٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .
٦١ لم نعثر على هذه التعيينات في السجلات رقم ١ — ٢ — ٣ — ٤ .
٦٢ ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** م ٩ ص ٤٨٩ — ٤٩٠ .

أعيان أمراء جيش صلاح الدين الأيوبي ومن قدماء الأسدية . وكان فقيها وجنديا شجاعا ، كريما ذا عصبية ومروءة . وقد منحه أسد الدين شيركوه اقطاعا واسعا [٦٣] ، وكان له الفضل الأكبر في دعم صلاح الدين الأيوبي للوصول الى حكم مصر بعد وفاة أسد الدين شيركوه [٦٤] . بناء على ذلك يتبين لنا أن آل المرعبي يتحدرون من بني عيسى . الا أن بني عيسى ليسوا أكراداً بل عرباً أسدية ، سكنوا جبال هكاريا موطن الأكراد ومقر قبيلة هيكاري الكردية التي يدعي بعض قادتها أنهم من سلالة العباسيين [٦٥] ، وهم على الأرجح من البدو العرب الذين امتزجوا بالأكراد في شمال سوريا والموصل نتيجة ظروف المعيشة عندما اضطر أكراد طوروس الى الهبوط نحو بادية جزيرة ابن عمر في شمالي سوريا وماردين ونصيبين [٦٦] .

هذا الواقع التاريخي للاطار الجغرافي الذي عاش فيه آل عيسى أجداد آل المرعبي ، جعل البعض يشكّ بانتمائهم الى أكراد هكاريا . وربما أن تقرب القاضي عيسى وآله من صلاح الدين الأيوبي وملازمتهم ودعمهم له حمل على الظن أنه وعشيرته من أكراد هكاريا .

أما نسبهم الى أكراد رشوان فهو خطأ أيضاً ، وربما جاء نتيجة التباس بينهم وبين طائفة أكراد رشوان التي استوطنت عكار عام ١١٥٣ / ١٧٤١ . ولعل قِصَر المرحلة الزمنية الفاصلة بين قدوم آل المرعبي الى عكار وقدوم الأكراد اليها ، كان سبب الاشكال الذي أدى الى الخلط بين أصل كل منهما . أضف الى ذلك أن لقب بيك الذي حمله وجهاء رشوان [٦٧] في عكار ، ولقب شيخ الذي حمله وجهاء آل المرعبي [٦٨] ، يكفيان للاستدلال على الفارق في انتماء وأصل هاتين العائلتين .

أما ارجاع آل المرعبي الى أصل تركماني ، فهو أمر مستبعد لاختلافه مع ما ورد في بحث أصلهم كما رأينا ، فضلاً عن أن القائل به قد ذكره دون تعليله وتدعيمه بالأدلة والبراهين ، بل اكتفى باسناده الى رواية أحد أمراء المراعبة المعاصرين له حسب زعمه . ويمكن القول أن كثرة أمراء التركمان في عكار في المرحلة التي أتى فيها آل المرعبي الى هذه المنطقة ، وسطوة هؤلاء

٦٣ ابن الأثير : **الكامل في التاريخ** م ١٢ ص ٤٢ .
٦٤ ابن الأثير : المصدر السابق م ١١ ص ٤٤٢ — ٤٤٣ .
٦٥ باسيل نيكيتين : **الأكراد** ، تعريب طائفة من الكتاب دار الروائع بيروت ١٩٥٨ ، ص ١٤٩ .
٦٦ باسيل نيكيتين : المرجع السابق ص ٥٥ — ٥٧ .
٦٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٤٢٣ .
٦٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .

التركمان ونفوذهم وعملهم بالالتزام كما رأينا ، هي أمور كانت السبب في ارجاع آل المرعبي الذين عملوا بالالتزام أيضاً الى أصل تركماني .

وبناء على ما تقدّم يمكننا سرد التسلسل التاريخي لنسب آل المرعبي بصورة منطقية وعلمية . فهم يتحدّرون من بني عيسى الذين ينتمون الى قبيلة أسد العربية ، وموطنهم الأصلي كان في الموصل . وقد برز منهم القاضي عيسى الذي تحدّر منه مرعب في القرن العاشر للهجرة . وقد هاجر أحفاد القاضي عيسى من الموصل الى حلب . ونذكر من أولاد مرعب ، خليلا [٦٩] الذي خلّف ناصر وداوود . فعرفت ذرية الأول بالمراعبة [٧٠] وذرية الثاني بالدواودة [٧١] . وقد اشتهر من أولاد ناصر ابنه شديد الذي هاجر مع عشيرته من حلب الى عكار ، فشغل وظيفة ملتزم جباية أموالها ونال شهرة واسعة في المنطقة بأكملها [٧٢] .

ثالثاً : عائلات عربية أخرى : بالاضافة الى ذلك ، توافدت على عكار عائلات عربية أخرى توزعت على قرى عديدة منها . ونذكر منها آل الزعبي [٧٣] . المتواجدين في قرى عكار العتيقة ومشحة وحيذوق الخ .... وآل العمري في برقايل [٧٤] . وقد كان لهاتين العائلتين صبغة دينية (مشايخ) وأثر فعال في المجتمع من حيث نشاطاتهم المذهبية وتقاليدهم القائمة على معتقدات مذهبية مقدّسة .

ب — البدو :

في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر ، تمت هجرات اتحادات القبائل البدوية الكبيرة من نجد شمالا الى الأراضي المزروعة على تخوم بلاد الشام . وقد تمكنت هذه

---

٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .

٧٠ حيدر أحمد شهاب : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ج ١ ص ١٢٤ . **ووثيقة نسب آل المرعبي** .

٧١ — ان ما ذكره الأمير حيدر الشهابي في المصدر السابق ١٢٤ من أن داوود هو شقيق ناصر ، بالاضافة الى ما ورد عن صلة القرابة (المصاهرة) بين شديد والدواودة (وثيقة نسب آل المرعبي) ، فضلاً عن لقب شيخ الذي عرف به الدواودة (سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس سجل ٨ ص ٢٧١) ، وبخلاف ما ذكرت وثيقة نسب آل المرعبي من أن الدواودة كانوا آغوات ، كل هذه المعطيات جعلتنا نرجح أن داوود هو شقيق ناصر وأن الدواودة هم أبناء عمّ المراعبة .

٧٢ ينظر **شجرة نسب آل المرعبي** في الصفحة ٢٩١ .

٧٣ **وثيقة نسب آل الزعبي** .

٧٤ **وثيقة نسب آل العمري** .

القبائل من الاستقرار في بلاد الشام نظراً لضعف الحكم العثماني فيها آنذاك [٧٥] . فاستقرت قبيلة الموالي في جهات حمص في القرن السابع عشر ، وتلتها في القرن الثامن عشر قبيلة عنيزة التي تحالفت معها لصدّ قبيلة شمر التي حاولت الاستقرار في تلك المنطقة الا أنها اصطدمت بتجمع الموالي وعنيزة ، الذي أرغمها على الانكفاء الى منطقة الفرات . ومن أسباب استمرار هجرة القبائل البدوية الى بلاد الشام في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر ، رفض هذه القبائل الخضوع لمتطلبات الحكومة الوهابية التي انشأها ابن سعود ، فنزحت باتجاه الشام [٧٦] .

بيد أن تزايد أعداد البدو في منطقة حمص نتيجة استمرار تدفقهم اليها ، أدى الى نشوب صراعات دائمة بينهم ، دفعت بالبعض منهم الى ترك هذه المنطقة والتوسع جنوبا باتجاه عكار حيث توافر العشب وكثر الكلأ . ثم إنَّ فقدان الأمن في عكار وانعدام قوة محلية قادرة على صدّ هؤلاء البدو عن تخومها ، ساعداهم على الاقامة فيها والتوسع في ربوعها . وهكذا انتقلت جماعات غفيرة من البدو واستقرت في عكار بين نهاية القرن السابع عشر ومطلع القرن العشرين ، وقد تألفت من القبائل التالية :

— عرب آل نعيم ، سكنوا بين الخريبة والنهر الكبير الجنوبي [٧٧] .

— عرب آل موسى وكانوا على جانب من الاستقلالية ، أهلتهم لالتزام جباية ضرائبهم دون تدخّل ملتزمي عكار [٧٨] .

— عرب الحديدية في منطقة الجومة [٧٩] .

— عرب الجحيش سكنوا منطقة عرب الجحيش [٨٠] .

— عرب الميلاك سكنوا في السهل [٨١] .

— عرب العريضة في منطقة العريضة [٨٢] .

---

٧٥ ضحى شطي : مقال بعنوان **توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم** ، نشر في أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٤٠٣ .

٧٦ ضحى شطي : المرجع السابق ج ١ ص ٤٠٦ .

٧٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥٠ وسجل ٣ ص ١٦ وسجل ٦٣ ص ١٦٦ .

٧٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٠ ص ٩٥ .

٧٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ١٠٣ وسجل ٦٥ ص ٣٤ .

٨٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ١٠٣ عرب الجحيش قرية تقع في سوريا اليوم على الحدود اللبنانية الشمالية .

٨١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٧ — ١٦٠ وسجل ٦٦ ص ٦ .

٨٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٦ ص ١٩٤ .

— عرب الحسنة ، وينتمون الى تجمع عرب عنيزة [٨٣] ، وقد سكنوا منطقة الدريب [٨٤] .
— عرب بني ربيعة وقد سكنوا القيطع [٨٥] .
— عرب العزية ، سكنوا الجومة [٨٦] .
— عرب العبيد ، قطنوا في البقيعة [٨٧] .
— عرب اللهيب [٨٨] وسكنوا شرقي قرية تلّ عباس [٨٩] .
— عرب السميكة في السهل [٩٠] .

هذا بالاضافة الى عرب عبادي وعرب بني زيد وعرب عنيزة [٩١] وعرب السلخانة [٩٢] الذين باتوا يتنقلون بين مناطق عكار ومقاطعاتها .

وقد حملت هذه القبائل عبر ترحالها منافساتها وخلافاتها ، ونقلتها معها الى عكار حيث استمرت تشن الغارات على بعضها [٩٣] ، حسب ما ألفت في البادية ، يشجّعها على ذلك سياسة الدولة العثمانية الرامية الى تأجيج نار التقاتل بين القبائل البدوية في القرن التاسع عشر وحملها على تصفية بعضها [٩٤] .

بيد أن أعداداً من هذه القبائل تركت عكار ونزحت الى مواطن أخرى بعد أن توطّد الأمن في القرن التاسع عشر عندما أشرفت الدولة مباشرة على تحقيقه في مراحل العمل بنظام القائمقامية . فخفّ عدد البدو فيها ولم يعد يتعدّى الألف نسمة ، بعد أن اختفت قبائل عديدة منها وبعد أن اقتصر من تبقّى فيها على العائلات التالية :

---

٨٣ ضحى شطي : **توسع البدو في بلاد الشام** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٤٠٦ .
٨٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٦ ص ٣١٠ .
٨٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٦ ص ٣١٠ .
٨٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ١١ .
٨٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٤٠ .
٨٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٩٢ .
٨٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٨ .
٩٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٥ ص ٩٦ .
٩١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ٩٢ .
٩٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ١٤٣ .
٩٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦١ ص ١٠٣ .
٩٤ ضحى شطي : **توسع البدو في بلاد الشام** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٤٠٩ .

شجرة آل المرعبي — وقد قمت برسمها بناء على ما ورد من معلومات في السجلات في المحكمة الشرعية في طرابلس وكذلك في شجرة نسب آل المرعبي بالاضافة الى الروايات التي ذكرناها من أصل آل المرعبي .

— عرب اللهيب (١٠٠ — ١٥٠ نسمة) وعدد بيوتهم تراوح بين خمسة عشر بيتاً وعشرين بيتاً .

— عرب الزريقات (٣٠٠ — ٤٠٠ نسمة) وعدد بيوتهم تراوح بين السبعين والثمانين .

— عرب معاقل (٥٠ — ٦٠ نسمة) وعدد بيوتهم تراوح بين ثمانية وعشرة بيوت .

— عرب نعيم الخيرو والحديديين والكعبيين (٣٠٠ — ٤٠٠ نسمة) وعدد بيوتهم تراوح بين سبعين وثمانين بيتاً [٩٥] .

وقد سكن هؤلاء البدو الخيام ، واعتمدوا على تربية الماشية وتأجير الجمال لولاة طرابلس الذين كلّفوا بمهام الجردة [٩٦] . وقد امتنع هؤلاء البدو حتى مطلع القرن العشرين عن تعاطي الزراعة رغم خصوبة الأراضي التي سكنوها . والسبب في ذلك يعود طبعاً الى طبيعة حياتهم البدوية المتنقلة والتي لم تألف الزراعة والحراثة والتعلق بالأرض ، كما يعود أيضاً الى انعدام الحافظ الذي قد يدفعهم الى الزراعة . فالدولة لم تشجعهم على تعاطيها ، بل أن ارتفاع ضرائب ويركو الأراضي وأعشار حاصلاتها الزراعية ومضاعفة مبالغها نتيجة ممارسات البلص والتعدي التي اعتاد الجباة والملتزمون على اتيانها ، كانت تثبّط همم البدو عن تعاطي الزراعة وتزين لهم استمرار الاعتماد على الرعي وتربية الماشية فقط .

وقد ظلّ هؤلاء البدو يحتفظون بتقاليد وعادات ميزتهم عن سواهم من سكان عكار . فكانوا مثلاً يؤدون كامل مهر الزوجة قبل انهاء مراسم الزواج [٩٧] . ومن عاداتهم أيضاً اختطاف البنات وادعاء اجراء عقد الزواج ، والتعصّب لحزبيتهم وتجمعاتهم . فأية قضية مهما كانت بسيطة ، كانت كافية لانقسامهم الى فئتين تدلي كل منهما بشهادة متناقضة مع شهادة الطرف الآخر [٩٨] .

٤ — مهاجري الشركس وجزيرة كريت :

بالاضافة الى ذلك فقد استقرت في عكار في نهاية القرن التاسع عشر ، عام ١٨٩٦ ، عناصر بشرية جديدة ، من جزيرة كريت نقلها السلطان عبد الحميد الى عكار وأسكنها في

٩٥ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٨ .
٩٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ١٤٣ .
٩٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥٠ .
٩٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٦ ص ١٩٤ .

أملاكه الخاصة في سهل عكار [٩٩] . وقد أنشأ بعض هؤلاء المهاجرين تجمعاً سكنيّاً لهم عرف بالحميدية [١٠٠] نسبة الى انشائه في أملاك السلطان عبد الحميد .

هذا فضلاً عن عناصر من الشركس ، قدمت الى سوريا عامة من بلغاريا عام ١٨٨٣ . وكان هؤلاء من سكان القوقاز ، الذين لجأوا الى البلقان ، رومانيا وبلغاريا ، بعد أن احتلت روسيا بلاد القوقاز تدريجياً طيلة الخمسين سنة التي تلت عام ١٧٨٣ [١٠١] . وقد تسرّب قسم من اللاجئين الشراكسة الى بلاد عكار واستوطنوا في قرية برقايل ، ونذكر منهم آل عبد الرزاق [١٠٢] .

٥ — العائلات النازحة من جبل لبنان الى عكار :

يرجع استيطان بعض الأسر القادمة من الامارة اللبنانية ومن سهل البقاع ، الى أسباب سياسية أحياناً ومذهبية أحياناً أخرى . فالخلافات الدينية التي نشبت في منطقة بشري — اهدن بين الموارنة والسريان في القرن الخامس عشر والسادس عشر [١٠٣] ، حملت آل الحلو السريان الى النزوح عنها الى عكار . فنزلوا في قرية المشتى التي عرفت مشتى الحلو نسبة لهم [١٠٤] ، ومنهم تفرّعت أسر أخرى في عكار ، أمثال آل عون الذين سكنوا قرية عندقت منذ القرن السابع عشر [١٠٥] . وفي تلك المرحلة استوطنت عكار عائلات أخرى وفدت اليها من لبنان أيضاً كآل أبي حيدر الذين نزحوا عن بسكنتا عام ١٦٥٠ ، وآل الغريبة [١٠٦] ، وآل خلف الذين أقاموا في القبيات بعد أن تركوا رأس بعلبك في القرن السادس عشر [١٠٧] . وكذلك يرجع أصل آل قديسي المتواجدين في قرية الشطاحة وتاشع في عكار الى رأس بعلبك ، ومنهم آل عبد النور

٩٩ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ٦٧ .
١٠٠ الحميدية : قرية في سوريا قرب الحدود السورية اللبنانية .
١٠١ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ٦٧ . والمؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٢٨٣ — ٢٨٧ .
١٠٢ **وثيقة نسب آل عبد الرزاق في برقايل** .
١٠٣ فيليب دي طرازي : **أصدق ما كان عن تاريخ لبنان** ج ١ ص ١٠٨ — ١٠٩ .
١٠٤ فيليب دي طرازي : مرجع سابق ج ١ ص ٥٩ ويذكر المؤلف أن آل الحلو من قرية حلبا في الزبداني في سوريا نزحوا عنها عام ١٤٧٠ الى بشري ومنها تفرقوا في لبنان .
١٠٥ فيليب دي طرازي : **أصدق ما كان عن تاريخ لبنان** ج ١ ص ٦٦ .
١٠٦ بطرس حبيقة : **تاريخ بسكنتا** ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٤٦ ص ٢٦٧ .
١٠٧ بطرس حبيقة : مصدر سابق ص ٢٨٢ .

الذين سكنوا تكريت أولاً ، ثم استقروا في بيت ملات منذ عام ١٨٥٥ ، وآل سلوم الذين سكنوا تاشع وآل عبد الله الذين سكنوا قبولاً أولاً ثم انتقلوا الى الشطاحة ، وآل جريج في الشطاحة أيضاً [١٠٨] . ويبدو أن معظم العائلات المسيحية في عكار ، والمارونية منها خاصة ، قد وفدت اليها من جبل لبنان . فقد ورد في تقرير أحد الرهبان عن سكان قرية عندقت ، ان معظم عائلاتها ترجع بأصولها الى جبل لبنان أمثال بيت فخر وأصلهم من بشري ، وعائلة قحوش ومنصور الدرزي أتوا الى عندقت من لبنان أيضاً ، وعائلة آل نفاع أتت من بيت شباب وتفرّعت في عندقت الى فروع عديدة منها فرح وصقر والقاضي والعجي وأبو رعد . وكذلك عائلة الياس وأصلها من آل كيروز من بشري ، قدمت الى عندقت منذ ثلاثة قرون تقريباً ، ومنها آل غصن وشاهين . وكذلك عائلة البيطار وأصلها من رأس بعلبك ، جاءت الى عندقت منذ ثلاثة قرون واستقر قسم منها في قرية شدرا أيضاً ، وكذلك عائلة الحلبي ، وأصلها من جبل لبنان من منطقة جبيل [١٠٩] .

أما العائلات اللبنانية التي لجأت الى عكار لأسباب سياسية ، فهي عائلة مظفر رئيس الحزب اليمني في بلاد الشوف في فترة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني . وكان الشيخ مظفر صديقاً وحليفاً للأمير حسين باشا بن يوسف باشا سيفا ، وعلى أثر هزيمة آل سيفا والحزب اليمني أمام قوات الأمير علي الشهابي والأمير يونس المعني والأمير علي بن فخر الدين ، فرّ حسين باشا الى عكار يرافقه الشيخ مظفّر الذي توطن في قرية شدرا [١١٠] .

أما آل حبيش في عكار ، فقد نزحوا اليها من الامارة اللبنانية أيضاً ، وسكنوا في قرية القبيات . ولأسباب سياسية أيضاً . ففي عام ١٧١٠ عزل الأمير حيدر الشهابي عن الامارة اللبنانية وفرّ الى غزير ، واعتصم بمشايخ آل حبيش فيها حيث وقفوا الى جانبه وقاتلوا معه ضد قوات والي صيدا . ولما هزم الأمير حيدر فرّ الى الهرمل ، في حين لجأ حلفاؤه من آل حبيش الى بلاد عكار . وبعد انتصار الأمير حيدر في معركة عين داره عام ١٧١١ ، عاد بعض آل حبيش الى غزير ، بينما بقي الآخر في قرية القبيات [١١١] .

١٠٨ بطرس حبيقة : مصدر سابق ص ١٧٣ . وقد ذكر المؤلف أنه أخذ هذه المعلومات نقلاً عن الخوري اسطفان البشعلاني الذي أخذها بدوره عن تقرير للبطريرك عريضة مطران طرابلس عام ١٩٠٩ ، وعن تقرير للأب اغناطيوس الخوري الراهب في أبرشية طرابلس .

١٠٩ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : وثيقة تعداد أهالي عندقت موقعة من المطران عام ١٩٢١ مجهولة الكاتب والتاريخ .

١١٠ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١٧٠ — ١٧١ .

١١١ خليل رشيد اسكندر حبيش : **آل حبيش في التاريخ** ١٩٧٨ مجهول دار النشر ص ٣٧ — ٤٠ .

الفصل الثالث

عدد السكان والتوزيع الطائفي

لا نملك احصاءات دقيقة لسكان عكار في العهد العثماني ، وجلّ ما توافر لدينا حتى الآن عن عدد السكان وتوزيعهم الطائفي آنذاك ، لا يعدوكونه أرقاماً تقريبية تستند الى الاحصاءات العثمانية غير الدقيقة ، وتقديرات بعض الرحالة بالاضافة الى تقارير قناصل الدول الأوروبية وبصورة خاصة قناصل فرنسا في بيروت وطرابلس . إلاّ أننا سنعتمد مضطرين على هذه المصادر ، نظراً لانعدام الاحصاءات الدقيقة ، وللامكانات التي تعكسها عن التوزيع الطائفي في عكار آنذاك .

يبدو أن احصاءات الدولة العثمانية لا تتضمن الأرقام الصحيحة والحقيقية لتعداد رعاياها [١] بسبب موقفهم السلبي من الاحصاء . فمعظم السكان ، وبصورة خاصة في الأرياف ، امتنعوا عادة عن الادلاء بتصريحات صحيحة عن عدد أفراد أسرهم [٢] ، لأن تجاربهم السابقة علمتهم أن الاحصاءات لا تهدف الاّ الى زيادة الضرائب [٣] وضبط عملية

١ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٣ و Dominique Chevallier: *La Société* P. 31-32

٢ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie:* P. 215

٣ مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية** ص ٢٣٥ .

التجنيد الاجباري . أضف الى ذلك أن مخاتير القرى كانوا يهملون ابلاغ دوائر النفوس عما يحصل في قراهم من ولادات ووفيات . أما بشأن تحرير قيود سجلات النفوس العائدة لعكار ، فقد أكد أحد البحاثة المعاصرين أنه كان يتم بناء على ظن مأمور النفوس وتقديره [٤] وكذلك تؤكد بعض الوثائق الرسمية وجود الخلل في قيود النفوس ، فقد ذكر سليمان باشا والي صيدا وطرابلس عام ١٢٣١ / ١٨١٥ ان عدد الذميين في ولاية طرابلس يفوق بأضعاف مضاعفة عدد الذين يؤدون الجزية أي عدد الذميين المسجلين في دوائر النفوس في الولاية ثم يتابع سليمان باشا شارحاً أسباب ذلك بقوله أنه نتيجة لتواطؤ جباة الجزية (الجزيدارية) مع أبناء الطوائف غير الاسلامية الذين امتنعوا عن التصريح عما يحصل لديهم من ولادات بهدف التهرب من دفع الجزية [٥] . وقد كان بالامكان ضبط عدد المسيحيين لو أن عدد تذاكر الجزية تطابق مع عدد المكلفين بأدائها . ومما يؤيد صحة أقوال سليمان باشا أن عدد تذاكر جزية المسيحيين في عكار بقي ثابتاً لمدة طويلة [٦] مما يؤكد عدم تسجيل الولادات الحاصلة طيلة تلك المدة .

أما تقارير القناصل الفرنسيين ، فهي تعطي معلومات متضاربة حول عدد السكان في عكار . فقد ذكر غيز ، القنصل الفرنسي في طرابلس ، في تقرير أعده في آذار ١٨١٢ ، ان عدد سكان عكار هو عشرون ألف نسمة معظمهم من المسلمين [٧] ، ثم خلفه أوغست اندريه وقدر بعد أشهر قلائل في أيار من العام نفسه أن عدد سكان عكار يساوي ثلاثين ألف نسمة معظمهم من المسلمين أيضاً [٨] .

وفي عام ١٩١٢ قدر دي كوسو ، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس ، عدد سكان عكار بأربعين ألف نسمة مستنداً في تقديره الى أحدث الاحصاءات آنذاك حسب زعمه ، الا أنه لم يذكر هذه الاحصاءات ولا الجهة التي أعدتها [٩] . بالاضافة الى ذلك فقد ذكرت احدى

٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٥ .
٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١٣٢ — ١٣٥ . سنة ١٢٣١ هـ .
٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١٣٠ و٤٨ ص ١٠٢ وكانت الجزية ثابتة طيلة هذه المرحلة ، وكانت تساوي ٥٢١٨ غرشاً سنوياً .
٧ Adel Ismail: *Documents* t. 4. P. 335-342
٨ Adel Ismail: *Documents*.. t. 4. P. 351-380 وينظر أيضاً م ٦ ص ٢٣١ حيث نجد تقرير نائب القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٨٤٠ ، الذي قال ان معظم سكان عكار من المسلمين .
٩ ينظر ترجمة التقرير في كتاب ، وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ... ص ٢٧٥ .

الصحف الطرابلسية أن عدد سكان عكار بلغ أربعين ألف نسمة حسب التحريرات الرسمية لعام ١٩١٢ [١٠] .

وتفيد قيود النفوس الرسمية في عكار أن عدد سكانها كان ثلاثين ألفاً وتسعماية واثنتي عشرة نسمة عام ١٣٢٣ / ١٩٠٥ ثم أصبح اثنين وأربعين ألفاً وثلاثماية وثلاثاً وستين نسمة عام ١٣٣٢ / ١٩١٣ [١١] مما يدل على أن الزيادة السكانية بين هذين العامين بلغت أحد عشر ألفاً وأربعماية واحدى وخمسين نسمة . أما مقدار الولادات والوفيات في عكار ، فقد تأرجح ، حسب قيود النفوس ، على الشكل التالي :

السنة	ولادات	وفيات
١٣٢٧ / ١٩٠٩	٢٦٣ نسمة	٩٥ نسمة
١٣٢٩ / ١٩١٠	٥٢٥ نسمة	١٦٤ نسمة
١٣٣٠ / ١٩١١	١٨٠ نسمة	١٥٧ نسمة [١٢]

أما من حيث التوزيع الطائفي ، فيتضح من تقارير القناصل الفرنسيين في طرابلس ، أن معظم سكان عكار كانوا من المسلمين حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر [١٣] . ثم ان مبلغ مال الجزية المحصلة من المسيحيين في عكار يؤكد هذه المقولة . صحيح أن تذاكر دفع الجزية لم تكن مطابقة لعدد المسيحيين تماماً ، الا أنها تبقى صالحة لاعطاء صورة تقريبية عنه . ذلك أن فرمان الجزية ذكر أن ما يترتب منها على عكار عام ١٢٣١ / ١٨١٥ بلغ خمسة آلاف ومئتين وثمانية عشر غرشاً ، علماً بأنها تراوحت ، حسب حالة المكلّف المادية ، بين أربعة غروش وستة عشر غرشاً للشخص الواحد [١٤] . فلو افترضنا أن جميع المسيحيين في عكار كانوا من الأثرياء لبلغ عددهم (٥٢١٨ ÷ ١٦ = ٣٢٦ نسمة) . ولو فرضنا أنهم جميعاً من الفقراء لبلغ عددهم (٥٢١٨ ÷ ٤ = ١٣٠٤ نسمة) . وبناء على ذلك يمكننا القول أن عددهم تراوح بين (٣٢٦ — ١٣٠٤ نسمة) . واذا أخذنا بعين الاعتبار أقوال سليمان باشا بأن عدد المسيحيين في

١٠ **جريدة الحوادث** : عدد ٧٣ تاريخ ١٩١٢/٨/٢٧ .
١١ حكمت بك شريف : **تاريخ طرابلس** ص ١٧٧ والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ .
١٢ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ — ٢٣٥ . ويذكر المؤلفان أن هذه الأرقام ليست دقيقة ولا واقعية .
١٣ Adel Ismail: *Documents*... t. 4. P. (335-342), (351-380)
١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١٣٢ — ١٣٥ .

عكار كان أضعاف عدد تذاكر الجزية لظل عددهم محصوراً ببضعة آلاف . هكذا اذن يأتي هذا الاستنتاج موافقاً لأقوال القناصل الفرنسيين الذين ذكروا أن المسيحيين كانوا قلة في عكار في مطلع القرن التاسع عشر . الا أن استيطان عائلات مسيحية جديدة في عكار إبّان القرن التاسع عشر [١٥] سبب تزايد عددهم فيها ، ذلك أن القيود الرسمية تشير الى أنهم باتوا يشكلون نصف سكانها تقريباً . وبناء على ما ورد في الاحصاءات الرسمية لعام ١٩٠٥ ، كان عدد سكان عكار ثلاثين ألفاً وتسعماية واثنتي عشرة نسمة موزعين كما يلي :

١٥٤٥٥ نسمة مسلمون — ٩٤٨٥ ارثوذكس — ٤٣٤ كاثوليك — ٥٣٢٦ موارنة ٢١٢ بروتستانت [١٦] . أما في العام ١٩١٣ فقد أصبح التوزيع الطائفي في عكار على الشكل التالي :

٢٠٣٠٧ نسمة مسلمون — ١٢٨١٩ نسمة ارثوذكسي — ٨٢٠٨ نسمة موارنة — ٦٦٩ نسمة كاثوليك — ٣٦٠ بروتستانت [١٧] . الا أن دي كوسو ، أعطى صورة مختلفة تماماً للتوزيع الطائفي في عكار عام ١٩١٢ ، فذكر أن المسلمين لا يشكلون أكثر من ربع سكانها تقريباً ، وأن الثلاثة أرباع الباقية من المسيحيين على اختلاف طوائفهم كما نلاحظ في الجدول التالي :

١٥٠٠٠ ماروني — ١٣٠٠٠ روم أرثوذكس — ٥٠٠ روم كاثوليك — ١٢٠٠٠ مسلم [١٨] . يبدو أن دي كوسو بالغ في تقدير عدد المسيحيين في عكار وفي اعتبار الموارنة الطائفة الأكثر عدداً من سائر الطوائف في تلك المنطقة . فقد تعمّد أن يصوّر حكومته كثرة عدد المسيحيين في عكار والاضطهاد الذي يعانيه هؤلاء ، معتبراً أن هذين العاملين يشكلان حافذين كافيين لحمل حكومته على التدخّل في المنطقة وبسط سيطرتها عليها بحجة العمل على حماية المسيحيين فيها [١٩] .

---

١٥ بطرس حبيقة : **تاريخ بسكنتا ص ١٧٣ . ومطرانية الموارنة في طرابلس . وثيقة عن عندقت .**

١٦ **حكمت بك شريف** : **تاريخ طرابلس الشام** ص ١٧٧ .

١٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ .

١٨ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٥ .

١٩ يذكر دي كوسو : « ان التعصّب الاسلامي الذي يرافقه دائماً في هذه المنطقة روح السلب ، قد غدا أخطر من أي وقت مضى بعد أن هيجته أخبار الحرب . ان أعمال القتل ونهب الممتلكات تضاعفت وهي ترتكب ضدّ المسيحيين المروعين الذين لم يتجرأ أحد منهم على الشكوى للسلطات خوفاً من أعمال الانتقام ... تسلّمت من مختار القبيات رسالة عاجلة يبلغني فيها أن بلدته محاصرة منذ أسبوع تقريباً من قبل عصابات البكوات وأن كل تموين قد أصبح مستحيلاً ... » ويتابع التقرير قائلاً : « ... أن هذا الشعب الذي كبت شكواه مدّة طويلة من الزمن قد تجرأ على رفع صوته يشجعه في ذلك وجود ممثل أمة يعتبرها حاميته الوحيدة ويرجو سيطرتها من كل قلبه .... كان يتهيأ (الأسقف عريضة أسقف طرابلس للموارنة آنذاك) للكتابة اليكم بغية طلب تدخلكم الحازم لوضع حد لهذه الاعتداءات ... » ثم يختم التقرير بقوله : « ... اذا كانت فرنسا لا تريد أن تشهد إنْ =

١ — المسلمون :

بدأ انتشار الدين الاسلامي في عكار مع الفتوحات الاسلامية لهذه البلاد حيث استوطنتها قبائل عربية حملت معها الدين الجديد [٢٠] . ومنذ ذلك التاريخ تغلغل الاسلام في جبال عكار وسهولها ، ولكن بصورة غير كثيفة . وعلى رغم ذلك احتفظ أبناء عكار بمعتقدات تعود الى ما قبل الاسلام [٢١] ، اذ أن القرويين ظلوا يؤمنون بالسحر والحرز [٢٢] والرقية وغيرها من المعتقدات ذات الصفة الدينية ، والتي تعتبر من قشور الدين الا أنهم عاشوا بهذه المعتقدات أكثر من الأمور الدينية الحقة . والسبب في ذلك يعود طبعاً الى أمور عديدة ، في طليعتها تدني مستوى الفلاح المادي وبؤسه الاجتماعي وتفشي الجهل والأمية بين السكان . فالغالبية العظمى من الفلاحين كانت تجهل القراءة والكتابة [٢٣] ، وخسرت بذلك امكانية الاطّلاع على التعاليم الدينية بصورة سليمة ونقية . وبذلك أصبح القرويون لا يعلمون من دينهم الا تلقينات المشايخ ، وحتى رجال الدين باتوا عاجزين عن تثقيف العامة وتفقيه الناس بالدين ، بسبب ما تميزت به حياتهم من الجهالة والتقليدية والخنوع في القرن التاسع عشر [٢٤] . أضف الى ذلك أن خلو أكثر القرى من المساجد والجوامع [٢٥] كان سبباً هاماً من أسباب الجهل بالأمور الدينية . ففي مطلع القرن التاسع عشر كانت المساجد نادرة في عكار ، وكان وجودها يقتصر على التجمعات السكانية الكثيفة كقرية عكار العتيقة مثلاً التي كانت تضم في القرن السابع عشر جامعين [٢٦] .

وأكثر ما ميز الحياة الدينية لدى مسلمي عكار إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اعتقادهم بالأولياء وكراماتهم ، وتعلّقهم وعنايتهم بمزارات الأنبياء والأولياء فأقاموا لهم الأضرحة حيث نجد مزار الشيخ عياش ومزار النبي يعقوب ومزار الشيخ جابر ، وخصصوا لها الأوقاف [٢٧] . وعينوا أشخاصاً لخدمتها وتنظيفها وفتحها للزائرين الذين يرغبون في التبرك بها

= عاجلاً أو آجلاً عملية فناء جماعي لموارنة هذه المنطقة فان عليها أن تؤمّن بشكل حازم حمايتهم التامة » يراجع نص التقرير كاملاً في كتاب وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٥ — ٢٧٩ .

٢٠ ابن الأثير : الكامل في التاريخ م ٢ ص ٤٣١ . و H. Lammens: *La Syrie*, V. 1. P. 64

٢١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 70

٢٢ Jacques Weulersse: op. cit. P. 227-228

٢٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

٢٤ كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ٧٠ — ٨٠ .

٢٥ Jacques Weulersse: op. cit. P. 70.

٢٦ المحاسني : **المنازل المحاسنية** ... ص ٥٣ .

٢٧ ينظر هامش ص ١٥٨ حيث نجد تفصيلا لأوقاف كل مزار في عكار .

ووفاء النذور لأصحابها . وكانت هذه المزارات تفرش بالحصر وتزوّد بالأباريق وغيرها من اللوازم (٢٨) . وكذلك بنى أبناء عكار القبور الضخمة لأصحاب الكرامات وزينوها بالألوان تمييزاً لها عن سائر الأضرحة . ويحدّثنا أحد الرحالة عن تلك القبور قائلاً : « ... فنحن في أثناء ذلك المسير ، واذ على قارعة الطريق في سفح جبل قبر طويل خطير ، وبالقرب منه قبر أبيض علي ، مشرف متلألئ وبالقرب منهما قبر تحت مكان مبني بالأحجار ، عالي المقدار ، فوقفت أسأل عن ذلك راعياً رأيته هناك ، فقال : أما القبر الطويل فصاحبه يقال له الشيخ علي الدربي له كرامات عند كلّ مار ودربي — والأبيض الشيخ محمد له أحوال عجيبة ظاهرة غريبة ... » .

ثم يتابع قائلاً أن سكان القرى المجاورة لهذه الأضرحة يهابون الشيخ محمد صاحب الضريح الأبيض مهابة شديدة ، حتى أن أحداً منهم لا يجرؤ على أن يحلف يميناً باسمه الا اذا كان ينطق بالصدق والحق (٢٩) هذا بالاضافة الى مزارات أخرى منها مزار الشيخ جنيد في قرية عكار العتيقة ، وضريح الشيخ الزعبي في محيط قرية حلبا ، وضريح الشيخ بدر في قرية منيارة (٣٠) .

وكذلك تميزت الحياة الدينية لدى المسلمين في عكار ، بوجود عائلات تحمل الصفة الدينية ولقب شيخ ، منها مشايخ آل الزعبي والعمري وزكريا والرفاعي والكيلاني وتعتبر هذه العائلات في محيطها من العائلات الشريفة النسب . وقد مارس أفرادها الطرق الصوفية ، فكان آل الزعبي يمارسون الطريقة القادرية (٣١) . كما مارس آل زكريا الطريقة الخلوتية . وكان لهؤلاء أتباع ومريدون ، وقد نالوا الشهرة في محيطهم حتى ان طرقهم الصوفية انتقلت الى المدن المجاورة لعكار . فقد انتقلت الطريقة الخلوتية الى طرابلس بواسطة أحد تلامذة شيخ من مشايخ آل زكريا من قرية فنيدق في نهاية القرن السابع عشر . وكان لهذا الشيخ صيت واسع الانتشار ، وجملة من المريدين يقصدونه من مختلف البلدان والأمصار « لأنه من الصلحاء الخيرين والمتبعين سنن سيد المرسلين » (٣٢) . وكان أتباع كل طريقة يمارسون نشاطاتهم الدينية ويقيمون حلقاتهم الخاصة في مركز معين يعرف بالتكية . وقد حدثنا أحد الرحالة عن تكية قرية عكار العتيقة في

٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٧٨ .

٢٩ المحاسني : **المنازل المحاسنية** ... ص ٩٦ .

٣٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٠ .

٣١ **مجلة نداء الشمال** : العددان الخامس والسادس عشر شباط وآذار ١٩٨١ ص ٤١ مقال بعنوان **الزعبيون** كاتبه عبد القادر الأسمر .

٣٢ المحاسني : **المنازل المحاسنية** ... ص ٦٧ .

نهاية القرن السابع عشر بقوله : « فبعد أن نزلنا في تكيتها وهي تكية لا نظير لها الا أنها خالية من حصر تفرش بها . لها شبابيك من جهة الغرب مشرفة على الوادي ومن جهة الشرق أوض (غرف) لطيفة ولها بابان أحداهما كبير والآخر صغير ، وبها بركة عظيمة ، الا أني ما رأيت بها ماء ... والحرم تدخل من بابه الى ايوان صغير وعلى شماله كذلك ايوان ومن جهة الغرب فيه ثلاثة شبابيك مطلة على الوادي ومن جهة الشرق ثلاثة على الوادي .... بحجر ومنبر من رخام .... وفي اتجاه المحراب سدّة عالية والى جانبها من كل جهة سدّة أخرى خالية .... » (٣٣) .

وقد تمتعت العائلات الدينية بمكانة مرموقة واحترام الدولة العثمانية التي منحت بعضها فرمانات الإعفاء من التكاليف والمغارم كما أعفتهم من الخدمة العسكرية الاجبارية (٣٤) . ولا يزال البعض من هذه العائلات يحتفظ حتى اليوم بفرمانات اعفائهم من التكاليف الأميرية (٣٥) .

وفي مطلع القرن التاسع عشر نشطت عملية اقامة الجوامع والمدارس الدينية في عكار . فقام علي بك الأسعد ببناء جامع قرية البرج (برج القريعية) (٣٦) بعد أن كان قد حصل في العام ١٨١٦ على فرمان من الباب العالي يسمح له ببناء الجامع وتزويده بمئذنة (٣٧) . ثم استمرت عملية اقامة الجوامع في عكار في النصف الأول من القرن التاسع عشر . فتم انشاء الجوامع في القرى التالية : بزبينا — الخريبة — بيت الحاج — مشحة — السوسية — عدبل (٣٨) .

بيد أن ظاهرة انشاء الجوامع في عكار في تلك المرحلة لا تعود الى دوافع دينية صرفة بقدر ما تعود الى أسباب سياسية . فالعاملون على انشاء هذه الجوامع ، كانوا من رجال السياسة الراغبين في كسب ودّ الدولة العثمانية والحصول على تأييد المتنفذين في العاصمة ، فرأوا في انشاء الجوامع

٣٣ المحاسني : **المنازل المحاسنية** ... ص ٥٢ — ٥٣ .

٣٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ١٥٠ .

٣٥ ينظر فرمان اعفاء آل زكريا من التكاليف الأميرية ص ١١٧ .

٣٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢٥٠ . علي بك الأسعد كان ملتزماً لعكار في العام ١٨١٦ . ينظر : ابراهيم العورة : **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل** ، نشر قسطنطين الباشا المخلصي ، مطبعة دير المخلص صيدا لبنان ١٩٣٦ ، ص ٢٨٨ .

٣٧ ابراهيم العورة : **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل** ... ص ٢٨٨ .

٣٨ دائرة أوقاف حلبا : **سجل الافتاء** لأحداث ١٣٢٦ — ١٣٣٥ هـ . غير مرقم الصفحات وفيه جدول بأوقاف عكار الاسلامية .

وسيلة ناجحة لنيل مآربهم ، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تحافظ دائماً على الظهور بمظهر الدولة الاسلامية المحافظة على شؤون الاسلام والمسلمين . ومما يؤيد ذلك أن هذه الظاهرة برزت في وقت كانت فيه الدولة العثمانية بأمس الحاجة للظهور بمظهر المحافظة على الدين لكي تخفف من نقمة الوهابيين عليها [٣٩] ، وتحد من هجماتهم على تخوم بلاد الشام [٤٠] . وقد استغل البكوات في عكار هذه الرغبة لدى الدولة وبنوا المساجد والجوامع علّهم ينالون رضاها ويحظون بتأييدها ودعمها .

وفي أواخر القرن التاسع عشر عادت ظاهرة بناء الجوامع والمساجد للظهور مجدّدا . فقد قام محمد باشا المحمد بانشاء سبعة مساجد ومدارس دينية في قرى مختلفة من عكار ، نذكر منها جامع قرية حلبا (١٣١٤ / ١٨٩٦) [٤١] . كما قام محمد بك العبود ببناء جامع قرية البيرة عام ١٣٠٠ / ١٨٨٢ [٤٢] .

وقد كان لازدياد ظاهرة بناء الجوامع والمساجد في هذه المرحلة أسباب سياسية أيضاً . فقد أراد هؤلاء البكوات الذين عُرِفوا بنشاطاتهم السياسية والادارية ، كسب ودّ السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ — ١٩٠٨) الذي حرص على تسمية نفسه خليفة المسلمين ، ودعا الى الجامعة الاسلامية ، وتبنّى خطّ السياسة الاسلامية بشكل قوي ، رغبة منه في ارهاب الدول الأوروبية التي تضم بين رعاياها في المستعمرات الكثير من المسلمين [٤٣] .

---

٣٩ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ... ص ٥٥ .

٤٠ مخائيل الدمشقي : **حوادث الشام** ... ص ٣٢ — ٣٥ . والمطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٨ ج ٤ ص ٦٢٩ وحيدر الشهابي : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ج ٣ ص ٥٥٦ .

٤١ **سجلات محكمة حلبا الشرعية** : سجل أحداث ١٣١٤ ص ١٣ وفيه وقفية الجامع في حلبا . محمد باشا المحمد كان مديراً لناحية عكار ١٢٧٨ / ١٨٦٠ وهو من الوجهاء فيها . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٦٩ ص ٣٥١ .

٤٢ يتضح تاريخ بناء هذا المسجد من كتابات نقشت على مدخله جاء فيها :

بنـــــــاه محمـــــــــد العبود يرجو   رضا الله في حسن العبـــــــــــــــارة
وأسّســـــه عـــلى التقـــوى بجـدٍ   وأبـــــــدى مخلصاً فيـــــــه اجتهـــــاده
على شكر نـؤرخـــــــــه ومحمـــــــد   أتى بتمام عنوان السعـــــــــــــــادة

في ١٧ القعدة سنة ١٣٠٠ هـ .

٤٣ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام ومصر في الفتح العثماني** ص ٦٠ — ٦١ .

٢ — الطوائف المسيحية :

لم يكن أبناء الطوائف المسيحية في عكار أوفر اطلاعا على الشؤون الدينية من اخوانهم المسلمين ، بل كانوا مثلهم محرومين من الوسائل السليمة للاطلاع على نقاء مذاهبهم . اذ كانت معظم القرى المسيحية خالية أحياناً من كنيسة لممارسة الشعائر الدينية . فقرية حلبا ذات الأكثرية المسيحية كانت خالية من كنيسة حتى عام ١٩١٥ [٤٤] . ويتوزع المسيحيون في عكار على الطوائف التالية :

أ — الموارنة :

كانت عكار تضم أعداداً من الموارنة منذ بداية الحكم العثماني فيها . وقد برز منهم رجالات لعبوا دوراً في تاريخ الطائفة المارونية وتسلموا سدّة البطريركية . ففي الحادي عشر من كانون الأول عام ١٥٢٤ اجتمع أساقفة وأعيان الاكليروس الماروني والشعب وانتخبوا موسى بن سعادة ، من قرية الباردة في عكار ، بطريركاً للطائفة المارونية في سوريا . وقد استمر في منصبه حتى وفاته عام ١٥٦٧ . وقد عمل هذا البطريرك على تعزيز مركز طائفته في عكار ، فبنى فيها كنيسة القديس جيورجيوس في قرية شدرا عام ١٥٧٧ [٤٥] .

يبدو أن الموارنة في عكار كانوا يتبعون أسقفية اهدن في القرن السادس عشر ، ذلك أن أسقف اهدن كان يتولى أمورهم لدى والي طرابلس ، وكان يتصرف (بضريبة العشر) المترتبة على كنائسهم وأرزاقهم في عكار [٤٦] ، وربما كان ذلك نظراً لقلة عددهم فيها في ذلك التاريخ . الا أن انتشار الموارنة في عكار بصورة ملحوظة ، يعود الى مرحلة حكم الأمير فخر الدين المعني الثاني الذي شجعهم على السكن خارج كسروان وفي منطقة عكار وطرابلس التي كانت تؤلف امارة بني سيفا . ويرى أحد المؤرخين أن الأمير فخر الدين أقدم على ذلك بعد أن

---

٤٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٢ و ٢٤٣ .

٤٥ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١١٩ — ١٢٤ . **والجامع المفصَّل** ص ١٨٤ — ١٨٧ . وساسين عساف : **البطريركان موسى العكاري ومخائيل الرزي والمجمعان المارونيان الأولان قنوبين ١٥٧٧ و ١٥٦٩** ، مقال نشر في مجلة المنارة السنة ٢٤ العدد الأول ١٩٨٣ ، جمعية المرسلين اللبنانيين الموارنة جونية ، ص ١٥ .

٤٦ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١٥١ **والجامع المفصّل** ص ٢٠٤ .

تحالف مع الموارنة بهدف مساعدته في القضاء على يوسف باشا سيفا [٤٧] . ومن المرجح أيضاً أن يكون الأمير فخر الدين أتى بهم الى عكار لاستخدامهم كمزارعين . ومع مرور الزمن تزايد عدد الموارنة في عكار ، ونزلوا إبّان مراحل الحكم المعني والشهابي بين السنة فيها [٤٨] . ويبدو أن توافد عائلات مارونية كسروانية الى عكار في تلك المرحلة [٤٩] ، كان السبب المباشر لازدياد اعدادهم فيها ، مما اضطر البطريركية المارونية الى اتخاذ عرقا مركزاً لأسقفية في القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر [٥٠] . وفي مطلع القرن العشرين ألغيت أسقفية عرقا المارونية وألحق موارنة عكار بأسقفية طرابلس [٥١] .

وقد مارس موارنة عكار نشاطاً دينياً ملحوظاً ، وبرز منهم أساقفة خدموا الطائفة كالمطران يوحنا الشدراوي ١٦٠٩ ، واسحق الشدراوي الأول الذي تسلم أسقفية طرابلس (١٦٢٩ — ١٦٦٣) ، واسحق الشدراوي الثاني الذي كان أسقفاً في قنوبين (١٧٤٨ — ١٧٥٣) [٥٢] . وفي عام ١٨٥٣ بنى الرهبان الموارنة دير مار جرجس بحنين في عكار [٥٣] .

ب — انشقاق الكنيسة الملكية الى ارثوذكس وكاثوليك :

منذ بداية الحكم العثماني وحتى نهاية القرن السابع عشر ، كانت عكار مركز أسقفية

٤٧ يوسف مزهر : **تاريخ لبنان العام** ج ١ ص ٣٦٢ . يبدو هذا التعليل مستغربا . فقد انفرد به الدكتور يوسف مزهر دون سائر المؤرخين ، ثم أن الموارنة لم يكونوا في مرحلة حكم فخر الدين يشكلون قوة عسكرية يمكنه الاعتماد عليها أو يمكنها مساعدته للوقوف في وجه رجل قوي كيوسف باشا سيفا .

٤٨ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٢٠ .

٤٩ بطرس حبيقة : **تاريخ بسكنتا** ص ١٧٣ .

٥٠ يذكر المطران يوسف الدبس أسماء أساقفة عرقا في الأعوام (١٧٤٨ — ١٧٦٢ ص ٢٨٨ — ٢٨٩ من كتابة **الجامع المفصَّل**) والأعوام (١٦٩٨ ص ٢٤٦ وعام ١٨٨٦ ص ٣٦٦ من الجامع المفصَّل) في حين أنه لا يذكر أسقفية عرقا قبل عام ١٦٩٨ .

٥١ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٦ .

٥٢ الكونت فيليب دي طرازي : **أخبار السريان** ج ٢ ص ٢٣٠ . ويوسف الدبس **الجامع المفصَّل** ص ٢٤١ . ويذكر المطران الدبس وفاة اسحق الشدراوي الأول عام ١٦٦٣ (ينظر الجامع المفصل ص ٢٤٢) في حين جعل الكونت فيليب دي طرازي وفاته عام ١٦٦٥ (ينظر أخبار السريان ج ٢ ص ٢٣٠) . أما اسحق الشدراوي فلا يذكر الدبس أنه كان أسقفاً على قنوبين كما يذكر وفاته في طرابلس عام ١٧٥٣ ويذكر أنه من حلب وليس من عكار وأن اسمه الحقيقي جبرائيل صقر (ينظر الجامع المفصل ص ٢٨٨) .

٥٣ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٨ ج ٤ ص ٧٨١ . وابراهيم الأسود : **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان** مطبعة القديس جاورجيوس بيروت ١٩٢٧ م ٢ ص ١٧٩ .

أرثوذكسية [٥٤] ، وكان الأرثوذكس يتبعون كنيسة القسطنطينية منذ الانشقاق الكنسي عام ١٠٥٤ [٥٥] . وفي أواخر القرن السابع عشر انفصل فريق من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية واتحد مع كنيسة روما تحت تأثير الارساليات اليسوعية وعرف بالروم الكاثوليك في حين احتفظ الموالون للكنيسة الشرقية باسم الروم الأرثوذكس . وفي عام ١٧٢٤ توفي بطريرك انطاكيا ولم يتم انتخاب خليفة له ، بل انتخبت كل طائفة بطريركها الخاص [٥٦] ، فتكرس بذلك الانشاقاق بين الفريقين .

ويبدو أن معظم المسيحيين في عكار ظلوا على ولائهم لكنيسة القسطنطينية . والمرجح أنهم كانوا كُثُراً في تلك المنطقة بدليل اتخاذها مركزها لأسقفية أرثوذكسية واسعة تضم أجزاء من سوريا والمناطق المتاخمة لها حتى حدود متصرفية جبل لبنان ، وكانت هذه الأسقفية ترتبط ببابا الروم بواسطة بطريرك انطاكية [٥٧] .

أمّا انتشار الكاثوليك في عكار ، فقد كان بطيئاً بدليل أنّ عددهم فيها لم يَربُ عن السمّاية وست وتسعين نسمة (٦٦٩ نسمة) حتى عام ١٩١٥ [٥٨] والجدير بالذكر أن انتشار المذهب الكاثوليكي فيها جاء نتيجة جهود المبشرين اليسوعيين الذين كثّفوا نشاطهم في المنطقة منذ عام ١٨٨٢ بحيث تمكنوا منذ ذلك التاريخ من تحويل بعض البروتستانت الى المذهب الكاثوليكي [٥٩] . الا أن الاضطهاد الذي لحق بهم حال دون اقامة مراكز كاثوليكية في عكار حتى مطلع القرن العشرين عندما قام الآباء اليسوعيون بتأسيس دير لهم في هذه المنطقة عام ١٩٠٦ [٦٠] ، ثم أنشأت الراهبات الكرمليات ديرا آخر في قرية القبيات [٦١] .

٥٤ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** ج ٧ م ٤ ص ١٥١ .

٥٥ أسد رستم : **كنيسة مدينة الله انطاكيا العظمى** ، دار الفنون ج ٢ ص ٢٠٩ — ٢٣٣ .

٥٦ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٢٣ — ٢٤ . وأسد رستم المرجع السابق ج ٣ ص ١٠٤ — ١٤٣ .

٥٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ١٠٠ . ينظر نص الفرمان الموجه الى مطران الأرثوذكس في عكار في الملحق ١٤ وابراهيم العورة : **ولاية سليمان باشا** ص ٤٣١ — ٤٣٢ حيث يذكر العورة مطران الروم غير الكاثوليك في عكار عام ١٢٣٤ / ١٨١٨ مما يدل على وجود أسقفية أرثوذكسية في عكار منذ بداية القرن التاسع عشر . و Adel Ismail: *Documents* .. t. 15. P. 271.

٥٨ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٤ .

٥٩ Adel Ismail: *Documents*. t. 16. P. 310-311

٦٠ ابراهيم الأسود : **تنوير الأذهان في تاريخ لبنان** م ٢ ص ١٤٦ .

٦١ ابراهيم الأسود : المرجع السابق م ٢ ص ١٥٣ .

ج — البروتستانت :

بدأ المبشرون الإنجيليون الانكليز نشاطهم في ولاية طرابلس منذ العقد الثاني من القرن التاسع عشر (٦٢) . ثم تبعهم المبشرون الأميركيون الذين توسّعوا في شمالي طرابلس حتى وادي العاصي . وقد استطاع هؤلاء الإنجيليون بفضل المدارس التعليمية التي انشأوها في عكار ، من التأثير على معتقدات السكان ، ومن تحويل قسم منهم الى المذهب البروتستانتي (٦٣) .

والجدير بالذكر أن معظم الذين تحولوا الى البروتستانتية ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كانوا من الأرثوذكس سابقاً (٦٤) مما يدل على أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت أقل الكنائس تشددا مع رعاياها وأكثرها ممارسة لحرية المعتقد الديني . أما الكاثوليك الذين انقلبوا الى البروتستانتية ، فقد كانوا قليلي العدد . والجدير بالذكر أن المبشرين البروتستانت بذلوا الأموال الطائلة وتكبدوا المتاعب المرهقة ، في سبيل نشر مذهبهم في هذه البلاد . وكانوا يعتمدون على دعم جمعياتهم في أميركا وانكلترا (٦٥) .

د — السريان :

يبدو أن السريان شكّلوا فريقاً لا بأس به من مسيحيّي عكار في العصور المملوكية . إلاّ أنّ عددهم أخذ بالتناقص حتى اختفوا من عكار في القرن التاسع عشر ، بعد أن تحولوا الى المذاهب المسيحية الأخرى وخاصة المارونية (٦٦) . وقد ظلت في قرية شدرا بقية من السريان حتى القرن الثامن عشر بدليل أن بعض أتباع هذا المذهب من أبناء هذه القرية أوقفوا في ذلك التاريخ أوقافاً لدير مار موسى الحبشي السرياني الواقع في منطقة النبك في سوريا ، بين دمشق وحمص (٦٧) .

---

٦٢ Adel Ismail: op. cit. t. 5. P. 39-40 وكمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٩٠ .

٦٣ Adel Ismail: op. cit. t. 16. P. 310-317

٦٤ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٢٧ ويرى السيد سوهارت قنصل فرنسا في بيروت عام ١٨٩٦ ان الأرثوذكس تشددوا في منع رعاياهم من اتباع المذاهب الأخرى وطلبوا العون من روسيا . ينظر Adel Ismail: op. cit. t. 16. P. 311-312.

٦٥ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٧٣ — ٧٤ و Adel Ismail: *Documents*. t. 16. P. (310-311) et t. 5. P. 40.

٦٦ فيليب دي طرازي : **أصدق ما كان عن تاريخ لبنان** م ٢ ص ٥٩ .

٦٧ فيليب دي طرازي : المرجع السابق ج ١ ص ٢٦٧ .

هـ — الأقليات :

بالاضافة الى هذه الطوائف ، فقد كان في عكار بعض الأقليات من الشيعة الاسماعيليين في حلبا (٦٨) والعلويون في قرى مصلى وعين الزيت وعين تنتا وخربة الرمان وقرية الزاهدة حيث كانوا يعملون بالزراعة (٦٩) .

٣ — رجال الدين :

أ — رجال الدين المسلمون :

وهم من أبناء العائلات التي حملت لقب شيخ والتي تميزت بوظيفتها الدينية أمثال آل العمري والكيلاني وزكريا (٧٠) . وكان رجال الدين وطلبة العلوم الدينية في عكار يتميزون عن سائر السكان بلباسهم وبعمائم يضعونها على رؤوسهم تدل عليهم وتشير الى وظيفتهم (٧١) .

وقد تولّى هؤلاء مهمة اقامة الشعائر الدينية ، ووظائف الامامة والخطابة والتدريس والخدامة في الجوامع والمساجد (٧٢) . كما تولّى قسم منهم وظيفة الاشراف والتولية على الأوقاف الخيرية وأوقاف مزارات الأنبياء والأولياء (٧٣) . أما آل الكيلاني فقد تولوا وظيفة الافتاء في عكار منذ إحداثها في تلك المنطقة (٧٤) .

وبسبب قلّة المؤسسات الاسلامية وأوقافها في عكار إبّان القرن الثامن عشر ، كانت رواتب العاملين فيها من رجال الدين زهيدة لا تكفي لاعالتهم ، فاضطر معظمهم الى مزاولة زراعة الأرض لتأمين أرزاقهم ، فتشابه بذلك نمط حياتهم مع نمط حياة سائر الفلاحين (٧٥) . بيد أن مداخيل رجال الدين بدأت بالتحسُّن مع مطلع القرن التاسع عشر ، اذ أن تزايد انشاء المساجد

---

٦٨ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٤ .

٦٩ التميمي وبهجت : المرجع السابق ج ٢ ص ٢٣٥ .

٧٠ ينظر ص ٣٠٠ .

٧١ المحاسني : **المنازل المحاسنية** ... ص ٥٣ .

٧٢ **سجلات المحكمة الشرعية حلبا** : سجل أحداث ١٣١٥ هـ ، ص ٢٢ . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٩ سنة ١٣٠٣ ص ١٧ .

٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٧ ص ٨٧ سنة ١١٤٤ هـ .

٧٤ **سجلات الافتاء في عكار** للأعوام ١٣٢٦ — ١٣٣٥ دائرة الأوقاف في حلبا .

٧٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦ ص ١٠ . حيث نلاحظ في بعض الوثائق أن رجال الدين كانوا يعملون كسائر الفلاحين في الزراعة ويتعاطون الأعمال اليدوية .

وحبس الأوقاف الخيرية لها ، استتبع بالضرورة زيادة رواتبهم وعددهم أيضاً ، فأصبحوا يشكلون فئة ثرية تنعم بأموال طائلة تأتيها من خدمة الأماكن المقدسة والتدريس والوعظ والاشراف على الأوقاف الخيرية .

يبدو أن هذا الثراء انعكس سلباً على رجال الدين ، اذ أنهم بدأوا بالتخلي تدريجياً عن العمل اليدوي وطلب العلم أيضاً ، فلم يمض القرن التاسع عشر حتى ظهر تراجع مستواهم العلمي ، ذلك أنهم أصبحوا لا يحسنون الكتابة ، ويكتفون بتلاوة القرآن دون فهم معانيه واعجازه ، كما لجأ الخطباء منهم الى حفظ خطب أجدادهم وترددها على المنابر في المساجد .

ومما زاد في تهاون رجال الدين وفتور هممهم عن طلب العلم والمعرفة ، سياسة أبو السعود ، شيخ الاسلام في الأستانة الذي ابتدع قاعدة « خبز الأب للابن » . وبذلك باتت الوظائف الدينية من تدريس وتولية وخطابة وإمامة وغيرها تؤول بالوراثة من الأب الى ابنه ، وقد تسند الى الجهلة أحياناً بحجة أن آباءهم كانوا علماء . ومما زاد الأمر سوءاً أن الدولة أسندت القضاء لأميين لا يفقهون القانون والشريعة الاسلامية بل يحسنون التزلف والرشوة . وبذلك تساوى الجاهل والعالم في تبوُّء الوظائف الدينية[٧٦] ففترت همة الناس عن طلب العلوم الدينية ، وتدنّى مستوى الثقافة الدينية بين أوساط عامة السكان ، الأمر الذي ساهم في تفشي الجهل ونمو فكرة الطائفية والتعصب المذهبي وخاصة في الأرياف .

٢ً — رجال الدين المسيحيون :

كان رجال الدين المسيحيون في عكار يحيون حياة تقشف وخشونة إبّان القرن الثامن عشر . وكانوا يرتدون جبّة صوفية خشنة ، ولا يأكلون اللحوم . وكانوا يقومون بخدمة أنفسهم وتأمين معيشتهم بالعمل والكد . فقد كان كل دير يضم راهباً نسّاجاً وآخر حذّاءً وآخر خياطاً وآخر خبازاً الخ ...[٧٧] ولم يكن هؤلاء الرهبان أكثر ثراء من سائر السكان ، بل كانوا يشاطرونهم العمل في الحقل . وكانوا يعتاشون مما يأتيهم من جراء ممارسة الطقوس الدينية (بمعدل قرش واحد في

٧٦ محمد كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ٧٠ — ٨٠ **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** سجل ٨٩ ص ١٧ — ١٨ وفيه حجة اسناد وظيفة أمامة جامع الخريبة على الابن بعد وفاة والده .

٧٧ Volney: *Voyage en Egypte et en Syrie*, P. 226

اليوم) والهدايا والهبات التي يقدمها لهم المؤمنون في بعض المناسبات . وكان بعضهم الآخر يعتمد على عمله في زراعة الأراضي الملحقة بالكنائس والأديرة[٧٨] .

ومع تزايد مساحات الأوقاف الكنسية في عكار في القرن التاسع عشر[٧٩] ، أصبح رجال الدين بغنى عن تعاطي الأعمال اليدوية ، فتخلّوا عنها تدريجياً ، وأصبحت الثروة الطائلة التي تمتعوا بها والاحترام الزائد الذي خصهم به السكان ، يؤمنان لهم الوجاهة[٨٠] ، فهجروا الزراعة والحراثة وعهدوا بها الى عمال وأجراء من رعيتهم واستأجروا الفلاحين والرعاة وغيرهم من أرباب الصنعة ممن احتاجوا الى قوة عملهم[٨١] .

وفي القرن التاسع عشر ، كان رجال الدين المسيحيون ، على خلاف رجال الدين المسلمين ، يتمتعون بثقافة دينية ومستوى علمي لائق . وكانوا بمعظمهم من خريجي المدارس الأجنبية في روسيا وايطاليا وأميركا . وكانت شروط توفر العلم والنباهة فيهم ، أساسية لتسلّمهم وظائفهم الدينية[٨٢] . وقد قارب عدد الرهبان في عكار المئتي راهب في أوائل القرن العشرين[٨٣] .

استنتاجات

يبدو أن الدولة العثمانية لعبت دوراً رئيسياً في رفع مكانة رجال الدين من الطائفتين الاسلامية والمسيحية . اذ أنها أشركتهم في مجلس ادارة القائمقامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٨٤] ، مما أدى الى ازدياد وتعاظم نفوذهم على أبناء طوائفهم . فبعد ازدياد الأوقاف الدينية في عكار ، وبعد اشتراك رجال الدين في مجلس ادارة القائمقامية ، أصبح رجل الدين يمثل السياسي الراعي لمصالح طائفته في الدوائر الحكومية ، والمالك وربّ العمل لمستخدمه

٧٨ Toufic Touma: *Paysans et Institutions Féodales...* V. 2. P. 525et Volney: op. cit. P. 222

٧٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٥ ص ٤٣ — ٤٩ — ٨٠ — ١٠٢ — ١١٦ .

٨٠ Toufic Touma: op. cit. V. 2. P. 543

٨١ سيميليا نسكايا : **الحركات الفلاحية** ص ٢٤ .

٨٢ محمد كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ٧٦ .

٨٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٠ .

٨٤ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٣٨٩ — ٣٩٢ ، تأخَّر إشراك رجال الدين المسيحيين في مجلس الادارة في عكار .

الفلاح ، بالاضافة الى صفته الأساسية كمعلم وحافظ للتعاليم السماوية يلقنها لأبناء مذهبه الذين كانوا لا يعرفون من وسائل الاطلاع على الدين الا رجاله فقط ، لذلك تمسكوا بهم وجلوهم واحترموهم . وأصبح العامة رجالا ونساء ، شيوخاً وأطفالاً ، يتهافتون على تقبيل أيديهم ونيل رضاهم أنّى وجدوهم (٨٥) . وقد استغل رجال الدين هذه المكتسبات من جهة وجهالة أتباعهم من جهة ثانية ، ووظفوها لمصالحهم الشخصية . فأملوا مواقفهم السياسية على أبناء مذاهبهم ، وأصبح الانتماء لمذهب معين يعني الانحياز الى الموقف السياسي للرؤساء الروحيين لهذا المذهب . لذلك ، لا نجد في عكار آنذاك اتجاهات سياسية وفكرية لأشخاص وجماعات ، بل لطوائف بتمامها . وكذلك كان أي تضارب في المصالح بين رجال الدين ، يتحول مباشرة الى تضارب في مصالح طوائفهم ، وينعكس على المجتمع أحقاداً وتنابذاً وحزازات طائفية ، قد تؤدي أحياناً الى صدام بين السكان . ومما زاد الحالة سوءاً أنّ بعض رجال الدين كانوا من المبشرين الأجانب (الروس — الفرنسيين — الانكليز — الأميركان) الذين سلكوا طريق التبشير والتعليم في المدارس التي أقاموها في عكار (٨٦) ، حتى تمكنوا من كسب ثقة الشعب والدخول الى وجدانه والظهور بمظهر الغيورين على مصالح طوائفهم . وهكذا أصبح الولاء للطائفة يعني الولاء لدولة المبشر . فنتج عن ذلك تحول كل طائفة الى أداة طيعة في يد دولة أجنبية معينة ، والى منفذ لرغباتها وحامي لمصالحها في المنطقة (٨٧) . ولما كانت مصالح الدول الأجنبية متضاربة دائماً في المنطقة ، فقد انعدم الانسجام والتآلف بين هذه الطوائف ، وتباينت مواقفها السياسية . من هذه الزاوية يمكن تفسير سبب معارضة الروم الأرثوذكس مشروع أعطاء الموارنة ، مركز المتصرف في متصرفية جبل لبنان في القرن التاسع عشر (٨٨) ، لا لسبب الا لأن مساعد قيصر روسيا لم يوافق على اخضاع الأرثوذكس في الكورة الى سلطة مارونية (٨٩) ؛ ذلك أن الموارنة كانوا مدعومين من فرنسا التي تناقضت سياستها مع السياسية الروسية في المنطقة آنذاك . فقام مطارنة الروم

---

٨٥ Toufic Touma: *Paysans et Institutions*... V. 2. P. 525

٨٦ Adel Ismail: op. cit. t. 16. P. 310-311

٨٧ يشير السلطان عبد الحميد الى تبعية الطوائف المسيحية لدول أوروبا بقوله : « فساسة الدول الكبرى هم أسياد هذه الأقوام غير الاسلامية لا تتردد في إحداث المتاعب والمشاكل في وجوهنا » . ينظر : السلطان عبد الحميد : **مذكراتي السياسية** ١٨٩١ — ١٩٠٨ مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢ ص ١٠٣ .

٨٨ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* V. 2. P. 552

٨٩ Toufic Touma: op. cit. V. 1. P. 294

الأرثوذكس في زحلة وعكار وطرابلس وصيدا ، بتوقيع مديح لفؤاد باشا وهمّوا برفعه الى الدولة العثمانية لكي يكسبوا تأييده ودعمه لمواقفهم (٩٠) .

٤ — العلاقة بين الطوائف :

تميزت العلاقة بين الطوائف المسيحية والطائفة السنية في عكار بالتسامح والمحبة طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بدليل أننا لم نعثر في المصادر والمراجع التي اعتمدناها في هذا البحث (٩١) على أية اشارة الى نشوب أحداث وفتن طائفية بين المسلمين والمسيحيين فيها ، كتلك التي حدثت عام ١٨٦٠ في جبل لبنان ودمشق . بل على العكس من ذلك هنالك اشارات وظواهر تدلّ على احترام متبادل بين الطرفين . فالمسلمون في عكار يقدسون بعض مزارات القديسين المسيحيين ويؤمنون بقدسية وكرامة أصحابها ، وهم ما يزالون حتى اليوم ، يقدمون لها النذور ، ويتضرعون الى أصحابها بطلب الشفاء لمرضاهم . والمسيحيون كذلك يجلون المقامات الدينية الاسلامية ويحترمونها ، وبصورة خاصة مفتي المسلمين في عكار اذ أنهم استشاروه دائماً واستأنسوا برأيه لحلّ الكثير من مشاكلهم وقضاياهم المدنية المستعصية من ميراث وزواج ... (٩٢) .

ولم يخل الأمر أحياناً من حصول تعديات بين المسيحيين والمسلمين لأسباب تافهة ، استغلها ذوو الأغراض في هذا السبيل . ففي عام ١٩٠٩ وقع اعتداء من زمرة أشقياء على سكان قرية القبيات (٩٣) ، ثم تكرر عام ١٩١٢ ، فتدخل نائب القنصل الفرنسي في طرابلس دي كوسو وضخم الحادث واعتبره حجة كافية لتدخل فرنسا في المنطقة (٩٤) .

أما بالنسبة للعلاقة بين الطوائف المسيحية ، فقد اعتراها التشنج والاضطرابات في القرنين

---

٩٠ Toufic Touma: op. cit. V. 1. P. 310 فؤاد باشا : وزير خارجية الدولة العثمانية أرسل الى لبنان أثر أحداث ١٨٦٠ ينظر السلطان عبد الحميد : **مذكراتي السياسية** ص ١٠٣ .

٩١ ينظر فهرست المصادر والمراجع .

٩٢ **سجلات دار الافتاء** : سجل الأعوام ١٣٢٦ — ١٣٣٥ .

٩٣ Adel Ismail: *Documents*... t. 18. P. 238-239

٩٤ وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٥ — ٢٧٩ . وكذلك ينظر هامش ص ٢٩٨ .

الماضيين . ففي مدّة تولّي البطريرك موسى بن سعادة العكاري (١٥٢٤ / ١٥٦٧) شؤون البطريركية المارونية ، قام الروم الملكيون بالتعدّي على أملاك الكنيسة المارونية في عكار [٩٥] . وكذلك نشأ خلاف بين الروم الكاثوليك والأرثوذكس منذ انشقاق الكنيسة الملكية عام ١٧٢٤ . وفي أوائل عام ١٨١٨ ذهب زخريا مطران الأرثوذكس في عكار الى سلمان باشا والي عكا (١٨٠٤ — ١٨١٨) وقدّم له الشكاوى بحقّ الكاثوليك الذين سيطروا على بعض كنائس طائفته في منطقة صيدا ، وتعدّوا على حقوق رعاياه [٩٦] . وقد وقعت تعدّيات ، على أثر ذلك ، من الروم الأرثوذكس على الكاثوليك في جميع بلاد الشام [٩٧] . وأغلب الظن أن هذه التعديات شملت منطقة عكار ، بدليل أن الدولة العثمانية أصدرت الأوامر لوالي طرابلس بمنع حصول مثل هذه الاعتداءات في عكار كما نلاحظ من ترجمة نصّ الفرمان :

« أيها الدستور المكرم والمشير المفخم نظام العالم مدير أمور الجمهور بالفكر الثاقت متمم أمور الأنام بالرأي الصايب ، ممهد بنيان الدولة والاقبال ، مشيد أركان السعادة والاجلال ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى ، والي طرابلس الشام الوزير الباشا أدام الله تعالى إقباله ، وأقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين ، معدن الفضل واليقين ، رافع أعلام الشريعة والدين ، وارث علوم الأنبياء والمرسلين ، المختص بمزيد عناية الملك المعين ، مولانا قاضي طرابلس الشام زيدت فضايله ، سيصلكم الخطّ الشريف وليكن معلوماً أن السيد سلمان من سكان القضاء آنفا قد عرض لسعادتنا ما يلي :

بعد وفاة السيد عبد اللطيف بابا المسؤول عن ناحية عكار للقضاء الآنف الذكر ، انه قد تم ابلاغ الكاتب الاداري وأهالي تلك الناحية بعدم وقوع التعديات نظراً لتعاليم الشرع . وبالرغم من التوصيات بعدم التعدّي ، لقد حصل ازعاج بين الرعايا وخاصة بين أصحاب الأغراض من الناحية المذكورة وبعض أهل الذمة لما بينهم من خلافات دنيوية . وهذا التعدّي حصل بلا براءة ولا مسند ، وخلافاً لكتابة الشرع الشريف . وفي هذا الباب ومنعاً للتعديات التي حصلت على الوجه المشروع أعلاه صدر أمرنا الشريف ، وبوصول الأمر الشريف أن يعمل بموجبه وأن تتقيدوا به أنتم وجميع الرعايا . وبما أن الاداري والأهالي للناحية المذكورة التي توفي مديرها البابا

٩٥ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١٥١ . وكتابة **الجامع المفصَّل** ... ص ٢٠٤ .

٩٦ ابراهيم العورة : **سلمان باشا العادل** ... ص ٤٣١ — ٤٣٢ . ومخائيل الدمشقي : **تاريخ حوادث الشام ولبنان** مؤلف مجهول ، تحقيق وتقديم أحمد غسان سبانوا دار قتيبة ص ٦٣ .

٩٧ مخائيل الدمشقي : المصدر السابق ص ٦٢ — ٦٦ .

عبد اللطيف ، وحصل اعتداء من أصحاب الغرض على بعض أهل الذمة بلا سبب وبلا علم الدولة وخلافاً للشرع الشريف لذلك نأمر من الآن فصاعداً بعدم التعديات وأن لا يخالف أمرنا السلطاني أحد . لذلك صدر مرسومنا هذا ، ليكن معلوماً لديكم هكذا واعتمدوه ونفّذوا بما يتضمنه ولا تخالفوه .

حرّر في أواسط شوال **١١٣٥** هجرية » [٩٨] .

ولم تكن علاقة الأرثوذكس مع الموارنة بأحسن حالاً من علاقتهم بالكاثوليك ، بل لقد شابها الكثير من الخصومات ، كما يبدو من مواقف المطارنة الأرثوذكس ازاء الموارنة [٩٩] . وكذلك جوبه المبشرون البروتستانت بمعارضة شديدة من قبل الموارنة بعد أن منع البطريرك الماروني أبناء طائفته من ارسال أولادهم الى المدارس الانجيلية ، وأمرهم برفض المؤن التي وزعها المرسلون الانجيليون عليهم ، كما أمرهم باحراق كتب هؤلاء المبشرين . وكذلك عادى الأرثوذكس ، بتشجيع من القنصلية الروسية ، حركة التبشير البروتستانتية [١٠٠] . وطلب مطران الأرثوذكس غريغوريوس مساعدة روسيا لزيادة المدارس الأرثوذكسية ، لكي يتمكن من مجابهة المدّ الكاثوليكي والبروتستانتي معاً . وكذلك كانت الخصومة قائمة بين المبشرين الكاثوليك والمبشرين البروتستانت من جهة ثانية [١٠١] .

استنتاجات :

كان لتنافس وتناحر الطوائف سلبيات عديدة انعكست على المجتمع في عكار ، وفي طليعتها تشبُّث الفرد بمذهبه وتضامنه مع طائفته بل ذوبانه فيها ، بحيث أصبحت كل طائفة تشكل وحدة متماسكة في مواجهة الطوائف الأخرى ، وبدا المجتمع على شكل مجموعات طائفية متباينة . ومن شدة التعصب أصبح المرء يشعر بالألفة تجاه أبناء طائفته وان كانوا من مناطق قاصية ، في حين أنه أحسّ الوحشة والغربة مع جيرانه ذوي المعتقدات المذهبية الأخرى [١٠٢] . فالطائفة كانت اذن بمثابة الوطن للفرد ، ولا وطن له سواها . ثم ان الانعزال الاجتماعي

٩٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل رقم ٦ ص ١٨ .

٩٩ Toufic Touma: *Paysans et Institutions* V. 1. P. 294

١٠٠ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٩٠ .

١٠١ Adel Ismail: *Documents*, t. 16. P. 310-312

١٠٢ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* P. 23

والاقتصادي الذي عاشته عكار في قرونها الماضية ، ساعد على جعل الطائفة خلية اجتماعية منعزلة على نفسها .

بيد أن هذه المعطيات كان لها أثر واضح في توزيع السكان على ربوع عكار . ولئن كانت العوامل الجغرافية قد حدّدت أماكن التمركز فيها ، فالعامل الديني حدّد توزيع الطوائف على هذه الأماكن .

وقد فضّل الأرثوذكس السكن بين السُنَّة في مناطق السهل والوسط ، في حين اتجه الموارنة الى مناطق الجرد (القبيات وجوارها) [١٠٣] بعيداً عن خصومهم الأرثوذكس . وبعد ذلك آثر الذين تحوّلوا الى البروتستانتية والكاثوليكية في القرن التاسع عشر البقاء بين السُنَّة في منطقتي منيارة والشيخ محمد قريباً من مركز القائمقامية في حلبا لكي يكونوا على مقربة من السلطات الحاكمة وفي مأمن من اعتداءات سائر الطوائف عليهم خاصة وأنهم كانوا أقلية في المنطقة .

العلاقة بين الطوائف والدولة :

كانت العلاقة حسنة بين الدولة العثمانية والطائفة السنية في عكار . وكان المسلمون يعتدون بها ويشكلون ركنها وعمادها باعتبارها دولة الخلافة [١٠٤] ، وكانوا يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق بالسيادة والسلطة في الدولة لأنهم يتّحدون معها في الدين ويقومون بعبء الحروب ورد الغزوات [١٠٥] . أما هي فقد اعتمدت عليهم في تدعيم مركزها في عكار فعهدت اليهم في مراحل ما قبل التنظيمات بمهام التزام جباية الضرائب وادارة شؤون العهدات فكان منهم الاقطاعيون والملتزمون والسباهيون والتيمارجية [١٠٦] وغيرهم من موظفي الادارة العثمانية في تلك المنطقة . وكذلك كانت العلاقة جيدة بين العائلات ذات الصفة الدينية كآل العمري والكيلاني وزكريا من جهة والدولة من جهة ثانية . فمنحت معظمهم براءات تثبت انتماءهم الى النسب

١٠٣ لا يزال هذا التمركز الطائفي قائماً حتى اليوم في عكار .

١٠٤ محمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام محمد عبده** ، مطبعة المنار بمصر ١٣٤٢ هـ ج ٢ ص ٥٢٩ .

١٠٥ سليمان البستاني : **عبرة وذكر أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده** ، تحقيق خالد زيادة دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ ص ١٥٢ .

١٠٦ كان ملتزمو جباية أموال عكار في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر من آل المرعبي السنّة ، ينظر ملحق ٢ .

الشريف ، وأعفت بعضهم الآخر من الخدمة العسكرية والعمل في شقّ الطرقات واصلاحها [١٠٧] .

الا أن العلاقة بين الدولة العثمانية والاقطاعيين المسلمين في عكار ، شهدت بعض الفتور منذ عصر التنظيمات . ذلك أن الدولة بدأت بوضع أنظمة جديدة بهدف تحقيق الاصلاح الاداري والاجتماعي والقضاء على النظام الاقطاعي . بيد أن الاصلاح المنشود لم يكن يتحقق الا على حساب الاقطاعيين لأن الدولة بادرت الى التخلي تدريجياً عن خدماتهم والاستعاضة عنهم بموظفين حكوميين [١٠٨] ، الأمر الذي دفع بعضهم الى سلوك طريق التمرد والعصيان ، فألّفوا عصابات للسطو والاغارة على القرى ، لارباك السلطات المحلية الجديدة .

وكذلك كان لخطوة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ — ١٩٠٩) الرامية الى تقليص نفوذ كبار الاقطاعيين [١٠٩] ، أثر في معاداة بعضهم لحكومته ، فانضموا الى حزب الاتحاد والترقي الذي يتزعم المعارضة لنظامه [١١٠] . أما رجال الدين والعائلات ذات الصفة الدينية ، فقد ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية ، واستطاع السلطان عبد الحميد من كسب تأييدهم باعلان نفسه خليفة للمسلمين ، واظهار رغبته في احياء الخلافة وجمع المسلمين في الجامعة الاسلامية [١١١] .

كان انقلاب عام ١٩٠٨ ، واستيلاء الاتحاديين على الحكم ، قاصمة الظهر في العلاقة بين المسلمين في عكار ولواء طرابلس عامة من جهة والدولة العثمانية من جهة ثانية . فمعظم الزعامات السنّية ورجال الدين في هذه المنطقة عارضوا النظام الجديد ، وأسفوا على نظام السلطان عبد الحميد لأنهم يؤيدون نظام الشريعة الاسلامية ويرفضون النظام المدني . لذلك ضعف ولاء

١٠٧ ينظر ص ١١٧ حيث نجد فرمان اعفاء آل زكريا من الخدمة العسكرية وشق الطرق .

١٠٨ يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** ص ٤٩ .

١٠٩ يوسف الحكيم : المصدر السابق ص ٣٣ وص ٤٩ ويذكر المؤلف أن الدولة اتخذت هذه الخطوة رغبة منها في القضاء على النظام الاقطاعي ونفوذ الاقطاعيين .

١١٠ من وجهاء وزعماء عكار الذين انضموا الى الاتحاديين عثمان باشا المحمد ومحمد باشا المحمد (ينظر يوسف الحكيم : **سوريا والعهد العثماني** ص ٢٥٥ .

١١١ سليمان موسى : **الحركة العربية المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ — ١٩٣٤** ، دار النهار بيروت ١٩٧٧ ص ٢٤ وجورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ... ص ١٣٨ — ١٣٩ . فقد قال السلطان عبد الحميد : « فعلينا أن نعتبر أنفسنا مسلمين قبل أن نكون عثمانيين وأن تكون صفة خليفة المسلمين فوق صفة الامبراطورية العثمانية » ينظر : السلطان عبد الحميد : مذكراتي ص ١٧٧ » .

الزعماء السياسيين ورجال الدين المسلمين ، في هذه المنطقة ، للدولة العثمانية ، وباتوا يميلون الى عدم الخضوع لها بعد أن انتزعت منهم امتيازاتهم المتوارثة ، وبعد أن تبينوا أن الانقلاب لم يكن الا لصالح العنصر التركي (١١٢) وقد كان هذا التبدل في مواقف هؤلاء الزعماء السنة عشية الثورة العربية ، من الأسباب التي دفعتهم الى تأييد الشريف حسين والقوميين العرب ضد الأتراك عام ١٩١٥ .

أما العامة من المسلمين في عكار ، فقد كان موقفهم محايداً دائماً من الدولة العثمانية . فهم لم يتعرّفوا اليها الاّ من خلال أداء الضرائب ، مما جعل الهوة سحيقة بينهم وبينها . ثم جاء الخلاف بين رجال الدين والاتحاديين ليزيد من عدم حماس العامة للدولة ، على ضوء ذلك يمكننا تفسير الموقف السلبي الذي اتخذه عامة السكان من الدولة إبّان الحرب العالمية الأولى . فلم يهبّوا الى نصرتها ، ولم يعارضوا القوميين العرب في تحالفهم مع بريطانيا ضدّ العثمانيين . ولم تكن سلبية العامة تجاه الدولة العثمانية وليدة شعور قومي عندهم آنذاك ، انما جاءت نتيجة تقصير الدولة تجاههم ، فهي لم تدع لهم مجال التعرّف اليها ، ولم تنم فيهم الشعور بوجوب الحفاظ عليها والولاء لها ، كما أنها لم تشعرهم يوماً بوحدة المصير معها .

أما بالنسبة للطوائف المسيحية ، فقد حرصت الدولة منذ البدء على تنظيم علاقتها بها ، فوضعت نظام الملل القاضي بانتخاب الرؤساء الروحيين من قبل أفراد ملّتهم ، مع احتفاظها بحقّ اصدار براءات تعيينهم في مراكزهم ، كما منحتهم حقّ ادارة الشؤون الشخصية لرعاياهم (١١٣) .

وقد تمكن بطريرك الموارنة موسى العكاري من إحداث تقارب مع السلطة العثمانية لصالح طائفته . في عام ١٥٤٩ توجّه الأسقف انطونيوس الحصروني أسقف اهدن (١٥٥٠ — ١٥٦٥) الى حلب حيث مَثُلَ أمام السلطان سليمان القانوني (١١٤) ، فأنعم عليه بخمسة مراسيم

---

١١٢ Adel Ismail: *Documents*. t. 18. P. 167-168 واحسان هندي : **كفاح الشعب العربي والسوري ١٩٠٨ — ١٩٤٨** ، منشورات ادارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي ص ١٣ .

١١٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سوريا** ... ص ٣٠٨ . ينظر نص ترجمة فرمان انتخاب وتعيين مطران عكار للروم الأرثوذكس عام ١٣٠٢ / ١٨٨٤ في الصفحة ٣١٧ — ٣١٨ .

١١٤ يذكر المطران يوسف الدبس أن الأسقف أنطونيوس الحصروني مثل امام السلطان سليم الثاني في مدينة حلب عام ١٥٤٩ (ينظر يوسف الدبس : **الجامع المفصّل** ص ٢٠٤) . في حين أن السلطان سليم الثاني لم يكن قد تولى السلطنة في عام ١٥٤٩ . ففي ذلك العام كانت السلطنة بيد سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦) . أما السلطان سليم الثاني فقد تولى السلطنة بعد وفاة أبيه عام ١٥٦٦ في ٢٤ دسمبر (ينظر محمد فريد بك : **تاريخ الدولة العلية العثمانية** تحقيق احسان حقي دار النفائس ١٩٨١ ص ١٩٨ — ٢٥٣ . وينظر أيضاً كارل بروكلمان : **تاريخ الشعوب الاسلامية** ، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩ ص ٥٤٠ — ٥٥٧) .

سلطانية منح بموجبها الموارنة حرية ممارسة شعائرهم الدينية ، وحرية ترميم كنائسهم . كما وجّه السلطان فرماناً الى قاضي طرابلس بأن « لا يعترض أحد بطريرك الملّة المارونية في أعمال بطريركيته ، بل أن يُردع ويُعاقب كلّ من تمرّد عليه أو عانده » (١١٥) . وكذلك كان للصداقة بين البطريرك الماروني يوسف الرزي (١٥٩٦ — ١٦٠٨) (١١٦) ، وبين يوسف باشا سيفا أمير عكار ، نتائج حسنة على الموارنة فيها ، ذلك أن يوسف باشا ساعده على تدبير أمور طائفته وردّ الى طاعته من خالفه من رعيته (١١٧) .

وقد نظرت الدولة العثمانية الى الكنيسة الأرثوذكسية ، على أنها كنيسة وطنية ، لكي تشجعها على الوقوف في وجه الكاثوليك الذين يدينون بالولاء لكنيسة أجنبية معادية ، ولكنها ما لبثت أن سحبت دعمها وتأييدها للأرثوذكس بسبب انضوائهم تحت حماية روسيا وتأييدهم الحركات الاستقلالية في البلقان ، فغيرت سياستها تجاههم ، واعترفت بالكنائس المنشقّة عنهم (١١٨) .

وفي عصر التنظيمات أبقت الدولة العثمانية للرؤساء الروحيين غير المسلمين رعاية الأحوال الشخصية لأبناء طوائفهم ، كما يتّضح من ترجمة الفرمان التالي الموجّه الى مطران الروم الأرثوذكس في عكار عام ١٣٠٢ / ١٨٨٤ :

« فرمان عالي باسم مطران أفندي قضاء عكار وتوابعها .

في داخل بطريركية الروم الانطاكية وتوابعها ، لقد تم انتخاب وتعيين الراهب خريستفوس متروبولسيدا لعكار وتوابعها الواقعة بين متصرفية جبل لبنان وسورية . وقد أعطيت للمطران المذكور البراءة السلطانية وهو من أهل أرباب اللياقة والاستقامة ذو قدرة لاجراء الأمور المذهبية . وقد تم استدعاؤه للوظيفة المذكورة حسب الشروط والعادات المتعارف عليها قديماً . ويتفضّل المومى اليه أي المطران باستلام البراءة السلطانية . وليعلم المطران المومى اليه أن طوائف الروم الكبيرة والصغيرة للمحلات التابعة منذ القديم للمطرانية هي تحت سيادته وارادته ، ويجب عليه عدم تجاوز الكلام المستقيم في الأمور المتعلقة بأبناء طائفته . ويحق له أن يعزل وينصّب

---

١١٥ ساسين عساف : مقال بعنوان **البطريرك موسى العكاري ومخائيل الرزي والمجمعان المارونيان الأولان قنوبين ١٥٥٧ و ١٥٦٩** ، نشر في مجلة المنارة السنة ٢٤ العدد الأول ١٩٨٣ ص ١٧ . ويوسف الدبس : **الجامع المفصّل** ص ٤٠٤ .

١١٦ المطران يوسف الدبس : **الجامع المفصّل** ... ص ١٩٣ — ١٩٤ .

١١٧ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١٣٤ .

١١٨ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٣٠٩ .

رجال الدين للمحلات التابعة للمطرانية. وان حدث خلاف في النكاح أو في أمور أخرى، يجب أن يأخذ المطران المومى اليه علماً بذلك. وحسب الصلاحيات المعطاة له يحق له كما سبق طلب وعزل من يخالف التعاليم الدينية أو تعاليم المطرانية المستقيمة. لا يحق للقضاة والنواب اجراء التغريم عملاً بالعادة القديمة للخلافات في الكنائس وبين أبناء الطائفة، وخاصة في منازعات عقد وفسخ النكاح، الا بعد اعلام المطران ومشورته وأخذ رأيه.

ويتبع للمطرانية المذكورة أصحاب السعادة القسس والرهبان وغيرهم كثير، وعلى هؤلاء جميعاً أن يستمعوا الى الخلافات بشهادة البعض من الروم. وعلى المطران المذكور الرجوع الى بطريرك الروم وهذا بدوره الى بابا الروم. وعلى الخوارنة والرهبان والقسس وحتى المطران بعدم أخذ المال علاوة على العادة القديمة. ولكن يحقّ لهم التمتع بموارد الغابات والسهول والحيوانات التابعة لكنائسهم أو لأديرتهم. وتعتبر هذه المقتنيات وقفا للكنائس وعلى المطران ضبط وربط هذه الأشياء بالتعاون مع القيمين على هذه الأوقاف. ويجب عدم التعرّض والتدخّل والمزاحمة للرعايا من طرف القيمين وأولي الأمر. ويحقّ للمطران المومى اليه تصديق وضبط أموال الأوقاف العائدة للمطرانية.

حرّر في اليوم الخامس من ربيع الأول سنة ١٣٠٢ هجرية» [١١٩].

أما بشأن الخلافات بين الطوائف المسيحية، فقد وقفت الدولة العثمانية موقف الحكم المحايد في البدء، وكانت تحيل هذه الخلافات على قضاة الشرع الاسلامي في مراكز الولايات للنظر فيها ونصرة الطائفة المظلومة على الظالمة. فعندما استولى مطران الملكيين في عكار على مداخيل الكنيسة المارونية فيها لمدّة سبع سنوات، قام انطونيوس الحصروني مطران الموارنة في اهدن برفع شكوى الى قاضي طرابلس عام ١٥٥٠، فحكم هذا الأخير للموارنة بوضع أيديهم على مداخيل مطرانية الملكيين في عكار لمدّة سبع سنوات حتى يستوفوا حقهم منها [١٢٠]. وكذلك حكّمت الدولة العثمانية سليمان باشا والي عكا للنظر في شكاوى الأرثوذكس على الكاثوليك في ولايتي عكا وطرابلس عام ١٨١٨ [١٢١]، كما أصدرت الدولة أيضاً أوامرها الى والي طرابلس بمنع التعدّي على المسيحيين في عكار عام ١٧٢٢ [١٢٢].

١١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٨ ص ١٠٠ سنة ١٣٠٢ هـ. ينظر صورة الفرمان في الملحق رقم ١٤.

١٢٠ المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ١٥١، وكتابه **الجامع المفصَّل** ص ٢٠٤.

١٢١ ابراهيم العورة : **تاريخ ولاية سليمان باشا العادل** ص ٤٣١ — ٤٣٢. ومخائيل الدمشقي : **تاريخ حوادث الشام ولبنان** ... ص ٦٢.

١٢٢ نص الفرمان في ص ٣١٢ — ٣١٣.

وبعد استفحال أمر الخلافات بين الطوائف المسيحية في القرن التاسع عشر، على أثر ازدياد نشاط المبشرين البروتستانت واليسوعيين في سوريا، كثّفت الدولة جهودها لمنع اتساع شقة الخلافات التي كانت في الغالب مصدر مخاطر التدخل الأجنبي في شؤون المنطقة. فزادت اهتمامها بتنظيم العلاقة بين الطوائف غير الاسلامية؛ وأصدر السلطان عبد المجيد خان عام ١٢٥٥ / ١٨٣٩ [١٢٣] أرادة سنية تقضي بحلّ الخلاف بين طائفتين بعقد لقاء بين رؤسائها الروحيين دون تدخل طرف ثالث، كما قرّرت الدولة احالة الخلاف على مجلس الأحكام العدلية للبتّ فيه بحضور البطريركين المتنازعين [١٢٤]. ويمكن ملاحظة مرحلتين على صعيد نظرة الدولة العثمانية للطوائف غير الاسلامية: مرحلة ما قبل الحكم المصري، ومرحلة التنظيمات. وقد تعرّض المسيحيون في المرحلة الأولى الى التقيد باجراءات معينة فيما يختصّ باللباس والسلوك في المجالس العامة [١٢٥]. بالاضافة الى ذلك فرض ولاة طرابلس على التجار الأثرياء في هذه المدينة واجب اقراضهم مبلغا من المال للقيام بمهام الجردة، وكانت هذه الترتيبات تشمل التجار المسلمين والمسيحيين على السواء كما نلاحظ في الوثيقة التالية: «بمجلس الشرع الشريف بطرابلس الشام لدى متولية مولانا الدرويش محمد أفندي الحاكم الشرعي حالاً. بعد أن كان بتاريخ سنة احدى وأربعين ومايتين وألف، حين حصل الاهتمام في نظام الجردة السنية بحسب العوايد القديمة والقوانين المستديمة التي منها استقراض الولاة بطرابلس الشام إعانة لمهام الجردة من تجار البلدة من مسلمين ورعايا ذميون حسبما جرت العادة والقانون على السوية. وكان ذلك لا بدّ منه محتّم لزومه كما لا يخفى. وحيث أن ذلك معتاد من قديم على الجميع من تجار البلدة مسلمين ورعايا أحضر سعادة ... حضرة علي باشا الأسعد المفوّض اليه القيام بمهام الجردة من رعايا البلد كلا من الذميين نصر الله ولد زريق وجرجس يني ولد مخايل وطلب منهما ما جرت العادة لهما من قبل بدفعة على سبيل القرض لمهام الجردة السنية لكي يتناولانه كساير التجار بعد مدة يسيرة من أموال الميرية في غياب سعادته في الجردة ...» [١٢٦]. وكان هذا التقليد مثار

١٢٣ ذكر عبد العزيز عوض أن السلطان عبد الحميد أصدر ارادة سنية عام ١٢٥٥ / ١٨٣٩ (ينظر عبد العزيز عوض: **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٣١٠) في حين أن السلطان عبد الحميد لم يتولّى السلطنة في ذلك العام بل كانت في أوله للسلطان محمود الثاني الذي توفي في ٢ يوليو سنة ١٨٣٩ ثم انتقلت بعده الى عبد المجيد في عام ١٨٣٩، ينظر (محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ... ص ٤٥٤ — ٤٥٥ وكارل بروكلمان: **تاريخ الشعوب الاسلامية** ص ٥٦٠).

١٢٤ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٣١٠.

١٢٥ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٥٥.

١٢٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٠ ص ٩٠ سنة ١٢٤٢ هـ.

مضايقات وتأفف التجار المسيحيين في ولاية طرابلس ، حتى أن بعضهم لجأ الى العمل في القنصليات الأجنبية لكي يحسب من المستأمنين تهرباً من هذا التكليف [127] .

وقد كان سلوك الدولة العثمانية بازاء رعاياها المسيحيين في بلاد الشام ، من الأسباب الرئيسية التي حملتهم على تأييد الحملة المصرية ضد العثمانيين [128] .

أما في المرحلة الثانية ، وأعني بها مرحلة التنظيمات ، فقد اختلفت أوضاع المسيحيين تماماً في بلاد الشام عامة . ذلك أن العثمانيين وجدوا أنفسهم مضطرين ، بعد عودتهم الى حكم بلاد الشام ثانية عام ١٨٤٠ ، الى تغيير معاملتهم للمسيحيين فيها . ذلك أن سياسة التسامح والمساواة بين كافة الطوائف ، التي إتَّبعها ابراهيم باشا المصري في بلاد الشام أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن التراجع عنه أو ازاحته . أضف الى ذلك رغبة الدولة العثمانية في حسن معاملة المسيحيين لكي تحول بينهم وبين الحماية الأجنبية لهم ، وتمنع تدخل الدول الأوروبية في شؤونها الداخلية . لذلك قام السلطان عبد المجيد باعلان سياسة المساواة التي ستتّبعها الدولة ازاء جميع رعاياها على اختلاف مذاهبهم كما جاء في خطّ كلخانة ١٨٣٩ : « ولكي يكون أهل الاسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطنتنا السنية نائلين مساعداتنا هذه الشاهانية بدون استثناء ، أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم » [129] . وبعد ذلك ، جاء في خطّ الاصلاحات الخيرية الصادر بتاريخ أوائل جمادي الآخرة سنة ١٢٧٢ / ١٨٥٦ ان الدولة قررت قبول المسيحيين في الوظائف الحكومية دون تمييز بينهم وبين المسلمين : « ... فيصير قبول تبعة دولتنا العلية من أي ملّة كانت في خدماتها ومأمورياتها بحيث يكون استخدامهم في المأموريات بالتطبيق للنظامات المرعية الاجراء في حق العموم بحسب استعدادهم وأهليتهم . واذا قاموا بايفاء الشروط المقررة بالنظامات الملوكية المختصة بالمكاتب التابعة لسلطنتنا بالنسبة للسن والامتحانات يصير قبولهم في

---

١٢٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٠ ص ٩٠ ، المستأمنون هم التجار الأجانب المقيمين في الدولة العثمانية والذين لا يخضعون لأحكامها بل يحاكمون في قنصليات بلادهم الموجودة في الدولة العثمانية ، لذلك لجأ بعض التجار المسيحيين من سكان سوريا الى العمل في القنصليات الأجنبية لكي يصبحوا من المستأمنين . إلاّ أنَّ الدولة العثمانية منعت ذلك إلاّ بعد حصول التاجر على إذن مسبق منها . ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٠ ص ٩٠ وعبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في سورية** ص ٣٢٠ — ٣٢٢ .

١٢٨ أسد رستم : **بشير بين السلطان والعزيز** ج ٢ ص ١١٧ .

١٢٩ **الدستور العثماني** : م ١ ص ٢ — ٤ ومحمد فريد بك : **تاريخ الدولة العلية** ... ص ٤٨٣ .

مدارسنا الملكية والعسكرية بلا فرق ولا تمييز بينهم وبين المسلمين ... » [130] . كما لجأت الى منح المسيحيين امتيازات خاصة ، فأعفت أغنام الأديرة من الرسوم ، وأصدرت عام ١٢٨١ / ١٨٦٤ اعفاءً للرهبان والأديرة من الرسوم الجمركية [131] وبموجب دستور ١٩٠٨ أعادت الدولة العثمانية منح المساواة التامة للمسيحيين وسمحت لهم بدخول الجندية وتبوُّء المراكز العالية ، وكان منهم قائمقامون [132] .

هكذا اذن حسنت الدولة العثمانية سياستها آزاء رعاياها المسيحيين منذ عصر التنظيمات ، وكانت دائماً بعيدة عن روح التعصب الديني . فأصبحت الطوائف غير الاسلامية « تتمتّع في الكيان العام بحرية وحكم ذاتي لا شك كانت تحسدها عليها كثير من الطوائف المسيحية في أوروبا نفسها » . وكذلك رأى قنصل بريطانيا في تونس السير ريتشارد وود ، ان الدولة العثمانية حرصت على ارضاء النصارى وازالة الفروقات بينهم وبين المسلمين ، وأشركتهم في الادارة وقلّدتهم المناصب الرفيعة ، وقال : « أما اعتراض المعترضين بأن المساواة بين الطوائف غير كاملة ما دام النصارى لم يشتركوا في الجندية العثمانية ، فجوابنا عليه أن الذنب في ذلك على النصارى أنفسهم لا على الباب العالي ، اذ أن النصارى مع حرصهم على نيل كلّ الحقوق لم يقبلوا أن يدخلوا تحت ما يقابلها من الواجبات » [133] . وكذلك رأى سليمان البستاني أن الدولة العثمانية إتّبعت سياسة التسامح الديني مع المسيحيين في عصر التنظيمات ، فيقول : « لقد سمعنا بآذاننا منذ خمس سنوات كاثوليكيا ورعا من أعضاء مجمع العلوم الأكاديمي الفرنسي يخطب في نادي مدرسة الآباء اليسوعيين بمصر فيقول : هنيئاً لكم يا كاثوليك هذه البلاد فانكم واكليرسكم تتمتعون بعباداتكم بنعمة وحرية نتمنى أن يكون لنا بعضها في بلادنا بلاد الحرية . فلا تحسدونا أنتم ، وانما نحن لكم من الحاسدين . فليست بلاد الدولة العثمانية بأقل تمتعاً بنعمة الحرية من مصر هذا

---

١٣٠ محمد فريد بك : **تاريخ الدولة العلية** ص ٤٨٦ .

١٣١ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية في ولاية سورية** ص ٣١٢ — ٣١٣ .

١٣٢ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ٣٢٠ .

١٣٣ عبد العزيز عوض : المرجع السابق ص ٣١٤ — ٣١٥ . ان أقوال وآراء ريتشارد وود فيما يتعلق بسكان المنطقة ، تتطلب من القارئ التحفظ . فقد كان وود منحازاً الى الدولة العثمانية انسجاماً مع موقف حكومته بريطانيا منذ الحملة المصرية على سوريا ، وكان من الذين شاركوا في تأجيج نار الثورة ضد المصريين في سواحل لبنان ، فقد نزل الى الساحل وأخذ يحرّض السكان على الثورة ورفع العرائض لحكومات فرنسا والنمسا وانكلترا للمطالبة باعادة الحكم العثماني الى سوريا . ينظر : سليمان أبو عز الدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ص ٢٧٠ .

الجزء اللاصق بها . وليست امتيازات خدمة دينها بأقل من امتيازات رصفائهم في القطر المصري »[١٣٤] .

الا أن سياسة التسامح التي إتّبعتها الدولة العثمانية مع رعاياها المسيحيين لم تؤت ثمارها المرجوة . فقد ظلّ المسيحيون يعدّون أنفسهم مظلومين ومحكومين من المسلمين[١٣٥] . كما ظلّت المظالم التي لحقت بهم في مراحل ما قبل التنظيمات ماثلة أمام أعينهم ، الأمر الذي دفع بهم الى اتخاذ مواقف غير ودية من الدولة العثمانية ، فنادوا بفكرة القومية العربية المناهضة للقومية العثمانية[١٣٦] ، كما رنوا بأنظارهم الى الدول الأوروبية التي تظاهرت بالغيرة عليهم والرغبة في حمايتهم ، واستبشروا بالحصول على مساعدة هذه الدول وبدعمها لهم في تغيير أوضاعهم[١٣٧] .

١٣٤ سليمان البستاني : **عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية** ... ص ١٦٤ .

١٣٥ سليمان البستاني : المصدر السابق ص ١٥٢ .

١٣٦ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ١٩٩ — ٢٠٠ وجورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ص ١٢٠ .

١٣٧ كمال الصليبي : **تاريخ لبنان الحديث** ص ٢٠٣ . ومحمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده** ج ٢ ص ٥٢٦ — ٥٢٧ .

الفصل الرابع

التركيب الفئوي للمجتمع والعائلة في عكار

أدّى النظام الاقطاعي لاستثمار الأراضي الأميرية في عكار الى تقسيم المجتمع فيها الى عدّة جماعات[١] صنفت حسب علاقتها بالحكّام العثمانيين[٢] في فئتين رئيسيتين ، عاشتا جنباً الى جنب ، وقامت بينهما علاقات رسمية وسطحية . وكانت احدى هاتين الفئتين تؤلّف الطبقة الحاكمة ، وتشمل الجند والموظفين الحكوميين والاقطاعيين والملتزمين ؛ في حين كانت الفئة الأخرى تؤلّف فئة المحكومين وتضم الحِرَفيين والفلاحين[٣] .

أولاً — الفئة الأولى :

تألّفت هذه الفئة من أمراء آل مرعب البكوات ، وآغوات الدنادشة . وقد عملت هاتان العائلتان بالتزام جباية أموال عكار طيلة القرن الثامن عشر وحتى الحملة المصرية على سوريا[٤] ، كما احتل أبناؤهما المناصب الادارية الهامة في عصر التنظيمات ، وكانوا يؤلفون أغلبية

١ الجماعة هنا تعني الأشخاص الذين يمتهنون مهنة واحدة .

٢ ناصر سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٨٤ .

٣ هـ — جب — هـ . بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ١٨ .

٤ ينظر جدول بأسماء الملتزمين في عكار في الملحق رقم ٢ .

أعضاء مجلس الادارة في عكار منذ عام ١٨٦٤ وحتى إنحسار الحكم العثماني عن بلاد الشام [٥] . وقد برز رجال من هذه الفئة ، تمكنوا من مدّ نفوذهم الى ولاية طرابلس واستلام منصب الوالي فيها [٦] في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر . وفي عصر التنظيمات ، انضمت الى الفئة الأولى بعض العائلات المسيحية في عكار ، كآل عطية وآل طعمة الخ ... الذين استطاعوا الارتقاء الى مصاف هذه الفئة بفضل ما امتلكوا من المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية في تلك المنطقة [٧] ، وبفضل استخدامهم كأعضاء وموظفين في مجلس ادارة القائمقامية منذ عام ١٨٦٤ [٨] .

وبحكم موقعهم هذا فقد تبوأ آل المرعبي والدندشي مركز الصدارة على الصعيد الاداري والاجتماعي والاقتصادي في عكار ، وكان لا بدّ من انخراطهم في شؤون السياسة الاقليمية في بلاد الشام ، فارتبطوا مع الأمراء الشهابيين بتحالفات أحياناً وخصومات أحياناً أخرى [٩] ،

٥ **سالنامة ولاية سورية** لعام ١٢٨٣ هـ ، ص ١٠٩ .

٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٩ ص ٣١ — ٣٢ وسجل ٣٢ ص ٤٠ .

٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٦٤ — ٦٦ .

٨ استخدم المسيحيون في الوظائف الحكومية في عكار في عهد القائمقامية . ففي عام ١٢٨٣ . كان منصور أفندي عضواً في مجلس دعاوى القضاء ، وكان طنوس أفندي عضواً في مجلس الادارة في القضاء وكان اسحق أفندي الكوسا وخليل أفندي عطية من المأمورين في القضاء (ينظر **سالنامة ولاية سورية** لعام ١٢٨٣ هـ ، ص ١٠٩) .

٩ انحاز آل المرعبي الى آل حمادة في نزاعهم ضد الأمير يوسف الشهابي (ينظر مسعود ضاهر : **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية** ص ٩٩ وكذلك ينظر ص ٧٨ — ٨١)

— في عام ١٧٧٨ حاصر عثمان بك شديد المرعبي الأمير حيدر الشهابي في قرية اهدن ، فتدخل الأمير يوسف وزحف القتال عثمان بك (يوسف مزهر : **تاريخ لبنان العام** ج ١ ص ٤٢٦) .

— في عام ١٧٧٩ تحالف عثمان بك شديد المرعبي مع الأمير حيدر وسار بعسكر عكار الى مدينة جبيل لمساعدة الأمير حيدر ضد الأمير سيد أحمد ، كما قام أسعد آغا شديد المرعبي بامداد الأمير حيدر بالجيش والمؤن (أنطونيوس أبي خطار العينطوريني : **مختصر تاريخ جبل لبنان** ص ٥٨ . وروفايل كرامة : **مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا** ص ٦٣ .

— في عام ١٧٩٥ ناصر آل المرعبي أولاد الأمير يوسف (حسين وسعد الدين) ضد الأمير بشير الشهابي الثاني الذي كان الجزار قد اسند اليه امارة الجبل في ذلك العام (يوسف مزهر : المرجع السابق ج ١ ص ٤٤٠ . المطران يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٤٣٣) .

— تدخل آل مرعبي في النزاع بين الأمير يوسف وأخويه وأنجدوا الأمير يوسف (يوسف الدبس : **تاريخ سوريا** م ٧ ج ٤ ص ٤١٠ — ٤١١ .

— وبعد ذلك تحسنت العلاقة بين علي بك الأسعد حاكم عكار والأمير بشير الشهابي الثاني (ينظر روفايل كرامة : المصدر السابق ص ١٥٧ — ١٦٥ . ويوسف مزهر : المرجع السابق ج ١ ص ٢٤٦ — ٢٤٧) .

وتدخلوا في النزاعات والحروب بين ولاة دمشق وعكا أحياناً أخرى [١٠] . وعلى الرغم من ذلك ، لا يمكن الحديث عن تيارات واتجاهات سياسية لهذه العائلات إبّان العصور العثمانية . ذلك أن القرارات السياسية لم تكن من صنع بكوات عكار ، ولم تكن نابعة من مصلحة عكار وأبنائها ، بل كانت من صنع الدولة العثمانية ومعدّة لخدمة مصالحها وحدها . من هذا المنطلق لا يمكن الحديث عن سياسة مستقلّة لوجهاء عكار إبّان السيطرة العثمانية ، وجلّ ما هنالك لا يعدو تحالفات وتكتلات نشأت بين زعماء عكار والمناطق المجاورة ، وظلّت محصورة ضمن اتجاهات ونشاطات اقليمية . الا أن موقع هذه العائلات ووجودها على رأس الجهاز الاداري في عكار إبّان المراحل الانتقالية من السيطرة العثمانية الى السيطرة الفرنسية (عهد الانتداب) ، أتاح لها المجال لدخول البرلمان اللبناني والمشاركة في تقرير السياسة اللبنانية في عهد الاستقلال .

١١ — ثراء الفئة الأولى :

وقد استأثر أبناء هذه الفئة بالموارد الاقتصادية في عكار ، فامتلكوا الأراضي الشاسعة واستحوذوا على المحاصيل الزراعية [١١] ، وانفردوا بالنشاط التجاري في المنطقة . لذلك توفر لهم الثراء الكافي لامتلاك المساكن الفخمة في القرية والمدينة في آن واحد [١٢] . ويظهر من طرق استثمار الأراضي الزراعية في عكار أن هذه الفئة كانت تعيش على نسبة مئوية من انتاج الأرض ورسوم متنوعة فرضتها على السلع [١٣] وحصلتها مع الضرائب الرسمية . وقد كانت هذه الثروات الطائلة التي تمتّع بها أبناء هذه الفئة في أساس تفاوت مستوى المعيشة بينهم وبين سائر السكان . فقد عاشوا حياة ترف ورفاهية وكان بعضهم يقتني الجواري . وكانت الجارية التي تلد تعرف بأم

١٠ انحاز آل المرعبي الى واليي طرابلس يوسف باشا وخليل باشا العظم ابن والي دمشق عبد الله باشا العظم ، في صراعهما ضدّ الجزار والي عكا (انطونيوس أبي خطار العينطوريني : المرجع السابق ص ٥٨ . ويوسف مزهر : المرجع السابق ج ١ ص ٤٢٦ — ٤٤٠ . والمطران يوسف الدبس : المرجع السابق م ٧ ج ٤ ص ٤٣٣ .

— في عام ١٨٠٨ انحاز علي بك الأسعد الى والي الشام يوسف باشا كنج في صراعه ضد بربر آغا حليف والي عكا سليمان باشا ، فساعد علي بك يوسف باشا في حصار طرابلس عام ١٨٠٨ (أنطونيوس أبي خطار العينطوريني : المرجع السابق ص ٧٣) .

— وقف علي بك الأسعد حاكم عكار الى جانب والي دمشق درويش باشا في نزاعه مع عبدالله باشا والي عكا عام ١٨٢٢ وحليفه الأمير بشير الشهابي و Adel Ismail: *Documents*... t. 5. P. 39-41

١١ ينظر خريطة ملكية أحد أبناء هذه الفئة ص ١٦٢ .

١٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٤ ص ٢٣٩ ، سجل ٦٦ ص ١٨٦ سجل ٦٧ ص ٢٢٥ .

١٣ هـ — جب — هـ . بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ١٨ وينظر فصل الضرائب .

الولد [١٤] . كما اقتنى بعضهم المماليك من التركمان ، وكان صاحب المملوك يدعى أستاذاً كما نلاحظ من الوثيقة التالية :

« حضرت الحرمة فاطمة بنت حسين العجمية الأصل أم ولد لعلي باشي الرومي التي هي الآن زوجة للسيد ابراهيم بن السيد كرم الحاضر في المجلس وأقرّت طائعة مختارة بأنها من نحو خمسة وعشرين سنة كانت في بلدها تورنر العجم وهي من التركمان القاطنين في المدينة المرقومة . فلما فتح الوزير المعظم عبد الله باشا ابن الكوبرلي المدينة المرقومة واستخلصها من أيدي العجم واستلم العسكر أهلها ، خرجت هي من حصة علي باشي المرقوم وأتى بها لطرابلس الشام واستولدها بنت ثم تزوجها السيد ابراهيم المذكور . ولما استأمرت كان لها أخ شقيق صغير يدعى محمد لا تدري من أخذه حينئذ . وفي السنة الماضية رأته خلف أستاذه سلهب آغا فعرفته ، وها هو هذا الحاضر في المجلس ، وأن أباهما واحد وهو حسين وأمهما زينب وهو أخ شقيق لها . وصدّقها محمد المذكور وأقر هو أيضاً بمعرفتها وهي أخت شقيقته له أبوهما حسين وأمهما زينب . وحضر سلهب آغا ابن الشيخ شديد آغا المالك لمحمد المذكور وصدّق مملوكه محمد المرقوم على اقراره المزبور ، وصدّق السيد ابراهيم المذكور زوجته فاطمة المذكورة .... » [١٥] .

٢ ــ طعامهم :

وقد اشتهر أبناء الفئة الأولى بالبذخ والاسراف في اقامة الموائد المزدانة بالمأكولات الشهية [١٦] . وكان غذاؤهم اجمالا من الخضار ولحوم الطيور والماعز والغنم والحليب والأرز . أما لحوم الأبقار فقد امتنع أبناء عكار عن أكلها لأنهم كانوا يحتفظون بالبقر والعجول لاستخدامها في أعمال الحراثة الضرورية للزراعة [١٧] . وكذلك كان البطّ والأوز من الأطعمة المفضلة لدى أبناء هذه الفئة ، وكان يتم طهيها عن طريق حشوها بالأرز والصنوبر وقليلٍ من الزعفران . كما

١٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٣ .
١٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ٣٣ .
١٦ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥١ .
١٧ Adel Ismail: *Documents*... t. 3. P. 317

كانت موائدهم تضم الحلوى بمختلف أصنافها [١٨] . وكانوا يفضلون الخبز المصنوع من الذرة الصفراء ، وقلما كانوا يأكلون خبز القمح . ومن عادات أبناء هذه الفئة تناول الطعام في المنزول مع ضيوفهم بعيداً عن النساء ، خاصة في المساء والصباح [١٩] . وكان طعام العشاء يتألف عادة من الأرز واللبن والبيض [٢٠] .

٣ ــ لباسهم :

لقد اهتم أبناء الفئة الأولى بمظهرهم الخارجي وأناقتهم مراعاة لمكانتهم الاجتماعية ، وتربّعهم على رأس الهرم السكاني في عكار . فتزيَّنوا بأجمل الملبوسات آنذاك ، وكانوا يفاخرون ويتباهون باللباس والأسلحة ، ينفقون في سبيلها المصاريف الباهظة . وكانت نساؤهم تتحلّى بالخواتم والأساور الفضية والخلاخل والعقود الذهبية ، وكنّ يتعصّبن بعصبات تشك فيها الدنانير الذهبية [٢١] . ولم يكن الرجال أقل أناقة من النساء ، فقد تزيوا بالملبوسات الحريرية ، وعصبوا بطونهم بالزنانير الحريرية ، وكان لباس الوجهاء في القرن الثامن عشر عبارة عن منتان وقميص ، توضع فوقها عباءة أو غنباز وشال [٢٢] . وفي مطلع القرن التاسع عشر ارتدى بكوات عكار ، الى جانب الغنباز ، سروالا من الجوخ وقميصاً بستوني وصدرية مع جاكيت من الجوخ وزناراً حريرياً ومشلحاً . بالاضافة الى ذلك ، فقد كانت العباآت الشامية المطرزة وعباآت الجوخ الطويلة التي تجرّ على الأرض ، من الأزياء المعروفة في عكار آنذاك . وقد تعمّم أبناء هذه الفئة بالكفية الحريرية ، وفي العهد المصري وضعوا الطربوش المزود بشرابة الى جانب الكفية الحريرية [٢٣] .

١٨ أمين الجندي : **ديوان الجندي** ص ٨٨ حيث قال في مدح علي بك الأسعد :

أغرب مـا يلتـذ في أكلـه	تنوّع الحلـواء والخشتنـان
لـدى كثيب من أرز حكى	صنوبرا ضـرّج بـالزعفران
يكـاد موج السمن في لجه	يغـرق أنـواع اللحـوم السمـان
لا سيا الأحجـال والبط الـ	خـدري والـدرَّج والكيروان.

١٩ جرجي ديمتري سرسق : **عرب الدنادشة** ، مجلة المقتبس مرجع سابق ص ١٢٩ .
٢٠ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ٢ ص ٥٨ — ٥٩ .
٢١ هنري غيز : المصدر السابق ج ٢ ص ٥٨ .
٢٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٢٧٣ .
٢٣ كانت ملبوسات البكوات عبارة عن : منتان — عباءة — قميس كهنة (**سجل ٣٩** ص ١٦٥) ومشلح — غنباز — سروال جوخ — زنار حرير (**سجل ٦٣** ص ٢٤٢) وفروة جرّ جوخ — كيران وصدرية جوخ — شنتان بستوني — قميص بستوني — منتان شيت — مضربية شامية — كفية حرير — طربوش مع شرابة (**سجل ٨٠** ص ٣٤٨) .

وقد اشتهر باشوات عكار بارتداء الملبوسات المزركشة الفضفاضة والطويلة وحمل الأسلحة وخاصة السيف [٢٤] . وقد وصف أحد الرحالة لباس بكوات عكار في مطلع القرن العشرين بقوله : « ولهم لباس يتبعون فيه أسلافهم من قبعة طويلة فوقها عصابة مسورة بالعقال ، وجبة ، ثم سروال قصير ، و والأحذية الطويلة السوداء في أرجلهم » [٢٥] .

وهكذا نلاحظ أن الأزياء في عكار كانت لا تزال حتى أواخر القرن التاسع عشر تحتفظ بطابعها الشرقي (عباءة وكوفية) ، مع الأخذ بالذوق المصري (الطربوش) ومحاكاة الأزياء التركية (زركشة الملبوسات وتقصيبها) .

٤ — اقتناء الخيل :

ومن تقاليد هذه الفئة حبّ اقتناء الخيل وركوبها . فكان البكوات يربّون الخيول العربية الأصيلة ، ويتكبّدون في سبيل تربيتها المصاعب ، فيعوّدونها على تحمّل المشاق في الصحارى لمدة يومين أحياناً ، دون طعام أو شراب . وكانوا يفضّلون الفرس على الحصان لأنها أسرع وأقدر منه على تحمل المشاق وتسلّق الجبال [٢٦] . ومن البديهي أن يسعى أبناء الفئة الأولى لاقتناء الخيول ، لأنها كانت واسطة النقل المفضّلة آنذاك . فهي تمكن البيك والباشا من زيارة أملاكه وأراضيه الزراعية المترامية الأطراف . بيد أن الخيل لم تكن وسيلة انتقال بقدر ما كانت وسيلة رفاهية وتسلية لأبناء البكوات ، يمارسون عليها رياضة الفروسية بحب وشغف زائدين [٢٧] ، ويلعبون على ظهورها ألعاب الجريد والمبارزة بالرماح [٢٨] . ومن عاداتهم أيضاً حمل السلاح لدى ركوب الخيل [٢٩] .

والفروسية من التقاليد الموروثة في عكار ، والمرجّح أنها دخلت اليها مع القبائل العربية القادمة من الداخل ، ومع القبائل الكردية والتركمانية التي حلّت في ربوعها ، والتي لا تقلّ عن

٢٤ أمين الجندي : **ديوان الجندي** ص **٩٥** حيث قال في مدح علي بك الأسعد :

يختــــال عجبـــاً ساحبـــاً أذيـــالـــه بـــــاالجرّ كــــــالسلطــــــان حين يميس

بجوائح مثـــــــل الزبرجـــــــد جرّدت منهـــــــــــــا سيوف فوقهن تروس

٢٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٦ .

٢٦ Adel Ismail: *Documents*... t. 3. P. 317

٢٧ الأمير محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ... ص ٦ . والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٦ .

٢٨ الأمير محمد علي باشا : المصدر السابق ص ١٩٦ .

٢٩ جرجي ديمتري سرسق : **عرب الدنادشة** ، مجلة المقتبس ص ١٢٩ .

العرب ولعاً بركوب الخيل . ثم ان طبيعة عكار الريفية السهلية ساعدت على الابقاء على هذا التقليد بين سكانها .

٥ — اقتناء الجيوش الخاصة :

ونظراً لتبوُّء هذه الفئة رأس الادارة العثمانية في عكار ، وعملها بالالتزام والاقطاع ، فقد اضطر أبناؤها الى جمع الأتباع والرجال المزودين بالسلاح والمجهزين بالعتاد الكافي للحفاظ على مصالحهم ومناصبهم الادارية . وكان هؤلاء الأتباع من الفلاحين العاملين في أراضي البيك في أوقات السلم ، أما في أوقات الحرب ، فكانوا يشكلون جيشاً متأهباً لتلبية أوامر قائدهم الاقطاعي أو الملتزم . وغالباً ما اصطدمت جيوش الاقطاعيين ببعضها البعض ومارست تخريب وتدمير ممتلكات ومزارع منافسي قوادها [٣٠] . وقد كانت جيوش بعض باشوات عكار تشبه الجيوش النظامية عدداً وعدّة . اذ كان جيش علي باشا الأسعد ، في الربع الأول من القرن التاسع عشر ، يضم ما بين أربعماية الى خمسماية فارس يرهبون مدينة طرابلس [٣١] .

٦ — المستوى الثقافي للفئة الأولى :

يبدو أن أبناء هذه الفئة أهملوا العلوم والمعارف ، اذ أننا لم نعثر على أي أثر يشير الى اهتمامهم بالنواحي الثقافية والفكرية إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فالغريب في الأمر أن أحداً من أبنائها لم يترك أثراً علمياً يذكر ، ولو على شكل مذكرات شخصية . ونلاحظ كذلك أن كتّاب الملتزمين والباشوات في عكار كانوا في الغالب من الأجانب عنها ، مما يدل على تدني نسبة القادرين على ملء وظيفة كاتب آنذاك . فقد كان نصر الله نوفل كاتب علي باشا الأسعد من طرابلس [٣٢] . وحتى العقد الثاني من القرن العشرين ، لم يكن عدد المتخرجين من المدارس العالية يتعدّى بضعة أشخاص ، كما كان عدد الذين يحسنون القراءة والكتابة لا يتجاوز نصف عدد أبناء هذه الفئة ، في حين كان النصف الأخير يتخبّط في الجهالة والأمية [٣٣] .

٣٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٧ .

٣١ Adel Ismail: *Documents*... t. 5. P. 41

٣٢ اغناطيوس الخوري : **بربر آغا** ص ١٨٤ نقلاً عن مخطوط نوفل : **كشف اللثام** ... ص ٤٦٠ .

٣٣ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥١ . ويوسف الحكيم : **سورية والعهد العثماني** ص ٢٣٧ حيث يشير يوسف الحكيم الى تخلّف وجهاء عكار من الناحية الثقافية ، على خلاف المسيحيين فيها الذين أقبلوا على طلب العلم أمثال آل الصراف والراسي والحلو الخ ... Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*... P. 215.

وقد كان للأمية وانعدام الثقافة بين أبناء الفئة الأولى في عكار ، أسباب اجتماعية بيئية بالدرجة الأولى . فقد كان أبناء هذه الفئة أثرياء ومتنفذين ووجهاء بالولادة ، فواحدهم يولد بيكا ويموت بيكا . وهو يرث المجد عن آبائه ويورثه لأبنائه . وقد استأثر هؤلاء البكوات على المناصب الادارية (اقطاع التزام) لا بعلمهم ومعارفهم ، انما بانتمائهم العائلي ، وهم لم يرقوا الى مصاف الوجاهة والريادة بعلمهم انما بخدمتهم للدولة وثروتهم وقوة عائلاتهم . أضف الى ذلك أن الأنظمة العثمانية حتى في عهد الاصلاحات ، لم تكن تشجع السكان وتحضهم على طلب العلم والاستزادة منه ، لأنها لم تكن تنظر الى علم المرء وثقافته بقدر ما كانت تنظر الى ثرائه وماله . ومما يدل على ذلك انها اشترطت في المرشح لانتخابات أعضاء المجالس الادارية ومجلس المختارين نسبة معينة من الدخل ، لا نسبة معينة من التحصيل العلمي [٣٤] . ثم ان اهمال الدولة العثمانية انشاء المدارس الرسمية في عكار إبّان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر [٣٥] كان السبب المباشر لعزوف أبنائها ورغبتهم عن طلب العلم والمعرفة . كلّ هذه الأمور شكّلت عوامل رئيسية لجهل أبناء الفئة الأولى بصورة خاصة . وبما أن هذه الفئة كانت بمثابة النخبة الرائدة في تلك المنطقة ، فقد انعكس جهلها على مجمل الأوضاع الاجتماعية في عكار ، فساعد في تخلّفها ، وحفاظها على تقليديتها ، وحرمانها من روح التجديد والانبعاث مما جعلها عاجزة عن اللحاق بركب التطور والتقدم . وقد انقلبت هذه الظروف على النخبة نفسها في بداية القرن العشرين ، فما أن انفتح المجتمع العكاري على محيطه حتى أدرك العامة من السكان مستوى تأخر زعمائهم ، فخرجوا عن ارادتهم وسحبوا تأييدهم ودعمهم لهم .

كلّ هذه المعطيات ، اقتناء الجيوش ، النفوذ والقوة ، الثروة الطائلة وتدني الثقافة ، كانت من المكونات الرئيسية لشخصية أبناء الفئة الأولى . لذلك مالوا الى التبذير والاسراف على أناقتهم وطعامهم وسكنهم وملذاتهم [٣٦] . أما طباعهم فقد جاءت وليدة ظروفهم الخاصة ، فالعظمة والقوّة التي تمتّعوا بها ، جعلتهم يميلون الى خشونة الطبع والعصبية بوجه خصومهم ومن أغضبهم من الفلاحين . الا أن مسايرتهم وتقديم الطاعة لهم ، كانا كافيين لازالة غضبهم والحصول على رضاهم ونيل عطفهم . كما أن مرتبتهم الاجتماعية جعلتهم على درجة كبيرة من الكرم وحبّ الضيافة [٣٧] .

٣٤ **الدستور العثماني** م ١ ص ٣٩٠ — ٣٩١ — ٣٩٢ .
٣٥ **سالنامة نظارة المعارف العمومية** لعام ١٣١٦ / ١٨٩٨ حيث لا نجد ذكر لأية مدرسة رسمية في عكار .
٣٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٨ .
٣٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥١ .

ثانياً — الفئة الدنيا :

وهي تؤلّف العامة في عكار ، وتضم الأغلبية الساحقة من السكان من فلاحين وحرفيين وعمال مأجورين ورعايا . وقد كان هؤلاء الأكثر شقاء ومحنة ، وكثيراً ما كانوا يشبهون بقطعان الماشية ، ويصنّفون على أساس طائفي [٣٨] ، كما انهم قاسوا الفقر والحرمان طيلة القرنين الماضيين [٣٩] . وكانت هذه الفئة محرومة من وسائل التمدن والرقي ، مما جعل أبناءها أقرب الى السذاجة والبساطة من حيث الطباع ، قابلين للانقياد والخضوع للإدارة بسهولة ويسر . ويمكن التفريق في هذا المجال بين سكان الجبال وسكان السهل . فالفريق الثاني عرف بالمسالمة والاطاعة ، في حين امتاز الفريق الأول بخشونة الطبع والعناد ، كما برزت منه جماعة مارست اللصوصية في مناطق الجومة وخربة الرمان والقبيطع ، وأرهبت سكان القرى الساحلية . لذلك كان أبناء الجرد يعتبرون سكان القرى الساحلية في حلبا والشيخ طابا ومنيارة والجديدة ، جبناء [٤٠] .

بيد أن المسيحيين من أبناء هذه الفئة امتازوا عن أخوانهم المسلمين في بعض النواحي الاجتماعية . فقد كانوا أسعد وأرقى منهم ، وكانت قراهم أكثر عمراناً ومنازلهم أوفر ترتيباً وأثاثاً [٤١] . ويعود هذا التفاوت في أسلوب المعيشة بين الفريقين الى أسبقية المسيحيين في دخول المدارس التبشيرية الأجنبية في عكار ، والأخذ بأسباب الرقي والتقدم ، في حين امتنع المسلمون عن ارسال أبنائهم الى مدارس الارساليات خوفاً من التأثير على معتقداتهم الدينية [٤٢] ، فظلوا غارقين في الجهل بانتظار أن تنعم عليهم الدولة العثمانية بانشاء مدرسة رسمية . أضف الى ذلك أن عمران القرى المسيحية وتحسين أوضاع مساكنها يعودان أيضاً الى المساعدات المالية التي كانت ترد على سكانها من أبنائها المهاجرين في الخارج [٤٣] .

١ — اللباس :

وقد كان لباس أبناء الفئة الدنيا متناسباً مع أوضاعهم الاقتصادية المتردية ومتلائماً مع طبيعة

٣٨ ناصر الدين سعيدوني : **نظرة في أراضي الميري ببلاد الشام** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٨٤ .
٣٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٣ .
٤٠ التميمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥١ — ٢٥٢ .
٤١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٩ .
٤٢ محمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام محمد عبده** ج ٢ ص ٥٢٦ — ٥٣٠ .
٤٣ التميمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٥٢ .

عملهم . فهم لم يراعوا الذوق والأناقة بقدر ما راعوا الحاجة والضرورة ، لذلك كان معظمهم لا يمتلك أكثر من غيار ، وفي أحسن الأحوال غيارين على الأكثر[٤٤] . وقد تزيا التركمان بالقميص الطويلة والجبة الطويلة أيضاً ، وكانوا يشدّون أوساطهم شداً وثيقاً ، ويحتذون الجزمات أو الخفاف المصنوعة من جلود الجمال أو الخيل ، ويلفون أرجلهم بالصوف ويضعون على رؤوسهم قلنسوة من جلود الخراف . أما نساؤهم ، فكن يغطين رؤوسهن ولا يحجبن وجوههن[٤٥] .

وكان سائر أبناء الفئة الدنيا في عكار ، من غير التركمان يرتدون جبة تعرف بـ (الطو) مع سروال وصدارة ، كما ارتدى بعضهم العباءة ، وكان غطاء الرأس عبارة عن كوفية (حطّة) وعقال (بريم) ، أو قبعة طويلة تعرف بـ (لبّادة) مع عقال أسود . ومعظم نساء هذه الفئة ، كنّ يمشين حفاة ، ويلبسن البزّ المصبوغ ولا يضعن الايزار على وجوههن[٤٦] . وتفيد سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس عن تفصيل دقيق للبوسات الفلاحين (منتان خام أزرق — منتان أزرق — عباءة كهنة — طربوش مع عرقية — كبود — قميص وشنتان)[٤٧] . أما لباس نساء الميسورين من الفلاحين فقد كان على الشكل التالي : (فروة برزواوة — وملاية جوخ — جبّة أستوفة — غنباز — نقاد مقصّب — محملية مقصّب — قميص وصدرية ولباس كهنة — مسالب حرير[٤٨] .

٢ — المأكل :

ونظراً للفقر المدقع الذي رافق حياة الفلاحين في عكار ، فقد اضطر هؤلاء الى الاقتصاد في المأكل ، فاقتصر غذاؤهم على ما تنتجه الأرض وتدرّه الماشية . وكان الفلاح يدّخر حاجته من الغلال الزراعية من الحبوب والحمّص والذرة البيضاء والصفراء واللوبية والزيتون[٤٩] وغير ذلك من أنواع الحبوب التي تزرع في عكار . وبسبب انهماك المرأة في أعمال الحقل الى جانب زوجها[٥٠] ، فقد تعذّر عليها اعداد طعام الظهر . لذلك قلما طبخ الفلاح ، بل كان فطوره

٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٠ ص ٦ وسجل ٤١ ص ١٦٦ .
٤٥ التيمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٨ و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* P. 245
٤٦ التيمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .
٤٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٠ ص ٦ وسجل ٤١ ص ١٦٦ .
٤٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣١ ص ١٢٩ وسجل ٣٣ ص ٥٨ .
٤٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٩ ص ٢٤١ . ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٥٢ .
٥٠ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** لعام ١٩٢٣ .

عادة من الخبز والثمار المجففة ، وفي المساء يتناول البرغل والعدس المتبل بالزيت أو السمن بعد أن يمزج باللبن والبصل . وكذلك كانت الأعشاب المقلية بالزيت من المأكولات الشائعة في عكار[٥١] .

ولم تجد المرأة متسعاً من الوقت لاعداد خبزها اليومي بسبب انهماكها بتربية المواشي وأعمال الحقل ، لذلك كانت تحضره بكمية وفيرة وكافية لاطعام العائلة لعدّة أيام . وكانت النسوة تجتمعن على تنور مشترك للحارة أو القرية ، وتتعاون على صناعة الخبز . كما كنّ يجتمعن لجرش البرغل وفرك الكشك على سطوح المنازل . ونظراً لضآلة كمية الحليب الذي تنتجه بقرة أو شاة الفلاح بمفردها ، وعدم كفاية هذه الكمية لاستخراج السمن والجبن الخ ... فقد كانت ربات البيوت تعرن الحليب لبعضهن بشكل دوري طوال الأسبوع[٥٢] .

ثالثاً — الفئة المتوسطة :

في مطلع القرن التاسع عشر طرأت تغييرات على التركيبة الاجتماعية في عكار وبدأ رجال الدين يشكّلون فئة وسطا ، بين الفئتين الأولى والدنيا ، بفضل ما بدأوا يتمتعون به من مداخيل الأوقاف واحترام السكان . وما لبثت هذه الفئة أن تعزّزت بمن انضم اليها في منتصف القرن من موظّفي الادارة وجباة الأموال الأميرية ومخاتير القرى الذين أوكل اليهم ، بموجب التنظيمات ، دور ملحوظ في ادارة شؤون قراهم . والى جانب هؤلاء فقد ضمّت الفئة الوسطى جماعات من الفلاحين الذين أهملوا الحراثة بعد أن شغلوا مركز وكلاء عن كبار الملاكين لادارة أملاكهم (الصوباشي) ثم ازداد عدد الصوباشية بعد أن ازدادت أملاك الطرابلسيين في عكار وبعد أن زادت هجرة معظم بكوات وباشوات عكار الى مدينة طرابلس التي اتخذوها مقراً دائماً لاقامتهم .

وقد كان لوجود الفئة المتوسطة ، أثر بارز في تطور الحياة الاجتماعية في عكار ، اذ أنها عملت على اعادة التوازن بين الفئتين الأولى والدنيا . فكان الصوباشي صلة الوصل بين الملاكين والفلاحين ، كما كان رجال الدين والمخاتير واسطة العلاقة بين الادارة العثمانية في عهد القائمقامية وسكان القرى . اذن فقد كانت هذه الفئة ، بحكم وظائف ابنائها ، مقرّبة من البكوات ورجال الادارة ، كما كانت أيضاً مقربة من الفلاحين بحكم مشاركتها لهم في حياة القرية . هذه العلاقة

٥١ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ٢ ص ٦٧
٥٢ مقابلة مع الحاج عبد العزيز محمود عبد الرزاق بتاريخ ١٩٨١/٣/٢

المزدوجة لأبناء الفئة المتوسطة أتاحت لهم فرص ممارسة تجارب مختلفة ، مما جعلهم أكثر ادراكاً وأوفر وعياً لواقع مجتمعهم آنذاك .

العلاقة بين فئات المجتمع في عكار :

كانت كل فئة من فئات المجتمع منظمة تنظيماً داخلياً يرتكز على أسس مستقلة ، ولم تكن كل منها تتدخل في تنظيم الأخرى في الأحوال العادية [٥٣] . وقد اكتفى امراء آل سيفا ، اقطاعيو عكار منذ بداية الحكم العثماني في سوريا ، باستثمار الأرض بواسطة الفلاحين ، وأخذ نسبة معينة من انتاجها . وقد تكيف البناء الاجتماعي على هذا الأساس ، واستمرت الأوضاع على حالها ، رغم تبدّل أسر الفئة الأولى من آل سيفا الى آل حمادة الى آل المرعبي والدندشي ، ورغم تبدّل النظام الاداري من الاقطاعية الى الالتزام السنوي والمالكانة . ومن العوامل التي ساعدت على استقرار البناء الاجتماعي على هذا الشكل ، ان الفئة المسيطرة ظلّت باقية رغم تبدّل أسرها وحاولت الحفاظ على العادات والتقاليد بأقلّ قدر ممكن من التعديل ، فالسادة الجدد كانوا دائماً يكتفون باحتلال مراكز أسلافهم ، دون اجراء أي تعديل في العلاقة بين المالك والفلاح . لذلك بقيت هذه العلاقة حتى منتصف القرن التاسع عشر ، على حالها دون أن يطرأ عليها تعديل ، وكانت دائماً علاقة تبعية الفلاح [٥٤] للمالك . فالفئة الأولى كانت تسعى دائماً الى الانفراد بمقدرات البلاد وثرواتها ، والابقاء على تبعية الفئة الدنيا لها . لذلك إتّبعت سياسية السيطرة على مداخيل الفلاح ، وحرصت على تقويض فرص الثراء من أمامه ، ولكنها سمحت له بتأمين حاجته الضرورية للابقاء على حياته ومنع انتفاضته وخروجه عن طاعة أسياده .

وقد لعبت التقاليد دوراً هاماً في العلاقة بين الفئات الاجتماعية ، وكان السكان يراعونها في معظم الأحوال . وكانت هذه التقاليد بمرونتها من احدى الضمانات الكبرى للبناء الاجتماعي والعلاقة بين فئات المجتمع [٥٥] . فكانت هذه التقاليد تشارك مع الوضع الاجتماعي ومصالح الجماعة ، في تحديد مكانة الفرد ومهمته ، وكان ذلك بمثابة قاعدة تنتقل بالوراثة . ونادراً ما كان يترك المجال للكفاءة والاتجاهات الخاصة والعبقرية لكي تكشف عن نفسها . فمصادفة الميلاد

٥٣ هاملتون جب — وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ١٨ .

٥٤ ينظر بحث العلاقة بين المالك والفلاح .

٥٥ هاملتون جب وهارولد بوون : **المجتمع الاسلامي والغرب** ج ٢ ص ٢٣ — ٢٥ .

كانت تحدّد مكانة الفرد دائماً ومهنته في أغلب الأحيان . فالفلاح هو فلاح بالولادة وابنه فلاح طبعاً ، وكذلك البيك بيكٌ بالولادة . فالولد يتبع خطى والده في الأحوال العادية ، والبنت تتبع خطى والدتها وتتزوج عادة في داخل القرية ومن داخل عائلتها ومن رجل يعمل عمل والدها [٥٦] . لذلك كان الاندماج بين الفئتين معدوماً ، لا بزواج ولا بقرابة .

الا أن التطورات التي طرأت في القرن التاسع عشر (زيادة الأوقاف الخيرية ، امتلاك الطرابلسيين في عكار — سكن البكوات في طرابلس بعيداً عن أراضيهم) أتاحت المجال أمام أصحاب المواهب والشخصيات الفذّة لكي تشقّ طريقها الى الأعلى وتخرج من الفئة الدنيا الى الفئة المتوسطة . ومنذ ذلك الحين وجدت فرص لتداخل الفئات بعضها ببعض .

ولكن التباعد بين الفئتين الدنيا والأولى في عكار ظلّ قائماً ، وظلّت الحياة الاجتماعية ترتكز على الوجاهة والنفوذ الشخصي والعائلي حتى القرن العشرين وبقي بكوات عكار وآغواتها في طليعة الوجهاء المحترمين لدى الحكومة والشعب [٥٧] . وفي هذه المرحلة برز انعدام المشاركة في المشاعر بين الاقطاعي والفلاح بعد أن أصبح كبار الوجهاء الملاكين يجهلون تماماً الفلاحين العاملين في أراضيهم ، ويعتبرونهم أدوات يجب عليها تأمين تكاليف بزخهم واسرافهم في المدينة [٥٨] .

وقد تمكّنت الفئة الأولى بما لها من الثروة والنفوذ ، من قيادة المجتمع العكاري . فقد كانت تبعية الفلاح الاقتصادية وارتباط لقمة عيشه بالمالك ، كافية في الأحوال الطبيعية لتأمين خضوعه وانقياده لتنفيذ رغبات هذا الأخير والحفاظ على مصالحه وتأييده في المواقف التي تؤكد زعامته . وهكذا كان زعماء عكار يستغلّون هذا الواقع ، فيعمدون الى حشد أتباعهم الفلاحين على شكل تظاهرات شعبية عفوية تجتمع في المناسبات اللازمة لتأكيد زعامتهم واظهار شعبيتهم بين السكان . فكان من عادتهم مثلاً الخروج على رأس جموع غفيرة من أتباعهم الفلاحين رجالاً ونساء مزودين بالسلاح الكامل لاستقبال احدى الشخصيات المعروفة لدى زيارتها لعكار أو لدى مصادفة مرورها فيها [٥٩] .

٥٦ هاملتون جب وهارولد بوون : المصدر السابق ج ٢ ص ٢١ — ٢٢ .

٥٧ يوسف الحكيم : **سورية والعهد العثماني** ص ٢٣٧ .

٥٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie...* P. 126

٥٩ محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ص ١٩٢ وص ١٩٦ .

وقد جمعت المصلحة بين أبناء الفئتين الأولى والمتوسطة ، رغم ما شاب العلاقة بينهما من حذر وترقّب . فالمالك كان يحتقر الصوباشي [٦٠] ، وينظر الى نمو ثروته وتزايد مكانته بين الفلاحين نظرة ريبة وشك ، الا أنه كان مضطراً الى الابقاء عليه لكي يحافظ على ادارة أملاكه في القرية . وكذلك كان الوجهاء يبدون الغيرة على رجال الدين ، ويظهرون لهم الاحترام والمحبة ، نظراً لما لهؤلاء من تأثير فعّال على مشاعر وأحاسيس الفلاحين من النواحي الروحية والطائفية . وهكذا وعلى الرغم من التناقض بين هاتين الفئتين ، فقد اتفقتا على أحكام السيطرة على الفئة الدنيا وضمان ولائها لهما .

العائلة

ان أهمية العائلة ، كركيزة أساسية للبناء الاجتماعي ، تستدعي دراستها بشيء من التفصيل ، خاصة في تنظيمها ووظيفتها ومفهومها ، وفي علاقاتها الاجتماعية وفي مقدمتها الزواج الذي لعب الدور الأهم في الحفاظ على تماسكها واستمرارية التصنيف الفئوي للسكان . فقد ارتبط هذا التصنيف الى حد بعيد بالانتماء العائلي ، كما استند الى تنظيم العائلة وما نتج عنه من قوة بشرية وثروة مادية ، كانتا في أساس تحديد مكانتها الاجتماعية . فالعائلات الأكثر تنظيماً والأوفر عدداً وثراء ، فرضت نفسها في مجتمعها ، واتخذت مقعداً في الفئة الأولى المسيطرة في مناطقها ، كما أنها تمكّنت ، إبّان مراحل ضعف العثمانيين في القرن الثامن عشر ، من انتزاع اعتراف الدولة بوجاهتها ، فعهدت اليها بمهمة تمثيلها في أماكن تواجدها ، وجباية الضرائب (الالتزام) [٦١] وحفظ الأمن [٦٢] . وكان من جراء ذلك أن نشأ نمط معين من العلاقات بين مختلف العائلات ، في الأرياف بخاصة ، ارتكز وبشكل دائم الى القوة وتمثّل بظهور ما يسمى بالتبعية والمحسوبية بين هذه العائلات ضعيفها وقويها . وقد تعزّزت هذه التبعية بنظام الملكية وطرق

٦٠ Jacques Weulersse: op. cit. 126-127

٦١ عبد الكريم رافق : **بلاد الشام ومصر**... ص ١٨١ — ٣٠٣ — ٣٠٤ . وناصر سعيدوني **نظرة في أراضي المبري** ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ج ١ ص ٣٦٣ **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .

٦٢ كان ملتزم عكار يتعهد بوجوب حماية السكان وحفظ الأمن . **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٣ ص ١٣٢ وسجل ١٥ ص ٢٥ وسجل ١٨ ص ١٠٥ .

استثمارها ، وأدّى ذلك بالنتيجة الى نشوء سلسلة من الحقوق والواجبات بين العائلات ، تمثّلت بخدمات وضرائب اضافية يؤديها الفلاّحون أبناء الفئة الدنيا للملاكين أبناء الفئة الأولى [٦٣] . اذن لقد شكّل التنظيم العائلي أرضية صلبة ارتكز اليها بناء الهرم الاجتماعي في عكار أبان القرنين الماضيين . فما هو هذا التنظيم ، وما هي العائلة بمفهوم السكان آنذاك ؟

١ — نمو الشعور العائلي :

يتحدّر معظم سكان عكار من أصول تركمانية وكردية ، ومن أصول عربية بدوية وحضرية ، حملت معها لدى استيطانها في تلك المنطقة [٦٤] تنظيمها القبلي القائم على رابطة الدم وصلات القرابة ، والذي اعتادت عليه في مواطنها الأصلية . الا أن العمل الزراعي الذي مارسته هذه العناصر في موطنها الجديد في عكار ، أدى بها الى التخلّي تدريجياً عن تنظيمها القبلي ، ولكن مع الإبقاء على رابطة القرابة ، وتعزيز التنظيم العائلي الذي ساعدت البيئة في عكار على تماسكه . فالزراعة في الجبل لا يمكن أن تكون عملاً فردياً في ظروف انعدام الآلة الزراعية المتطورة ، بل عملاً يقوم على التعاون المبني على قاعدة القرابة العائلية [٦٥] ، ذلك أنّ اختلاف أصول السكان ولّد عندهم شعوراً بالغربة ، ساعد على تعزيز علاقة الفرد مع أقربائه وزيادة تعاونه معهم ، وبخاصة إبّان المراحل الأولى لاستيطانه في عكار . ومع مرّ السنين ، انكفأ هذا الشعور الى عالم اللاوعي في أذهان السكان ، الاّ أنه كان يعود الى الظهور مجدداً عند نشوب أي صراع طارئ بين عائلتين مختلفتين ، أو عند أية مناسبة تتحطّم معها أماني الفرد وأحلامه علّى صخرة الحواجز الطبقية التي اعترت مسيرة التطور الاجتماعي . لذلك كان أبناء العائلة الواحدة يلتفون حول بعضهم البعض ، ليؤلّفوا مجموعة متكافئة ترى في الانعزال امكانية لاستمرارها [٦٦] في مجتمع قائم على الطبقية العائلية والانتماء العائلي . فالظروف المادية والاجتماعية للفرد جاءت آنذاك لتزيد من تلاحمه مع عائلته التي وجد فيها سنده الوحيد وامكانية استمراره في الحياة . لذلك كلّه أمست هيمنة العائلة السمة الأبرز من سمات الحياة الاجتماعية ، فانعدمت الفردية ، واقتصر وجود الفرد على ارتباطه بعائلته . فالفرد لم يعش لذاته ولم يعرف لا وطناً ولا

٦٣ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban:* P. 74 وينظر بحث الضرائب .

٦٤ ينظر فصل أصول السكان .

٦٥ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 67

٦٦ Dominique Chevallier: op. cit. P. 73

دولة ولا أمة ، بل اقتصرت معرفته على عائلته ، فخصّها باهتمامه باعتبارها تمثّل وجوده ووطنه ودولته واستمراره بعد وفاته [٦٧] ، وتشبّث بها ، وتحول شعوره العائلي الى شغف استولى على جميع ملكاته وتصرفاته .

وكان أكثر ما يجلب الشقاوة والاحتقار للفرد ، أن يكون دون أصل . وهو لم يشعر بوجوب انتمائه الى مجموعة الا لأنه يتكامل بها ، الا أن انتماءه اليها لا يتم الا بناء لأصله ونسبه . فالتعريف العائلي كان يفرض نفسه في البداية لكي يتمكن الفرد من ايجاد نفسه ضمن مجموعة ما [٦٨] . من هنا نلاحظ حرص السكان الدائم على اتباع اسم الشخص باسم والده ، فيقال دائماً (فلان بن فلان) [٦٩] . فالفرد لا يعرف بمعزل عن والده . لذلك كان الشخص يحدّد سلوكه داخل تجمعه العائلي وبناء عليه يحدد جميع علاقاته الاجتماعية [٧٠] ، كالمحسوبية لزعيم معين أو مصاهرة عائلة معينة .

٢ — تعريف العائلة :

ولكن ما هي هذه الوحدة العائلية التي استأثرت باهتمام الفرد ، وسلبته ذاته واستقلاليته ؟ هل هي الأسرة التي تضم الوالدين والأولاد ، أم العائلة بمفهوم مجموعة الوالدين وعدة أولاد متزوجين ، أم العائلة الموسعة التي تضم عدة أسر وأقارب ؟ ولعلّ المثل الشعبي المعروف هناك : « أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب » يوضّح الإجابة على هذا السؤال . فالأب والأم والأولاد لا يشكلون عائلة في نظر الفلاح ومفهومه . فهو لا يرى العائلة تتجسد الا في ذلك المجموع الأشمل الذي يضم أعمامه وأولاد أعمامه ، والذي يشكل وحدة بشرية كافية لاستثمار الأرض . ولما كان الزواج يتم عادة في سن مبكرة في الأرياف ، فقد وجد ثلاثة أو أربعة أجيال تعيش في بيت واحد وتحت سقف واحد ، وتؤلف عائلة واحدة تستثمر الأرض بجهود موحّدة وبصورة مشتركة [٧١] . من هنا نشأت ظاهرة تشعب العائلة الموسعة الى عدّة فروع ، يشكل كل فرع وحدة لاستثمار الأرض ، ويغلب عليه اسم أكبر أفراده سنا كالجدّ مثلا . فيقال مثلا بيت

٦٧ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie...* P. 216

٦٨ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban* P. 73

٦٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٥١ وسجل ٣ ص ٦٨ الخ ... **وأوراق بدر اليوسف وأوراق علي بك عبد الكريم** .

٧٠ Dominique Chevallier: op. cit. P. 9

٧١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie.* P. 216-217

عبد الرزاق فقط دون ذكر ملحم علماً بأن آل عبد الرزاق هم بيت من بيوت عائلة ملحم في برقايل . وقد انتشرت هذه الظاهرة في بلاد الشام عامة ، وقلما تخلو قرية من عائلة تحمل اسم أحد أجدادها الذين عاشوا في القرن التاسع عشر .

بيد أن العائلات الوجيهة والمسيطرة ، التي بنت مكانتها وسيطرتها بتلاحم أبنائها وتعاضدهم ، ما لبثت أن تخلّت تدريجياً عن وحدتها ، وتشرذمت الى مجموعات متنابذة تتنافس على السلطة وامتلاك الأراضي ، وتبوُّء المناصب الادارية الرفيعة . فالكثرة العددية لأفراد العائلة الوجيهة ، وتضارب مصالحهم المادية ، خففتا من خضوعهم لقواعد القرابة التي حرصت عليها هذه العائلات فيما مضى لكي تدعم سيطرتها على أراضيها ، وتزيد ثرواتها [٧٢] . ففي أوائل القرن الثامن عشر كانت عائلة المرعبي الوجيهة في عكار ، تلتف حول شخص زعيمها شديد الناصر الذي تمكن بمعاونة أقاربه من فرض وجود العائلة في عكار ومن التزام جباية مجمل ضرائبها [٧٣] . وقد ظلّ آل المرعبي ، حتى عام ١١٧٩ / ١٧٦٦ يشكلون وحدة متراصة تلتف حول أحد أبناء شديد الناصر ، فيتولّى زعامة العائلة ويلتزم جباية الأموال الأميرية [٧٤] . ومنذ عام ١١٧٩ / ١٧٦٦ آلت زعامة آل المرعبي الى أربعة أشخاص عندما أخذ اسماعيل وحسين وأسعد وأحمد يتشاركون في التزام جباية الأموال الأميرية حتى عام ١١٩٠ / ١٧٧٦ [٧٥] . وكان ذلك بداية التفسّخ في وحدة عائلة المرعبي ، وفي أواخر القرن الثامن عشر اقتسم أحفاد شديد الناصر التزام عكار وقسّموها الى ثلاث مناطق (عهدات) الجومة والدريب والقيطع ، فتكرّس بنتيجة ذلك تشرذم عائلتهم الى ثلاثة فروع رئيسية ، يتمركز كل منها في عهدة ويتخذ اسم مؤسسها : (فرع بيت العثمان في القيطع ، نسبة الى- مؤسس هذه العهدة عثمان بن شديد [٧٦] . وفرع بيت الأسعد في الجومة نسبة الى مؤسس عهدة الجومة أسعد بن شديد [٧٧] .

٧٢ Dominique Chevallier: *LA Société du Mont Liban* P. 74

٧٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥ ص ١٠٤ .

٧٤ تناوب على زعامة آل المرعبي في تلك المرحلة : سلهب آغا بن شديد الناصر واسماعيل ابن شديد الناصر ينظر **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١ وص ٢١٦ . وسجل ١١ ص ٢٣٦ وسجل ١٣ ص ٣٠٨ وسجل ١٤ ص ١٣٠ وص ٢٩٣ وسجل ١٥ ص ٢٥ وسجل ٢٠ ص ٥٣ .

٧٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢٣ ص ٢٤ — ١٣٠ وسجل ٢٥ ص ٢٩ — ١٣٧ وسجل ٢٦ ص ١٤ — ١٢٣ — ١٨٨ — ١٩٠ .

٧٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٣ ص ٨٩ .

٧٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٦٨ .

وفرع بيت عبد القادر في الدريب نسبة الى مؤسس عهدة الدريب عبد القادر آغا بن شديد [٧٨] . وعلى هذا الأساس تفرّقت عائلة المرعبي الى فروع سقط عنها اسمها الحقيقي ليحلّ محله اسم بيت العثمان وبيت الأسعد وبيت عبد القادر . وكان التنافس دائماً بين هذه البيوت الثلاثة ، وقد بلغت حدّته أحياناً ، أن تحالف أحدها مع عدو خارجي في سبيل القضاء على الآخر . ففي عام ١٨٠٤ صالح علي باشا الأسعد ، زعيم بيت الأسعد آنذاك ، جرجس باز على أن لا يتعدى على عهدته (الجومة) ، غير مكترث بتصرُّفات رجال جرجس باز الذين عاثوا فساداً وأمعنوا تخريباً في عهدة القيطع التابعة لعبود بك زعيم آل العثمان . أضف الى ذلك أن هذا الأخير كـان حليفـاً لبربر آغـا حـاكم طرابلس (١٨٣١ — ١٨٣٣) وعدواً لعلي باشا الأسعد [٧٩] .

وعلى أثر تعديل نظام الالتزام في عهد التنظيمات من التزام مناطق الى التزام أعشار قرى ، وبعد إحداث وظائف جديدة في القائمقامية ، تنافست فروع آل المرعبي ، على التزام القرى وتبوُّء المناصب الادارية الجديدة ، فتفرق كل فرع الى جماعات جديدة حملت أسماء أشهر مشاهير رجالاتها ، وبات آل المرعبي موزعين الى الفروع التالية : بيت الرشيد ، بيت الياسين ، بيت المحمد ، بيت العثمان ، بيت القدور ، بيت العلي ، بيت الابراهيم ، بيت اليوسف . وكان أفراد كل بيت من تلك البيوت يؤلّفون جماعة متكاتفة متآلفة ، ترتبط ببعضها البعض بصلات عائلية متينة ، وتستند الى وحدة الملكية لكي تتمكن من الحفاظ على ثرواتها والوقوف في وجه العائلات والفروع الأخرى . وكان كل من هذه البيوت يجمع حوله مجموعة من الأتباع ، وقد تتصادم أحياناً فيما بينها [٨٠] .

وهكذا نلاحظ أن العائلة بمفهوم الوجهاء في عكار ، قامت على رابطة القرابة القريبة واستندت الى وحدة المصالح المادية لأفرادها ووحدة أراضيها ، لأن أي تقسيم للأراضي يؤدي الى أضعاف نفوذها [٨١] .

---

٧٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٢ ص ٧٤ .

٧٩ أغناطيوس الخوري : **مصطفى آغا بربر** ص ٨٣ — ٨٤ — ٨٥ .

٨٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٧ .

٨١ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٧ .

٣ — التنظيم الداخلي للعائلة :

أ — سلطة الأب في العائلة :

أدى ذوبان الفرد في العائلة ، سواء في العائلات الفقيرة أو الوجيهة ، الى ايجاد تجمعات عائلية ، واستتبع بالضرورة ايجاد زعيم لكل تجمع ، يتولّى ادارة شؤونه وتنسيق علاقاته على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية . وغالباً ما كان الجدّ الأكبر يتزعّم العائلة ، وحال وفاته تنتقل الزعامة الى الابن الأكبر سناً أو الأكثر شجاعة [٨٢] . وكان زعيم العائلة ينطق باسمها ويبسط سيطرته على أملاكها وكأنه المالك الفعلي لأراضيها ، فهو الذي يدير عملية استثمارها وتوزيع الحصص على مستحقيها [٨٣] . كما أنه تمتع بحق فرض العقوبات على المخالفين واقامة العدالة بين أفراد استثماراته ، وبخاصة في حالات وقوع جرائم تمسّ شرف العائلة وكرامتها ، كالخيانة الزوجية أو خطف فتاة ، وغيرها من المخالفات التي كانت تستوجب تطبيق عقوبة القتل بهدف غسل العار [٨٤] .

وقد دعم النظام الاقتصادي سلطة الوالد في بيته ، فالأب وحده كان مالكاً للأرض التي يعمل عليها أبناؤه والمسكن الذي يسكنه أولاده بينما كان هؤلاء لا يملكون شيئاً خاصاً بهم ، لذلك فان أي نزاع بينهم وبينه ، قد يؤدي الى حرمانهم من العمل والمسكن ، ويدفعهم الى شحذ قوتهم اليومي [٨٥] . وتعود السلطة الأبوية بجذورها التاريخية الى النظام الاقطاعي الذي جعل الرجل المحارب صاحب السلطة العليا في بيته ، وقد استمرت هذه السلطة مصانة بالأعراف والتقاليد [٨٦] .

الا أن مركز كبير العائلة الوجيهة كان غير ثابت في ظلّ غياب أية قاعدة ثابتة لتوزيع المهام [٨٧] ، وبخاصة إبّان مراحل تطبيق الالتزام . فكان أي تدخل من والي طرابلس (عزل

---

٨٢ مسعود ضاهر : المصدر السابق ص ٢٢٧ .

٨٣ يلاحظ من **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** أن كبير العائلة هو الذي يدير أملاكها مثلاً كان أحمد بك المصطفى يتولى ادارة أوقاف عائلته من جدته أم والدته (سجل ٨٤ ص ٢٢٠) كما كان لمحمد بك المحمد حرية التصرف بأملاك عائلته (سجل ٨٦ ص ٢٠٣) . وينظر أيضاً : Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*.... P. 219

٨٤ Jacques Weulersse: op. cit. P. 219

٨٥ Jacques Weulersse: op. cit. P. 219

٨٦ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ... ص ٢٣١ — ٢٣٢ .

٨٧ Toufic Touma: *Paysans et Institutions*... V. 2. P. 602

ملتزم وتسمية آخر من أفراد العائلة) يؤدي الى تقليص زعامته لصالح عضو آخر من أعضاء عائلته . ثم ان التنظيمات الادارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وما رافقها من تحجيم دور ونفوذ الاقطاعي والملتزم ، كان لها أثر واضح في إضعاف تنظيم العائلات الوجيهة . فقد رافق هذه الاصلاحات تفكك ملحوظ في العلاقات العائلية ، يعود بالدرجة الأولى الى تقليص نفوذ كبير العائلة في الدوائر الرسمية ، وقد انعكس ذلك على مكانته داخل العائلة بتدني سلطته على أبنائها وبتجزئة الأرض وتقسيم الورثة بين مستحقيها [٨٨] ، وبخاصة في حال تعرض حصة أحدهم الى أي نقصان مهما كان ضئيلاً [٨٩] .

ب — المرأة في العائلة :

كانت المرأة تخضع للرجل طيلة حياتها . فهي تخضع لوالدها وأشقائها في بيت أهلها [٩٠] ، ثم تخضع لزوجها وحماتها في بيت بعلها [٩١] . وقد كان زواجها يعني الانفصال التام عن أهلها ، والتبعية المطلقة لزوجها ، والانضمام الى بيت أهله . ذلك أن سكن الرجل مع أهل زوجته ، كان أمراً مرفوضاً في ذهنية الريفي ، ومخالفة صريحة لتقاليد معرفة العيش ، ويستثنى من ذلك فقراء الفلاحين الذين كانوا يعملون بالشراكة عند الملاكين ، ويقيمون في مساكن أعدّت خصيصاً لسكنهم طالما استمروا في عملهم [٩٢] .

واطاعة المرأة زوجها ذات جذور دينية موروثة ، فالتعاليم المسيحية تخاطب المرأة بعبارة : « أيتها النساء أطِعنَ رجالكن ، وأيها الرجال أحبوا نساءكم كما أحبَّ المسيح الكنيسة » ، « الرجل رأس المرأة كما أن المسيح هو رأس الكنيسة » [٩٣] . كما تقضي التعاليم الاسلامية بتعزيز سلطة الرجل في بيته : « الرجال قوّامون على النساء ... » [٩٤] الا أن التطبيق العملي للطاعة ، اتخذ في ظلّ الأنظمة الاجتماعية آنذاك ، شكل الخضوع التام الذي ، يختلف عما أوصت به الأديان السماوية من قبل ، غير أن خضوع المرأة لزوجها ، لم ينتج عن كونه المعيل الأول

٨٨ **أوراق بدر اليوسف وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٣ ص ١٩٨ وسجل ٨٥ ص ٢٨٦ .
٨٩ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 127
٩٠ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٠ — ٢٣١ .
٩١ محمد أمين الصوفي السكري : **سمير الليالي** ، مطبعة الحضارة بطرابلس ١٣٢٧ هـ ج ٢ ص ٢٦٩ — ٢٧٠ و
٩٢ Jacques Weulersse: op. cit. P. 219
٩٣ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٦ . Jacques Weulersse: op. cit. P. 218
٩٤ **القرآن الكريم** سورة النساء الآية ٣٤ .

لأسرته ، أو لكون المرأة عالة عليه ، فالمرأة العكارية كانت تعمل مثل الرجل وأكثر منه أحياناً ، اذ أنها كانت تؤمّن الماء من النبع مهما كان بعيداً ، والحطب من البراري لتأمين النار [٩٥] ، ثم تنصرف بعد ذلك الى مشاركة زوجها عمله في الحقل [٩٦] . فخضوع المرأة لزوجها لم يكن نتيجة علاقات مادية بينهما ، انما كان النتيجة المباشرة للتنظيم العائلي آنذاك ، الذي جعل الرجل أشدّ تعلّقاً بعائلته من أسرته .

وقد يشهد وضع المرأة في منزل بعلها شيئاً من التحسّن بعد انجاب الأطفال وبخاصة البنين الذين يشدّون أزر أمهم ويدعمون ارتباطها ببيتها ، فتكنى عندها بأم فلان [٩٧] وهو لقبها المفضل لأنه يدل على اعتبارها واحترامها . ولم يكن هذا اللقب الجديد يتعدّى نطاق الأهل والأقارب . أما في المجتمع وخارج بيتها الزوجي فلم يكن للمرأة وجود يذكر ، ولا شخصية مستقلة عن والدها أو زوجها ، حتى اسمها لم يكن يذكر بل يستعاض عنه بـ (بنت فلان) ان كانت عازبة ، و (مرت فلان) أو (زوجة فلان) ان كانت متزوجة [٩٨] . ومن عادة الرجال في ذلك الزمان ، أن لا يتحدثوا عن النسوة إلاّ بعد قولهم « أجلك الله » . وكان تحاشي الحديث عنهن يعتبر حشمة في نظرهم ، واذا اضطر الرجل الى الاتيان على ذكر اسم زوجته فيقول (شقيقتك أم فلان) ان كان المخاطب من أمثاله ، و (عبدتك أم فلان) ان كان المتكلّم فلاحاً يخاطب بيكاً أو باشا [٩٩] .

أمّا نساء البكوات والآغوات ، فقد كنّ يلقّبن بـ « فخر المُخَدَّرَاتِ الست فلانة ابنة فلان وزوجة فلان » [١٠٠] . ونظراً لعنفوان آبائهن وأزواجهن ، فقد امتنعن عن تعاطي العمل ، الا ما اقتصر منه على تدبير المنزل . ووضع النساء الوجيهات هذا ، لا يعني خروجهن عن الخضوع لآبائهن وأزواجهن ، بل انهن لم يختلفن عن نساء الفئة الدنيا في هذا الشأن .

وقد أوجبت التقاليد على المرأة عدم مخالطة الرجال ، وان صادف دخولها الى غرفة

٩٥ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 223
٩٦ **دفتر تخمين الغلال دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش** عام ١٩٢٣ حيث يظهر من أسماء العمال المزارعين أن النساء كن يعملن في الحقل الى جانب الرجال . **ومطرانية الموارنة في طرابلس** : تقرير عن قرية عندقت . ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٨ .
٩٧ Jacques Weulersse: op. cit. P. 219
٩٨ **دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش لعام ١٩٢٣** .
٩٩ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ٢ ص ٧١ — ٨٥ .
١٠٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٤ ص ٣ وسجل ٥٦ ص ٢٢٤ .

الضيوف ، كان عليها البقاء واقفة صامتة ، لا تجرؤ على التفوّه بكلمة واحدة [101] .

اذن تمثلت حياة المرأة في القرنين الماضيين بسلسلة من الواجبات والفروض تؤديها الى عائلتها في بيت أهلها ، ثم الى زوجها وأولادها بعد الزواج ،وكانت بمقابل ذلك مسلوبة الحقوق ، تنوء بثقل التقاليد الاجتماعية الأشدّ وطأة من الخضوع للرجل . فهي لم تكن تملك حرية العمل كيف وأنّى شاءت ، ولا حرّية اختيار شريك حياتها [102] ورسم مستقبلها .

ومما لا شك فيه أن مجمل هذه الأوضاع ، جعلت المرأة انساناً ضعيفاً ناقص الشخصية ، غير معتاد ، وغير قادر في الوقت نفسه ، على تحمّل المسؤولية . ومن البديهي جداً أن تنعكس أوضاع المرأة هذه ، وهي المربية الأولى دائماً ، على المجتمع بأسره بنتائج سلبية . فكيف يمكنها وهي ضعيفة ، ان تمنح القوة لأولادها ؟ وكيف يمكنها ، والمجتمع ينظر اليها على أنها مصدر الخزي والعار [103] ، ان تمنح أولادها العزّة والكبرياء والأنفة ؟ وأخيراً يُطرح السؤال الأكبر : كيف يمكن لجيل شبّ وترعرع في احضان أمهات مغلوبات على أمرهن ، ورضع حليب الخضوع والهوان ، أن يثور على الظلم والطغيان ؟

جـ — الأولاد :

لم يكن الزواج في القرون الماضية يحقق استقلال الفرد في ادارة شؤونه الخاصة . فالرجل بقي خاضعاً طيلة حياته ، قبل الزواج وبعده ، لعائلته ووالده الذي لم يبغ من تزويجه الا صون عفته من جهة ، وامداد العائلة بالعنصر البشري من جهة ثانية . ولما كان الزواج يتم عادة في سن مبكرة للشاب والفتاة على السواء [104] ، ولما كان الدين يمنع تحديد النسل ، ولما كانت مصلحة الأهل تقضي بانجاب أكبر عدد ممكن من الأولاد ، فقد ارتفعت نسبة الولادات في الأسرة .

ولا يمكننا معرفة متوسط عدد أفراد الأسرة في عكار آنذاك ، نظراً لانعدام الاحصاءات الرسمية في هذا المجال . الا أن ما توفّر لدينا حتى الآن من وثائق تصفية تركات ، وقسمة ميراث ، وطلاق ، يمكننا من تقديره بحوالي ستة أفراد بمن فيهم الوالدان ، وقد يتدنّى عدد

١٠١ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 224

١٠٢ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٧ .

١٠٣ مسعود ضاهر : المرجع السابق ص ٢٣١ .

١٠٤ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie...* P. 220 ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٧ .

الأولاد الى الثلاثة ، أو يرتفع ليزيد عن العشرة ، فيبلغ ثمانية عشر ولداً في الأسرة الواحدة في بعض الأحيان [105] .

وكان انجاب المزيد من الأولاد رغبة ذات دوافع مادية أيضاً . فالفلاح كان يرجو من ربه ذُرّية كثيرة تساعده في أعمال الحقل . لأن تضامن أفراد العائلة الواحدة في الزراعة ، كان ضرورة ملحة فرضت كثرة انجاب الأولاد لانجاز العمل ، وتأمين دخل كاف للعائلة . لذلك كان الوالد يحرص على اختيار عروس ابنه من بين الفتيات القوية البنية ، ومن بنات العائلات المشهورة بكثرة الانجاب [106] .

وقد نشأت المفاضلة بين الصبي والبنت في الأسرة الواحدة لأن الرجل أقدر من المرأة على تحمل مشاق العمل في الحقل ، وحمل السلاح للزود عن شرف العائلة ووجودها وممتلكاتها في مجتمع يفتقر الى الأمن [107] ويحفل بالخلافات العائلية وما قد يرافقها من تشهير بالنساء وانتهاك أعراضهن ، أضف الى ذلك أن الرجل اعتبر دائماً المصدر الرئيسي لاعالة الأسرة وانجاب الأولاد الذين يحملون اسمها ويحافظون على استمراريتها . وكانت المفاضلة بين البنين والبنات تبدأ منذ اللحظة الأولى للولادة . وكان اعلان ولادة الذكر يتم بهتافات الفرح الصاخبة ، بينما يخيم سكون كئيب وقت ولادة البنت [108] . ومن شدة فرح الوالد بالمولود الذكر وافتخاره به ، كان اسم المولود يطغي على اسم والده . فمنذ اللحظة الأولى للزواج أو لميلاد البكر ، يسقط اسم الوالد من لغة التخاطب ليحلّ محلّه لقب أبي فلان ، ويصبح عيباً مناداته بغير ذلك [109] . وكان دلال الصبي يستمر حتى سنّ السابعة من عمره ، حيث يدخل معترك الحياة ، ويبدأ العناية بالحيوانات ، يسوقها الى المرعى حيث يمارس اللعب والمرح أكثر من العمل والتعب ، ويظلّ كذلك حتى سنّ الثامنة عشر أو الثالثة عشر ، ليباشر بعدها العمل المسؤول في الحقل [110] .

وكان الأولاد يخضعون لوالدهم ويجلّونه . ومن عاداتهم تناول الطعام بعده [111] .

١٠٥ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : تقرير عن قرية عندقت وجوارها .

١٠٦ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٩ — ٢٣٠ .

١٠٧ ينظر بحث تجارة الترانزيت .

١٠٨ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ... ج ٢ ص ٦٥ .

١٠٩ هنري غيز : المصدر السابق ج ٢ ص ٧٤ . ومحمد عبد الجواد القاياتي : **نفحة البشام في رحلة الشام** دار الرائد العربي بيروت ١٩٨١ ص ١٦٣

١١٠ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 223

١١١ Jacques Weulersse: op. cit. P. 224

٤ — الزواج :

راى الأب سعادته في تزويج أولاده ورؤية أحفاده ، من هنا جاء المثل الشعبي المعروف : « ما أعزّ من الولد الاّ ولد الولد » ، كما جاء الدعاء الذي ما زال حتى اليوم يردّد في الكثير من المناسبات والمجالات : « فرحة الأولاد إن شاء الله » . وقد كان الزواج من أسعد الأحداث في حياة العائلة الريفية ، باعتباره الواسطة الوحيدة لامدادها بالعنصر البشري اللازم لاستمرارها في الحياة وتزويدها بالقوة لفرض وجودها وأخذ مكانها بين سائر عائلات القرية . لذلك بات الزواج حدثاً عائلياً يهمّ العائلة بأسرها ، فتبادر الى اعلانه باقامة الأعراس على شكل احتفالات حاشدة يحضرها جميع أفرادها بفرحة لا تقل كثيراً عن فرحة الوالد بزواج ولده .

الا أن ذلك النظام العائلي وما نتج عنه من سلب الرجل فرديّته ، ووضع المرأة على هامش الحياة الاجتماعية ، وجعل الزواج شأناً عائلياً ، أدى الى طغيان أوضاع العائلة ، بمختلف مظاهرها الطبقية والدينية والمادية والعائلية ، على عمليات المصاهرة وأضفى على الزواج سماته الرئيسية التالية :

أ — الزواج المبكّر :

كان الزواج المبكّر من الأمور الشائعة في الأرياف ، وغالباً ما كان يحصل في سنّ العشرين ، وبعدها تصبح عزوبية الفتى عاراً عليه وعلى عائلته [١١٢] . فالزواج المبكّر يلبي نداء الدين [١١٣] ، كما يتلاءم مع مفاهيم الشرف والعرض ، التي حرص الريفيون عليها حتى ولو تطلّب ذلك اهراق الدماء وقتل الأنفس . فكانت العائلة ترغب في تزويج أبنائها باكراً للحفاظ على عفّة الذكور وطهارة الفتيات ، وللتخفيف من امكانية ارتكابهم البغي ، وبخاصة البنات لأنهن كنّ في نظر المجتمع مصدر العار وزواجهن يخفف من امكانية ارتكابه ويصون أعراضهن . لذلك كانت أغلب الفتيات تزف الى بيتها الزوجي في سن الرابعة عشر تقريباً [١١٤] . ومن الناحية الاجتماعية ، فليس ثمة ما يحول دون الزواج في سنّ مبكرة آنذاك ، لا بالنسبة للفتاة ولا للرجل ، فهما لا يتلقّيان أي تعليم مدرسي أو مهني ، ولا يطلب اليهما تأمين مسكن مستقل لهما طالما أن هناك امكانية السكن مع والد العريس وعائلته .

١١٢ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 220 ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٨ .

١١٣ جاء في الحديث النبوي الشريف : « من استطاع منكم الباءة فاليزوّج » .

١١٤ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٨ .

وقد بالغ بعض الآباء في التعجيل في عقد قران أبنائهم ، وكانوا يجرونه بالوكالة عن القصار الذين لم يبلغوا سنّ الرشد أحياناً كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « في تاريخه ادّعى مصطفى بك بن كنجو باشا حمد العباس بحسب ولايته على ولده القاصر محمد شفيق بك ، على حسين آغا بن عبد الله الحسين ، بأنه منذ أربع سنوات من تاريخه ، في سنة ١٣٢٧ هـ أجرى المدّعي عقد نكاح ابنه القاصر محمد شفيق الذي عمره حين العقد أربع سنوات ، على القاصرة توفيقة بنت شقيقه المتوفي التي عمرها حين العقد سنة واحدة والمخبر عنها بأنها اسمها خيرية ، وذلك على مهر قدره أربعة آلاف وخمسماية غرش ... » [١١٥] . وهكذا كان يحدّد مستقبل الفتى والفتاة منذ رؤيتها النور ، وعندما يبلغان الشباب لا يعيان أنفسهما الا وهما مكبلان بعقود أجراها أباؤهما وفقاً لما كان ملائماً في الطفولة وما قد لا يتلاءم مع الحاضر والمستقبل ، وكأنهم أرادوا وقف دوران عجلة الزمان أو التحكم بمسارها وفقاً لمفاهيم ومصالح آنيّة ورجعية ، دون الأخذ بعين الاعتبار ما قد يحصل من مفاجآت وتطورات إبّان مراحل نمو أطفالهم .

وقد كانت عادة تزويج الصغار شائعة في عكار ، الا أنها أصبحت في أواخر القرن التاسع عشر مصدر اعتراض وتأفف الأولاد ، واثارة المشاكل العائلية بغية فسخ عقد الزواج [١١٦] . ويشير هذا التأفف الى بوادر تحولات في الحياة العائلية في عكار في نهاية القرن التاسع عشر . فمنذ ذلك التاريخ ، بدأ الأولاد يدركون حقّهم في اختيار الزوج الملائم لهم ، ويعون أن الزواج شأن شخصي أكثر منه عائلي ، يحدد مستقبل الفرد ويعنيه بالدرجة الأولى . وقد ساهمت الدولة العثمانية في القضاء على هذه العادة ، فأصدرت عام ١٣٣٣ / ١٩١٤ قرار حقوق العائلة في النكاح المدني والطلاق ، ومنعت بموجبه تزويج الصغير والصغيرة ، لأن ذلك ، حسب ما ورد في القرار ، يعتبر سلباً لحريتها وسبباً للكثير من الدعاوى في المحاكم الشرعية الناتجة عن هذا الزواج المبكر . فقد نصّ القرار على أنه « لا يجوز لأحد أن يزوج الصغير والصغيرة حتى يبلغا سنّ السابعة عشر للصغير والتاسعة عشر للصغيرة » [١١٧] .

ب — الزواج مسؤولية الأب وحده :

لما كان الزواج شأناً عائلياً ، فقد وقعت مسؤولية اختيار زوجة الفتى على عاتق والده . فكان

١١٥ **أوراق علي بك عبد الكريم .**

١١٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩٩ ص ٥٥ — ٥٦ .

١١٧ **قرار حقوق العائلة** الصادر عام ١٣٣٣ هـ ترجمة الأستاذ شاكر الحنبلي مطبعة الترقي دمشق ١٣٥٥ / ١٩٣٦ ص ١٣ .

الأب يختار الفتاة لابنه والشاب لبنته دون استشارتهما ومراعاة رغباتهما (١١٨) ، بل كان يراعي دائماً مصالح عائلته وظروفها الاجتماعية والمادية . وفي حال وفاة الأب أو غيابه ، كان الأخ الأكبر ينوب عنه في هذه المهمة مع تمتعه بكامل صلاحيات والده بما فيها عدم الوقوف على رغبة شقيقته لدى الاقدام على تزويجها . أما هي فما كان عليها الا تنفيذ رغبته رغماً عن ارادتها أحياناً وبناء لأحكام القاضي الشرعي أحياناً أخرى (١١٩) .

يبدو أن قيمة المهر وكيفية أدائه كانتا من الأمور الهامة التي دعمت دور الأب في اختيار زوجة ابنه ، ذلك أن مسؤولية أدائه كانت تقع على عاتقه وحده دون الابن (١٢٠) ولم يكن أمام هذا الأخير سوى خيارين : أما التسليم لمشيئة والده ، وإمّا خسارة المهر وبقائه عازباً .

وهكذا كانت العائلة تعطي الحياة لأبنائها ، وتسلبهم بالمقابل حق التمتع بها وحرية التصرف ، فهي لم تهبهم الحياة لأجلهم ، بل لأجل أن يهبوها الاستمرار والبقاء .

وقد ساهمت الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر في ابطال هذا التقليد ، وعملت على اجبار الشيخ الذي يجري العقد على استشارة المرأة قبل اجرائه وبذلك أصبح عقد الزواج يتم بناء على طلب اذن مسبق لاجرائه من قبل الحاكم في قضاء عكار كما نلاحظ من الاذن التالي :

« الى أمام قرية كوشا الشيخ عبد الفتاح . من بعد السلام التام المنهى اليكم قد أذناكم باجراء عقد نكاح البنت البكر حوّى بنت الشيخ أحمد الحاج على راغبها طالب ابن الشيخ عثمان صالح الحاج ، ما لم يكن للبنت مانع شرعي

في ٢٣ محرم الحرام ١٣١٢ هـ

حاكم قضاء عكار : محمد سعيد » (١٢١)

ثم ان قرار حقوق العائلة الصادر عام ١٣٣٣ / ١٩١٤ ، أجاز للمرأة العازبة تزويج نفسها ، مع الحفاظ لولي أمرها بحقّ الاعتراض على زواجها في حال عدم مراعاة الكفاءة بينها وبين زوجها (١٢٢) .

---

١١٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 220

١١٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١٥١ .

١٢٠ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* P. 220

١٢١ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١٢ هـ .

١٢٢ **قرار حقوق العائلة** : مصدر سابق ص ١٥ .

جـ — أفضلية الزواج من بنت العم :

تفيد الوثائق عن أفضلية الزواج من بنت العمّ في عكار (١٢٣) . وكانت التقاليد تمنح للرجل حقّ الشفعة على ابنة عمه التي لا يجوز تزويجها سواه الا بعد تنازله عنها (١٢٤) . وكانت الشفعة تتدرج من ابن العم الأقرب الى الأبعد (١٢٥) .

ويرجع هذا التقليد بجذوره التاريخية الى التنظيم القبلي الذي إتَّبعته العناصر البشرية في القرن الثامن عشر إبّان مراحل استيطانها في عكار ، والذي تميز بأفضلية الزواج من بنت العمّ . وعلى الرغم من التحوّلات الاجتماعية والمعيشية التي طرأت على نمط معيشة هذه العناصر بعد استيطانها في عكار ، فقد استمرت مراعاة أفضلية الزواج من بنت العم ، لأن هذه الأفضلية تلاءمت مع الانعزال ضمن العائلة وعدم الاختلاط مع العائلات الأخرى ، كما أنها كانت تلبي حاجات اقتصادية . فالزواج من بنت العمّ نتج عن أمور اقتصادية في طليعتها مشكلة المهر . فقد قضت الأعراف بوجوب أداء ثلثي المهر (١٢٦) لوالد الزوجة ، لذلك كان ربّ العائلة يفضّل حصر الزواج بين أبنائها وبناتها لكي لا يذهب المهر الى عائلة أخرى ، ولكي تتمكن العائلة من حفظ ثرواتها الاقتصادية والمالية . فمصاهرة الرجل لعائلة غير عائلته ، تعني بالنسبة له أن عائلته ستدفع مهر زوجته لأبيها وستخسر قيمته (١٢٧) . أضف الى ذلك أن الزواج من بنت العم يؤمن للعائلة استمرار سلطتها على جميع أفرادها ويحفظ للذرية ممتلكاتها وثرواتها .

الا أن ذلك لا يعني انعدام الزواج من خارج العائلة ، بل أن التحالفات العائلية وارتباط بعض العائلات بمحسوبيتها لبيك واحد ، هي أمور سهّلت امكانية المصاهرة بين هذه العائلات (١٢٨) . وفي مثل هذه الأحوال كان الفقراء يلجأون الى الزواج المتبادل (بنت بمقابل

---

١٢٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ١٠٢ وسجل ٩٩ ص ٥٥ وسجل أحداث حلبا لعام ١٣١٢ هـ . **وأوراق علي بك عبد الكريم** و Dominique Chevallier: *La Société du Mont...* P. 67

١٢٤ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie* P. 221

١٢٥ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٢٨ .

١٢٦ **أوراق علي بك عبد الكريم** . **وسجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣٠٢ هـ . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨ ص ١٥١ وسجل ٨ ص ١١٣ وسجل ٩٨ ص ١٦٤ .

١٢٧ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban..* P. 68

١٢٨ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١٥ . **وسجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣ ص ٤٢ وص ١٠٢ .

أخرى) ، لكي يتفادوا دفع المهر [129] . وغالباً ما تمّ عقد القران بتدبير البيك ومباركته باعتبار أن المصاهرة بين العائلات الخاضعة لمحسوبيته ، خطوة ايجابية لتدعيم سلطته وضمان تضامن أتباعه ووحدتهم . وتبدو هذه المباركة بتخفيض رسم الزواج على العروسين . أما في حال انفراد الزوج باختيار زوجته ، فكان عليه دفع ثمن حرية اختياره على شكل رسم اضافي [130] . وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر ، عمد بعض الملتزمين الى اكراه الفلاحين على تزويج بناتهم من أحد أتباعه [131] الا أن تزاوج عائلتين مختلفتين كان يتم عادة ضمن اطار القرية الواحدة ، ونادراً ما تعداه الى القرى المجاورة [132] . وفي حال وقوع صدام بين عائلتين ، كان يقفل بينهما باب المصاهرة تماماً [133] .

ويبدو أنّ المصاهرة بين عكار اجمالاً والمدن المجاورة لها كطرابلس وحمص ودمشق كانت قليلاً ، خاصة بين الفلاحين الذين راعوا دائماً المثل القائل : « زيوان بلادك ولا قمح الغريب » . بل كان هؤلاء الفلاحون يحرصون على تزويج أبنائهم الذين يذهبون الى العمل الموسمي في المدينة من احدى فتيات القرية خشية أن يتزوجوا من فتيات المدينة [134] .

بيد أن وجهاء عكار خرجوا عن هذه القاعدة وصاهروا عائلات في طرابلس ودمشق [135] . وعلى ما يبدو ، أن سكن بعض وجهاء عكار في المدن واختلاطهم مع سكانها ، أدى الى ارتباطهم مع وجهائها بمصالح مادية ، ألفت بينهم وأوجدت الظروف المشجعة لتزاوجهم ، بدليل أن مثل هذه المصاهرات لم تحدث بشكل ملحوظ الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عندما اتخذ البكوات سكنهم في مدينة طرابلس .

---

١٢٩ Jacques Weulersse: op. cit. P. 221

١٣٠ ينظر بحث ضرائب الملتزمين .

١٣١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٢ ص ١١ سنة ١٢٣١ هـ .

١٣٢ يلاحظ من **السجلات الرسمية في حلبا وطرابلس** ان المصاهرة بين القرى كانت نادرة جداً مثلاً عام ١٣٠٣ هـ حدثت مصاهرة واحدة بين قريتي البرج وحلبا (**سجل المحكمة الشرعية** في حلبا أحداث ١٣٠٣) .

١٣٣ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٥ .

١٣٤ مسعود ضاهر : المرجع السابق ص ٢٣٥ .

١٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤١ ص ٧٩ وسجل ٦٦ ص ٢٩٤ **وسجلات محكمة حلبا الشرعية** : سجل أحداث ١٣٠٣ هـ .

د — الزواج الفئوي :

استتبعت أفضلية الزواج من بنت العم ، سمة بارزة من سمات الزواج في عكار ألا وهي الزواج الفئوي ، ذلك أن التصنيف الفئوي ارتكز الى العائلية وبالتالي فان جميع أفراد العائلة كانوا ينتمون الى نفس الفئة الاجتماعية .

الا أن الزواج الفئوي يبدو أكثر وضوحاً في حالات المصاهرة بين عائلتين مختلفتين ، حيث تراعى فكرة التصنيف الفئوي وتبرز قضية المركز الاجتماعي . لذلك نلاحظ من خلال وثائق الزواج والميراث العائدة لسكان عكار ، ان عائلاتها الوجيهة حرصت دائماً على حصر زواج أبنائها بين بعضها البعض ، وامتنعت عن مصاهرة العائلات الفلاحية الصغيرة والفقيرة [136] ، كما حرصت أشد الحرص على عدم تزويج بناتها من الفلاحين أو الحرفيين ، فقد كان ذلك مستحيلاً بدليل أن جميع الوثائق التي بين أيدينا لا تشير الى زواج بنت وجيهة من شاب فلاح أو حرفي .

والزواج الفئوي كان يلبي حاجة مادية أيضاً . فزواج ابنة البيك من فلاح يعني انتقال ورثتها الى عائلته وخسارة عائلتها لجزء من أراضيها . أضف الى ذلك أن مكانة البيك الاجتماعية كانت تأبى عليه مصاهرة العائلات الدنيا.[137] لأن ذلك يستتبع اخضاع ابنته لمشيئتة وارادة الفلاح . الا أن بعض العائلات الوجيهة سمحت أحياناً باقتران شبانها من بنات الفلاحين [138] ، باعتبار أن ذلك لا يؤثر على سلطتهم في بيوتهم ، وفي مثل هذه الحالة كانت الزوجة تحرم من حصتها في ورثة زوجها ، وتجبر على التنازل عنها لعائلته [139] .

فالسبب في اتباع الزواج الفئوي يعود اذن الى رغبة العائلات الوجيهة في المحافظة على مركزها الاجتماعي المميز ، وعدم الاختلاط بالفئة الدنيا ، والرغبة في الحفاظ على الثروات الموروثة

---

١٣٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٨ ص ١١٣ وسجل ٣٢ ص ٣٤ وسجل ٣٣ ص ٢٥٨ . وسجل ٤١ ص ٧٩ وسجل ٦٦ ص ٢٩٤ وسجل ٦٨ ص ٦٤ وسجل ٨٤ ص ٢٢٠ وسجل ٩٨ ص ١٦٤ وسجل ٩٩ ص ٥٥ **ووثيقة زواج** لدينا صورة عنها **وسجل محكمة حلبا الشرعية** لأحداث عام ١٣٠٣ . **وأوراق علي بك عبد الكريم** .
وهكذا جرت العادة في جبل لبنان : ينظر علي الزين : **العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية** ، دار الكتاب اللبناني — دار الكتاب المصري الطبعة الأولى ١٩٧٧ ص ١٤٣ .

١٣٧ وكذلك كان الوضع في الامارة اللبنانية . ينظر : علي الزين : **العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية** ص ٧٨ .

١٣٨ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٥٨ ص ٢٤١ وسجل ٨٨ ص ٣١٦ على عكس العرف في عكار فقد تشددت العائلات اللبنانية (في الامارة) في منع شبانها من الزواج من ابنة فلاح ، ينظر علي الزين : **العادات والتقاليد** ... ص ٨٠ .

١٣٩ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٤٤ ص ٨٠ .

والمتزايدة لهذه العائلات [١٤٠] . وقد أتاحت تقاليد الزواج الناتجة عن التقسيم الاجتماعي للسكان ، الحفاظ على استمرارية هذا التقسيم وبقاءه متوارثاً عبر الأجيال ، كما ساعدت على تكديس الثروات وحصر الملكيات في العائلات الوجيهة في عكار .

ولضمان الحفاظ على طبقية الزواج ، لجأت العائلات الوجيهة الى طريقة لبقة ظريفة ، وكفيلة بتشكيل حاجز منيع يحول دون تجرّء شبان الفئة الدنيا على طلب مصاهرتها . فرفعت قيمة مهور بناتها لتؤلف سوراً منيعاً في وجه الفلاحين . وبدا ذلك واضحاً في الفرق الشاسع بين مهر بنت البك وبنت الفلاح ، فبينما كان مهر الأولى يساوي أربعماية غرش في القرن الثامن عشر [١٤١] ، كان مهر الثانية لا يتجاوز المئة غرش [١٤٢] . وقد استمر ذلك في القرن العشرين حيث كان مهر الفلاحة يتراوح بين ستماية وألف ومايتي غرش [١٤٣] ، ومهر بنت الوجيه يتراوح بين ثلاثة آلاف وسبعة آلاف غرش [١٤٤] . ثم جاءت التقاليد المتعلّقة بالمهر وكيفية أدائه لتزيد من فئوية الزواج . فقد أوجبت هذه التقاليد على العريس أداء ثلثي قيمة المهر (المعجل) الى ولي أمر الزوجة قبل الزواج منها [١٤٥] ، على شكل نقود ذهبية أو فضية أو ما يعادلها من الحيوانات أو الأرض [١٤٦] . أما البدو فكان من عادتهم تأدية كامل المهر قبل الزواج [١٤٧] . وكان ولي أمر الفتاة يحتفظ بجزء من مهرها ، ويصرف الجزء الآخر في سبيل تجهيزها ببعض الحلي والمجوهرات وتجهيز منزلها ببعض المفروشات والأدوات المطبخية [١٤٨] . وقد حالت هذه التقاليد دون تمكين الفلاح الفقير من الزواج من بنات العائلات الثرية .

وقد ساعدت الدولة العثمانية في تدعيم طبقية الزواج باصدار قرار حقوق العائلة عام ١٣٣٣ / ١٩١٤ ، الذي أقرت بموجبه مراعاة الكفاءة بين الزوجين ، في محاولة منها للابقاء على سلامة

---

١٤٠ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ٢٣٤ .

١٤١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٨ ص ١١٣ .

١٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٨ ص ٣٧ .

١٤٣ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث عام ١٣١٥ والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٥ .

١٤٤ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٩٨ ص ١٦٤ وينظر عقد قران في الملحق ١١ .

١٤٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١٨ ص ٣٧ وسجل ٩٨ ص ١٦٤ **وسجل المحكمة الشرعية في حلبا** لأحداث عام ١٣١٨ هـ **ووثيقة زواج** ينظر صورتها في الملحق رقم ١١ .

١٤٦ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل ١٨ ص ١١٣. و Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie:* P. 220

١٤٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٢ ص ١٥٠ .

١٤٨ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 220 والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٥ .

البناء الفئوي للمجتمع الذي بدأ يتزعزع في مطلع القرن العشرين بعد أن أخذ الوعي طريقه الى اذهان السكان . فقد أعطى القرار المذكور ولي أمر الفتاة حقّ الاعتراض على الزواج من حيث الكفاءة التي تحدّدت بمقدرة الزوج على اعطاء المعجّل من المهر وتدارك قيمة نفقة الزوجة ، وبأن يكون عمله متقارباً في الشرف مع عمل ولي أمر الزوجة [١٤٩] . وبذلك ساهمت الأنظمة العثمانية في تثبيت دعائم الزواج الفئوي .

هـ — الزواج الطائفي :

كان الزواج الطائفي معدوماً في عكار [١٥٠] ، على الرغم من سماح الدين الاسلامي للشبان المسلمين بالزواج من فتيات مسيحيات . والسبب في ذلك يعود الى انغلاق كل طائفة على نفسها من جهة ، والى التشنج الذي ساد العلاقة بين مختلف الطوائف طيلة القرنين الماضيين من جهة أخرى .

و — تعدد الزوجات :

تشير الوثائق الى شيوع تعدد الزوجات بين الوجهاء في عكار في القرنين الماضيين ، فقد كان بعضهم يجمع بين زوجتين أو ثلاث أحياناً [١٥١] لأسباب مادية ومعنوية تهدف الى دعم سلطته وقوته التي ارتكزت الى أولوية تعداد أفراد العائلة وكثرة الأولاد [١٥٢] ، كما تهدف أيضاً الى توسيع الملكية بالزواج من نساء ثريات .

وقد عرف تعدّد الزوجات لدى أبناء الفئة الدنيا في عكار ، ولكن على نطاق ضيق ومحدود ، لأن الفلاح لم يكن قادراً على تغطية نفقات عدّة زوجات نظراً لفقره وضيق أحواله المادية . لذلك امتنع أغلب الفلاحين عن الزواج من ثانية ، الا في حال عجز الزوجة الأولى [١٥٣] ، واضطرار الفلاح الى التفتيش عن شريكة أخرى ، تقوم على خدمة أولاده ،

---

١٤٩ **قرار حقوق العائلة** : مصدر سابق ص ٤١ .

١٥٠ من جميع الوثائق العائدة لمنطقة عكار ، والتي حصلت عليها حتى الآن لم أجد أية حادثة زواج بين أبناء الطوائف فيها .

١٥١ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١ ص ٩٠ وسجل ٩ ص ٨٥ وص ١٣٩ وسجل ٤٤ ص ٣ وسجل ٥٨ ص ٤١ وسجل ٦٤ ص ١٥٢ — ١٥٣ .

١٥٢ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*, P. 220

١٥٣ Jacques Weulersse: op. cit. P. 219

وتعينه على أنجاز أعمال الحقل وتربية الماشية . والفلاحون الذين تزوجوا من امرأتين ، لم يتمكنوا من الجمع بينهما ، فضيق أحوالهم المادية كانت تحول دون تأمين مسكنين مستقلين ، وتجبر الفلاح على اسكان زوجتيه في مسكن واحد ، وتحمل ما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية كانت تنتهي في أغلب الأحيان بمطالبة إحداهنَّ بمسكن شرعي منفصل عن ضرَّتها ، أو بطلاقها . ونظراً لاستحالة تحقيق المطلب الأول ، كان الفلاح يضطر الى الموافقة على الطلاق [١٥٤] .

١٥٤ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث عام ١٣٠٧ — ١٣٠٨ .

الفصل الخامس

الأوضاع الثقافية والتقاليد الاجتماعية

أولاً — الأوضاع الثقافية

١ — **المستوى الثقافي** : امتاز تاريخ عكار في القرنين الأخيرين بانعدام الثقافية ، وتدني مستوى المعرفة العلمية واللغوية ، حيث كانت قواعد اللغة العربية مجهولة تماماً حتى المفردات الفصيحة . وهذا ما يبدو واضحاً في المراسلات المتبادلة بين السكان ، ونصوص عقود المزارعة وايجار الأراضي ، التي استعملت فيها كلمات عامية وأسلوب ركيك ، يتطلبان من القارئ جهداً كي يتمكن من معرفة محتواها ، كما نلاحظ في الوثيقة التالية : « بداعي عين القسيس المعلومة بحذاء الجبل حيث أرض عين القسيس ملكتها الى ولدي أسعد متصرف بها ما عدا الماء فانه بالتسوية لكل من أولادي المرقومين أعلاه أربعة قراريط ملكه يتصرف به كيف يشاء تصرف الملاك في أملاكهم وذوي الحقوق في حقوقهم حررت هذا الصك برضائي قدام شهدا عادلين والله سبحانه خير الشاهدين تحريراً في رجب الفرد سنة السبعة والتسعين ومايتين وألف ١٢٧٩ من هجرة سيد المرسلين

محمد اليوسف الأسعد » [١]

١ **أوراق بدر بك اليوسف** .

والوثيقة التالية :

« سيدي وولي نعمتي على باشا المحمد دام علاه بوفور النعم أمير . من بعد تقبيل أياديكم الكرام نعرّف جنابكم أننا نحن مأتمنين على ألف وستماية غرش والدراهم موجود معنا الى حين خلاص الطابو واذا ما تمّ الأمر فحضر الي طرفكم لبين أياديكم وندفع لكم الدراهم ونأخذ الحجج الى الحريم ونحن واقفين الي الخدامة ودمتم وربنا يحفظكم في ٢٨ أيار سنة ١٣٣٣ هـ

مخدومكم حسين علي العجل » [٢] .

بالاضافة الى ذلك ، فان أحداً من أبناء عكار ، لم يهتم آنذاك بالعلوم والتأليف ، بدليل أننا لم نعثر حتى الآن على أي أثر مكتوب في هذا المجال ، ولا حتى على مذكرات شخصية . ويعود السبب في ذلك الى اهمال الدولة العثمانية انشاء المدارس ونشر الثقافة بين رعاياها في المراحل السابقة لعصر التنظيمات [٣] من جهة ، والى طغيان النشاط الزراعي على أعمال السكان آنذاك وما يتطلب ذلك من ارسال الأولاد في سنّ مبكرة الى الحقل لمساعدة ذويهم . يضاف الى ذلك الظروف العامة التي أحاطت بالحياة الاجتماعية ، كعزلة عكار عن محيطها ، وفقر السكان وما تعرضوا له من مظالم كان من شأنها صرفهم عن طلب العلم والمعرفة ، وهدر جميع طاقاتهم وأوقاتهم في سبيل تأمين لقمة العيش .

ولا بدّ لنا في هذا المجال من ذكر مبادرات بعض باشوات عكار لتشجيع الشعر والأدب والتاريخ . ففي الربع الأول من القرن العشرين ، اشتهر علي باشا الأسعد بحبّ الشعر ، فجمع الشعراء في قصره ، وأغدق عليهم العطايا والهبات ، أمثال الشاعر بطرس كرامة [٤] والشيخ أمين

٢ **أوراق علي بك عبد الكريم** .

٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٢٥٢ .

٤ وهو بطرس كرامة بن ابراهيم كرامة الحمصي . كان من أعيان حمص ، ولد فيها عام ١١٨٨ / ١٧٧٤ . نشأ وتأدب ثم ارتحل مع والده الى عكار على أثر اضطهاد لحق بطائفته ، فقصد دار علي باشا الأسعد حاكم عكار آنذاك ، فمكث عنده يمدحه . ثم ذهب الى لبنان واتصل بالأمير بشير الشهابي الثاني وذلك سنة ١٢٢٩ / ١٨١٣ . (ينظر خليل مردم بك : **أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع** ، توزيع المركز الدولي للتراث العربي بيروت ص ٢٠٨ .

الجندي [٥] وعلي بن السيد بكري الخاني الادلبي [٦] . ثم جاء بعده محمد باشا المحمد الذي جمع الوثائق العائدة لآل المرعبي ، وكلّف عبد القادر الحسيني الأدهمي بوضع تاريخ هذه العائلة المعروف بـ (تاريخ المراعبة) [٧] .

وعلى الرغم من ندرة مبادرات تشجيع الأدب والتأليف ، فلقد استمر صدى الشعراء المذكورين يطرق مسامع السكان ، فيترجمونه ترانيم تردّدها الألسن ، وتتغنى بها الشفاه ، وهي أشبه بمحاولات لنظم الشعر ، وبخاصة في المناسبات السياسية [٨] . ولا غرو في ذلك ، فالطبيعة في عكار ، بتلالها ووديانها وسهولها ، تحرّك المشاعر . أضف الى ذلك أن نمط الحياة الفلاحية الريفية ، وما ذخرت به من صفات نجدة القريب والحليف إبّان نشوب الخلافات العائلية ، جعلت أشعار الحماسة والمناحة أموراً محببة الى السكان ، لما تحرك فيهم من مشاعر العزة وأحاسيس العاطفة الجياشة . الا أن تدني ثقافة السكان ، وجهلهم قواعد اللغة ، جعلتا محاولات نظم الشعر عاجزة عن تحقيق المستوى اللائق ، ومحصورة ضمن ما يسمى بالأدب الشعبي .

وتظهر أدبيات أبناء عكار في القرنين الماضيين ، بالأغنية الشعبية ومقاطع الميجانا والعتابا التي كانت تلهب حماس الشباب في حلقات الرقص (الدبكة) . وهي تعبر عن بساطة الحياة الفلاحية في عكار ، كما يظهر فيها تأثير البيئة الجغرافية حيث نجد ذكر التلال والهضاب ، كما أنها تعبّر بعفوية عن الحرمان والعذاب وتشير في الوقت نفسه في لمحات عابرة الى نشاط أصحاب الطرق الصوفية في تلك المنطقة . واليكم مقاطع من هذه الأغنيات :

٥ هو أمين الجندي بن خالد بن محمد آغا الجندي . ولد في حمص عام ١١٨٠ / ١٧٦٦ وطلب العلم على علمائها ونظم الشعر وامتاز بنظم المقاطع والأدوار الغنائية . وفي عام ١٢٤٦ / ١٨٣٠ غضب عامل حمص على الشيخ أمين بسبب وشاية مفادها أن الشيخ قد هجاه ، ففر أمين الجندي الى حَماة ، إلاّ أنّ عامل حمص أرسل رجاله في طلبه فقبضوا عليه ، وأودع السجن ومنع عن الطعام الا قليلاً من خبز الشعير وبعض الماء . وبعد ذلك أغار سليم بن باكير الدندشلي على حمص بمئتي فارس ، فقتل عاملها وأخرج الشيخ أمين من السجن (ينظر : **خليل مردم بك** : المرجع السابق ص ٤٠) .

٦ الأمير حيدر الشهابي : **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين** ج ٣ ص ٦١٠ . لم أعثر على ترجمة حياة علي الأدلبي .

٧ أغناطيوس الخوري : **مصطفى آغا بربر** ص ١١٩ . والجدير بالذكر أنني لم أعثر على هذا المخطوط الذي اعتمد عليه أغناطيوس الخوري .

٨ محمد رشيد بك الياسين نظم الشعر عندما كان سجيناً في أوتيل كونتيننتال في بيروت عام ١٩١٨ — ١٩٢٠ . وقد قام ابنه عبد الرزاق الياسين بسرد مقاطع عدة من أشعاره لدى زيارتي لمقرّ والده قصر سرايا البيرة .

هي وهي وهللـــــــــــــــه
وشال الله يـــــــا رفـــــاعيـــــة
حطيتو بـــــــــالمرجوحـــــة

....

هـــي وهـــي وهلليتـــو
شيخ أحمـــــــــــــد ربيتو
يـــــــــا ربـــي يكبر ويصير
أنـــــــا بربـــي وليــــــــداتو
بين السمرة والبيضة في قصة بــــــدهــــــا ديوان
واللي بيــــأخـــذ النمشيـــــة بضل مقضي كيفيـــة
ولقمتو بتضل هنيـــــة لـو كــــان تلتينـــــه زيوان
واللي بيـــــــاخـــــذ السمرة عينو بتضل لبرّا
والقعـــدة معهـــا مرّة لو عملت أكـــل الحكّـــام .
هلا بـــالورد يـــا يمّـي هلابـــا
تعـــذبني ومـــا طيق العـــذابـــا
ورميت سلام مــــــا ردوا عليّ
يـــاشوف الزين من تلّـــة لتلّـــة
هويت اثنين واحــد مـا حصلني [9] .

٢ — التعليم :

أ — الكتاتيب :

اقتصر التعليم في القرى حتى أواخر القرن التاسع عشر على كتاتيب تولّى التدريس فيها مشايخ ، علّموا القرآن ومبادئ القراءة والكتابة . وكان التدريس يتم في غرفة واحدة ، يجلس فيها الأولاد على الأرض ، من الصباح حتى المساء . وارسال الأولاد الى الكتاتيب كان يبدأ في السنة السابعة أو الثامنة من أعمارهم . وكان العام الدراسي يقتصر على فصل الشتاء فقط ، لكي

٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٥ — ٢٥٧ .

لا يتعارض مع الأعمال الزراعية في فصلي الربيع والصيف حيث يذهب الولد لمساعدة والده في أعمال الحقل . وقد استغرقت مدّة الدراسة أربع سنوات ، يتخرج الطالب في نهايتها ، وقد ختم القرآن [10] ، واستحق شيخه البخشيش من الوالد الذي يبادر بالمناسبة الى اقامة احتفال حاشد يحضره الأهل والأقارب والأصدقاء ، ويرتدي فيه التلميذ ثياباً جديدة ، ويتزين بمجوهرات والدته ، ويركب على حصان ، ويتبعه رفاقه وعلى رأسهم الشيخ ويوضع المصحف الشريف على طبق تتصاعد من حواليه ترانيم الشكر لله ، بينما تقوم النساء باطلاق زغاريد الفرح . وتتخلّل الاحتفال تمثيلية دينية يؤدي أدوارها الشيوخ وسدنة المساجد على قرع الطبول وغناء التلاميذ [11] .

ب — المدارس الرسمية :

وفي عصر التنظيمات ، أبدت الدولة العثمانية اهتماماً بنشر التعليم وبناء المدارس [12] ، ولكن جهودها في هذا الميدان اقتصرت على المدن دون الأرياف فظلّت عكار حتى عام ١٣١٦ / ١٨٩٨ خالية من أية مؤسسة تعليمية حكومية [13] . وبعد ذلك التاريخ ، حظيت المنطقة بالتفاتة بسيطة من المسؤولين الحكوميين الذين أنعموا عليها بمدارس ابتدائية لم يتجاوز عددها الستّ حتى تاريخ نشوب الحرب العالمية الأولى . وكانت هذه المدارس موزعة على ست قرى من أصل مئة وثمانٍ وستين قرية . وكان عدد طلاب المدرسة يتراوح بين أربعين الى سبعين طالباً [14] يتلقون علومهم باللغتين العربية والتركية [15] ، ويدرسون الخط والأشغال اليدوية والدين والحساب والصرف والنحو ومبادئ الجغرافية [16] .

وكانت المدرسة الرسمية في عكار تفتقر الى الادارة الحكيمة ، القادرة ، والمدرسين الأكفاء للقيام بمهمة التعليم [17] ، والى المناهج الصالحة وطرق التدريس والتجهيزات الفنية ، ولا تلقى

١٠ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٢٥٣ — ٢٥٤ .
١١ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٣٧ — ٣٨ .
١٢ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٢٥٢ — ٢٥٣ . وسليمان البستاني : **عبرة وذكرى** ... ص ١٠٤ — ١٠٥ .
١٣ **سالنامة نظارة المعارف العمومية** لعام ١٣١٦ هـ . حيث لا نجد ذكراً لأية مدرسة رسمية في عكار في ذلك العام .
١٤ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .
١٥ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٦٤ .
١٦ رشيد رضا : **المنار والأزهر** مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٥٣ هـ ، ص ١٣٩ .
١٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

الا النذر اليسير من مساعدات الحكومة . لذلك كلّه ، كانت شديدة الانحطاط ، عاجزة عن تخريج أجيال صالحة [18] . ومما زاد في تعطيل دور المدرسة الرسمية ، تلك الرقابة الشديدة التي وضعتها الدولة (بعد انقلاب عام ١٩٠٨) على التعليم الرسمي ، « فحرم على الطلبة درس المهم من التاريخ ولوكان تاريخ بلادهم . وشوهت جغرافية البلاد العثمانية وخرائطها ، فحذف وبدّل منها من الأسماء ما طالما افتخر سلاطين آل عثمان بدخوله في حيازتهم ... ومنع الأساتذة من القاء أي شرح مفيد على الطلبة حتى حار المعلمون في أمرهم . وكانوا وهم يلقون حتى ولو مسألة نحوية أو حسابية صرفا يخشون أن توجس منهم اشارة الى عدد يوافق أعداد سني الظلم ، أو فتحة أو كسرة تشيران الى فتح الأعين وكسر القيود . كل ذلك خشية من أن ينبثق نور العلم في أدمغة التلامذة فيعلمون أنهم من بني الانسان ، وأن لأمتهم حقوقاً تجب المطالبة بها . فاذا نال أولو الأمر هذه البغية ، بالنظر الى صغار الطلبة ، فما كان يا ترى ظنهم بطلاب مدارس الآستانة العالية ... » [19] .

وكانت الغالبية العظمى من طلاب المدارس الابتدائية الرسمية ، من أبناء فقراء المسلمين [20] ، ذلك أن وجهاء هذه الطائفة امتنعوا عن ارسال أولادهم الى المدارس ، لاعتقادهم أن طلب العلم انما يكون لطلب الرزق ، وأنه من العار عليهم أن يطلبوا العلم للارتزاق ، وقد أنعم الله عليهم بما هم عليه من الثروة والغنى . وقد غذّت الدولة العثمانية هذا الاتجاه لدى الوجهاء رغبة منها في ابقائهم على جهالتهم ، فلا يطلبون اصلاحاً ولا يطالبون بحق [21] . وكذلك امتنع المسيحيون في عكار عن ارسال أولادهم الى المدارس الرسمية ، واستعاضوا عنها بمدارس الارساليات الأجنبية [22] .

جـ — المدارس الخاصة : وهي على نوعين

١ — المدارس الأجنبية :

ارتبط انشاء المدارس في عكار بحركة التبشير الديني فيها . فقد سبق المبشّرون الأجانب الدولة

١٨ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٦٣ .

١٩ سليمان البستاني : **عبرة وذكرى** ص ١٠٥ .

٢٠ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ ومسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٦٣ .

٢١ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٦٣ ، نقلاً عن مجلة المنار ، مقالة للسيد رشيد رضا بعنوان المشانق في سورية م ١٩ ج ٣ ص ١٨٣ .

٢٢ التميم وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

العثمانية الى اقامة المدارس في تلك المنطقة التي كانت عام ١٣٠٣ / ١٨٨٦ تضم مدرستين أجنبيتين ، تقومان بتدريس ثمانين طالباً [23] ، بينما لم تكن فيها أية مدرسة رسمية بعد . ومن ثم ازداد عدد المدارس الأجنبية في عكار ، فأصبح منها الفرنسية والأميركة والروسية والايطالية .

١ً — الارساليات الأميركية :

أخذ المبشِّرون الأميركيون المبادرة الأولى في إنشاء المدارس في عكار ، وكانت لهم السيطرة في تلك المنطقة قبل مجيء المبشرين الفرنسيين اليها عام ١٨٨٢ [24] . فأنشأوا مدارس ابتدائية ، عهدوا بادارتها الى مدرسين محليين ، وعنوا بتدريس اللغة العربية الى جانب الانكليزية . وفي عام ١٨٩٦ بلغ عدد مدارس هذه البعثة خمس مدارس ، كانت موزعة على الشكل التالي :

مركز المدرسة	عدد الأساتذة	عدد الطلاب	
		ذكور	إناث
دابورة (تل عباس)	١	٤٠ طالباً	—
الشيخ محمد	١	٣٥ طالباً	—
جبرايل	١	٥٠ طالباً	—
منيارة	٢	—	٣٠ طالبة
بينو	١	٣٠ طالباً	١٥ طالبة [25]

٢ً — الارساليات الفرنسية والايطالية :

وقد أثار نشاط المبشرين الأميركيين حفيظة المرسلين الفرنسيين الذين سارعوا عام ١٨٨٢ الى منافستهم وانتزاع عدد من أتباعهم [26] ، عن طريق انشاء مدرسة داخلية في قرية منجز ، وثانية في قرية بيت ملاّت ، وثالثة مختلطة (ذكور وإناث) في قرية عندقت . كما بادر

٢٣ عبد العزيز عوض : **الادارة العثمانية** ص ٣٦٩ ، نقلاً عن سالنامة ولاية سورية عام ١٣٠٣ هـ ص ١٩٥ حيث نجد ذكر مدرستين غير اسلاميتين في عكار ، في حين لا نجد ذكراً لأية مدرسة رسمية فيها .

٢٤ Adel Ismail: *Documents*, t. 16. P. 310-311

٢٥ Adel Ismail: op. cit. t. 16 P. 311-312 والتميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

٢٦ Adel Ismail: *Documents*, t. 16. P. 310-311

الايطاليون الى انشاء مدرسة في قرية القبيات [٢٧] وبعد ذلك أصبح في عندقت مدرستان واحدة للذكور ، وأخرى للأناث يتولى ادارتها راهبات القلبين الأقدسين وراهبات مريم اليسوعيات ، وتقوم بالتدريس فيها ثلاث راهبات ، يُدرِّسن اللغتين العربية والفرنسية [٢٨] .

٣ـ الارساليات الأرثوذكسية :

وبعد خشيته من تأثير الحركات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية على أبناء طائفته ، عمد غريغوريوس حداد [٢٩] ، مطران الروم الأرثوذكس في طرابلس ، الى انشاء مدارس خاصة بطائفته ، وطلب العون من روسيا لانجاح خطته [٣٠] . وكان من نتيجة ذلك أن قام أبناء الطائفة باعداد المباني اللازمة لاقامة ست مدارس في قرى دير دلوم ومنيارة وجبرايل والرحبة وبينو والحاكور ، في حين أخذت الجمعية الفلسطينية الروسية على عاتقها مهمة امداد هذه المدارس بالمدرسين والكتب والدفاتر والأقلام وغير ذلك من اللوازم المدرسية ، تقدمها للطلاب مجاناً دون مقابل ، كما كان التدريس مجاناً أيضاً . وبسبب هذه التسهيلات ، أقبل السكان على ارسال أولادهم الى تلك المدارس ، وكانت كل واحدة منها تضم خمسة أو ستة مدرسين ، ومئة وخمسين الى مئتي طالب وطالبة [٣١] . ويلاحظ في الجدول التالي توزيع المدارس الأرثوذكسية في عكار عام ١٩٠٧ :

دير دلوم	مدرسة خارجية	عدد طلابها	٢٠ ذكور	٤ اناث
جبرايل	مدرسة خارجية	عدد طلابها	٥٥ ذكور	٢٢ اناث
منيارة	مدرسة خارجية	عدد طلابها	١١١ ذكور	٤ اناث
مشتى حلو	مدرسة خارجية	عدد طلابها	١٦٢ ذكور	٢٠ اناث
رحبة	مدرسة خارجية	عدد طلابها	٨٠ ذكور	٤٢ اناث
الحاكور	مدرسة خارجية	عدد طلابها	٥٠ ذكور	٢٠ اناث

---

٢٧ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

٢٨ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : تقرير عن قرية عندقت قبل الحرب العالمية الأولى . مجهول الكاتب ، والتاريخ .

٢٩ غريغوريوس حداد ولد في عبيه لبنان ١٨٥٩ تسلم مطرانية الأرثوذكس في طرابلس ثم أصبح بطريركا عام ١٩٠٦ — ١٩٢٨ ينظر **المنجد** .

٣٠ Adel Ismail: op. cit. t. 16. P. 311-312

٣١ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

٣٢ يوسف أسعد داغر : **المدرسة المسكوبية** الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية المنشورات الأرثوذكسية ١٩٨٢ توزيع مكتبة السائح طرابلس ص ١٦ .

٢ ـ المدارس الوطنية :

كان تزايد مدارس المبشرين الأجانب في عكار بمثابة العامل المنبه للمسلمين فيها ، فانتبهوا لسوء حالهم ، ووعوا إهمال الدولة العثمانية لأوضاعهم ، وباشروا في إنشاء المدارس الاسلامية لتعليم أبنائهم من جهة ، وصونهم من تأثير مدارس المبشرين الأجانب من جهة ثانية [٣٣] . وأهم هذه المدارس هي :

١ ـ مدرسة مشحة الحميدية :

أنشأها محمد بك بن ابراهيم بك العثمان ، وهو من وجهاء عكار ، بناها على نفقته الخاصة وحبس لها الأوقاف من أملاكه الخاصة ، ما بلغ دخله سبعة آلاف ومئة وخمسين غرشاً في السنة [٣٤] . وأوصى أن يصرف المبلغ المذكور على صيانة المدرسة ورواتب المدرِّسين على النحو التالي : (المعلم الأول خمسمئة غرش في الشهر بالاضافة الى غلّة بستان من أوقاف المدرسة — والمعلم الثاني مئة وخمسين غرشاً في الشهر) .

وقد تمّ افتتاح هذه المدرسة في عام ١٣١١ / ١٨٩٣ باحتفال شعبي حاشد ، حضره متصرف طرابلس عبد الرحمن حسن والحاكم الشرعي فيها جلال الدين أفندي والمفتي مصطفى أفندي وجمع غفير من وجوه وأعيان المدينة .

وكان بناء المدرسة من أحدث الأبنية آنذاك ، وأحسن حالا من سائر مدارس عكار . فكان يتألف من قاعة واسعة لالقاء الدروس تسمى (بالدرس خانة) وأروقة فسيحة ، وملعب وغرفة مكتبة خصّصت لوضع الكتب السلطانية ، وغرفة مكتبة أخرى خصصت للكتب المدرسية . وقد أُلحق ببناء المدرسة بيت خُصّص لسكن مديرها ، وعدة غرف مخصّصة لسكن الطلاب ، غرفة لكل ستة طلاب ، على أن تكون الأفضلية في حقّ السكن لأقدمية انتساب الطالب الى المدرسة . وكان الطالب يفقد حقّه في الأفضلية في حال تغيبه عن المدرسة مدة أربعة أشهر دون عذر شرعي . وكذلك كان سكن المدرّس الأول مجانياً طالما داوم على التدريس ، وشرط عدم انقطاعه عن العمل مدة أربعة أشهر متتالية .

وكان تعيين الأساتذة يتم بناء لرغبة مؤسسها محمد بك العثمان ، ولا يحق له عزلهم ما داموا

---

٣٣ جورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ترجمة ناصر الدين الأسد واحسان عباس ، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠ ص ١٦٧ ومحمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام** : مصدر سابق ج ٢ ص ٥٣٠ .

٣٤ **أوراق علي بك عبد الكريم** : **وثيقة** بمداخيل أوقاف مدرسة مشحا .

قائمين على التدريس بصورة حسنة . وفي حال تعذّر قيام المدرّس بوظيفته لسبب ما ولمدة أربعة أشهر ، كان يصار الى فصله وتعيين آخر سواه من خريجي المدرسة من مشايخ آل الزعبي الذين حازوا على درجة التدريس والاجازة العامة ، بعد الخضوع لمباراة يجريها مفتي طرابلس . وفي حال عدم فوز أحد المشايخ الزعبية ، كان يصار الى امتحان أي طالب آخر من خريجي المدرسة على أن تكون الأفضلية للأتقى والأعلم والأكثر ورعا . وكانت الامتحانات تجري باشراف لجنة علماء يرأسها المفتي ، تختبر الطلاب ، وتوزع على الثلاثة الأول منحة قدرها ثلاثمائة غرش لكل منهم مئة غرش ، مضافاً اليها بدل انتقال الطالب الى المدرسة . وكانت هذه اللجنة تصادق على شهادات الطلبة المتخرجين .

وكان التدريس يجري على مدار أيام الأسبوع ما عدا يوم الجمعة وشهر رمضان ، حيث يقوم المدرس الأول بالقاء درس بعد صلاة العصر من كل يوم . أما ساعات التدريس ، فكانت ثلاثاً في كل يوم ، تدرس خلالها العلوم الاسلامية والآداب . وكان يتوجب على المدرِّس اختتام كل حصة بالدعاء للسلطان ولآل العثمان في عكار .

وقد شجع السلطان عبد الحميد خطوة انشاء المدارس الاسلامية الخاصة في عكار ، فأهدى مدرسة مشحا مكتبة تضم مجموعة قيِّمة من الكتب والمصاحف ، كما عين لها مديرا (قيم) يتقاضى مرتّبه من خزينة الأوقاف الجليلة . فسرّ أبناء عكار بذلك ، وسموا المدرسة بالحميدية تيمنا بالسلطان عبد الحميد [٣٥] ، كما خرجوا بنسائهم وأطفالهم وشبانهم وشيبهم لاستقبال المكتبة التي بلغت حمولتها ثلاثة جمال [٣٦] .

أما برامج التعليم في هذه المدرسة فقد ضمت المواد التالية : علم اللغة علم الطرق علم البيان ، علم أدب البحث ، علم التفسير ، علم الفقه ، علم أصول الفقه ، علم الوضع ، علم النحو ، علم البديع ، علم الكلام ، علم التجديد ، علم الفرائض ، علم التشريح ، علم الحساب ، علم الاشتقاق ، علم المعاني ، علم المنطق ، علم الاسناد ، علم الحديث ، علم التصوّف ، علم الطب [٣٧] . الا أن هذه العلوم كانت تدرّس بصورة موجزة كما يتّضح من فهارس كتب التدريس .

---

٣٥ **سجلات المحكمة الشرعية في حلبا** : سجل أحداث ١٣١١ هـ ينظر نصّ الوقفية في الملحق ١ .

٣٦ خلدون حسين : **المدرسة الحميدية في مشحا** ، مقال نشر في جريدة اللواء بتاريخ ١٠ تشرين ثاني ١٩٧٨ ، لدي صور عن مجموعة الكتب التي أهداها السلطان عبد الحميد الثاني لمدرسة مشحا . وقد نقش عليها اسم السلطان وتاريخ الاهداء (١٣١٠ هـ) بكتابة مذهَّبة . ينظر صورة احدى المجلدات في الملحق ٧ .

٣٧ أخذت هذه المواد من فهرس كتب التدريس في المدرسة .

وقد شهدت المدرسة نجاحاً ملحوظاً في المراحل الأولى لانشائها ، فأمّها حوالي ثمانون طالباً من طرطوس واللاذقية ومختلف قرى عكار . ومن الذين تولّوا التدريس فيها الشيخ أحمد الحسيني (طرابلس) والشيخ عبد العال الزعبي والشيخ محي الدين الحفار والشيخ محمد الرافعي [٣٨] .

ثم تعرّضت هذه المدرسة لضائقة اقتصادية تسببت في تأخير رواتب المدرسين بضعة أشهر ، بسبب عدم كفاية ريع أوقافها للايفاء بمصاريفها . وعلى أثر ذلك ، قام أولاد مؤسسها ، وهم عبود بك ومحمد بك وعلي بك المحمد ، بتخصيص مبلغ ستة آلاف غرش سنوياً ولمدة عشر سنوات ابتداء من سنة ١٣٢٤ / ١٩٠٦ ، على أن يضاف المبلغ المذكور الى ريع أوقافها ، ريثما يصار الى سدّ العجز وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرار المدرسة في أداء رسالتها [٣٩] . وقد ظلت هذه المدرسة تعمل حتى عام ١٩٤٠ ، وبعدها دبّ فيها الاهمال وأقفلت أبوابها بعد مضي بضع سنوات من ذلك التاريخ [٤٠] .

٢ — مدارس وطنية أخرى :

بالاضافة الى ذلك قام محمد باشا المحمد بانشاء (مكتب) أي مدرسة ابتدائية في قرية حلبا [٤١] ، بعد أن كان قد أنشأ سبع مدارس أخرى في قرى مختلفة من عكار وحبس لها الأوقاف [٤٢] .

٣ — المدرسة الوطنية في حلبا :

وبعد تزايد المدارس الدينية في عكار ، قرّر بعض أبنائها انشاء مدرسة محايدة في حلبا ، لا تتخذ صبغة دينية معينة ، ولا تنحاز الى طائفة معينة ، لكي تكون جامعة للطلاب من مختلف الطوائف في تلك المنطقة . وقد لاقت هذه الفكرة تأييد فؤاد بك شهاب الذي عمل منذ الأيام الأولى لتعيينه قائمقاماً في عكار عام ١٩١٢ ، على انجاز البناء يساعده على ذلك مجموعة من

---

٣٨ خلدون حسين : المرجع السابق .

٣٩ **أوراق علي بك عبد الكريم** .

٤٠ خلدون حسين : المرجع السابق .

٤١ **أوراق علي بك عبد الكريم** .

٤٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل أحداث ١٣١٤ ص ١٣ .

وجهاء المنطقة على اختلاف طوائفهم ، فقام بجمع التبرعات من الأهالي في سبيل اتمام المشروع [٤٣] .

استنتاجات

وهكذا اذن ارتبط التعليم الخاص في عكار بالتبشير الديني فيها . فالقيمون على مدارس الارساليات الأجنبية ، لم يهتموا بالتعليم لذاته ، انما لنشر معتقدهم الديني ، وبذر بذور الانقسامات والخلافات المذهبية [٤٤] . فوجدوا في التعليم وسيلة مجدية ، تتيح لهم التأثير في الأجيال الصاعدة البريئة ، بدلاً من هدر الوقت في اصلاح الكبار الذين بات الرجاء في اصلاحهم ضئيلا بعد أن قست قلوبهم ونمت مداركهم . ومما ساعد المبشرين على بلوغ أهدافهم ، اقبال السكان على ارسال أولادهم الى المدارس التبشيرية ، وبخاصة المسيحيين يحدوهم الى ذلك سببان رئيسيان . أولهما لأن انشاء المدارس التبشيرية سبق انشاء المدارس الرسمية ، وثانيهما الرابطة المذهبية التي ربطت بين المبشرين المدرسين والسكان المحليين . لذلك أرسل الأرثوذكس أولادهم الى مدارس الارساليات الأرثوذكسية ، في حين اعتمد الموارنة على الارساليات الفرنسية والايطالية ، أما البروتستانت وبعض الأغنياء من الطوائف المسيحية الأخرى ، فقد علّموا أولادهم في مدارس الارساليات الأميركية ، ظنّاً منهم أنها أرقى وأرفع مستوى من سائر المدارس [٤٥] . وهكذا نلاحظ أن اهمال الدولة العثمانية للنواحي العلمية والثقافية ، دفع ذوي الرغبة في تحصيل العلوم الى الارتماء في أحضان الارساليات الأجنبية التبشيرية التي لم تنقصها اللباقة والليلاقة لاستمالتهم وتحقيق أهدافها بأسلوب المرشد والهادي الذي لا يبغي الا مرضاة ربه . وكان من نتيجة ذلك أن ازداد التباعد بين الحكام والسكان ليتخذ بعداً حضارياً ومنحىً خطيراً أثّر على سلامة الدولة نفسها ، ليس أقلّه إحياء الفكر القومي بين السكان والمطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانية التي يحق القول فيها : « على نفسها جنت براقش » .

---

٤٣ وقد جمع القائمقام فؤاد بك مبلغ ثلاثة وسبعين ليرة في جلسة واحدة من المتبرعين التالية أسماؤهم : عبود بك ٣٠ ليرة عثمانية — مصطفى بك الكنج ١٠ ليرات — رشيد بك الياسين ١٠ ليرات — محمد بك العثمان ١٠ ليرات — عبد القادر بك الأحمد ١٠ ليرات — ابراهيم أفندي عطية ٣ ليرات . (**جريدة المحامي** العدد ٧١ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩١٢) .

٤٤ جورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ص ١١٦ .

٤٥ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ . ومحمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام** مصدر سابق ج ٢ ص ٥٢٦ — ٥٢٧ .

وبفضل هذه المدارس تدنّت نسبة الأمية بين السكان المسيحيين بصورة خاصة ، وأصبح خمسون في المئة منهم يعرفون الكتابة ، كما ظهرت نخبة من فتياتهم ، وقد تعلّمت القراءة والكتابة [٤٦] ، فيسرت السبل لخروج بنات جنسها من غياهب الجهل والظلمة التي خيمت على حياتهن طيلة العصور السابقة . بينما كان امتناع المسلمين عن ارسال أولادهم الى مدارس الارساليات ، واكتفاؤهم بالمدارس الرسمية النادرة آنذاك ، سبباً مباشراً لتدني نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بينهم (٥٪) [٤٧] ، إذا ما قيست مع أخوانهم المسيحيين .

ولئن كانت حسنات مدارس الارساليات الأجنبية في عكار تنحصر في مساعدة بعض سكانها على الخروج من الأمية ، ليس أكثر ، فسيئاتها كانت أعم وأشمل . فالعلم ليس الا وسيلة ، تصلح للبناء ، كما تصلح للهدم أيضاً . والخطة التي اتّبعتها هذه المدارس ، والهدف الذي سعت اليه ، قلبا حسناتها سيئات ، يساعدها على ذلك ما تمتّعت به من حرية العمل بعيداً عن اشراف ومراقبة الدولة العثمانية . وقد انعكس تنافس المبشرين الأجانب لنشر مذاهبهم بين السكان ، على برامج التعليم وعقول الناشئة بنتائج سيئة ، ليس أقلها التعصب الديني وبث روح الطائفية [٤٨] . أضف الى ذلك أن المدرسين ، كانوا من جنسيات مختلفة ودول متناحرة ، وكان كل منهم « يسعى جهد طاقته في استمالة تلامذته الى أمته ودولته ، وهكذا نشأ الطلاب على اختلاف في الأفكار والمذاهب . وهكذا عمل الأجانب بطريق العلم ، على اقتسام عقولنا ، كما عملوا بطريق السياسة على اقتسام بلادنا » [٤٩] . وها هو نائب القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٩١٢ ، السيد دي كوسو ، يُقرّ بدور المدارس الفرنسية في عكار ، في سبيل بسط نفوذ فرنسا هناك : « وبالرغم من أن مؤسسة الآباء الكرمليين في القبيات قد تخلّت عن الحماية الفرنسية ، الا أننا ما زلنا نحتفظ في هذه المنطقة بنفوذ كبير وذلك بفضل مدارس الآباء اليسوعيين في صيدا وعندقت » [٥٠] .

---

٤٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٣٧ .

٤٧ التميمي وبهجت : المصدر السابق ج ٢ ص ٢٣٧ .

٤٨ مسعود ضاهر : **تاريخ لبنان الاجتماعي** ص ١٦٤ . وكذلك يرى جورج أنطونيوس أن من نتائج هذه المدارس الارسالية بث روح التعصّب الديني (ينظر جورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ص ١٦٦) .

٤٩ سليمان البستاني : **عبرة وذكرى** ص ١٠٦ — ١٠٧ . وكذلك يرى جورج أنطونيوس أن مدارس الارساليات كانت أداة لتحقيق المطامع السياسية للدول الأوروبية في لبنان وسورية (ينظر جورج أنطونيوس : **يقظة العرب** ص ١٦٥) .

٥٠ دوكوسو : **الاضطرابات الناشبة في قضاء عكار** عام ١٩١٢ . ينظر ترجمة التقرير في كتاب وجيه كوثراني : **بلاد الشام** ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .

أما على الصعيد الحضاري ، فقد انعكس تأثير مدارس الارساليات على المجتمع بتعدد اتجاهات التربية ، وما نتج عن ذلك من اختلاف أسلوب المعيشة . فخريجو مدارس الارساليات الأميركية ، عملوا على تقليد الأميركيين ، وخرّيجو مدارس الارساليات الانكليزية قلّدوا الانكليز ، في حين قلّد خرّيجو الارساليات الفرنسية الفرنسيين في معيشتهم ، وكان « أجل ما يفتخر به الناشئون في تلك المدارس أن يكون لأحدهم ذوق فرنساوي ومذهب من مذاهب الفرنساويين السياسية ... »[٥١] . والجدير بالملاحظة في هذا المجال ، أن هذا التقليد لم يأت بنتائج ايجابية على متبعية ، ولم يكن على المستوى البنّاء ، انما كان تقليدا أعمى قام به خريجو المدارس الابتدائية الذين لم يمكنهم مستواهم العلمي المتدني وقصور مداركهم ، من اكتشاف محاسن من يقلّدون وأسرار تقدّمه . فاكتفوا ببعض مظاهر المدنية (لباس — طعام — طريقة معاملة السكان ....) يقتبسونها عن مدرّسهم ومربّيتهم . وكان بنتيجة ذلك ضياع شخصية هؤلاء المقلّدين ، وغربتهم في مجتمعهم ، فهم يتنكّرون لحضارتهم وتقاليد آبائهم وأجدادهم ، ولا يستطيعون اللحاق بمن يحلّون ويقدّرون .

أما المدارس الوطنية الخاصة التي أنشأها أبناء عكار ، فقد كانت قليلة العدد بالنسبة للمدارس الأجنبية ، ولم « يكن يرجى منها النفع المقصود ، مع شدّة اعتناء أصحابها بها ، لأن أكثرها خاضع لأحكام الرقابة الجائرة »[٥٢] . فمدرسة مشحة كانت تحوي تجهيزات ملائمة ومكتبة غنية ، الا أن برامجها التعليمية كانت قاصرة عن مواكبة التطور العلمي ، والتركيز فيها كان على العلوم الدينية وما يتعلق بها ، أما سائر المواد التعليمية فقد أهملت . وكان مدرسو هذه المدارس الوطنية من المشايخ ورجال الدين الذين افتقروا الى المعرفة الدقيقة وكانوا أشباه مثقفين ، بعد أن تدنّى مستوى رجال الدين المسلمين في بلاد الشام عامة في أواخر القرن التاسع عشر[٥٣] .

٥١ رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الامام محمد عبده** ، مصدر سابق ج ٢ ص ٥٢٦ .
٥٢ سليمان البستاني : **عبرة وذكرى** ص ١٠٦ .
٥٣ كرد علي : **خطط الشام** ج ٤ ص ٧٨ — ٨٣ .

ثانياً — العادات والتقاليد :

تعود نشأة العادات والتقاليد الاجتماعية الى عوامل تاريخية واجتماعية اقتصادية ، وهي على الأغلب افرازات هذه العوامل مجتمعة . وقد كان لاختلاف أصول السكان في عكار ، ان جاءت عاداتهم وتقاليدهم تحمل في بعض جوانبها شيئاً من التأثير العربي والتركماني والكردي والبدوي . فحبّ الخيل والفروسية في تلك المنطقة يعود بجذوره التاريخية الى عنصر البداوة ، والى تلك القبائل الكردية والتركمانية والعربية التي نقلته الى عكار إبّان مراحل استيطانها فيها ، في مطلع القرن الثامن عشر[٥٤] . كما أن الأزياء كانت متأثرة الى حد بعيد بالزي العربي والتركي[٥٥] . ومما ساعد السكان على التمسك بهذه العادات والتقاليد الموروثة ، انها كانت ملائمة لمتطلبات البيئة الجغرافية والنظم الاقطاعية السائدة آنذاك . فقد احتفظ السكان بحب الفروسية مثلاً ، لأنها كانت تلبي متطلبات النظام الاقطاعي الحربي والحاجات الزراعية للمجتمع الريفي هناك .

ولا يعني ذلك أن مجمل العادات والتقاليد الاجتماعية في عكار كانت مستوردة من المناطق المجاورة . فالبيئة الجغرافية والنظم الاجتماعية — الاقتصادية ، وما نتج عنها من مفاهيم عائلية وفئوية وطرق استثمار للأرض إبّان القرنين الأخيرين ، أفرزت جملة من العادات والتقاليد . والصفة المشتركة في هذه التقاليد ، انها كانت تمارس سطوة رهيبة على السكان ، تشبه سطوة القانون . وتعود قوة وفعالية التقاليد الى نشأتها من ضرورات محلية ، والى تدني مستوى الثقافة والمعرفة العلمية التي ولدت انعدام روح الابتكار والتجديد ، وساهمت في ركود الفكر وتمسك السكان بتقاليدهم وعاداتهم تمسكاً يكاد يكون أعمى . من هذا المنطلق يمكننا فهم قوة التقاليد في تلك المنطقة وديمومتها على مرّ قرون متتالية .

١ — الأعراس :

نشأت عن مفاهيم الزواج ، حسب التنظيم العائلي آنذاك ، عادات وتقاليد مميزة . فاعتبار الزواج أمراً عائلياً يهم جميع أفراد العائلة بقدر ما يهم العروسين ، أدى الى سلسلة من

٥٤ ينظر بحث الفئة الأولى .
٥٥ ينظر بحث اللباس .

الترتيبات ، كان حدوثها يترافق مع اتمام عملية المصاهرة . وكانت هذه الترتيبات تبدأ بذهاب ذوي الشاب الى أهل الفتاة لمصارحتهم بالأمر والإتّفاق معهم على بعض الشروط المبدئية والحصول على موافقتهم [٥٦] . الا أن ذلك لم يكن كافياً لارضاء غرور العائلة وحبّ الظهور . فهي تريد أن يأخذ حدث طلب يد ابنتها مظهراً اجتماعياً يشارك فيه وجوه القرية وأعيانها . لذلك كانت الخطوة الثانية تتطلب ذهاب شيوخ القرية وزعمائها الى بيت المخطوبة لتكرار طلب يدها [٥٧] . وفي هذه الجلسة يتم الاتفاق على المهر ، وبصورة علنية ، ليكون ذلك بمثابة اعلان لتقدير عائلة العروسة واظهار قيمة العروسة في نظر زوجها وعائلته .

وبعد حصول الاتفاق ، يشرع أهل العريس باعداد ترتيبات عقد القران . فيباشرون بارسال التبغ والتنباك والمشروبات الى بيت المخطوبة . ولدى عقد القران يدفع المعجّل من المهر لولي أمر الفتاة ، لكي يعدّ به الجهاز بمدّة لا تتجاوز الشهر أو الشهرين . وبعد ذلك تبدأ الاحتفالات في اليوم الذي يعزم فيه الزوج على المبيت مع زوجته . وفي هذه المناسبة يعود حبّ الظهور مجدّداً لدى أهل العريس ، اذ أنهم ينفقون ما في وسعهم لاظهار مقدرتهم المادية ومكانتهم الاجتماعية وكانت التقاليد تقضي بنقل العروس محمولة على جواد مكسو بالزينة ، يتقدمه رجل رافعٌ راية الزفاف ، وهي عبارة عن منشفة كبيرة معلّقة بعصاً طويلة . ويسير ركب العروس وسط جموع غفيرة من الأقارب والأصدقاء ، على أنغام مزامير القصب ، وقرع الطبول وأصوات الأبواق والرقص . ويتقدّم الموكب مجموعة من الفرسان ، يتسابقون على خيولهم و يؤدّون ألعاب الفروسية على طول الطريق بين بيت العروسة وبيت العريس . وعند وصولها الى بيت عمها ، تترجل العروسة عن جوادها ، لتأخذ قطعة من العجين وتلصقها على باب بيت عمها ، ثم تدخل اليه . وبعد ذلك يأتي العريس في موكب مماثل ، ويدخل الى البيت فيأخذ بيد فتاته ، ثم ينزوي بها في حجرة أخرى ، معلناً بذلك نهاية الاحتفال [٥٨] .

وهكذا كانت حفلة العرس عبارة عن تظاهرة شعبية ترتدي طابع حدث محلي يهم جميع أبناء القرية ، فيشاركون في الاحتفال بها ، حيث يتبارون في اظهار مواهبهم وقدراتهم على ممارسة ألعاب الفروسية ولفت أنظار الحضور .

٥٦ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٥ .
٥٧ التميمي وبهجت : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٤٥ .
٥٨ التميمي وبهجت : المصدر السابق ، ج ٢ ص ٢٤٥ ، وكانت تقاليد الزواج في عكار تتفق كثيراً مع تقاليد أهالي دمشق (ينظر نعمان قساطلي : **الروض الغناء في دمشق الفيحاء** ، دار الرائد العربي بيروت ١٩٨٢ ص ١٢٧ .

٢ — الأعياد :

وقد كان لأبناء عكار تقاليدهم الخاصة في مناسبات الأعياد ، حيث كانوا يحتفلون في هذه المناسبة بركوب الخيل رجالاً ونساء والطواف على القرى لتهنئة بعضهم البعض بمرور السنة . وكان صاحب البيت يستقبل معايديه بالترحاب والسرور ويكرّمهم بتقديم أنواع الأطعمة الشهية [٥٩] .

٣ — المآتم :

كان نبأ الوفاة في الريف يأخذ صدى اجتماعياً ويتردّد في مختلف أنحاء القرية ، ويمتدّ الى القرى المجاورة [٦٠] . وكانت العادة تقضي بعدم إشعال النار في منزل الفقيد يوم دفنه ، وهذا يعني أن الحضور للدفن كانوا يلقون ضيافتهم في منازل أصدقاء الميت . وكذلك قضت العادة على الحضور باحضار المواد التموينية معهم . وكانت جميع مطابخ القرية تشارك في اعداد الطعام للحضور [٦١] .

ولم تقتصر مظاهر الاختلاف والتفريق بين الفئات الاجتماعية على التقاليد ، بل تعدّتها لتبدو واضحة في تقاليد الدفن . فقد أبى الوجهاء أن يستووا ولو في الموت مع الفلاحين ، وأصرّوا على أن تتخذ مراسم دفن أمواتهم مظاهر مختلفة ، تبدو فيها وجاهتهم ويظهر فيها بذخهم . فالبيك يبقى بيكا حتى لحظة مواراته الثرى ، اذ كانت جنازته تتخذ مظاهر الأبهة والعظمة . كيف لا وهي الفرصة المناسبة لاظهار مكانة العائلة وثروتها . وكان العديد من الوجهاء يحرصون على أن تكون جنازتهم غاية في الأبهة ، ولضمان ذلك عمدوا الى كتابة وصية يحدّدون فيها مبالغ طائلة (٦٤٩ — ٧٥٠ غرشاً) ، تقدر بمعيشة الفلاح على سنة كاملة ، وتنفق في تجهيز وتكفين جثتهم بعد الوفاة [٦٢] . وكانت وصية البعض الآخر من الوجهاء تتضمن تخصيص مبلغ من المال يصرف لشخص ما لكي يؤدي فريضة الحجّ عنه ، وعدّة آلاف من الغروش لتصرف على الشكل التالي : « ثلاثة آلاف غرش تفرق للفقراء وبدل غسيل وثمن تربة واطعاميات في أيام الثالث والأسبوع والأربعين » [٦٣] . وهكذا كان الوجيه يبقى حيا في أذهان الفقراء ، على الأقل

٥٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٤٥ — ٢٤٦ .
٦٠ Dominique Chevallier: *La Société du Mont Liban*, P. 77
٦١ Toufic Touma: *Paysans et Institutions...* V. 2. P. 599
٦٢ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٤٢ وسجل ٦٤ ص ١٥٣ .
٦٣ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٨٣ ص ٣٤٨ .

مدّة أربعين يوماً بعد وفاته ، يأكلون على نفقته ، ويذكرونه بالخير والاحسان . وعلى الرغم مما كان لهذه التقاليد من مظاهر الوجاهة والتفرقة بين فئات السكان ، الا أنها كانت تحمل في طياتها ايجابيات لما حملت من الاحسان الى الفقراء والتخفيف من بؤسهم .

٤ — تقاليد أخرى متفرقة :

ومن عاداتهم احتساء القهوة وتقديمها للضيوف في جميع المناسبات . ولطالما جارت تقاليد الضيافة وأثقلت كاهِلَ الفلاّح ، فاذا تعذّر على ربِّ المنزل تقديم القهوة لضيوفه بسبب فقره أو عدم توفّرها في منزله ، فذلك ذنب لا يغتفر ، واهانة للضيف وجرح لكرامته [٦٤] .

وقد جرت العادة عند الوجهاء بصورة خاصة على تدخين النرجيلة ، وقلّما خلا منها بيت من بيوتهم ، بدليل أن جميع وثائق تصفية تركات الوجهاء في عكار تشير الى وجود النرجيلة في بيوتهم ، وكانوا يتلذّذون بتدخينها ويقتنون لها الزجاجات المزخرفة بالرسومات الفضية والذهبية [٦٥] .

ومن عاداتهم الجلوس على الأرض في منازلهم [٦٦] . وكانت هذه الطريقة مفضّلة في عكار ، لما تؤمن من الراحة لفلاح نال منه التعب وأضناه عمل الحقل ، كما أنها تتناسب مع فقره وعدم مقدرته على اقتناء الكراسي . وفي منتصف القرن التاسع عشر ، أخذ بعض الوجهاء يقلّدون الغربيين وسكان المدن باقتناء المقاعد والطاولات للجلوس عليها [٦٧] . وقد استتبع الجلوس على الأرض عادة أخرى تقضي بنزع الحذاء عند مدخل الغرفة [٦٨] ، حفاظاً على نظافتها . وقد حافظ الوجهاء على ارتداء الملابس الأنيقة عند قيامهم بزيارة ، وكانوا يرتدون الجبَّة وقت دخول المنازل لكي يظهروا أكثر ضخامة وتستراً [٦٩] .

ومن عاداتهم اقتناء الأسلحة الخاصة . وتشير وثائق تصفية التركات الى أن الغالبية العظمى من السكان ، فلاّحين ووجهاء ، كانوا يقتنون الأسلحة [٧٠] . ولا غرو في ذلك فانعدام الأمن

٦٤ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٣٠ .
٦٥ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٤٢ .
٦٦ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٢٧ .
٦٧ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٦٣ ص ٢٤٢ وسجل ٨٣ ص ٣٤٨ .
٦٨ محمد أمين الصوفي السكري : **سمير الليالي** ج ٢ ص ٢٦٩ — ٢٧٠ . وهنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٩٢ .
٦٩ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٩٢ .
٧٠ **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ٣٩ ص ١٦٥ وسجل ٤٠ ص ٦ وسجل ٥٦ ص ١٣٢ وسجل ٦٣ ص ٢٤٢ .

في معظم الأحيان ، وكثرة الخلافات العائلية ، كلّها أمور كانت تفرض على الفرد التفتيش عن وسائل خاصة لحماية نفسه وممتلكاته ، اعتماداً على ساعده وسلاحه الخاص . أما الأغنياء والوجهاء ، فكانوا يتباهون بتقلّد السلاح لدى خروجهم من منازلهم ، دون أن يخشوا مصادرته لدى رؤية رجال الأمن ، لما لهم من نفوذ ومكانة في الدوائر الرسمية .

وحبّ الفروسية واقتناء السلاح ، إستتبعا عادة جديدة ، هي عادة لعب الجريد [٧١] . وكانت هذه اللعبة هي الرياضة المفضلة لدى وجهاء عكار . وهي عبارة عن مبارزة لها أصول وقوانين كأية لعبة رياضية اليوم . أثناء اللعب ينقسم الفرسان الى فريقين يتّخذ كل فريق منهما طرفا من أطراف الميدان ، ثم يتقدّم أحد الفرسان الى وسط الحلبة ، ويدعو فارساً من الفريق الآخر الى المبارزة التي تتضمن قصف الخصم بالجريدة ، وهي عبارة عن عصا من الخيزران أو السنديان أو الرمان . ويحظّر على الفارس أن يستهدف بضربته جسم الفرس [٧٢] . وكان الفرسان يتباهون بهذه اللعبة ، ويمارسونها لدى استقبالهم أحد الضيوف الوجهاء [٧٣] .

وكان من عادات وتقاليد الوجهاء ، تخصيص الولد البكر بوراثة منزول والده [٧٤] وكانت هذه العادات تتناسب مع التنظيم العائلي الذي قضى بانتقال زعامة العائلة من الوالد حال وفاته الى الولد الأكبر سناً . ولما كان المنزول هو مقرّ اجتماع أفراد العائلة للتداول في شؤونها واستقبال الوافدين اليها ، فقد قضت العادة بوضعه تحت تصرّف زعيمها .

من عاداتهم أيضاً الحفاظ على الألقاب في لغتي التخاطب والمراسلة . وقد تشدّد السكان في ذلك . ومخاطبة الفرد وتسميته بغير لقبه كانت أمراً مرفوضاً في نظر المجتمع ، بل كان يتوجب أن يقرن اسم الشخص بلقب بك أن كان من حاملي هذا اللقب ، وكذلك الأمر بالنسبة للباشا والآغا . أما الفلاح والحرفي فكان لقبه مقروناً بصنعته ، فيقال مثلاً (فلان بن فلان فلاح من قرية كذا) [٧٥] . أما في المراسلات ، فكان الأمر يتطلّب من الفلاّح التوجه الى البيك أو الباشا بلغة الجمع ، يصيغ بها عبارات التبجيل والاحترام التي لا تخفي تقديم الطاعة والولاء له ، كالعبارات التالية : « سيدي وولي نعمتي علي باشا المحمد دام علاه بوفور النعم أمير .... بعد

٧١ محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ص ١٩٦ .
٧٢ علي الزين : **العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية** ص ٩١ .
٧٣ محمد علي باشا : **الرحلة الشامية** ص ١٨١ وص ١٩٦ .
٧٤ **أوراق علي بك عبد الكريم** .
٧٥ **أوراق علي بك عبد الكريم** .

تقبيل أياديكم الكرام نعرّف جنابكم .... ونحن واقفين على الخدامة ودمتم وربنا يحفظكم .... مخدومكم فلان » (٧٦) ، أو بالعبارة التالية : « سعادتلو علي بك المحمد اليوسف الماجد أدامكم الله بوفور النعم . بعد تقديم الواجبات والاحترام لشخصكم الكريم وسؤال خاطر أنجالكم حفظهم الله .... » (٧٧) . أما في مكاتبة بيك لبيك آخر ، فكانت الرسالة تتضمن عبارات الاحترام ولكن دون عبارات التبجيل ، بل تقتصر التحية على العبارة التالية : « حضرات الأماجد الكرام » وبعدها يبدأ الموضوع مباشرة ، ثم يختتم الرسالة بعبارة « الداعي فلان .... » (٧٨) .

وقد اتخذت لغة مراسلة رجال الدين أسلوباً آخر يظهر ما كان لهم من مكانة واحترام بين جميع فئات السكان آنذاك . فكان الشيخ من آل الزعبي ، بغضّ النظر عن ثروته وامكاناته المادية ، يخاطب الوجيه بقوله « ولدي » ولكن مع الحفاظ على لقبه الاجتماعي ، فيكتب : « عزتلو أفندم حضرة ولدي علي بك المحمد اليوسف » (٧٩) أما رجال الدين المسيحيون فكانوا يخاطبون بالعبارة التالية « أيها السند الجليل وراعي الرعاة النبيل ... مطران طرابلس الكلي الشرف ، أدامت رياسته للدوام .... وجميع عائلتنا عموماً يلثمون أناملكم ويطلبون دعاكم ورضاكم للدوام » (٨٠) .

وهكذا كان رجال الدين من الطوائف المسيحية والاسلامية يعتبرون بمثابة الآباء الروحيين لكافة أبناء طوائفهم في عكار ، دون تفريق بين فلان أو وجيه .

وتعود نشأة هذه التقاليد في أساليب المخاطبة والمراسلة الى ذلك التقسيم الفئوي للسكان ، الذي لم يكن مجرّد تقسيم اقتصادي خفي ، انما كان تقسيماً اجتماعياً ، اتخذ مظاهر اجتماعية متنوعة ، ودخل الى صميم حياة الفرد الذي كان مضطراً الى التقيد به والعمل بموجبه حتى في أبسط حركاته وتصرفاته .

وكان من عادة أبناء العائلات ذات الصفة الدينية في عكار ، توقيع رسائلهم ومكاتباتهم

٧٦ **أوراق علي بك عبد الكريم .**
٧٧ **أوراق بدر بك اليوسف .**
٧٨ **أوراق علي بك عبد الكريم .**
٧٩ **أوراق بدر بك اليوسف .**
٨٠ **مطرانية الموارنة في طرابلس** : رسالة من مخايل الضاهر الى مطران طرابلس أنطوان عريضة بتاريخ ١٩٠٨ .

بعبارة التواضع والخشوع كقولهم : « كاتبه الفقير لله سبحانه فلان عفى عنه » (٨١) .

ونظراً لتفشي الأمية بين السكان ، فقد درجت العادة على استعمال الأختام الخاصة . فكان لكلّ وجيه ختم خاص به ، ينقش عليه اسمه ويستخدمه بدلاً من امضائه وقد استمرت هذه العادة في مهر الرسائل حتى بين الذين تعلموا الكتابة في نهاية القرن التاسع عشر ، فكانوا يختمون ويوقعون امضاءهم فوق الختم (٨٢) . وربما كان تمسك الوجهاء بالأختام نتيجة رغبتهم في منع التزوير من جهة ، واضفاء الصفة الرسمية على كتاباتهم ومراسلاتهم من جهة ثانية (٨٣) .

وقد أحاطت بالرسائل مجموعة من الأوهام والتقاليد الطريفة . فمن اعتقادهم أنه يتوجب على المرء الذي يرغب في أن تصل رسالته الى صاحبها ، ان يرميها الى الأرض لكي يلتقطها ساعي البريد أو حاملها بدلا من أن يسلّمه اياها يداً بيد (٨٤) .

استنتاجات :

ان مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عاشتها عكار في القرنين الماضيين ، وما تولّد عن ذلك من عادات وتقاليد ، أضْفَتْ على المجتمع مميزاته الأساسية ، وساهمت في تكوين شخصية الفرد ونفسيته .

١ — هيمنة المعتقد الديني :

احتلّت المعتقدات الدينية المكانة الأولى في تفكير الشعب . فقد كان للدين هيمنة قوية على السكان ، حتى أنه بات يحدّد مجمل تصرفاتهم ، ويدخل في جميع أمورهم ، (تقاليد — لغة — أدب الخ ...) . كلّ هذه النواحي كانت تتخذ صفة دينية في بلاد الشرق عامة ، حيث لا يرتبط الفرد بالبلد الذي ولد فيه ، وهو لا يشعر بشعور وطني ، بل بشعور ديني ، وبناء على دينه

٨١ أوراق علي بك عبد الكريم . لم يكن المقصود بهذه العبارة اظهار الفقر والحاجة واخفاء الثروة كما قال القنصل الفرنسي في طرابلس عام ١٧٢٦ ، انما كان المراد من ذلك اظهار الخشوع واعتراف الفرد بحقارته أمام ربه وفقره لعطفه ورحمته وهذا الأمر هو من صميم المعتقدات الدينية (ينظر : Adel Ismail: *Documents*... t. 3. P. 317
٨٢ **أوراق علي بك عبد الكريم وبدر بك اليوسف .**
٨٣ هنري غيز : **ببروت ولبنان** ج ١ ص ٩٣ .
٨٤ هنري غيز : **ببروت ولبنان** ج ١ ص ١٠٦ .

كانت تتحدد أمّته ويتّجه ولاؤه [٨٥] . وقد ساهمت النزاعات المذهبية التي مرّت بها المنطقة على تقوية هذا الشعور الديني .

والولاء للدين فضيلة تهذّب النفس ، ولكن تحول هذا الولاء الى شعور طائفي أنضب الشعور الانساني لدى الأفراد ، ونزع عنهم صفة التسامح ازاء المذاهب الأخرى . والأسوأ من ذلك أنّ تدني المستوى الثقافي آنذاك ساعد على الصاق العديد من العجائب والخرافات بالدين ، وكانت هذه الخرافات تؤثر في السكان أكثر من العقل والتعليل والمنطق [٨٦] . ويعود اعتقاد السكان بهذه الخرافات الى تردّي ظروفهم المادية . فالآفات الزراعية التي تناوبت على مداهمة المحاصيل الزراعية آنذاك [٨٧] ، تركت الفلاح فريسة الخوف ، فكان يحيى حياة يشوبها الحذر والترقّب لما يحمله المستقبل من مثل هذه الآفات التي تنقلب كوارث اجتماعية واقتصادية . ولما لم يكن لديه الوسائل التقنية التي تمكنه من الخلاص منها ، فقد نشأ في ذهنه الاعتقاد بالخوارق الطبيعية ، وترسخت عنده فكرة القدرية [٨٨] ، فاتجه الى الخالق يستعطفه ويسأله الرحمة والخلاص . ثم جاءت تصرفات مشايخ الطرق الصوفية من إحياء حلقات الذكر ، وتقديس المقامات الدينية والأولياء لتزيد من اعتقاد الفلاحين بالقضاء والقدر وبمقدرة الأولياء على تجنيبهم شروره . ثم ان التنظيم العائلي ، وما نتج عنه من قسرية الزواج بناء لرغبة زعيم العائلة ومصلحتها ، نمّى لدى الأجيال الغابرة شعوراً متزايداً بالقدرية . فالأب كان يرسم مستقبل ولده ويختار له زوجته ، فان وفّق في زواجه فهذا قدره ، وان فشل وشقي فهذا قدره أيضاً ، وليس خطأ والده . الا أن مفهوم القدرية على هذا النحو ، يتناقض مع مفهومها في الدين الحق ، وكان يشكل عاملاً سلبياً في الحياة الاجتماعية ، اذ أنه أدّى الى خنوع الفرد وكسله ، ونزع عنه نشاطاته وحيويته اللازمة لتطور المجتمع .

٢ — انعدام المصلحة العامة :

تميزت الحياة الاجتماعية في عكار إبّان القرنين الماضيين بانعدام التعاون وانتفاء فكرة المصلحة العامة من أذهان السكان . فالتنظيم العائلي من جهة ، وفشل مشاريع الري وعدم انصاف

٨٥ Adel ismail: *Documents*... t. 10, P. 70-75

٨٦ Adel Ismail. *Documents*... T. 10. P. 57-70

٨٧ ينظر بحث الآفات الزراعية .

٨٨ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٩٦ — ٩٧ .

الفلاح في مثل هذه المشاريع من جهة ثانية ، هي أمور أدّت الى انزواء الفرد بعيداً عن فكرة التعاون الاجتماعي والمصلحة العامة . ذلك ان مشاريع الري ، كان من شأنها تمثيل المصلحة العامة آنذاك ، الا أنها كانت تتحوّل أثناء تنفيذها لتجسّد المصلحة الخاصة للمتنفذين المتسلطين الذين استخدموها لمصلحتهم الشخصية دون سائر الفلاحين ، ففقد هؤلاء الثقة بالآخرين وامتنعوا عن المشاركة في مثل هذه المشاريع . فترتّب على ذلك انعدام المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي من شأنها الاسراع في خطوات التطور والتقدّم . ولم توجد فكرة التعاون بين أبناء القرية الواحدة ، الا في حال تعرّضها لخطر داهم من الخارج ، وبخاصة إبّان اغارة القرى على بعضها البعض [٨٩] . ومما ساهم في ايجاد هذا الشكل من التعاون بين أبناء القرية الواحدة ، تلك السياسة التي إتّبعتها الدولة العثمانية والمصرية في معاملة القرى . فقد كانت هاتان الدولتان تعتبران سكان القرية الواحدة وحدة مسؤولة بأكملها عن تصرفات أي فرد من أفرادها [٩٠] .

٣ — البساطة الممزوجة بالمكر والخداع :

كانت للادارة المدنية والمالية والقضائية في عكار ، وما رافقها من نظام توزيع الملكيات وطرق استثمارها إبّان الحكم العثماني ، أثر واضح في تكوين شخصية الفرد واضفاء الصفات المميزة على المجتمع آنذاك . فقد أصبح الفلاّح يسعى الى تحقيق ذاته في مجتمعه حيث يسود الظلم والتسلّط وتنعدم المساواة ، باللجوء الى الأساليب الملتوية أملاً في رفع الظلم عنه ، وتجنباً لغدر المتنفذين . فممّا لا شك فيه أنّ الظلم والتسلّط المقرونين بالجهل ، قد أبليا بلاء سيئاً في السكان ، حتى أصبحت الأساليب الملتوية تسود التعامل في المجتمع العكاري ، وتطغى على ما عداها من القيم والمفاهيم الأخلاقية . ومما زاد في ذلك تفشي الفساد وتغلغل الرشوة في الجهاز الاداري . فحبّ المال هو ظاهرة عامة بين سكان المنطقة . ومهما كانت الجريمة نكراء ، فقد يعفى صاحبها من العقاب أن كان لديه المال الكافي لارضاء مطامع الحكّام . ومهما كانت براءة الانسان واضحة ، فقد يعاقب بسبب فقره [٩١] .

٨٩ التميمي وبهجت : **ولاية بيروت** ج ٢ ص ٢٥٢ .

٩٠ Jacques Weulersse: *Paysans de Syrie*.P. 225-226 وهنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ٢ ص ١٦٦ . وسليمان أبو عز الدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

٩١ Adel Ismail: *Documents*... t. 3. P. 317-321

ونظراً لاتساع الشقّة الفاصلة بين الدولة والسكان ، فلم يتردد هؤلاء في خداع الدوائر الحكومية [٩٢] ، باعتبارها غريبة عنهم ولا تمثّل آمالهم وطموحاتهم ، فضلاً عن أنها لا تلبي حاجاتهم ومتطلباتهم ، فهم لا يعرفونها الا كجاب للضرائب ومسبّب لفقرهم وشقائهم .

٤ ـــ عدم التعلّق بالأرض :

ان الظروف القاسية التي رافقت حياة فلاّح بذل جهوده في انبات أرض لم يتح له امتلاكها بسبب نظام الملكية آنذاك ، أدت الى أضعاف تعلّقه بها . وكيف يطلب الى شخص أن يحب ويتشبث بأرض لا يلقى فيها الا الظلم وفقدان الحرية . فالأكثرية الساحقة من الفلاحين كانت لا تمتلك الا قوة عملها ، فهي لا تعمل في أراضيها بل في أرض الوجيه ، ولا تملك مساكنها بل يمتلكها الوجهاء . وهكذا اذن حرم الفلاح من الأسباب التي من شأنها شدّه الى قريته ومنطقته ، ولم يجد مانعاً من بيع قوة عمله في أي مكان آخر ، وبصورة خاصة عند تعرّض قريته الى خطر محدق قد يذهب بحياته . وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير ظاهرة الهجرات الجماعية والنزوح السكاني عن القرى العكارية إبّان الحروب والفتن [٩٣] .

٩٢ هنري غيز : **بيروت ولبنان** ج ١ ص ٩٧ .

٩٣ في أواخر القرن السابع عشر شهدت عكار نزوحاً سكانياً شمل أكثر من عشر قرى بسبب الحروب بين ولاة طرابلس وآل حمادة (**سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس** : سجل ١.ص ٦١ ـــ ٦٣) . وإبّان الإنتفاضات الشعبية في عكار ضد الحكم المصري هاجر قسم كبير من سكانها ، وبدت معظم قراها خالية مهجورة ، ينظر Adel Ismail: *Documents*. T. 5. P. 83

الخاتمة

تعرّضت في مباحث هذا الكتاب الى الادارة العثمانية في عكار والى النواحي الاجتماعية والاقتصادية فيها ، وقد توخيت اعطاء صورة حية تساعد القارئ على الوقوف على حقيقة الأوضاع التي كانت سائدة في عكار إبّان القرنين المنصرمين . ولا شك أن هذه الأوضاع هي التي أنجبت المجتمع الحالي في عكار ، وهي النواة لما نراه اليوم من ظواهره الاجتماعية والاقتصادية . فسوء الإدارة العثمانية ، وعزلة المنطقة اقتصادياً آنذاك ، وتخلّف سكانها وتدني مستواهم الثقافي ، هي في أساس تخلّف عكار في الوقت الحاضر ، وعجزها عن اللّحاق بسائر المناطق اللبنانية المجاورة لها .

ويقضي الانصاف أن لا نقلّل من محاولة الدولة العثمانية الاصلاحية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ورغبتها في تطوير البلاد ، ولكن تراكمات تخلّف القرون السابقة ولّدت طبقة كثيفة من الغبار كانت أقوى من أن تجرفها مكنسة الدولة العثمانية البالية .

الملاحق

ملحق (١)

وقفية مدرسة مشحة الحميدية

(١)

١ ـ سجلات المحكمة الشرعية في حلب، سجل أحداث = ١٣١١هـ

ملحق رقم ٢

قائمة بأسماء ملتزمي مقاطعات عكار

سنة الالتزام	اسم الملتزم	اسم العهدة أو المقاطعة
١٠٧٨ هـ.	الشيخ احمد بن قانسوه حمادة	عشرون قرية في عكار (١)
١٠٧٩	الشيخ احمد بن قانسوه حمادة	جميع قرى ناحية عكار (٢)
١٠٩٦	الحاج عثمان بك	جميع قرى ناحية عكار (٣)
١١٢٧	الحاج شديد الناصر (المرعبي)	جميع قرى ناحية عكار (٤)
١١٥٠	سلهب آغا بن الحاج شديد الناصر	جميع قرى ناحية عكار (٥)
١١٥٣	سلهب آغا بن الحاج شديد الناصر	جميع قرى ناحية عكار (٦)
١١٦٢	اسماعيل آغا بن شديد الناصر	عدة قرى في عكار (٧)
١١٦٤	سلهب آغا بن شديد الناصر	جميع قرى عكار (٨)
١١٦٥	سلهب آغا بن شديد الناصر	جميع قرى عكار (٩)
١١٦٨	سلهب آغا بن شديد الناصر	جميع قرى عكار (١٠)
١١٩٦	سلهب آغا وأخيه اسماعيل	جميع قرى عكار (١١)
١١٧٠	سلهب آغا وأخيه اسماعيل	جميع قرى عكار (١٢)
١١٧٥	اسماعيل آغا	جميع قرى عكار (١٣)

١ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١ ص ٦١ ــ ٦٣ .
٢ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢ ص ١٣٠ .
٣ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٣ ص ١٣٠ .
٤ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٥ ص ١٠٤ .
٥ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٨ ص ١ .
٦ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٨ ص ٢١٦ .
٧ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١١ ص ٢٣٦ .
٨ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٣ ص ٣٠٨ .
٩ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٣ ص ٣٩٩ .
١٠ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٤ ص ١٣٠ .
١١ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٤ ص ٢٦٣ .
١٢ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٥ ص ٢٥ .
١٣ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٩ ص ٧٧ .

سنة الالتزام	اسم الملتزم	اسم العهدة او المقاطعة
١١٧٦ هـ	اسماعيل آغا	جميع قرى عكار (١)
١١٧٧	الشيخ اسماعيل بن شديد الناصر	جميع قرى عكار (٢)
١١٧٩	اسماعيل وحسين اولاد شديد الناصر	جميع قرى عكار (٣)
١١٨٠	اسماعيل وحسين اولاد شديد الناصر	جميع قرى عكار (٤)
١١٨٢	اسماعيل وحسين اولاد شديد الناصر	جميع قرى عكار (٥)
١١٨٣	اسماعيل وحسين اولاد شديد الناصر	جميع قرى عكار (٦)
١١٧٨	اسماعيل وحسين وأسعد ابناء شديد الناصر	جميع قرى عكار (٧)
١١٨٨	اسماعيل وحسين وأسعد ابناء شديد الناصر	جميع قرى عكار (٨)
١١٩٠	(سعد الدين بن اسماعيل شديد ــ حسين بن ناصر)	جميع قرى عكار (٩)
	(أسعد بن شديد ــ احمد بن شديد)	جميع قرى عكار
١١٩٢	أسعد آغا بن شديد	جميع قرى عكار (١٠)
١١٩٣	أسعد آغا بن شديد	جميع قرى عكار (١١)
١٢٠٤	محمد بك الأسعد	جميع قرى عكار (١٢)
١٢٠٥	محمد بك الأسعد	جميع قرى عكار (١٣)
١٢٠٣	علي بك الأسعد	عهدة الجومة فقط (١٤)

١ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ١٩ ص ١٦٧ .
٢ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٠ ص ٥٣ .
٣ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٣ ص ٢٤ ــ ٢٩ .
٤ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٣ ص ١٣٠ ــ ١٣٧ .
٥ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٥ ص ٢٩ .
٦ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٥ ص ١٣٧ .
٧ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٦ ص ١٤ .
٨ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٦ ص ١٢٣ ــ ١٢٤ .
٩ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٦ ص ١٨٨ ــ ١٨٩ ــ ١٩٠ .
١٠ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٧ ص ٦٠ .
١١ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٢٧ ص ١٥٣ .
١٢ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٣١ ص ٨٥ .
١٣ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٣٢ ص ٤٠ .
١٤ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٣٢ ص ٦٨ ــ ٥٤ .

سنة الالتزام	اسم الملتزم	اسم العهدة أو المقاطعة
١٢٠٣ هـ	علي بك بن عبد القادر بك	عهدة الجومة فقط (١)
١٢٠٦	عبود بك بن عثمان باشا الشديد	عهدة القيطع (٢)
١٢٠٧	محمد بك الأسعد	جميع عهدات عكار (٣)
١٢٠٨	عبد الرزاق بك الشديد	عهدة القيطع (٤)
١٢٠٨	محمد آغا الأحمد	عهدة الدريب (٥)
١٢٠٨	علي بك الأسعد	عهدة الجومة (٦)
١٢١٧	ابراهيم بك بن عثمان باشا الشديد	عهدة القيطع (٧)
١٢١٦	علي بك الأسعد	عهدة الجومة
١٢١٦	عبد الرزاق بك بن عثمان باشا الشديد	عهدة القيطع (٨)
١٢٢٨	محمد آغا بن عبد القادر آغا الشديد	الدريب
١٢٢٨	علي بك الأسعد	الجومة
١٢٢٨	عبد الرزاق بك بن عثمان باشا زادة	القيطع (٩)
١١٢٩	علي بك الأسعد	الجومة
١١٢٩	محمد آغا بن عبد القادر آغا الشديد	الدريب
١١٢٩	عبد الرزاق بك العثمان	القيطع (١٠)
١١٣١	عبد الرزاق بك العثمان	القيطع
١١٣١	علي بك الأسعد	الجومة والدريب (١١)
١١٣٢	علي بك الأسعد	الجومة

١ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٢ ص ٧٤ .
٢ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٣ ص ٨٩ .
٣ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٣ ص ٢٠٠ .
٤ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤ ص ٥٠ .
٥ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤ ص ٥١ .
٦ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٤ ص ٥١ .
٧ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٢٦ ص ٤١ .
٨ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٦ ص ٨٣ .
٩ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٣٩ ص ١٣ ـ ١٨ ـ ١٩ .
١٠ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٠ ص ٣٦ ـ ٣٧ ـ ٣٩ .
١١ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٢ ص ١١ ـ ١٩ ـ ٢٠ .

سنة الالتزام	اسم الملتزم	اسم العهدة او المقاطعة
١١٣٢ هـ	عبد الرزاق بك	القيطع (١)
١١٣٣	علي بك الأسعد	الجومة والدريب
١١٣٣	ابراهيم بك عثمان باشا	القيطع (٢)
١٢٣٤	علي بك الأسعد	الجومة والدريب
١٢٣٤	ابراهيم بك ويوسف بك ابني عثمان باشا الشديد	القيطع (٣)
١٢٣٥	علي بك الأسعد	الجومة والدريب
١٢٣٥	ابراهيم بك ابن عثمان باشا الشديد	القيطع (٤)
١٢٣٨	ابراهيم بك ابن عثمان باشا الشديد	القيطع (٥)
١٢٣٩	اسعد بن حضر بك بن عثمان باشا	القيطع
١٢٣٩	محمد آغا القدور	الدريب (٦)
١٢٤٠	محمد بك شديد الأسعد	الجومة
١٢٤٠	قاسم آغا بن محمد آغا القدور	الدريب (٧)
١٢٤١	محمد بك شديد الأسعد	الجومة
١٢٤١	عبد الرزاق آغا بن محمد آغا القدور	الدريب
١٢٤١	ابراهيم بك بن عثمان باشا	القيطع (٨)
١٢٤٢	ابراهيم بك بن عثمان باشا	القيطع
١٢٤٢	محمود بك الشديد	الجومة
١٢٤٢	عبد الرزاق المحمد	الدريب (٩)
١٢٤٣	مصطفى بك الأسعد	الجومة
١٢٤٣	محمد آغا القدور	الدريب

١ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٢ ص ٢٦٣ .
٢ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٣ ص ١٠٨ ـ ١٠٩ .
٣ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٤ ص ٨٠ ـ ٨١ .
٤ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٥ ص ١٥٠ ـ ١٦٢ .
٥ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٨ ص ١٦ .
٦ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٨ ص ١٣٦ ـ ١٣٤ .
٧ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٤٩ ص ٦٦ ـ ٧٣ .
٨ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٥٠ ص ٦٠٥ ـ ٧ .
٩ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس: سجل ٥٠ ص ١٢٢ ـ ١٢٤ ـ ١٢٥ .

سنة الالتزام	اسم الملتزم	اسم العهدة او المقاطعة	
١٢٤٣ هـ	ابراهيم بك العثمان	القيطع	(١)
١٢٤٧	محمود بك الشديد وشقيقه ابراهيم	الجومة والدريب	
١٢٤٧	حسين بك بن ابراهيم بك العثمان	القيطع	(٢)
١٢٤٨	أسعد بك الخضر	القيطع	(٣)
١٢٤٩	أسعد بك الخضر	القيطع	
١٢٤٩	يوسف آغا بن محمد آغا القدور	الدريب	
١٢٤٩	مصطفى بك الأسعد	الجومة	(٤)

١ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٥٠ ص ٢٣٠ ـ ٢٢٩ .
٢ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٥٩ ص ١٠ ـ ٤٥ .
٣ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٥٩ ص ٧٥ .
٤ ـ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس : سجل ٥٩ ص ١٠٦ .

ملحق ٣

قدوم شديد الناصر من حلب الى عكار عام ١١٢٧/١٧١٥ ، ينظر ترجمه الوثيقة في الصفحه التاليه .

[illegible]

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٥ ص ١٠٤

تعريب الملحق رقم ٣

انّ ضابط مقاطعة صافيتا الواقعة في مقاطعات طرابلس الشام للسنة السابقة ولهذه السنة لنواحي عكار وحالا لمقاطعات عكار هو الشيخ شديد الناصري ابن عمّ الشيخ خليل مرعب وحرّر التقرير التالي :

محافظ حلب سابقا وصيدا وبيروت حالا حضرة صاحب الدولة الوزير المكرّم ابراهيم باشا ، لقد أتى من حلب وذهب الى صيدا شيخ شيخ شديد الناصري الذى نزل في محلّة اسمها صاحب الطاحونة الواقعة في ناحية حصن الأكراد من نواحي طرابلس الشام وأصبح ضابطا للناحية المذكورة بعد مكثه فيها يومين .

ليكن معلوما لديك ايّها الوزير بأنّه قد تمّ تلزيم شيخ شديد مقاطعات عكار وحصن الأكراد من مقاطعات طرابلس الشام وذلك بالتلزيم ، فيجب اشاعة الخبر واعطائه الى الأهالي والرعايا بعدم تعطيل التلزيم وعدم اشاعة الفوضى . وقد يعرض عليك ايها الوزير قريبا منصب طرابلس . وفي هذه السنة سوف تتكرم عليك الدولة العلية بمنصب طرابلس الشام . واعلم ايّها الوزير انّ شديد اصبح ملتزما للمقاطعات المذكورة في عكار . وليبقى شيخ شديد في عكار بين اخوته وأقربائه وسوف نوجّه لك قريبا منصب طرابلس وليلتزم شديد مقاطعات عكار وليضبط الأمور فيها وليصار الى عدم التشويش وعلى هذا المنوال حرّر هذا التقرير ١١٢٧هـ .

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٤٢ ص ٢٠١ .

ملحق ٦

(١)

(٢)

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٢ ص١٥ .
سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٣ ص١٧ .

ملحق ٧



مصور غلاف مجلد من مجموعه المجلد ات التي اهد اها السلطان عبد الحميد الثاني للمكتبه الحميد يه في مشحه

ملحق ٨

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٣ ص ٦٩ .

ملحق ٩

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ١ ص ١٣٢ .

ملحق ١٠

(١)

(٢)

١ـ سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٦ ص ١٥٧ .

٢ـ سجلات المحكمه الشرعية في طرابلس : سجل ٦ ص ١٧٦ .

ملحق ١١

عقد زواج

ملحق ١٢

براءه بمالكانات لآل المرعبي في عكار

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس : سجل ٥٨ ص ١٠ ·

ملحق ١٣

فرمان السلطان محمد الرابع (١٠٦٩/١٦٨٥) لآل دندش يمنحهم لقب آغا ويقطعهم قرى في اقليم الشعرا لقاء تعهدهم بمكافحة قطاع الطرق

اوراق حسن دندشي

ملحق ١٤

سجلات المحكمه الشرعيه في طرابلس: سجل ٨٨ص٩٦ . ينظر ترجمه هذا الفرمان في الصفحه

ملحق ١٥

فاتوره بيع حنطه مصدره من عكار الى اسواق طرابلس

اوراق بدر اليوسف

ملحق ١٦

ايصال دفع ويركو

ملحق ١٧

ايصال دفع ويركو وأعشار لمختار القريه

اوراق بدر اليوسف

ملحق ١٨

عقد بيع على الطريقة المحلية في عكار

اوراق علي بك عبد الكريم

ملحق ٢٠

مقاولة بين فلاح ومالك لبناء بيت

اوراق علي بك عبد الكريم

ملحق ١٩

سند خاقاني

لوا	قضا	ناحيه	قريه	موقع	ملاحظات
سمت مشهوري	محله	زقاق			

جنسي

نوعي

حدودي

مقداري

مخمني

صاحب اولى

جهت اعطاي سند

متصرفي

قيمتي

بدلي

سبب تحرير

فهرس المصادر والمراجع

تمَّ ترتيب مصادر ومراجع هذا الكتاب وفق الأسس التالية :

أولاً : **المصادر** وتشمل :

١ ــ الوثائق حسب التصنيف التالي :

١ً ــ وثائق باللغة العربية وهي :

أ ــ سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس .

ب ــ سجلات المحكمة الشرعية في حلبا .

جـ ــ سجلات دائرة الافتاء في عكار .

د ــ وثائق تتعلق بحكومة ابراهيم باشا المصري في سوريا .

هـ ــ محفوظات مطرانية الموارنة في طرابلس .

و ــ وثائق عثرت عليها لدى أبناء عكار .

٢ً ــ وثائق باللغة التركية

٢ ــ الجرائد والمجلات

٣ ــ المصادر العربية

٤ ــ مصادر الأجنبية

٥ ــ مصادر أجنبية معرّبة

٦ ــ المخطوطات

ثانياً : **المراجع** وتشمل :

١ — مراجع باللغة العربية

٢ — مراجع باللغة الأجنبية

٣ — مراجع أجنبية معرَّبة

٤ — الجرائد والمجلات

٥ — الرسائل غير المنشورة

٦ — المقابلات الشخصية

أولاً : **المصادر**

١ — الوثائق

وثائق باللغة العربية وهي :

أ — سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وهي :

سجل ١ : ١٠٧٧ — ١٠٧٨ / ١٦٦٦ — ١٦٦٧

سجل ٢ : ١٠٧٨ — ١٠٧٩ / ١٦٦٧ — ١٦٦٨

سجل ٣ : ١٠٨٨ — ١٠٩٦ / ١٦٧٧ — ١٦٨٤

سجل ٥ : ١١٢٧ / ١٧١٥

سجل ٦ : ١١٣٥ — ١١٣٦ — ١١٣٧ — ١١٤١ / ١٧٢٣ — ١٧٢٤ — ١٧٢٥ — ١٧٢٩

سجل ٧ : ١١٤٣ — ١١٤٤ — ١١٨٣ — ١١٨٤ / ١٧٣١ — ١٧٣٢ — ١٧٧٠ — ١٧٧١

سجل ٨ : ١١٥٠ — ١١٥١ — ١١٥٢ — ١١٥٣ — ١١٥٦ / ١٧٣٨ — ١٧٣٩ — ١٧٤٠ — ١٧٤١ — ١٧٤٤

سجل ٩ : ١١٥٩ / ١٧٤٧

سجل ١٠ : ١١٥٩ — ١١٦٠ / ١٧٤٧ — ١٧٤٨

سجل ١١ : ١١٦١ — ١١٦٢ — ١١٦٣ / ١٧٤٨ — ١٧٤٩ — ١٧٥٠

سجل ١٢ : ١١٦٣ — ١١٦٤ / ١٧٥٠ — ١٧٥١

سجل ١٣ : ١١٦٤ — ١١٦٥ — ١١٦٦ / ١٧٥١ — ١٧٥٢ — ١٧٥٣

سجل ١٤ : ١١٦٨ — ١١٦٩ / ١٧٥٥ — ١٧٥٦

سجل ١٥ : ١١٧٠ — ١١٧١ / ١٧٥٧ — ١٧٥٨

بسجل ١٦ : ١١٧٢ — ١١٧٣ / ١٧٥٩ — ١٧٦٠

سجل ١٨ : ١١٧٤ — ١١٧٥ / ١٧٦١ — ١٧٦٢

سجل ١٩ : ١١٧٥ — ١١٧٦ — ١١٧٧ / ١٧٦٢ — ١٧٦٣ — ١٧٦٤

سجل ٢٠ : ١١٧٧ — ١١٧٨ — ١١٨٠ / ١٧٦٤ — ١٧٦٥ — ١٧٦٦

سجل ٢١ : ١١٧٨ — ١١٧٩ — ١١٨١ / ١٧٦٥ — ١٧٦٦ — ١٧٦٨

سجل ٢٣ : ١١٧٩ — ١١٨٠ / ١٧٦٦ — ١٧٦٧

سجل ٢٥ : ١١٨٢ — ١١٨٣ / ١٧٦٩ — ١٧٧٠

سجل ٢٦ : ١١٨٧ — ١١٨٨ — ١١٩٠ / ١٧٧٣ — ١٧٧٤ — ١٧٧٧

سجل ٢٧ : ١١٩٢ — ١١٩٣

سجل ٣١ : ١٢٠٣ — ١٢٠٤ — ١٢٠٥ / ١٧٨٨ — ١٧٩١

سجل ٣٢ : ١٢٠٣ — ١٢٠٥ — ١٢٠٦ / ١٧٨٨ — ١٧٩٢

سجل ٣٣ : ١٢٠٦ — ١٢٠٧ — ١٢٠٨ / ١٧٩٢ — ١٧٩٣ — ١٧٩٤

سجل ٣٤ : ١٢٠٧ — ١٢٠٨ — ١٢٠٩ / ١٧٩٤ — ١٧٩٥

سجل ٣٦ : ١٢١٥ — ١٢١٦ — ١٢١٧ — ١٢١٨ / ١٨٠٠ — ١٨٠١ — ١٨٠٢ — ١٨٠٣ — ١٨٠٤

سجل ٣٩ : ١٢٢٨ — ١٢٢٩ / ١٨١٣

سجل ٤٠ : ١٢٢٩ — ١٢٣٠ / ١٨١٤ — ١٨١٥

سجل ٤١ : ١٢٣٠ — ١٢٣١ / ١٨١٥ — ١٨١٦

سجل ٤٢ : ١٢٣١ — ١٢٣٢ / ١٨١٦ — ١٨١٧

سجل ٤٣ : ١٢٣٢ — ١٢٣٣ / ١٨١٧ — ١٨١٨

سجل ٤٤ : ١٢٣٤ — ١٢٣٥ / ١٨١٩ — ١٨٢٠

سجل ٤٨ : ١٢٣٨ — ١٢٣٩ / ١٨٢٢ — ١٨٢٣

سجل ٤٩ : ١٢٣٩ — ١٢٤٠ — ١٢٤١ / ١٨٢٣ — ١٨٢٤ — ١٨٢٥

سجل ٥٠ : ١٢٤١ — ١٢٤٢ — ١٢٤٣ / ١٨٢٦ — ١٨٢٧

سجل ٥٥ : ١٢٥٥ — ١٢٥٦ / ١٨٣٩ — ١٨٤٠

سجل ٥٦ : ١٢٥٣ — ١٢٥٤ — ١٢٥٥ — ١٢٥٦ — ١٢٥٧ / ١٨٣٨ الى ١٨٤١

سجل ٥٧ : ١٢٥٥ — ١٢٥٨ — ١٢٥٩ — ١٢٦٠ / ١٨٤٠ الى ١٨٤٤

سجل ٥٨ : ١٢٦٠ — ١٢٦٢ — ١٢٦٣ / ١٨٤٥ — ١٨٤٦ — ١٨٤٧

سجل ٥٩ : ١٢٤٧ — ١٢٤٨ — ١٢٤٩ / ١٨٣٢ — ١٨٣٣ — ١٨٣٤
سجل ٦٠ : ١٢٦٦ — ١٢٦٧ / ١٨٥٠ — ١٨٥١
سجل ٦١ : ١٢٦٧ — ١٢٦٨ / ١٨٥١ — ١٨٥٢
سجل ٦٣ : ١٢٦٩ — ١٢٧٠ / ١٨٥٣ — ١٨٥٤
سجل ٦٤ : ١٢٧٠ — ١٢٧١ — ١٢٦٨ / ١٨٥٤ — ١٨٥٥ — ١٨٥١
سجل ٦٥ : ١٢٧١ — ١٢٧٢ / ١٨٥٥ — ١٨٥٦
سجل ٦٦ : ١٢٧٢ — ١٢٧٣ — ١٨٥٦
سجل ٦٧ : ١٢٧٣ — ١٢٧٤ / ١٨٥٦ — ١٨٥٧
سجل ٦٨ : ١٢٧٤ — ١٢٧٥ / ١٨٥٧ — ١٨٥٨
سجل ٦٩ : ١٢٧٦ — ١٢٧٧ — ١٢٧٨ / ١٨٥٩ — ١٨٦٠ — ١٨٦١
سجل ٧٢ : ١٢٨١ — ١٢٨٢ — ١٢٨٣
سجل ٧٦ : ١٢٨٧ — ١٢٨٨
سجل ٧٧ : ١٢٨٨
سجل ٧٨ : ١٢٨٩
سجل ٧٩ : ١٢٨٩
سجل ٨٠ : ١٢٩٠ — ١٢٩١
سجل ٨١ : ١٢٩١
سجل ٨٢ : ١٢٩١
سجل ٨٣ : ١٢٩٢ — ١٢٩٣ — ١٢٩٤
سجل ٨٤ : ١٢٩٥ — ١٢٩٦
سجل ٨٥ : ١٢٩٦
سجل ٨٦ : ١٢٩٩ — ١٣٠٠ / ١٨٨١ — ١٨٨٢
سجل ٨٧ : ١٣٠١ / ١٨٨٣
سجل ٨٨ : ١٣٠٢ / ١٨٨٤
سجل ٨٩ : ١٣٠٣ / ١٨٨٥
سجل ٩٠ : ١٣٠٤ / ١٨٨٦
سجل ٩١ : ١٣٠٥ / ١٨٨٧
سجل ٩٣ : ١٣٠٧ / ١٨٨٩

سجل ٩٥ : ١٣٠٩ / ١٨٩١
سجل ٩٧ : ١٣١٢ / ١٨٩٤
سجل ٩٨ : ١٣١٣ — ١٣١٤ / ١٨٩٥ — ١٨٩٦
سجل ٩٩ : ١٣١٤ / ١٨٩٦
سجل ١٠٠ : ١٣١٦ — ١٣١٧ / ١٨٩٨ — ١٨٩٩
سجل ١٠٢ : ١٣١٨ — ١٣١٩ / ١٩٠٠ — ١٩٠١

ب — سجلات المحكمة الشرعية في حلبا :
سجل غير مرقّم يتضمن أحداث المرحلة الممتدة من الأعوام ١٣٠٣ هـ الى ١٣١٨ هـ (١٨٨٥ — ١٩٠٠) محفوظ في دائرة الافتاء في عكار

جـ — سجلات دائرة الافتاء في عكار :
سجل غير مُرقّم يغطّي المرحلة من ١٣٢٦ — ١٣٣٥ / ١٩٠٨ ويتضمن هذا السجل جدولاً بالأوقاف الخيرية في عكار .

د — وثائق تتعلّق بحكومة ابراهيم باشا المصري ١٢٤٧ / ١٢٥٥ / ١٨٣١ — ١٨٤٠ جمعها أسد رستم من محكمة طرابلس الشرعية ، مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت رقم :
Ms. 956. 9BLLLbA.

هـ — محفوظات مطرانية الموارنة في طرابلس وتتضمن الوثائق التالية :
١ — جدول بالأيتام القاطنين في عكار العتيقة ، كاتبها الخوري يوسف غصن القبيات لا تحمل تاريخاً .
٢ — عدد نفوس أهالي مزرعة الدبابية ، غير مُؤَرَّخ .
٣ — تقرير عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في قرية عندقت ، مجهول الكاتب والتاريخ .
٤ — جدول بأسماء أهالي عندقت المقيمين والمهاجرين ، مجهول الكاتب والتاريخ يحمل توقيع مطران الموارنة عام ١٩٢١ .
٥ — رسائل متبادلة بين المطران عريضة ومخائيل الضاهر بتاريخ ١٩٠٨ .
٦ — تقرير عن فقراء قرية عندقت وفيه ايضاح لمهنة كل منهم وعدد أفراد أسرته ومدخوله السنوي . مجهول التاريخ .

و — وثائق عثرت عليها لدى أبناء عكار وهي :
١ — أوراق علي عبد الكريم وتشمل :

— دفتر تخمين الغلال الزراعية في قرية مشمش تاريخ ١٩٢٣ .
— وثائق بيع عدد أربع تحمل تواريخ ١٢٧٩ — ١٢٧٥ — ١٣١٣ — ١٣١٣ .
— سندات ملكية عثمانية تاريخ ١٣١٨ .
— جدول ويركو أملاك علي باشا المحمد وأولاده تاريخ ١٣٣٢ .
— مقاولة بين مالك وفلاح لبناء بيت تاريخ ١٣٣٣ و ١٣٢٨ عدد ٢ .
— عقد استثمار أرض محمود بك مع مجموعة فلاحين من قرية مشمش بتاريخ ١٩٢٣ .
— دعوى بشأن زواج صغير من صغيرة تاريخ ١٣٣١ .
— وثيقة تتعلق بمدرسة مشحا تاريخ ١٣٢٤ / ١٩٠٦ .
— رسالة من خولي الى مالك الأرض التي يعمل بها تاريخ ١٣٣٣ ورسالة من بك لبك آخر تاريخ ١٣٢٨ عدد ٢ .

٢ — أوراق بدر اليوسف وتشمل :
— وثيقة زواج تاريخ ١٣١٨ .
— ايصالات دفع ضرائب عدد ٥ تاريخ ١٣١١ — ١٣٠٧ — ١٢٨٧ .
— فاتورة بيع حنطة في طرابلس تاريخ ١٣٣٨ عدد ١ وتاريخ ١٣٢٩ عدد ١ .
— رسالة من مستورد حرير الى علي بك المحمد اليوسف ، مصدّر حرير ، تاريخ ١٣٣٣ .
— رسالة من الشيخ محمد بكار الزعبي الى علي بك المحمد اليوسف ، مجهولة التاريخ .
— وثيقة بمطالب عكار في عهد الانتداب ، مجهولة التاريخ .
— وثيقة بيع عدد ٤ تاريخ ١٢٦٦ — ١٢٨٨ — ١٢٩٩ — ١٢٧٩ .
— وثيقة قسمة ورثة عدد ٢ تاريخ ١٢٨٨ — ١٩٢٦ .

٣ — وثائق عثرت عليها في منازل أخرى وهي :
— عقد ايجار أرض (مزارعة) تاريخ ١٢٨٣ — ١٨٦٦ .
— سند دَيْن .
— وثيقة نسب آل الزعبي .

وثائق باللغة التركية :

١ — سالنامة ولاية سورية ١٢٨٣ . مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت 315.695aL7st

٢ — سالنامة نظارات المعارف العمومية ١٣١٦ . مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت 370.956saL7st

٣ — جدول تكاليف الويركو وسائره في قرية مشمش ١٣٢٤ — ١٣٢٥ عدد الصفحات ٥ .

٤ — جدول ويركو الأملاك في قرية مشمش ١٣٢٥ عدد الصفحات ٤١ .

٥ — فرمان السلطان محمد الرابع لآل دندش في عكار تاريخ ١٠٩٦ — ١٦٨٥ من أوراق الأستاذ حسن دندش .

٦ — فرمانات عثمانية تضمنتها سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس وهي :

١ — فرمان للشيخ شديد الناصر المرعبي ١١٢٧ سجل ٥ ص ١٠٤ .
٢ — فرمان عالي باسم مطران أفندي قضاء عكار وتوابعها نومرو ١٠٦ سجل ٨٨ ص ١٠٠ .
٣ — فرمان بخصوص رشوان ١١٧١ سجل ١٦ ص ١٠٥ .
٤ — وثيقة عن تركمان وادي حَدُّوْرْ ١١٢٨ سجل ٥ ص ٦٨ .
٥ — فرمان خربة الأكراد وبيرة الجون وبصرما سنة ١٢٠٨ سجل ٣٤ ص ١٤٢ .
٦ — فرمان بخصوص السباهي عيسى وعثمان بك والي طرابلس ١٠٩٧ سجل ٣ ص ٨٠ .
٧ — فرمان بخصوص مال المقاطعات بطرابلس ١١٢٧ سجل ٥ ص ١٠٣ .
٨ — فرمان بخصوص القليعات سنة ١١٥٠ سجل ٨ ص ٦٢ .
٩ — فرمان بخصوص أموال الجردة ١٢٠٤ سجل ٣١ ص ١٢٤ .
١٠ — فرمان بخصوص منع التعدي على أهل الذمة سنة ١١٣٥ سجل ٦ ص ١٨ .

٢ — الجرائد والمجلات :

— المباحث : مديرها جرجي ينّي العدد الثاني السنة الثانية تاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩١٠ ، مجلة .
— الحوادث : صاحبها لطف الله خلاط الأعداد ٥٣ / ١٩١٢ — ٥٥ / ٢٥ / ٦ / ١٩١٢ — ٦٢ / ١٩ / ٧ / ١٩١٢ — ٦٩ / ١٣ / ٨ / ١٩١٢ — ٧٠ / ١٧ / ٨ / ١٩١٢ — ٧٣ / ٢٧ / ٨ / — ٩٨ / ٦ / ١٢ / ١٩١٢ . جريدة .
— المشرق : المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٥٣ المجلدات ٤٧ تاريخ ١٩٥٣ و٣٨ و ٤ . مجلة كاثوليكية شرقية .
— المحامي : مديرها أحمد سلطاني مطبعة الحضارة طرابلس العدد ٧١ تاريخ ١٩١٢/١/١٣ جريدة .

- المقتبس : مجلد ٣ الجامعة الأميركية بيروت رقم : 059MI95ImA مجلّة

— **الوجدان** : مديرها سامي صادق الأعداد من (١ — ٤٨) الأعوام ١٩١٠ — ١٩١١ جريدة .

— **طرابلس** : مديرها محمد كامل البحيري عدد ١٢٤٨ السنة الثانية والعشرون تاريخ ١٩١٤/١/١٤ مطبعة الحضارة طرابلس .

٣ — المصادر العربية وهي :

— **القرآن الكريم**

— **أبي الفدا اسماعيل** : تاريخ أبي الفدا دار الطباعة الشاهانية بالقسطنطينية ١٢٨٦ ، ٤ أجزاء .

— **ابن الأثير** : الكامل في التاريخ دار صادر بيروت ١٩٦٥ المجلدات ٨ — ٩ — ١٠ — ١١ — ١٢ .

— **البستاني سلمان** : عبرة وذكري أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده تحقيق خالد زيادة دار الطليعة بيروت ١٩٧٨ .

— **البلاذري** : فتوح البلدان تحقيق عبد الله أنيس الطبّاع وعمر أنيس الطبّاع دار النشر للجامعيين ١٩٥٧ .

— **أبي خطار أنطونيوس المعروف بالعينطوريني** : مختصر تاريخ جبل لبنان نشر الأب اغناطيوس الخوري . مجهول دار وتاريخ النشر .

— **الجندي أمين** : ديوان شعر نشره محمد كامل بكداش ، مطبعة المعارف بيروت ، مجهول تاريخ الطبع عدد الصفحات ٤٤٦ .

— **الحموي ياقوت** : معجم البلدان دار صادر بيروت مجلّد ٧ .

— **المعلوف عيسى** : دواني القطوف في تاريخ بني معلوف ، المطبعة العثمانية بعبدا ١٩٠٧ — ١٩٠٨ .

— **الحكيم يوسف** : سورية والعهد العثماني المطبعة الكاثوليكية بيروت ، مجهول التاريخ .

— **الحكيم يوسف** : بيروت ولبنان في عهد آل عثمان ، دار النهار للنشر ، مطبعة ثانية ١٩٨٠ .

— **الدويهي اسطفان** : تاريخ الأزمنة نشره الأب فردينان توتل اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٥١ .

— **السُكَّري محمد أمين الصوفي** : سمير الليالي ، مطبعة الحضارة طرابلس ١٣٢٧ ، جزآن .

— **العورة ابراهيم** : تاريخ ولاية سليمان باشا العادل ١٢٦٩ ، نشره الخوري قسطنطين الباشا المخلّصي ، مطبعة دير المخلص صيدا لبنان ١٩٣٦ .

— **القاياتي محمد عبد الجواد** : نفحة البشام في رحلة الشام ، دار الرائد العربي بيروت ١٤٠١ / ١٩٨١ .

— **المحاسني يحيى بن أبي الصفا بن أحمد المعروف بالمحاسني** : المنازل المحاسنية في الرحلة الطرابلسية دراسة وتحقيق محمد عدنان البخيت ، دار الآفاق الجديدة ١٤٠١ / ١٩٨١ .

— **الواقدي** : فتوح الشام ، نشر الامام الشيخ عبد الله الشرقاوي ، دار إحياء التراث العربي بيروت مجهول تاريخ النشر ، جزآن .

— **باز رستم** : مذكرات رستم باز منشورات الجامعة اللبنانية بيروت .

— **بهجت محمد — التميمي رفيق** : ولاية بيروت دار لحد خاطر بيروت ١٩٧٩ .

— **حقي اسماعيل** : مباحث علمية واجتماعية ١٣٣٤ / ١٩١٨ ، منشورات الجامعة اللبنانية ١٩٦٩ نظر فيه ووضع فهارسه ومقدمته فؤاد أفرام البستاني .

— **رضا رشيد** : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، مطبعة المنار مصر ١٣٤٤ الجزء الثاني .

— **رضا رشيد** : المنار والأزهر مطبعة المنار بمصر ١٣٥٣ .

— **زيادة معن** : مدخل لدراسة لبنان والمسألة الحضارية ، محاضرة في كتاب لبنان الحضارة الواحدة ، بيروت ١٩٧٧ النادي الثقافي العربي .

— **عبد الحميد السلطان** : مذكراتي السياسية ١٨٩١ — ١٩٠٨ ، مؤسسة الرسالة بيروت طبعة ثانية ١٩٨٢ .

— **علي باشا محمد** : الرحلة الشامية دار الرائد العربي بيروت (١٤٠١ / ١٩٨١ .

— **كرامة روفايل** : مصادر تاريخية لحوادث لبنان وسوريا في سنة ١٧٤٥ — ١٨٠٠ نشره المطران باسيليوس قطان ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٢٩ .

— **مؤرخ مجهول** : حروب ابراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول ، علّق عليه ووضع فهارسه أسد رستم نشره الخوري بولس قرأ لي المطبعة السورية الجديدة الجزء الثاني .

— **مؤرخ مجهول** : مذكرات تاريخية عن حملة ابراهيم باشا ، تحقيق أحمد غسان سبانو دار قتيبة مجهول تاريخ النشر .

— **مؤرخ مجهول** : تاريخ حوادث الشام أو تاريخ مخائيل الدمشقي ١١٩٢ — ١٢٥٧ / ١٧٨٢ — ١٨٤١ تحقيق أحمد غسان سبانو دار قتيبة ١٤٠١ / ١٩٨١ .

— **قساطلي نعمان** : الروض الغنّاء في دمشق الفيحاء ، دار الرائد العربي بيروت طبعة ثانية ١٩٨٢ .

٤ — المصادر الأجنبيّة :

- Ismail, Adel: Documents Diplomatiques et Consulaires relatifs à l'histoire du Liban, tomes: 3-4-5-6-7-9-10-15-16-17-18-19-20.
- Volney: Voyage en Egypte et en Syrie, Publié par Jean Gàulmier, Paris, Mouton et Co. La Haye 1959.

٥ — مصادر أجنبية معرّبة :

— **مجلّة الأحكام العدلية** : تعريب الشيخ يوسف الأمير ، نشر أمين خوري المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠٤ .

— **الدستور العثماني** : تعريب نوفل ، المطبعة الأدبية بيروت ١٣٠١ .

— **روبنصن ادوارد** : مباحث توراتية عن فلسطين والأقاليم المجاورة تعريب أسعد شيخاني بعنوان : مباحث أجنبية في تاريخ لبنان ، يوميات في لبنان ٣ مجلدات ، منشورات وزارة التربية طبعة أولى بيروت ١٩٥١ .

— **غيز هنري** : - Relation d'un Séjour de Plusieurs années à Beyrouth et dans le Liban, Paris 1847.

ترجمة مارون عبود بعنوان بيروت ولبنان منذ قرن ونصف منشورات وزارة التربية بيروت ١٩٤٩ جزءان .

— قرار حقوق العائلة في النكاح المدني والطلاق صادر بتاريخ ٢٥ تشرين أول ١٣٣٣ تعريب شاكر الحنبلي ، مطبعة الترقي دمشق ١٣٥٥ / ١٩٣٦ .

٦ — المخطوطات العربية :

— **الشيخ عثمان عبد الجواد والشيخ ابراهيم** : نسب آل العمري ورد في ختام المخطوط « هذه شجرة المباركة منذ حين عصر الشيخ مسافر الى عصر ألف ومايتين وثلاثين على سبيل الاختصار والسلام » . والمخطوط عبارة عن ورقة من الورق السميك طول ٢٠٠ سم عرض ٢٠ سم .

— **اللبودي الأب توما وزندة الأب أغوسطين الحلبيان** : مصرع الشيخ عيسى حمادة وضع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وُجِدَ في دير رهبنة الموارنة في روما ، نشره الأب بولس مسعد الحلبي بعنوان « الشيخ عيسى الحمادة المتوالي » نشر ثانية في مجلة المشرق المجلد ٣٨ ص ٣٢ — ٤٠ .

— **المحمد علي باشا** : أصل العائلة المرعبية العكارية ، مجهول التاريخ محفوظ في منزل السيد أحمد جود طرابلس .

— **زغيب جرجس** : عود النصارى الى جرود كسروان ١٧٠١ — ١٧٢٩ ، نشره وعلّق على حواشيه الخوري بولس قرألي ، نشر في المجلة السورية وطبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر مجهول تاريخ النشر .

— **شريف حكمت** : تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها الى هذه الأيام ، مخطوط باليد أنجز عام ١٣٢٣ / ١٩٠٥ . نشر مختصر منه في جريدة طرابلس الشام . والمؤلف كان يشغل وظيفة باش كاتب المجلس البلدي في طرابلس الشام .

— **مؤلف مجهول** : فهرس وجوه العابسة في نسب الجراكسة تاريخ ١٠ تشرين أول سنة ١٢٢١ .

— **نوفل نوفل** : كشف اللثام عن محيا الحكومة والأحكام في اقليمي مصر وبرّ الشام منذ افتتحتها الدولة العثمانية الى أن امتازت مصر بالحكومة الوراثية وانتظمت برّ الشام في سلك التنظيمات الخيرية . مكتبة الجامعة الأميركية بيروت ميكروفيلم رقم (Mic-A.449) ou (Mic-A450)

ثانياً : **المراجع** وتشمل :

١ — المراجع العربية :

— **أبو عز الدين سليمان** : ابراهيم باشا في سوريا ، المطبعة العلمية بيروت ١٩٢٩ .

— **الحمود نوفان رجا** : العسكر في بلاد الشام في القرنين ١٦ — ١٧ ، دار الآفاق الجديدة ١٤٠١ / ١٩٨١ .

— **الأسود ابراهيم** : تنوير الأذهان في تاريخ لبنان ، مطبعة القديس جاورجيوس بيروت ١٩٢٧ مجلدان .

— **الخوري أغناطيوس** : مصطفى آغا بربر ، مطبعة الرهبانيات اللبنانية بيروت ١٩٥٧ .

— **الدبس يوسف** : تاريخ سوريا ٩ أجزاء المطبعة العمومية بيروت ١٩٠٣ .

— **الدبس يوسف** : الجامع المفصَّل في تاريخ الموارنة المؤصَّل ، دار لحد خاطر الطبعة الثانية ١٩٧٨ .
— **الشدياق طنوس** : أخبار الأعيان في جبل لبنان تحقيق فؤاد افرام البستاني منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٠ جزآن .
— **الزين علي** : العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية ، دار الكتاب المصري الطبعة الأولى ١٩٧٧ .
— **الشهابي حيدر أحمد** : لبنان في عهد الأمراء الشهابيين تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٩ ثلاثة أجزاء .
— **الصليبي كمال** : تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار بيروت الطبعة الرابعة ١٩٧٨ .
— المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، جامعة دمشق كلية الآداب ١٩٧٨ الجزء الأول .
— **المحامي فريد بك محمد** : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حقي دار النفائس الطبعة الأولى ١٤٠١ / ١٩٨١ .
— **حبيش خليل رشيد اسكندر** : آل حبيش في التاريخ ١٩٧٨ مجهول دار النشر .
— **حبيقة بطرس** : تاريخ بسكنتا وأُسَرِها ، المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٤٦ .
— خريطة لبنان الادارية مقياس ١/٢٠٠,٠٠٠ .
— **حنا عبد الله** : القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان ١٨٢٠ — ١٩٢٠ دار الفارابي بيروت ١٩٧٥ الجزء الأول .
— **داغر يوسف أسعد** : المدرسة المسكوبية الجمعية الامبراطورية الفلسطينية الروسية ، المنشورات الأرثوذكسية ١٩٨٢ توزيع مكتبة السائح طرابلس .
— **رافق عبد الكريم** : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت طبعة ثانية دمشق ١٩٦٨ .
— **رستم أسد** : الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا ، المطبعة الأميركية بيروت ١٩٣٠ مجلّد ٢ .
— **رستم أسد** : كنيسة مدينة الله انطاكيا العظمى مطبعة دار الفنون ٣ أجزاء .
— **رستم أسد** : بشير بين السلطان والعزيز ١٨٠٤ — ١٨٤١ منشورات الجامعة اللبنانية طبعة ثانية بيروت ١٩٦٦ .
— **رستم أسد** : آراء وأبحاث منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٧ .

— **شهاب موريس** : دور لبنان في تاريخ الحرير ، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٦٨ الجزء الأول .
— **ضاهر مسعود** : الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ — ١٨٦١ معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨١ .
— **ضاهر مسعود** : تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ — ١٩٢٦ دار الفارابي بيروت ١٩٧٢ .
— **طرازي فيليب دي** : أصدق ما كان عن تاريخ لبنان وصفحة في أخبار السريان ، مطابع سليم صيقلي بيروت ١٩٤٨ جزآن .
— **علي محمد كرد** : خطط الشام دار القلم بيروت ١٩٧٠ ٦ أجزاء .
— **عاشور سعيد عبد الفتاح** : الحركة الصليبية ، مكتبة الأنجلو المصرية طبعة أولى ١٩٦٣ جزآن .
— **عوض عبد العزيز محمد** : الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ — ١٩١٤ دار المعارف مصر ١٩٦٩ .
— **فريحه أنيس** : أسماء المدن والقرى اللبنانية منشورات كلية العلوم والآداب في الجامعة الأميركية بيروت ١٩٥٦ .
— **قازان فؤاد** : لبنان في محيطه العربي من التكوين الجيولوجي حتى أيامنا دار الفارابي بيروت ١٩٧٢ .
— **كوثراني وجيه** : بلاد الشام : السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين ، معهد الانماء العربي بيروت ١٩٨٠ .
— **مردم بك خليل** : أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع توزيع المركز الدولي للتراث العربي .
— **مرهج عفيف بطرس** : موسوعة المدن والقرى اللبنانية الجزء السابع ١٩٧١ — ١٩٧٢ .
— **مزهر يوسف** : تاريخ لبنان العام مجهول تاريخ الطبع ودار النشر ، جزآن .
— **مكي محمد علي** : لبنان من الفتح العربي الى الفتح العثماني ٦٣٥ — ١٥١٦ دار النهار بيروت ١٩٧٧ .
— **يني جرجي** : تاريخ سوريا ، المطبعة الأدبية ١٨٨١ .

٢ — المراجع الأجنبية :

- Cardon, Louis: Le Régime de la Propriété Foncière en Syrie et au Liban, thèse pour le Doctorat, P5 1932.
- Chevallier, Dominique: La Société du Mont Liban à L'époque de la Révolution Industrielle en Europe, Paris, Librairie Orientaliste 1971.
- Geze, Bernard: Carte de reconnaissance des sols du Liban, République Libanaise 1951-1952, Ministère de l'agriculture, Echelle 1/200,000.
- Lammens, Henri: La Syrie Précis Historique, Imprimerie Catholique Beyrouth 1921, 2V.
- Sanlaville, Paul: Etude Géomorphologique de la Région littorale du Liban, Publication de l'université Libanaise Beyrouth 1977.
- Weulersse, Jacques: Paysans de Syrie et du Proche-Orient Gallemard 7ème Edition 1946.
- Thoumin, Richard: Géographie Humaine de la Syrie Centrale, Paris, Librairie Ernest Leroux 1936.
- Touma, Toufic: Paysans et Institutions Féodales chez les Druses et les Maronites du Liban du XVII siècle à 1914, Publication de l'université Libanaise Beyrouth 1971, 2 Tomes.

٣ — مراجع أجنبية معرّبة :

— **أنطونيوس جورج** : يقظة العرب ، تعريب الدكتور ناصر الدين الأسد واحسان عباس دار العلم للملايين بيروت الطبعة السادسة ١٩٨٠ .

— **بروكلمان كارل** : تاريخ الشعوب الاسلامية ، تعريب نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثامنة ١٩٧٩ .

— **بوون هارولد — جب هاملتون** : المجتمع الاسلامي والغرب ، تعريب عبد الرحيم مصطفى مراجعة أحمد عزت عبد الكريم دار المعارف بمصر ١٩٧١ جزآن .

— **تونبي أرنولد** : تاريخ البشرية ، عرّبه نقولا زيادة الدار الأهلية بيروت ١٩٨١ — ١٩٨٢ جزآن .

— **سميليا نسكايا** . أ : الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر تعريب عدنان خاموس مراجعة سالم يوسف دار الفارابي بيروت دار الجماهير دمشق ١٩٧٢ .

— **ستودارد لوثروب** : حاضر العالم الاسلامي ، تعريب عجاج نويهض تعليق الأمير شكيب أرسلان دار الفكر طبعة رابعة ١٣٩٤ / ١٩٧٣ أربعة أجزاء .

— **لوتسكي** : تاريخ الأقطار العربية الحديث ، دار الفارابي تعريب عفيفة البستاني مراجعة يوري روشين الطبعة السابعة ١٩٨٠ .

— **نيكيتين باسيل** : الأكراد تعريب طائفة من الكتاب دار الروائع بيروت ١٩٥٨ .

٤ — الجرائد والمجلاّت :

— **الطريق** : مجلة ، العدد الثالث آذار ١٩٧٠ .

— **اللواء** : جريدة ، تاريخ ١٩٧٨/١١/١٠ .

— **المنارة** : مجلة ، جمعية المرسلين اللبنانيين الموارنة جونية السنة ٢٤ العدد الأول ١٩٨٣ .

— **دراسات تاريخية** : مجلة : لجنة كتابة تاريخ العرب بجامعة دمشق العدد الأول ربيع الثاني ١٤٠٠ / ١٩٨٠ آذار .

— **نداء الشمال** : مجلة العددان الخامس والسادس عشر شباط وآذار ١٩٨١ .

— Syria: Revue 1978. L.V. Paris.

٥ — الرسائل غير المنشورة :

— **أسود نقولا** : دروس في القانون المدني محاضرات ألقيت في الجامعة اللبنانية السنة الأولى كلية الحقوق .

— **حبلص فاروق** : تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي ١٨٩٠ — ١٩١٤ رسالة ماجستير في التاريخ في الجامعة اللبنانية باشراف الدكتور عبد النور ١٩٨٠ .

— **هشي سليم** : محاضرة عن تاريخ الفنيقيين مطبوعات كلية الآداب في الجامعة اللبنانية بيروت ١٩٧٢ .

- Hlaïhel Ahmed: Etude de Geographie physique Appliquée à L'aménagement dans une région du AKKAR, sous la direction de M. Gérad Mottet, Thèse de Doctorat III cycle Université Jean Moulin Lyon III 1982.

٦ — المقابلات الشخصية :

— مقابلة مع الحاج عبد العزيز محمود عبد الرزاق بتاريخ ١٩٨١/٣/٢ وهو من المسنين (١٢٠ سنة) ووجيه عائلة عبد الرزاق في برقايل في عكار .

— مقابلة مع عبد الرزاق الياسين بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ وهو ابن محمد بك الياسين ويسكن سرايا البيرة .

فهرس الأعلام

— ر —

— ز —

— س —

— ش —

— ص —

— ن —

فهرس الأماكن

— ت —

— ج —

— ح —

— خ —

— د —

— ذ —

— ر —

— ز —

— س —

— ش —

— ص —

— ض —

— ط —

— ع —

— غ —

— ف —

— ق —

— ك —

— ل —

— م —

— ن —

— هـ —

— و —

— ي —

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

صفحة

هذا الكتاب

ـــ يعالج هذا الكتاب حقبة هامَّة من تاريخ المنطقة . وهو كتاب وثائقي ، حاول المؤلِّف من خلاله ربط ومقارنة آلاف الوثائق المنوعَّة (وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس وحلبا . ووثائق القنصليات الفرنسية في طرابلس وصيدا وعكار) ، لإعطاء صورة صادقة وواقعيَّة عن ماضي المنطقة القريب .

ـــ وتكمن أهميَّة الكتاب في أنّه يعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة ويبيّن دور التنظيم الإداري في تفاقمها أو حلّها ، ويقدِّم للقارئ حقيقة الخلفيات التاريخية للكثير من التعقيدات الإجتماعية التي تعترض مسيرة تقدُّمنا في يومنا الحاضر .